

في الجملة العربية

تأليف

د. خديجة محمد الصافي

دار السلام

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبد القادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشئون الفنية

الصافي ، خديجة محمد .

نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية / خديجة محمد الصافي . -القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠٠٧ م .

٤٤٨ ص ؛ ٢٨سم .

تدمك ٢ ٥٩٣ ٣٤٢ ٩٧٧

١ - اللغة العربية - نحو .

أ - العنوان .

٤١٥,١

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

[البقرة : ١٠٦]

صدق الله العظيم

اقة فهرسة
داد الهيئة المصرية العامة لدار
ومية - إدارة الشئون الفنية

حمد .
في الجملة العربية / خديجة
لقاهرة : دار السلام للطباعة
مة ، ٢٠٠٧ م .

٩٧٧

٤١٥,١

اد خلف مكتب مصر للطيران
رو الشربيني - مدينة نصر
س : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
شارع علي أمين امتداد شارع
: ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
بجوار جمعية الشبان المسلمين
: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

إنَّ اللُّغة العربيَّة بوصفها ظا
الوظيفة المحوريَّة - الفهم والإفه
اللُّغويَّة التي تحتلُّ من تفكيره مح
كان مستواها فالمنطق والنّحو
العمليَّة ؛ إذ النحو منطق عربي
تَهميشٍ لِدَوَالها ، ذلك أنَّ الو
باكتناه المعنى المعجمي للمفردة
من العناصر التمييزية ما يُؤهِّلها
أحد عناصرها التمييزية يتغير م
بقاء العلاقة قائمةً بين دلالتها
ملابسات السِّياق من قرائن لف
ولأنَّ معرفة المعنى الإفرادي
عامل التَّفريق أو التَّمييز بين و
تقسيمي مائزٍ لها عن غيرها ين
مشتقة والتمييز اسمًا جامدًا
صحيحًا استعانةً بالسِّياق وقرائ
خاصة بحسب أصل الكلام
وظيفيًّا له . وتعدد عوامل النس
الدراسة الموسومة بـ : « نسخ
بأمثلةٍ كان المجاز طابعها العام
إذن يُعد الاحتكام إلى الموا
بسيطة كانت أو معقدة ؛ فتعل
المعنى المعجمي لكل وحدة م
عبد القاهر الجرجاني قد تفرَّد
النحو والدلالة ، فتعليق الكلم
وقد يخرج عن ذلك ، فمحا

مقدمة

إنَّ اللُّغة العربيّة بوصفها ظاهرة اجتماعية بارزة مؤدِّية لمُخْتلف الوظائف ولاسيما الوظيفة المحوريَّة – الفهم والإفهام – تقتضي من المُتكلِّم احترام جملةٍ من النَّواميس اللُّغويَّة التي تحتلُّ من تفكيره محلَّ الأساس الضَّروري لكلِّ عمليَّة تواصل لغوي مهما كان مستواها فالمنطق والنّحو – وهما أساسا صحَّة الكلام ودقته – قِوَاما تلك العمليَّة ؛ إذ النحو منطق عربي ، والمنطق نحو عقلي تُرصد من خلاله المعاني بدون تَهميشٍ لِدَوَالها ، ذلك أنَّ الوصول إلى المعنى العام والمنطقي للكلام لا يتأتّى لنا إلا باكتناه المعنى المعجمي للمفردة لمعرفة التراكيب المهيأة بأن تُدرج فيها ، فالكلمة لها من العناصر التمييزية ما يُؤهِّلها للارتباط ببعض الكلمات دون البعض الآخر وبسقوط أحد عناصرها التمييزية يتغير مجالُ دلالتها بأن تَنْزَاح وتعْدِلَ عن أصل معناها – مع بقاء العلاقة قائمةً بين دلالتها الأصلية والدلالة التابعة – إلى دلالةٍ مجازية تُحدِّدها ملابسات السِّياق من قرائن لفظية ومعنويةٍ وحالية .

ولأنَّ معرفة المعنى الإفرادي للكلمة شرطٌ أساسي كذلك في علم النحو ؛ إذ إن عاملَ التَّفريق أو التَّمييز بين وظيفة نحوية وأخرى هو اختصاص كل وظيفةٍ بمعنًى تقسيمي مائزٍ لها عن غيرها ينصُّ عليه التعريف الخاص بها كأن يكون الحال نكرةً مشتقة والتمييز اسمًا جامدًا .. وهلم جرًّا ؛ وعلى هذا يتمُّ فهم الوظائف فهمًا صحيحًا استعانةً بالسِّياق وقرائنه وتُوَجُّه وِفقًا لما يُعْزَى لمفرداتها من دلالاتٍ وجهاتٍ خاصة بحسب أصل الكلام الذي تُعد مخالفته بوجه من الأوجه الدلالية نسخًا وظيفيًا له . وتعدد عوامل النسخ ومظاهره في الجملة العربية كان مدعاة لبروز هذه الدراسة الموسومة بـ : « نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية » مثَّلَتْ لَهَا الباحثة بأمثلةٍ كان المجاز طابعها العام .

إذن يُعد الاحتكام إلى المواضعة المعجمية مما يُخوِّل للغة أن تنتج الدلالات المختلفة بسيطة كانت أو معقدة ؛ فتعلق الوحدات اللغوية بعضها ببعض لا يكون إلا بإدراك المعنى المعجمي لكل وحدة منها وقد نوَّه بذلك لغويونا في أكثر من مقام إلا أن عبد القاهر الجرجاني قد تفرَّد بإلحاحه في هذه المسألة المنبئة عن العلاقة الحميمة بين النحو والدلالة ، فتعليق الكلم بعضه ببعض قد يكون محاكاة للحقيقة وأصل الكلام وقد يخرج عن ذلك ، فمحاكاة أصل الكلام لا يتعارض مع الأسلوب الذي يعدُّ

علامة شخصية إلا أنه قد ينفك عن ذلك الأصل قليلًا فينتهك قوانينه منحرفًا بها بقدر يحمل معه صاحبه صبغته الخاصة التي مهما يبتعد بها عن اللغة العادية فإنَّه يبقى مشدودًا لها بخيط لامرئي يُحدِّد قانون التواصل بين الأفراد وهو قانون لا يتيح لصاحبه أن يأتي بأنساق لا معاني لها ؛ إمَّا لعجمة ألفاظها أو لانحرافها الكلي عن أصل اللغة فلا مجال للوصل بينها بل هو قانون يُجيز للمتكلِّم الانحراف عن أصل اللغة بدرجات تُظهر ملكاته اللغوية والأسلوبية شريطة أن تحمل الدلالات الكبرى لتراكيب جمله – أي المعنى العام – إشارات تتضح بها تلك الدلالة التي تتضافر من أجل إيضاحها مجموعة من العناصر التي يُسهم كلٌّ منها في خدمة المعنى وتجليته ولعل العنصر الدلالي الذي نريد أن نركِّز عليه في هذه الدراسة – باعتباره دلالة قد تشوب بعض التراكيب والتي تُعدُّ طارئًا على أصل الجملة – هو ما يمكن وصفه بالنسخ الوظيفي ، فقد تُصاغ الجملة بصيغة معيَّنة وتحتمل معاني مختلفة ولا يمكن تحديد تلك المعاني وتجليتها إلا بتتبع الدلالات الأخرى في السِّياق (الصوتية والمعجمية والصرفية والتركيبية) فقد تتشابك العلاقات النحوية وقد تحتمل أكثر من جهة في التعليق وتزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى مجال الأدب – والقرآن أعلاها مستوى – لما فيها من تناسب طردي بين أدبية العبارة – إن صحَّ التَّعبير – ودلالاتها فكلما كانت العبارة أدبية تكاثفت ظلالها وتراكبت معانيها بما يوائم تلك الأساليب الراقية التي لا تختلف عن اللغة العادية إلا بمقدار ابتعاد مداراتها عن محور اللغة – الفهم والإفهام – وإن تباعدت المسافات بينها – أي تلك المدارات – فهو تباعد للأسلوب الأدبي عن الأسلوب العادي فحسب .

فالاحتكام إلى أصل الكلام يعدُّ معيارًا للكشف عن وجود النسخ الوظيفي في الجملة العربية التي قد يُتسع في معاني وحداتها اللغوية فيتسع تبعًا لها في وظائفها النحوية لما بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي له من التحام ألح عليه إلحاحًا متواليًا عبد القاهر الجرجاني بتتبعه لخواص تراكيب الكلام من حيث الإفادة للوصول إلى نوع من المطابقة بين الناتج الدلالي ومقتضيات الأحوال والمقامات فجمع بين النحو وعلم المعاني ؛ ليغدو النحو نحوًا وظيفيًا قد أرسى مبادئه وكشف عنها عبد القاهر ، فالوظائف النحوية في الجملة العربية : إما وظائف عامة تمثِّلها الأساليب الخبرية والإنشائية ، وإما وظائف خاصة تمثِّلها الأبواب النحوية من مسند ومسند إليه والمفاعيل الخمسة ... وهلم جرًّا .

قد تكشف البنية البلاغية وتحوُّلاتها عن أصل الكلام على افتراض أن الأصل الذي يُحتكم إليه في البنية البلاغية هو تحديد الحقيقة أصلًا للمجاز ، أما عند نحويينا فتعددت وجهاتهم في تحديد الأصل ؛ فمنهم من رأى الإيجاب أصلًا ، ومنهم من رأى الخبر هو الأصل ؛ إلا أن الأصل المُحتكم إليه هاهنا هو ما يمثّل جانب الحقيقة من جهة ، وما يمكن أن توحي به المعاني التقسيمية للوحدات اللغوية من جهة أخرى بما يسمح لها بالتعالق مع غيرها وفق علاقات نحوية محددة قد وضع النحاة معاييرها كأن يكون الاسم الجامد بدلًا أو تمييزًا وهو ما يسمح بتناسخ التمييز والبدل للاشتراك في الشروط الصرفية ، وقد يكون الاشتراك في الوظيفة عامة وهي الإبانة والتوضيح مما يُسهم كذلك في تناسخ البدل مع التمييز وتناسخهما أيضًا مع الحال المبيِّنة وفق نظرية الاحتمالات الإعرابية التي أشار إلى بعض مبادئها النحاة في أكثر من موضع .

فالنسخ الوظيفي ظاهرة دلالية طارئة على الجملة العربية بوظائفها العامة والخاصة أشار إليها لغويونا قديمًا وحديثًا فتناثرت دوالها في كتبهم ؛ فسمِّي بالإبطال ، وبإزالة الحكم ، وبالإلغاء ، وبالتحويل ، وبالخروج عن الحقيقة ، وبالعدول ، وبالقلب النحوي ، وبالنقض ، وبالنقل الوظيفي وهو ما أُشيرَ إليه في مدخل هذا البحث الذي مُيِّز فيه أيضًا بين نسخ الإعراب ونسخ الدلالة ، وعليه ظهر الفرق بين نحو الإعراب والنحو الوظيفي بعد أن ذُكرت عوامل النسخ الوظيفي في الجملة وهي تُجمع كلها على المعيار الدلالي المُحتكم إليه ، وإن فُصلت مباحثه في المعالجة كما فُرق بين النسخ والتخصيص لتقاربهما وظيفيًّا .

وقد قُسِّمت الدراسة على بابين :

الباب الأول : نسخ الوظائف النحوية العامة في الجملة العربية ، وعولج في فصلين :

الأول منهما وُسم بـ : « نسخ الأنماط الخبرية في الجملة العربية » ، **وقد قسِّم هذا الفصل إلى مبحثين :**

أولهما : في نسخ النمط الخبري الواحد إلى غيره من الأنماط الخبرية .

وثانيهما : في نسخ النمط الخبري الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية .

أما الفصل الثاني من هذا الباب : فعُنون بـ : « نسخ الأنماط الإنشائية في الجملة *العربية* » ، ***وقد قسّم هو الآخر إلى مبحثين*** :

أولهما : في نسخ النمط الإنشائي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية .

وثانيهما : في نسخ النمط الإنشائي الواحد إلى غيره من الأنماط الخبرية .

الباب الثاني : نسخ الوظائف النحوية الخاصة في الجملة العربية نوقش في فصلين :

أولهما : وُسم بـ « النسخ الوظيفي في علاقة الإسناد » وهو على أربعة مباحث :

المبحث الأول : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الفعلي المسند .

المبحث الثاني : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الاسمي المسند .

المبحث الثالث : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الوصفي المسند .

المبحث الرابع : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الخالفي المسند .

أما الفصل الثاني فعُنون بـ : « النسخ الوظيفي في علاقات التخصيص » وهو على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصِّصة للإسناد .

المبحث الثاني : النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصِّصة لما وقع في نطاق الإسناد .

المبحث الثالث : النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصِّصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه .

وذُيِّل البحث بخاتمة أشارت من خلالها الباحثة إلى أهمّ نتائج البحث .

أما عن مصادر هذه الدراسة فهي بحق قراءة للتراث اللغوي بمجالاته المختلفة ، فكان منها كتب في تفسير القرآن لكون أغلب شواهد هذه الدراسة من القرآن وبخاصة التفاسير اللغوية التي تنبئ عن أسرار الإعجاز البياني فيه من خلال تتبع الوظائف النحوية بما يخدم الدلالة كتفسير « الكشاف » للزمخشري ، و « البحر المحيط » لأبي حيان ، أما من التفاسير الحديثة فنجد « التحرير والتنوير » للطاهر بن عاشور ، بالإضافة إلى بعض كتب علماء الأصول لاهتمامهم بالدلالة ، ولم يستغن البحث بطبيعة الحال عن كتب النحو والبلاغة قديمها وحديثها ، فمادة البحث

قد تنوّعت مصادرها تنوُّع دوال الظاهرة المدروسة من خلالها وهي محاولة من الباحثة للكشف عن ظاهرة قد تنبه إليها لغويونا قديمًا وحديثًا إلا أنها جاءت متفرّقة لم تُجمع في دراسة متخصِّصة ، ولربما يكفي الباحثة في ذلك أنها اجتهدت في الكشف عن هذه الظاهرة الدلالية وهي من الظواهر التي عزف بعض اللغويين الخوض فيها لصعوبة مسالكها فإن أصابت الباحثة فمن اللّه وإن أخطأت فمن نفسها ، وحسبها في ذلك أن كانت ممن اجتهد فأخطأ .

اللهم إنّي أحمدك حمد الشاكرين المستغفرين بالأسحار ، وصلى اللّه على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خديجة محمّد الصّافي

تمهيد :

اللغة : « أصوات يُعبّر بها
الكثير من اللُّغويين – قديمًا و
إلا أنَّ الواقع يُؤكّد ذلك ،
بحسب ما ذُكر آنفًا – فق
المحسوسات ، وإن كان جانب
المتكلّم ودرجة استيعاب المتلق
ناءت اللغة بمناهجهم حينًا وا
ما توافر من قرائن من أن لل
الوظيفة التعبيرية التي تقوم
مداراتها (مستوى الفونيم وم
لتدور حول نواة وحيدة ألا

والحكم على الكلام بالمنط
اللغوية التي تحتل من تفكيره
كان مستواها ، ولأن اللغة ال
لصحة الكلام ودقته وهما أي
منطق عربي والمنطق نحو ع
لدوالها مع مراعاة كون ال
وفصيحة : « فالجملة الصحي
لا فرق بين هذي وتلك ؛ لأن
في صحتها فإذا كانت الجمل
الصرف وإذا كانت الجملة
فصاحتها من تنافر الأصوات

---

(١) الخصائص (٣٣/١) ابن جني
(٢) المقابسات (المقابسة الثانية وال
المطبعة الرحمانية (مصر) – الطب

المدخل

تمهيد :

اللغة : « أصوات يُعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم » [١] ، مقولة تردَّد معناها بين الكثير من اللُّغويين – قديمًا وحديثًا – وإن اختلفت تياراتهم الفكرية وتباينت عباراتهم إلا أنَّ الواقع يُؤكِّد ذلك ، ولأنَّ اللُّغة أصواتٌ يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم – بحسب ما ذُكر آنفًا – فقد خضعت لمناهج البحث العلمية على اعتبارها من المحسوسات ، وإن كان جانب التجريد فيها – وهو ما يتعلق بطرفي الخطاب (قصد المتكلِّم ودرجة استيعاب المتلقي لرسالته) – ليس بمنأى عن مختبرات العلماء الذين ناءت اللغة بمناهجهم حينًا وانتعشت أحايين أخرى بما ألحت إليه تلك المناهج بحسب ما توافر من قرائن من أن للغة وظائف شتى في حياتنا الاجتماعية وبخاصة تلك الوظيفة التعبيرية التي تقوم على الدلالة والتي تتفاعل مستوياتها – وإن اختلفت مداراتها (مستوى الفونيم ومستوى المورفيم ومستوى التركيب ومستوى الدلالة) – لتدور حول نواة وحيدة ألا وهي المعنى العام والمنطقي للكلام .

والحكم على الكلام بالمنطقية يُلزم المتكلِّم بتلك اللغة باحترام جملة من النواميس اللغوية التي تحتل من تفكيره محل الأساس الضروري لكل عملية تواصل لغوي مهما كان مستواها ، ولأن اللغة العربية كغيرها من اللغات يمثِّل فيها المنطق والنحو أساسين لصحة الكلام ودقته وهما أيضًا – أي المنطق والنحو – قواما تلك العملية ؛ إذ النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي [٢] ، ترصد من خلالهما المعاني بدون تهميش لدوالها مع مراعاة كون الجمل المؤلَّفة للكلام المحكوم عليه بالمنطقية صحيحة وفصيحة : « فالجملة الصحيحة لغويًا ونحويًا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني لا فرق بين هذي وتلك ؛ لأن الشَّرط الذي أخذ به في فصاحة الجملة شرط يُؤخذ به في صحتها فإذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات صحيحة مستوفية لكل ما يتطلبه الصرف وإذا كانت الجملة مؤلَّفة من أصوات مؤتلفة خلو من كلِّ ما يُسيء إلى فصاحتها من تنافر الأصوات مما قرِّر في دراسة الأوائل للأصوات اللغوية – شرط

---

(١) الخصائص (١/٣٣) ابن جني ت : محمد علي النجار دار الكتب (بيروت) ، ب . ط ، ب . ت .
(٢) المقابسات (المقابسة الثانية والعشرون) : (١٦٩) ، أبو حيان التوحيدي ت : حسن السندوبي - المطبعة الرحمانية (مصر) - الطبعة الأولى - (١٤٠٢ - ١٩٨١) .

لا بد منه لصحة الكلمة ، بقيت الجملة مع ذلك تفتقر إلى أهمّ مقومات الصّحة وهو مطابقتها متطلّبات المناسبات ومقتضيات الأحوال ، ولن تكون الجملة صحيحة إذا لم يراع ذلك فيها فالدراسة إذن واحدة والموضوع واحد » [١] .

إن صحة الجملة نحويًّا وفصاحتها بلاغيًّا ليمثّلان عرشًا تُحمل عليه الدلالة التي صعب – في أحايين كثيرة – على مستقبل الرسالة – أي المتلقي – الوصول إليها إما لصعوبة مسالكها وإما لكون دروبها متشعّبة فيكون للجملة أكثر من دلالة وهو ما حمل علماء الأصول خاصة على السير في درب الدلالة – وإن كان محفوفًا بالصعوبات – للوصول إلى حكم شرعي مستنبَط من فهم جيّدٍ للنصوص الشرعية وتحليل واعٍ لها ، فكان لهم الفضل في إبراز بعض القضايا اللغوية والتدقيق في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون على نحو ما مثل لها صاحب الإبهاج في كتابه الذي أقرّ فيه أيضًا بأن علم أصول الفقه قد كان له استمداد من علوم اللغة [٢] ، كما لهذه العلوم استمدادات من علوم القرآن أهمها قضية المصطلح التي سمحت لعلم النحو – بوصفه مبحثًا من مباحث علم الأصول – باقتراض بعض المصطلحات المضارعة في أحكامها لما هو كائن في بعض الأحكام النحوية فنجد النحو قد استفاد من بعض الأحكام الصوتية من علم التجويد ليرقُب أثرها الدلالي من خلال التراكيب فسنَّ لنفسه « الاستئناف والابتداء » مقابلة للحكم بـ « الوقف » لدى القراء ، ورأى – أي علم النحو – أن بعض الألفاظ من نحو « كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها ... » تزيل حكم الصدارة للمبتدإ كما أنّها تغيّر الحركات الإعرابية لبعض مفردات التركيب فسماها بالنواسخ [٣] ؛ اتكاءً على عملية النسخ [٤] في الأحكام الشرعية فيما يتعلق بعلم الأصول وهو ما فتح بابًا أمام الباحثة

---

(١) في النحو العربي – نقد وتوجيه (٢٢٦) د . مهدي المخزومي منشورات المكتبة العصرية (صيدا) بيروت الطبعة الأولى (١٩٦٤) .

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج : (٧/١) علي بن عبد الكافي السبكي دار الكتب العلمية (بيروت) (١٤١٦ – ١٩٩٥)

(٣) التطبيق النحوي (١١١) د . عبده الراجحي دار المعرفة الجامعية الطبعة الثانية ١٩٩٨ ظاهرة الإعراب في النحو العربي (١٥٥ – ١٦٠) د . زيادة أحمد سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية ب . ط (١٩٩٣) .

(٤) « وهو أن يرد دليل شرعي متراخيًا عن دليل شرعي مقتضيًا خلاف حكمه فهو تبديل بالنظر إلى علمنا وبيان لمدة الحكم بالنظر إلى علم اللّه تعالى » التعريفات (٢٤٠) الشريف الجرجاني دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى (١٤٠٣ – ١٩٨٣) .

دعاها لولوجه – نسأل اللّٰه فيه خير المولج وخير المخرج – والخوض في مباحثه الوعرة المدعومة بما هو أشد سلطانًا منها وعليها ألا وهو المنطق والدلالة التابعة له من خلال بحث موسوم بـ « *نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية* » ، *ولتكون الدراسة* علمية منطقية وأكثر منهجية يتم بدايةً رسم حدود البحث المزمع دراسته بفك رموزه بالوقوف على مفاتيح عنوانه الرئيسية فيُعرّف النسخ ويُعرّف النحو الوظيفي أما سياقهما وهو الجملة فلا يكاد يخلو كتاب لغوي من التعريف بها على اختلاف المعايير التي تُصنَّف انطلاقًا منها ؛ ولهذا لا ترى الباحثة ضرورة التعريف بها .

١ - حدُّ النَّسخ :

أ – لغة :

« نسخت الشمس الظِّلَّ وانتسخته : أزالته ، ونسخت الريح آثار الدِّيار غيَّرتها ، ونسخ الكتاب وانتسخه واستنسخه سواء ، والنّسخة اسم المستنسخ منه ، ونسخ الآية بالآية : إزالة مثل حكمها ، وباب الكل : القطع »[١] .

ولأن اللغة قاعدة بناء أفكار هذا البحث ؛ وجب شرح ما في التعريف من أفكار استفادة من أقوال العلماء عن ظاهرة النسخ لغة ، فيرى صاحب الاعتبار أن « النسخ في اللغة موضوع بإزاء معنيين : أحدهما الزوال على جهة الانعدام ، والثاني على جهة الانتقال ، أما النسخ بمعنى الإزالة فهو أيضًا على نوعين : نسخ إلى بدل نحو قولهم : « نسخ الشيب الشباب » و « نسخت الشمس الظِّل » أي أذهبته وحلَّت محلَّه ، ونُسخ إلى غير بدل إنما هو رفع الحكم وإبطاله من غير أن يُقيم له بدلًا يقال : « نسخت الرِّيح الآثار » أي أبطلتها وأزالتها ، وأما النسخ بمعنى النقل فهو نحو قولك : « نسخت الكتاب » إذا نقلت ما فيه ، وليس المراد إعدام ما فيه »[٢] . ويرى السرخسي أن معاني النسخ السابقة كلها معان مجازية « فنسخ الكتاب لا يكون بهذه الصِّفة إذ لا يُتصور نقل غير المكتوب من موضع إلى موضع آخر ... وكذلك الإزالة ، فإن إزالة الحجر عن مكانه لا يعدم عينه ولكن عينه باق في المكان الثاني وبعد النسخ لا يبقى الحكم الأول ... وأوجه ما قيل فيه – أي النسخ – : إنه عبارة عن

---

(١) لسان العرب مادة (ن . س . خ) ابن منظور .

(٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار : (٥١ – ٥٢) أبو بكر الهمذاني : ت : د . عبد المعطي أمين قلعجي منشورات جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي باكستان) (١٤١٠ / ١٩٨٩ م) .

التّبديل »[١]، وأحسب أنَّ هذا المصطلح - أي التبديل - شامل لكلِّ معاني النسخ بما فيها التحويل « كتناسخ المواريث بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد »[٢]، والتناسخ أيضًا : « انتقال الرُّوح من بدن إلى آخر »[٣]، وروح التركيب اللُّغوي معناه[٤]. وعلى ما تقدم ذكره ترى الباحثة أنَّ انتقال المعنى داخل التَّركيب يُدعى نسخًا وتناسخًا في بعض السّياقات .

ب - اصطلاحًا :

النَّسخ في النَّحو العربي قسمان : نسخ الإعراب ونسخ المعنى[٥]، وكثيرًا ما نوَّه بذلك النُّحاة دون تحديد بالمصطلح .

نسخ الإعراب :

قد أشرنا إليه سابقًا وهو النَّسخ الشَّكلي الذي تظهر سماته على مستوى البنية السطحية بتغير الحركة الإعرابية لبعض المفردات من جهة ، وفي فقد الصدارة بالنِّسبة للمسند إليه في الجملة الاسمية من جهة أخرى ؛ لوجود عناصر تحويلية في الجملة سُمِّيت بالنواسخ[٦] التي تُغيِّر بعض الأحكام في الجملة الداخلة عليها فتحوِّل النِّسبة

---

(١) أصول السرخسي (٥٣ ، ٥٤) أبو بكر السرخسي : ت : أبو الفدا الأفغاني دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن : (٦٦/٣) جلال الدين السيوطي ت : محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية للكتاب (١٩٧٤) .

(٣) المستصفى (٥٣/٢) أبو حامد الغزالي ت : محب الله بن عبد الشكور دار إحياء التراث العربي (بيروت) الطبعة الثالثة (١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م) .

(٤) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة : (١٨) د . محمود شرف الدين دار مرجان للطباعة الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) .

(٥) أشار د . أحمد سليمان ياقوت إلى هذين المصطلحين (نسخ الإعراب ونسخ المعنى) إشارة عابرة أثناء مناقشته لأحد أبيات ألفية ابن مالك النواسخ في كلام العرب (١٠) كما نبه عليهما د . محمود شرف الدين عندما نظر إلى النسخ من ثلاث زوايا (الإطار التركيبي والمعنى والإعراب) الإعراب والتراكيب بين الشكل والنّسبة (٣٥١) وأشار د . شعبان صلاح - في حديثه عن كان - إلى نسخ الإعراب قائلًا : « كان للنسخ الإعرابي فقط » الجملة الوصفية في النحو العربي (١٥٧) .

(٦) يؤكد عدد من الدارسين أن هذا المصطلح لم يُذكر قبل ابن مالك (النواسخ في كلام العرب (١١) ، والنواسخ الفعلية (٨) ، فلم يذكره سيبويه الإعراب والتركيب (٨٩) وكان عبد القاهر يذكرها - أي النواسخ - مجرّدة من هذا المصطلح فيقول : « فصل في إنَّ ومواقعها » عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز (٣١٥) ت : محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الخامسة (١٤٢٤ / ٢٠٠٤) ، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية (١٠٨) .

المطلقة بين المسند والمسند إليه إلى نسبة مقيدة بزمن خاص نحو قولك في « الجوُّ جميلٌ » « كان الجوُّ جميلًا وما زال الجوُّ جميلًا ... » وهذا ما حمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى تسمية « كان وأخواتها » باسم أفعال التوقيت [1] ، أما عن « إنَّ وأخواتها » فهي تقيِّد النِّسبة المطلقة بتحديد أسلوب خاص بها كأسلوب التوكيد بـ : إنَّ وأنَّ والتشبيه بكأنَّ والتَّمني بليت ... أما عن النواسخ الأُخرى كأفعال القلوب وأفعال التحويل فهي تقيِّد النِّسبة المطلقة بما تحمله أفعالها من معان .

إن جانب التَّقييد الذي اهتدى إليه النحاة – فيما يخص النواسخ – دون تصريح بهذا المصطلح كان ملمحًا مؤيِّدًا لنسخ الدلالة الذي سيأتي بيانه لاحقًا ؛ فتلك النَّواسخ وإن كانت نواسخ إعرابية فإنها نسخت وبدلت وخصصت النِّسبة بتقييدها لها بزمن خاص أو أسلوب معين فنُسخت بذلك دلاليًا فكيف تُنسخ الدلالة إذن ؟ .

نسخ المعنى (نسخ الدلالة) :

وهو رفع حكمٍ نحوي عن كلمة مؤدِّية لوظيفة نحوية بعينها في الجملة وإبدال حكم نحوي غيره به يدلّ عليه السِّياق بقرائنه اتكاءً على أصل موجود لا مفترض [2] حددته طبيعة اللغة بضوابطها (القياس ...) فأصل الاستثناء إخراج وله أدواته الخاصة كما للشرط الذي يدل على تعلق سبب بمسبب أدواته وسماته التداولية والاستفهام كذلك له أدواته وقد يفهم بغيرها – كالتنغيم – فهو طلب للفهم ... وهلمَّ جرًّا من الوظائف النحوية العامة الأخرى ، أما عن الوظائف الخاصة فالفاعل ما أُسند إليه الحكم (الحدث الصريح أو الضمني) والحال مبيِّنة للهيئة ... إلخ . وخروج هذه الوظائف عن أصولها التي قنَّنها النحاة لعوامل صوتية أو معجمية أو صرفية أو دلالية يُدعى نسخًا وظيفيًا ، فالنسخ سواءٌ أكان في الشريعة أم في النحو العربي يقوم على نسخٍ للحكم الذي اتُّفق على أنه الأصل إلى حكم آخر ، فأصل الجملة الاستفهامية – مثلًا – طلب للفهم بأدوات مخصوصة فإذا طرأ عليه طارئٌ بما يُغيِّر خصائصها التَّركيبيَّة نُسخت دلالتها – تناسبًا مع المقام – إلى وظيفة نحويَّة

---

(١) النواسخ في كلام العرب (١١) .

(٢) وهذا – أي الأصل المفترض – ما جاء به بعض النحاة لتبرير العلامة الإعرابية بالاتكاء على نظرية العامل فرأوا أن أصل قولهم مثلًا : « ظننت زيدًا مذنبًا » هو « زيد مذنب » وشتان بين المعنيين في إصدار الحكم على زيد فما رأوه أصلًا للكلام هو جملة نواة قبل أن تطرأ عليها العناصر التحويلية من مثل : النفي الزمن ... لتغيُّر من دلالتها بوصفه ملمحًا من ملامح النسخ الدلالي الذي سيأتي بيانه في موضعه إن شاء اللّٰه .

أخرى كإفادة الأمر أو النّهي أو التّعجب ... وهي من الأساليب الإنشائيّة أو لإفادة الإثبات أو النّفي أو التوكيد فيما عُرف بالأساليب الخبريّة ؛ فالنّسخ إذن ضربٌ من التّخصيص لهذا تجب الإشارة إلى الفروق الدقيقة بين النسخ والتخصيص - وكلاهما رفع لحُكم بحدود - حتى لا يلتبس الأمر علينا بعد أن نخوض في أقوال قد تناثرت عن ظاهرة « نسخ الدلالة » وإشارات إليها في كتب القدماء والمحدثين ونالت بعضًا من الدرس الموجز أحيانًا وبعد التنبيه - أيضًا - على عوامل النسخ .

أ - دوال نسخ الدلالة :

إنَّ درس المصطلح وتحديد الميدان الذي يُراد للبحث أن يدور فيه هما أولى خطوات البحث العلمي ، وبما أنَّ ميدان بحثنا قد حُدِّد بالدلالة ؛ فإنَّ ما يدخل ضمن معنى النَّسخ الدلالي له مصطلحات عديدة منها ما هو من المصطلحات المستقرة كـ : العدول والقلب النحوي والتحويل والإلغاء والنسخ والنقل ، ومنها ما هو غير مستقر كـ : الإبطال وإزالة الحكم وخلع الدلالة والنقض :

- **الإبطال** : من « بطل الشيء يبطل بطلًا وبطلانًا : ذهب ضياعًا وخسرًا فهو باطل ... وأبطلت الشيء جعلته باطلًا » [1] ، أما الإبطال النحوي فقد أشار إليه النحاة في أبواب النَّحو المتفرّقة ومنها باب الاستثناء الذي تخرج فيه الأداة « إلا » عن دلالة الإخراج إلى دلالات أخرى منها التوكيد بالحصر الناجم عن تناسخ الأسلوبين : النفي والاستثناء يقول الزمخشري : « فإذا انتقض النفي بإلا أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل : « ما زيد إلا منطلق » و « لا رجل إلا أفضل منك » و « ما منطلق زيد » و « لا أفضل منك رجل » [2] ، فالمثالان الأول والثّاني يمثّلان إبطالًا في المعنى وإبطالًا في لفظ « إلّا » وفي عمله وهو الإخراج ، أمّا المثالان الأخيران فيمثلان إبطالًا في اللفظ لا الوظيفة لأنَّ معنى النفي باق والإبطال المراد هاهنا - أي من الاقتباس - الإبطال الوظيفي للأداة « إلا » بخروجها إلى معنى الحصر مع أداة النفي ، فتفاعل الأداتين (أداة النفي وإلا) في سياقات معينة يؤدّي إلى تناسخهما وظيفيًا إلى أسلوب آخر هو أسلوب الحصر .

---

(١) لسان العرب مادة (ب . ط . ل) .

(٢) المفصل (١١٢) أبو القاسم الزمخشري ت : د . علي أبو ملحم مكتبة الهلال (بيروت) الطبعة الأولى (١٩٩٣) .

- **إزالة الحكم** : « الزوال : الذهاب والاستحالة والاضمحلال ... زال الشيء عن مكانه يزول زوالًا : أزاله غيره » [١] ، وفي مبحث موسوم بـ : « الطارئ يزيل حكم الثابت » أشار السيوطي إلى خروج بعض الأساليب عن معانيها الأصلية » ومن ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ عيها طارئ كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه التَّعجب استحال خبرًا كقولك : « مررت برجل أيِّ رجل ، وأيّما رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهي الرَّجل في الفضل ولست مستفهمًا ؛ وإنَّما كان لأنَّ أصل الاستفهام الخبر والتَّعجب ضربٌ من الخبر فكأنَّ التَّعجب لـمَّا طرأ على الاستفهام إنَّما أعاده إلى أصله من الخبريَّة » [٢] . ولربَّما المقصود من الخبر ههنا هو ما دل على إفصاح أو إعلام بانفعالات ما فيكون منها التَّعجب أو بطلب فيكون منه الاستفهام لا ما هو عكس للإنشاء .

- **الإلغاء** : « ألغى الشيء : أبطله » [٣] ، وقد أشار سيبويه إلى الإلغاء الوظيفي في أكثر من موضع وإن كان قد انشغل بالإلغاء اللفظي دون الإلغاء الدلالي مع أنَّهما قد اجتمعا في أكثر من مثال منه إلغاء « إذن » بقوله : « فاعلم أنَّ إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء مُعتمِد عليه فإنَّها ملغاة لا تنصب ألبتة » [٤] . ومواضع إلغاء « إذن » كثيرة لا يسمح المقام بتعدادها .

أمَّا الإلغاء عامَّة فهو على ثلاثة أقسام : « إلغاء في اللفظ والمعنى وإلغاء في اللفظ دون المعنى وإلغاء في المعنى دون اللفظ » [٥] ، وما يُعبَّر عن إلغاء في المعنى – أي القسمين الأول والثالث – هو ما يُقصد به النَّسخ الدلالي ، أما ما يبطل عمل العامل لفظًا لا معنًى فهو تعليق فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقًا [٦] .

أما عن اللغويين المحدثين فقد أشار أحدهم بصريح العبارة إلى إلغاء الحكم في النحو العربي قائلًا : « فإلغاء حكم وإتيان آخر بدله ليس من السُّهولة بحيث نوقفه

---

(١) لسان العرب مادة (ز و ل) .

(٢) الأشباه والنظائر في النحو : (٢٥٨/١) السيوطي : ت : محمد عبد القادر الفاضلي المكتبة العصرية الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م) .

(٣) مختار الصحاح مادة (ل غ و) .

(٤) الكتاب : (١٤/٣) سيبويه : ت : عبد السلام هارون مكتبة الخانجي (القاهرة) الطبعة الثالثة (١٤٠٨ / ١٩٨٨) .

(٥) الأشباه والنظائر (٩٨/١) .

(٦) المصدر نفسه (٢١٥/٢) في علم النحو (٢٦١) د . أمين علي السّيد دار المعارف الطبعة السابعة (١٩٩٤) .

على أمر الإعراب » (١) ، فالإعراب أحد عوامل النسخ – ممثلًا في القراءات القرآنية وأثرها في توجيه الوظائف النحوية داخل السياق ؛ لذا لا ينبغي الإقلال من شأنه .

– **التحوُّل** : التَّنقُّل من موضوع إلى موضوع (٢) ، وقد استُخدم مصطلح التحويل عند المتقدِّمين من النحاة قبل أن تُسهب الدراسات اللغوية الحديثة في بسطه على مشرحة الدرس اللغوي الحديث في باب التمييز المحول سواء أكان محولًا عن الفاعل أم عن المفعول أم عن غيرهما (٣) ، أما أهم قوانين التحويل فهي : الحذف والتعويض والتبادل والزيادة وتحويل الصِّيغة (٤) ؛ لهذا رأى د . محمود شرف الدين أن الحذف في الجملة الفعليَّة نسخ ، كما أنَّ الزِّيادة في الجملة الاسمية نسخ كذلك بقوله : « حضر المسافر سعيدًا ، يمكنك بعد حذف الفعل أن تقول : المسافر سعيد ، وكأن الجملة الفعليَّة يعتريها النَّسخ الذي يعتري الجملة الاسميَّة ، على أنَّ الفرق بين النَّسخ في الجملة الفعليَّة والنَّسخ في الجملة الاسميَّة يتجلَّى في أمرين :

أوَّلهما : النسخ في الجملة الاسميَّة زيادة وفي الآخر حذف .

وثانيهما : النِّسبة تبقى كما هي في الجملة الاسميَّة وفي الجملة الفعليَّة تتغيَّر فتعقد نسبة جديدة إسناديَّة الطابع بين الحال وصاحبه » (٥) ، وهذا التَّغيُّر يُدعى نسخًا .

– **الخروج عن الحقيقة** : ومن الأساليب اللُّغوية الخارجة عن الحقيقة – يقول ابن هشام – : الاستفهام الذي يأتي على معنى التقرير أو الإنكار الإبطالي أو الإنكار التوبيخي (٦) ، والخروج عن الحقيقة قد ينسخ الخبر إلى إنشاء كما قد ينسخ الإنشاء إلى خبر .

– **خلع الدلالة** : الخلع من : « خلع ثوبه ونعله وقائده ، وخلع عليه خلعة كله من

---

(١) نصوص من كتب النحو : (١٥٨) د . أحمد سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية (١٩٩١) .
(٢) مختار الصحاح مادة (ح و ل) .
(٣) شرح شذور الذهب (٣٣٣ – ٣٣٤) ابن هشام : ت : عبد الغني الدقر الشركة المتحدة (سوريا) (١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م) .
(٤) قواعد تحويلية للغة العربية (٣٢ – ٣٦) د . محمد علي الخولي دار المريخ (السعودية) الطبعة الأولى (١٤٠٢ / ١٩٨١) .
(٥) الإعراب والتركيب بين النِّسبة والشَّكل : (٦١) .
(٦) مغني اللبيب (٢٣ – ٢٥) ابن هشام دار الفكر (دمشق) ت : د . مازن المبارك الطبعة السادسة (١٩٨٥) .

باب قطع » [1] ، وتطرّق السيوطي لهذا المصطلح في حديثه عن الاستفهام المجازي في مواضع مختلفة منها قوله : « ومما خُلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر ، أنشدناه أبو علي :

أَنَّى جَزُوا عَامِرًا سُوءًا بِفِعلِهِمُ   أَم كَيفَ يَجزُونَنِي السُّوأَى مِنَ الحَسَنِ [2]

فـ « أم » في أصل الوضع للاستفهام كما أنّ « كيف » كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بدّ أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغي أن يكون ذلك الحرف « أم » دون « كيف » .. [3] ، وقوله : « .. كما أنّ حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على استفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

فإن « هل » بمعنى « قد » [4] .

– **العدول** : من « عدل الكافر بربه عدلًا وعدولًا إذا سوَّى به غيره فعبده » [5] ، وقد ذُكرت مادة (ع د ل) في الدراسات اللغوية القديمة بصيغها المختلفة (العدول ، المعدول ، عدل عن) في أكثر من موضوع ، فقد ذكرها ابن هشام في عرضه لبعض الوجوه الإعرابية لبعض الآي الكريم فقال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات : ٣٦] : « وقد كان النصب ممكنًا مثله في ﴿ فَيَمُوتُواْ ﴾ ولكن عُدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه أنّه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي ... » [6] .

أما العدول الأسلوبي الذي ذكره اللغويون القدامى من دون ذكر لهذا المصطلح فقد لخص د . تمام حسان طرقه ومنها العدول الواقع على البنية ويتجلى هذا عنده في ظاهرة « النقل » « وإنما يكون المعنى الأصلي للفظ عدولًا إلى معنى آخر لغاية أسلوبية معينة ويكون النقل بواحدة من أمرين أوَّلهما : التضمين ، وثانيهما : النيابة » [7] . ومن المصطلحات العدولية أيضًا – يقول د . تمام حسان – الحكاية والتقديم والتأخير والالتفات والتغليب واختلاف النظرة الأسلوبية تذكيرًا وتأنيثًا والحذف والزيادة

---

(١) مختار الصحاح مادة (خ ل ع) .
(٢) الأشباه والنظائر (١/٢٢٤) .
(٣) المصدر نفسه (١/٢٢٤) .
(٤) المصدر نفسه (١/٣٥٩) .
(٥) لسان العرب مادة (ع د ل) .
(٦) مغني اللبيب (١/٦٢٥) .
(٧) البيان في روائع القرآن (٧٧ – ٧٨) د . تمام حسان : (عالم الكتب) الطبعة الثانية (١٤٧٠هـ / ٢٠٠٠) .

والاعتراض والفصل وتجاهل الاختصاص وتجاهل النِّسبة المعجمية ووحدة الضمير الراجع إلى مراجع متباينة [(١)] ، وجميعها من عوامل النّسخ الدلالي كما سنراه لاحقًا .

- **القلب النحوي** : ويقصد به التبادل بين الوظائف النحوية في الجملة العربية ذُكر عند المتقدمين من النحاة كقول ابن هشام : « من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشِّعر ، ومنه في الكلام : أدخلت القلنسوة في رأسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء ، قاله الجوهري وجماعة منهم : السكاكي والزمخشري ، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأحقاف : ٣٤] ، وقال آخر : لا قلب في واحد منها ، واختاره أبو حيان ورد على قول الزمخشري في الآية » [(٢)] .

- **النقض** : من « ناقضه في الشيء مناقضة ونقاضًا : خالفه ... » [(٣)] ، أما في النحو العربي فقد ذكره سيبويه في بحثه في بعض المسائل الصّرفية فحسب [(٤)] ، أما ما يخص جانب التركيب فقد أشار جملة من النحويين إلى هذه الظاهرة بعناوين مختلفة فابن جنّي - مثلًا - يُدرجه تحت أبواب مختلفة من مثل : « باب في نقض المراتب » ، « باب في نقض العادة » ، « باب في نقض الأوضاع » ومثال هذا الأخير : « ... باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجب استحال خبرًا وذلك قولك : مررت برجل أي رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهمًا وكذلك : مررت برجل أيما رجل ؛ لأن « ما » زائدة وإنما كان كذلك ؛ لأن أصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر ... » [(٥)] ، وقد سبق عرض هذا القول ومناقشته .

- **النقل الوظيفي** : أما النقل الوظيفي فقد أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في القول بالتقديم الذي ليس على نية التأخير ولكن على أن « تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له بابًا غير بابه وإعرابًا غير إعرابه ... » [(٦)] ، فمن الجلي للعيان أنه - أي مصطلح النقل الوظيفي - قد استُعمل للتعريف ببعض المصطلحات السابقة ، ومع

---

(١) المصدر نفسه (٤٤٣ - ٤٤٤) .
(٢) مغني اللبيب (٩١٥) .
(٣) لسان العرب مادة (ن ق ض) .
(٤) الكتاب (٣٩٢/١) ، (٢٤٢/٤) .
(٥) الخصائص (٢٦٩/٣) .
(٦) دلائل الإعجاز (١٠٦) عبد القاهر الجرجاني ت : محمود محمد شاكر مكتبة الخانجي (القاهرة) ... الطبعة الخامسة (١٤٢٤ / ٢٠٠٤) .

ذلك – زيادة في التدليل – يقول د . تمام حسان : « لقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة فعرفوها باسم النقل في بعض المواضع ، وباسم التّحويل في مواضع أخرى ، وباسم النِّيابة في مواضع تختلف عما تقدم (أي في المباني) ، بل إنهم تخطوا نقل المباني إلى القول في نقل المعاني فقالوا بالنِّيابة عن الفاعل وبتحويل التمييز ... فإذا علمنا أنّ فكرة النّقل تعني بالضرورة انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر أدركنا أنّ هذا الانسلاخ لا يمكن ضبطه مع ضيق المجال الذي يتمثل في هذا التقسيم (التقسيم السباعي للكلم) فالنقل الذي هو بإزاء النسخ : هو النقل الوظيفي المقام بإزاء النّقل المعجمي (المجاز) » [1] ، وهذا الأخير يُعد أهم عوامل النقل الوظيفي أي النسخ الدلالي .

ب - عوامل نسخ الدلالة :

تستوجب دراسة أيِّ ظاهرة لغوية – بما فيها نسخ الدلالة – دراستَها خلال مستويات التّحليل اللّغوي قدر الوسع ؛ لأن مجال الخوض في الدلالة والدلالة المنسوخة ليس بالعَرَض القريب ، فوجب تتبعها خلال تلك المستويات ؛ توخِّيًا للدِّقة ، وحتى تكون النتائج دقيقة ومتكاملة فإن مسبِّبات النسخ تُقسم إلى :

١ - عوامل داخلية :

وهي ما يُرصد من ظواهر داخل السِّياق اللّغوي – أي في نطاق الجملة – موزعًا على المستويات اللغوية الآتي ذكرها :

١ - ١ العامل الصوتي (الفونولوجي) :

* **التّنغيم** : و « هو الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السِّياق » [2] ، وقيل : إن أول من نبه عليه في الدِّراسات اللغوية الحديثة د . إبراهيم أنيس في « دراسة اللغة العربية » وتحت اسم « موسيقى الكلام » . واتسع في بحثه د . تمام حسان [3] ، أمَّا قديمًا فقد نبه ابن جني على أمثلة التنغيم في كتاب سيبويه كحذف الصِّفة ودلالة الحال عليها في قولهم : « سير عليه ليل » وهم يريدون « ليل طويل » وكأن هذا إنما

(١) البيان في روائع القرآن (٥١) .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٢٦) د . تمام حسان عالم الكتب الطبعة الرابعة (١٤٢٥/٢٠٠٤) .

(٣) المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن (١٠٨) د . محمد كاظم البكاء مجلة المورد (العراق) (مج١٧ ، ١٩٨٧م) .

حذفت فيه الصِّفة لما دل من الحال على موضعها وذلك أنك تُحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : « طويل » أو نحو ذلك ، وذلك من مسالك العرب في كلامهم يطلبون به الخفة [١] ، فصدق من جعل من الحذف علة صوتية لتفسير عدد من المسائل النَّحوية التي اعتاص أمرها على ذوي الاختصاص خاصة ما تولد عن نظرية الاحتمالات النحوية بفعل تعدد القراءات القرآنية في القرآن الكريم [٢] ، أو لأسباب أخرى .

* **التنوين** : « نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل ، وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم » [٣] ، ويُعد التنوين من مظاهر الفصل بين المتضايفين فيتحول التركيب إلى غير الإضافة نحو قوله تعالى : ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ ﴾ [النمل: ٨] فتقرأ : بشهابٍ قبس - بفعل الوقف كما سيأتي بيانه وتقرأ : بشهاب قبسٍ على الإضافة كما أن التنوين ينسخ الزمن في الجملة ، ويغيِّر حكمها في نحو قولنا : « أنا ضاربُ زيد » أي في الزمن الماضي أما إذا قلنا : « أنا ضاربٌ زيدًا غدًا » فإن الزمن - زمن قبل التنوين - قد نسخ إلى المستقبل بفعل التنوين وتضافره مع القرينة « غدًا » [٤] .

* **الحركة الإعرابية** : يُعد الترخص في الحركة الإعرابية أحد أسباب تعدد الأوجه الإعرابية في بعض آيات القرآن الكريم وهو من وجوه إعجازه أيضًا ؛ لثراء الدلالة به من جهة ، ولأن للحركة الإعرابية معنًى من جهة أخرى [٥] . ونظرية الاحتمالات النحوية التي أشار إليها د . أحمد الجنابي والتي تنصّ على أن « إعراب الكلمة الواحدة يحتمل في كثير من الأحيان أوجهًا إعرابية كثيرة ... وكل هذه الأوجه متساوية في الصِّحة والقبول وليس يعني ذلك عدم وجود الخطأ ؛ فالخطأ مردود سواء في مجال هذه النظرية أم في غيرها » [٦] ، فالمقصود بالأوجه المتساوية في الصحة

---

(١) الخصائص (٢/٣٧٠) .

(٢) المنهج الصوتي العربي في معاني القرآن (١٠٤ - ١٠٥) د . محمد كاظم البكاء مجلة المورد (العراق) (مج ١٧) .

(٣) شرح الكافية للرضي (٦/٢٥٨) الرضي ت : عبد العال سالم مكرم عالم الكتب الطبعة الأولى (١٤٢١ - ٢٠٠٠) .

(٤) « الفصل بين المتلازمين » طه رضوان (رسالة ماجستير) : (١٩١ - ١٩٥) .

(٥) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (٢٦٣ ، ٢٩٢) د . محمد حماسة عبد اللطيف دار غريب ب . ط (٢٠٠١) .

(٦) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر (٤٨٤) د . أحمد الجنابي دار التراث (القاهرة) (١٩٧٧) .

والقبول التي تتناسخ [١] فيما بينها ، فإذا قُرئت الآية القرآنيّة بوجه كان هو الأصل ونسخ الآخر ، وهكذا فإنها تتناسخ فيما بينها لانعدام مرجِّح بين تلك الوجوه .

* **المشاكلة** : المشاكلة نوعان :

– **سماعية** : وهي كل موضع حُمل فيه على الجوار لا الأصل بتأثير المجاورة [٢] مع أمن اللبس ولا يفعل هذا إذا أمن اللبس ... ولها مظهران الإتباع للقريب في الحكم الإعرابي والمزاوجة الصوتية .

– **قياسية** : وهي أن يكون الأصل المشاكلة بين اللفظين تحقيقًا لأمن اللبس أوعملًا بالأولى ، وهذا ما فعله الإتباع في التوابع طلب المشاركة (النعت التوكيد) [٣] ، فلقد وظّف سيبويه هذه الظّاهرة عند معالجته لقولهم : « هذا جحرضب خرب » فيما خرج على الأصل ، وجعله مما يجري على غير وجه الكلام وكذلك فعل بالشاذ من كلام العرب وعلله [٤] ، أمّا من المحدثين فنجد د . حسن فهمي النمر قد رأى لهذه الظّاهرة منافذ في كلّ مستويات اللغة « فقد رأى أنّ التشاكل والتّوافق بين الجمل مردُّه كذلك إلى المجاورة ؛ لذا دخلت المجاورة على باب الجوازم وعلى باب التنازع وعلى باب الإضافة وعلى باب الأحوال والأزمنة [٥] ، ولأهميّة هذه الظاهرة لاحظ د . فكري سليمان أنّ سيبويه قد بنى عليها تقعيده للقواعد النحوية من خلال التراكيب المتعدِّدة وفاضل بين حالتين من الإعراب بسبب المجاورة لإحداث نوع من التوافق والتشاكل بين الجمل بعضها ببعض [٦] .

* **النبر** : إنّ الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة أو على كلمة من الجملة يساعد في توجيه الوظائف النحوية داخل السّياق فالمائز بين الخبر الابتدائي والخبر

---

(١) التناسخ هنا يعني انتقال الحكم من وجه إلى وجه مع عدم وجود مُرجِّح لقراءة عن أخرى .

(٢) الجوار عند النحاة نوعان : الجوار في الزمان (أعطيتك إذا سألتني) والجوار في الإعراب (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) « د . سيد أحمد أبو الواحد أبو حطب الجر على الجوار والمماثلة الصوتية » (ص ٥٣) مجلة كلية الآداب (الإسكندرية) (ع ٩٤ / مج ١٩٩٥/٤٣) .

(٣) نظرية التعليل في النحو العربي : (١٣٨ – ١٣٩) د . حسن الملخ دار الشروق (الأردن) (٢٠٠٠) .

(٤) الكتاب (٦٧/١ ، ٤٣٦) .

(٥) ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم (١٩ – ٤٨) د . حسن النمر دار الثقافة للطباعة والنشر (القاهرة) : (١٩٨٥) .

(٦) أثر الجوار في المستويات اللغوية (٦١) د . فكري محمد سليمان مجلة علوم اللغة (مج ٧ /ع ٢٠٠٤/٢) .

الطلبي والخبر الإنكاري [١] في الجمل الآتي ذكرها هو موضع النبر في الجملة ؛ فبه يأخذ المحمول (المسند) الوظيفة المحور ، والوظيفة البؤرة الجديدة ، والوظيفة المقابلة [٢] على التوالي [٣] :

في الدار هند	من في الدار ؟
هند في الدار (بنبر الدار) = أجوبة للجمل	أين هند ؟
في الدار هند (بنبر الدار)	في الكلية هند أم في الدار ؟ (بنبر الكلية)

* **الوقف** : تشمل الفواصل النُّطقية مجموعة من السِّمات الصَّوتية العامَّة من بينها : الوقف والسّكت [٤] فكلاهما ذو علاقة وثيقة بالنّحو والوقف كما يعرّفه الأشموني : « قطع النطق عن آخر الكلمة » [٥] ، والذي يعنينا في بحثنا في موضوع الوقف هو الوقف الاختياري الذي عدَّه بعضهم قرينة لفظية [٦] ، قد يؤدِّي إلى الإلغاز بإهداره [٧] ، أو بتعبير أدق قد يؤدي إلى تغيير الدلالة على اختلاف موضعه من الكلام إن لم يكن في موضعه الصحيح المراد به التواصل مما يتيح مجالًا رحبًا للدلالة فتتعدد بذلك الوجوه الإعرابية في الجملة الواحدة فالوقف يقوم على مراعاة

---

(١) سيأتي بيان الفرق بين الأخبار المذكورة (الابتدائية الطلبية والإنكارية) في الفصل الأوّل من الباب الأوّل .

(٢) تُسند الوظيفة التداولية « المحور » إلى الموضوع (م . إ) الدال على ما يشكِّل محط الحديث .. وتُسند بؤرة الجديد إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب ، وتسند بؤرة المقابلة إلى المكون الذي يحمل المعلومة التي يتردد المخاطب في ورودها أو ينكرها ويكون حيز التبئير إمّا أحد مكونات الحمل أو العمل برمته . من قضايا الرابط في اللغة العربية (١٠١ - ١٠٥) .

(٣) من قضايا الرابط في اللغة العربية (١٠٥) د . أحمد المتوكل : مطبعة النجاح الجديدة (الدار البيضاء) .

(٤) يختلف السكت عن الوقف في كونه يصحبه التنغيم وأنَّ زمنه أقل من زمن الوقف ولا يتنفَّس فيه ؛ لأنه لا يدل على تمام المعنى كما أنّ حركة الإعراب باقية معه ومع ذلك فله دور في الإفهام النحوي . من قضايا اللغة (٨٢) .

(٥) شرح الأشموني : (٣٥١/٤) الأشموني ت : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ب . ط ، ب . ت .

(٦) الجملة العربية والمعنى : (٦٧) د . فاضل السامرائي دار ابن حزم الطبعة الأولى (١٤٢١ /٢٠٠٠) .

(٧) الإلغاز النحوي وأمن اللبس : (٣٧ - ٣٨) د . عبد العزيز علي سفر حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (الكويت) رسالة : (١٤١) الحولية : (١٤٢٠/٢٠ - ١٤٢١ / ١٩٩٩ - ٢٠٠٠) .

الجانب الدلالي والجانب الوظيفي ويكون الواقف فيه مُلمًّا باللغة عارفًا بعلومها [(١)] ، وعليه فالوقف في علم القراءات أنواع :

- **الوقف التّام** : هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده ؛ لأنّه لا يتعلّق به شيء مما بعده وذلك في تمام القصص وأكثر ما يكون موجودًا في الفواصل ورؤوس الآي وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة .

- **الوقف الكافي** : وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أنّ الذي بعده يتعلّق به من جهة المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] والابتداء بما بعده وذلك في الآية كلها .

- **الوقف الحسن** : هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلّقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعًا وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة: ١ ، ٢] .

- **الوقف القبيح** : كأن يوقف على الموصوف دون الصفة .

إنّ أهمية الوقف في الإعراب حملت بعض الدارسين لجعل « الوقف والإعراب » أحد محاور دراستهم [(٢)] ، وخصّها أحدهم بمؤلف كامل حول « القطع والائتناف » لصاحبه أبي جعفر النحاس ويعني به « القطع والابتداء » . فقد أعطى النحاس « الجملة القرآنية علاقة واحدة هي أفضل العلاقات وألزم من غيرها وهذه العلاقة هي الرّابطة النّحوية بين أجزاء الجملة القرآنية مرتبطة بالمعنى العام ارتباطًا وثيقًا بحيث يلتزم القارئ بهذه العلاقة فيقف وقفًا تامًّا في حالة واحدة وذلك في الموضوع الذي يتمّ فيه المعنى وتتصل أجزاء الجملة » [(٣)] . وهذا بعد دراسة عميقة للدكتور مصطفى النحاس لكتاب « القطع والائتناف » لأبي جعفر النحاس فرأى أنّ من الدلالات النّحوية المصاحبة لبعض التراكيب : القطع ، أي قطع الجمل عمّا قبلها بواسطة أحد الحروف التالية : الواو أو الفاء أو ثمّ أو حتى أو أم المنقطعة أو بل أو لكن . والقطع نوعان :

---

(١) من قضايا اللغة : (٩٣ - ٩٥) د . مصطفى النحاس الطبعة الأولى مطبوعات جامعة الكويت (١٤١٥/١٩٩٥) .

(٢) نصوص من كتب النحو (١٦٨ ، ١٦٩) ، ومن قضايا اللغة (١٠٣ - ١٠٥) و « الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء » (١٧ ، ١٨) حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (الكويت) : رسالة (١٥٩) (حولية : ٢١ ، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١) .

(٣) من قضايا اللغة (١٠٥ - ١٠٦) .

قطع بياني يكون جوابًا لسؤال مقدَّر نحو : ﴿ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾ [الحجر: ٥٢] أي « قال : سلامٌ إنَّا منكُمْ وَجِلُونَ » ، وقطع نحوي يكون جوابًا بأداة أو بدونها ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٦٥] فـ « إنَّ » مقطوعة عمّا قبلها وليست محكية بل هي من كلام اللَّه [١] ، فممّا تقدم ذكره في الوقف يتبيَّن ما للوقف من دور دلالي في نظرية الاحتمالات النحوية إذ يُقسِّم السِّياق اللغوي بهذا إلى دفعات كلامية تُعبِّر كلُّ دفعة منها على معنى كامل وهو ما يساعد في توليد معاني الجمل [٢] .

١ - ٢ - العامل الصَّرفي (المورفولوجي) :

« إنَّ ما يمثِّل ظاهرة نسخ الدلالة - على هذا المستوى - بشكل جليّ إمكانات الصِّيغة ؛ إذ إنَّ صيغ العقود - مثلًا - نحو : بعتك واشتريت .. هو نوع من النقل داخل بنية الفعل الماضي الذي أُفرغ منه الزَّمن (أي نُسخ) واستقر الحدث في تلك الصِّيغ - مع العلم أنَّ الزَّمن قضية سياقية - فنُقلت من معنى الخبر الزمني إلى معنى الإنشاء اللازمني [٣] ، ولربَّما أهمُّ خصيصة صرفية تمثل هذا النَّقل أيضًا : الإخبار بالمصدر عن الذات بإعطاء العين حكم المصادر نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف: ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ [هود: ٤٦] [٤] ، أو مراعاة للفاصلة القرآنية لمواءمة اللفظ دون تهميش للمعنى كما يُلحظ في القراءات القرآنية المختلفة فقد قرأ حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم وغيرهم ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ﴾ [النازعات: ١١] وبعضهم قرأها .. (.. ناخرة) وقد فضَّل الفراء القراءة الأخيرة لتوافقها صرفيًا مع الآيات السابقة لها [٥] .

- من أسباب تعدُّد الأوجه الإعرابية أيضًا احتمال اللفظ لأكثر من معنى بحسب بنيته ؛ فمثلًا ﴿ بَغْتَةً ﴾ في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾ [الأنعام: ٣١] قد تكون على معناها ، وقد تكون على معنى المبالغة فتُعرب حالًا لعطف جملة حالية

---

(١) المصدر نفسه (٢٥٢) .
(٢) الجملة العربية والمعنى (٢١) واللغة العربية معناها ومبناها (٢٧٠) .
(٣) الزمن واللغة (١٢٣ - ١٢٤) د . مالك المطلبي الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦) .
(٤) الأشباه والنظائر (٩٤/١) وينظر : الجملة العربية والمعنى (٢٠٩ - ٢١١) .
(٥) إعراب القرآن للنحاس (١٤٢/٥) أبو جعفر النحاس ت : زهير غازي زاهد عالم الكتب (لبنات) ط : الثالثة (١٤٠٩ / ١٩٨٨) ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته (٧٦) .

عليها في نحو قوله تعالى : ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٢] (١) . وبحسب ما تقدم ذكره في العامل الصّرفي ترى د . لطيفة النجار أنَّ للبنية الصَّرفية دورًا في النظم يدور حول ثلاثة محاور رئيسية : الإيجاز والاختصار والربط والوصل ، التقديم والتأخير الحذف والتقدير(٢) .

١ - ٣ - العامل المعجمي :

إنّ اكتناه المعنى المعجمي للمفردة يساعد في معرفة التراكيب المهيَّأة بأن تُدرج فيها فالإعراب فرع المعنى والكلمة لها من العناصر التمييزية ما يؤهِّلها للارتباط ببعض الكلمات دون بعضها الآخر ، وبسقوط أحد عناصرها التمييزية يتغير مجال دلالتها فتُهدر العلاقات المعجمية داخلها بأن تنزاح وتعدل عن أصل معناها - مع بقاء العلاقة قائمة بين دلالتها الأصلية والدلالة التابعة - إلى دلالة مجازية تحدِّدها ملابسات السِّياق من قرائن لفظية ومعنوية وحالية (٣) ، وهي تساعد - أي الدلالة المجازية - في نسخ الدلالة بما في ذلك الإلماح إلى المعنى بالكناية وهي جزء من المجاز . وتعدد المعنى للمبنى الواحد أو ما يُعرف بالوجوه والنظائر يُسهم كذلك في توليد جمل مختلفة الدلالة (٤) ، تتناسخ فيما بينها وظيفيًا على ما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء اللّه .

١ - ٤ - العامل التَّركيبي :

ترتبط الدلالة التركيبية بمفهوم الفائدة ولا تتحقق الفائدة إلا بائتلاف الكلام وضمِّ بعضه إلى بعض على وجه من الوجوه النحوية المألوفة ، وعندما يعبِّر المتكلِّم عن غرض من أغراضه فإنه يقوم بإيقاع علاقة بين كلمة وأخرى أو بين عدة كلمات ولابدّ - ليكون الكلام تامًّا - من اشتماله على علاقة الإسناد وهو محكوم في كل ذلك بالغرض البلاغي الذي يعبِّر عنه (٥) ، فالجملة الصحيحة نحويًا هي الجملة الفصيحة لهذا حاول عبد القاهر الجرجاني في نظريَّته القائمة على النَّظم أن يُجمل

---

(١) البيان في روائع القرآن (٥٦) .

(٢) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها (١٨٩) د . لطيفة النجار دار النشر الطبعة الأولى (١٩٩٤/١٤١٤) .

(٣) « أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق » الباحثة (رسالة ماجستير) .

(٤) الأشباه والنظائر (١١١ ، ٢١٤) والجملة العربية والمعنى (٧ ، ٩ ، ١٥٧) وفلسفة المجاز (٣٤ ، ٣٥) .

(٥) وصف اللغة العربية دلاليًا (٢٨٤) .

أوجه تعلق الكلمات بعضها ببعض في العربية حاصرًا التعليق في ثلاثة أنواع : تعليق اسم باسم وتعليق اسم بفعل وتعليق حرف بهما [١] ، فالتَّرخص في هذه العلاقات بشكل من الأشكال - وبخاصة في جانب الدلالة - يُفضي بنا إلى نسخ دلالي للأسباب التالية :

* **اختلال التَّضام** : ومن مظاهره الإضافة فقد تكون الإضافة معنوية ذات دلالة مجازية كما في قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ : ٣٣] أي مكر في الليل ، أو قد يكون ذلك على مستوى حرف الإضافة بما يسمى « التضمين » لإحلال الحرف مكان غيره بدلالة الفعل المتعلِّق به [٢] ، أو قد يكون بإضافة الشيء إلى مرادفه وهو ضرب من التوكيد والاحتياط في المعنى [٣] ، بخرق قانون التَّضام ومن أمثلته في القرآن : ﴿ وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [الحاقة : ٥١] .

تجاهل الاختصاص [٤] : قد يدخل الحرف على الحرف وإن عارض ذلك النحاة كدخول حرف إضافة على حرف إضافة آخر في قولك : « من عليك كما تقول : من فوقك ... وعن أيضًا ظرف بمعنى ذات اليمين والناحية ألا ترى أنَّك تقول : من عن يمينك كما تقول : من ناحية كذا وكذا » [٥] فينسخ حرف الإضافة الثَّاني لإفادة الظرفيّة وقد يُعطف الاسم على نفسه أو مرادفه فيقال مثلًا : أتانا هذا الحديث عن أبي حفص والفاروق ، ويقال : هذا كذب وافتراء « لينسخ العطف إلى ضرب من التوكيد [٦] ، وقد يُفصل بين المتلازمين بحروف الزِّيادة كما يفصِّل النّحاة وصفها - وإن كانت قضية القول بالزيادة مختلفًا فيها - أو بالتنوين لنسخ الإضافة مثلًا - في نحو قولنا : « هذا ضارب زيدٍ » هذا ضاربٌ زيدًا غدًا [٧] .

* **اختلال الرُّتبة** : ومن مظاهره المؤدِّية لنسخ بعض الوظائف :

- **التَّقديم** : والتَّقديم الناسخ للوظائف النّحوية هو التقديم الذي ليس على نيّة

---

(١) دلائل الإعجاز (٤ - ٧) .　　(٢) شرح شذور الذهب (٣٤٤) .

(٣) الجملة العربية والمعنى (١٤٩) .

(٤) ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني (القاعدة١١) تحت مصطلح « التقارض في الأحكام » مغني اللبيب (٨٠٤/٢ - ٨٠٨) .

(٥) الكتاب (٤٢٠/١) .　　(٦) الجملة العربية والمعنى (١٤٩) .

(٧) « الفصل بين المتلازمين - دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى » طه رضوان (رسالة الماجستير) : (١٦٧ - ١٩٥) .

التأخير (يُقابله التقديم الذي هو على نيّة التأخير) « وهي أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ أو أن يكون الآخر خبرًا له فتقدم تارةً هذا على ذاك وتؤخر ذاك على هذا ومثال ما تصنعه بزيد والمنطلق (فكلاهما معرفة) ... بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرًا » [١] ، وذلك حسب قصد المتكلم ؛ لأنَّ كليهما معرفة من حقّه الصدارة أيضًا .

– **القلب** : وهو القلب النَّحوي وقد أشرنا إليه سابقًا ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ ﴾ [القصص: ٧٦] ومنه قولهم : أُدخل فوه الحجر وأدخلت القلنسوة في رأسي [٢] ، أي : لتنوء بمفاتيحه العصبة وأُدخل الحجرُ في فيه وأدخلت رأسي في القلنسوة .

* **اختلال المطابقة :**

وذلك إمَّا نوعًا أو عددًا ومثالاهما على التوالي : قال اللّه تعالى : ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [الأعراف: ٥٦] [٣] ، وقوله : ﴿ أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [ق: ٢٤] [٤] ، وقد يؤدّي اختلال المطابقة أحيانًا إلى اضطراب في التعليق وهو أهمُّ عامل معنوي مُسهم في توجيه الوظائف النحوية داخل السياق فقد يُؤتى بجمل يحتمل فيها الظرف والجار والمجرور أكثر من تعليق ، ويكون لكل تعليق معنى ما يسهم في توليد معاني الجمل وذلك – مثلًا – في نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤۡمِنٌ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٨] فإن علّق « من آل » بمحذوف كان المعنى أن الرجل من آل فرعون [٥] ، وإن علقتها بـ « يكتم » كان المعنى أنه « يكتم إيمانه من آل فرعون ولا يدل على أنه منهم » ؛ لأن هناك تقديمًا وتأخيرًا والأصل : « يكتم من آل فرعون إيمانه » [٦] ، ومما تقدم يلحظ أن المساق في التعبيرات اللغوية من وجهين : أوَّلهما : من حيث إحداث الكلام ، وهو أمر يتعلق

---

(١) دلائل الإعجاز (١٠٦ – ١٠٧) .   (٢) مغني اللبيب (٨٠٢/٢ – ٨٠٤) .

(٣) الأشباه والنظائر (١٠٥/١) .

(٤) الصاحبي (٢١٣) ابن فارس ت : السيد أحمد الصقر دار إحياء الكتب العربية ب . ط ، ب . ت . ينظر : فقه اللغة وسر العربية (٤٩٠) .

(٥) التبيان في إعراب القرآن (١١١٨/٢) أبو البقاء العكبري ت : علي محمد البجاوي دار النشر (عيسى البابي الحلبي) .

(٦) المصدر نفسه (١١١٨/٢) المصباح المنير (٥٢٥/٢) أحمد الفيومي المكتبة العلمية (بيروت) .

بالمتكلم . والآخر : من حيث تفسير الكلام وتأويله ، وهو أمر يتعلق بالمخاطب .

ويمكن تقسيم مظاهر تأثير المساق في إحداث الكلام إلى ثلاثة أقسام :

أ – **التأثير الكمّي** : بالحذف والزيادة .

ب – **التأثير الكيفي** : ويتمثل في اختيار شكل تعبيري يوافق مقامه كأن تضمر بدل أن تظهر أو تكنّي بدل أن تصرّح .

ج – **التأثير الموقعي** : ويتمثل في الإتيان بترتيب معيّن للكلمات وفقًا لما تُمليه ملابسات الموقف كأن تقدِّم المسند إليه لتعجيل السرور بالتفاؤل كما في قولك : « النجاح حليفك » [١] .

١ - ٥ - العامل الدلالي :

تسعى كلُّ لغة من اللغات إلى أن تتفق بناها الداخلية (أي العميقة) مع بناها الخارجية (أي السطحية) أثناء تواصل الأفراد فيما بينهم ولكنَّ مثل هذه الحالة لا تكاد توجد في جميع اللغات بما فيها اللغة العربية التي تتعدَّد فيها البنى العميقة للبنية السَّطحيَّة الواحدة بوصفها مظهرًا من مظاهر تأثير المساق في تفسير الخطاب أو تأويله فيأخذ أشكالًا عديدة منها تغيير الدلالة إما كمًّا أو كيفًا أو موقعًا أو بهم جميعًا [٢] . ولأن أبرز ما يمثل هذا العدول الأسلوبي المجاز بأنواعه (المجاز المرسل والمجاز العقلي) ؛ فقد يُؤدَّى « الأمر » – مثلًا وهو من الأساليب الإنشائيَّة – بتراكيب خبرية نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] أو قد يتم الانتقال من التكلم إلى الخطاب أو من التكلم إلى الغيبة نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس : ٢٢] تمثيلًا للنوع الأول وهذا ما يسمى بالالتفات [٣] . ومنه الاعتراض على نحو ما نبه عليه « قدامة » وهو الإثبات بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنًى لنكتة غير دفع الإبهام كقوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ [النحل : ٥٧] فقوله : ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ ﴾ اعتراض لتنزيه اللَّه تعالى عن البنات والشناعة على جاعليها [٤] .

---

(١) وصف اللغة العربية دلاليًا (١٤٢ ، ١٤٣) محمد يونس علي منشورات جامعة الفاتح ب . ط (١٩٩٣) .
(٢) المصدر نفسه (١٤٣ – ١٨٠) .
(٣) الجملة العربية والمعنى (١٣٩ ، ١٤٠) .
(٤) الإتقان في علوم القرآن (٣ /٢٥٣ ، ٢٥٤) .

ومن العوامل الدلالية أيضًا : حمل الكلام على المعنى وذلك كثير في اللغة العربية كأن نقول : « أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها » أي : « أعددت الخشبة حتى إن مال الحائط دعمه بها » [1] ، وعليه فإنَّ الاتّكاء على المعنى له أثر في التعليق كما أشرنا سابقًا .

٢ - عوامل خارجيَّة :

الواقع أنّ القرائن الخارجية المساعدة على إدراك نسخ الدلالة في الكلام أكثر عددًا وأشدّ اتِّساعًا ولربّما خير تقسيم لها ما أتى به الأستاذ « محمد علي » ويتمثل في ثلاث نقاط رئيسية :

٢ - ١ - السِّياق الثقافي : ويشمل الاعتقادات المشتركة بين أفراد البيئة اللغوية والمعلومات التاريخية والأفكار والأعراف المشاعة بينهم [2] ، فهذا السِّياق هو المعين على فهم قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم : ٢٩] على أنّه بمعنى التقرير فتعرف الأساليب المجازية من الحقيقة استعانة بهذا السياق وتضافره مع باقي القرائن .

٢ - ٢ - ملابسات الموقف : « ويشمل الظروف والأحوال المحيطة بالموقف الذي صدر فيه الخطاب وجميع القرائن الحالية تصبغ الخطاب ودلالته بصبغة خاصة » [3] ، وعليه يكون الغرض من قوله : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان : ٤٩] التّهكم لمعرفة سبب نزول هذه الآية [4] فقد نزلت في أبي جهل ومن قرأها (ذق أنّك ...) لم يقف على ذق لأنَّ المعنى : « لأنّك أنت العزيز الكريم » [5] . ومن ملابسات الموقف ما يتعلّق بصاحب الخطاب (المتكلم به) ويتمثّل في :

* **القصد** : وهو أحد عوامل نسخ الدلالة بتعلُّق الوظائف بعضها ببعض على وجوه مختلفة بحسب القصد فمثلاً قوله : « هو لا يستطيع تعفُّفًا أن يفعله » فهذا القول يحتمل « أنَّه لا يستطيع أن يفعله تعفُّفًا منه » فتكون « تعفُّفًا » مفعولًا له

---

(١) الجملة العربية والمعنى (١١٣) .

(٢) وصف اللغة العربية دلاليًا (١٣٨) . (٣) المصدر نفسه (١٣٨) .

(٤) لزيادة الفائدة ينظر : أسباب النزول للواحدي ، وأسباب النزول لابن حجر العسقلاني ، والكتب كثيرة في هذا المجال .

(٥) تفسير القرطبي (١٥١/١٦) القرطبي ت : أحمد عبد العليم البردوني دار الشعب (القاهرة) الطبعة الثانية (١٣٧٢) .

ويحتمل أن يكون المعنى « أنّه لا يستطيع التّعفف من فعله « أي » هو يفعله ولا يتعفف من ذلك » فيكون « تعفُّفًا » مفعول « يستطيع » وبذلك تُنسخ وظيفتها الأولى بالقصد الثّاني [١] ، فهذا من التخريجات التي تختلف من نحوي إلى آخر والتي ذكرها ابن هشام في الباب الثامن من المغني وهو : « في ذكر أمور يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة منها القاعدة الأولى ونصّها : « قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما » [٢] .

القراءات القرآنية المختلفة : ولأن أغلب شواهد هذا البحث من القرآن تجب الإشارة إلى أنَّ النحاة قد أجمعوا على أنّ النّص القرآني بكل قراءاته (المتواترة والشاذة) أصحّ كلام [٣] وأوجه الاختلاف بين تلك القراءات لا تخرج عن سبعة أوجه كما بيّنها ابن قتيبة [٤] :

١ – الاختلاف في إعراب الكلمة بما يزيل صورتها في الخط ولا يغيّر معناها نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ: ١٧] و (هل يُجازَى إلاَّ الكَفُورُ) .

٢ – الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبأ: ١٩] و (ربُّنا بَاعَدَ بَيْنَ أسفَارِنَا) .

٣ – الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و (... ننشرُها) .

٤ – أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها ومعناها نحو : ﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾ [الواقعة: ٢٩] في موضع : (وَطَلْعٍ) .

٥ – أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها

---

(١) الجملة العربية والمعنى (٩١ ، ٩٢) .
(٢) مغني اللبيب : (٢/٧٧٩ – ٨٠٨) .
(٣) فصّل القول في هذه المسألة د . محمود نجيب في : « الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك » وبسط آراء النحاة فيها مع تعدادها (ص ١٨٨ – ١٩٤) مجلة التراث العربي (ع : ٨١ – ٨٢) (رجب / ذو الحجة (١٤٢٢) (أكتوبر – مارس ٢٠٠١) .
(٤) تأويل مشكل القرآن (٣٦ – ٣٨) ابن قتيبة شرح السيد أحمد الصقر المكتبة العلمية(بيروت) الطبعة الثالثة (١٤٠١ – ١٩٨١) .

نحو : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس: ٥٣] و(زَقيَة وَاحِدَة) .

٦ - أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ [ق: ١٩] ، (وجَاءَت سَكرَةُ الحَقِّ بِالمَوتِ) .

٧ - أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس: ٣٥] و(ومَا عَمِلَت أيدِيهِم) .

ومما تقدم يلحظ أنَّ اختلاف القراءتين لا يخرج عن [١] :

١ - اختلاف القراءتين في اللّفظ والمعنى ممَّا يرجع إلى اختلاف اللغات فتأتي التلاوة بألسنة مختلفة لتيسير التلاوة .

٢ - اختلاف القراءتين في اللفظ والمعنى فتكون الآية بمنزلة آيتين تفيدان المعنيين جميعًا كالجمع بين حكمين في قراءة : ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ و(يَطَّهَّرنَ) من الآية ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فالقراءة الأولى معناها أنّ المرأة شُفيت من المحيض : « أي مجرد شفائهن .. » أمّا القراءة الثانية فإنّها تستوجب الغسل : « أي بعد شفائهن واغتسالهن » [٢] ، والبحوث حول موضوع القراءات وعلاقتها بالنحو والدلالة كثيرة [٣] .

٢ - ٣ - **مساعدات الكلام** : وتشمل تغييرات الوجه والإشارات اليدوية وإيماءات الرأس[٤] ، ومن أمثلة هذه المساعدات الدالة على نسخ في الدلالة خروج الاستفهام عن حقيقته إلى التّقرير في نحو قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ٢٩] لأنّهم رأوا إشاراتها للطفل وقد صَامَتْ عن الكلام ؛

---

(١) الاحتجاج للقراءات القرآنية والترجيح د . خليل عبد العال خليل : من (١٢١ - ١٢٣) - مجلة كلية دار العلوم (ع ٢٥/ ربيع الأول : ١٤٢٠ - يونيو ١٩٩٩) .

(٢) موقف القراء من القراءات المتواترة في كتاب « معاني القرآن » (ص ٢٣ ، ٢٤) د . محسن هاشم درويش مجلة (ع : ٢٧ ربيع الأخر ١٤٢٥ - يونيو ٢٠٠٤) .

(٣) التوجيه البلاغي للقراءات : (١٩٢ ، ٣٨٩) د . أحمد سعيد محمد ، مكتبة الآداب (القاهرة) «اللغة والنحو في ضوء القراءات » د . جميل أحمد ظفر ، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (مكة) سنة : (١٣٩٩ - ١٤٠٠) (مج ١٢٨) .

(٤) وصف اللغة دلاليًا (١٤٠) وزيادة في معرفة العوامل الخارجية ، ننصح بمطالعة الجزء الخاص بها في اللغة العربية معناها ومبناها (٣٤١ - ٣٤٧) .

فلم يرد قولها : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾ [مريم: ٢٦] استخفافًا بهم [١] ، وإن كان السياق اللغوي هو من وجه الدلالة لوجود عبارة ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾ فمساعدات الكلام إذن لا تعين في توجيه الدلالة في الغالب إلا في الكلام المنطوق .

ملاحظة : لا يوجد فصل بين العوامل وظيفيًا وإن فصلت في الدراسة فهي متكاملة في وظيفتها الأساسية وهي إظهار المعنى المنطقي للكلام .

ج - الفرق بين النَّسخ والتَّخصيص :

١ - النسخ بمعناه العام تبديل الحكم في كل أحواله سواء في معناه اللغوي أو في معناه الاصطلاحي النحوي وكذلك التخصيص فهو يبدل حكم ما تقدم من كلام بتقييده وتضييقه إذ هو : « معنى في الذهن يولد من عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم كما أنجز الإسناد من قبل .. ويؤدِّي وظيفة تقييد الإسناد وتضييق إطلاقه وتحديده من حيث إنّ كلّ فرع من فروعه يتعلّق بالإسناد أو بما وقع في حيّز الإسناد ويخصّصه في اتجاه معين » [٢] ، كالتقييد بالصفة أو بالشرط أو بالاستثناء أو بالغاية ممّا عُدَّ من الأدلة المتّصلة عند علماء الأصول [٣] ، بالإضافة إلى الحال والجار والمجرور والتمييز والمفعول له والمفعول معه [٤] .

٢ - ممَّا تقدم بيانه يظهر أنّ النّسخ أعمّ من التخصيص (التضييق وجه من وجوه التبديل) فكلُّ تخصيص نسخ (مثل الشرط والاستثناء قد ينسخان ما قبلهما من حكم) وليس كلُّ نسخ تخصيصًا (نسخ الاستفهام للاستفهام ...) لهذا فرّق علماء الأصول - ودراستهم هي الدراسة المنطقية للغة - بين الشرط والاستثناء والنسخ [٥] ؛ لوجود مدعاة للخلط بينهما .

---

(١) تفسير القرطبي (١٠٢/١١ - ١٠٣) « البيان بالإشارة بين النظرية والتطبيق » (٤٢٥ - ٤٥٣) د . سعيد أحمد جمعة مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية الأزهر (ع : ٢٠٠٠/١٨) .

(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (١٧٩) د . سناء البياتي دار وائل للنشر الطبعة الأولى (٢٠٠٣) .

(٣) المحصول في علم الأصول (مج ٤٠٦/١) فخر الدين الرازي دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى (١٤٠٨ / ١٩٨٨) .

(٤) دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين (١٧٥) د . موسى العبيدان : الأوائل للنشر الطبعة الأولى / (٢٠٠٢) ومباحث التخصيص عند الأصوليين (٢٠٣ - ٢٠٦) .

(٥) المستصفى (١٦٤/٢ ، ١٨٢) ونصوص من كتب النحو (١٥٧ - ١٥٨) .

٣ – التَّخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد كتخصيص الصِّفة للموصوف وتخصيص الحال لصاحبه وتقييد الشرط لجوابه ... أمَّا النَّسخ فقد يكون لها كلها كنسخ أسلوب الإنشاء (نسخ الاستفهام ، نسخ التَّعجب ، نسخ الأمر ، نسخ ...) أو نسخ أسلوب الخبر ، والأساليب معانٍ عامة تدل على وظيفة الجمل التابعة لها .

٤ – التَّخصيص يُبقي دلالة بأنَّ المراد بالعموم عند الخطاب ما عداه ، أما النسخ فيلغي ما تقدَّمه من حكم (خاص للمفردة أو عام للجملة) .

٥ – التخصيص يبقي دلالة اللفظ على ما بقي تحته حقيقة أو مجازًا ، أمَّا النَّسخ فينسخ ما جاء به المجاز إلى حقيقة فتتوجَّه الوظائف النَّحوية بذلك غير وجهتها الأصليَّة فمثلًا ﴿ فَتِيلًا ﴾ في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء: ٧٧] تحمل وظيفة المفعول المطلق (ظلمًا ما) إن كان الأسلوب كنائيًا ، ووظيفة المفعول به على الحقيقة [١] .

لقد حظي نسخ الدلالة – وهو لبُّ الدراسة – بالقسم الوافر في البسط والتَّحليل من هذا المدخل قصدَ إزالة أيِّ لبس أو شك قد يتبادر إلى ذهن أصحاب هذا الاختصاص ، فالجديد في هذا البحث ليس بجدّة الظاهرة – فهي ظاهرة من صميم لغتنا – وإنَّما بالكشف عنها وعن دوالها وعواملها توسُّلًا بالنَّحو الوظيفي الذي يتمُّ إيضاحه فيما يأتي من فقرات – بإذن اللّٰه – لتهيئة العقول لفهم ما يأتي درجه من أمثلة في هذا المجال .

٢ - حدُّ النَّحو الوظيفي :

يقول عبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم : « واعلم أنَّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشَّك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض وتُجعل هذه بسبب من تلك . هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله ، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلًا لفعل أو مفعولًا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرًا عن الآخر أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيدًا له أو بدلًا منه أو تجيء باسم بعد تمام

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٣٦٤/١) .

كلامك على أن يكون صفة أو حالًا أو تمييزًا ، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنّيًا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطًا في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمّنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس » [١] .

فـ « التعليق والترتيب والبناء والوجوه والفروق » مصطلحات كثيرًا ما تردَّدت أو تردَّد معناها في كلام عبد القاهر عن النظم وما ذاك إلا دليل على العلاقة الحميمة التي تجمع البنية بالوظيفة وهي علاقة ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب ومقتضيات الحال [٢] ، وهو ما جعل من النحو الذي أشار إليه عبد القاهر في نظريَّته النَّحوَ الحقيقي الصحيح على حد وصف د . سناء البياتي له [٣] ؛ لأنَّه النَّحو الوظيفي الذي تُراعى فيه كل أطراف الرسالة من مرسلها إلى مستقبلها إلى الرسالة ذاتها وما يحيط بها من ظروف ، ويجعل – أي النَّحو الوظيفي – من عبد القاهر رائدًا للمنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية القديمة [٤] ، فقد ذكر د . مسعود صحراوي أن « التراث العربي كان ينحو في كثير من بحوثه منحًى وظيفيًّا بمعنى أن جل علماء العرب المسلمين القدامى من نحاة وبلاغيين وأصوليين ومفسرين كانوا يُراعون هذا المبدأ المنهجي العام في أثناء مباحثهم [٥] ، ولهذا نجد د . مصطفى جمال الدين في إطار بحثه في « البحث النحوي عند الأصوليين » يرى أنَّ « البحث اللغوي

---

(١) دلائل الإعجاز (٥٥) .

(٢) تعالق البنية بالوظيفة هو أحد مبادئ اللسانيات الوظيفية التداولية التي جاء بها اللساني « Simon Dich » في أواخر السبعينيّات وفيها تُدرس اللغة بوصفها كلامًا مستعملًا من قبل شخص معين في مقام معين موجه إلى مخاطب معين لأداء غرض معين ، وهذا ما يثبت تشابه الفكر البشري على الرغم من اختلاف الخلفية الإبستمولوجية لكلٍّ من الفكر العربي أو الفكر الغربي فلكلٍّ تراثه منه يستنبط قواعده مع أن الدلالة عنصر مشترك بين اللغات ينظر : مسعود صحراوي المنحى الوظيفي في التراث العربي (١٢ – ٢٠) مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / (مج : ٥ /ع : ١/محرم – ربيع الأول ١٤٢٤ / أبريل – يونيه ٢٠٠٣) .

(٣) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٩) .

(٤) أما في الدراسات اللغوية العربية الحديثة فيمكن اعتبار د . تمام حسان أحد رواد الاتجاه الوصفي البارز في دراسة العربية في كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها . (بناء الجملة العربية هامش : ١٣) .

(٥) « المنحى الوظيفي في التراث العربي : (٢١) د . مسعود صحراوي : مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (مج : ٥/ ع : ١ / محرم – ربيع الأول ١٤٢٤ هـ / أبريل – يونيه ٢٠٠٣ م) .

الذي يكون عليه معرفة الدوال على هذه المعاني الوظيفية هو (علم النحو) ؛ **فمهمَّة النَّحو إذن تتوزع في اتجاهات ثلاثة :**

١ - رصد الأدوات النَّحوية الدَّالة على المعنى الوظيفي الرَّابط بين المعاني المعجمية كأدوات الجر والعطف والاستفهام والشرط وأمثالها .

٢ - رصد الصِّيغ التَّصريفية الدالة على النِّسب والارتباطات بين الذوات والأحداث الصَّادرة عنها أو الواقعة عليها أو الملتبسة بها كصيغ الأفعال والمصادر والصِّفات المشتقة .

٣ - رصد التَّركيبات المختلفة وملاحظة وضع المفرداتٍ في أماكنها الخاصة من كل تركيب ، وما يطرأ على هذا الوضع من رموز صوتية تشكِّل الإطار العام الذي يصمِّم الصور المؤلفة في جملة ؛ لتدل كل جملة على ما لها من معنى تختلف فيه وظيفة الجملة الناقصة عن الجملة التامة ، والجملة الاسمية عن الجملة الفعلية والجملة الشرطية ، ويؤدَّى أسلوب كلٍّ منها في مقام الخبر غير ما يُؤدَّى به في مقام الإنشاء .

فكل هذه المعاني الوظيفيَّة المدلول عليها بالأدوات والصِّيغ والتَّراكيب هي ما نسمِّيه بالمعاني النحوية [١] ، أو الوظائف النَّحوية . **ووفقًا لما ذُكر عن تلك الوظائف يُقسَّم البحث إلى :**

- **الباب الأوَّل** : نسخ الوظائف النَّحوية العامَّة (الأساليب) في الجملة العربيَّة .

- **الباب الثَّاني** : نسخ الوظائف النحوية الخاصة (الأبواب النحوية) في الجملة العربيَّة .

* * *

(١) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٩) .

نسخ

نسخ الوظائ

الفَصْلُ الأولُ : نسخ ا

الفَصْلُ الثَّاني : نسخ





نسخ الوظائف النحوية العامة في الجملة العربية

الفصل الأول : نسخ الأنماط الخبرية في الجملة العربية .

الفصل الثاني : نسخ الأنماط الإنشائية في الجملة العربية .

إنَّ مِمَّا يخوِّل للغة أ

بالفعل أو بالاسم أو با

بالفعل أو بالاسم فهو

النَّحويَّة الخاصَّة في ح

المعاني العامة للجمل أ

نحوية دلالية حاملةٍ لم

الذهنية التَّامة التي يص

النَّحوية العامَّة في جم

١ – تحديد المفهو

الأسلوب مُتصدِّرة للج

٢ – حصر المفهوم

الحال في نحو قولنا :

ما جاء زيد

نفي حالة الركو

٣ – اختيار المفردا

٤ – السِّياق الخاص

وهو مقام المقال وبه يُ

الحقيقة أو على المجاز

والمخاطب .

إذن هناك محاور ت

الموفق للأداة المناسبة الم

(١) دلائل الإعجاز (٤ –

(٢) النحو والدلالة (٥٢)

النحو العربي في ضوء نظرية

(٣) دلائل الإعجاز (٢٨٠

تمهيد

إنَّ ممَّا يخوّل للغة أن تنتج الدلالات المختلفة بسيطة كانت أو معقدة تعلُّق الحرف بالفعل أو بالاسم أو بالجملة على نحو ما نوّه بذلك الجرجاني [١] ، أمَّا تعلُّق الحرف بالفعل أو بالاسم فهو لإقامة معانٍ نحوية بعينها بين عناصر الجملة تُعرف بالوظائف النَّحويَّة الخاصَّة في حين أنَّ تعلُّق الحرف بالجملة يُعدُّ طارئًا عليها مؤدِّيًا معنًى من المعاني العامة للجمل أو بمعنى أدق معاني الأساليب ، ولأنَّ الجملة التامة أكبر وحدة نحوية دلالية حاملةٍ لمعنى أسلوب ما قابلةٍ للتَّحليل اللُّغوي معبرةٍ عن أبسط الصُّور الذهنية التَّامة التي يصحُّ السكوت عنها ؛ فإن إنشاء تلك الأساليب أي الوظائف النَّحوية العامَّة في جملة صحيحة نحويًّا ودلاليًّا – مرهون بمحاور أربعة هي [٢] :

١ – تحديد المفهوم العام أو جو الفكرة اتكاءً على الأداة بوصفها حاملة لمعنى الأسلوب مُتصدِّرة للجمل كأداة النفي أو الشرط أو غيرهما .

٢ – حصر المفهوم العام بتسليطه وتعليقه بشيء محدَّد [٣] ، كحصر النفي في الحال في نحو قولنا :

ما جاء زيد راكبًا

نفي حالة الركوب لا غير

٣ – اختيار المفردات المؤهلة لأداء تلك الوظائف ، أقصد الخاصة منها والعامة .

٤ – السِّياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقًا لغويًّا أم غير لغوي ، وهو مقام المقال وبه يُعرف قصد المتكلم وما يفكِّر فيه ؛ لذا يُحمل كلامه على الحقيقة أو على المجاز لكون الجملة خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلِّم والمخاطب .

إذن هناك محاور ترتكز عليها الجملة الصحيحة نحويًّا ودلاليًّا ، منها الاختيار الموفق للأداة المناسبة المعبِّرة عن الأسلوب المرجو إنشاؤه لكون الأداة قرينة لفظية مهمَّة

---

(١) دلائل الإعجاز (٤ – ٧) .

(٢) النحو والدلالة (٥٢) د .محمد حماسة دار الشروق الطبعة الأولى (١٤٢٠ – ٢٠٠٠) وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (١٩) .

(٣) دلائل الإعجاز (٢٨٠) .

في الاستعمال العربي (١) ، على الرغم من قصورها التكويني - إذ إنَّها تؤدِّي وظائف جمَّة - إلَّا أنَّها تُسهم في إنشاء مركَّبات نحوية دالة كالوظائف النحوية العامة ، فما الوظائف النحوية العامة ؟

الوظائف النَّحويَّة العامَّة : هي المعاني المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام تدل على الخبر والإنشاء والنفي والتأكيد وفي دلالتها على الطلب بأنواعه (الاستفهام والأمر والنَّهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء) وفي دلالتها على الشرط بنوعيه (الامتناعي والإمكاني) في كلٍّ ذلك باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة (٢) .

إن محاولة الوقوف على خصائص اللغة العربية من خلال النسخ الوظيفي بوصفه الموجِّه المنهجي لما يرد في هذا البحث والذي يُستدلُّ عليه من ثغرة في تسلسل التركيب - تلزمنا بالوقوف عند الخبر والإنشاء ؛ لدوران الكلام عليهما وانحصاره فيهما رغم تباين آراء اللغويين حول أقسامه (٣) أي الكلام ، ومع ذلك فالمحقَّق عند الباحثة انحصاره في القسمين المذكورين أعلاه على نحو ما أجمع عليه بعض علماء اللغة ليكون هذا الباب من البحث المعالج ذا مصراعين :

الأوَّل منهما : فصل للكشف عن ظاهرة النَّسخ الدلالي في الأسلوب الخبري .

أمَّا الثاني : فهو لإبراز المقاصد الأسلوبية لبعض التراكيب الإنشائية المشوبة بما ينسخ دلالتها ويُغيِّر اتجاه عملها ومن المناسب في هذا المقام أيضًا - قبل أن نعرض الأمثلة التطبيقية لهذه الظاهرة - أن نشير إلى بعض الرموز المستخدمة في مناقشة تلك الأمثلة قصد الاختصار وظهور الجملة العربية في مظهر يُنبئ عن إمكانية دراستها بأسلوب علمي لا يخل بالمعنى .

فك الرموز :

م : المسند .

م . إ : المسند إليه .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٢٤ ، ٢٢٥) .

(٢) المصدر نفسه (١٨٩ ، ١٩٠) .

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥٢ ، ٥٣) جلال الدين السيوطي - ت : عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية مصر ب . ط / ب . ت .

(−) : الدلالة سلبية .

(+) : إضافة معطًى من المعطيات .

← : النّسخ الوظيفي .

⇐ : استلزام قضية معيّنة لنتيجة بعينها .

⇔ : التكافؤ المنطقي في الدلالة .

( ) : للشرح .

< : أقل منزلة من . . .

> : أكبر منزلة من . . .

* * *

نسخ ال

المبحث الأول : نسخ
الخ

المبحث الثاني : نس
الإ



في الجملة العربية

الفصل الأول

نسخ الأنماط الخبرية في الجملة العربية

المبحث الأول : نسخ النمط الخبري الواحد إلى غيره من الأنماط الخبرية الأخرى .

المبحث الثاني : نسخ الأنماط الخبرية إلى غيرها من الأنماط الإنشائية .

يُعدُّ الاحتكا
كان لها حقيقة
غضّ النّظر عن
الحقيقة الثابتة –
بقولهم : « هو ال
بذلك جملة تامة
والتزام كلّ طرف
باعتباراته الواجب
إثباتًا أو نفيًا ، يق
فيما بين شيئين و
يكون مخبر به وم
له والنفي يقتضي
على النحو الآتي

١ ظواهر تداو

١ - ١ - ظواهر تد

من حرص الع
ولا مخلًّا بالإفصاح
للدلالة وحالة المتلقي
إلقاء الكلام ويصوغ
أضرب [٤] :

أ – الخبر الابتدا
ليحضر طرفاه – أي

(١) البحث النحوي عن
(٢) مفتاح العلوم (١٥٦
(٣) دلائل الإعجاز (٦

توطئة الفصل

يُعدُّ الاحتكام إلى النِّسبة العنصرَ المائز بين جملة تامة وأخرى ؛ ذلك أنَّ النِّسبة إذا كان لها حقيقة ثابتة في ذاتها بالخارج – خارج النِّسبة الذهنيَّة المفهومة من الكلام مع غضِّ النَّظر عن الجملة أي : إن لفظ الجملة فيها يكون كاشفًا وحاكيًا عن تلك الحقيقة الثابتة – فهي جملة خبرية (١) ، أجمع علماء اللغة العربية على حدِّ الخبر فيها بقولهم : « هو الكلام المحتمل للصِّدق والكذب » (٢) ، وهي – أي الجملة الخبرية – بذلك جملة تامة قائمة على الإسناد الذي يُعدُّ الحكم الجامع بين المسند والمسند إليه والتزام كلِّ طرف من أطراف هذه المعادلة – (م + م إ ⇐ إسناد (حكم)) – باعتباراته الواجب الأخذ بها يُسهم في الحكم على الجملة الخبرية الحكم الصحيح إثباتًا أو نفيًا ، يقول الجرجاني : « واعلم أنَّ معاني الكلام كلَّها معانٍ لا تُتصوَّر إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر والقائم في النفوس أنَّه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ؛ لأنَّه ينقسم إلى إثبات ونفي والإثبات يقتضي مثبتًا ومثبتًا له والنفي يقتضي منفيًا ومنفيًا عنه » (٣) ، فالجملة الخبرية بحسب الاستعمال تكون على النحو الآتي :

[١] ظواهر تداوليَّة متعلقة بالجملة الخبريَّة :

١ - ١ - ظواهر تداوليَّة متعلقة بالإسناد الخبري (اضرب الخبر) :

من حرص العرب على أن يكون الكلام بمقدار الحاجة وليس زائدًا عليها ولا مخلًّا بالإفصاح والبيان أن دعت إلى ضرورة مواءمة البنية – التركيب اللغوي – للدلالة وحالة المتلقي ؛ إذ يجب على المتكلِّم أن يأخذ في اعتباره حالة المخاطب عند إلقاء الكلام ويصوغ وفقًا لها ما يُلائمها من تراكيب ليكون الخبر بذلك على ثلاثة أضرب (٤) :

أ – الخبر الابتدائي : وفيه يُلقى الخبر إلى من هو خالي الذهن عمَّا يُلقى إليه ليحضر طرفاه – أي طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه) – عنده وينتقش في ذهنه

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين (١٧٣) .
(٢) مفتاح العلوم (١٥٦) السكاكي ت : حمدي محمد قابيل دار التوفيقية ب . ط ، ب . ت .
(٣) دلائل الإعجاز (٥٢٦ ، ٥٢٧) .
(٤) مفتاح العلوم (١٥٩ ، ١٦٠) .

إسناد أحدهما إلى الآخر ثبوتًا أو انتفاء فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم نحو قولنا : « عبد الله قائم » .

ب – الخبر الطلبي : وإذا أُلقي الخبر إلى طالب لمؤكدات الحكم متحيِّر شاكٍّ في إسناد أحد طرفي الحكم إلى الآخر وهو منه بين بين ، استحسن تقوية الخبر بإدخال أحد المؤكِّدات في الجملة نحو قولنا : « لعبد الله قائم » أو « إن عبد الله قائم » .

ج – الخبر الإنكاري : وإذا أُلقي الخبر إلى منكر للحكم وجب تأكيد الخبر له ليثبت عنده تأكيدًا على قدر إنكاره نحو قولنا لتأكيد خبر قيام عبد الله : « إنَّ عبد الله لقائم » ومؤكِّدات الحكم كثيرة منها : أحرف الزيادة وأحرف التنبيه وضمير الفصل وتقديم الفاعل ...... وهلمَّ جرًّا .

١ - ٢ - ظواهر تداوليَّة متعلقة بالمسند (العمدة في الحكم) : و منها :

أ - اسمية المسند :

فالمسند – وهو العمدة في الحكم – يحدِّد فعليَّة الجملة من اسميَّتها فإن كان فعلًا كانت الجملة فعلية وإن تقدم عليه الاسم ؛ لأنَّ خضوع الجملة إلى عناصر تحويلية كالتَّقديم لأغراض بلاغيَّة لا يلغي كونها جملة فعليَّة و إلا أُقصي الغرض من التقديم كالمبالغة أو التنزيه أو التحقير ... إلخ ، وهو ما اضطر النحاة إلى الإعراب التقديري « وحملهم على القول بأنَّ المتقدِّم مبتدأ وليس فاعلًا ... وحملهم كذلك على أن يعدُّوا الجملة البسيطة جملة مركبة مكوَّنة من جملتين » [(١)] ، أي « زيد » مسند إليه والمسند الجملة الفعلية « ينطلق » في نحو قولنا : « زيد ينطلق » و « اللغة العربية ودارسوها في غنًى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التي لم توضِّح معنًى ولا فسرت أسلوبًا » [(٢)] . فالصواب إذن أن نقول :

زيد	ينطلق
م إ	م

فاعل متقدم للاهتمام

والفعل فيها دالٌّ على تجدُّد الحدث أمَّا إذا كان المسند (الخبر) اسمًا في نحو قولنا :

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها (٨٣) د . خليل عمايرة عالم المعرفة(جدة) الطبعة الأولى (١٤٠٤ / ١٩٨٤) .
(٢) في النحو العربي – نقد وتوجيه – (٤٢ ، ٤٣) .

زيد منطلق .

م إ م (الخبر)

فإنَّه يدلُّ على الثبوت ، يقول الجرجاني – وهو بصدد بيان الفروق بين أنواع الإخبار اعتمادًا على المسند في قولهم : « زيد منطلق وزيد ينطلق » – : « فالذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تمسُّ الحاجة – في علم البلاغة – إليه ، وبيانه أنَّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشَّيء من غير أن يقتضي تجدُّده شيئًا بعد شيء ، وأمَّا الفعل فموضوعه على أنَّه يقتضي تجدُّد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء »[١] ، وأمَّا في الصِّناعة المعنويَّة – على حدِّ وصف ابن الأثير لها – فإنَّ في الخطاب بالجملة الفعلية والجملة الاسمية فرقًا يُعدل به عن أحد الخطابين إلى الآخر لضرب من التأكيد والمبالغة فمن ذلك قولنا : « قام زيد ، إنَّ زيدًا قائم ، إنَّ زيدًا لقائم » فـ « قام زيد » معناه الإخبار عن زيد بالقيام والجملة الثانية آكد من الأولى والثالثة آكد منهما على نحو ما بينا في ضروب الخبر[٢] ، أمَّا د . سعد أبو الرضا فيرى أن الجملة الاسمية من المؤكِّدات على سبيل التبعية فحسب ، فإن كان هناك مؤكِّد آخر جُعلت الجملة الاسمية من المؤكِّدات وإلَّا فلا[٣] .

ب - المسند المحلَّى بـ « أل » أو المجرَّد عنها (النَّكرة والمعرفة) :

تختلف البُنى اللَّفظية فيما بينها بحسب الوظيفة الإبلاغية التي توجبها ملابسات الخطاب ومقاصده فالإثبات الذي يفيده الاسم (المسند) في قولهم : « زيد منطلق ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد » يتماشى مع حال المخاطب ... إذا قلت : « زيد منطلق » كان كلامك مع من لم يعلم أنَّ انطلاقًا كان لا من زيد ولا من عمرو فأنت تفيده ذلك ابتداءً ، وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أنَّ انطلاقًا كان إمَّا من زيد وإمَّا من عمرو وأنت تُعلمه أنَّه كان من زيد دون غيره[٤] ، وإذا قلت : « المنطلق زيد » يكون المعنى حينئذ على أنَّك رأيت إنسانًا ينطلق بالبعد منك فلم تُثبته

---

(١) دلائل الإعجاز (١٧٤) .

(٢) المثل السائر (٥٢/٢) . أبو الفتح الموصلي ت : محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية (بيروت) (١٩٩٥م) .

(٣) في البنية والدلالة (٩٥) د . سعد أبو الرضا منشأة المعارف (الإسكندرية) ب . ط ، ب . ت .

(٤) دلائل الإعجاز (١٧٧) .

ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ؟ فقال لك صاحبك : « المنطلق زيد : أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد » [١] ، وهكذا فإنَّ للخبر المعرف بـ « أل » « نكتًا كثيرة تطرَّق إليها عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن الفروق في الخبر ومنها القصر الذي يفيده الخبر المحلَّى بـ « أل » على معنى الجنس نحو : « زيد الجواد » و « عمرو هو الشجاع » قصد المبالغة بأن تقصر جنس المعنى على المُخبر عنه بما يفيد أنَّه كامل إلَّا أنَّك تُخرج الكلام في صورة توهم أنَّ الجود والشجاعة لم توجد إلَّا فيه ، ومن ذلك قول المتنبّي :

أَنتَ الحَبِيبُ وَلَكنَّي أَعُوذُ بِهِ ... مِن أَن أَكُونَ مُحبًّا غَيرَ مَحبُوبِ [٢]

ألا ترى أنَّك أعطيت بقولك : « أنت الحبيب » أنَّك لا تحبُّ غيره وأن لا محبَّة لأحد سواه عندك ؟ ولا يُتصور هذا في « زيد المنطلق » ؛ لأنَّه لا وجه هناك للجنسيَّة ؛ إذ ليس ثمَّ إلَّا انطلاق واحد قد عُرف المخاطب أنَّه كان واحتاج أن يعيَّن له الذي كان منه وينصُّ له عليه ، فإن قلت : « زيد المنطلق في حاجتك » تريد الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسيَّة حينئذ على حدِّها في « أنت الحبيب » [٣] ، فتخصيص الانطلاق بـ « في حاجتك » نسخ الخبر « زيد المنطلق » من مجرَّد الإخبار إلى معنى القصر لكون التَّخصيص نسخًا كما بيَّنًا ولا يجوز عكس الحكم .

قد يأتي معنى الجنس كذلك في الخبر إذا قُصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبَر عنه ؛ بل على دعوى أنَّه لا يوجد إلا منه ولا يكون ذلك إلَّا إذا قيِّد المعنى بشيء يخصِّصه ويجعله في حكم نوع برأسه كما في قولك : « زيد المنطلق في حاجتك » ، وقول الأعشى :

هُوَ الوَاهِبُ المِئَةَ المُصطَفَاة ... إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا [٤]

أمَّا الوجه الثالث من وجوه القصر بالخبر أن لا يُقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما في قولك : « زيد هو الشجاع » ولا كما في : « هو الواهب المئة المصطفاة » ولكن كما في قول الخنساء :

---

(١) المصدر نفسه (١٨٦) .

(٢) التبيان في شرح الديوان (مج١ / ج١ / ١٧٦) .

(٣) دلائل الإعجاز (١٧٩ ، ١٩٢) .

(٤) ديوان الأعشى (٨٥) .

إِذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيتُ بكاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا [١]

« فلم تُرد أنَّ ماعدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ، ولم تقيِّد الحسن بشيء فيتصوَّر أن يقصر على البكاء ، كما قصر الأعشى هبة المئة على الممدوح ولكنَّها أرادت أن تُقرَّه في جنس ما حسنه الحسنُ الظاهر الذي لا ينكره أحد ولا يشكُّ فيه شاكٌّ » [٢] .

ومن المسالك الدقيقة أيضًا في الخبر المعرَّف بـ « أل » ممَّا لا يأتي على وجه من الوجوه السَّابقة ويأتي ملمحًا من ملامح النَّسخ في الإسناد كأن تقول لصاحبك : « هل سمعت بالبطل المحامي ؟ وهل حصَّلت معنى هذه الصِّفة ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرَّجل حتى يستحق أن يُقال ذلك له وفيه ... وطريقه طريق قولك : « هل سمعت بالأسد ؟ وهل تعرف ما هو ؟ فإن كنت تعرفه فزيد هو بعينه » [٣] ، وهو من الإخبار عن اسم معينٍ – وهو زيد (اسم علم) – باسم معينٍ على وجه من وجوه الاستعارة التي تُعدُّ النَّاسخ الدلالي الأساس والموجِّه الوحيد للوظائف النَّحويَّة في مثل هذه التراكيب المجازيَّة [٤] .

١ - ٣ - ظواهر تداوليَّة متعلقة بالمسند إليه :

وهي مراعاة أنَّ لكلِّ صورة من صور المسند إليه مقتضيات أحوال في إيراد المسند إليه على كيفيَّات مختلفة تستند عليها كطيِّ ذكر المسند إليه ، وإثباته ، وتعريفه :

أ – **طيُّ ذكر المسند إليه** : أمَّا الحالة التي تقتضي طيَّ ذكر المسند إليه فهي أن يكون السَّامع مستحضرًا له عارفًا منك القصد إليه عند ذكر المسند ، والترك راجع إما لضيق المقام ، وإما للاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر [٥] ، كأن يسألك أحدهم عن عبد اللّٰه بقوله : « أين عبد اللّٰه ؟ » فتجيب : « في المنزل » أي : هو في المنزل .

ب – **إثبات المسند إليه** : ويثبت المسند إليه في حال كون الخبر عام النِّسبة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه بمعنى كقول الشاعر[٦] :

---

(١) ديوان الخنساء (١١٩) . (٢) دلائل الإعجاز (١٨١) .

(٣) المصدر نفسه (١٨٢) .

(٤) سيأتي – إن شاء اللّٰه – في المبحث الثاني الموسوم بـ « النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي اسمي المسند » من الفصل الأول من الباب الثاني التفصيل في هذه المسألة .

(٥) مفتاح العلوم (١٦٤) . (٦) المصدر نفسه (١٦٥) .

النَّفسُ رَاغِبَةٌ إذَا رَغَّبتَهَا ... وَإذَا تُرَدُّ إلَى قَلِيلٍ تَقنَع [(١)]

ج – **المسند إليه المعرفة** : يُعرَّف المسند إليه قصد إفادة السامع فائدة يُعتدُّ بمثلها سواء بفائدة الخبر أو بلازمه ويتمُّ تعريفه بالإضمار والعلميَّة والموصولية والإشارة وبأل وبالإضافة ؛ فلكل صورة من صور المسند إليه حال تقتضي من المسند إليه إيراده على كيفيات مختلفة تستدعيها تلك الصور وهي :

* **المسند إليه مُضمرًا** :

هو أن يؤتى بـ (أنا ، نحن) في مقام الحكاية وبـ (أنت ، أنتِ ، أنتما ، أنتم ، أنتن) في مقام الخطاب وبـ (هو ، هي ، هما ، هم ، هن) في مقام الغيبة ؛ لكون المسند إليه في ذهن السامع أو لكونه مذكورًا أو في حكم المذكور لقرائن الأحوال ويراد الإشارة إليه نحو قول الشاعر[(٢)] :

مِنَ البِيضِ الوُجُوهِ بني سِنَانٍ ... لَو أنَّكَ تَستَضِيءُ بِهِم أضَاؤُوا

هُم حلُّوا مِنَ الشرَفِ المُعلَّى ... وَمِن حَسبِ العَشِيرَةِ حَيثُ شَاؤُوا [(٣)]

* **المسند إليه علمًا** :

إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع ابتداءً بطريق يخصُّه نحو : « زيد صديقٌ لك وعمرو عدوٌّ لك » [(٤)] .

* **المسند إليه اسمًا موصولًا** :

متى صحَّ إحضار المسند إليه في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى المشار إليه واتَّصل بإحضاره بهذا الوجه غرض ، مثل أن لا يكون لك من أمر معلوم سواء لك أو لمخاطبك فتقول : « الذي كان معك أمس لا أعرفه ، والذي كان معنا أمس رجل عالم فاعرفه » [(٥)] .

* **المسند إليه اسم إشارة** :

متى صحَّ إحضار المسند إليه في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسًّا واتَّصل بذلك داعٍ مثل أن لا يكون لك أو لسامعك طريق إليه سواها أو أن تقصد بذلك

---

(١) شرح ديوان الحماسة (١/٢٦٩٤) المرزوقي ، ت : عبد السلام هارون طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) (١٩٦٧) .

(٢) مفتاح العلوم (١٦٦) .

(٣) ديوان الحماسة (٣٠٤/٢) .

(٤) مفتاح العلوم (١٦٨) .

(٥) المصدر نفسه (١٦٨ – ١٦٩) .

أكمل تمييز له وتعيين كقول الشاعر :

هَذا أَبُو الصَّقرِ فَردًا فِي مَحَاسِنِهِ　　مِن نَسلِ شَيبَانَ بَينَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ (١)

أو بيان حاله في القرب والبعد والتوسط كقولك : هذا ، وذاك ، وذلك (٢) .

* **المسند إليه معرَّفًا بـ « أل » :**

ومتى أُريد بالمسند إليه نفس الحقيقة كقولك : « الماء مبدأ كل حيٍّ » قال ﷻ : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] أي « جعلنا مبدأ كل شيء حي » ، فالتعريف بـ « أل » هنا هو الإشارة إلى الجنس كقولنا : « الدينار خير من الدرهم » (٣) .

* **المسند إليه معرَّفًا بالإضافة :**

ومتى لم يكن للمتكلم إلى إحضار المسند إليه في ذهن السّامع طريق سوى الإضافة أصلًا كقولك : « غلام زيد » إن لم يكن عندك منه شيء سواها – أي إضافة الغلام لزيد – ولا عند سامعك ، أو أن يكون المقام مقام اختصار ولا يوجد أخصر من الإضافة يؤتى بها كقول الشاعر (٤) :

هَوَايَ مَعَ الرَّكبِ اليَمَانِينَ مُصَعِّدُ　　جنيب وَجُثمَانِي بِمَكَّةَ موثق (٥)

ملاحظة :

يُكتفى بذكر الظواهر التداولية المتعلقة بالمسند إليه المذكورة آنفًا عمّا بقي من ظواهر – من نحو : وصف المسند إليه المعرفة وتوكيده وبيانه وإبداله (البدل عن المسند إليه) وعطفه وفصله وتنكيره – يأتي ذكرها بالتفصيل في الباب الأخير إن شاء اللّه .

٢ أغراض الخبر :

بوصف اللغة ظاهرة اجتماعية مؤدِّية للوظيفة التعبيرية التواصلية فإنَّ الأصل في الخبر أن يتعلَّق بمجرد التواصل بين الأفراد الناطقين بلسان واحد . وهذا ما دعا البلاغيين إلى تقسيمه إلى :

---

(١) مفتاح العلوم (١٧٠) .　　(٢) المصدر نفسه (١٧٢) .

(٣) المصدر نفسه (١٧٢ ، ١٧٣) .　　(٤) المصدر نفسه (١٧٣) .

(٥) ديوان الحماسة (١/١١) .

٢ - ١ - فائدة الخبر :

وهي إفادة المخاطب الحكم وما تتضمنه الجملة نحو قول عمر بن الخطاب ﷺ : « الشِّعر علم قوم لم يكن لهم علمٌ أصح منه » (١) .

٢ - ٢ - لازم الفائدة :

أ - لازم الفائدة : وهو إفادة المخاطب أنَّ المتكلم عالم بهذا الحكم كما تقول لشخص : « سافر أبوك » وهو يظنُّ أنَّك لا تعلم بذلك ، فليس المراد بالخبر هنا أن تفيد المخاطب الحكم وما تضمَّنته الجملة لأنَّه يعلم بل لتذكُّره بذلك وهذا ما تعوَّد البلاغيون من جعله - أي لازم الفائدة - قسيمًا لفائدة الخبر الوحيد ، أمَّا ما يبرز الدلالة الإيحائية لبعض التراكيب فهو ليس بالأصل في الخبر بل محتمل - في نظر علماء البلاغة - مع أنَّه هو الأهمُّ من حيث الدلالة في البلاغة ؛ لأنَّه معنى المعنى وفيه تتفاوت الأساليب الفنية بين الجودة والرَّداءة وتظهر المهارات الأدبية للمبدعين (٢) ، وعليه ترتضي الباحثة فكرة تقسيم لازم الفائدة إلى ضربين :

الأوَّل : هو لازم الفائدة كما يرى بذلك البلاغيون :

والثاني : « معنى المعنى » وهو تقسيم جاء به د . سعد أبو الرضا ؛ لكون الضربين في نظره يدلان كلاهما على حكم يجهله المخاطب كما يفيد أنَّ أمرًا زائدًا على مجرَّد إفادة المخاطب بكونه عالمًا بالحكم كالنُّصح أو الحثِّ أو الاستعطاف ... (٣) .

ب - معنى المعنى : وهي عبارة مختصرة كثيرًا ما ردَّدها العلاَّمة عبد القاهر الجرجاني في كتابه ، يقول : « .... المعنى ومعنى المعنى ، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللَّفظ والذي نصل إليه بغير واسطة ، وبمعنى المعنى : أن نعقل من اللَّفظ معنى ثمَّ يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسَّرت لك » (٤) ، وهو ما جاء ذكره في سياق متقدِّم بقوله : « الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد بالخروج على الحقيقة فقلت : « خرج زيد » ... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة

---

(١) مفتاح العلوم (١٥٦) .
(٢) المصدر نفسه (١٥٦ - ١٥٧) .
(٣) في البنية والدلالة (٩١) .
(٤) دلائل الإعجاز (٢٦٣) .

والتمثيل »[1] ، وباب الكل المجاز .

وكما أنَّ المبنى الواحد للَّفظ قد تتعدَّد وظائفه فكذلك الجمل ، وهذا أمر منطقي فما يصدق على جزء يصدق على الكل أيضًا وهو خلاصة قول د . شعبان صلاح وفيه : « ولا يقتصر هذا التَّعدُّد والاحتمال في المعنى الوظيفي على المفردات ، وإنَّما يتناول الجمل أيضًا ، ويقول النحاة عن مثل هذه الحالات : إنَّ الجمل قد تحوَّلت عن أبوابها الأصلية لأغراض بلاغية »[2] ، بفعل النسخ الوظيفي الذي يُلزِمنا – في معالجته في هذا الفصل – بتقسيمه – أي الفصل – على مبحثين :

المبحث الأوَّل : نسخ النَّمط الخبري الواحد إلى أنماط خبريَّة أخرى .

المبحث الثَّاني : نسخ الأنماط الخبريَّة إلى أنماط إنشائيَّة .

* * *

---

(١) المصدر نفسه (٢٦٢) .

(٢) الجملة الوصفية في النحو العربي (١١٠) د . شعبان صلاح دار غريب (٢٠٠٤م) .

المبحث الأوَّل

نسخ النمط الخبري الواحد إلى غيره من الأنماط الخبريَّة الأخرى

إنَّ الوظيفة التواصلية في اللغة العربية – وهي كغيرها من اللغات – كانت وما زالت الهدف الأساسي الذي يتغيَّاه كل متكلم بها لنقل أفكاره بألفاظ مخصوصة متناسبة مع مقاماتها إلا أنَّ من المتكلمين – ممن يمتلك مهارات لغوية وأسلوبية – من يرى زيادة عن تلك الوظيفة أن تصل أفكاره في نسيج لغوي موشًّى بما يثبت للغة ثراءها وبما تبرز به براعته في التخريج اللغوي المتميز المتجاوز لمستوى التواصل العادي إلى مستوى التواصل الأدبي البلاغي الذي تُهدر فيه بعض المبادئ التداولية من موافقة البنية للدلالة إلى موافقة هذه الثنائية المتلازمة لمناسبات القول ومقتضيات الحال .

ولأنَّ الكلام لا يخرج عن أن يكون خبرًا أو إنشاءً ؛ ترى الباحثة البدء بمعالجة هذه الظاهرة – ظاهرة الخروج عن مقتضى الظاهر – في الأسلوب الخبري لكونه الأصل فلا يُتصوَّر خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه إمَّا إثباتًا أو نفيًا ، أمَّا توكيد الخبر عامَّة فيدور في نطاقهما – أي الإثبات والنفي – لكون نفي الخبر المثبت المؤكد في نحو قولنا : « إنَّ عبد اللَّه قائم » هو : « ليس عبد اللَّه بقائم » فمحط الفائدة في الجملتين هو المسند « قائم » لذا أُكِّد إثباتًا ونفيًا فيهما على التوالي ممَّا يثبت كون التَّوكيد عنصرًا مشتركًا بين الإثبات والنفي لا أصلًا أو نمطًا خبريًّا قائمًا بذاته على نحو ما أشار إليه د . تمام حسان في قوله : « .. فالمقصود بالنَّمط الخبري – بحسب الأصل – ما يشمل الإثبات والنفي والتأكيد ويتمثَّل هذا النَّمط في أساسه من مبتدإ وخبر ، أو من فعل وفاعل أو نائب فاعل ، وقد تتصدَّر أداة النفي أو التأكيد هذا النَّمط وقد يلحق به من فضلات الجملة ما يفيد تخصيصًا أو نسبة » (١) ، ما يهمنا من هذا كله هو أنَّنا سنرصد ظاهرة النَّسخ الدلالي في الإثبات والنفي – بوصفهما ركني الخبر – من خلال أمثلة إجرائية تُعرض على هذا النحو :

١ – النسخ الوظيفي في الإثبات : من الظواهر التداولية المتعلِّقة بالإسناد الخبري ما يخرج عن مقتضى الظاهر لمقاصد أسلوبية تتباين من سياق إلى آخر نتيجة عوارض تركيبية وأخرى مقامية يمكن توضيحها في ملحظين :

أ – تجاهل منزلة المخاطب من الإسناد الخبري : وهي أن يُنزَّل خالي الذهن منزلة

---

(١) البيان في روائع القرآن (١/٣٣٢١) .

المتردِّد أو المنكر للخطاب ، أو أن يُنزَّل الشاكُّ منزلة خالي الذهن أو المنكر للخطاب ، أو أن يُنزَّل المنكر منزلة خالي الذهن أو الشاك في الخطاب .

الحالة الأولى : إذا تقدَّم في الكلام ما يشير إلى الخبر من قرائن لغوية أو حالية فإنَّ الخبر يُنسخ إلى غير جهته الأصلية لأغراض بلاغية متباينة تبايُنَ سياقاتها على النحو الآتي :

- قال اللّه تعالى : ﴿ ... وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ... ﴾ [هود: ٣٧] فقد أنزل اللّه تعالى نوحًا عليه السلام منزلة السائل - وهو لم يسأل اللّه صراحة نجاة أهله - حين تقدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر فاستشرف له استشراف المتردِّد الطالب لما يزيل عنه الشك [1] ، خاصة وأنَّ من أهله فلذة كبده الذي كفر فكان من المهلكين وحتى لا يسأل نوح اللّه نجاة أهله جيء بالخبر مؤكدًا توكيدًا مجازيًّا لخروج الكلام عن مقتضى الظاهر ، فنوح لم يشك في هلاك قومه ؛ لأنَّه دعا عليهم بذلك قبلًا ؛ وبذلك نُسخ الخبر الابتدائي إلى خبر طلبي على هذا النحو :

خبر ابتدائي : همْ مُغْرقون ، بدليل قوله تعالى جوابًا عن سؤال نوح ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾	نوح عليه السلام كان خالي الذهن عندما سأل ربه ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ ﴾ .	المعطى الأول : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ ﴾ قرائن حالية ⇐ أجلهم قد حان
⇐	+	⇒ +
خبر طلبي : ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ﴾ توكيد مجازي	نوح عليه السلام شاك في الخبر : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعۡزِلٖ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [هود: ٤٢] ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ... قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ ﴾ [هود: ٤٥- ٤٦]	المعطى الثاني : ﴿ فَٱسۡلُكۡ فِيهَا مِن كُلّٖ زَوۡجَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ وَأَهۡلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيۡهِ ٱلۡقَوۡلُ ﴾ وهو ابنه « يام » الذي هلك مع الهالكين .

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٤) القزويني دار إحياء العلوم (بيروت) الطبعة الرابعة (١٩٩٨م) .

ومن المقامات التي يُستحسن فيها إلقاء الخبر مؤكّدًا وإن كان الملقى إليه غير شاك فيه ولا منكرًا له - مقامات التنبيه والتحذير من أهوال القيامة لمن انشغل قلبه بالملهيات وانصرف عمله لطلب الدنيا دون الآخرة ؛ فيأتي الخطاب متينًا صارمًا قصد الردع لمن أراد اللَّه له الفلاح في الختام ، والوعيد إلى من لم يرد اللَّه به خيرًا وأراد له نار جهنم ، وعلى هذا النحو سيقت آيات كثيرة [١] منها قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴾ [الحج: ١] إلى قوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴾ [الحج: ٢] ، فقد ذكر القرطبي أنَّ هذه الآية أنزلت على النبي ﷺ وهو في سفر فقال : « **أترون أيَّ يوم ذلك ؟** » فقالوا : « اللَّه ورسوله أعلم » قال : « **ذاك يوم يقول اللَّه لآدم : ابعث بعث النار .. تسعمائة وتسعة وتسعون إلى النار وواحد إلى الجنة** » فأنشأ المسلمون يبكون [٢] ؛ إيقانًا منهم بهذا الخبر غير متردِّدين فيه ، ومع هذا فقد خوطبوا خطاب الشاك في الخبر ؛ لوجود قرائن حالية سبق أن ذُكرت وتتلخص في الإعراض عن اللَّه والإقبال على الدنيا بمفاتنها من غير سبلها المشروعة فنُسخ الخبر الابتدائي حينئذ إلى خبر طلبي لهذا الاعتبار .

- وفي السياق نفسه وهو التحذير من الزلل واتِّباع الهوى والشياطين يقول اللَّه تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٢٧] ، فتأكيد الخبر بحرف التوكيد « إنَّ » لتنزيل المخاطبين في إعراضهم عن الحذر من الشيطان وفتنته منزلة من يتردَّدون في أنَّ الشيطان يراهم ولا يرونه [٣] ، فيأخذهم هو وأنصاره على حين غفلة منهم وهم لا يشعرون أخذ العدو لعدوِّه وبذلك يغدو المخاطب وكأنَّه غير متيقِّن بوساوس الشيطان وأفعاله بحسب ما ينطق به لسان حاله فيؤكد الخبر له تأكيدًا مجازيًّا يتناسب مع حاله لا مع منزلته من الخطاب على هذا النحو :

المخاطب (عالم بالخبر غير شاك فيه ولا منكر له) + أحواله تُنكر الخطاب ⇐ مخاطب شاك في الخبر (الأحوال جزء منه)

↓ ↓

خبر ابتدائي ——— نسخ دلالي ———> خبر طلبي

---

(١) هذه الآيات : هي ضمن السياق الأكبر (القرآن الكريم) لا السياق الكبير (سورة الحج) للآية المُعالجة وهذا ما يؤكِّد تكامل السور القرآنية في إبراز دلالة الآي والسُّور .

(٢) تفسير القرطبي (٢/١٢) .

(٣) التحرير والتنوير (٧٩/٨) محمد الطاهر بن عاشور الدار التونسية للنشر (١٩٨٤) .

وفي سياق غير بعيد يأتي الخبر تعريضًا بالوعيد - والمخاطبون به هم الكفار لا المسلمون كما في الآية السّابقة - بأن يُؤتى بالإخبار بشيء معلوم للمخبرين به فيحسن تأكيده بـ « قد » - وهو من مؤكدات الفعل - إذ المراد تأكيد المعنى التعريضي بقوله تعالى : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال : ٣٨] ؛ لأنَّ أخبار الأمم السابقة الكافرة المكذِّبة لرسلها معروفة فقد استؤصلوا من جذورهم وقُطعت أنسابهم ، وبهذا الاعتبار صحَّ وقوع قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ جزاءً للشرط ، ولولا ذلك لما كان بين الشرط وجوابه ملازمة في شيء [١] ، وهو أحد عوامل النسخ الوظيفي في الآية الكريمة الموضّحة على هذا الشكل :

(... إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ، و إن يعودوا فقد مضت سنة الأولين ..)

شرط مقيد — جواب مقيد بالشرط — شرط مقيد جواب مقيد بالشرط

مؤكد

تقييد يفيد الوعد — عطف — تقييد يفيد الوعد

الخبر إيجابي (المغفرة) الوعيد على الوعد (الخبر سلبي يتعلق بأخبار الأقوام الهالكة)

عوامل تركيبية (قرائن لغوية : لفظية ومعنوية)

فأخبار الأقوام الهالكة معلومة + قرائن لغوية + قرائن حالية (عدم الاتِّعاظ بأخبارهم) ⇐ (خبرًا مؤكدًا

خبر ابتدائي ←—— خبر طلبي

نسخ دلالي

ومن إنزال المعلوم منزلة المشكوك فيه من الشِّعر ، قول الشاعر :

جاء شقيف عارضًا رمحه   إنَّ بني عمِّك فيهم رماح [٢]

« فإنَّ مجيء شقيف هكذا مُدِلًّا بشجاعته قد وضع رمحه عارضًا دليل على إعجاب شديد منه واعتقاد أنَّه لا يقوم إليه من بني عمِّه أحد كأنَّهم عُزَّل ليس مع أحد منهم رمح - وقد شاعت عنهم الشجاعة - وهو يعلم بدون شك قوَّة بني عمِّه

(١) المصدر نفسه (٣٤٦/٩) .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٥) .

بحكم جواره واتِّصاله بهم – دليل على استهتاره ؛ لذا التفت إليه الشاعر بالخطاب – في الشطر الثاني – تهكمًا به وسخرية منه بحسب ما استشفه د . سعد أبو الرضا بقراءته لهذا البيت [(١)] ، أمَّا الباحثة فترى أنَّ الشطر الثاني من البيت قد جيء به على سبيل الذكرى – أي بلازم معناه – بسبب الهيئة التي بدا عليها « شقيف » وهي هيئة توحي بكونه جاهلًا أمر بني عمِّه – وهو أدرى بهم من غيره – لهذا نسخ الخبر على هذا النحو :

قرائن لفظية

وشقيف ... بني عمِّك ⇐ عالم بأحوالهم	حال شقيف حال من يشك في شجاعة بني عمِّه ⇐ فخوطب مجازًا بـ : إنَّ بني عمك

معنوية (جاء شقيف عارضًا)

حال

علاقة ملابسة

خبر ابتدائي ⟵ خبر طلبي

– أمَّا نسخ الخبر الابتدائي إلى خبر إنكاري فأمثلته متعدِّدة تعدُّد مؤكِّدات أخبارها في القرآن الكريم – بوصفه أعلى مستويات البلاغة – منها قوله تعالى – على لسان قوم لوط – : ﴿ قَالُوا۟ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ۝ قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ [هود: ٧٩- ٨٠] ، فلوط عليه السلام يعلم من قومه ما هم عليه من إتيانهم الفاحشة فخاف على ضيوفه ولم يكن يعلم أنَّهم رسل الله وضاق من أجل ذلك بمجيئهم ذرعًا وعلم أنَّه سيحتاج إلى المدافعة عنهم ؛ لذلك قال : ﴿ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴾ [هود: ٧٧] ، ﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ [(٢)] [هود ٧٨] [(٣)] ، ﴿ قَالُوا۟ لَقَدْ عَلِمْتَ ... ﴾ [هود: ٧٩] تأكيدًا لكونه ، يعلم فأُكِّد بتنزيله منزلة من ينكر أنَّه يعلم ؛ لأنَّ حاله في عرضه بناته عليهم كحال من خفي عنه خلقهم فلا يعلمه وكذلك التوكيد في ﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴾ [هود: ٧٩]

---

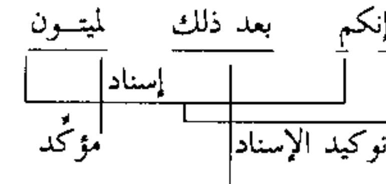
(١) في البنية والدلالة (٩٤ ، ٩٥) .

(٢) المقصود بـ ﴿ بَنَاتِى ﴾ نساء أمته وكل نبي أبو أمَّته (تفسير الطبري : ١٢/٨٤)

(٣) تفسير الطبري (١٢/ ٨٢ ، ٨٣) .

إلَّا أنَّ الأول توكيد لجملة فعلية والثاني توكيد للجملة الاسمية المؤكَّدة بدورها للجملة الفعلية التي سبقتها – الجملة الاسمية آكد من الفعلية وقد مر بيانه – وكلا الخبرين مستعمل في لازم فائدة الخبر أي : « نحن نعلم أنك قد علمت ما لنا رغبة في بناتك وإنَّك تعلم مرادنا » [1] ، وعلى هذا نُسخ الخبر الابتدائي إلى خبر إنكاري بسبب القرائن المذكورة أعلاه .

– ومن الحقائق المسلَّم بها عند البشر جميعًا – وإن اختلفت دياناتهم – حقيقة الموت فبعد أن كان الإنسان نطفة فعلقة فمضغة ، وبعد أن بُثَّت الرُّوح فيه تُسلُّ منه تلك الرُّوح ويغدو ميتًا تحت التراب ، ومع هذا فإنَّ أحوال النَّاس تنطق بعكس ذاك فكأنَّهم هم الخالدون المنكرون لهذه الحقيقة إلى أن خاطبهم اللّه بقوله : ﴿ ... ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٥] أي سائرون إلى الموت بحسب ما تدل عليه الصِّيغة الصرفية لـ « ميِّت » فهم لم يموتوا بعد ؛ لذا وُجِّه إليهم الخطاب مؤكَّدًا بمؤكِّدين توافقا مع حالاتهم من الإنكار بهذا الشكل :



فالبناء الموازي لهذه الآية الكريمة يثبت ظاهرة النَّسخ الوظيفي في الخبر على هذا النحو :

أنتم ميتون م إ م إسناد حقيقي (خبر ابتدائي)	+	قرائن تركيبية (إنَّ واللام للتوكيد ، توسط الظرف بين المسند والمسند إليه)
نسخ وظيفي ←	إنكم لميتون (خبر إنكاري)	← (قرائن حالية : تكالبهم على الحياة ونسيان الموت) وشبه إنكارها لشدة غفلتهم عنها

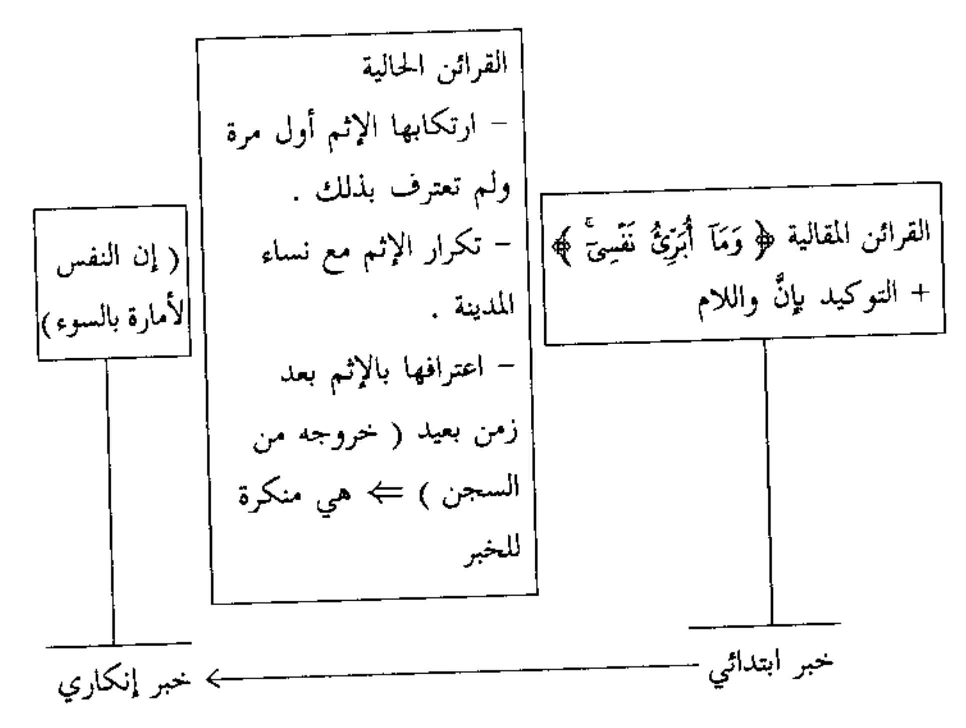
---

(١) التحرير والتنوير (١٢٩/١٢) .

ومن الخبر الإنكاري نجد قوله تعالى على لسان امرأة العزيز التي تبدو مؤمنة متحرِّجة حيث تبرِّئ نفسها من خيانة يوسف عليه السلام في غيبته وقد اعترفت بمراودتها له لكنَّها تتحفَّظ فلا تدَّعي البراءة المطلقة ؛ لأنَّ النَّفس أمَّارة بالسُّوء إلَّا من تغمره رحمة المولى ﷻ ومن ثمَّ تبوء إلى ربِّها راجية غفرانه ورحمته [1] ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [يوسف : ٥٣] إذ إنَّ اقترافها لذلك الإثم مع علمها بحقيقة النَّفس الأمَّارة بالسُّوء بقولها : ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ ﴾ وتماديها في الإثم زمنًا ليس بالقليل صيَّرها منكرة للخبر لمَّا تضافرت تلك القرائن على هذا النحو :

﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ ﴾ ⇔ (نفسي مذنبة) ⇔ النَّفس أمَّارة بالسُّوء (خبر ابتدائي)

وهذه الجملة أهم قرينة مقالية تنبئ عن منزلة امرأة العزيز من الخطاب وهي منزلة خالي الذهن المسلِّم بمثل هذه الحقائق وعليه :



---

(١) في ظلال القرآن (٤/٢٠٤) .

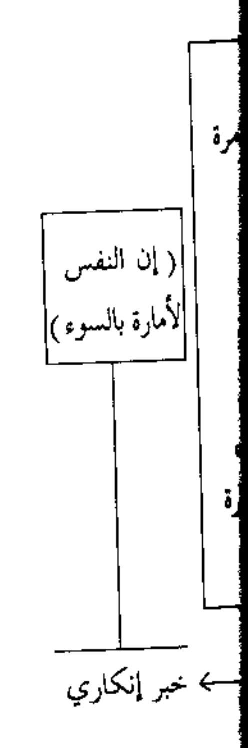
ملاحظات :

١ – لا يعني – بالضرورة – ورود الأداة « إنَّ » في سياق ما أنَّ الخبر مؤكَّد ؛ فقد تأتي لمجرد الاهتمام بالخبر إذا كان المخاطب غير شاك ولا منكر له نحو قوله تعالى – مخاطبًا الرسول – عليه الصلاة والسلام – مشعرًا إياه بتأكيد قرب الخبر واستمراره ليكون وروده أسهل عليه من ورود الأمر المفاجئ – : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡـٔٗا وَأَقۡوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمل: ٦] [١] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا ﴾ [الإنسان: ٢٣] الذي جيء فيه بالتأكيد اللفظي للتنبيه على عظمة ذلك الضمير مما يفضي به إلى زيادة الاهتمام بالخبر – وهو مستعمل في لازم معناه وهو التثبيت والتأييد – الذي اجتمع فيه تأكيدان الأوَّل بـ « إنَّ » والثاني تأكيد الضمير المتَّصل بالضمير المنفصل ما يفيد مفاد القصر[٢] .

٢ – يتعلَّق التَّوكيد بـ « إنَّ » بسمة الإسناد الداخل عليه من حيث الحقيقة والمجاز ففي قوله تعالى : ﴿ وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ ﴾ [هود: ٢٩] ، فإن كان اللقاء حقيقة لرد إنكار قومه البعث فالتأكيد حقيقيٌّ ، وإن كان اللقاء مجازًا فالتأكيد للاهتمام بذلك اللقاء ، وقد زيد هذا التأكيد تأكيدًا بجملة ﴿ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ ﴾ [هود: ٢٩] [٣] ، وعلى هذا تناسخ – بفعل العامل الدلالي ممثلًا في الحقيقة والمجاز – هذا الخبر بين توكيد ومجرد اهتمام لانعدام مرجِّح لأحد معنيي « اللقاء » ومن ثمَّ صعوبة تمييز الخبر الأصل من الخبر المنسوخ وترجيحه ، وهذا ما اجتمع في ظاهرة التناسخ الوظيفي بحسب القصد الذي تؤخذ فيه كل الأوجه الدلالية دون ترجيح لأحدها وتوجُّه وفقًا لها الوظائف النحوية وجهات متباينة في السِّياق ذاته .

الحالة الثانية : وفيها يُنسخ الخبر الطلبي خبرًا ابتدائيًا أو إنكاريًا لاعتبارات خطابية تُخرج المخاطب عن أن يكون شاكًّا إلى أن يكون عالمًا بالخبر على وجه اليقين أو منكرًا له ومثال هذا الأخير قوله تعالى : ﴿ ... ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٥] – وهو مثال استشهد به في الحالة الأولى على اعتبار المخاطب يعلم علم اليقين بهذه الحقيقة (حقيقة الموت) بل أقول : حق اليقين ؛ إذ يراها بأم عينيه وهي تأخذ أرواح

(١) التحرير والتنوير (٢٩/٢٦٣) .
(٢) المصدر نفسه (٢٩/٤٠٣) .
(٣) المصدر نفسه (١٢/٥٧) .



البشر كغيره من الكائنات الحية ليدرك بذلك أنَّه لا يشذ عن حلقة الحياة والموت ، فقد أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورًا ، وسيأتي عليه ذلك الحين لينشأ بعدها النشأة الأخرى ببعث الحياة الدائمة فيه من جديد ؛ لهذا أكّد إثبات الموت فيه بمؤكدين – وإن كان مما لا يُنكر – لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده (أي البعث) ولهذا قيل : ﴿ لَمَيِّتُونَ ﴾ دون « تموتون » ؛ لأنَّها نهاية حتمية صائر لها كل واحد منا ، وأكّد إثبات البعث بعد هذه الآية ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٦] تأكيدًا واحدًا وإن كان مما يُنكر ؛ لأنَّه لمَّا كانت أدلَّته ظاهرة كان جديرًا بأن لا ينكر ؛ بل إمَّا أن يعترف به – وذلك في الحالة الأولى وفيها اعتُرِف بالحقيقتين معًا (الموت والبعث) – أو يتردَّد فيه فتُنَزَّل المخاطبون منزلة المتردِّدين تنبيهًا لهم على ظهور أدلته وحثًّا على النظر فيها ، ولهذا جاء ﴿ تُبْعَثُونَ ﴾ على الأصل [1] ؛ ليكون قرينة على أنَّ الأصل في معرفتهم لحقيقة الموت أن يُنزَّلوا منزلة المتردِّدين فيه ما دام الموت هو نهاية البداية للبعث على هذا النَّحو :

﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ ⇐ المخاطب متردِّد في الحكم ولأنَّ : الموت = نهاية النشأة الأولى (الحياة الدنيا) + بداية النِّهاية (النشأة الآخرة) كما كانت بداية الجنين قبل أن تُبثَّ فيه الروح ومنه فإنَّ :

المتردِّد في حكم بداية النِّهاية ⇐ التَّردد في حكم هذا النوع من الموت الذي بعده حياة ، وعلى هذا فإنَّ النَّسخ الوظيفي في هذا الخبر تمَّ لتوافر القرائن المذكورة على هذا النحو :

قرائن لفظية: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ ... تُبْعَثُونَ ﴾ الشك في بداية النهاية (الموت) (هل سنموت لنبعث ؟) تردُّد في جزء من الخبر

حالية (تناسي الموت ⇐ وانشغال بالحياة) : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ ⇐ المخاطب منكر للموت

خبر طلبي ←———— خبر إنكاري

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٦) .

أما عن أمثلة الخبر الطلبي المنسوخ من الشعر نجد قول ابن قيس الرقيّات :

إنّما مُصعَبٌ شهابٌ مِنَ اللّـ (م) ـهِ تجَلَّت عَن وَجهِهِ الظَّلماءُ [(١)]

فقد سلَّم الشَّاعر في كون هذا الخبر خبرًا بأمر يعلمه المخاطب ولا ينكره لإنشاء المدح فادَّعى في كون الممدوح بهذه الصِّفة أنَّه أمر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدَّعوا في الأوصاف التي يذكرون بها الممدوحين أنَّها ثابتة لهم وأنَّهم قد شهروا بها ، وأنَّهم لم يصفوا إلا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه أحد ، وتناسبًا مع هذا المقام جيء بـ « إنَّما » وهي للقصر والتوكيد ؛ إذ إنَّها تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ، وفي هذا البيت أُنزل المخاطب هذه المنزلة مع أنَّه ليس معلومًا على الصِّحة وإذا كان هكذا - يقول عبد القاهر الجرجاني - : « إنَّما مصعب شهاب » فيصلح فيه أن تقول : « ما مصعب إلاَّ شهاب » .. إلاَّ أنَّك تخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حدِّ المبالغة من حيث لا تكون قد ادَّعيت فيه أنَّه معلوم وأنَّه بحيث لا ينكره منكر ولا يخالف فيه مخالف » [(٢)] .

إنَّ ادِّعاء الشاعر هذه الصِّفة لموصوفه الأصل فيه أن يكون خبرًا طلبيًّا أي : « ما مصعب إلَّا شهاب » على سبيل المجاز ، والمجاز - كما هو معلوم - أبلغ من الحقيقة وآكد منها إلا أنَّ الشاعر عدل عن هذا إلى المستوى الثالث من الإخبار للمبالغة في المدح - مع أنَّ قوله : « ما مصعب إلا شهاب » - وهو خبر طلبي - آكد من قوله : « مصعب شهاب » ؛ لأنَّ المخاطب فيه متردِّد في الخبر ، فالمخاطب به عالم بهذه الحقيقة التي لا يُنكرها أحد في زعم الشاعر ، وعلى هذا تم نسخ الخبر الطلبي إلى خبر ابتدائي بفعل « مقام المدح » بوصفه قرينة مقاميَّة مهمَّة نُسخت بها أغلب الأخبار - فيما تقدم ذكره - لـمَّا تضافرت مع غيرها من القرائن .

الحالة الثالثة : ويُنزَّل المنكر منزلة غير المنكر إذا كان معه ما إن تأمَّله ارتدع عن الإنكار كما يُقال لمنكر الإسلام : « الإسلام حق » [(٣)] . وقس عليه أيَّ خطاب أشارت حيثياته - لو تأملها المخاطب - إلى إنكاره وهذا بالفعل ما تناسب مع حال الكفار في إنكارهم لوحدانية الله فلو كان هناك أكثر من إله لفسدت السموات والأرض فخاطبهم الله ﷻ بقوله : ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [البقرة: ١٦٣] [(٤)] ؛ لينسخ

(١) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (٩١) . (٢) دلائل الإعجاز (٣٣٢) .
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٥) .
(٤) في البلاغة العربية - علم المعاني (٦٨) ، د . عبد العزيز عتيق . دار النهضة العربية (بيروت) (١٩٩٧) .

الخبر الإنكاري إلى خبر ابتدائي تكفَّلت معطيات الحياة بتأكيده فصار من المسلَّمات المؤخوذ بها دون جدل .

ب - تجاهل العلاقات المعجميَّة في الإسناد الخبري :

تنبني اللُّغة العربية - على نحو مثيلاتها من اللغات - على علاقات سياقيَّة تتشكل فيما بين الكلم ، هذا الأخير الذي تراعى فيه معانيه المعجمية قصد تحقيق التواصل بين الأفراد الناطقين باللغة الواحدة قد تهدر العلاقات المقامة فيما بينه لتحل محلَّها علاقات مجازية تدل عليها القرائن في السِّياق محاولةً للارتقاء والتنويع فى أساليب اللغة وبيان جمالياتها على نحو ما يتضمَّنه الملحظان الآتي ذكرهما من خصائص تركيبية متمايزة تمايز مقاماتها وأحوالها :

ب - ١ - التَّداول الحقيقي للمسند : ويكون المسند مستعملًا في حقيقة معناه بيد أنَّ التجوز فى العلاقات المعجمية يكون في أحد متعلقاته الملازمة له (المسند إليه) ، أو المقيِّدة له وبابها التَّخصيص ؛ ولأنَّ المسند إليه يُعدُّ الركن الثاني الذي يقوم عليه الإسناد فالأحرى بنا أن نبيِّن الاعتبارات الخطابية التي من أجلها تُجُوِّز في المسند إليه بدايةً ثم نلتفت إلى المخصِّصات لكونها العلاقة الثانية - بعد الإسناد - المهمَّة التي يقوم عليها الكلام بحسب الأولوية ؛ لأنَّه لا تخصيص من غير إسناد فقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ [السجدة: ١٢] الظرف فيه ﴿ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ .. ﴾ مخصِّص لفعل الرؤية (١) وهي رؤية للاتِّعاظ والاعتبار يُلزم بها كل من تمكن من الرؤية لا مخاطبًا بعينه (٢) ، بحسب ما دل عليه الفعل ليفهم منه لازم معناه وهو وجوب الحرص على العمل الصالح تفاديًا لمثل هذا الموقف ، والآيات من مثل هذا كثيرة يضيق المقام لحصرها . أمَّا من الشِّعر فهي في الغالب تتماشى مع باب الحِكَم - والخطاب فيها للعامة من الناس - ومنه يقول الشاعر :

إِذَا أَنتَ أَكرَمتَ الكَرِيمَ مَلَكتَهُ ۝ وَإِن أَنتَ أَكرَمتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا (٣)

لتكون الصِّياغة - كونها على هيئة أسلوب شرط - قرينة تركيبية على هذا

---

(١) قد تكون الرؤية علمية إذا كان معنى « إذ » اسمًا مجردًا عن الظرفية .

(٢) مفتاح العلوم (١٨٠) .

(٣) التبيان في شرح الديوان (مج١ / ج١/٢٨٨) .

التجوز من الإفراد إلى العموم (١) ، أمَّا التَّجوز في الإشارة إليه بغير ما هو معروف له فبإحلاله منزلة يستحقُّها عند المخاطب تعظيمًا له نحو قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ٥] ، فمنزلتهم منَّا منزلة البعيد في صفاتهم وعلوُّ مكانتهم عند اللّه وعند عباده ، أو تحقيرًا للمخاطب على نحو ما خاطب به الفرزدق جريرًا :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ (٢)

فقد رأى الفرزدق أنَّ جريرًا لا يكاد يتميَّز الشيء عنده إلا بالحسِّ تعريضًا بغباوته لذلك أشار إلى آبائه بـ « أولئك » تحقيرًا لجرير لا لأن يتعرَّفهم ، كما احتقر الكفار كلام اللّه بالإشارة إليه بـ ﴿ هَٰذَا ﴾ في قوله تعالى عنهم : ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ ﴾ [البقرة: ٢٦] ، وكما تقول : « ذلك اللعين فعل كذا » لإنزاله منزلة البعيد عن الأخيار لفعاله (٣) ، وهكذا - يقول د . سعد أبو الرضا : « نرى أنَّ السِّياقات مهمة جدًّا في تحديد الدلالة وأنَّ استخدام اسم الإشارة في غير ما هو معروف قد يكون لهدف بلاغي ، المهمُّ ألا نقتصر على الدلالة الموضعيَّة بل لا بدَّ أن نتجاوز ذلك إلى أثره في النَّص الكلي » (٤) ، الذي قد تتراكب الدلالات فيه وتزدحم بسبب الهيئة التركيبية التي يبدو عليها المسند إليه وبخاصة كونه اسمًا موصولًا امتدت الدلالة به وتشعَّبت فازدادت اللغة به ثراء ومرونة في التداول بما أثبته قوله تعالى - ليوسف - من براءة بإسناد الفعل لفاعل قد ظهر من خلال وصفه دليل إدانته بقوله ﷻ : ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ [يوسف: ٢٣] ، فقد عدل اللّه تعالى عن التصريح باسمها - مع معرفته - استهجانًا له من جهة وإثباتًا وزيادة تقرير لبراءة يوسف عليه السلام من تحرُّشه بامرأة العزيز من جهة أخرى لكون المراودة قد تمَّت في بيتها وأيُّ بيت هو بيت الوزير وفيه يُتاح لها ما لا يتاح لغيرها ، إذن الإخبار باسم الموصول عن مسند إليه معلوم يخرج إلى أغراض بلاغية كثيرة منها ما يتعلق بالصِّلة - صلة الموصول - وما تحمله من دلالات كما مرَّ بيانه في الآية الكريمة السابقة وكما يستشفُّ من تنبيه للمخاطب بجانب لا يعلمه نحو قول الشاعر(٥) :

إنَّ الذِينَ تَرَونَهُم إِخوَانَكُم يَشفِي غَلِيلَ صُدُورِهِم أَن تصرَعُوا (٦)

---

(١) في البنية والدلالة (١٦٠ - ١٦١) .
(٢) ديوان : الفرزدق (٤١٨/١) .
(٣) مفتاح العلوم (١٨٣ - ١٨٤) .
(٤) في البنية والدلالة (١٦٧ - ١٦٨) .
(٥) مفتاح العلوم (١٨١ - ١٨٢) .
(٦) شعر عبدة بن الطيب (١٢) .

ومنها ما يتعلَّق باسم الموصول نفسه فمثلًا « ما » اسم موصول طابعه العام الإبهام ممَّا أثرى الدلالة في قوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه: ٧٨] إلى جانب الحذف – وهو سمة تحويلية وأحد عوامل النَّسخ الوظيفي – وعنه يقول الزمخشري : « ﴿ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ من باب الاختصار ومن جوامع الكلم التي تتقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة أي « غشيهم ما لا يعلم كنهه إلا الله » وقرئ ﴿ فَغَشَّاهُم مِنَ اليَمِّ مَّا غَشَّاهُم ﴾ ، والتغشية : التغطية ، وفاعل غشاهم إما الله سبحانه أو ما غشاهم أو فرعون ؛ لأنَّه الذي ورَّط جنوده وتسبَّب لهلاكهم » [1] ، وبذلك ازداد المعنى تفخيمًا بما يتناسب . مع مقام التهويل وقس عليه قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ۝ فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ ﴾ [النجم: ٥٣- ٥٤] وكأنَّ المتكلِّم أراد أن يبيِّن بالموصول والصِّلة وصف فاعل الفعل فلم يجد لبيانه أكثر من إعادة الفعل ؛ إذ لا يُستطاع وصفه [2] ، والكلام عن المسند إليه يطول نترك الخوض فيه إلى الباب الثاني المعالج لظاهرة النسخ الوظيفي للوظائف النحوية الخاصة بإذن الله .

أمَّا التَّجوُّز في المخصِّصات فيأتي على صور تركيبية متمايزة بحسب المخصِّص الذي يقيِّد الفعل – أو ما هو في نطاقه – تقييدًا مخصوصًا بعينه لإنشاء معانٍ نحوية بعينها بحسب ما تقتضيه الأحوال والمقامات وغالبًا ما يكون عامل التَّجوُّز فيه – أي النسخ الوظيفي – الحذف على نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥] وقوله عز من قائل : ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله أيضًا : ﴿ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [هود: ٤٦] لما بين هذه الثنائيات – (ألقى ... أن تميد) و (يبين .. أن تضلوا) و (أعظك .. أن تكون من الجاهلين) – من تعارض منطقي بُرِّر بالنسخ الوظيفي لهذه المصادر المؤولة المثبتة إلى مصادر مؤولة منفية بحسب ما يقبله العقل ؛ لتكون هذه المصادر على معان متباينة على هذا النحو :

الآية الأولى : وفيها : ﴿ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ على معنيين [3] :

١ – « كراهة أن تميد بكم » على التمييز عند البصريين .

---

(١) الكشاف (٧٨/٣) الزمخشري ت : مصطفى حسين أحمد دار الكتاب العربي ب . ط (١٤٠٦/ ١٩٨٦) .

(٢) التحرير والتنوير (١٥٥/٢٧) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣٥٠/٢) أبو جعفر النحاس ت : زهير غازي زاهد عالم الكتب (لبنان) (١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٨م) . الطبعة الثالثة

٢ - « لئلا تميد بكم » عند الكوفيين .

الآية الثانية : وفيها ﴿ أَن تَضِلُّواْ ﴾ على معان ثلاثة [١] :

١ - « يبينّ لكم ضلالكم لتعرفوا الهدى » ، فـ ﴿ أَن تَضِلُّواْ ﴾ مفعول ﴿ يُبَيِّنُ ﴾ .

٢ - « مخافة أن تضلوا » ، على معنى المفعول له .

٣ - « لئلّا تضلوا » وهو قول الكوفيين ومفعول ﴿ يُبَيِّنُ ﴾ على الوجهين محذوف أي « يبين لكم الحق » .

الآية الثالثة : وفيها ﴿ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ على معنيين [٢] :

١ - إذا كان أعظك = أحذرك ⇐ أعظك من أن تكون من الجاهلين (العامل فيه أحد دلالات الوعظ) .

٢ - إذا كان أعظك على معناه الحقيقي ⇐ « أعظك كراهة أن تكون من الجاهلين » على المفعول لأجله والأمثلة من هذا القبيل كثيرة في القرآن للدلالة على المعنى وضدِّه ؛ لذا صنفها د . فاضل السّامرائي ضمن الجمل ذات الدلالات المتضادَّة فهذه الضدية هي التي تسمح للنّسخ الوظيفي بأن يتغلل داخل مثل هذه التراكيب التي تتناسخ فيما بينها بحسب الظرف الذي استُشفَّت منه تلك الدلالة التي تنسخ غيرها من دلالات على اعتبارها هي الأصل مع أنّه لا مرجِّح لإحداها على الأخرى ، فالمعنى مقبول منطقي في كل الحالات .

ومن صور التّجوُّز في المخصّصات استعمال الاستعارة العنادية [٣] لإفادة التّهكم في مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ۝ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ۝ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴾ [الواقعة : ٤١- ٤٣] وهو دخان أسود على عكس الظلّ الذي ينعم به أصحاب اليمين ﴿ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴾ [الواقعة : ٣٠] وأنّه ﴿ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ لتحقيق التّهكم في وصف هذا الظل بضدِّ ما هو معروف به من برودة على سبيل المجاز بقوله : « هم موجودون في

---

(١) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب : (١/٢٠٥) أبو البقاء العكبري ت : إبراهيم عطوة عوض المكتبة العلمية - باكستان .

(٢) الجملة العربية والمعنى (٩١) .

(٣) إنَّ اجتماع طرفي التشبيه في شيء ممتنع استعارة عنادية منها ما استعمل في ضدِّ معناه أو نقيضه بتنزيل التّضاد أو التّناقض منزلة التناسب بواسطة نحو قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران : ٢١] (الإيضاح في علوم البلاغة : ٢٩٥ ، ٢٩٦) .

ظلٌّ من يحموم » [(١)] ، والأمثلة من هذا القبيل كثيرة منها ما يُخرج الإسناد أيضًا عن ظاهر معناه لما يشوبه من تعارض دلالي نحو قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الواقعة : ٥٦] ، فالإشارة بـ ﴿ هَٰذَا ﴾ هي الإشارة إلى ما ذكر من أكل الزقوم وشرب الهيم في الآيات التي سبقت هذه الآية وإسناد النزل إلى ﴿ هَٰذَا ﴾ استعارة عنادية تهكمية [(٢)] ؛ لكون النُّزُل ما يقدَّم للضيف من طعام يُختار أجوده بعكس طعام أهل النار الذي هو من زقوم وشرابه من حميم .

ب – ٢ – التَّداول المجازي للمسند :

ومدار الحديث فيه عن الاستعارة التَّبعية مقابلة بالاستعارة الأُصلية التي تكون في أسماء الأجناس غير المشتقة ويكون معنى التشبيه داخلًا في المستعار دخولًا أوّليًا وقد أوضح السكاكي معناها بقوله : « هي أن يكون المستعار اسم جنس كرجل وأسد وكقيام وقعود ، ووجه كونها أصلية هو أنَّ الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه » [(٣)] ، وهو ما أكَّدته الأمثلة الإجرائية في الملحظ المتقدِّم لكون المسند قد استعمل في أصل معناه ، أما الاستعارة التبعيَّة فإن مدار قرينتها « في الفعل وما يشتق منه على الفاعل أو المفعول » كما هو الحال في قول القطامي :

نَقرِيهِم لَهذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بِهَا ... مَا كَانَ خَاطَ عَلَيهِم كُل زَرادِ [(٤)]

فقوله : « اللهذميَّات » قرينة على أنَّ : « نقريهم » استعارة تبعية [(٥)] ، وهذا ما أعطى حكم الاستعارة لأحد المفعولين دون الآخر [(٦)] ، وفي قول ابن المعتز :

جُمِعَ الحَقُّ لَنَا في إِمَامٍ ... قَتَلَ البُخلَ وَأَحيَا السَّمَاحَا [(٧)]

نقول : « قتل الأعداء وأحيا .. » فلم يكن « قتل » استعارة بوجه لولا المفعول وهو مدار قرينة الاستعارة فيه [(٨)] ، أمَّا كون الفعل مستعارًا من جهة فاعله فمثاله

---

(١) التحرير والتنوير (٣٠٤/٢٧) . (٢) المصدر نفسه (٣١١/٢٧) .

(٣) مفتاح العلوم (٣٢٩) . (٤) ديوان القطامي (١١٢) .

(٥) المعجم المفصل في علوم البلاغة : (٩٧) . د . إنعام فوال عكاوي . دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الثانية (١٩٩٦) .

(٦) أسرار البلاغة (٣٩) عبد القاهر الجرجاني : ت : محمود رشيد رضا دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى .

(٧) شعر ابن المعتز (٤١٩/١) – دراسة وتحقيق د . يونس السامرائي منشورات وزارة الإعلام العراق (١٩٧٧) .

(٨) مفتاح العلوم (٣٢٩) .

قولنا : « نطقت الحال » [١] ، وعلى هذا فإنَّ معنى التشبيه لا يكون داخلًا أوَّليًا على الأفعال - بعكس الأسماء كما بيَّنا - لأنها لا توصف - والصِّفات والحروف كذلك - فلا تحتمل الاستعارة بأنفسها وإنَّما المحتمل لها في الأفعال والصِّفات مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها فتقع الاستعارة هناك ثم تسري في هذه الأشياء كقوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨] فتشبيه اللَّه تعالى ترتُّب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب غلبة الغائية عليه ثم استعير في المشبَّه « اللام » الموضوعة للمشبَّه به ؛ لأنَّهم التقطوه ليكون لهم فرحًا وسرورًا غير أنَّ عاقبة أمره أن صار لهم عدوًّا وحزنًا على اعتبار ما سيكون [٢] فكانت اللام لام عاقبة [٣] ؛ لهذا أردف السكاكي في حديثه عن الاستعارة التبعية وهي ما لا يكون فيها معنى التشبيه داخلًا أوليًا قائلًا : « هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال ، والصفات المشتقة منها ، وكالحروف » [٤] .

فلأهميَّة الاستعارة التبيعة دون غيرها من الاستعارات رأت الباحثة ضرورة الإسهاب في عرض خصائصها دون غيرها ؛ لالتحامها الشديد وتعاملها مع أقسام الكلم بوصفها وحدات دالة في ذاتها أو تابعة لغيرها في الدلالة وهو ما يساعد على مناقشة الأمثلة الإجرائية في الباب الأخير من هذه الدراسة ومن باب زيادة الفائدة فيما يخص الاستعارة التبعية في الفعل يذكر ابن فارس في : « باب نظم للعرب لا يقوله غيرهم » : يقولون : عاد فلان شيخًا وهو لم يكن شيخًا قط ، وعاد الماء آجنًا.. وهو لم يكن آجنًا فيعود ، وقال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس: ٣٩] فقال : عاد ولم يكن عرجونًا قبل ، ومثله ﴿ يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ ﴾ [النحل: ٧٠] وهو لم يكن في ذلك قط وقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾ [البقرة: ٢٥٧] وهم لم يكونوا في نور قط [٥] ، والمعنى - واللَّه أعلم -

---

(١) المعجم المفصل في علوم البلاغة (٩٧) .

(٢) اعتبار ما سيكون (الغائية) أحد علاقات المجاز المرسل وهو ما كانت العلاقة فيه ليست بمشابهة وسمِّي مرسلًا لإطلاقه عن التقييد بعلاقة واحدة مخصوصة بل له علاقات متعددة (جواهر البلاغة : ٢٥٢) .

(٣) اللامات (١١٩) أبو القاسم بن إسحاق : ت : مازن المبارك دار الفكر (دمشق) الطبعة الثانية (١٩٨٥) .

(٤) مفتاح العلوم (١٦١) .

(٥) الصاحبي (٤٥٠) . المزهر فى علوم اللغة وأنواعها (٢٦١) السيوطي ت : فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٩٨) .

الانتقال من صفة إلى صفة على اعتبار ما سيكون وتوكيدها بالأفعال « عاد ، يرد » بما يفيد صفة نهائية ملازمة للموصوف وإن اختلفت أحواله (غني أو فقير ...) فهو آيل إليها لا محالة أمَّا قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ ﴾ [البقرة: ٢٥٧] فالمعنى – واللّٰه أعلم – أنَّ الشياطين ملازمون لهذا النَّهج كلما رأوا المسلم على الجادَّة أي في النور أخرجوه عنها بإغوائهم له ؛ لذا وصفهم اللّٰه بالنور قبل الظلمات ؛ إحسانًا منه الظَّنَّ في عباده في كون الصلاح هو الأصل فيهم ، وكون الإسلام دين الفطرة – فالجنين في بطن أمه مسبح – حتى يحثهم على الرجوع إلى جادَّة الصَّواب فالشيطان هذا ديدنه إلى يوم القيامة فليحذروه قبل أن يكونوا حصب جهنم ويحقَّ عليهم القول ﴿ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٨] ، فالويل واد في جهنم – والعياذ باللّٰه منها – يلقى فيه الكفرة ، وقد جعل اللّٰه هذا الوادي من مستحقَّات الكفار على سبيل المجاز المرسل ذي العلاقة المسبَّبية بسبب أفعالهم و﴿ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ حال أي : « ولكم الويل واقعًا » [(١)] .

ملاحظات :

١ – المجاز معنى عام [(٢)] شامل للمجاز بأنواعه (العقلي واللغوي ، والمفرد والمركب) وللاستعارة إذا كانت العلاقة في المجاز علاقة مشابهة وتقيَّد بالتحقُّقية لتحقيق معناها حسًّا أو عقلًا [(٣)] ، وللكناية « وهي لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ كقولك : « فلان طويل النجاد » أي طويل القامة .. » [(٤)] ، وإن اختلف البلاغيُّون واللغويون عامة في تصنيفها – أهي حقيقة أم مجاز ؟ – فذهب كلٌّ من عبد القاهر والسكاكي إلى أنَّها حقيقة ؛ لأنَّ اللفظ لم يخرج عن أصل دلالته بل تم الانتقال من اللازم إلى الملزوم على عكس المجاز [(٥)] ، أمَّا « ابن الأثير » فقد جعلها – أي الكناية – واسطة بين الحقيقة والمجاز ؛ فهي ليست بحقيقة ولا بمجاز ، وحدُّها عنده : « إنَّها كل لفظة دلَّت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٩١٤/٢ العكبري ت : علي محمد البجاوي ، دار عيسى البابي الحلبي ب . ط ، ب . ت .

(٢) يقول ابن الأثير : « المجاز هو علم البيان كله » المثل السائر (٧٢/١) .

(٣) جواهر البلاغة (٢٥١) أحمد الهاشمي ت : يوسف الصميلي المكتبة العصرية – بيروت الطبعة الأولى (١٩٩٩) .

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة : (٣٠١) .

(٥) دلائل الإعجاز (١٠٥) ، ومفتاح العلوم : (١٧٠) .

والمجاز بوصفٍ جامع بين الحقيقة والمجاز » [(١)] ، والرأي عندي – وهو لا يقصي الآراء السابقة – هو رأي د . شفيع السيد : « فإذا صرفنا النظر عن موضوع القرينة فإنَّ الكناية يمكن عدُّها ضربًا من المجاز دون حاجة إلى جعلها أسلوبًا مستقلًّا بنفسه لاسيما إمكان إرادة المعنى الحقيقي لا يتأتَّى لها في كل الأحيان » [(٢)] ، إذن التأرجح بين الحقيقة والمجاز عامل مهمٌّ في توجيه الوظائف النَّحوية في السّياق [(٣)] .

٢ – من الألفاظ ما هو حقيقة على الإطلاق ، ومنها ما يخلو من المجاز والحقيقة معًا ، ومنها ما يجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ فمثال الأول : الأسماء المضمرة (هو ..) وأسماء الإشارة (ذا ..) والأسماء المبهمة التي لا إبهام فوقها كالمعلوم والمذكور والمجهول فهي وإن خرجت عن استعمال المجاز فهي باقية على استعمالها حقائق في كلِّ مجاريها [(٤)] ، ومثال الثاني : أسماء الأعلام (زيد ، عمر ..) ومن رأى بخروجها إلى المجاز له مبرِّراته كالمشابهة منها قولنا : « صافحت حاتمًا الطائي اليوم » فأول الوضع قبل استعماله ليس بحقيقة ولا بمجاز [(٥)] ، ومثال الثالث : اللفظ الموضوع في اللغة لمعنى وفي الشَّرع أو العرف لمعنى آخر كالصلاة وهي العبادة في الشرع والدعاء في اللغة ومحال الجمع بين المعنيين [(٦)] .

٢ - النَّسخ الوظيفي في النفي :

النَّفي كالإثبات لا يكون إلا خبرًا أي إنَّه يحتمل الصِّدق والكذب لذاته ؛ فهو أسلوب لغوي تحدِّده مناسبات القول ، وهو أسلوب نقض وإنكار يُستخدم لدفع ما يتردَّد في ذهن المخاطب ؛ فينبغي إرسال النَّفي مطابقًا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس تبلورت في ذهن المخاطب خطأً ممَّا اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي وبإحدى طرائقه متنوعة الاستعمال [(٧)] ، من مثل النفي الضمني بالأفعال التي تحمل في طيَّاتها

---

(١) المثل السائر (٢/١٨٢) .

(٢) د . شفيع السيد التعبير البياني – رؤية بلاغية نقدية (٢٦٦) دار الفكر العربي الطبعة الثانية (١٩٨٢) .

(٣) للاستزادة ينظر : « أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق » للباحثة (رسالة ماجستير) – الفصل الثاني في الباب الثاني المعنون بـ : « أثر المجاز في توجيه الوظائف النحوية في السياق » .

(٤) الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (١/١٠١) يحيى العلوي مطبعة المقتطف (مصر) (١٩١٤) .

(٥) المصدر نفسه (١/١٠١) ، والمزهر (٢٩١) .

(٦) المزهر (٢٩١) .

(٧) في النحو العربي – نقد وتوجيه (٢٤٦) .

دلالة النفي كـ « امتنع » ، أو بأسلوب الاستثناء « حضر القوم إلا محمدًا » ، أو بأسلوب الحصر نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] (١) ، أمَّا أصل النفي فهو ما تفيده أدواته : (ما ، لا ، لم ، لما ، لن ، إن) (٢) ، ولا يتمحَّض للنفي منها إلا : « لم ، ولن » وما عداهما متعدِّد الاستعمال في اللغة (٣) ، - من تقييد للنِّسبة بنفيها فهو - أي النفي - من العوارض المهمَّة التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعلية والاسمية على سواء ، فالنفي يتَّجه في حقيقته إلى المسند ، وأمَّا المسند إليه فلا يُنفى ؛ ولذلك يمكن في الجملة الاسمية أن يتصدَّر النَّفي الجملة فيدخل على المسند إليه والخبر معًا ، ويمكن أن يتصدَّر الخبر فحسب بوصفه المسند وذلك إذا كان الخبر جملة وتكون الجملة المنفية خبرًا عن المسند إليه مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الصف : ٧] مع كون الجملة الكبرى مثبتة ، وفي إطار الجملة بصفة عامة نجد أنَّ الجملة الاسمية تقبل النفي دائمًا ، ولا تقبل الجملة الفعلية النفي إلا إذا كان الفعل ماضيًا أو مضارعًا (٤) ، وحديثنا عن الجملة المنفية - في حدود هذا البحث - يقودنا إلى دراسة هذا الأسلوب وما يعتوره من دلالات ثانوية وفق بعض الظواهر التداولية له في النقاط الآتية :

٢ ظواهر تداولية في الجملة المنفيَّة :

أ - **الخروج عن مقتضى الظاهر بنسخ النفي إلى إثبات** : ويمكن معالجة هذه الظاهرة بتتبع النواسخ - إن صح التعبير - وهي علل النسخ وقرائنه اللفظية منها والمعنوية ، وتتجلى في :

زيادة « لا » :

ووصفها - أي لا - بالزِّيادة مردُّه إلى التركيب فحسب أما دلاليًا فـ « لا » لا تخرج عن القاعدة الذهبية : « زيادة المبنى ⇐ زيادة المعنى » لكونها جزءًا من هذا التركيب اللغوي الذي حُكم عليها من خلاله بالزيادة ، والواقع أنَّ زيادة « لا » ليست كثيرة فحسب بل مطردة أيضًا عند جمهور النحاة مع القسم ، ومنه قوله

---

(١) بناء الجملة العربية (٢٨٢) د . محمد حماسة دار غريب (القاهرة) ب . ط (٢٠٠٣) .
(٢) المفصل (٤٠٥) . (٣) بناء الجملة العربية (٢٨٤) .
(٤) المصدر نفسه (٢٨١ - ٢٨٨) .

تعالى : ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة : ٧٥] ، ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ ﴾ [المعارج : ٤٠] (١) ، فلمَّا أُردف قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ بما يفيد التوكيد والاحتراز بالجملة الاعتراضية مرّتين ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٦] نُسخت دلالة النفي في « لا أقسم » إلى دلالة إثبات أكد فيما بعد بهاتين الجملتين الاعتراضيَّتين بحسب ما يقتضيه السِّياق من توكيد أو أنَّ معنى « لا » النفي كما يقول الزمخشري : « فالمعنى في ذلك أنَّه لا يقسم بالشيء إلا إعظامًا له .. فكأنَّه قيل : إنَّ إعظامه بالإقسام به كل إعظام أي إنَّه يستحق إعظامًا فوق ذلك (٢) بقوله : ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ إِنَّا لَقَٰدِرُونَ ﴾ [المعارج : ٤٠] لعظمة هذا الخلق وقد جيء باللام لضرب من التصوير الفني الذي يُهيِّأ للمخاطب من خلاله أنَّه لا يقسم بما صغر شأنه » (٣) ، ولما لاحظوا أنَّ القسم قد كان على أمر عظيم بالنسبة لهم ، فاللَّه قادر على أن يأتي بأعظم من ذلك بما أفاده القسم المنفي شكلًا والمثبت دلاليًا واللَّه أعلم .

فالمواضع التي تأتي فيها « لا » زائدة – الزيادة الشكلية التي يلغى فيها ما لها من تأثيرات إعرابية – مواضع يشترط فيها عدم اللبس من ذلك قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد : ٢٩] ، وقوله – عز من قائل : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ ﴾ [الأعراف : ١٢] ، فالمعنى في الآيتين على التوالي : « ليعلم » و « أن تسجد » (٤) ، مع أنَّ الفراء لا يرى بزيادة « لا » في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ ﴾ [الأعراف : ١٢] ؛ لأنَّه – بحسب رأيه – خطأ من جهتين : إحداهما : أنَّ « لا » إذا كانت زائدة لم يُبتدأ بها ، والأخرى : أنَّه أي « لا » إنَّما تُزاد في النفي (٥) ، كما قال الشاعر :

مَا كَانَ يَرضَى رَسُولُ اللَّهِ فِعلَهُمَا وَلا الطَّيِّبَانِ أبُو بَكرٍ وَلا عُمَرُ (٦)

وقد رُدَّ عليه بكون القرآن كله بمنزلة واحدة وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه ؛ فلا يمنع ذلك كون اللام زائدة في أول الكلام في سياقها الأصغر – إن صح التعبير –

(١) الأصول في النحو (٤٠١/١) أبو بكر بن السراج ت : عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الثالثة (١٤٠٨ – ١٩٨٨ م) .

(٢) الكشاف (٨٦٨/٤) ، ومغني اللبيب (٣٢٨/١ ، ٣٢٩) .

(٣) الكشاف (٦١٤/٤) .

(٤) مغني اللبيب (٣٢٧/١) .

(٥) معاني القرآن للفراء (٣٧٤/١) .

(٦) مغني اللبيب (٣٢٧/١) .

مقابلة بما هي عليه في سياقها الأكبر أي القرآن كله ، أمَّا كونها تُزاد فقط في النفي فردَّه من يوثق بعلمه من البصريين منهم أبو عبيدة وأنشد [(١)] :

وغبرًا قُتمًا فيَجتابُ الغُبر   في بِئرِ لا حَورَ سَرَى وَمَا شَعَرَ [(٢)]

يريد في بئر حور أي هالكة ، فزاد « لا » في الإيجاب ، وخالفه الفراء في هذا فجعل لا نفيًا هاهنا أي « في بئر لا تَرِد شيئًا » وزعم الفراء أنَّ « لا » من قوله : ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾ رد لكلامهم كما تقول : « لا واللَّه ما أفعل » فالوقوف عنده - أي اللام ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : ١] مستأنف [(٣)] .

إن ما يهمُّ الباحثة من كلام الفراء هي مسألة زيادة « لا » في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف : ١٢] ، هو احتمالية كونها غير زائدة وعليه يحمل الكلام على جهتين جهة تثبت المنع للسجود وجهة تثبت المنع لعدم السجود « فالمانع من الشيء أمر للممنوع ألايفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك : « لا تسجد » ، والأقرب عندي - قال ابن السيِّد - أن يقدر في الأول - كون « لا » زائدة - : « لم يرد اللَّه لي » وفي الثاني - كون « لا » ناهية - « ما الذي أمرك » [(٤)] : وفي الحالة الأولى ﴿ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ في موضع نصب حال [(٥)] ، وفي الحالة الثانية في موضع نصب مفعول به .

وفي غير سياق القرآن ترد « لا » زائدة بحسب ما تدل عليه القرائن في السِّياق في مثل قول أبي عبيدة الأحوص :

وَيَلحَيننِي فِي اللَّهوِ أَلا أُحِبَّهُ   وَلِلّهوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيرُ غَافِلِ [(٦)]

أي : « في اللهو أن أحبه » و (لا) زائدة [(٧)] ، والأمثلة على هذا النحو كثيرة أكثر من أن تحصى في اللغة العربية .

الانتقاض بـ « إلا » :

ومن انتقاض النفي بـ « إلا » قولك : « ما تأتينا إلَّا فتحدِّثنا » [(٨)] ، والأصل فيه أن يكون هذا الأسلوب أسلوب حصر قد نتج من تفاعل النفي مع « إلَّا » فخرج

---

(١) المصدر نفسه (١/٣٢٧) .
(٢) ديوان العجاج (٤١) .
(٣) إعراب القرآن للنحاس (٥/٧٧ ، ٧٨) .
(٤) مغني اللبيب (١/٨٨٧) .
(٥) التبيان في إعراب القرآن (١/٥٥٨) .
(٦) ديوان الأحوص (١٧١) .
(٧) مغني اللبيب (١/٣٢٧) .
(٨) شرح شذور الذهب (٣٢٢) .

الاستثناء أيضًا عن غرضه الأصلي إلى نقيضه فيما يعرف بالاستثناء المفرغ نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] لا لنفي الإسناد بل لتوكيده ، وفي هذه الحالة نقول : إنَّ النفي نُسخ إثباتًا مؤكدًا لوجود القرينة اللفظية النفي و « إلَّا » وما تستدعيه هذه الأخيرة من قرينة الإخراج وهي قرينة معنوية إضافة إلى ما تحمله « إلَّا » من معنى سلبي يغيِّر اتجاه المعادلة على هذا النحو :

ما   محمد   إلا   رسول

إسناد | مثبت

(–)   +   (–) = (+) + (+ الإسناد المثبت) ⇐ توكيد الإسناد بالحصر .

الانتقاض بالاستفهام :

« النفي أخو الاستفهام » [١] ، بما يحملانه في طيَّاتهما من معنى سلبي ، فالنفي = – (إثبات) والاستفهام = – (فهم) وبتفاعلهما معًا – أي نفي النفي – ينشأ الإيجاب والتقرير كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [العنكبوت : ٦٨] فـ « مجازه [٢] – يقول الفراء – : مجاز الإيجاب ؛ لأنَّ هذه الألف تكون للاستفهام وللإيجاب فهي ها هنا للإيجاب وقال جرير :

أَلَسْتُم خَيرَ مَن رَكِبَ المَطَايَا   وَأَندَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ [٣]

– وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ [الزمر : ٦٠] الواو مفتوحة ؛ لأنَّها واو الموالاة وليست بواو « أو » ... في موضع التقرير [٤] ، والأمثلة كثيرة أكثر من أن تُحصى .

ملاحظات :

١ – يُنسخ النفي إثباتًا لأمر يتعلَّق بدلالة الفعل ذاتها كأن يكون معناه النفي نحو قولك : « ما تزال تأتينا فتحدثنا ... » فوجب الرفع ؛ وذلك أنَّ النفي داخل على « زال » و « زال » للنَّفي ونفي النَّفي إيجاب [٥] ، وقس عليه الفعل « كاد » الذي اختلف اللغويون في معناه – من حيث الدلالة على الإثبات والنفي – إلا أنَّها في

---

(١) الأشباه والنظائر (٢٧٢/١) .
(٢) المجاز عند الفراء كل ما اجتيز به إلى المعنى سواء عن طريق المجاز أو غيره .
(٣) ديوان جرير (٧٧) .   (٤) مجاز القرآن (١١٨/٢ – ١٣٣) .
(٥) شرح شذور الذهب (٣٢٢) .

بعض مساقاتها – أي كاد يفعل – إذا أثبتت دلَّت على نفي الخبر ، وإذا نُفيت دلَّت على إثبات الخبر كما يراه بعضهم [(١)] .

٢ – إنَّ دخول الاستفهام على النفي يُعدُّ تناسخًا لا نسخًا ؛ فكلاهما مشترك في النَّسخ ولا يمكن الجزم أنَّ الأوَّل – أي الاستفهام – قد نسخ الثاني بحكم موقعه (أي الصدارة) ولا على أنَّ الثاني لكونه عنصرًا تحويليًا سابقًا الاستفهام – إذا انطلقنا من الجملة النواة فصاعدا فقبل أن يُستفهم على الفعل نجد الفعل قد نُفي – في التقييد قد أثر على الاستفهام فكلاهما منسوخ خارج عن دلالة أصله لتحقيق أغراض بلاغية مختلفة يأتي بيانها في عنصر النسخ في الأساليب الإنشائيَّة وبالتحديد في نسخ الاستفهام بإذن اللَّه تعالى .

ب – تجاهل منزلة المخاطب من الخطاب : منها سوق المعلوم مساق غيره ، وإنزال خالي الذهن منزلة المتردِّد :

ب - ١ - سوق المعلوم مساق غيره :

وذلك بتجاهل العارف لنكتة كالذم في نحو قول زهير بن أبي سلمى :

وَمَا أَدرِي وَسَوفَ إِخَالُ أَدرِي ... أَقَومٌ آلُ حِصنٍ أَم نِسَاءُ [(٢)]

فتأكيد قوله بـ « وسوف إخال أدري » يعني أنَّ نفيه للدِّراية منسوخ بعلمه الأكيد بصفة هؤلاء القوم [(٣)] .

ب - ٢ - إنزال خالي الذهن منزلة المتردِّد :

ومن الأخبار ما سيق على سبيل الذكرى في آيات كثيرة من القرآن مع أنَّ المخاطب لا يتردَّد في الخبر بل لسان حاله ينطق بذلك كما هو الحال في الآيات القرآنية الآتي ذكرها :

– قال اللَّه تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٞ ﴾ [فاطر : ٢٢ - ٢٣] وقوله : ﴿ قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأعراف ١٨٨]

---

(١) البحر المحيط : (١٤٢/٣) أبو حيَّان الأندلسي دار الكتاب الإسلامي (القاهرة) الطبعة الثانية (١٤١٣ – ١٩٩٢) .

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى (٢٢٤) .

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (٣٥١) .

فالأصل في الإخبار بالنفي والإثبات نحو : « ما هذا إلا كذا » و « إن هو إلا كذا » أن يكون لأمر ينكره المخاطب ويشكُّ فيه مع أنَّ الأمر ليس كذلك وخارجًا عن مقتضى ظاهره في الآيتين سابقتي الذكر فقوله تعالى لنبيه الكريم : ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر : ٢٣] والرسول - عليه الصلاة والسلام - لا ينكر ذلك ولا يشكُّ فيه وإنَّما جاء في أفعاله شيء يُستشفُّ منه حكم المشكوك فيه لمَّا ألحَّ في طلب هداية الكفار ، وهو لا يملك أن يُحوِّل قلوبهم عما هي عليه من الإباء ، ولا أن يوقع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم وصدِّهم بأسماعهم عمَّا يقوله لهم ويتلوه عليهم وكان اللائق بهذا - يقول الجرجاني - أن يُجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظنَّ أنَّه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينًا أنَّه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع من يشكُّ فقيل : ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [فاطر : ٢٣] ويبيِّن ذلك أنَّك تقول للرَّجل يطيل مناظرة الجاهل ومقاولته : « إنَّك لا تستطيع أن تُسمع الميت وأن تُفهم الجماد وأن تُحوِّل الأعمى بصيرًا وليس بيدك إلا أن تبيِّن وتحتج ولست تملك أكثر من ذلك » [(١)] ، وعليه نسخ الخبر الابتدائي إلى خبر طلبي بدلالة قرائن الأحوال .

- أمَّا قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الأعراف ١٨٨] فهو كذلك في أنَّ الذي تقدَّم في الكلام اقتضى أن يأتي الخطاب لمن يتردَّد في الخطاب بحسب ما دلَّت عليه أحوالهم فالحال تنطق بما لا ينطق به اللِّسان وهذا ما حمل المشركين على مخاطبة الأنبياء بقوله تعالى على لسانهم : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ [إبراهيم: ١٠] ولم يقولوا : « إنَّما أنتم بشر مثلنا » ؛ « لأنَّهم جعلوا الرُّسل *بادِّعائهم النبوَّة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرًا مثلهم وادَّعوا* أمرًا لا يجوز أن يكون لمن هو بشر ولمَّا كان الأمر كذلك أُخرج اللفظ مخرجه حيث يُراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدَّعي خلافه » [(٢)] ، مما نسخ الخبر الابتدائي إلى خبر طلبي لموافقة مقتضى الحال أمَّا مجيء جواب الرُّسل على هذا المنوال بقولهم : ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١١] فعامل النسخ فيه هو « الحكاية » لأنَّ من حكم من ادَّعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالفه فيه : أن يعيد كلام الخصم على وجهه ويجيء به على هيئته ويحكيه كما هو [(٣)] ، وعلى هذا تم نسخ الخبر الابتدائي إلى خبر طلبي بفعل الحكاية ؛ إذ المعنى « إنَّ ما قلتم من :

---

(١) دلائل الإعجاز (٣٣٤) .

(٣،٢) المصدر نفسه (٣٣٣) .

« أنَّا بشر مثلكم » كما قلتم لسنا ننكر ذلك ولا نجهله ولكن ذلك لا يمنعنا من أن يكون اللَّه تعالى قد منَّ علينا وأكرمنا بالرسالة » [1] ، لهذا يمكن اعتبار الآية الثانية دليلًا على النسخ الوظيفي في الآية التي تقدَّمتها لإقرار الأنبياء بالخبر الذي أُلقي إليهم على اعتبارهم متردِّدين فيه – أي كونهم بشرًا مثلهم – وهم في الحقيقة يُقرّون به في الآية الثانية ليكون هناك قرينتان للنَّسخ ؛ منها قرائن الأحوال (ادعاء الأنبياء للنبوة) ، وقرائن لغوية تتعلق بالتركيب وهو إرداف الآية الأولى بالآية الكريمة ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [إبراهيم: ١١] [2] .

ج - تجاهل العلاقات المعجميَّة في الإسناد الخبري المنفي : ومن صوره :

ج – ١ – **الكناية** : وقد بُدئ بها في هذا التحليل لكونها أقرب إلى الحقيقة منها إلى المجاز فتُحمل على الوجهين معًا من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧٧] فنفي الكلام هنا جاء لإفادة لازم معناه وهو كناية عن الغضب والمراد نفي كلام التكريم ، يقول الطاهر بن عاشور : فلا يُنافي قوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر: ٩٢- ٩٣] وقوله : ﴿ وَلَا يُزَكِّيهِمْ ﴾ [آل عمران: ٧٧] أي لا يُثني عليهم في ذلك الجمع ؛ وذلك إشعار لهم بأنَّهم صائرون إلى العذاب ؛ لأنَّه إذا نفيت التزكية أعقبها الذَّم أمَّا قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ ﴾ [المؤمنون : ١٠١] فكناية عن عدم النصير فمعنى نفي الأنساب نفي آثارها من النجدة والنصر والشفاعة ؛ لأنَّ تلك في عرفهم من لوازم القرابة [3] ، كما نفي عن النبي الكريم اتِّخاذ الأسرى عن استحقاق في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ ﴾ [الأنفال: ٦٧] فلا يعقل أحد نفيه عن النبي فتعيَّن أنَّ المراد نفي أثره والمقصود منه قتل الأسرى الحاصلين في يده [4] ، ومن السُّنة الشريفة جاء قول النبي ﷺ : « **إذا لم تستحي فاصنع ما شئت** » [5] ، وهذا القول يشمل معنيين : أحدهما أصل دلالته أي : « إذا لم يكن لك حياء يزعك عن فعل ما يُستحى منه فافعل ما شئت » على معنى الذَّم ، والمعنى الثاني – وهو على معنى المدح – يقصد منه : «إذا لم تفعل فعلًا يُستحى منه فافعل ما شئت » فهذان معنيان ضدان ، يقول ابن الأثير [6] .

---

(١) المصدر نفسه (٣٣٣) . (٢) التحرير والتنوير (٢/١٢٤) .
(٣) المصدر نفسه (١٨/١٢٦) . (٤) المصدر نفسه (١٠/٧٤) .
(٥) صحيح البخاري : (باب إذا لم تستحي ...) : (٥/٢٢٦٨) – محمد البخاري ت : د . مصطفى ديب الآغا دار ابن كثير اليمامة – بيروت – الطبعة الثالثة : (١٤٠٧ / ١٩٨٧) .
(٦) المثل السائر (١/٥٠) .

ج - ٢ - **الاستعارة** : منها الاستعارة العنادية في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ۝ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٧- ٢٨] فقوله : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ ﴾ نفي لرجائهم وقوع الجزاء ؛ ذلك أنَّ الحساب الذي سيلقونه ليس خيرًا لهم حتى يجعل نفي ترقُّبه من قبيل نفي الرجاء الذي اشتهر في ترقب الأمر المحبوب ؛ فكان الظاهر أن يعبَّر عن ترقبه بمادة التوقع الذي هو ترقب الأمر المكروه ، إلَّا أنَّه قد عدل عن هذا الوجه إلى نقيضه تعريضًا بالمسلمين المستبشرين خيرًا والمترقبين يوم الحساب ترقب رجاء ؛ فكان التعارض بين دلالتي : « الرجاء » و « الحساب » قرينة على الاستعارة العنادية غير أنَّ بعض المفسرين من فسَّر ﴿ يَرْجُونَ ﴾ بمعنى « يخافون » وهو تفسير بحاصل المعنى وليس تفسيرًا للفظ كما يرى بذلك الطاهر بن عاشور [(١)] ، وإن كان المعنى يستقيم على هذا التَّأويل أيضا إلَّا أنَّه حينئذ يكون قد استُخدم على أصله فليست هناك استعارة .

ومن صور الاستعارة العنادية أيضًا تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وتأكيد الذم بما يشبه المدح .

فأمَّا الأوَّل : فهو على ضربين يهمُّنا منهما فقط - لأنَّه يتَّصل بالنفي - الضرب الأول [(٢)] وهو أن يُستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقول النابغة الذبياني :

وَلا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أَنَّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ [(٣)]

أي : « إن كان فلول السَّيف من قراع الكتائب من قبيل العيب فأثبت شيئًا من العيب على تقدير أنَّ فلول السيف منه ، وذلك محال فهو في المعنى تعليق بالمحال وهذا ما أوحت به « إلَّا » ؛ ذلك أنَّ الأصل في الاستثناء أن يكون متَّصلًا فإذا نطق المتكلم بـ « إلَّا » ونحوها - كغير وبيد - توهَّم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أنَّ ما يأتي بعدها مُخرج ما قبلها فيكون شيء من صفة الذم ثابتًا أمَّا إذا تُليت - أي إلَّا - بصفة المدح تأكد المدح لكونه مدحًا على مدح [(٤)] .

(١) التحرير والتنوير (٣٠/٣٩) .
(٢) الضرب الأول : أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له كقول النبي ﷺ : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » الإيضاح في علوم البلاغة (٣٤٦) .
(٣) ديوان النابغة الذبياني (١٥) . (٤) الإيضاح (٣٤٦) .

وأمّا الثاني : فهو كذلك على ضربين [١] يهمُّنا منهما ما يتَّصل بالنفي فقط فمن صور الضرب الأول – وهو أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها – قولك : « فلان لا خير فيه إلَّا أنَّه يُسيء إلى من يحسن إليه [٢] » ، وهذا ما أدى بالقزويني إلى تصنيف كلٍّ من « تأكيد المدح بما يشبه الذم » و « تأكيد الذَّم بما يشبه المدح » تحت عنوان « التفريع » وهو : « أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر » [٣] .

هذا عن الاستعارة العناديَّة ، أمَّا من أمثلة الاستعارة التبعية في الإسناد الخبري المنفي نجد قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران : ٧٩] الذي خرج فيه النفي عن معناه الأصلي إلى غرض الاستبعاد التكذيبي الذي يكون فيما لم يقع من الأفعال المستبعدة لإنكار وقوعه وتوبيخ من يدَّعيه أو يتوهَّم إمكانه لما يبرزه من تناقض بين المقدمة والنتيجة فيكون بمثابة دليل سفه المدَّعي وغفلته وغياب وعيه [٤] ، فمعنى ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ ... ﴾ إلخ ، وما جاء نحوه أنَّه ينفي عنه الكون ، والمراد نفي الخبر نفيًا تامًّا بتعليقه بالقول : (ثم يقول ...) وقد أُتي بلفظ « ثم » ، التي هي للمهلة ، وهي قرينة على نسخ النفي إلى استبعاد تكذيبي ، فليس المراد بالنفي انتفاء الحكمة والنبوة عن البشر ففيهم الأنبياء والرسل – تعظيمًا لهذا القول ، وإذا انتفى هذا القول بعد المهلة كان انتفاؤها بدونها أولى وأحرى ، يقول أبو حيان الأندلسي : « إن هذا الإيتاء العظيم لا يجامع هذا القول وإن كان بعد مهلة من هذا الإنعام العظيم » [٥] .

ملاحظة :

من صور هدر العلاقات المعجمية بحسب ما يقتضيه السِّياق مخاطبة الجماعة خطاب الواحد في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق : ١]

---

(١) الضرب الثاني : أن يثبت الشيء صفة ذم ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كـ : « فلان فاسق إلا أنه جاهل » (الإيضاح ٣٤٨) .

(٢) المصدر نفسه (٣٤٨) . (٣) المصدر نفسه (٣٤٦) .

(٤) من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم (الفاء وثم) : (١٨٩) د . محمد الأمين الخضري : مكتبة وهبة (القاهرة) الطبعة الأولى (١٤١٤ / ١٩٩٣) .

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٢) .

يقول الطاهر بن عاشور : « ولعل كلمة « لا تدرى » تجري مجرى المثل فلا يُراد ممَّا فيها من علامة الخطاب ولا من صيغة الإفراد إلا الجري على الغالب في الخطاب وهو مبني على توجيه الخطاب لغير معين » [١] .

٣ النسخ الوظيفي في الإثبات والنَّفي :

المقصود من التناسخ الوظيفي في الإثبات والنفي : تناقل الوظيفة العامَّة للأسلوب بين الإثبات والنفي فعلى أيّهما حملت المعنى كان صحيحًا لوجود قرائن دالة على ذلك غير مرجِّحة لوجه على آخر وهو ما يُعرف عند علماء البلاغة بالتوجيه « وهو إيراد الكلام محتملًا لوجهين مختلفين » [٢] ، إذا ما لوحظ من خلال مستويين :

١ – **تجهيل المخاطب بوجوه مختلفة** : فقد يُنزَّل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيُلقى إليه الخبر كما يُلقى على الجاهل بأحدهما [٣] ، وأكثر ما يرد هذا في مخاطبة الكفار نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، فالعلم الذي جاء به الملكان هاروت وماروت جيء به ابتلاءً من اللّٰه للناس : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، فمن تعلَّمه منهم وعمل به – التفرقة بين الزوجين ... – كان كافرًا ومن تجنَّبه أو تعلَّمه لا ليعمل به ولكن ليتوقَّاه – أي السحر – ولئلا يغترَّ به كان مؤمنًا ، وأمَّا هؤلاء اليهود فقد علموا أنَّ من استبدل ما تتلو الشياطين من كتاب اللّٰه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما باعوا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ، مع أنَّ اللّٰه تعالى قد أثبت لهم العلم أوَّلًا في قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، على سبيل التوكيد القسمي ثم نفاه عنهم في قوله : ﴿ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، لأن معنى الآية الكريمة – يقول الزمخشري – : « لو كانوا يعملون بعلمهم جعلهم حين لم يعملوا به كأنَّهم منسلخون عنه » [٤] ، فهم عالمون وغير عالمين في الوقت ذاته ؛ لانتفاء ظهور الفائدة من علمهم فتناسخ الخبران – إثبات العلم ونفيه – فيما بينهما في الآية الكريمة كما تناسخ في قوله تعالى : ﴿ وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٢] إثبات الإيمان ونفيه في آخر الآية الكريمة لما دلت عليه أحوالهم

---

(١) التحرير والتنوير (٣٠٧/٢٨) .
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (٣٥٠) .
(٣) المصدر نفسه (٢٢) .
(٤) الكشاف (١٧٣/١) .

وهم أصحاب الرِّدة الذين نكثوا ما بايعوا عليه من الأيمان والوفاء بالعهود ، فإن قلت : كيف أثبت لهم الأيمان في قوله : ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم﴾ [التوبة : ١٢] ، ثم نفاها عنهم ؟ قلت – على لسان الزمخشري – : أراد أيمانهم التي أظهروها ، ثم قال : ﴿لَآ أَيۡمَٰنَ﴾ على الحقيقة وأيمانهم ليست بأيمان (١) .

أمَّا ما خاطب به اللَّه المسلمين – وهو على المنوال ذاته – قوله تعالى : ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰۚ وَلِيُبۡلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡهُ بَلَآءً حَسَنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال : ١٧] ؛ إذ « الفاء » جواب شرط محذوف تقديره : « إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكنَّ اللَّه قتلهم » فهو الذي أنزل الملائكة وألقى الرعب في قلوبهم بأن جعل من أسبابه رمي التراب في وجوههم ولم يكن ذاك من رمي « محمد » – عليه الصلاة والسلام – بل من اللَّه جلت قدرته الذي لا تطيقه البشر من فعل اللَّه ﷻ فكأنَّ اللَّه هو فاعل الرَّمية على الحقيقة وكأنَّها لم توجد من الرسول – عليه الصلاة والسلام – أصلًا (٢) .

٢ – تجاهل العلاقات المعجمية في الإسناد الخبري : ولربَّما يُعدُّ هذا المستوى المستوى الإجرائي الفعلي لظاهرة التوجيه البلاغي ؛ لما يحتمله الكلام من معانٍ مختلفة اختلاف الربط بين وحداتها الدلالية الصغرى على نحو ما يظهر في قوله تعالى : ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة : ٨٨] ، وهو ما أدَّى بـ د . فاضل السَّامرائي إلى جعل هذا النوع من الجمل ضمن الجمل التي تؤدي إلى معنًى وضده ؛ لكون الكلمات في الجمل من الأضداد أو ألفاظ مشتركة بين النفي وغيره أو أنَّ الألفاظ تُصرف إلى ظاهر لفظها في اللغة ، وقد تصرف إلى النفي نحو : « قل وقلما وقليل » (٣) ، في نحو قوله تعالى : ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة : ٨٨] ، فالمعنى (٤) :

* فإيمانًا قليلًا يؤمنون ⇔ إيمانهم ببعض الكتاب (ما مزيدة) .
* لا يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا ⇔ القلة بمعنى العدم .

إذن المعنيان يتناسخان بحسب القرائن المتوافرة في السِّياق والأمثلة على هذا النحو كثيرة في اللغة العربية ، منها قولك : « قلما سرت حتى أدخلها » فهذا قد يفيد أنَّه سار سيرًا واحدًا ، وقد يفيد أنَّه لم يسر لا قليلًا ولا كثيرًا (٥) .

---

(١) المصدر نفسه (٢٥١/٢) ، والإيضاح في علوم البلاغة (٢٢ – ٢٣) .
(٢) الكشاف (٢٠٧/٢) .
(٣) الجملة العربية والمعنى (٨٩) .
(٤) الكشاف (١٦٤/١) .
(٥) الكتاب (٢٢/٣) .

المبحث الثاني

نسخ الأنماط الخبريَّة إلى غيرها من الأنماط الإنشائيَّة

يتَّسع مجال الدلالة في اللغة العربية متجاوزًا الدلالات المتراكبة لوحداتها الصغرى سابرًا أغوار وحداتها الدلالية الكبرى واصلًا إلى حقيقة مفادها أنَّ هناك جملًا خبرية تُنسخ إلى جمل إنشائية مع بقاء المعنى فيهما واحدًا - سواء أكانت جملة فعلية أم اسمية - وهو نسبة مضمون المسند فعلًا كان أو اسمًا إلى المسند إليه سواء كانت الجملة في مقام الإخبار عن مضمونها أو في مقام الإنشاء وكل ما بينهما من فرق أنَّ المتكلم قد يقصد الكشف والإنباء عن ثبوت النِّسبة في الواقع فتكون الجملة خبرية وقد يقصد أمرًا آخر هو إنشاء النِّسبة وإيجادها في الواقع فتكون إنشائية على هذا النحو :

١ - نسخ الأنماط الخبريَّة إلى غيرها من الأنماط الإنشائيَّة الطلبيَّة :

ومن الأساليب الإنشائية التي ينسخ الخبر إليها نجد :

أ - الأمر :

وعن نسخ الخبر إلى الأمر يرى السكاكي أنَّ « الطالب متى تبالغ حرصه فيما يطلب ربَّما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه فيُخيَّل إليه غير الحاصل حاصلًا » [١] ، سواء في الأمر أو في النهي ، أمَّا وأنَّنا في ظاهرة نسخ الخبر أمرًا ، والأمر مستقبل أبدًا ؛ لأنَّه مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل [٢] ، فإنَّ الآمر إذا كان من البشر تخيَّل طلبه ماثلًا أمامه وهو ما يدفعه إليه حرصه على وقوع مضمون هذا الطلب في واقع محقق النِّسبة بوصفه أهمَّ مقوِّمات الخبر وقد يكون احترازًا من الآمر عمَّا في الأمر من استعلاء ؛ تأدبًا كقول الطالب لأستاذه : « توضِّح لي هذه المسألة رجاءً » فإنها أليق بالطالب من قوله لأستاذه : « وضِّح لي » [٣] . والقرينة على أنَّ النَّسخ الوظيفي للخبر قد تمَّ في هذا المثال قرينة حالية متمثلة في تقابل الطالب مع أستاذه والإشارة إلى هذه المسألة إضافة إلى القرينة اللغوية « رجاءً » وهي مصدر مؤكد لفعله ، مفعول مطلق للدلالة على طلب فعل ما على

---

(١) مفتاح العلوم (٢٨١) . (٢) همع الهوامع (١/٣٥) .

(٣) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٣١٥) .

سبيل الرجاء لا الإلزام فتضافر هاتين القرينتين دليل على خروج الخبر عن ظاهر معناه على نحو ما بيّنا أمّا إذا كان الآمر هو اللّه - جلت قدرته - فالمقصود من الخبر الإلزام نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ، أي : ليتربصن (١) ؛ وذلك لأنّها أحكام شرعية صادرة عن الذات الإلهية التي تُقابل أوامرها بالسمع والطاعة دون جدال ، وهذا كاف جدًّا لأن يكون قرينة لنسخ الخبرين - في الآيتين الكريمتين - أمرين فليس المقام مقام إلقاء للخبر لمخاطب خالي الذهن منه قد يتردد فيه أو ينكره بل هو مقام إلزام وامتثال للأوامر الموجّهة إليه .

ومما يدخل في هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ ... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المجادلة: ٣] و﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٤] وقوله : ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۖ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقوله : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٧٠] ؛ إذ المعنى في هذه الآيات الكريمات - يقول ابن هشام - : « الواجب كذا أو فعليه كذا أو فعليكم كذا » (٢) ، والقرينة على كون هذا الخبر منسوخًا قرينة حالية ؛ إذ هو خطاب من اللّه تعالى لعباده مبيِّنًا لهم فيه نسكهم ومعاملاتهم ، وقرينة لفظية تتمثل في « الفاء » وما لها من وظيفة الربط - على سبيل الإلزام - بين الشرط وجوابه .

ومن نسخ الخبر أمرًا ما هو ناجم عن دخول النشد في الكلام الذي يسهم في توكيده كما يعد ناسخًا له في نحو قولك : « أقسمتُ عليك إلا فعلت » فقد سأل سيبويه الخليل عن هذا القسم : لِمَ جاز في هذا الموضع ؟ .. وإنّما أقسمت هاهنا كقولك : « واللّه » ؟ فقال : « وجه الكلام لتفعلنّ هاهنا ولكنّهم إنّما أجازوا هذا لأنّهم شبّهوه بـ « نشدتك اللّه » إذا كان فيه معنى الطلب » (٣) ، ومنه أيضًا قولك : « أقسمت عليك إلا لبست درعي » فالقسم مع حذف جزاء الشرط قرينتان لفظيتان ناسختان للخبر « لبست درعي » ؛ لأن تقدير الكلام : « إلا لبست درعي كنت ملعونًا » أي : البسه (٤) .

ب - الدعاء :

قد يتناسخ الخبر مع الإنشاء بفعل السّكت في نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٣٤٧/٣) وهمع الهوامع (٣٥/١) .
(٢) مغني اللبيب (٨٢١/١) . (٣) الكتاب (١٠٥/٣ - ١٠٦) .
(٤) الجملة العربية والمعنى : (١٦٨) .

﴿ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ [المائدة: ٢٣] فجملة : ﴿ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتمل أن تكون خبريَّة بأن لا يكون هناك سكت فتكون في موضع رفع على أنَّها صفة ثانية لـ « رجلان » أي : قال رجلان موصوفان ... أنعم اللّٰه عليهما بالإيمان ، وتحتمل - مع السَّكت - أن تكون دعائيَّة مثلها في قولك : « جاءني زيد ﷺ : فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها من الإعراب » [١] ، وقد تنقلب وظيفة الجملة الخبرية إلى معنى الإنشاء بحسب السِّياق كما في قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾ [الذاريات: ١٠] ، و ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾ [عبس: ١٧] ، و ﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠] وأشباه ذلك على معنى الدعاء على جهة الذَّم ، إلَّا أنَّ ابن قتيبة رأى أنَّ الدعاء في هذه الآيات الكريمات على جهة الذم لا يراد به الوقوع [٢] . ويعترض على ذلك أحمد بن فارس في كتابه « الصاحبي » حيث يذهب إلى أنَّ من سنن العرب مخالفة ظاهر اللفظ معناه كقولهم عند المدح واستحسان الشعر : « قاتله اللّٰه ما أشعره » ليُنسخ الخبر في هذا نسخين متواليين : الأول منهما نسخه إلى إنشاء على سبيل الدعاء ، والثاني نسخ الدعاء بالتعجب بعده ، فالتعجب في هذا المقام قرينة لفظية على النسخ الثاني إلى مجرَّد التنبيه على المدح واستحسان الشيء لا أن يراد منه الوقوع بعكس الآيات الكريمات ، فاللّٰه تعالى ما كان ليدعو على أحد فتحيد الدعوى عنه ، قال اللّٰه تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد: ١] لذا يقول ابن فارس معقِّبًا على قول ابن قتيبة : « لا يجوز لأحد أن يطلق فيما ذكره اللّٰه - جل ثناؤه - أنَّه دعاء لا يراد به الوقوع بل هو دعاء عليهم أراد اللّٰه وقوعه بهم فكان كما أراد لأنَّهم قُتلوا وأهلكوا وقوتلوا ولعنوا » [٣] .

أمَّا من الشِّعر فنجد أنَّ القرينة الدالة على نسخ الخبر دعاءً قرينة تركيبية ممثلة في أداة النفي « لا » المسلطة على الفعل « زال » المفيد للاستمرار كقول ذي الرمة :

أَلَا يَا اسلَمِي يَا دَارَ مَيَ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنهَلًّا بِجَرعَائِكِ القَطرُ [٤]

يقول د . إبراهيم السامرائي شارحًا البيت ومحلِّلا إيَّاه تحليلًا سياقيًّا : « ومن المفيد أن أشير قبل الكلام على « انهلال القطر » في البيت إلى أن صدر البيت قد فعل بنمط آخر من الدعاء وذلك بالأمر في « يا اسلمي » والخطاب إلى « دار مي » يدعو

(١) شرح شذور الذهب (٧٤) .
(٢) تأويل مشكل القرآن (٢٧٥) .
(٣) الصاحبي (٣٢٤ - ٣٢٥) .
(٤) ديوان ذي الرمة (٢١١) .

الشاعر للدار أن تسلم على البلى فلا ينال منها الزمان شيئًا » [١] . **إذن هناك نسخان في هذا البيت :**

الأول منهما : نسخ الأمر إلى دعاء في الشطر الأول وهو من النسخ الوظيفي لأسلوب الأمر .

أمّا النسخ الثاني : فهو نسخ التراكيب الخبرية محمل الدعاء لما فيها من معنى الاسترحام والاستعطاف [٢] ، وبحسب ما تدل عليه القرائن في السياق نحو قول الشاعر :

رَبِّي إِنِّي لا أَستَطِيعُ اصطِبَارَا   فَاعفُ عَنِّي يَا مَن تَقبَلُ العِثَارَا

فتصدُّر لفظة « ربِّي » البيت الشعري قد رسم ملمحًا شاملًا له ، وألقى في الذهن معنى عامًّا صدَّقه الشطر الثاني منه ممثلًا في الدعاء الصريح فاللَّه أعلم بأحوالنا منَّا ولا ينتظر ﷻ أن يفصح الواحد منَّا عمَّا يختلجه من مشاعر ؛ لذا خرج هذا الخبر عن أصل دلالته فأُنزل العالم منزلة المتردِّد في الخبر مجازًا لإنشاء الدعاء لكون هذا الأخير يحتاج بطبيعته إلى إلحاح فيه يتوافق مع حاجة العبد لربِّه طمعًا في الاستجابة فالقرائن الآتي ذكرها قد ساعدت في إظهار الدعاء المكنَّى به - إن صح التعبير - على هذا النحو :

قرائن تركيبية (صدارة (ربِّي) للبيت وإضافة « رب » إلى المتكلم + الربط بالفاء بين الشطرين + كون الشطر الثاني دعاء) + قرائن حالية (خطابه للَّه قائلًا : « إنِّي .. » بخبر يعلمه) ⇐ (إنِّي لا أستطيع) دعاء ، ولربَّما كان الشاعر متأثرًا بالأساليب القرآنية في مثل هذه المقامات كقول زكريا عليه السلام - مظهرًا ضعفه - مخاطبًا به ربَّه : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم : ٤] ، فزكريا عليه السلام لا يريد بهذا القول أن يخبر اللَّه تعالى بحاله فهو يعلم أنَّ اللَّه لا يخفى عليه شيء ؛ ولكنَّه قصد إظهار الضعف وهو أحد الدلالات الهامشية لقوله ذاك [٣] ، ويمكن اعتباره - أي إظهار الضعف - مظهرًا

---

(١) « من أساليب العربية في الدعاء » (٥٩) د . إبراهيم السامرائي : مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية (ع = ١٥ - ١٦) السنة الخامسة (ربيع الأول - رمضان) (١٤٠٢ هـ/ كانون الثاني - حزيران ١٩٨٢ م) .

(٢) في البنية والدلالة (٩٠) .   (٣) في البنية والدلالة (٩١) .

أوَّليًا يستعطف به اللَّه داعيًا بقوله : « ربِّ ... » في أوَّل خطابه ومردفًا خطابه بقوله : ﴿ وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [مريم: ٤] للتدليل على أنَّ له حاجة في نفسه لا يخيِّبه اللَّه فيها ولا يحرمه منها إن دعاه ، وعلى هذه الحال (أي إنَّه غير مردود الدعوة) كأنَّه دعاه بقوله : « إنِّي وهن العظيم مني ... فارفق بي » وهذا كثير التداول في حياتنا اليومية فبدلًا من أن أدعو دعاءً صريحًا يمكنني القول : « ربِّ إنَّك أعلم بحالي منِّي » وأنا أضمر دعائي الصريح منتظرًا الاستجابة فكان هذا الخبر كناية عن الدعاء ، وبخاصة لما ورد تأكيده بلفظ الدعاء في نهاية الآية الكريمة والأمثلة على هذا التخريج كثيرة منها مخاطبة موسى عليه السلام لربِّه قائلًا : ﴿ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [القصص: ٢٤] ليجيبه اللَّه - بقوله : ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٢٥] عن حاجة في نفسه فقضاها بأن ضمن له قوته ومسكنه وعفافه بأن زوجه ، واللَّه أعلم .

ج - النَّهي :

ويُنسخ الخبر نهيًا لعامل تركيبي كالإثبات بمصدر الفعل لا الفعل ذاته ونفي جنسه نحو قوله تعالى : ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦] فالإكراه بأنواعه مذموم منهيٌّ عنه لما أفاده النفي الذي نسخ نهيًا - وهو نفي على جهة الإلزام - لمَّا رُكِّب مع مصدر الفعل « أكره » بالإضافة إلى العامل الدلالي الذي جعل من لفظة « إكراه » كلمة ذات معنًى سلبي تنفر الأنفس منها لما فيها من دلالة على الإجبار والتسلط ، إذن بتضافر العامل التركيبي مع العامل الدلالي نُسخ الخبر نهيًا توافقًا مع ما يقتضيه المقام فلا يوجد ما هو أجدى من اللِّين وأرفق في الدعوة إلى اللَّه فكان معنى الآية الكريمة : « لا تكرهوا في الدين » [1] . وأمثلته في القرآن كثيرة لا يتَّسع المقام لذكرها ، منها : قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة: ١٩٧] ، وقوله : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ﴾ [النساء: ٩٥] ، فإيثار النفي في هذه الآيات ؛ للمبالغة ولإفادة النَّهي ضمنًا [2] ، وقد يُنسخ الخبر نهيًا بفعل العامل الصوتي - أيضًا - ممثلًا في الحركة الإعرابية التي تتغير في الكلمة

---

(١) تفسير الطبرى (١٨/٣) .

(٢) أساليب النفي في القرآن (٦٥ ، ٦٦) أحمد البقري ، دار الثقافة ب . ط (١٩٧٠) .

الواحدة بحسب ما تشير إليه بعض القراءات في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴾ [الإسراء: ٣٣] ، فقوله تعالى : ﴿ فَلَا يُسْرِف ﴾ [الإسراء: ٣٣] الجمهور على التسكين ؛ لأنَّه نهي وقُرئ بضم الفعل على الخبر ومعناه النهي ، ويُقرأ بالياء والفاعل ضمير « الولي » وبالتَّاء أي « لا تسرف أيُّها المقتص أو المتُدئ بالقتل » أي « لا يسرف بتعاطي القتل » وقيل : التقدير يقال له : « لا تسرف » (١) ، إذن المعنى في القرءاتين – وإن اختلفت في الشكل (بين الجزم والرفع) – على النَّهي الناسخ للخبر شكلًا ومضمونًا على نحو ما بينا . أمَّا قوله تعالى : ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ، فـ ﴿ لَا تُضَآرَّ ﴾ يُقرأ بضم الراء وتشديدها ، **وفيها وجهان** :

أحدهما : أنَّه على تسمية الفاعل وتقديره : « لا تُضارر » بكسر الراء الأولى والمفعول على هذا محذوف تقديره : « لا تضارر والدة والدًا بسبب ولدها » .

والثاني : على ما لم يسمَّ فاعله أي « لاتُضارَر » بفتح الراء الأولى وأُدغم ؛ لأنَّ الحرفين مثلان ، ورُفع ؛ لأنَّ « لفظه لفظ الخبر ومعناه النَّهي أي نسخ الخبر نهيًا » (٢) .

– ومن نسخ الخبر نهيًا من السُّنة الشريفة – قوله عليه الصلاة والسلام – : « **أنا بريء من كل مسلم مع مشرك لا تتراءى ناراهما** » (٣) ، أي المعنى : « أنا بريء من كل مسلم يوالي مشركًا » وقوله : « لا تتراءى ناراهما » جملة مستأنفة منقطعة مما قبلها ولفظها لفظ الخبر ومعناها الإلزام والنهي (٤) ، والناسخ في هذا القول تركيبي في عود « هما » على المسلم والمشرك وانتفاء اجتماعهما عقلًا كذلك بحسب ما أفاده النفي في المبالغة في إنكار هذا الفعل من المسلمين .

ملاحظة :

ومن تناسخ الخبر مع النهي ما هو بفعل الحركة الإعرابية التي تجعل من كلا الوجهين صحيحًا في المحمل نحو قوله – عليه الصلاة والسلام – : « **لا يُلسع** – وبرواية أخرى « **لا يُلدغ** » – **المؤمن من جحر مرَّتين** » (٥) ، استعارة على أنَّه لا يُدهى

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٨١٩/٢) . (٢) التبيان في إعراب القرآن (١٨٥/١) .
(٣) السنن الكبرى (٢٢٩/٤) .
(٤) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال (١٧/١) أبو عبيد البكري ت : د . إحسان عباس ، د . عبد المجيد عابدين مؤسسة الرسالة (بيروت) الطبعة الثالثة (١٩٩٣) .
(٥) صحيح البخاري (٢٢٧١/٥) .

المؤمن من جهة واحدة مرتين ، والمعنى فيه على الخبر في حال ضمّ العين (لا يلسع) ؛ لأنَّ المؤمن هو الكيِّس الحازم الذي لا يؤتى من جهة الغفلة فيخدع مرة بعد مرة وهو لا يفطن لذلك ولا يشعر به ، والمراد به الخداع في أمر الدِّين لا أمر الدنيا ، وأمَّا كسر العين فعلى وجه النَّهي أي : « لا يخدعن المؤمن ولا يؤتين من ناحية الغفلة فيقع مكروه أو شر وهو لا يشعر به وليكن فطنًا حذرًا » وهذا التأويل يصلح أن يكون لأمر الدين والدنيا معًا [١] .

إذن يتغير اتِّجاه الدلالة بفعل الحركة الإعرابية ناسخًا الخبر إلى النهي كما تقدم بيانه وكما في قوله ﷺ : « **لا يقتل قريشي صبرًا بعد اليوم ولا يقتصَّ منه** » [٢] ، فإن كان الفعل مجزومًا على جهة النهي كان ظاهر الكلام للقرشي ألَّا يُقتل وإن ارتد ولا يُقتص منه إن قَتَل ، ومن رواه رفعًا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنَّه لا يرتدَّ منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل[٣] .

٢ - نسخ الأنماط الخبريَّة إلى غيرها من الأنماط الإنشائيَّة غير الطلبيَّة :

ومن الأساليب الإنشائية غير الطلبية التي يُنسخ الخبر إليها نجد :

أ - إيجاد المعاملات :

وتمثلها صيغ العقود نحو : « بعتُكَ واشتَرَيتُ ، زَوَّجتُك وقَبِلتُ ... » وهي من الجمل المشتركة بين الإنشاء والخبر بحسب ما يراه صاحب الكفاية ، والذي يجعل من الجملة إنشائية أو خبرية إنَّما هو دواعي الاستعمال ؛ فاستعمال جملة « بعتُ » في الخبر يعنى الحكاية والإنباء عن وقوع البيع منه خارجًا ، واستعمالها في الإنشاء قصدًا لإيجاد وإيقاع البيع منه خارجًا ؛ لأنَّ المعنى فيهما - أي الإنشاء والخبر - كما يرى صاحب الكفاية - واحد وهو نسبة البيع إلى المتكلم [٤] ، وإذا أخذنا بهذا التعليل الأصولي نجد أنَّ صيغ العقود تمثل ظاهرة التناسخ الوظيفي لكون الجمل فيها جملًا مشتركة تتناسخ فيما بينهما بفعل القصد إلا أنَّ الباحثة ترى في هذه المسألة

(١) النهاية فى غريب الأثر (٢٤٨/٤) أبو السعادات الجزري ت : طاهر أحمد الزاوي ، محمود ومحمد الطناحي المكتبة العلمية (بيروت) (١٣١٩ / ١٩٧٩) .

(٢) صحيح مسلم (١٤٠٩/٣) .

(٣) اتفاق المباني وافتراق المعاني (٩٨/١) أبو الربيع المصري ت : يحيى عبد الرؤوف جبر دار عمار (عمان) الطبعة الأولى ، (١٩٨٥) .

(٤) نهاية الدراية (٢٩/١ ، ٣٠) .

ما يراه د . مالك المطلبي : من كون صيغ العقود تمثِّل ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية وهي إمكانات الصِّيغة بأن تُنقل من معنى إلى معنى آخر شريطة أن يتمَّ النقل داخل الفعل ذاته فيقول : « ... إنَّ هذا النَّقل – فيما أرى – تمَّ داخل بنية الفعل الماضي إذا فُرِّغت هذه البنية من الزَّمن واستقرَّت في تركيب العقود بدلالة حدثها فقط فنقلت بذلك من معنى الخبر الزَّمني إلى معنى الإنشاء اللَّازمني » [(١)] .

وما النَّقل ذاك إلا نسخ وظيفي بحسب ما تدل عليه قرائن الأحوال المتعلِّقة بالمتكلم .

ب - إيجاد الانفعالات :

ونجد من الانفعالات : التحسر والتعجب والمدح .

- التَّحسر :

ومن الأخبار الدَّالة على أنَّ قائلها مُظهر للتَّحسر على فوات المأمول قول أمِّ مريم عليها السلام : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ [آل عمران : ٣٦] إذن قولها : ﴿ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ قول ناسخ للخبر : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ ﴾ نسخًا وظيفيًّا يتجلى في خروج هذا الخبر عن دلالته الأصلية بفعل المجاز المرسل المركب [(٢)] إلى مجرد إظهارٍ لما يختلج أم مريم عليها السلام من انفعالات سلبيَّة فلا فائدة من التَّحسُّر [(٣)] ، فما مضى قد فات وتستمر الحياة مع ذلك للوصول إلى الحياة السَّرمدية هناك في جنة النعيم لا كما يراه بعضهم نحو قول الشاعر :

ذَهَبَ الصِّبا وَتَولَّتِ الأَيَّامُ   فَعَلَى الصِّبا وَعَلَى الزَّمَانِ سَلَامُ [(٤)]

فهذا وإن كان خبرًا في أصل وضعه إلا أنَّه مستعمل في الإنشاء بقصد التحسر والحزن على ما فات من الشباب ؛ والقرينة على ذلك الشطر الثاني[(٥)] .

---

(١) الزمن واللغة (١٢٤) د . مالك المطلبي الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٦) .

(٢) « هو الكلام المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة وقرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي » المعاني الثانية في القرآن الكريم (١٣٣) .

(٣) « قد يستعمل هذا الخبر أيضًا في إنشاء التحذير لكون المخاطب عليمًا بكل شيء » التحرير والتنوير (٢٣٢/٣) .

(٤) محمود سامي البارودي (الموسوعة الشعرية) .

(٥) المعاني الثانية في الأسلوب القرآني (١٣٣ ، ١٣٤) د . فتحي عامر : منشأة المعارف (إسكندرية) (١٩٩١) .

- **التَّعجب :**

ومن سنن العرب مخالفة ظاهر اللفظ معناه كقولك عند التَّعجب من إصابة الرجل في رمية أو في فعل يفعله : « هوت أمه وهبلته وثكلته » وأنت لا تريد إيقاعه[1] ، أي الدعاء ؛ **لذا فالأمثلة السابقة فيها نسخان :**

الأول منهما : نسخ الخبر دعاءً ، وبوجود القرينة الحالية - عدم إرادة إيقاع الدعاء - نُسخ إلى التَّعجب لمناسبة مقتضى الحال التي يحمل عليه أيضًا قولهم : « قاتله اللَّه ما أشعره » إلَّا أنَّ القرينة ههنا - بالإضافة إلى القرائن السابقة - قرينة تركيبية أيضًا وهي التعجب الصريح المؤكَّد لما تقدَّمه من خبر ومما هو في سياق التَّعجب الإتيان باسم الإشارة بعد ضمير في نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥] ، « والعطف بـ « ثم » للترتيب « أي وقع ذلك كلُّه وأنتم هؤلاء تقتلون » والخطاب لليهود الحاقدين في وقت نزول القرآن بقرينة ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ لأنَّ الإشارة لا تكون إلى غائب ؛ لذا فليست زيادة اسم الإشارة إلَّا تعيين معاد الضمير ، وهذا استعمال عربي يختص غالبًا بمقام التعجب من حال المخاطب وذلك ؛ لأنَّ أصل الإخبار أن يكون بين المخبر والمخبر عنه تخالف في المفهوم واتِّحاد في الصدق في الخارج ، وهو المعروف عند المناطقة بحمل الاشتقاق ، نحو : « أنت صادق » ؛ ولذلك لزم اختلاف المسند والمسند إليه بالجمود والاشتقاق غالبًا أو الاتحاد في الاشتقاق ولا تجدهما جامدين إلا بتأويل »[2] .

- **السُّرور :**

ومنه قول الناجح : « نجحت نجحت » لمن يعرف الخبر فسياق الحال هنا يُعدُّ ناسخًا للخبر ؛ للتَّعبير عن حالة نفسيَّة إيجابية وأمثلة ذلك كثيرة في حياتنا اليومية .

- **المدح :**

ويخرج الخبر عن أصل دلالته إلى إفادة المدح ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [الزخرف : ٨٥] ، فـ « تبارك » خبر مستعمل في إنشاء المدح لأنَّ معنى « تبارك » كان متَّصفًا بالبركة اتِّصافًا قويًّا بحسب ما تدل عليه صيغة « تفاعل » من قوة حصول المشتق منه ؛ لأنَّ

(١) المزهر في علوم اللغة (١/٢٦١) .

(٢) التحرير والتنوير (٢/٥٨٦) .

أصلها أن تدل على صدور فعل من فاعلين مثل : « تقاتل وتهادى » فاستعملت في مجرّد تكرار الفعل وذلك مثل : « تسامى وتعالى » [٣] ، وبهذا علّل الطاهر بن عاشور ظاهرة النسخ الوظيفي في الخبر لوجود قرائن دالة على ذلك ، أهمُّها القرائن اللغوية المتعلقة بالمسائل الصرفيّة – صيغة تبارك – التي تُظهر ما للصِّيغ من إمكانات تعبيرية منها ما يؤدِّي إلى نسخ كما أشرنا إلى ذلك سابقًا .

هذه بعض النقاط التي رأت الباحثة أنَّها تعبِّر – ولو بالجزء اليسير – عن ظاهرة النسخ الوظيفي داخل الأنماط الخبرية ومن يسبر أغوار لغتنا – اللغة المعجزة – يجد فيها دليل إعجازها لما تحمله من دلالات متراكبة لا يصل إليها إلا من غاص فيها فأتقن أساليبها وأدرك مسالك الخطاب فيها ، وما جهد الباحثة فيه إلا وقفة على أحد شواطئها الممتدة ؛ فاللَّه المستعان على تخطِّيها وتجاوزها بالغوص في بحر لغتنا أكثر فأكثر .

* * *

(٣) المصدر نفسه : (٢٥/٢٦٨) .

نسخ الوظائف النحوية

في الجملة العربية



الفصل الثاني

نسخ الأنماط الإنشائية في الجملة العربية

المبحث الأول : نسخ النمط الإنشائي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية .

المبحث الثاني : نسخ النمط الإنشائي الواحد إلى أنماط خبرية .

تعدُّ محاكاة أصل الكلام في
الأسلوب الذي يعدُّ علامة شخص
قليلًا فينتهك قوانينه منحرفًا بها
يبتعد بلغته بها عن اللغة العادية
بين الأفراد ، وهو قانون لا يُتيح
ألفاظها ، أو لانحرافها الكلي عن
يُجيز للمتكلِّم الانحراف عن أ
شريطة أن تحمل الدلالة الكبرى
بها تلك الدلالة التي تتضافر م
كلٌّ منها في خدمة المعنى وتجلي
في هذا البحث - وهو النسخ
بعض التراكيب التي قد تُصاغ
تتضافر فيه الدلالات الأخرى
إذ تزداد الصعوبة - كما أسل
والقرآن أرقاها مستوًى - لما ف
التَّعبير - ودلالتها ؛ فكلَّما كان
يوائم تلك الأساليب الراقية ا
مداراتها عن محور اللغة - الف
بعضها عن بعض وإن تباعدت
للأسلوب الأدبي عن الأسلوب
ولأنَّ الحديث عن الأساليب
الفصل الأول من هذا الباب إل
الخبر ، أمَّا شقُّه الثَّاني - وهو
« ما يحصل مدلوله في الخارج ب

(١) معترك الأقران في إعجاز القرآن (
دار الفكر العربي ، ب . ت .

توطئة الفصل

تعدُّ محاكاة أصل الكلام في أيِّ لغة من اللُّغات ظاهرة أسلوبيَّة لا تتعارض مع الأسلوب الذي يعدُّ علامة شخصية ، إلَّا أنَّه قد ينفكُّ هذا الأسلوب عن ذلك الأصل قليلًا فينتهك قوانينه منحرفًا بها بقدر يحمل معه صاحبه صبغته الخاصة التي مهما يبتعد بلغته بها عن اللغة العادية يبق مشدودًا لها بخيط لا مرئي يحدِّد قانون التواصل بين الأفراد ، وهو قانون لا يُتيح لصاحبه أن يأتي بأنساق لا معاني لها ؛ إما لعجمة ألفاظها ، أو لانحرافها الكلي عن أصل اللغة ؛ فلا مجال للوصل بينهما بل هو قانون يُجيز للمتكلِّم الانحراف عن أصل اللُّغة بدرجات تظهر ملكاته اللغوية والأسلوبية ؛ شريطة أن تحمل الدلالة الكبرى لتراكيب جمله – أي المعنى العام – إشارات تتَّضح بها تلك الدلالة التي تتضافر من أجل إيضاحها مجموعة من العناصر التي يُسهم كلٌّ منها في خدمة المعنى وتجليته ، ولعلَّ العنصر الدلالي الذي نريد أن نركز عليه في هذا البحث – وهو النسخ الدلالي – باعتباره الدلالة الجوهرية التي تشوب بعض التراكيب التي قد تُصاغ الجملة فيها بصيغة معينة وتحتمل معاني مختلفة تتضافر فيه الدلالات الأخرى (الصوتية والصرفية والمعجمية والتركيبية) لتجليته ؛ إذ تزداد الصعوبة – كما أسلفنا في الحديث – إذا انتقلنا إلى مجال الأدب – والقرآن أرقاها مستوًى – لما فيها من تناسب طردي بين أدبيَّة العبارة – إن صحَّ التَّعبير – ودلالتها ؛ فكلَّما كانت العبارة أدبية تكاثفت ظلالها وتراكبت معانيها بما يوائم تلك الأساليب الراقية التي لا تختلف عن اللغة العادية إلا بمقدار ابتعاد مداراتها عن محور اللغة – الفهم والإفهام – الذي يشدُّ تلك المدارات أن ينفلت بعضها عن بعض وإن تباعدت المسافات بينها – أي تلك المدارات – فهو تباعد للأسلوب الأدبي عن الأسلوب العادي في التواصل فحسب .

ولأنَّ الحديث عن الأساليب – أو المعاني العامة – قد جرى الخوض فيه في الفصل الأول من هذا الباب إلَّا أنَّه قد عالج شقًّا من شقَّي معاني الكلام ألا وهو الخبر ، أمَّا شقُّه الثَّاني – وهو الإنشاء الذي لا يحتمل الصِّدق ولا الكذب وهو « ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام » [1] – فلا يختلف عن قسيمه في كونه طيِّعا

(1) معترك الأقران في إعجاز القرآن (مج ٢/٤٢١) السيوطي ، ت : علي محمد البجاوي ، ب . ط ، دار الفكر العربي ، ب . ت .

بين يدي البدائل الأسلوبية التي تنسخ دلالاته - أي الأسلوب الإنشائي - فتُخرجه عن طبيعته أحيانًا عندما يُنسخ إلى أنماط خبرية بعينها أو تُغيِّر اتجاهه داخل الأسلوب ذاته عندما يُنسخ النَّمط الإنشائي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية التي لا تخرج على أن تكون أنماطًا طلبية أو أنماطًا غير طلبية مهما تتباين آراء علماء اللغة في هذه المسألة - أعني حدود أسلوب الإنشاء - فالمحقق عند أغلبهم إدراج هذين النَّمطين (الطلبي وغير الطلبي) تحت أسلوب الإنشاء [1] ، على أن يضمَّ النَّمط الطلبي كلًّا من : الاستفهام والأمر والنهي والنداء والتمني والترجي والعرض والتحضيض وما يتفرَّع عنها ، أمَّا النَّمط غير الطلبي فيضمُّ : التعجب والقسم وما يتفرَّع عنهما ، أمَّا صيغ العقود فهي من التراكيب المشتركة بين الخبر والإنشاء متعلقة بالقصد الذي يوجِّهها إمَّا خبرًا أو إنشاءً فلا داعي إذن لإعادة هذه المسألة في هذا الفصل وقد أشير إليها سابقًا في الفصل الأوَّل من هذا الباب .

ولأنَّ هذا الفصل معقود للحديث عن عوارض بناء الجملة الإنشائية التي تسهم في النسخ الوظيفي بحسبانها طوارئ عليها يمكن تقديم هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأوَّل : نسخ النَّمط الإنشائي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية .

المبحث الثاني : نسخ النَّمط الإنشائي الواحد إلى أنماط خبرية .

* * *

---

(١) همع الهوامع (١/٥٢ - ٥٣) .

المبحث الأوّل

نسخ النمط الإنشائي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية

لعلَّ المتأمِّل لأسلوب الإنشاء في اللغة العربية يجد أنَّه على الرَّغم من اشتماله على أساليب طلبية وأخرى غير طلبية فإنَّ تمايزها عن بعض لا يُعدُّ حائلًا دون أن تتبادل الأدوار – وإن لم تتخل عنها نهائيًا – في بعض السِّياقات وإن تباعدت معانيها ؛ ذلك أنَّ امتناع إجرائها على أصول أبوابها قد تتولَّد عنه معانٍ أخر بما يناسب المقام الذي أعانت على تحديد ملابساته القرائن في السِّياق ، وهي قرائن من شأنها تقوية الدلالة الثانويَّة على المعنى الذي فرضه السِّياق فهي عوامل مساعدة ترد في الكلام على وجوه فقد تكون لفظة أو جملة سابقة الجملة الخارجة عن دلالتها أو لاحقة بها ، أو يمكن أن ترد تلك القرينة ضمن الجملة المنسوخة نفسها وهذا ما يمكن تفصيله من خلال النِّقاط الآتي بسطها :

أولًا : نسخ النَّمط الطلبي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية ؛ ومنه :

١ - نسخ الاستفهام إلى غيره من الأنماط الإنشائية :

أ - نسخ الاستفهام إلى غيره من الأنماط الطلبية الأخرى :

« والاستفهام طلب الفهم وهو بمعنى الاستخبار [١] ، أي طلب خبر ما ليس عند المستخبر » [٢] ، وقيل : الاستخبار ما سبق أوَّلًا ولم يفهم حق الفهم فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم [٣] . أمَّا أدوات الاستفهام فهي : الهمزة التي تأتي للتصديق كقولك : « أقام زيد ؟ » أو للتصور كقولك : « أقام زيد أم قعد ؟ » على أن يكون المسؤول عنه ما ولي الهمزة ، و « هل » لطلب التصديق فحسب كقولك : « هل قام زيد ؟ » ، أمَّا أدوات الاستفهام الباقية فلطلب التصور فقط ؛ حيث إنَّ « ما » يُطلب به إمَّا شرح الاسم كقولك : « ما العنقاء ؟ » وإمَّا ماهية المسمَّى كقولك : « ما الحركة ؟ » لذا قال عنها السكاكي : إنَّها يُسأل بها عن جنس الأشياء ، بخلاف « مَن » التي هي للسؤال عن الجنس في ذوي العلم ، أمَّا « أي » فللسؤال عمَّا يميز أحد المتشاركين في أمر يعمُّهما كقولك لمن عنده أولاد وقد قال لك : « أحبُّ ولدي » فتسأله : « أيَّ

(١) معترك الأقران (١/٤٣١) . (٢) الصاحبي (٢٩٢) .

(٣) المصدر نفسه (٢٩٢) .

أولادك تحب ؟ » ، أمَّا « كم » فللسؤال عن العدد كقولك : « كم يومًا صمت ؟ »، و « كيف » للسؤال عن الحال كقولك : « كيف أصبحت ؟ » ، و « أين » للسؤال عن المكان كقولك : « أين تذهب ؟ » ، وأمَّا « أنَّى » فتستعمل تارة بمعنى « كيف » وتارة أخرى بمعنى « من أين » كقولك : « أنَّى لك هذا المال ؟ » ، و « متى وأيان » للسؤال عن الزمان كقولك : « متى جئت ، أو أيان جئت ؟ » [1] ، إلَّا أنَّ الاستفهام قد يخرج عن معانيه تلك لينسخ إلى :

أ - ١ - نسخ الاستفهام إلى أمر :

قد يُؤكَّد هذا المعنى البلاغي – أي الاستفهام المنسوخ إلى أمر بوصف الأمر طلب فعل غير كف بصيغتيه « افعل وليفعل » [2] – بدخول همزة الاستفهام على فعل ذي دلالة حاملة لمعنى طلب الكف عن العمل نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الحجر : ٧٠] ليؤول المعنى إلى النحو الآتي : ﴿ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ← انته عن إجارة أو ضيافة أحد منهم (هذا خطاب قوم لوط للوط عليه السلام) .

أو	لم	نَنهك عن العالمين	انته

(−) + (−) طلب الكف عن الفعل ⇐ لا تفعل فحواه نهي وظاهره أمر

(+) + (−) طلب الفعل (الضيافة) وكلاهما طلب

(−) ⇐ (−) ←

إقرار بالفعل المطلوب الكف عنه .

فقد سبق أن نُهي لوط عليه السلام عن إجارة أحد وهو ما أدَّى إلى صياغة النهي حينئذ صياغة مغايرة للنَّهي المباشر تعبيرًا منهم عن انزعاجهم لعدم امتثاله للأمر .

ويُحمل على هذا أيضًا قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩١] أي : « انتهوا » أما قوله تعالى : ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ من قوله : ﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [آل عمران : ٢٠] فهو على معنى : « أسلموا » [3] ؛ فالإسلام إقرار بالتوحيد مع تصديق بالعمل بشريعته وهو أمر مطالب به كل من يدب

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة (١٣١/١ – ١٣٦) .

(٢) معترك الأقران (٤٤١/١) .

(٣) المصدر نفسه (مج ٤٣٦/١) .

على البسيطة من أبناء آدم عليه السلام لذا نجد أنَّ القرائن المُنبِئة بالنسخ الدلالي في هذه الآية الكريمة متنوعة بين جملة سابقة ممهِّدة لهذا الأمر بقوله : ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ ﴾ على لسان الرسول الكريم ﷺ وجملة لاحقة مرجِّحة للمعنى البلاغي في الآية الكريمة ومؤكِّدة له بأسلوب شرط يُفترَض فيه أنَّ المخاطبين بقوله : ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾ قد طُلب منهم هذا الفعل - أي الإسلام - على وجه الإلزام فمن التزمه فقد اهتدى ومن تجاوزه فلا هادي لمن أضل اللّٰه .

وفي خطاب من اللّٰه ﷻ لرسوله الكريم مذكِّرًا إياه بسيرة الرسل والأنبياء من قبله حاثًّا إياه على الصبر بقوله : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ﴾ [الفرقان : ٢٠] ، فالفتنة ابتلاء ومحنة ولا يصبر عليها إلا من غمر الإيمان قلبه ، ومن الناحية الدلالية « الفتنة » قرينة قبلية - إن صحَّ التعبير - على ما بعد همزة الاستفهام من معنى الصبر ، وتلازم الصبر مع الفتنة هو تلازم الفعل مع ردِّه المحبَّب إلى اللّٰه ﷻ في مثل هذه الأحوال - وأحوال المسلم كلها خير فإن كانت خيرًا أصابه خيرها ، وإن كانت شرًّا صبر فنال أجر ما صبر - وهو طلب للامتثال بالصبر أي « اصبروا » [١] ، كما صبر الرسل من قبلكم .

ومن المعاني المؤكِّدة للاستفهام المنسوخ إلى أمر ورود الفعل « رأى » بعد همزة الاستفهام بعد إسناده إلى تاء الخطاب فتكون هكذا : أرأيت ومعناه « أخبرني » ، ويأتي هذا التركيب لمعرفة شيء عجيب ، أو طلب الاستخبار أي معرفة الخبر العجيب الغريب [٢] ، ويكون الفعل رأيت متعديًا لمفعولين أحدهما الاسم الواقع بعده والآخر الجملة الاستفهامية ، وعلى كل حال - يقول الرضي - لا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به من استفهام ظاهر أو مقدَّر يبيِّن الحال المستخبَر عنها [٣] ، ومن شواهده في القرآن قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس : ٥٩] فقوله تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ استفهام على معنى الإنكار تأكد به معنى الاستخبار في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتُم ﴾ كما تأكَّد هذا الأخير - أي الاستخبار - بمعنى الإنكار

---

(١) معترك الأقران (مج ٤٣٦/١) .
(٢) شرح الكافية للرضي (١٧٣/٥) .
(٣) المصدر نفسه (١٧٣/٥) .

والتعجب في قوله : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ وقد رأى الزمخشري إمكانية كون الهمزة للإنكار و « أم » بعدها منقطعة أي : بل أتفترون على الله تقريرًا على الافتراء » (١)، وهذا من تناسخ الأساليب فيما بينها – نسخ الاستفهام للاستفهام – وهو من أرقى السِّمات الأسلوبية المائزة للنُّصوص المعجزة في بيانها عن النصوص العادية فالفعل « رأى » بعد همزة الاستفهام والاستفهام المردف له عاملان مهمَّان في النسخ الدلالي الذي يشوب مثل تلك التراكيب نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴾ [مريم: ٧٧ ، ٧٨] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية: ٢٣] ، وقوله : ﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ ۝ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ ۝ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٣- ٣٥] ، وقوله : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [العلق: ٩- ١٤] وقوله : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ [القصص: ٧١] وهو ما حاول د .عاطف فكار بيانه في دراسة مثمرة رصد من خلالها الأنماط التركيبية لمثل هذه الأساليب في القرآن الكريم (٢) .

إذن « أرأيت » (٣) من التراكيب التي يفتتح بها الكلام الذي يراد تحقيقه والاهتمام به ومنه أيضًا قولهم : « أرأيتك » ومعناه « أخبرني عمَّا رأيت » وهو مركب من همزة استفهام و « رأى » التي بمعنى « علم » وتاء المخاطب المفرد المرفوع، ثم يزاد على ضمير الخطاب كاف خطاب تشبه ضمير الخطاب المنصوب بحسب المخاطب واحدًا أو متعددًا (أرأيتك أرأيتم ...) نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ۝ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَـٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٦١ ، ٦٢]

---

(١) الكشاف (٣٥٤/٢) .

(٢) « معمولا التركيب » أرأيت بمعنى أخبرني – دراسة تطبيقية في القرآن د . عاطف فكار مجلة كلية الآداب (قنا) (ع ٩/١٩٩٩) .

(٣) تأتي « أرأيت » في الغالب في أسلوب حكاية المقاولة والمجاوبة لكلام المنكرين المحكي بجملة ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ – أو بدونها (أي ما هو في معناها) ولذلك لم تعطف الجمل على بعضها في الغالب بالواو أو بالفاء على نحو ما تنبه إليه الشيخ الطاهر بن عاشور في مناقشته لمثل هذه التراكيب (التحرير والتنوير) (١٦/٢٤) .

فجملة ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ ﴾ بدل اشتمال من جملة ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ باعتبار ما تشتمل عليه من احتقار آدم وتغليظ الإرادة من تفضيله فقد أعيد إنكار التفضيل بقوله : ﴿ أَرَءَيْتَكَ ﴾ المقيد للإنكار ، وعلل الإنكار بإضمار المكر لذريته ؛ ولذلك فصلت جملة ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَكَ ﴾ عن جملة ﴿ قَالَ ءَأَسْجُدُ ﴾ ، واسم الإشارة مستعمل في التحقير[(١)]، والمعنى : « أخبرني عن هذا الذي كرَّمته عليَّ – أي فضلته – وأنا خير منه »[(٢)]، وكأنَّ في الآية الكريمة ثلاثة استفهامات متناسخة فيما بينها أحدها قبل الاستفهام : ﴿ أَرَءَيْتَكَ ﴾ وآخر بعده على تقديره محذوفًا (أهذا الذي كرمته عليَّ ؟) إذن تعد تلكم الاستفهامات أيضًا عوامل للنسخ على نحو ما بينا آنفًا من تأكيدها للمعاني البلاغية فيما بينها وهي في الآية الكريمة تجمع على الإنكار والتعجب معًا .

وربَّ سائل يسأل عن معنى « أخبرني » وهو على صيغة الأمر وعلى معنى الاستخبار الذي يمثل الدرجة الأولى في الاستفهام إذا طلب صاحبه أمرًا لا يعلمه – المعادل لقولهم : « أرأيت » – كيف أننا عددناه ضمن الحالات التي يخرج فيها الاستفهام عن أصل دلالته ، مع أن « أخبرني » هو استخبار أي طلب لخبر ما والإجابة عن هذا السؤال – والله أعلم – أنَّ هذا الاستخبار خارج عن أصل دلالته كما أشرنا من خلال الشواهد القرآنية السابقة فليس المطلوب به خبرًا حقيقة بل هو دعم لإنكارٍ تقدمَه أو تأخَّرَ عنه وفي هذه الحالة أيضًا يمكن وصفه بالنسخ المضاعف فبعد أن نُسخ الاستفهام إلى أمر لطلب الخبر (أخبرني) نسخ الأمر كذلك إلى مجرَّد الإنكار بحسب ما تشير إليه القرائن في السّياق على نحو ما أشارت إليه الشواهد المتقدِّمة .

ومن الآيات القرآنية أيضًا الواردة فيها لفظة « رأى » مسبوقة باستفهام إلا أنَّ المعنى فيها يدل على معنى التنبيه[(٣)] – وهو من الأمر – قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ

---

(١) شرح الكافية للرضي (١٧٣/٥) التحرير والتنوير (١٥٠/١٥ – ١٥١) .

(٢) الكشاف (١٢) .

(٣) وقد يأتي التنبيه – انظر – بغير الفعل « رأى » نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧] وقوله أيضًا : ﴿ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [النور: ٥٠] فالاستفهام في الآيتين الكريمتين استفهام تنبيهي . التحرير والتنوير (٢٠٥/١٦) ، (٢٧٢/١٨) .

﴿فِي ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] أي: تنبّه [١] وأخبرني، وقوله أيضًا – مع نفي الفعل «رأى» – ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] أي: انظر [٢].

وممّا هو من المؤكّدات للمعنى البلاغي – نسخ الاستفهام إلى أمر – العطف والاستئناف في نحو قول الشاعر:

وَقَولُ بَكرٍ أَلَم تُلمِمْ لِنَسأَلَهُم وَانظُر فَلا بَأسَ في التَّسليمِ وَالنَّظَرِ [٣]

فعطف قوله: «وانظر» – وهو أمر – على جملة الاستفهام قبله دليل على أن المعنى المنسوخ إليه الاستفهام هو الأمر أي: «ألم»، ونظيره قول الشاعر أيضًا:

وَآخِرُ عَهدِي بِالرَّبَابِ مَقَالُهَا أَلَستَ تَرَى مَن حَولَنَا فَتَرَقَّبَا [٤]

فـ «ترقب» – أمر – موصول بالاستفهام «ألست ترى» المنسوخ في دلالته إلى معنى الأمر المقدر بـ: «انظر»، إذن التوكيد الدلالي بالعطف والاستئناف في البيتين الشعريين أهم ناسخ دلالي فيهما [٥].

١ - ٢ - نسخ الاستفهام إلى نهي:

ومن النواسخ الموجّهة لمعنى الاستفهام في السّياق إلى نهي – «وهو طلب الكفّ عن فعل وصيغته لا تفعل» [٦] – في بعض الآيات القرآنية السّياق الأكبر ممثلًا في القرآن عامة فقوله تعالى: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٤]، قد نُسخ الاستفهام فيه إلى نهي لما دل عليه قوله تعالى من سورة المائدة: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، أي إنَّ هناك نهيًا صريحًا، بالإضافة إلى ما دل عليه إسناد الحق – وهو على صيغة تفضيل – إلى الله بعد أن ربط بالاستفهام قبله ليؤول معنى هذا الأخير إلى معنى النهي بقوله: «لا تخشوهم» [٧].

وعلى ذكر الحروف الرّابطة – ومنها حروف العطف – يرى د. سمير ستيتية أنّها قد تتخلّى تلك الحروف عن مجرّد الربط لتكون عنصرًا أساسيًا وفعالًا في الدلالة –

---

(١) الكشاف (٢/٧٣٣). (٢) معترك الأقران (مج ١/٤٣٦).
(٣) عمر بن أبي ربيعة (١٤٠). (٤) المصدر نفسه (٤١).
(٥) من ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة (٥٨) د. فخر الدين قباوة والطاهر قطبي: مجلة بحوث جامعة حلب (ع ١١، ١٩٧٨).
(٦) معترك الأقران: (مج ١/٤٤٣). (٧) المصدر نفسه (مج ١/٤٣٧).

وكأنَّه جزء من التركيب لا يكاد ينفك عنه – في نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٩٩] ؛ إذ إنَّ ورود الفاء العاطفة للتعقيب يعني أن معنى الآية : « أيعقب ذلك أن تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » [(١)] ، فلا يُتصوَّر أنَّ اللَّه ﷻ يوبِّخ رسوله الكريم في إلحاحه في دعوته ، وإنَّما ينهاه على أن يكرههم على دينه ما دامت قلوبهم لم تطمئن بعد بالإيمان فالإكراه أمر سلبي منهي عنه في كل المعاملات – فما بالك بما يمس عقيدة الإنسان التي يتشبث بها – وبتضافره مع «الفاء» التي هي للتعقيب تحيل إلى ما قبلها من قول وهو : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَـَٔامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩] ؛ لأن وجود الجملة الشرطية يؤكد أنَّ الهادي هو اللَّه وحده ومن يهد اللَّه فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، فالأمر بين يدي اللَّه وأنت – يا محمد – قد بلَّغت وأنت أعلم أنِّي الهادي لا غيري .

ومما ينسخه الإسناد أيضًا قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ ﴾ [المائدة: ١١٦] وهذا سؤال من اللَّه تعالى إلى عبده عيسى عليه السلام وليس باستفهام والفرق بينهما واضح ؛ « فالاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشكُّ فيه – حاشا للَّه أن يكون منه ذلك – وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم ويجوز أن يكون السائل يسأل عمَّا يعلم وعمَّا لا يعلم [(٢)] ، واللَّه ﷻ يعلم الظاهر وما تخفي الصدور ؛ لذا قال أبو عبيدة : « هذا باب تفهيم وليس باستفهام عن جهل ليعلمه وهو يخرج مخرج الاستفهام وإنَّما يراد به النهي عن ذلك ويتهدده به وقد علم قائله أكان ذلك أم لم يكن ، ويقول الرجل لعبده : أفعلت كذا ؟ وهو يعلم أنَّه لم يفعله ولكن يحذره » [(٣)] ، كما نجد أنَّ المسند إليه (أنت) قد قدِّم في الإسناد لا لأن يقر بعدم قوله – فاللَّه يعلم ما قال وما لم يقل – بل للتأكيد عليه بعدم قوله أي : « لا تقل » خاصة أنَّ مقول القول فيه إشراك صريح صدَّقته أحوال تابعي عيسى عليه السلام فنهي عن ذلك القول – وإن لم يكن قولًا صريحًا – لما شهدت عليه أحوالهم من التقديس المفرط الذي غشي بصائرهم فلم يميزوا الحق من الزيف .

---

(١) « الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية » (٥٨ – ٥٩) د . سمير ستيتية : مجلة المورد (العراق) . (مج ١٨/ع ١ ربيع ١٩٨٩) .

(٢) الفروق اللغوية : (٣٧) أبو هلال العسكري ، ت : محمد إبراهيم سليم ، ب .ط دار العلم والثقافة ، (القاهرة) ب . ت .

(٣) مجاز القرآن (١/١٨٣ – ١٨٤) ، أبو عبيدة التيمي ت : محمد فؤاد سزكين ، ب . ط مكتبة الخانجي ب . ت .

أمَّا ما تفيده المخصِّصات من نسخ دلالي للاستفهام فنجد المفعول به في مقدِّمتها في نحو قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء : ١٦٥] ، وهو خطاب موجه إلى قوم لوط الذين شاعت الفاحشة بينهم – والذكران في الآية الكريمة مفعول به – فتأتون في حال إيقاعه على الذكران فعل مستنكر ممَّا استوجب النهي عنه أي « لا تأتوا الذكران من العالمين » ، ولما في الأمر من غرابة قد تشرب الآية الكريمة معنى التعجب أيضًا [١] ؛ لينسخ الاستفهام بذلك إلى معنى آخر مركب من طلب وغير طلب فيمثل الأول النّهي ، ويمثل الثاني التعجب ، وهي من الخصائص البلاغية التي ميَّزت القرآن الكريم عن سائر كلام العرب في أكثر من آية ، وقد يُحمل الكلام على الإنكار التوبيخي .

والنهي إذا صدر من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء نحو قوله تعالى : ﴿ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، أي « لا تهلكنا » [٢] ، ويمكن شرح هذه الآية الكريمة وما شابهها من نسخ دلالي لوظيفتها من الناحية الشكلية على النحو الآتي :

أتهلكنا بما فعل السفهاء منا ⇐ لا تهلكنا (طلب الكف عن العمل) +
م (–) + م إ (+) مفعول لأجله | مخاطبة اللّه ﷻ ← دعاء .
علاقة السينية | من (البعض أي منهم (–) ومنهم (+) (الطالح والصالح)

(–) + (–) (لأن الحكم للمسند بوصفه العمدة) أمَّا المفعول له – على اعتبار الباء سببية وكما يمكننا القول بالمفعول له ؛ لأنه على معنى اللام والمفعول فيه لأنه على معنى « في » – وهي أفعال السفهاء فليس من عمل الصالحين منهم ، (+) أي تهلكنا يا رب ؟ ولأنَّ الفعل سلبي ليس مما يُدعا به ⇐ لا تهلكنا ⇐ دعاء (لأنه طلب من الأدنى درجة إلى أعلاها) .

وممَّا تقدَّم بيانه في الآية الكريمة هذه يتبين لنا أنَّ النَّسخ قد يضاعف في بعض التراكيب بما يتناسب مع مقاماتها فالاستفهام نُسخ إلى نهي ، والنهي بدوره نُسخ دعاءً لما دلت عليه قرينة الحال من لجوء الضعيف إلى القوي في الطلب بما يعرف عند البلاغيين بالدعاء .

---

(١) الجملة العربية والمعنى (٢٣٤) .
(٢) معترك الأقران (٤٣٧/١) .

أ - ٢ - نسخ الاستفهام إلى عرض :

والعرض والتحضيض متقاربان دلاليًا ومعناهما طلب الشيء ، إلَّا أنَّ العرض أرفق والتحضيض أعزم [(١)] ، فأمَّا العرض كقولك لمن تراه لا ينزل : ألا تنزل تصب خيرًا أي « إن تنزل » لهذا يرى بعض اللغويين أنَّ العرض مولد من الاستفهام وليس به ؛ لأن التقدير أنه لا ينزل فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل وهو محال ، وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقرينة جائز أيضًا [(٢)] ، أمَّا عن أدواته فالعرض يأتي بـ : « ألا ، هلا » ، أمَّا التحضيض فيأتي بـ : « هلا ، لولا » [(٣)] ، أمَّا عن أمثلته في القرآن وعلى هذه الصياغة – أي ألا – فمحدودة ، ولن نركز عليها بحثنا ؛ لأنَّ بعض علماء اللغة يعد هذا المورفيم المركب من همزة الاستفهام و « لا » – والباحثة تؤيد هذا – مورفيمًا دالًّا على العرض في أغلب الأحوال ، أمَّا عن مجيئه على شاكلة ما بقي من صيغ الاستفهام فنجد « هل » في طليعة تلك الأدوات التي آلت دلالة الاستفهام بها في بعض السّياقات – القرآنية منها خاصة – إلى دلالة العرض نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ [الكهف : ٩٤] [(٤)] ، وهذا من كلام القوم الذين أقبل عليهم ذو القرنين فطلبوا منه أن يجعل بينهم وبين يأجوج ومأجوج سدًّا ومن سورة الكهف أيضًا نجد قوله تعالى في أسلوب عرضي تهكمي : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف : ١٠٣- ١٠٤] أي : « أتحبون أن ننبئكم بالأخسرين أعمالًا » وهو عرض تهكم – كما أشرنا إليه – لأنَّ اللَّه تعالى منبئهم بذلك دون توقُّف على رضاهم ؛ لذا افتتحت الآية الكريمة بالأمر (قل) للاهتمام بالقول بإصغاء السامعين ؛ لأنَّ مثل هذا الافتتاح يشعر بأنَّه في غرض مهم إضافة إلى افتتاحه باستفهامهم عن إنبائهم استفهامًا مستعملًا في العرض على ما بينا [(٥)] .

ومن الأمثلة التي يُنسخ فيها الاستفهام إلى عرض مشرب بمعانٍ أخر نجد قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾ [الصافات : ٥٤] وهو من خطاب خازن النار للكفار فقد عرض على رفقاء الكافر أن يتطلعوا إلى رؤية قرينه وما صار إليه ، إمَّا لأنَّه علم أنَّ قرينه مات على الكفر بأن يكون قد سبقه بالموت ، وإمَّا لأنَّه أُلقي في روعه أنزَّ قرينه

(١) الصاحبي (٣٠٣) ، ومغني اللبيب (١/٣٩٥) .
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (١٤٤) .
(٣) الكتاب (١/٩٨ – ١٠٠) .
(٤) التحرير والتنوير (١٦/٣٤) .
(٥) المصدر نفسه (١٦/٤٥ – ٤٦) .

صار إلى النار وهو موقن بأن خازن النار يطلعهم على هذا القرين ليعلمهم بأنَّ لأهل الجنة ما يتساءلون [١] .

ومن نسخ الاستفهام إلى عرض تعجيبي بحسب ما تدل عليه القرائن في السّياق قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۞ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۗ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَـٰلِ ٱلْبَعِيدِ ﴾ [سبأ : ٧ ، ٨] وهو مثل قوله : ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ [النازعات : ١٨] وهو عرض مكنى به عن التعجيب أي « هل ندلكم على أعجوبة من رجل ينبئكم بهذا النبأ المحال » أي : بالبعث ؛ لذا جاءت الآية الكريمة مدمجًا فيها التعجب بالاستدلال « من الذي يأتي بنقيض دليلهم » ليردف بعد ذلك التعجيب بالطعن في المتعجب به بقوله : ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَـٰلِ ٱلْبَعِيدِ ﴾ [٢] ، وقد يأتي الاستفهام منسوخًا إلى العرض مجازًا بحسب ما تؤكده القرائن - الحالية منها خاصة - من معنى هامشي لهذا العرض كالتشويق والترغيب في نحو قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۞ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَمَسَـٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [الصف : ١٠ - ١٢] [٣] ، يقول الطاهر ابن عاشور معقبًا على هذه الآيات : « والاستفهام مستعمل في العرض مجازًا ؛ لأنَّ العارض قد يسأل المعروض عليه ليعلم رغبته في الأمر المعروض كما يقال : هل لك في كذا ؟ أو هل إلى كذا ؟ والعرض هنا كناية عن التشويق إلى الأمر المعروض وهو دلالته إياهم على تجارة نافعة ... وجيء بفعل « أدلكم » لإفادة ما يذكر بعده من الأشياء التي لا يهتدى إليها بسهولة » [٤] ؛ ليكون الفعل بذلك - أي أدلكم - أهمَّ قرينة تركيبية ناسخة للاستفهام لما يحمله من دلالة إيجابية يطمح كل امرئٍ للوصول إليها وهي الاهتداء وأيُّ اهتداءٍ لتجارة لن تبور يسعى الإنسان حثيثًا لنيلها ، فكيف أن يُسأل عن إرادته إياها من عدمه بحسب ما تدل عليه قرائن الأحوال كما بينا ؟ بالإضافة إلى إرداف الاستفهام بجوابه ، والأصل في الاستفهام طلب الفهم ومجيء الجواب بعده يُلغي وظيفته تلك لإنشاء معنى العرض ، وإن تعذرت صياغته من الألفاظ نفسها - غير مستساغ القول : « ألا أدلُكم ... » ولا : « فلأدُلكم ... » -

---

(١) المصدر نفسه (١١٧/٢٣) .
(٢) المصدر نفسه (١٤٧/٢٢) .
(٣) معترك الأقران (٤٣٧/١) .
(٤) التحرير والتنوير (١٩٣/٢٨ - ١٩٤) .

لكون الفعل قد أُسنِد للمتكلِّم وهو من مصلحة المخاطب لا المتكلِّم ، أمَّا الرضي فيرى أن قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ جواب لقوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ لأنَّه بمعنى « آمنوا » وليس بجواب : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾ ؛ لأنَّ المغفرة لا تحصل بالدلالة عمَّا مرَّ في لام الأمر في قوله : ﴿ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١] [١] .

أما عن الاستفهام الخالص لمعنى العرض الصرف فنجد منه خطاب اللّه ﷻ لعباده وتحريضهم على التذكر والتدبر في آياته نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٥] ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧][٢] ، ومما هو على معنى العرض غير أنَّ النية فيه خبيثة ما وسوس به الشيطان إلى آدم وزوجه في قوله تعالى : ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾ [طه: ١٢٠] وقول الشيطان ذلك - كما يراه الطاهر بن عاشور - « خاطر ألقاه الشيطان في نفس آدم بطريق الوسوسة وهي الكلام الخفي وإمَّا بألفاظ نطق بها الشيطان سرًّا لآدم لئلَّا يطلع عليه الملائكة فيحذِّروا آدم من كيد الشيطان فيكون إطلاق القول عليه حقيقة ، وإمَّا بمجرد توجه أراده الشيطان كما يوسوس للناس في الدنيا فيكون إطلاق القول عليه مجازًا باعتبار المشابهة » [٣] . ولأن القول في الحالتين معًا هو من الشيطان ؛ فيكفي ذلك بأن يكون قرينة لفظية على معنى العرض ، فلطالما استعمل الشيطان أساليب اللِّين في إغوائه بما يتناسب مع دعواه التي من أجلها يغوي من استطاع إليه سبيلًا .

ومما هو من الاستفهام بالاسم قوله تعالى : ﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾ [الحديد: ١١] وهو استفهام منسوخ إلى عرض أو كما قال عنه الطاهر بن عاشور : « هو مستعمل في معنى التحريض مجازًا ؛ لأنَّ شأن المحرِّض على الفعل أن يبحث عمَّن يفعله ويتطلب تعيينه لينوطه به أو يُجازيه عليه » [٤] .

وهكذا فهناك نسخان في الآية الكريمة :

أوَّلهما : نسخ الاستفهام إلى عرض .

وثانيهما : نسخ العرض إلى إخبار يفيد التعظيم فالقرض المستكمل محاسن نوعه من كونه عن طيب خاطر وبلا مِنَّةٍ أو تضييق أجل القضاء هو ما شبَّه به اللّه تعالى

---

(١) شرح الكافية للرضي (١٣٠/٥) .

(٢) التحرير والتنوير (١٨٧/٢٧) .

(٣) المصدر نفسه (٣٢٥/١٦) .

(٤) التحرير والتنوير (٣٧٧/٢٧) .

الإنفاق في سبيل اللّه ، وهذا من الأمور العظيمة التي يحث من أجلها المسلم ؛ لهذا فإن : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى ﴾ يفيد التعظيم والحث إن كان فعل الصلة مطلوبًا [١] – وهو في الآية كذلك – لتكون صلة الموصول الناسخ الدلالي للاستفهام على نحو ما تم التفصيل فيه آنفًا إضافة إلى القرينة الحالية ممثلة في كون الخطاب من اللّه لعباده لينشأ بتضافرهما – أي القرائن اللغوية (صلة الموصول) والقرائن الحالية – الاستفهام المضاعف النسخ على نحو ما بينا ، ويمكن أن يُحمل عليه من السُّنة الحديث حكاية عن اللّه تعالى : « **من يدعوني فأستجيب له ؟ ومن يستغفرني فأغفر له ؟** » [٢] .

ومن الشعر نجد الاستفهام قد نُسخ إلى عرض بأداة أخرى من أدوات الاستفهام في قول الشاعر :

بِاللَّهِ قُولِي لَهُ فِي غَيرِ مَعتَبَةٍ مَاذَا أَرَدتَ بِطُولِ المكثِ فِي يَمَنِ [٣]

فالنشد (باللّه) وبيان الهيئة على تأويل « في غير معتبة » (أي غير معاتبة إياه) ناسخان دلاليان للاستفهام في قوله : « ماذا أردت بطول المكث في يمن ؟ » إلى معنى العرض لما تدلان عليه من معنى التلطف في العتاب واللوم وبذلك يُطلب منه المجيء على سبيل العرض أي « ألا ائتنا تلق أحبابًا » [٤] .

أ - ٤ - نسخ الاستفهام إلى تمنٍّ :

ويذكر التمني والرجاء غالبًا مجتمعين لما بينهما من تقارب دلالي فالتمني « هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة ولا يُشترط إمكان المُتمنَّى بخلاف المُترجَّى ، لكن نوزع في تسمية تمني المحال طلبًا بأنَّ ما لا يُتوقَّع كيف يُطلب ؟ » [٥] ، واللفظ الموضوع له « ليت » [٦] ، أمَّا الترجي فاللفظ الدال عليه إمَّا « لعل » وإمَّا « عسى » ومن بين ما يميزه عن التمني كذلك كونه في القريب بخلاف التمني الذي يكون في البعيد [٧] ،

---

(١) « البدل في الجملة العربية مع دراسة تطبيقية على القرآن الكريم » حسين محمد (ص ١٣٠) (رسالة ماجستير) .
(٢) صحيح مسلم (٥٢١/١) . وشرح شذور الذهب (٣٢٤) .
(٣) عمر بن أبي ربيعة (٤١٣) .
(٤) « ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة » ص ٥٤ – ٥٥ فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (ع : ١١ ، ١٩٨٧) .
(٥) معترك الأقران (٤٤/١) .
(٦) الإيضاح في علوم البلاغة (١٣٠) .
(٧) معترك الأقران (٤٤٦/١) .

فمن النواسخ الدلالية المؤكدة للمعاني الثواني للاستفهام التي تفهم من النظم بقرائنه على معنى التمني – نجد الأداة « ليت » في مثل قول الشاعر :

لَيتَ شِعرِي غَدَاةَ بَانُوا وَفِيهِم ... صُورَةُ الشَّمسِ أَينَ يُرجَى التَّلَاقِي [(١)]

فقد دل هذا الاستفهام على التمني بقرينة « ليت شعري » ودل على الترجي بقرينة « يرجى » ؛ ولذلك أشرنا فيما تقدم من فروق بين التمني والترجي إلى كون التمني أعمَّ من الترجي ، وعليه كان معنى البيت الشعري على التمني القوي الذي خالطه شيء من الرجاء ، فالأمر المحبوب المطلوب حصوله أمر بعيد وهذا ما يُخوِّل للبيت الشعري أيضًا – أو بالأحرى يخوِّل للاستفهام – أن يُحمل على الاستبعاد والنفي[(٢)] .

ومن التراكيب الاستفهامية المنسوخة إلى تمنٍّ نجد قوله تعالى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ ﴾ [الأعراف : ٥٣] [(٣)] ، وهو تمني أهل النار : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ؛ لذا افتتحت الآية الكريمة بقوله – عز من قائل – : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ ﴾ وهو استفهام إنكاري تعجيبي من حال المشركين : ﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۚ ﴾ [الأعراف : ٥١] ؛ لذا توعدهم اللّه بقوله : ﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَـٰذَا وَمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَجْحَدُونَ ۝ وَلَقَدْ جِئْنَـٰهُم بِكِتَـٰبٍ فَصَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف : ٥١ ، ٥٢] أثم إذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل اللّه كفروا به ؟ فهل ينتظرون إلا عاقبة أمره ووعده وما يؤول إليه الأمر من البعث والحساب والجزاء ؟! فيوم يأتي تأويله يقر أولئك الكفرة بأنه قد جاءت رسل اللّه بالحق فيطمعون فيما ليس بحق لهم ، وقد نسوا ما ذكروا به مرارًا فخسروا أنفسهم وافتقدوا الشفعاء – وهم ما أشركوا بهم اللّه – يومئذ .

ولربَّ سائل يسأل : قد علمنا النسخ الدلالي في الآية الكريمة ، فأين نواسخ الاستفهام ومؤكدات التمني مما تقدم ذكره ؟ قد يبدو للعيان أنَّ ما تقدم ذكره لا يخرج عن أن يكون تفسيرًا لآي القرآن الكريم إلَّا أنَّ ما تمَّ الإلحاح في إبرازه هو

---

(١) عمر بن أبي ربيعة (٢٧٥) .

(٢) « ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة » (ص ٥٦) فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (ع : ١١ ، ١٩٨٧) .

(٣) معترك الأقران (١/٤٣٧) .

الدور الفعال للسِّياق – النظم بقرائنه – في تحديد الدلالة ، فما كان لنا أن نصنف قوله تعالى : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ ﴾ ضمن الإنكار التعجيبي حتى تأكد من الآيات السابقة له أنها مؤكدة لهذا المعنى كما أكد هذا الاستفهام بدوره الاستفهام المنسوخ إلى تمنٍّ في قوله : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ ﴾ ، فهذا تمنٍّ مشوب بنفي واستبعاد بعد أن رأوا من آيات اللّٰه وبراهينه ما يفنِّد وجود أي شريك له أو شفيع لهم غيره بحسب ما تشير إليه بعض النواسخ الدلالية في الاستفهام ذاته ، فكما هو معلوم بالنسبة إلى علماء اللغة أن « من » التي تفيد الجنس أو الاستغراق [1] لا تأتي إلا في سياق النفي أو الاستفهام ليكون معنى الاستفهام أيضًا .

هـل لنا من شفعاء ليس لنا من شفعاء يومئذ

(–) م م . إ

إسناد

توكيد النفي

مؤكد النفي (الاستحالة)

فمن القرائن التركيبية المؤكدة لهذا المعنى أيضًا مجيء الفعل الماضي المؤكد بـ « قد » – وهي للتحقيق – في قوله تعالى : ﴿ قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾ [الأعراف : ٥٣] وعطف الآية ﴿ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴾ [الأنعام : ٢٤] عليه بما يفيد النهاية الحتمية لِمَن اعتقد باعتقادهم فلا حياة بعد الموت ردًّا على طلبهم في العودة إلى الحياة لتعديل مواقفهم من هذا الدِّين وهكذا تجتمع النواسخ الدلالية على اختلاف مواقعها – منها ما جاء في جمل متقدِّمَة على هذا الاستفهام ، ومنها ما تأخر عنه ، ومنها أيضًا ما اشتمل عليه الاستفهام ذاته من ألفاظ مؤكدة للمعنى الناسخ له – لتأكيد ظاهرة

---

(١) يرى د . سمير ستيتية أنَّ دخول « من » في مثل قولهم : « هل رأيت من رجل ؟ » و « هل رأيت من أحد ؟ » لم يكسبها دلالة الجنس أو الاستغراق على التوالي – كما ذهب إلى ذلك النحاة – وإنما دخلت عليها لمطلق التوكيد فـ « رجل » تفيد الجنس من غير أن تسبقها « من » وكذلك « أحد » تفيد الاستغراق من غير أن تسبقها « من » « الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية : (٤٥) . مجلة المورد – العراق رقم (١٨/ ع ١٩٨٩/١) وهذا رأي مرجوح فمطلق التوكيد غير مستفاد من لفظة « رجل » وحدها بل من « من » و « هل » أو من « من » والنفي نحو « ما رأيت من أحد » أو ما يُعبِّر عنه بالمورفيم المركب بحسب ما أشار إليه النحاة عرضًا بتحديدهم لسياقات « من » .

النسخ في الآية الكريمة على نحو ما بيَّنا .

وتأكيدًا لما يحمله الاستفهام المصوغ بـ « هل » ملازمة لـ « من » المفيدة للجنس أو الاستغراق من الشعر قول عمر بن أبي ربيعة :

وَقَالَت لِتِربَيها غَدَاةَ لَقِيتُهَا ... وَمُقلتُها بالمَاءِ وَالكُحلِ تَدمعُ

بِذي الشُّرى هَل مِن مَوقِفٍ تقفانه ... لَعَلَّ المُغيريّ الغداة يودِّع [1]

فوجود « لعل » يُعدُّ ناسخًا دلاليًا للاستفهام إلى معنى الرَّجاء غير أنَّ الحكم على هذا الاستفهام يدعمه حضوره في النفس أيضًا فإن كان التمني أقوى حضورًا من الترجي في النفس حُمل الاستفهام على التمني – وهو أعم من الترجي كما أسلفنا – وإلا كان العكس [2] ، وبهذا تتضافر القرائن اللغوية – استعمال « لعل » في جملة متأخِّرة عن الاستفهام – مع القرائن الحالية ممثلة في منزلة هذا الاستفهام من نفس مُنشِئه ؛ لهذا يمكن تصنيف قوله تعالى – على لسان المؤمنين من عباده – : ﴿ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ ﴾ [البقرة : ٢١٤] رجاءً منهم ؛ لإيمانهم بأن هذا النَّصر آتٍ لا محال غير أنَّهم يستبطئونه [3] .

ب - نسخ الاستفهام إلى غيره من الأنماط الإنشائية غير الطلبية :

ومن أهمِّها التعجب وما يتفرع عنه :

١ - نسخ الاستفهام إلى تعجب :

والتعجب إذا ورد من اللَّه صُرف إلى المخاطب بحسب ما أكده المحقِّقون ؛ لأنَّه ﷻ لا يوصف بالتعجب فالتعجب استعظام يصحبه الجهل – وحاشا أن يكون اللَّه كذلك – لهذا تُعبِّر جماعة بالتعجيب بدله أي إنَّه تعجيب من اللَّه للمخاطبين [4] ، وقد جيء به في القرآن الكريم بأدوات استفهامية متعددة باستخدام « همزة الاستفهام وهل وما وأي وأنَّى وكيف » في تراكيب متباينة ، فهمزة الاستفهام كثيرًا ما دلت على معنى التعجيب بدخولها على الفعل « رأى » – سواء أكانت رؤية قلبية (علمية) أم بصرية – الذي يُعدُّ أهم ناسخ دلالي للاستفهام إلى معنى التعجيب لمجيئه

(١) عمر بن أبي ربيعة (١٨٦) .

(٢) « ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة » (٥٧) فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (ع ١١/١٩٨٧) .

(٣) معترك الأقران (٤٣٧/١) .

(٤) معترك الأقران (٤٢٤/٢) .

في أنماط تركيبية مساعدة إيَّاه على تحقيق هذه الدلالة بما تتوفر عليه من قرائن بحسب الأنماط الآتي بيانها :

النَّمط الأول : همزة الاستفهام + حرف عطف + الفعل رأى (علم) مثبتًا + جملة حالية .

ومن شواهده في القرآن الكريم : ﴿ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [مريم : ٧٧] والفاء تفيد التفريع فهذه الآية الكريمة تفريع على قوله : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم : ٦٦] وهو استفهام إنكاري لتحقيق وقوع البعث (١) ، وهو ما أكد هذا التعجيب ؛ لأنَّ المنكر للبعث قد أصر على إنكاره حتى إنَّه سَخِر من وجود البعث قائلًا (٢) : ﴿ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ وهي جملة حالية مؤكَّدة جيء بجواب على مَحمَل ظاهر عبارتها من الوعد بقضاء الدين من المال الذي سيجده حين يُبعث بقوله تعالى : ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴾ [مريم : ٧٨] وهو استفهام إنكاري تعجبي (٣) ، وبهذا تناسخ الاستفهامان فيما بينهما فكان كل واحد منهما مؤكدًا لدلالة الآخر إضافة إلى النواسخ الدلالية المشار إليها فيما تقدم من هذا النَّمط التركيبي .

النَّمط الثاني : همزة الاستفهام + الفعل رأى (رؤية بصرية) منفيًا + جملة حالية أو ما يقوم مقامها من الإخبار .

وكما هو ملاحظ فإنَّ للجملة الحالية الدور الفعَّال في النَّسخ الدلالي ، فلا يتعجب المرء من شيء إلا وقد تعجب من حاله على نحو ما تفيده الآيات الكريمات الآتي ذكرها : قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُوا۟ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَيَتَنَـٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [المجادلة : ٨] وقوله أيضًا : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [المجادلة : ١٤] وقوله أيضًا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ [مريم : ٨٣] فالاستفهام في ﴿ أَلَمْ ﴾ في الآيات السابقة تعجيبي ومثله شائع في كلام

---

(١) التحرير والتنوير (١٦/١٤٥) .

(٢) هو العاصي بن وائل الذي لم يُقاضِ خبابًا – وقد صنع لعاصي سيفًا ولم يقبض ثمنه – دَيْنه فقال له العاصي ساخرًا : « إذا كان هناك بعث فسيكون لي مال وولد وعند ذلك أقضيك دينك » التحرير والتنوير (١٦/١٥٨ ، ١٥٩) .

(٣) التحرير والتنوير : (٢٨/٢٩ – ٤٨) .

العرب فجرى عند البلغاء مجرى الأمثال إذ يجعلون الاستفهام على نفي فعل والمُراد حصول ضدّه بحثّ المخاطب على الاهتمام بتحصيله بتنبيهه بالفعل « رأى » – قلبيًا أو حسّيًا – الذي سبقت الإشارة إلى أهمّ مواقعه من الكلام عند استعراض بعض الأمثلة عن الاستفهام المنسوخ إلى أمر بما يفيد التنبيه ، أمّا عن فعل الرؤية في الآيات السابقة فهو على معنى الإبصار إمّا بقرينة لغوية أكّدها تعلق الفعل « رأى » بالحرف « إلى » [1] ، كما يرى بذلك الطاهر بن عاشور ، أي « ألم ينته إليهم بصرك » أو بقرينة حالية تمثلت في اتّضاح آثار إرسال الشياطين على الكفرة بعدم انتفاعهم بالإرشاد النبوي وإعراضهم عن الحق مما عززه وجود الجملة الحالية ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ فأنزل إرسال الشياطين على الكافرين منزلة الشيء المرئي المشاهد [2] ، وقد يكون فعل الرؤية على معنى التنبيه كسابقيه . يقول ابن منظور : قال بعضهم : ألم تر : ألم تُخبر وتأويله : « أعلن قصّتهم » ... هي كلمة تقولها العرب عند التعجب من الشيء وعند تنبيه المخاطب أي « ألم تعلم لفعلهم ، أولم ينته شأنهم إليك » [3] ، فكلا الرأيين مقبول وإن اختلفت زاوية التأويل فيهما ، فالأوّل يجعل من المخاطب حاضرًا يرى المُخبَر عنه أو آثاره في حين يكون المتلقي للخبر على التأويل الثاني غائبًا أو لا يتوافق زمنيًا مع الـمُخبر عنه ممّا يستوجب الإعلان عن قصّته .

أما عن توكيد التّعجيب في الآيتين الأوليين فقد تأكد في الآية الأولى بالجمل المتتابعة التي تدل أولاهما على استئناف ابتدائي اقتضاه استمرار المنافقين على نجواهم بقوله تعالى :

﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾

مفعول إليه (اللام = إلى)

مؤكّد للفعل المنهي عنه (المناجاة)

وما نهوا عنه هو ألّا يتناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول ليكون قوله تعالى : ﴿ وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ ﴾ توكيدًا للجملة التي قبلها بما يمكن وصفه بعطف البيان وهكذا

(١) المصدر نفسه (٢٩/٢٨ – ٤٨) .

(٢) المصدر نفسه (١٦٥/١٦) .

(٣) لسان العرب ، مادة (ر أ ي) .

تأتي صلة الموصول وقابلية امتدادها مع ما وليها من جمل قصد الإخبار بما يمكن أن يُتعجب منه ، والحال والخبر سيان في الدلالة ، أمَّا الآية الأخرى فيأتي قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ - وهي جملة حالية - لِدعم هذا المعنى - أي التعجيب - وتوكيده وهذا أدخل في التعجيب ؛ لأنَّه امتنع من الحلف على الكذب لعدم التثبت في المحلوف عليه .

النَّمط الثالث : همزة الاستفهام + حرف عطف + الفعل راى (رؤية بصرية) منفيًّا + جملة حالية أو ما يقوم مقامها .

نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾ [سبأ : ٩] فالاستفهام هنا للتعجيب الذي يخالطه إنكار على انتفاء تأملهم فيما بين أيديهم وما خلفهم من السماء والأرض ، وهو انتفاء آثار تلك التأملات من استدلال بأحوال الكائنات على البعث بما يثبت كون رؤيتهم لها من عدمه سواء ، وحتى يحثهم على التدبر أكثر فأكثر جيء بالفعل « رأى » منفيًّا إثباتًا من اللّٰه ﷻ لحالهم تلك - لم يروا وإن كانوا قد رأوا ما بين أيديهم من كائنات - في ابتعادهم عن التدبر في ملكوت اللّٰه [1] ، وهذا ما تكرر ذكره في أكثر من سياق غير أنَّه عُبِّر عنه بالفعل « نظر » لمَّا أريد التَّبصُّر والتفكُّر في صفات الذات جُعل فعل القلب متعلقًا بأسماء الذوات في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] [2] ، لينسخ الاستفهام أيضًا بحسب ما توافر من قرائن لفظية حدَّدها التركيب في صياغته وقرائن معنوية تمثَّلت في إحالة النظر والرؤية من العين المبصرة إلى بصيرة القلب إلى معنى التعجيب المشوب بالإنكار .

لعلَّ المستقري للاستفهامات القرآنية - إن صحَّ الوصف - يجد أنَّ الدلالة على معنى التعجب باستخدام همزة الاستفهام - زيادة على ما تمَّت هَيْكلته من أنماط - يمثل فيها فعل الرؤية النَّاسخ الأساسي بمعية الخصائص الأسلوبية المبني عليها الاستفهام ذاته من اشتماله على حروف العطف [3] وجملٍ حالية ، وهي عناصر

---

(١) التحرير والتنوير (١٥٢/٢٢) .

(٢) المصدر نفسه (١٩٦/٩ - ١٩٨) .

(٣) سيأتي التفصيل في دلالتها وما تحمله من طرد موقعي نتيجة الاستفهام في الفصل الثاني من الباب الثاني إن شاء اللّٰه .

لا تقل أهمية عن الفعل « رأى » إلَّا أنَّ هذا الأخير يمثل فيها البؤرة التي تنجذب باقي العناصر إليها لتدور في فلكها ، أمّا عن الأنماط التركيبية الأخرى للاستفهامات المنسوخة إلى التعجب وبالأداة ذاتها – همزة الاستفهام – فيمكن تمثيل بعضها على النحو الآتي :

النَّمط الأول : همزة الاستفهام + حرف العطف + جملة فعلية (فعل على معنى الإرشاد + متـمّمات المعنى [١])

ومن أمثلة الفعل الدال على الإرشاد والتنبيه ما عُلّق عمله نحو الفعلين « هدى وتفكر » في الآيتين الكريمتين : ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴾ [طه : ١٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، والمقصود من تعليق الفعل الانتقال من علم الظان إلى تحقيق الخبر المظنون وجعله قضية مستقلة فيصير الكلام بمنزلة خبرين : خبر من جانب الظان ونحوه ، وخبر من جانب المتكلم دخل في قسم الواقعات [٢] ، كما خلُص إليه الطاهر بن عاشور وهو ما أكد دلالة الاستفهام على الإنكار التعجبي لكون الاستفهام المعلّق بالفعل « يهد » عن العمل قد استقل بدلالته على الإخبار بالكثرة على من حق عليهم الهلاك من القرون السابقة ، وهذا ما علمته القرون اللاحقة بها إلَّا أنَّها لم تعتبر فكأنَّ معنى الآية الكريمة « أولم يرشدهم إلى الجواب « كم أهلكنا قبلهم » أي كثرة إهلاكنا القرون [٣] ، وعليه تناسخ الاستفهامان فيما بينهما بأن أكد كل واحد منهما معنى الآخر ؛ فتأكد معنى التعجيب والإنكار في ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ ﴾ بالإخبار في قوله تعالى :

﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ   يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ﴾

حال

علاقة ملابسة

لأنَّه اشتمل على ما يشير إلى حالهم قبل أن يهلكوا بما يتناسب مع التعجيب وهذا

(١) آثرت الباحثة مصطلح المتممات الدلالية ؛ لأنها تشمل المخصِّصات وغيرها من جهة ، ولأن أمثلة هذا النَّمط أغلب أفعالها معلق عن العمل أي لا يقدّر له مفعول ولا متعلق من جهة ثانية .

(٢) التحرير والتنوير (٩/١٩٤) .

(٣) المصدر نفسه (١٦/٣٣٤) .

ما يؤكد تلازم الحال أو ما يقوم مقامه مع غرض التعجيب كما بينا آنفًا وكما نزيده تبيانًا فيما ورد في قوله تعالى :

﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾

توكيد حال الجنون بالقصر (قصر موصوف على صفة) المفيد للإنذار والبيان من صفات الرسول ﷺ ليكون المعنى : ألم يكونوا من المفكرين أهل النظر حين زعموا - أي المشركين - أنَّ الرسول الكريم مجنون ؛ إمَّا غباوة منهم بحيث التبست عليهم الحقائق المتمايزة ، أو مكابرة وافتراء على الرسول فالتعجيب من حالهم تلك والإنكار بـ﴿ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ [1] ، قد تضافرت النواسخ الدلالية السابقة من دلالة التفكر - وهي التبصر في ثبوت الحقائق والنسب في نفس الأمر - التي استقلت بجملة تفردت بما للإحاطة بمعنى التعجيب ؛ لأنه فعل يتعلق بالقلب وأحوال الكفرة لإثبات سفاهتهم على الرغم مما يثبته الواقع من حقائق تدعم الرسول لكونه رسولًا .

ومن الأفعال الحاملة في طيَّاتها لمعنى التنبيه والإرشاد بالذكرى قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۞ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ [مريم: ٦٦، ٦٧] ، فالاستفهام في ﴿ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ إنكار من الإنسان الكافر لتحقيق وقوع البعث ، وهو ما أكد معنى الإنكار والتعجيب [2] ، من الله تعالى في قوله :

أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا

حال

علاقة الظرفية

علاقــة ملابســة

لوجود الظرف ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ والحال ﴿ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ بوصفهما ناسخين دلاليين مؤكدين لمعنى التعجيب المخالط للإنكار الذي دعمه الإنكار السابق له في الاستفهام الصادر عن الإنسان مجازًا ، وبذلك تناسخ الاستفهامان أيضًا فيما بينهما فتأكَّد

(١) التحرير والتنوير (١٩٤/٩ - ١٩٥) .
(٢) المصدر نفسه (١٤٥/١٦) .

الإنكار في الاستفهام الأول بالتعجيب والإنكار أيضًا - غير أنَّه استنكار من اللّٰه تعالى لغفلتهم عن حالهم كيف كانوا وأصبحوا - في الاستفهام الثاني الذي تأكد معناه - أي التعجب والإنكار - بالاستفهام الأول كما بينا .

النَّمط الثاني : همزة الاستفهام + حرف عطف + جملة اسمية .

ومن أمثلة هذا النَّمط في الاستفهامات القرآنية نجد قوله تعالى : ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ [الأنبياء : ٥٠] ، فبالإضافة إلى التوازي بين الاستفهام في الآية الكريمة وبنائه المهيكل له في كونه - أي الاستفهام - داخلًا على الجملة الاسمية التي جيء بها لكون إنكار المشركين للقرآن وما يحتويه من إعجاز في مجالات الحياة المتشعبة حاصلًا منهم في حال الخطاب فالجملة الاسمية يتأتى بها جعل المسند اسمًا دالًّا على الاتصاف في زمن الحال ، فالدلالة المعجمية لهذا المسند تعزز معنى التعجيب من حالهم ؛ لما تحمله من معنى الإنكار على الرغم من امتثال الحقائق أمام أعينهم المبصرة وقد أغفلتها بصائرهم ، وهو ما نسخ الاستفهام - بالقرائن التركيبية مع القرائن المعجمية وكذا الحالية بما كانت عليه أحوالهم - من الإنكار المفرط إلى معنى التعجيب المخالط للتوبيخ على استمرارهم على ذلك الإنكار [١] .

النَّمط الثالث : همزة استفهام + حرف عطف + جملة شرطية .

ومن استعمال الهمزة في الإنكار كناية وفي التعجيب إيماءً [٢] ، ما ورد ذكره للرد على من حاد عن دين الحق واتبع ما كان يعبد آباؤه في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٠] ، فإنَّ المتكلم لما حكى عنهم قولهم : ﴿ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ﴾ قد رد قولهم هذا باستفهام للتعجب وإنكارًا لردهم وتخطئتهم تلك جيء بأسلوب الشرط بما يفيد الامتناع بوساطة الحرف « لو » ، وهي في مثل هذه التراكيب تسمى وصلية [٣] جوابها محذوف دل عليه الكلام السابق لها تقديره : « لاتبعوهم » والمستفهم عنه هو الارتباط الذي بين الشرط وجوابه ، وإنَّما صارت الهمزة للرد ؛ لأجل العلم بأنَّ المستفهم عنه يجاب عنه

---

(١) التحرير والتنوير (٩٠/١٧ - ٩١) .

(٢) المصدر نفسه (١٠٦/٢) .

(٣) سيأتي الحديث عنها قيد الحديث عن الشرط في الفصل الثاني من الباب الثاني إن شاء اللّٰه تعالى .

بالإثبات بقرائن حال المخبر عنه والمستفهم [١] .

فالمتأمل لأمثلة التعجب بالاستفهام بوساطة همزة الاستفهام يرى أنَّ مدخولها في الغالب معلّق عن العمل - في اصطلاح نحاة الإعراب - ذو دلالة شبه مستقلة ينفرد بها هذا الاستفهام تحمل في طياتها معنى النظر والتدبر والتفكر سواء بالفعل « رأى » أو « نظر » أو « تفكر » أو « هدى » أو « تذكر » ، وهو ما أكَّد أنَّ الدلالة المعجمية ناسخ دلالي مهم إلى جانب القرائن الحالية الموجَّهة للخطاب الإلهي لعباده بما ينطق به لسانهم أو لسان حالهم ، أمَّا عن نسخ الاستفهام إلى معنى التعجب الصادر من العباد وبوساطة همزة الاستفهام فيمكن توزيع بعض أمثلته على الأنماط السابقة حملًا على ما تقدم ذكره في التعجيب ومنها نجد النَّمط : « همزة الاستفهام + جملة فعلية » .

ومن السياقات القرآنية المؤكدة للدلالة المنسوخة للاستفهام إلى تعجب نجد قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِى عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٣ ، ٥٤] فجواب الملائكة لإبراهيم عليه السلام بأنَّهم قد بشروه بالخبر الحق الثابت الذي لا شك فيه إبطالًا لما اقتضاه استفهامه بقوله : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ الذي نُزِّل فيه الأمر العجيب المعلوم - أن يُرزق الولد - منزلة الأمر غير المعلوم ؛ لأنَّه يكاد يكون غير معلوم لما تدل عليه حاله من الكبر ، ومع هذا وعلمًا من إبراهيم عليه السلام أنَّ من بشره هم الملائكة تعين بذلك أن يكون الاستفهام للتعجب ليكون هذا الاستفهام أيضًا أي ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ ناسخًا دلاليًا للاستفهام الذي يتقدمه إلى معنى التعجب الذي أكده أيضًا العامل التركيبي والمعجمي لألفاظه ، فالبشارة تكون بما يُدخل السرور إلى القلب وتقرُّ به الأعين ، أمَّا الكبر فمرحلة عمرية لا يطمح الواحد منا إلى الوصول إليها لما تحمله من فتور ودنو أجل في الغالب ، وتعليق الكبر بالبشارة بعلاقة التعدية يلزم كونها تعدية مجازية ، وهذا ما أثار التعجب في إبراهيم عليه السلام وقد كان حاله حال القانطين من رحمة اللَّه ؛ إذ لا يتوقع في مثل هذا السن أن يرزق ولدًا تقرُّ به عينه ، فالاستفهامان متناسخان لكون كل واحد منهما ناسخًا ومؤكدًا دلاليًا للآخر - كلاهما يفيد التعجب - بحسب ما دلَّت عليه القرائن التركيبية الدلالية الأخرى المذكورة فيما تقدم لتأكيد معنى التعجب أكثر فأكثر [٢] .

---

(١) المصدر نفسه (١٠٦/٢) .

(٢) المصدر نفسه (١٤/ ٥٨ ، ٥٩) .

ومن أمثلة الاستفهام المنسوخ إلى تعجب مشوب بالإنكار المصاحب للتوبيخ [1] ، نجد قوله تعالى :

﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾

م(+) + م إ مفعول به مفعول به م(−)+ م إ + مفعول به حال مؤكدة لغفلتهم استفهام إنكاري

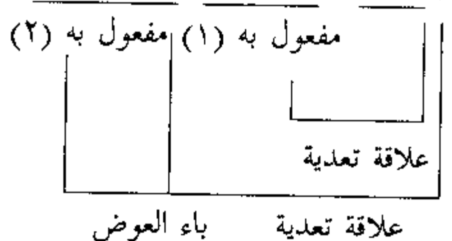
الفاعل واحد وهو مثار العجب علاقة ملابسة

علاقة توكيد إنكار فعلهم الشنيع بعد الأخذ بما يأمرون به الناس

فجملة ﴿ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ وتوكيدها بالجملة الحالية ﴿ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ أهم ناسخ دلالي للاستفهام إلى معنى التعجب ، سواء أكانت جملة معطوفة على ما تقدمها أم جملة حالية منها ، فهو نوع من مقابلة الأفعال المتعجب منها فيما بينهما (الأمر بالمعروف وعدم امتثال آمره به) وهي مقابلة مستنكرة لا يأتي بها إلا من انتفى عليه العقل وهو ما أكده الاستفهام المستعمل في الإنكار والتوبيخ بقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ .

وغير بعيد عن مقابلة الأشياء المتضادة بعضها ببعض بما يثير العجب نجد قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ ﴾ [البقرة : ٦١] .

﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ وما هو خير فسر عند بعضهم بالمن والسلوى .



علاقة تعدية باء العوض

فهذه المقابلة الضدّية بين ما هو أدنى وما هو خير حمّلت الاستفهام معنى التعجب

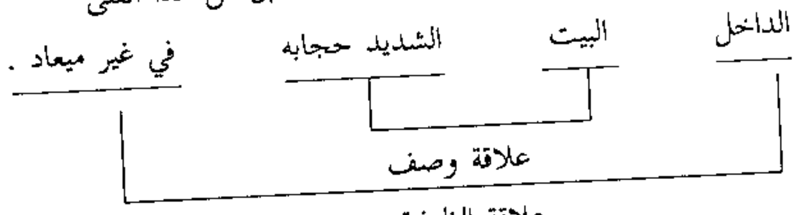
---

(١) المصدر نفسه (٢/٤٧٤ - ٤٧٧) .

إن كان هذا من كلام موسى عليه السلام أمّا إن كان من كلام اللّه فهو تعجيب مشحون بالتوبيخ الشديد لسوء اختيارهم الذي ألحُّوا لنيله كثيرًا بحسب ما أفاده المورفيم المركب من « السين والتاء » الذي قال عنه الطاهر بن عاشور : هو لتأكيد الحدث وليس للطلب (١) ، وهو حدث دال على جعل شيء مكان آخر ، غير أنَّهم أخفقوا في اختيار عناصر هذه المعادلة كما بيّنا مما يثير العجب ويحمل على توبيخهم لسوء فعلتهم تلك ، وحتى نتبين ظاهرة النسخ الدلالي للاستفهام إلى معنى التعجب في مصادر كلام العرب الأخرى نذكر من الشعر قوله (٢) :

بِاللَّهِ رَبِّ مُحَمَّدٍ حَدِّثيني حَقًّا أَمَا تَعجَبن مِن هَذَا الفَتَى
الدَّاخِلِ البَيتِ الشَّدِيدِ حِجَابُه في غَيرِ مِيعَادٍ أَمَا يَخشَى الرَّدَى

فقوله : « أما يخشى الردى » تعجب فيه شيء من الإنكار لتوافر نواسخ دلالية في السِّياق تؤكد هذا المعنى منها الإتيان بفعل التعجب (٣) في استفهام دال هو الآخر على معنى التعجب على هذا النحو : أما تعجبن من هذا الفتى



فالتعجب منصبٌّ على هذا الدخول المتعجب من وقته ومن مكانه أيضًا ؛ فعلى الرغم من كون البيت محصنًا إلّا أنَّ هذا الفتى قد تجرَّأ على دخوله ، وكأنه لا يخشى الردى ؛ لذا أُكِّد هذا المعنى أيضًا بالاستخبار عن هذا الحال العجيب بما يفيده الفعل « حدثني » المسبوق بالنشد حتى يؤدي وظيفة العرض ، أو بالأحرى الاستفهام المجازي الذي هو ظاهره عرض إلا أن بنيته العميقة تثبت كونه تعجبًا لتوفر السياق على فعل التعجب كما وضحناه آنفًا ، وبهذا تناسخ الاستفهامان فيما بينهما بما يؤكد

(١) التحرير والتنوير (١٤/ ٥٢٠ - ٥٢٣) .
(٢) عمر بن أبي ربيعة (٤٨٠) .
(٣) ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة : (٥٤) د . فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (٣ : ١١ ، ١٩٨٧) .

دلالة كل منهما على التعجب .

ومن التراكيب الاستفهامية التي سبق أن أشرنا إلى كونها من التراكيب الدالة على الاستخبار بما هو عجيب وغريب : « أرأيتك » التي ورد ذكرها في :

أَرَأَيتَكَ إذ هُنَّا عَلَيكَ أَلَم تَخَف   وُقيت وَحَولِي مِن عَدُوِّك حُضَّر [١]

وهي قرينة تركيبية ناسخة للاستفهام : « ألم تخف ؟ » بمعية الجملة الحالية التي بعده وهي « وحولي من عدوّك حضر » .

فالمعنى « أخبرني أو انظر وانتبه إلى هذا الأمر العجيب وهو أن المتعجَّب منه لا يخاف من أعدائه على الرغم من إحاطتهم بمن يحب عند المجيء إليهم » وهذا حال يُتعجَّب منه [٢] ؛ لذا جاءت الجملة الاعتراضية لتفيد الدعاء له بالوقاية في « وقيت » لخطورة عمله ذاك وقد أحاط به الأعداء .

الاستفهام بـ « هل » ودلالته على التعجب :

ويأتي الاستفهام في بعض سياقاته بـ « هل » مركبة مع « إلا » نحو قول الله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٥٩] على شاكلة الشيء المؤكَّد بما يشبه ضده لتحقيق معنى الإنكار والتعجب [٣] ، الذي يفيده قول الله تعالى : ﴿ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ .

فـ ﴿ تَنقِمُونَ ﴾ لا تتماشى دلالته مع ما عُلِّق به من مفاعيل ذات دلالات حميدة بعكس النقمة الموحية بالسَّلب في دلالتها ، وهذا راجع لكون أهل الكتاب (وهم اليهود) يؤمنون بالله وبما أنزل من قبل غير أنَّهم لا يؤمنون بما اختُصَّ به المسلمون من رسولٍ قد سلطوا عليه نقمتهم ، وهم بذلك ينقمون على كل من اتبعه وقوله الحق إذ قال : ﴿ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ فدعمًا لما قيل نجد أنَّ البناء الموازي لهذا الاستفهام يأتي على هذا النحو :

---

(١) عمر بن أبي ربيعة (٩٦) .

(٢) ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة : (٥٥) د . فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (ع : ١١ ، ١٩٨٧) .

(٣) التحرير والتنوير (٢٤٣/٦) .

المؤمنون

هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَٰسِقُونَ

(−)م(−)+م إ(−)(+) | (−) مفعولات مجازية لأنها لا تتوافق في دلالتها مع الفعل

المعلقة به (−) (−) > (+)

مفعول منه طالح صالح

علاقة تعدية مجازية

(−) + (−) = (+) أي استفهام تقريري مجازي أيضًا .

هل + إلا ⇐ تنقمون منا أن آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل من قبل وأنَّ أكثرهم فاسقون !

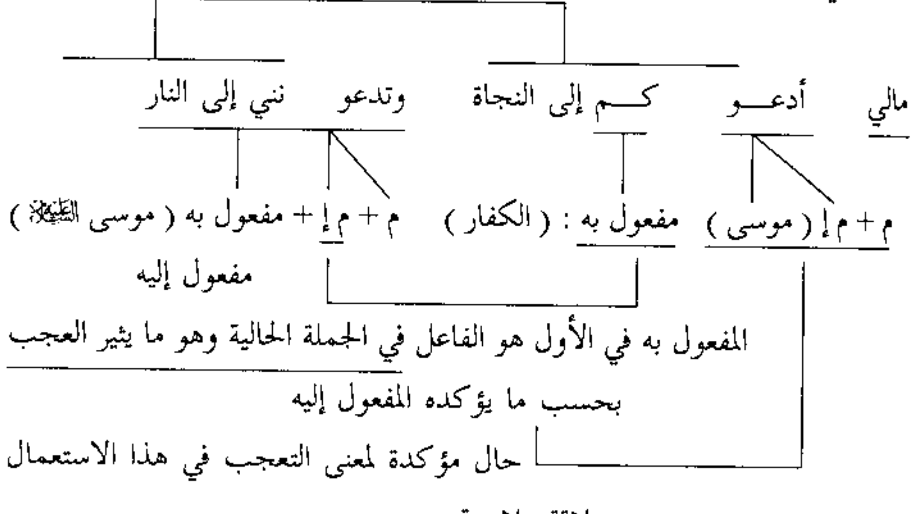
الاستفهام بـ « ما » ودلالته على التعجب :

وأكثر ما ترد « ما » مركبة مع حرف الإضافة اللام وضمير متصل أو ما يقوم مقامه من الأسماء للدلالة على التعجب أو التعجيب ، فمن التعجيب نجد قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ﴾ [الانشقاق : ٢٠ ، ٢١] وهو خطاب للمشركين لعود الضمير « هم » عليهم ممن شملهم لفظ الإنسان في قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ [الانشقاق : ٦] ، فكيف لا يؤمنون بالبعث ولا يخافون أهوال يوم لقاء الله ؟ وهو ما سوَّغ التعجب بهذا الاستفهام من عدم إيمانهم ، وفي إنكار انتفاء إيمانهم شأن الشيء العجيب المنكر أن يسأل عنه ؛ لهذا استُعمل الاستفهام - يقول الطاهر بن عاشور - في معنى التعجب والإنكار مجازًا بعلاقة اللزوم واللام للاختصاص [(١)] . ومن شواهده أيضًا نجد قوله : ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴾ [المعارج : ٣٦] إلا أنَّ مدخول « مال » هو اسم موصول والحال فيه دال على التعجب والإنكار كذلك كما سبق أن أكّد على دور الأحوال في هذا الأسلوب - أي التعجب - بالإضافة إلى أنَّ قوله تعالى : ﴿ أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ

(١) التحرير والتنوير (٢٣١/٣٠) .

أن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴾ [المعارج : ٣٨] هو للتعجب والإنكار أيضًا لكونه بدل اشتمال عن جملة ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ ... ﴾ ؛ لأنَّ التفافهم حول النبي ﷺ شأنه أن يكون لطلب الهدى والنجاة فشبّه حالهم بحال طالب النعمة والهدى فأورد استفهامًا عليه [(١)] .

وقياسًا على التعجيب يأتي التعجب بالاستفهام في قوله [(٢)] : ﴿ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [غافر : ٤١] فتعليق اللام بياء المتكلم – وهو موسى عليه السلام – الذي ذكرت حالته وهي ﴿ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ ﴾ قوبل بحال من يدعوهم وهو حال النقيض منه إذ قال : ﴿ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ ؛ ليتعزز بذلك معنى التعجب بهذه الأحوال المتناقضة كما يوضّحه الشكل الآتي :



⇐ تدعونني للكفر بالله والإشراك به وأنا أدعوكم إلى النجاة بالإيمان بالله وبما أنزل على رسوله والملائكة والقدر خيره وشره .

وقد يدخل حرف الاستفهام « ما » على « بال » في تركيب « ما بال » الدال على التعجب أيضًا في مثل قول الشاعر :

مـا بَالُهُ حِينَ يَأْتِي أُختَ مَنزِلِنَا ... وَقد رَأَى كَثرَةَ الأَعداءِ إذ حَضَرُوا [(٣)]

فالجملة الحالية « وقد رأى » وردت مؤكّدة للمعنى المنسوخ إليه الاستفهام وهو

(١، ٢) المصدر نفسه (١٥٢/٢٢ ، ١٥٣) .

(٣) عمر بن أبي ربيعة (١١٥) .

التعجب في قوله : « ما باله ... » بما يناسب التعجب من مجيء الشاعر إلى من يحب في وقت غير مناسب ؛ لأنَّ رؤيته كثرة الأعداء كان يجب أن تثنيه عن ذلك المجيء ومع ذلك جاء إلى من يحب في مثل هذه الأحوال الصعبة التي يتعجب من تخطّيه لها (١) .

نسخ الاستفهام بـ « أي » إلى تعجب :

ومن نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارئ نجد الاستفهام الذي يستحيل خبرًا إذا طرأ عليه معنى التعجب كقولك : مررت برجل أي رجل وأيما رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهمًا ؛ وإنما كان لأنَّ أصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر ، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنَّما أعاده إلى أصله من الخبرية (٢) ، وربما المقصود من الخبر في كلام السيوطي ليس ما هو ضد للإنشاء ، وإنَّما هو من الإعلام والإنباء .

فالاستفهام والتعجب إذا تضامًا صار الكلام خبرًا لا ما هو ضد الإنشاء ، فلا هو استفهام ولا هو تعجب ؛ لذا يمكن وصفه بالإخبار التعجبي إذا نسخ الاستفهام في أول مراحله في تلك الجمل إلى معنى التعجب بقرائن غير أنَّ كونه تابعًا لما تقدَّمه من كلام نسخ هذا التعجب أيضًا إلى معنى الإخبار التعجبي بتناهي الرجل في الفضل كما بينا وكما يُعزِّز بيانه بقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] .

فقد رأينا فيما تقدم أنَّ قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ ﴾ استفهام على معنى التعجب والإنكار الذي زيد تأكيدًا بقوله : ﴿ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ الدال على التعجب والاستبعاد (٣) ، على نحو ما نبيِّنه في هذا التحليل :

---

(١) ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة : (٥٥) د . فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (ع : ١١ ، ١٩٨٧) .

(٢) الأشباه والنظائر (٢٥٨/١) .

(٣) التحرير والتنوير (١٩٨/٩) .

عود الضمير

أولم ينظروا في ملكوت ... فبأي حديث بعده يؤمنون ..... ومن يضلل الله فلا هادي له

ونذرهم في طغيانهم يعمهون

الباء السببية ظرف مجازي (للمباعدة) تعليل إنكار إيمانهم فلا طمع لأحد في هديهم

⇐ لا يؤمنون بشيء من الحديث بعد هذا الحديث أي « ما نُصب لهم من الآيات في أصناف المخلوقات » .

فهو استبعاد لإيمانهم من جهة فهم لا يعقلون ، وتعجبًا من حالهم تلك أي بعدم اهتدائهم بتلك الآيات العظيمة .

فإنَّ ذلك كله بلغ منتهى البيان قولًا ودلالة بحيث لا مطمع أن يكون غيره أدلَّ منه .

وهكذا دلت قرائن الأحوال على التعجب المشوب بالاستبعاد على نحو ما بينا بالإضافة إلى النواسخ الدلالية في بعض ألفاظ هذا الاستفهام وهي باء السببية والظرف المجازي الدال على المباعدة والمفارقة .

نسخ الاستفهام بـ « أنَّى » إلى تعجب :

وترد « أنَّى » كناية عن الحال عندما تكون بمعنى « كيف » ، وقد خالطها معنى التعجب في نحو قوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] .

وقوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا ﴾ [مريم: ٨] [1] ، بالإضافة إلى ما تحمله من معنى الاستبعاد .

وقد جيء في السِّياق بما يثبت المفارقة بين هذه الأحوال المتعجب من اجتماعها على نحو ما نبينه :

---

(١) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٣٣٤) .

أنـى يكون لي غلام و كانت امرأتي عاقرًا ⇐ يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرًا وهذا مستبعد عنه !

حال متعجب منه

واو المعية مفعول معه أو حال

حال

كيف يجتمع الحال مع المفعول معه !! (هذا مستبعد بالمنطق)

≠ تضاد

أما قوله تعالى :

أنى يحيي هذه اللَّه بعد موتها ⇐ اللَّه قادر على أن يحيي الموتى !

م مفعول به م . إ الظرف المجازي (المباعدة والمفارقة) وهو أهم ناسخ دلالي

مفعول مقدم لتأكيد من يقع عليه الفعل كيف تتغير حالته

ومن السّياقات اللغوية المؤكّدة لمعنى التعجب بـ « أنّى » مجيئها بعد البدل في نحو قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [الزمر : ٦ ، غافر : ٦٢] ، فاللَّه ﷻ « بدل » أو « خبر » ذلك ، وربكم « نعت » أو « بدل »(١) ، واستعمل اسم الإشارة « ذلكم » للتدليل على عظمته سبحانه ، فكيف ينصرف العباد عن عبادته وهو ما أكد معنى التعجب ، أمَّا عن التعجب الذي يشوبه التوبيخ فقد كثر في القرآن الكريم لكثرة السفهاء والمعارضين لهذا الدين على الرغم مما تثبته القرائن الحالية من دلائل وحدانية اللَّه وذلك في أساليب ﴿ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ و ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ ولا شك أنَّ هذه الأداة ومعها الفعل الواقع بعدها يدل على وحدانية اللَّه وفي الوقت ذاته تدل على توبيخ من يشرك باللَّه في نحو قوله تعالى : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [فاطر ٣] ، ففي ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ دليل الوحدانية الذي أثبته قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ في قالب من التعجب والتوبيخ لمن لم يعتقد بذلك بعد .

ومن التراكيب المؤكدة لمعنى التعجب - وهي الناسخ الأساسي للاستفهام إلى معنى التعجب - الدعاء المستعمل في التعجب ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [المنافقون : ٤] ، فجملة ﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ مركب يستعمل في التعجب من عمل

(١) التبيان في إعراب القرآن (٢/١١٠٨) .

شنيع وقد يُؤكَّد به – كما بينا في الفصل الأول في هذا الباب – التعجب بعده لغرض المدح نحو : « قاتله اللّه ما أشعره ! » وهو ما يؤكد أنَّ الاستفهام في مقام التعجب عند مقابلة التركيبين ببعضهما ، أمَّا صيغة المفاعلة للفعل « قاتل » فهي للمبالغة في الدعاء أي « قتلهم اللّه قتلًا شديدًا » وجملة التعجب مستأنفة كشأن التعجب بعدها أي جملة ﴿ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ والمبالغة في الدعاء المجازي توازيه المبالغة في اتِّباع الباطل بما تثبته أحوال المشركين حتى شُبِّه – يقول الطاهر بن عاشور – المكان الذي يصرفون إليه باعتقاداتهم بمكان مجهول من شأنه أن يُسأل عنه باسم الاستفهام عن المكان [١] ؛ ليكون الاستفهام هنا مستعملًا في *التعجيب على وجه المجاز المرسل* ؛ لأن الأمر العجيب من شأنه أن يستفهم عن حصوله [٢] ، ويمكن توضيح ذلك أكثر على هذا النحو :

قاتلهم اللّه   أنَّى   يؤفكون

حال

خبر مضاعف النسخ   الظرفية المجازية أو الملابسة

أسلوبان متناسخان مؤكدان لمعنييهما في الوقت ذاته وهو التعجب

نسخ الاستفهام بـ « كيف » إلى تعجب :

وغالبًا ما يخرج الاستفهام بـ « كيف » إلى معنى التعجب فكما أنَّ « أنَّى » تأتي بمعنى « كيف » هذه فكذلك تتمثل كيف في بعض السِّياقات التي ترد فيها « أنَّى » كأن تُسبق بدعاء مفيد لتأكيد التعجب في نحو قوله تعالى : ﴿ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ [المدثر : ٢٠] فـ ﴿ قُتِلَ ﴾ دعاء على الوليد بن المغيرة الذي نزلت بخصوصه هذه الآية بأن يقتله قاتل ، ثم هو دعاء بتعجيل موته لعدم جدوى حياته السيئة ، والاستفهام بعده للتعجب المشوب بالإنكار على وجه المجاز المرسل ، ومما هو أيضًا من النواسخ الدلالية لهذا الاستفهام إلى معنى التعجب كون الجملة ﴿ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ جملة اعتراضية بين ﴿ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴾ و ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ وهو إنشاء شتم مفرَّع على الإخبار عنه بحاله العجيبة – التمادي في التفكير العقيم – بأنَّه فكر وقدر ؛ لأنَّ الذي ذُكر يوجب الغضب عليه [٣] .

(١) التحرير والتنوير (١٦٩/١٠) .   (٢) المصدر نفسه (٢٤٢/٢٩) .
(٣) المصدر نفسه (٣٠٨/٢٩ ، ٣٠٩) .

ومن النواسخ الدلالية للاستفهام [١] إلى معنى التعجب تقدم الاستفهام بـ « ألم تر » ونحوه أو تأخره عليه بما هو لصيق بمعنى التدبر والتعجب في نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥] فـ ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ الفعل معلق لإردافه باستفهام آخر وهو على معنى « أخبرني بالشيء العجيب » أو « انظر » كما تثبته بعض الآيات في السياق نفسه أي التعجب غير أنَّه في قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ [الصافات: ٧٣] ، هو أمر بالنظر للتعجيب والتهويل مما يؤكد فظاعة المنظر ، وهذا ما عُدَّ ناسخًا دلاليًا لكون الجملة بعده ﴿ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ ، استفهامًا مستعملًا في التعجب للتفظيع [٢] ، أمَّا الجملة بعد ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ وهي ﴿ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ فهي للتعجب [٣] ، من مخلوقات الله وقدرته ليزداد المؤمن إيمانًا ويرى الكافر قدرة الله التي إن شاء لم يجعل الشمس على الظل دليلًا فكيف بهم أضعف خلقه فهو قادر على الأخذ بهم وإن تجبَّروا غير أنَّه - جلَّت قدرته - يمهلهم إلى يوم موعود فهم من عباده الذين انصرفت عنهم رحمته .

أمَّا ما يدل على التعجب من الحال صراحة ورود الجملة الحالية أو الحال المفردة أو ما يدل على التعجب قبل الاستفهام بـ « كيف » أو بعدها ، فممَّا هو قبلها ويشير إلى معنى التعجب صراحة قول الشاعر :

فَيَا عَجَبًا للقلبِ كَيفَ اعتِرَافُه ... وَللنَّفسِ لَمَّا وَطِنَت كَيفَ ذُلَّت

فجملة « يا عجبًا » - وهي جملة استئنافية - تمثل الناسخ الدلالي الأساسي لمعنى التعجب بحسب ما تستأثر به من دلالة على التعجب الصريح وهو ما جعل من الجملتين « كيف اعترافه » و « كيف ذلت » استفهامين منسوخين إلى معنى التعجب ؛ فكلٌّ من القلب والنفس متعلق بالمصدر « عجبًا » أمَّا الاستفهامان فهما بدلان من « القلب » و « النفس » على التوالي ؛ إذ المعنى « فيا عجبًا للقلب وللنفس » وهذه السِّمة التركيبية المدعومة بالجملة الاعتراضية أيضًا بقول الشاعر : « لما وطنت » دليل آخر على هذا النسخ الوظيفي في الاستفهام بما تحمله من دلالة مؤكدة لمعنى الاستفهام المنسوخ إليه [٤] .

---

(١) فبعد أن نسخ الخبر - لأنَّ قاتل فعل ماض - إلى معنى الدعاء نسخ الدعاء أيضًا إلى تعجب بقرينة الاستفهام بعده المفيد للتعجب فتناسخ الأسلوبان (الخبر والإنشاء) لتوكيد المعاني الثانوية لكل منهما .

(٢) التحرير والتنوير (١٢٨/٢٢ - ١٢٩) .   (٣) مغني اللبيب (٢٥/١) .

(٤) المورد النحوي (٢٩٣) د . فخرالدين نباوة الطبعة الخامسة دار الفكر (دمشق) (١٤١٤ - ١٩٩٤) .

أمَّا عن الجملة الحالية فمن شواهدها من القرآن الكريم نجد قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨] فالحال المبيِّنة والمؤكِّدة لمعنى التعجب هي ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ إذ أيقن المشركون مما يشاهدونه في حياتهم أنَّهم كانوا عدمًا فصاروا إلى الحياة فعدم فبعث فلقاء مع ربِّهم ، وقد تتوسط الحال الاستفهام في مثل قول الشاعر :

وَشُكرِي أَلَّا أَبتَغِي بِكِ خلَّةً وَكيفَ وَقد عَذَّبتِ قَلبِي أُعذرُ [١]

فالاستفهام بقوله : « كيف أعذر ؟ » منسوخ إلى معنى التعجب والنفي ، والناسخ فيه عامل تركيبي يتمثل في الحال المتوسطة له بقوله : « وقد عذبت قلبي » [٢] .

هذا عن الاستفهام الذي تظهر فيه أداته واضحة في صدر الكلام ، أمَّا عن الاستفهام الذي حذفت أداته وكان العامل الصوتي ممثلًا في التنغيم دليلًا عليه بأن نُسخ إلى تعجب بفعل الجمل الحالية أيضًا بعده فمنه قول المتنبي :

أَحيَا وَأَيسَرُ مَا قَاسَيتُ مَا قَتَلَا وَالبَينُ جَارٍ على ضعفي ومَا عَدَلَا [٣]

فـ « أحيا » فعل مضارع والأصل : « أأحيا » فحذفت همزة الاستفهام والواو للحال والمعنى : التعجب من حياته بقول : « كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري [٤] ، والأخفش – كما يقول ابن هشام – يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [الشعراء: ٢٢] وقوله : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام: ٧٦] في المواضع الثلاثة في الاستفهام وفي الخبر وفي التعجب ، والمحققون على أنَّه خبر وأنَّ مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنَّه مبطل فيحكي كلامه ثم « ينكر عليه بالإبطال بالحجة » [٥] ، وقد مُثِّل له فيما تقدم من هذا البحث .

ملاحظة :

١ – يرى بعض علماء اللغة القدامى أنَّ معنى الاستفهام في المعاني المنسوخ إليها

(١) عمر بن أبي ربيعة : (١٦٦) .

(٢) ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة : (٥٦) . د . فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (ع ١٩٨٧/١١) .

(٣) التبيان في شرح الديوان : (مج٢ ، ١٦٢/٣) .

(٤) ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة : (٥٦) . د/ فخر الدين قباوة والطاهر قطبي : مجلة بحوث جامعة حلب (ع ١٩٨٧/١١) .

(٥) مغني اللبيب (٢٠/١) .

فيما تقدم - سواء أكانت تلك المعاني طلبية أم غير طلبية - موجود وقد انضم إلى تلك المعاني ولم يتجرّد عن الاستفهام بالكلية .

فالترجي يكون فيه طالب الشيء مستبطئًا نحو قول أحدهم : « كم أدعوك ؟» فالدعاء وصل إلى حد لا يعلمه وفي طلب فهم عدد دعائه استبطاءٌ ، وكذلك التعجب فالاستفهام معه مستمر ؛ فمن تعجب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه .

وترى الباحثة أن هذه المسألة وإن صدقت على مثل هذه الشواهد فإنَّها لا تعمم ويكفيك من بين أسباب عدم تعميم الظاهرة ورود الاستفهام من اللّه ﷻ [١] .

٢ - قد ينسخ الاستفهام الواحد إلى أكثر من معنى كما بيّنته الأمثلة الإجرائية خاصة ما يتعلَّق بنسخ الاستفهام إلى تعجب جامع بين إنشاءٍ وخبرٍ مثلًا فقد ينسخ الاستفهام إلى الخبر التعجبي أو إلى معنى التعجب والإنكار .

٢ - نسخ الأمر إلى غيره من الأنماط الإنشائية : ومنها :

٢ - أ - نسخ الأمر إلى نمط طلبي آخر :

وفي مقاربة منطقيّة بين الأساليب الطلبية الإنشائية فيما بينها، يظهر أنَّ الفرق بين الطلب في الاستفهام والطلب في الأمر والنهي والنداء - كما يراه السكاكي - واضح ؛ فإنَّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق ، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق ، فنقش الذهن في الأول تابع وفي الثاني متبوع [٢] .

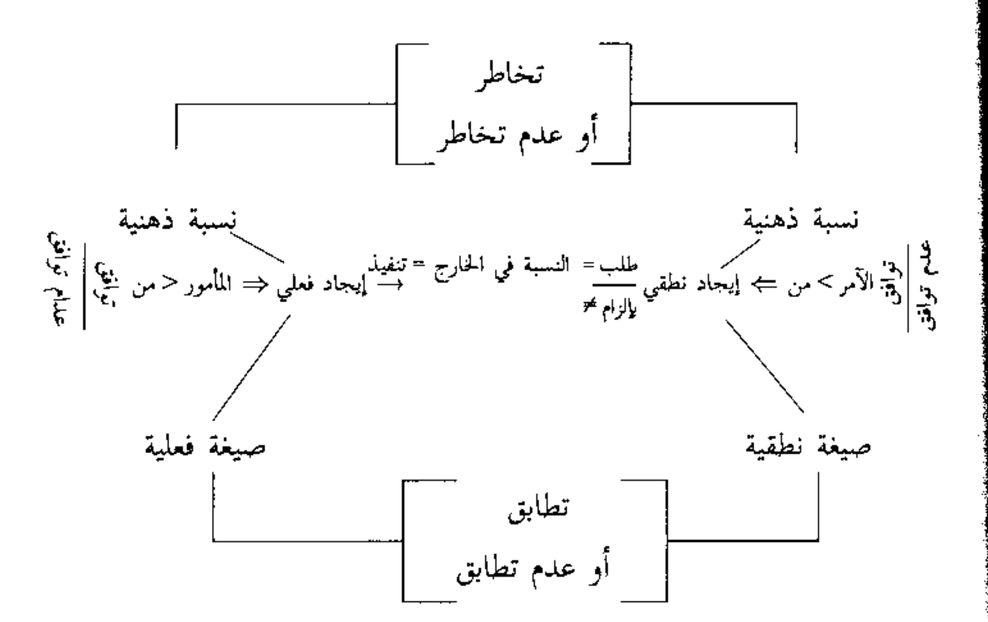
وعليه فإنَّ الأمر ذو نسبة إيجادية طرفيها آمر ومأمور إلَّا أنَّ نسبة تحقق هذا الأمر بإيجاد حدثه - إذ إنَّ الأمر حدث لا يمكن تحديد زمنه إلَّا بقرائن سياقية أو حالية - يُعدُّ من خواص المأمور إذ هو - كما سبق أن بيّنه السكاكي - طلب لحصوله في الخارج بما هو مطابق له .

وهكذا فإنَّ تغيُّر خاصية من خواص الأمر المبينة أعلاه يُعدُّ نسخًا له إلى غيره من المعاني البلاغية التي يمكن تتبعها بإظهار تلكم الاختلالات على مستوى البناء الأصلي لأسلوب الأمر المبيّنة على هذا النَّحو :

---

(١) معترك الأقران (١/٤٤١) .

(٢) مفتاح العلوم (٢٧٠) .



فاختلال أي عنصر من هذه العناصر يعد نسخًا لأسلوب الأمر ؛ إذ إنَّ لكل وجه من وجوه النسخ علاقة وطيدة بمُنشئه بالإضافة إلى باقي عناصر القضية المبيَّنة أعلاه وعلى نحو ما يجلّيه رصد الملحظين الآتيين :

أولًا : منزلة الآمر من المأمور :

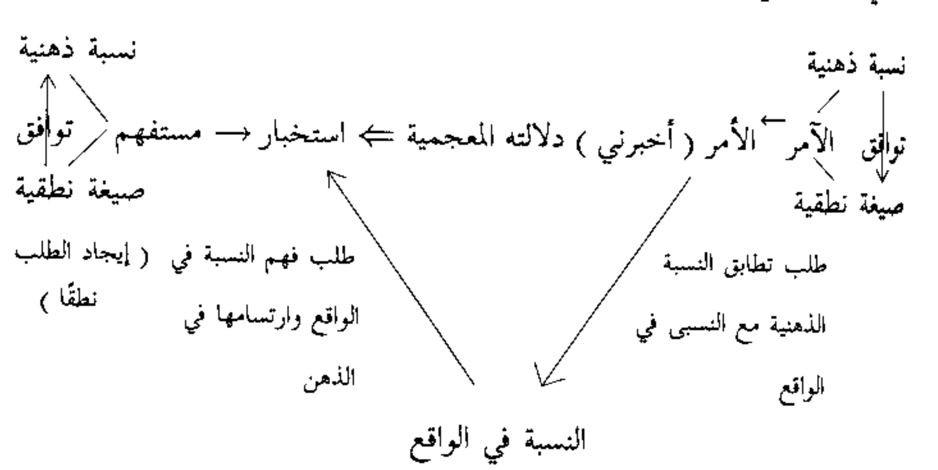
الأصل في فعل الأمر أن يكون الآمر فيها أعلى منزلة من المأمور ، إلَّا أنَّه قد يقل عنه المأمور منزلة أو يساويه فيها ، وذلك إذا نسخ فعل الأمر إلى :

نسخ الأمر إلى دعاء :

وفيه الآمر أقل منزلة من المأمور ، نحو تضرع العبد للّٰه بالدعاء بقوله : ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ ﴾ [نوح : ٢٨] [1] ، لا على سبيل الإلزام وإنَّما ما يحوم حول الإلزام من كثرة الدعاء والإلحاح فيه تيقنًا بالاستجابة لقوله تعالى : ﴿ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر : ٦٠] وهذا ما حدد الخصائص العارضة لمعنى الأمر المبيّن فيما شاكله من تمثيل للقضية على هذا النحو :

(١) معترك الأقران (١/٤٤١) .

الواقع والسؤال عنها لمعرفتها عن جهل ، أو لاستزادة في العلم بها ، أو لغرض بلاغي ؛ يُخرج الاستفهام عن دلالته الأصلية على نحو ما قد نوقش في موضوع النسخ الدلالي في الاستفهام ، أمّا إذا قيل : « أخبرني عن مذهبك في حدوث العالم » فمعناه معنى السؤال ولفظه لفظ أمر كما نوه بذلك أبو هلال العسكري [1] ، ذلك أنَّ النِّسبة محقَّقة في الواقع مُتمثِّلة في تجلي مذهب المأمور من الواقع وهو ما نسخ دلالة الأمر في « أخبرني » فليس هناك جدوى من المطالبة بتطابق الطلب - وهو الأمر « أخبرني » - مع الخبر القائم النِّسبة في الواقع على نحوه ما يجلّيه الشرح البياني الآتي، وإنما هي محاولة نقش ذلك في الذهن على سبيل السؤال :



نسخ الأمر إلى حث وتحريض :

ومن صوره تقديم المطلوب ثم المجيء بما يكسبه قبولًا عند السامعين ، أو تقديم مايكسب القبول قبل بيان المقصود ، أو بإنزال المقصود منزلة الوسيلة مبالغة في حصوله .

فمن الأول : نجد قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٥٤] [2] .

وبيان النسخ الدلالي في فعل الأمر ﴿ أَنفِقُواْ ﴾ في الآية الكريمة على هذا النحو :

(١) الفروق اللغوية (٣٧) . (٢) التحرير والتنوير (٣/١٢) .

تخاطر

القصد (إلزام المؤمن بالإنفاق وتحريضه عليه لدخول الجنة) الصورة الذهنية

الآمر (الله جل ثناؤه)

تحذير (من قبل) ← الانتقال من الإلزام الفعلي إلى الإلزام المنطقي

= النسبة في الواقع ← تنفيذ المأمور (المؤمن)

(الإنفاق في الدنيا)

تطابق منطقي

← الأمر (أنفقوا) +

الصورة المنطقية ناسخ دلالي يفيد التحريض الصورة الفعلية

تطابق منطقي

أمّا عن الصورة الثانية من صور الحث والترغيب : فهي بالفعل ذاته أي ﴿ أَنفِقُوا ﴾ ونجد منه قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] [(١)] ، والإتيان بفعل الأمر ﴿ أَنفِقُوا ﴾ في سياقه من الآية الكريمة ليس عبثًا وإنّما لبيان النواسخ الدلالية الموجّهة لفعل الأمر إلى ما يفيد الترغيب بين الناس على شاكلة ما تمّ بيانه في الصورة الأولى ، إلا أنّ النواسخ الدلالية في هذه الآية قد سبقت فعل الأمر في قوله : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ، أي « اعملوا فاللّه عليكم رقيب ، وإن لم تعملوا فاللّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ » . وهذا ما يؤكد مرارًا التلاحم الدلالي بين الآيات القرآنية في سياق السورة الواحدة أو في القرآن عامة ؛ إذ إنّ اللّه بعد ترغيب عباده في الإنفاق أعلمهم بأنّه ﷻ يرصد أفعالهم ، وما أمرهم به من إنفاق هو لأجلهم هم أنفسهم ، واللّه غني عن عباده لا يطلب شيئًا منهم لحاجته جل في علاه وهكذا تتعدّد النّواسخ الدلاليّة لفعل الأمر في هذا المثال – بين نواسخ قبليّة وأخرى بعديّة – بما يثبت غنى اللّه عن هذا الطلب .

---

(١) التحرير والتنوير (٣/٥٥) .

ومن الأمثلة التي تتوافر على نواسخ دلالية قبليّة وبعديّة لفعل الأمر أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ۝ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ۝ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ۝ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ۝ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [المطففين : ٢٢- ٢٨] وهي لا تختلف عمّا تقدّمها من آية إلا في كون الأمر هنا ضمن جملة اعتراضية ، وهو ما أسهم في النّسخ الدلالي بوصفه عاملًا تركيبيًا مهمًا وموجّهًا بلاغيًا للتنبيه على هذا النعيم الذي أدّت فيه الدلالة المعجمية لفعل الأمر الدور الفعال في الحث عليه بما يفيد التحريض بفعل التنافس [١] ، وهو من التفاعل إذ يشترك غير واحد في هذا الفعل ، وأيُّ فعل هو فعل محبوب للوصول إلى ذروة الطلب ، ألا وهي الجنة ؛ لذا تضافرت العوامل التركيبية مع العوامل الدلالية في تخريج هذه الدلالة من فعل الأمر المنسوخ إلى حث وترغيب بنسخ الإلزام الفعلي أيضًا إلى تابع له من حيث المنطق بإلزام منطقي مفاده : « من عمل صالحًا دخل الجنة » .

أمّا عن الصورة الثالثة من صور المبالغة في طلب الأمر على سبيل الحثّ : فشاهده من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ؛ إذ إنَّ القصد من الكتابة بين المتداينين التوثق للحقوق وقطع أسباب الخصومات ؛ لذا كان الأمر للتكرار على نحو ما أشار إليه الطاهر بن عاشور لا سيما أنَّ ﴿ فَٱكْتُبُوهُ ﴾ معلّق بشرط على نحو ما سماه - كما يقول ابن عاشور أيضًا - الأقدمون في عباراتهم نسخًا [٢] ، ولربّما يقصدون من النّسخ ما أشرنا إليه بالنسخ الدلالي ؛ لأنَّ الأمر في حقيقته هو إيجاد الفعل بإيجاده نطقًا إيجادًا فوريًا في حين أنَّ الشرط قيّده بحيث تكرّر فعل الأمر كلما توافر القيد وهو التداين وهذا ما عُدَّ ناسخًا دلاليًا لفعل الأمر ﴿ وَلْيَكْتُب ﴾ إلى المبالغة في أمر المتعاقدين بالاستكتاب بأن يوسّطوا كاتبًا يكتب بينهم ؛ لأنَّ غالب حالهم جهل الكتابة إلا أنَّ الكلام جيء به على نحو كثير مما تعمد فيه العرب إلى المقصود فتنزله منزلة الوسيلة مبالغة في حصوله كقولهم : « ليكن ولدك مهذّبًا » [٣] ، على سبيل المجاز المرسل ذي العلاقة الغائية ؛ إذ التسخير ليس من خواص العباد في هذا المجال ، والكتابة لم يؤمر بها الكاتب وإنّما من فرط طلب الأمر المستحب أن أُوقِع

---

(١) المصدر نفسه (٣٠/٢٠٧) .
(٢) التحرير والتنوير (٣/١٠٠) .
(٣) المصدر نفسه (٣/١٠١) .

فعل الأمر على غير المطالَب به على جهة من جهات المجاز التي كان فيها المأمور مسببًا في إيجاد فعل الأمر لا المأمور الفعلي به فالاستكتاب ⇐ المأمور الفعلي (المتداينان) + المأمور الصوري (الكاتب) وسيلة الفعل أو سببه وكذلك التهذيب ⇐ (المأمور الفعلي (الولد يطلب منه أن يكون مهذَّبًا) + المأمور الصوري (الوالد) وسيلة التهذيب ؛ فالعلاقة إذن بين الاستكتاب والمأمور الصوري ، وبين التهذيب والمأمور الصوري (الوالد) علاقة مسبِّبية على هذا النَّحو :

الصورة الذهنية
(إيجاد وسيلة التنفيذ)
الآمر ← أمر + إلزام منطقي لكونه أمرًا مستحبًّا ⇐ النسبة في الواقع تنفيذ بواسطة ← المأمور الفعلي
(الاستكتاب أو التهذيب)
الصورة الفعلية
علاقة مسببية
(مأمور صوري) كاتب أو والد
وسيلة تنفيذ

وحملًا على تخريجات هذا المثال ترى الباحثة أيضًا أنَّ الصورتين الأولين المتقدِّمتين هما أيضًا من المجاز المرسل فالعلاقة بين الإنفاق والتنافس وبين القصد في فعل الأمر – وهو دخول الجنة – علاقة السبب بالمسبب أو الوسيلة بالغاية والله أعلم .

نسخ الأمر إلى تسخير :

ومعنى التسخير أن يكون المأمور بفعل الأمر مأمورًا صوريًّا على نحو ما ذُكر آنفًا إذ إنَّ الأمر المطلوب من المأمور خارج عن إرادته ذاك الطلب ، كما أنَّ الإيجاد النطقي لفعل الأمر يتماشى مع الإيجاد الفعلي تماشيًا فوريًّا خاصة إن كان الأمر من الله تعالى : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] ؛ لهذا أمر الله ﷻ – أمر تسخير – بني إسرائيل بقوله : ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾ [البقرة : ٦٥] [1]،

(١) معترك الأقران (١/٤٤٢) .

وهو أمر قد صدَّقته النسبة في الخارج ؛ لأنه أمر صادر عن اللّه تعالى ملزم بالإيجاد كما أنَّ دلالته المعجمية - وهي الكون أي الإيجاد - خارجة عن حدود المأمور وهو ما عُدَّ ناسخًا دلاليًا أيضًا للأمر ومؤكدًا لمعنى التسخير .

نسخ الأمر إلى تنبيه :

والتنبيه لفت للانتباه تتعدد وسائله منها استعمال الفعل « قال » على صيغة الأمر للاهتمام بمقول القول لا لإلزام مأمور معينٌ به كما هو الحال في أسلوب المقاولة بين الخصوم ؛ فمن شواهد نسخ فعل الأمر لمجرد التنبيه أي أن يأتي الفعل « قل » بمعنى « انظر » أو « انتبه » إلى أمر يثير العجب نحو ما تفيده الأساليب الإنشائية المنسوخة بما يفيد هذا المعنى في مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام: ١٤] (١) ، وقوله : ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ۝ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٦٣- ٦٤] (٢) ، وقوله أيضًا : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠] (٣) ، فهذه آيات تدعو إلى النظر والتدبر بحسب ما أفاده الاستفهام المنسوخ فيها إلى معنى الإنكار والتقرير والتعجيب على التوالي ، وهو ما دعا إلى التناسخ الوظيفي أيضًا بين الاستفهام وفعل الأمر « قل » لتأكيد معنى التنبيه بالنظر إلى ما يؤكد وحدانية الخالق وقدرته على نحو ما يظهر في قوله أيضًا : ﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ١٠١] إلَّا أنَّ الفعل ﴿ قُلِ ﴾ هنا قد نُسخ بنظيرٍ له من نفس الصِّياغة هو الفعل ﴿ انظُرُوا ﴾ الذي كانت دلالته المعجمية الناسخ الدلالي الثاني المؤكد لمعنى التنبيه خاصة أنَّ الفعل فيه معلّق عن العمل لمجيء الاستفهام بعده (٤) ، وهو ما يزيد من أفق الدلالة ليستعمل « النظر » حينئذ فيما يصلح للنظر القلبي والنظر البصري (٥) ، وكلاهما مؤكد للنِّسبة المطلوب إيجادها - وهو مقول القول فيما تقدَّم من أمثلة - في الواقع الذي تعين ملابساته من أن ينطق الحال بتلكم الأقوال لا الألسنة فحسب ، على نحو ما يجلِّيه أيضًا هذا التعبير البياني :

---

(١) التحرير والتنوير (١٥٦/٧) .
(٢، ٣) المصدر نفسه (٢٨٠/٧) .
(٤) التبيان في إعراب القرآن (٦٨٦/٢) .
(٥) التحرير والتنوير (٢١٠/٢) .

القصد (إثبات وحدانيته)
الآمر (الله ﷻ) ← الطلب (مقول وهو منسوخ)
⇐ الطلب ← خبر (تقرير أو إنكار) أو تنبيه على (قل) ما هو في الخارج ، فالأمر قائم هنا بالألسنة
الصيغة النطقية (قل)
تطابق بين النسبة الذهنية والنسبة في الخارج
النسبة في الواقع (قرائن الأحوال أوجدتها)
المأمور (غير معين)
الصورة الذهنية (...
بحسب ما يفيده : أ...
الصيغة الفعلية
تنفيذ المسلمين
إحجام الكافرين عن التنفيذ

فالطلب قد تحقق في هذا المثال في الواقع قبل أن ينطق به اللسان ، وإن كان قد اعتقده القلب أوّلًا .

وهو ما نسخ دلالة فعل الأمر إلى مجرد التنبيه بالفعل « قل » الذي يشاكله في هذه الدلالة الفعل « اعلم » في بعض سياقاته .

نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٤] .

نسخ الأمر إلى تمنٍّ :

والتمني - كما هو معلوم - طلب أمر بعيد المنال ، نحو قول امرئ القيس[1] :

أَلا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَوِيلُ أَلا انْجَلِ ... بِصُبحٍ وَمَا الإصبَاحُ عَنكَ بِأَمثَلِ [2]

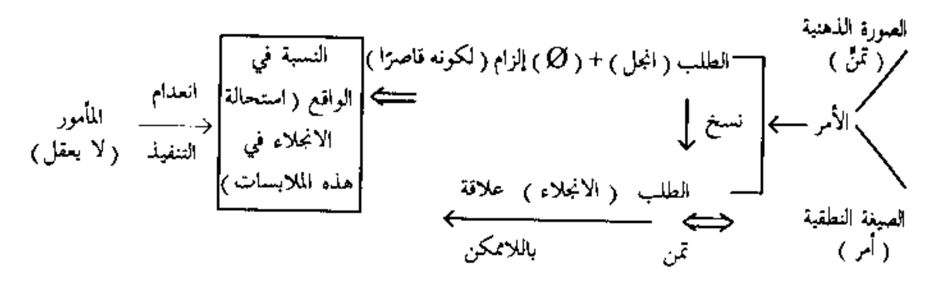
إذ خوطب من لا يعقل خطاب من يعقل مما يزيد المعنى البلاغي - ممثلًا في التمني - توكيدًا بالإضافة إلى كون الآمر قاصرًا على أن يأمر الليل بذلك .

فليس من شأنه التحكم بالليل والنهار ، وإنما هو شأن الخالق الذي إن شاء جعل الليل علينا سرمدًا إلى يوم القيامة .

وهو ما نزيده توضيحًا فيما يلي :

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة (١٤٢) .
(٢) معلقة امرئ القيس (٨٣) .

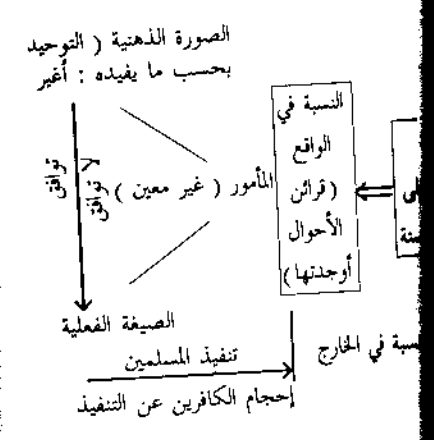


نسخ الأمر إلى مداومة في الأمر :

يتطلَّب فعل الأمر في العادة إيجاد الطلب بمجرد إيجاده نطقًا – أي إنشاءه كلاميًا – على سبيل التلازم ، إلَّا أنَّ هذا الفعل قد تُنسخ دلالته ليفيد الاستمرار في الطلب ؛ لتوافر خصائص في المأمور تعين على توجيه الدلالة إلى ما تمَّ بيانه من مداومة واستمرار في الطلب لتجسيد النسبة في الواقع قبل أن يُطلب إيجادها ، فالهداية مثلًا قد تمثلت في اتباع المسلمين لأوامر اللّٰه واتقاء نواهيه إلَّا أنَّ الواحد منا يصلِّي صلاته غير أنَّه يكرِّر في كل ركعة من ركعاته طلب الهداية في تلاوته للفاتحة بقوله : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : ٦] لا لشيء إلا طمعًا في الاستزادة من هذا الهدي ودوامه فمجرد أدائه لصلاته هو هداية في ذاتها مثلما يطالب اللّٰه عباده المؤمنين في أكثر من آية بالإيمان بقوله : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ ﴾ [النساء : ١٣٦] فنُسخ ﴿ ءَامَنُوٓاْ ﴾ بـ ﴿ ءَامِنُواْ ﴾ أو مطالبة المنفقين بالإنفاق ، وهكذا ... لطلب الاستزادة والاستمرار في الطلب على نحو ما أشرنا .

٢ - ب - نسخ الأمر إلى نمط غير طلبي :

ومنه التعجب الذي سبق أن أشرنا إلى بعض أساليبه من خلال نسخ الاستفهام إلى تعجب ، والذي اتسمت صورته بورود « كيف » غالبًا للتعجب ؛ لاحتوائها على حال تثير العجب وهو العامل المؤكد لمعنى التعجب فيما قبله بحسب ما تفرضه مسألة التناسخ الوظيفي بين الأساليب كما هو الحال بين فعل الأمر والاستفهام في نحو قوله تعالى : ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الإسراء : ٤٨] ، وقوله تعالى : ﴿ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٧] ؛ فالفعل « انظر » المعلق عن العمل لإردافه باستفهام جيء به للتنبيه على شيء يثير العجب فسَّره الاستفهام بعده ؛ فلا عجب إذن أن تكون من صيغ التعجب الأصلية فعل الأمر



« أفعل به » ، وإن كان محل خلاف في أصالة هذا الأسلوب ؛ لأنَّ من اللغويين من يؤكد أنَّ هذه الصيغة هي فعل أمر منسوخ إلى تعجب لا غير .

٣ - نسخ النَّهي إلى غيره من الأنماط الإنشائية الأخرى :

ومنها نسخه إلى بعض الأنماط الطلبية الأخرى أو حتى إلى نهي آخر ذي دلالة متشعِّبة عن النَّهي الأصلي (١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤] على صورة مجاز مرسل مسبِّبي العلاقة على نحو ما تبينه القرائن في السياق اللغوي وهي :

النَّهي ⟺ المنهي عنه (إبطال الصدقة) + مفعول به (المن والأذى) .

(-) + (+) + (-)

والمنهي عنه أمر يُسيء ⟸ النهي ⟺ إبطال + المن والأذى ⟺ لا تمنوا ولا تؤذوا ولا تُراؤوا .

(-) + (-)

وقد يُنسخ النَّهي كذلك إلى أمر ؛ إذ إنَّ الأمر بالشيء نهي عن ضده عن طريق اللزوم العقلي لا القصد الطلبي (٢) ، فالأمر والنهي في باب الطلب نظير النفي والإثبات في باب الخبر (٣) ، وعليه فإنَّ قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٢] يثبت أنَّ النهي بـ « لا تموتن » قد نسخ أمرًا على سبيل الحث والتحريض وهو ما أفادته الجملة الحالية بعد ﴿ إِلَّا ﴾ بوصفها ناسخًا دلاليًا مهمًّا في توجيه النهي في هذا السياق إلى أمر ، بالإضافة إلى الدلالة المعجميَّة للفعل المنهي عنه ؛ لأنَّه خارج عن إرادة المنهي عنه لهذا قال د .تمام حسان معلِّقًا على هذا النهي : « فلو أنَّ الفهم ارتبط بقواعد الصِّياغة النَّحوية فحسب لفهمنا من قوله تعالى أنَّ اللَّه تعالى ينهانا عن الموت إلا على حالة خاصة ، والمعروف أنَّ قرار الموت والحياة ليس بأيدينا نحن ، وينافي هذه الحالة أن نتجاوز النظم اللفظي للآية إلى معنى آخر هو « تمسكوا بالإسلام حتى الموت » (١) ، وهذا ما يثبت مرارًا تفطن علماء لغتنا العظيمة إلى ظاهرة النسخ الدلالي أو الوظيفي وإن تعددت مصطلحاتهم .

---

(١) التحرير والتنوير (١٢٧/٢٦) .
(٢) الفوائد (١٢٤/١) .
(٣) المصدر نفسه (١٢٤/١) .

ولكون النهي طلبًا للكف عن فعل ما على سبيل الإلزام ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل درجة فإنه قد يُنسخ دعاء [٢] ، إذا ما تجوز في الخطاب وانقلبت موازينه بأن يخاطب السافل العالي قائلًا : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران : ٨] لقرائن في السياق أهمها لفظة ﴿ رَبَّنَا ﴾ الدالة على الدعاء بوصفها ناسخًا دلاليًا أساسيًا للنهي إلى معنى الدعاء .

٤ - نسخ النداء إلى غيره من الأساليب الإنشائية :

« وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب مناب أدعو ويصحب في الأكثر الأمر والنهي » [٣] ، أمَّا حروفه فهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأيما ، والهمزة ، ووا ؛ فالثلاثة الأول لنداء البعيد أو من هو بمنزلته من نائم أو ساهٍ فإذا نُودي من عداهم فلحرص المنادي على إقبال المدعو عليه ومفاطنته لما يدعو له ، وأي والهمزة للقريب ، ووا للندبة خاصة [٤] ، وقد تنبَّه سيبويه إلى بعض وجوه من نسخه إلى استغاثة أو تنبيهٍ عند تطرقه إلى باب « ما يكون النداء فيه مضافًا إلى المنادى بحرف الإضافة » وذلك من مثل قول الشاعر :

يَا لَبَكرٍ أَنشِرُوا لِي كُلَيبًا ... يَا لَبَكرٍ أَينَ أَينَ الفِرَارُ [٥]

فقد استغاث بهم لينشروا له كليبًا وهو منه وعيد أي استغاثة مجازية سيأتي التفصيل في شأنها في نسخ النداء إلى خبر فيما يأتي من فقرات بإذن اللّه ، أمَّا ما ينبئ عن الاستغاثة الحقيقية - وهي طلب المدد - فيمكن إلحاقه بالعرض أو الدعاء منه قول الشاعر :

أَلا يَا لَقَومٍ لِطَيفِ الخَيَالِ ... أَرَق مِن نَازِحٍ ذِي دَلاَلِ [٦]

وقول آخر :

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزعَجُونِي ... فَيَا لَلنَّاسِ لِلوَاشِي المُطَاعِ [٧]

وقالوا : « يا لَلّه ، يا لَلناس » - والواحد والجميع فيه سواء - طلبًا للغوث بحسب ما تدل عليه القرائن في السياق .

---

(١) البيان في روائع القرآن : (١/٣٩٩) .
(٢) معترك الأقران (١/٤٤٣) .
(٣) المصدر نفسه (١/٤٤٦) .
(٤) المفصل (١/٤١٣) .
(٥) الكتاب (٢/٢١٥) .
(٦) المصدر نفسه (٢/٢١٦) .
(٧) المصدر نفسه (٢/٢١٨) .

أمَّا فيما يخصُّ نسخ النِّداء إلى مجرَّد التنبيه فهو لاختلال عنصر مهم في دلالة النداء الحقيقية ألا وهو حضور المنادى ؛ لأن أصل النداء أن ينادى من هو غائب وقت النداء ؛ إما لبُعده حقيقة بعد مسافة ، أو من هو بعيد شارد الذهن ؛ لذا فالتنبيه - تقريبًا - لازم من لوازم النداء لا يكاد يبتعد عنه إلا في هذا الجانب ؛ لهذا كثيرًا ما خاطب اللّٰه القوم الغافلين خطاب البعيدين عن النظر على الرغم من وجودهم لحظة الخطاب بحسب ما تدل عليه أحوالهم من الغفلة من مثل قوله تعالى : ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٢] [1] ؛ للتنبيه والإنذار والتذكير ، أو خطابًا لعباده المؤمنين بقوله : ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٩] ؛ لتنبيههم على التأمل في حكم القصاص [2] ، فكانت إضافة ﴿ يا ﴾ لـ ﴿ أولي الألباب ﴾ أي « أصحاب العقول » ؛ رفعًا من شأنهم من جهة ، وحثِّهم على التأمل أي « انظروا » من جهة ثانية ؛ لكون التنبيه أيضًا تابعًا في دلالته للأمر . وقد يكون التنبيه صادرًا عن الكفار قصد اللوم والتوبيخ [3] ، في نحو ما افتُتِح به الكلام في قوله : ﴿ قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدۡ كُنتَ فِينَا مَرۡجُوّٗا قَبۡلَ هَٰذَآۖ ﴾ [هود : ٦٢] بدليل الخطاب المباشر الدال على حضوره بينهم مما أسهم في نسخ النداء إلى تنبيهٍ مُشربٍ باللوم كما بيَّنا . وقد يكون التنبيه مسهمًا في الاهتمام بالخبر بعده [4] ، نحو خطاب « هود » لقوله : ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنۡهُ رَحۡمَةٗ فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنۡ عَصَيۡتُهُۥۖ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيۡرَ تَخۡسِيرٖ ﴾ [هود : ٦٣] أي : وكأنَّه قال لهم : « اسمعوا ... » لهذا رأى سيبويه أنَّ « يا » التي تليها اللام لا تخلو من أن تكون للتعجب والاستغاثة أو التنبيه يقول : « ألا ترى أنَّك لو قلت : « يا لَزَيدٍ » وأنت تحدثه لم يجز ولم يلزم في هذا الباب إلَّا « يا » للتنبيه ؛ لئلَّا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك : « لعمرو خير منك » ولا يكون مكان « يا » سواها من حروف التنبيه نحو : « أيِ وهيا وأيا » ؛ لأنَّهم أرادوا أن يميِّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب وزعم الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذه اللام بدل من الزِّيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضيفت نحو قولك : « يا عجباه ويا بكراه » إذا استغثت أو تعجبت فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه » [5] .

---

(١) المصدر نفسه (٢/٢١٥ - ٢١٨) .
(٢) المصدر نفسه (٢/١٤٥) .
(٣) التحرير والتنوير (١٢/١٠٩) .
(٤) التحرير والتنوير (١٢/١١١) .
(٥) الكتاب (٢/ ٢١٥ - ٢١٨) .

ويُنسخ النداء تنبيهًا أيضًا في حال ما توجّه لغير عاقل [١] نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾ [النساء: ٧٣] ، وقوله : ﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴾ [الفرقان: ٢٨] [٢] الذي يتمحّض للاستغاثة والتعجب [٣] ، كذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ ﴾ [المائدة: ٣١] لإردافه باستفهام منسوخ هو الآخر لمعنى التعجب وهذا ما يدخل ضمن التناسخ الوظيفي ليؤكّد النداء المنسوخ الاستفهام الذي يؤكّد بدوره معنى التعجب في النداء الذي تعد من صيغه ﴿ قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا ﴾ [الأنعام: ٣١] [٤] ، أمّا من الشعر فيأتي النّداء على معنى التعجب بحسب ما يدل عليه السياق اللغوي من معان في نحو قول الشاعر :

يَا لَقَومِ مَن لِلعُلَى وَالمَسَاعِي ... يَا لَقَومِ مَن لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ [٥]

فإرداف النداء باستفهام منسوخ هو الآخر ومؤكدًا لمعنى التعجب الذي استحثه الاستفهام بانحصار تلكم الصّفات فيهم ؛ فهؤلاء القوم الذين تُستعظم فيهم تلك الخصال يثير العجب ، والأمثلة على ذلك كثيرة [٦] .

٥ - نسخ التمني والرجاء إلى غيرهما من الأنماط الإنشائية :

ومن الأنماط الطلبية الإنشائية التي يُنسخ التمني إليها السؤال الذي مثل له السكاكي بقوله : « إذا قلت لمن همك همه : « ليتك تحدثني » امتنع إجراء التمني والحال ما ذكر على أصله فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله وولد بمعونة « قرينة الحال معنى السؤال » [٧] ، فالناسخ الدلالي في المثال الذي أتى به السكاكي هو قرينة الحال كما أشار إليها ؛ لكون النسبة المطلوب إيجادها ماثلة في الواقع نطقت بها حال المطلوب منه الفعل ، وهي حالة المهموم ؛ لهذا كان طلب

---

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا لَعنَةَ اللَّهِ وَالأَقوَامِ كُلِّهِمُ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمعَانَ مِن جَارِ

فأصل هذا النداء أنّه على تنزيل المعنى المثير للإنشاء منزلة العاقل فيقصد اسمه بالنداء لطلب حضوره فكأن المتكلم يقول : « هذا مقامك فاحضر » كما ينادى من يقصد في أمر عظيم ويُنتقل من ذلك إلى الكناية عما لحق المتكلم من حاجة ذلك المنادى ثم كثر ذلك وتنوسي ما فيه من استعارة وكناية وصار لمجرد التنبيه على ما يجيء بعده والاهتمام حاصل في الحالين كما يقول الطاهر بن عاشور ، التحرير والتنوير (٢٣ / ٨) .

(٢) التحرير والتنوير (٨/٢٣) .

(٣) المصدر نفسه (١٧٣/٦) .

(٤) المصدر نفسه (١٨٨/٧) .

(٥) الكتاب (٢١٦/٢) .

(٦) المصدر نفسه (٢١٥/٢ - ٢١٨) .

(٧) مفتاح العلوم (٢٧٣) .

الحديث منه محاولة فهم لسبب الاهتمام . وغير بعيد عن الاستفهام يُنسخ التمني إلى عرض مثلما أشار إليه سيبويه في « باب ما ينجزم به التمني » في قولك لمن تريد أن يفعلٍ شيئًا ما : « ليتك تفتح النافذة » فالنّسبة المطلوب حصولها في الواقع ممكنة، اللهم إلّا أن يكون المطلوب منه قاصرًا عن التنفيذ لم تسعفه قوّته على ذلك فيكون التمني بقرينة الحال أيضًا ممكن الحصول في أقرب زمن من طلبه برفق ؛ وذلك أنَّ التمني لم يتخل عن سمة الرجاء وإن كان قد نُسخ إلى عرض يوافقه في هذه الخاصية ألا وهي اللين في الطلب لما هو محبوب .

أمّا أسلوب الرجاء الذي تمثّل فيه « لعل » القرينة الأساس في تجليته قد يُنسخ إلى لازم من لوازمه ألا وهو : « التوقع » بوصفه مجازًا في لازم معنى الرجاء - أو بالأحرى - بوصفه استعارة تبعية (١) ، في نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ١٥٠] أو ما شاكله في الدلالة من مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٩] وقوله : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ٢١] ، وقوله أيضًا : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس : ٣] .

فالملاحظ فيما تقدم من أمثلة أنَّ الجملة التي تتصدرها « لعل » غالبًا ما تكون مسبوقة بأوامر أو نواهٍ أو بطلب بصفة عامة وعلاقة تلكم الطلبات بجملة « لعل » هي في الغالب علاقة العلة بالغاية ؛ لهذا رأى الطاهر بن عاشور أنَّ « ذكر حرف الرجاء دون حرف التعليل من بديع البلاغة فتفسير « لعل » بمعنى « لكي » يفيد هذه الخصوصية (٢) ؛ لأنَّ العدول عن لام التعليل إلى « لعل » فيه إيماء بأنَّ الشيء المقصود المرجو مجازًا - أو بالأحرى - المتوقع لا يزال يتطرقه احتمال التخلف في مثل ما تقدم ذكره من أمثلة .

وتعقيبًا على بعض ما تقدم من أمثلة يرى د . تمام حسان أنَّ قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٩] ، هو على معنى : « اتقوا اللّه ولا تثأروا خارج حدود القصاص » (٣) ، أما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [عبس : ٣] ، لعل - بحسب رأي أ . عبد السلام هارون - « دالة على

(١) التحرير والتنوير (١٤٥/٢) .
(٢) المصدر نفسه (٥٠١/٢) .
(٣) البيان في روائع القرآن (٣٥٣/١) .

الاستفهام لتعليقها الفعل قبلها » [١] ، فلربّما قصد أنَّ معنى الآية : « ما يدريك هل يزكى » التي غالبًا ما يخلف فيها « قد » « هل » وبذلك لم يخرج برأي يخالف فيه معنى التوقع بـ « قد » ؛ لكون معنى – الآية كما يراه الطاهر بن عاشور – : « انظر فقد يكون تزكّيه مرجوًّا » [٢] ، لنسخ الاستفهام قبل « لعل » إلى مجرد التنبيه « انظر » على نحو ما تم ذكره في نسخ الاستفهام إلى مجرَّد التنبيه .

وقد تتشعَّب دلالة « لعل » لتشمل إضافة إلى الرجاء والتعليل الاستفهام في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ۝ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٧٤- ٧٥] فقد رأى الطاهر بن عاشور أنَّ جملة ﴿ لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴾ وقعت « لعل » فيه موقعًا غير مألوف ؛ لأنَّ شأن « لعل » أن تفيد إنشاء رجاء المتكلم بها وذلك غير مستقيم هنا فيتعين بذلك كونها أي جملة « لعل » [٣] :

على معنى الرجاء (رجاء المخبر عنه)

١ - لعلهم ينصرون = جملة اعتراضية ⟸

على معنى الاستفهام وهو استفهام إنكاري تهكُّمي

٢ - (لعلهم ينصرون) = جملة استئنافية ⟸ على معنى التعليل وهو مذهب الكسائي .

وغير بعيد عن معنى الرجاء يُنسخ « لعل » إلى معنى التمني – والتمني أعم من الرجاء – إذ يُتمنَّى به في البعيد ليكون هذا البعد الناسخ الوظيفي لـ « لعل » فيُعطى حكم « ليت » في نصب الجواب كذلك في نحو قوله تعالى على لسان فرعون أخزاه اللّٰه [٤] : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] ؛ إذ إنَّ بُعد ما يتمنى كبُعد الأرض عن السماء كما هو جلي لكل من أوتي عقلًا .

ومن نسخ الرجاء إلى أحد معاني الإنشاء غير الطلبي الإشفاق [٥] ، نحو قوله تعالى :

---

(١) الأساليب الإنشائية (٥٩) .

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/٨٠٦) .

(٣) المصدر نفسه (٢٣/٧٠ ، ٧١) .

(٤) معترك الأقران (١/٤٤٦) .

(٥) المصدر نفسه (١/٤٤٦) .

﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى : ١٧] ؛ لما تدل عليه قرينة الحال على ما هم عليه من خوف لا رجاءٍ .

٦ - نسخ العرض إلى غيره من الأنماط الإنشائية :

ولعل علماءنا الأجلاء قد أدركوا هذه الخاصية في العرض في نحو ما أشار إليه الرماني عند استعراض معاني « ألا » فذكر منها [(١)] : العرض ، نحو قولك : « ألا تَنزِل تُصِب خيرًا » الذي جعله سيبويه في « باب الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض » [(٢)] ، أي إنَّ العرض متعلق بشيء محبوب وهو إصابة الخير في النزول وليس مستفادًا من « ألا » وحدها ؛ لهذا تنسخ هذه الدلالة أيضًا إذا زال التعليق في نحو :

التحضيض : نحو قولك : « أَلا أَكرَمتَ زَيدًا » و « أَلا عَمرًا لَقيته » .

التمني : وذلك إذا انتصبت النكرة بعدها بلا تنوين نحو قولك : « أَلَا ماء بَارِدًا » فالهمزة للاستفهام و « لا » للجنس أي « يا ليت لنا ماءً باردًا » [(٣)] ، وحكمها في ذلك حكم « لا » النافية للجنس قال حسان :

أَلا طِعَانَ ولا فُرسَانَ عَادِيَةً ... إِلَّا تَجَشُّؤَكُم عِندَ التَّنَانِيرِ [(٤)]

ثانيا : نسخ النَّمط غير الطلبي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية :

والذي يمثلها في هذه الظاهرة - أقصد ظاهرة النسخ الدلالي - هو التعجب ؛ لأنَّ صيغ العقود سبق أن أشرنا إليها في نسخ الخبر إلى إنشاء أو العكس بحسب قصد المتكلم ، أمَّا القسم ؛ فقد يلغى إذا توسط الشرط وجوابه ، ومع ذلك فإنَّه لم يتخل عن وظيفته في التأكيد فهو أعلى مستويات التوكيد ؛ لذا بقي التعجب وما يتفرع عنه هو ما يمثل هذا النَّمط ، فالتعجب إذن الدهش من الشيء الخارق عن نظائره المجهول سببه ، وقد قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ، واللفظ الموضوع له بحق الأصل « ما أفعله » أمَّا « أُفعل به » فمعدول به عن أصله [(٥)] ، وهو ما يثبت

(١) الرماني معاني الحروف (١١٣ ، ١١٤) ت : أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ب . ط ، ب . ت .

(٢) الكتاب (٩٣/٣) . (٣) الكتاب (٣٠٧/٢) .

(٤) ديوان حسان بن ثابت (١٢٨) .

(٥) العكبري اللباب في علل البناء والإعراب (١٩٦/١) ت : عبد الإله النبهان الطبعة الأولى دار الفكر (دمشق) (١٤١٦ - ١٩٩٥) .

نسخ الأمر إلى مجرد تعجب كما بيَّنه صاحب اللباب ، أمَّا عن الأنماط الطلبية التي يُنسخ التعجب إليها فنجد « الدعاء » في نحو قولنا : « ربِّ ما أرحمك » فالجملة « ما أرحمك » تستدعي أيضًا لازم معناها ؛ إذ ليس المقصود التعجب من رحمة اللَّه الواسعة بل المقصود انتظار من متعجِّبها أن تشمله تلك الرحمة أيضًا ، فما تذكُّر هذه النعمة وما تلفُّت إليها إلا وقد كان طالبًا في حاجة إليها بحسب ما تنبئ عنه حاله .

أمَّا نسخ التعجب إلى غيره من الأنماط الإنشائية غير الطلبية فمنه إنشاء السخرية بعامل صوتي يُعدُّ الناسخ الوظيفي الأساس في نحو ما أورده عبد القاهر الجرجاني عما رواه عن الحافظ قائلًا : « ورُبَّ قول حسن لم يحسن من قائله حين تسبب به إلى قبيح كالذي حكى الجاحظ قال : رجع طاوس يومًا عن مجلس محمد بن يوسف - وهو يومئذ والي اليمن - فقال : ما ظننت أن قول : « سبحان اللَّه » يكون معصية للَّه حتى كان اليوم سمعت رجلًا أبلغ ابن يوسف عن رجل كلامًا ، فقال رجل من أهل المجلس : سبحان اللَّه ! كالمستعظم لذلك الكلام ليُغضب ابن يوسف »[١] ، يقول د . هادي مطر الهلالي معقبًا : « النص واضح في التنغيم وأنَّ الرجل إنَّما أراد التأثير في ابن يوسف بكلمة حق بتغيير الأداء إلى السِّياق التنغيمي لجملة التعجب والتعظيم فصارت به معصية ، وهذا الذي ذكرته - على لسان الدكتور - إنَّما أردت به الإشارة إلى تنبه اللغويين القدامى إلى موضع التنغيم »[٢] ، هو تنبُّه لطالما أشرت إليه فيما يخدم موضوع النسخ الدلالي ، الذي يُعدُّ فيه التنغيم أحد عوامله بوصفه عاملًا صوتيًا مهمًّا .

* * *

(١) دلائل الإعجاز (١٥) .

(٢) د . هادي عطية مطر الهلالي : أثر القراء السبعة في إعمال الحروف العاملة وإهمالها (١٠٩) مجلة المورد (العراق) (مج : ١٧/ ع : ١٩٨٨/٤) .

المبحث الثاني

نسخ النَّمط الإنشائي الواحد إلى أنماط خبريَّة

إنَّ إدارك المعنى السوي المكتمل للجملة يقوم غالبًا على اكتناه المضمون الدلالي لها الموافق لشكلها اللفظي فى الغالب ، إلَّا أنَّ بعض الجمل التى تؤدِّي وظائف نحوية متعددة فى سياقاتها المختلفة يؤول بها الأمر إلى التركيز على دلالتها دون الشكل ؛ لكون القالب فيها ثابتًا والمحتوى متغيِّرًا ، وهذا ما غيَّر في الوظائف النحوية للأساليب الخبرية التى تم إيضاحها في الفصل السابق فاستحالت إنشاءً ليأتي في هذا الفصل استكمال هذه الظاهرة التي غدت بها الأساليب الإنشائية مجرد قوالب ذات دلالات خبرية متجلية في :

نسخ النَّمط الإنشائي الطلبي إلى أنماط خبريَّة : ومنها :

١ - نسخ الاستفهام إلى أنماط خبريَّة :

قد يُنسخ الاستفهام بفعل عوامل معيَّنة إلى تقرير أو إنكار أو مجرد إخبار ، والإشارة إلى التقرير والإنكار - كما هو ملاحظ - دون الإثبات والنفي اللذين تم إثباتهما في الفصل السابق وجهين لا ثالث لهما للجملة الخبرية ؛ إنما هو لاشتمال كلٍّ من التقرير والإنكار على إثبات أو نفي نسبي ؛ إمَّا من جهة المستفهم ، وإمَّا من جهة المخاطب على نحو ما يأتي التفصيل فيه في النقاط الآتية :

١ - أ - نسخ الاستفهام إلى خبر تقريري :

والتقرير كما هو في اصطلاح علماء اللغة « حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه » [١] ، ولأنَّ الاستفهام - كما يراه السكاكي - طلب ما هو بالخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق » [٢] ، وعلى طريقة البرهان الرياضي بالتراجع انطلاقًا من هذه المعطيات يلحظ حينئذ نوع من التناقض الشكلي لا المنطقي الذي يمكن تبريره بما يستلزمه المنطق من إجراءات ترقيعية - إن صح التعبير - لتصحيح هذا الخلل الشكلي الذي تُعبِّر عنه البنية السطحية التي تتكفل البنية العميقة بتعليلها انطلاقًا من بؤرة التحكم والتحاكم ألا وهي الدلالة ؛ إذن النِّسبة المفترضة في التقرير - وكما يدل عليها المصطلح - نسبة حكائية خبرية في حين أنَّ النِّسبة في الاستفهام نسبة

---

(١) مغني اللبيب (١/٢٦) .

(٢) مفتاح العلوم (٢٧٤) .

في الواقع دون ارتسام لملامحها في الذهن وهو ما يحاول المستفهم فهمها من خلال الاستفهام الذي يُعدُّ من دلالاته الاستخبار وهو طلب الخبر أو فهمه على الأقل مما ينفي تحقُّق النِّسبة في الواقع أو أحد متعلقاتها كما سيأتي إيضاحه من خلال الأمثلة الإجرائية التي تسوِّغ هذه المقدمة في الاستفهام والتقرير وما تحمله في طيَّاتها من تناقض منطقي بين القضيتين واجتماعهما في مثال واحد ، ولربَّما خير ما يعالَج به النسخ الوظيفي للاستفهام في هذا السِّياق وروده على هذه الأنماط :

الاستفهام بالهمزة :

وكما أقره علماء اللغة فالهمزة ترد للتصديق بالحكم بما بعدها بالإيجاب أو السلب أو للتصوير لتحديد أحد طرفي المستفهم عنه ، إلَّا أنَّ هذه الهمزة قد تُنسخ وظيفتها وبنسخها يُنسخ الاستفهام كلية بحسب ما تحمله من دلالة شمولية تعم أجزاء الجملة الداخلة عليها إلى معنى التقرير لتوافر ما يُسهم في ذلك من نواسخ دلالية سابقة أو لاحقة بالاستفهام ، أو قد تكون أحد أجزاء الجملة الاستفهامية على نحو ما يتم إبرازه من خلال الأنماط الآتية :

النَّمط الأوَّل : همزة الاستفهام + جملة فعلية مثبتة :

ومن التراكيب الشهيرة المستعملة لافتتاح الكلام الذي يراد تحقيقه والاهتمام به قولهم : « أريت ، أريتم ... » وهو كثير في القرآن الكريم تناسبًا مع محاجاة الكفار بما يؤكد وحدانيته جل وعلا ، وبما يدحض حججهم الباطلة ؛ لكون الرؤية بمعنى الاعتقاد أو الرؤية البصرية يحقِّقها حال المخاطب بوصفه جزءًا لا يتجزأ من محيطه الذي تتزاحم فيه الحجج والبراهين ، بما يناقض اعتقاد الكافر ودعوته ؛ لهذا كان الاستفهام على شاكلة هذا النمط وبفعل الرؤية محققًا للتقرير في الغالب في السياق القرآني خاصَّة لتوافر ناسخين دلاليين لا ثالث لهما :

أوَّلهما : سياق الحال الذي يظهر من خلال فعل الرؤية البصرية التي لا يستطيع أحد إنكار الحقائق المحيطة به بواسطتها إلا إذا كان بصيرًا .

وثانيهما : السِّياق اللغوي وتعدد أشكاله بين الحذف والذكر ، وبه يكون فعل الرؤية معلقًا عن العمل مما يتيح مجالًا للدلالة تتكفل الجملة السادة مسد المفعولين بعدها بإبرازه بإبراز حال من يجحد الخبر ؛ لهذا كثيرًا ما أُردف هذا التركيب باستفهام إنكاري نحو [١]

(١) التحرير والتنوير (١٢/٥٠ ، ٥١) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ [هود : ٢٨] ، وقوله أيضًا : ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٠ ، ٤١] ؛ ففي الآية الأولى أسهمت الجملة الاعتراضية بوصفها ناسخًا تركيبيًا داعمًا لمعنى الإنكار في قوله تعالى : ﴿ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ إضافة إلى الجملة الحالية ﴿ وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ الحاملة لدلالة ضدية للمسند « نلزم » توكيدًا لمعنى الإنكار الذي أسهم في توكيده أيضًا الاستفهام التقريري قبله بما يُعرف بظاهرة التناسخ الوظيفي بين الأساليب المؤكِّدة لمعاني بعضها البعض في سياق واحد كما يجليه أيضًا سياق المثال الثاني الذي نسخ بفعل جملة قبلية ممثلة في الاستفهام التقريري وبفعل لفظة بعدية ممثلة في « بل » التي نسخت معنى الاستفهام إلى معنى الإنكار ؛ لإفادتها الإضراب ، وهو انتقال من قضية إلى قضية ضدية لها [١] كالانتقال من السلب ممثلًا في الإنكار بهذا الاستفهام إلى الإيجاب بعدها بقوله تعالى : ﴿ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ ﴾ وهذا بفعل الرؤية القلبية التي تحققت بالاستفهام الأوّل الذي يكون المستفهم عن رؤيته في مثل هذا التركيب - في الاستعمال - هو أحوال المرئي وإناطة البصر بها ، أي إنَّ أمر المستفهم عنه واضح بادٍ لكل من يراه ، وهذا ما يبرر كون الفاعل والمفعول واحدًا في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيۡتَكُمۡ ﴾ ؛ إذ المعنى أنَّ المخاطب يعلم نفسه على الحالة المذكورة بعد ضمير الخطاب ، فالمخاطب فاعل أو مفعول باختلاف الاعتبار ، وهذا من خصائص أفعال باب الظن التي أشار إليها النُّحاة في كون فاعلها ومفعولها واحد وهو ما تنبّه إليه أيضًا الطاهر بن عاشور [٢] في هذا السياق الذي يعبّر عن زاوية من زوايا الإعجاز البياني في القرآن ، وكيف أنَّ الأساليب تتناسخ فيما بينهما ، وكيف أنَّ الفاعل والمفعول يتعاوران الوظيفة دون إخلال بالمعنى ، وهذا ما يؤكد ظاهرة النسخ الوظيفي في اللغة العربية التي تباينت نواسخها بين نواسخ حالية وأخرى تركيبية وثالثة دلالية على نحو قوله تعالى حاملًا

---

(١) شبيه بالإجابة بـ « بل » جواب الاستفهام المتضمن لنفي القضية السابقة له في نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ ۝ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف ٢٢ ، ٢٣] إذ قالا : ربنا ... وهو استفهام تقريري توبيخي - أي إنَّه لا يبتعد عن معنى الإنكار - بسبب عطف جملة ﴿ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ ... ﴾ للمبالغة في التوبيخ ؛ لأنه قد سبق أن نهاهما عن ذلك بقوله : ﴿ وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ فكل ما تقدم يُعد ناسخًا للاستفهام ، التحرير والتنوير (٨/٦٥ - ٦٧) .

(٢) التحرير والتنوير (٧/٢٢٠ ، ٢٢١) .

عباده على الإقرار وموبِّخًا إيَّاهم بما تقترفه أنفسهم : ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [الحجرات : ١٢] ، فالجملة ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ جملة ممهِّدة لما بعدها تناسبًا مع التمثيل الوارد في الاستفهام الذي اشتمل على الطرفين ذاتهما في النَّهي المتقدم لبيان شناعة الفعل ، وهو ما أكده الجواب بعد الاستفهام بقوله : ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ [١] ؛ فالمقابلة إذن بين النهي والاستفهام من جهة ، وبين الفعل المستفهم عنه ﴿ أَيُحِبُّ ﴾ ، وجوابه ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ قد أظهرت النواسخ الدلالية المُسهمة بتضافرها في نسخ الاستفهام إلى معنى التقرير والتوبيخ الذي التبس أمره إلى أن شابه إنكار نتيجة اجتماع التقرير والتوبيخ معًا ؛ وعليه حمل الطاهر بن عاشور الاستفهام هاهنا على معنى الإنكار والتحذير أيضًا كما هو الحال في الاستفهام من قوله تعالى : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٦٦] إلَّا أنَّ الهيأة المشبَّهة محذوفة ، وهي هيأة المنفق نفقة متبوعة بالمن والأذى [٢] .

إنَّ كون الجملة الفعلية بعد همزة الاستفهام لا يعني بالضرورة أن يكون المسند (الفعل) فيها في صدارة الجملة في كل الأحوال ؛ بل إنَّ محط الإقرار هو ما ولي همزة الاستفهام كالتقرير بالفاعل في نحو قوله تعالى : ﴿ أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٢] ، وناسخ الاستفهام حينئذ جوابه المصدر بـ ﴿ بَلْ ﴾ التي سبق أن أشرنا إلى إيحائيتها بالضدية بين القضيتين التي تتوسطهما بقوله : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء : ٦٣] إشارة إلى الفاعل ، وإن لم يكن فاعلًا حقيقيًا بل على سبيل المجاز ؛ لتسفيههم ، لا أن يُحمل محمل الكذب على نحو محمل بعضهم ، إلَّا أن ابن هشام رأى أن يُحمل الاستفهام على الحقيقة أيضًا بأن يكونوا لم يعلموا أنَّه الفاعل [٣] ، وبهذا يكون القصد – أو بمعنى آخر الحمل على المعنى – الناسخ الدلالي حينئذ بمعونة قرائن الأحوال ، فإن ثبت علمهم بفعلة إبراهيم عليه السلام كان استفهامًا مجازيًا ، وإن لم يثبت ذلك كان استفهامًا حقيقيًا ؛ وبذلك يتناسخ الوجهان لعدم إمكان ترجيح معنى على آخر لانعدام القرائن المُسعفة في ذلك .

---

(١) المصدر نفسه (٢٥٤/٢٦ ، ٢٥٥) . (٢) التحرير والتنوير (٥٤/٣) .
(٣) مغني اللبيب (٢٦/١) .

النَّمط الثَّاني : همزة الاستفهام + جملة فعلية منفية :

إنَّ المورفيم المركب من همزة الاستفهام والنفي يكاد يجزم - في الغالب - بالتقرير فيما هو في نطاقه بحسب ما يدل عليه السياق القرآني الذي كثيرًا ما اقترنت فيه أفعال الظن أو ما في معناها بـ « لم » لمخاطبة عقول من وُجِّه إليهم الاستفهام ، وقد توفرت أدلته الملزمة بالإقرار فاستيقنتها أبصارهم وبصائرهم ؛ فأمَّا بصائرهم - إذا كان خطابًا للمسلمين - فقد لبَّت واستجابت (١) ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [التوبة : ٧٨] أي « قد علمنا » اتكاءً على عقيدتهم بكون العالم عالمين : عالم الغيب وعالم الشهادة الذي يأتي بفعل الرؤية منفيًا كذلك - رؤية بصرية أو علمية - حاثًّا الهمم على التدبر في خلق الله والإقرار بوحدانيته ، بحسب ما أثبتته أدلَّته المشاهدة المثيرة للفكر بهذا الإقرار الذي كثيرًا ما عبَّر عنه الفعل « رأى » منفيًا المحمول على التقرير أو التوبيخ في الغالب لإتباعه بأمور يتعجَّب من عدم إدراك المخاطب لها ، كما قد وُضِّح في نسخ الاستفهام إلى تعجب في المبحث السابق ، وهو ما يؤكد أنَّ النمط التركيبي الواحد قد يُنسخ إلى أكثر من وجه ؛ تماشيًا مع زاوية التحليل التي تدعمها القرائن الحالية وحتى اللغوية المتوافرة في السياق التركيبي ، وعلى ذكر القرائن الحالية ودورها في النسخ الوظيفي نجد الفعل « علم » منفيًا في غير سياق الآية السابقة دليلًا على نسخ الاستفهام إلى إنكار ؛ لكون المخاطبين في هذه الحالة هم الكفار (٢) ، بقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ٦٣] فمفعول الفعل « علم » ينبئ أنَّ المخاطب هو ممَّن حقَّت لهم نار جهنم فهم الكفرة الفجرة ؛ لأنَّ عدم علمهم بذلك محقق بضرورة أنهم قد كفروا بالرسول كما تدل عليه أحوالهم ، وكفروا بما جاء به فإنكارهم جلي للعيان ؛ وهو ما استُنكِر عليه بهذا الاستفهام الذي كثر استعماله في الإعلام بالأمور المهمَّة إلا أنهم قد تغافلوا عن إدراكهم إياه - أي جزاء الكافرين - بإصرارهم في الكفر وعصيان الرسول ﷺ وعليه يمكن مقابلة الآيتين على هذا النحو لكون « علم » فعل إيجابي (+) .

---

(١) التحرير والتنوير (١٠/٢٧٤) .

(٢) التحرير والتنوير (١٠/٢٤٦) .

(ألم يعلموا أن اللّه يعلم سرهم) وقوله : (ألم يعلموا أنه من يحادد ...) .

(−)(−) (+) + (+)   (−)(−) (−) + (+)

(+) (+) المسلمون ⇐ (+) إقرار (+) (−) الكفار ⇐ (−) إنكار

فالفرق بين التركيبين في القيمة الفعلية للمسند إليه فالمسلم إيجابي ؛ لاتباعه المنطق السليم في حياته ، والكافر سلبي ؛ لاتباعه سبل الضلالة المتشعبة .

ومما تقدم فإنَّ النفي المسبوق بهمزة الاستفهام قد يُقرُّ به ما بعده سواء بأفعال الظن أو غيرها وقد لا يُقرُّ على نحو ما أثبت من دور وظيفي للمقام في توجيه الوظائف النَّحوية ، كما أنَّ هناك مسألة يرجأ الخوض فيها إلى الباب الأخير من هذا البحث ، وهي مسألة توسط حروف العطف بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه والتي يمكن إدارج التقرير بها في الجملة الفعلية المثبتة منها والمنفية على نحو ما بسطنا القول فيه وما سنزيده تفصيلًا في موضعه من الباب الثاني من هذا البحث بإذن اللّه .

النَّمط الثَّالث : همزة الاستفهام + جملة فعلية + أم + جملة (فعلية أو اسمية) :

إنَّ ورود « أم » المعادلة في مثل هذه السِّياقات التي تُظهِر البون الشاسع بين طرفي المعادلة يُعدُّ أهمَّ ناسخ دلالي للاستفهام إلى معنى التقرير الذي يُلزِم المخاطب فيه بترجيح أحد الطرفين إقرارًا منه بدعم القرائن له ، سواء أكانت قرائن حالية أم مقالية ، لفظية كانت أم معنوية نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ [الواقعة : ٥٨ ، ٥٩] فأولى القرائن المقالية الناسخة للاستفهام إلى معنى التقرير « الاستفهام التقريري الأول » [(١)] الذي أرجأنا الخوض في مثله إلى الباب الأخير من هذا البحث وهو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴾ بوصفه استفهامًا ممهِّدًا إلى ما بعده من كلام يفترض أن يكون ذا أهمية كبرى بحسب ما يدل عليه الفعل « رأى » الذي سبق أن أسهبنا في مناقشة دلالته في مثل هذه السياقات فضلًا عن تقديم الفاعل في الجملة الفعلية ؛ بوصفه المستفهم عنه من جهة ، ولكون الجملة عامة مبينة للاستفهام قبلها أي ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴾ ، ومدللة على ما بعدها من جهة أخرى زيادة في إبطال شبهتهم – أي المشركين – إذ قاسوا الأحوال المغيَّبة على المشاهدة في قلوبهم فأنكروا

---

(١) سبق أن أشرنا إلى معنى « أرأيتم » وهو « أخبرني » المستعملة في الاستخبار عن حالة عجيبة إلا أنَّ هذا الاستخبار أيضًا قد نسخ نسخًا آخر إلى معنى الإقرار على هذا النحو : استفهام (استخبار) ← أمر ← إقرار (خبر تقريري) لهذا أدرج هذا المثال ضمن نسخ الاستفهام إلى أمر كما يمكن إدراجه في الخبر .

البعث ، ولو قاسوا على تخلُّق الجنين كيف يُنشأ من ماء النطفة أجسامٌ حيةٌ جديرةٌ بالتأمل في بديع خلقها بعد أن كانت لا شيء [١] ، وهو ما يُعدُّ قرينة حالية ناسخة للاستفهام إلى معنى التقرير وداحضة لحججهم الواهية المنبئة بسفاهتهم المتناهية في العظم كذلك .

وما تقدم ذكره مرهون بكون « أم » متَّصلة معادلة ، إلَّا أنَّ الطاهر بن عاشو رأى إمكان كونها - أي « أم » - منقطعة بمعنى « بل » قائلًا : « ويجوز أن نجعل « أم » منقطعة بمعنى « بل » ؛ لأنَّ الاستفهام ليس بحقيقي فليس من غرضه طلب تعيين الفاعل ويكون الكلام قد تم عند قوله : ﴿ تَخْلُقُونَهُۥ ﴾ والمعنى : « أتظنون أنفسكم خالقين النسمة مما تمنون » [٢] ، على معنى الإنكار الذي يؤكده ورود « أم » بمعنى « بل » ؛ إذ إنَّ ما بعدها يدحض ما قبلها فيكون الخبر « بل نحن الخالقون » جوابًا ناسخًا للاستفهام قبله إلى معنى الإنكار ؛ والله أعلم .

النَّمط الرابع : همزة الاستفهام + جملة اسمية مثبتة :

ومن شاكلة هذا النمط نجد قوله تعالى مخاطبًا الملائكة تعريضًا بالمشركين : ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ : ٤٠ ، ٤١] فجواب الاستفهام ههنا هو الناسخ الأساس للاستفهام إلى معنى التقرير لما تضمنه من معان متزاحمة أوَّلها تنزيهه ﷻ بقولهم : ﴿ سُبْحَٰنَكَ ﴾ أي إنَّ ما ذكر قبلًا لم يصدر عنهم وهذا ما أكدته الجملة الخبرية بعد هذا بقولهم : ﴿ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ﴾ فكان لتضافر هذه القرائن الدور الكبير في نسخ دلالة الاستفهام خاصة وقولهم : ﴿ أَنتَ وَلِيُّنَا ﴾ قد أُتبع بمؤكد أفادته ﴿ مِن ﴾ الزائدة شكلًا في اصطلاح نحو الإعراب والمؤكدة لدلالته ليكون المعنى : « أنت ولينا وهم ليسوا أولياء لنا » ، وهذا ما تم تأكيده بقولهم : ﴿ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ دليلًا على تبرئتهم منهم إلى الشهادة عليهم وعلى الذين سوِّلوا لهم عبادة غير الله تعالى فالإضراب بـ « بل » إضراب انتقالي لا إبطالي - كما يراه ابن عاشور - لكون المشركين المُتحدَّث عنهم كانوا يعبدون الملائكة ؛ إذ المعنى : « بل كان أكثر هؤلاء يعبدون الجن راضين بعبادتهم إياهم » وحاصل المعنى : « إنَّا منكرون عبادتهم إيانا ولم نأمرهم بها ولكنَّ الجن سوَّلت لهم

---

(١) التحرير والتنوير (٢٧/٣١٣ ، ٣١٤) . (٢) المصدر نفسه (٢٧/٣١٤) .

عبادة غير الله فعبدوا الجن وعبدوا الملائكة [1] ، والأمثلة من هذا القبيل كثيرة لمن أراد أن يستبصر بزيادة ، سواء بالتقرير بالنفي كما هو الحال في هذا الشاهد أو بالإثبات أي أن يُحمل المخاطب على الإقرار إيجابًا كقول أحدهم لآخر يكفله : أنا كافلك ؟ وهو ينتظر الشكر ويصطنع الفخر فيجيبه قائلًا : « نعم أنت كافلي » .

النمط الخامس : همزة الاستفهام + جملة اسمية منفية :

ومن أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية « ليس » و « ما » وقد تصدرتها همزة الاستفهام في نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٧٢] وهذا من نقض الأوضاع ؛ إذ طرأ عليها طارئ على حد تعبير السيوطي الذي تنبه إلى كون لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار نفيًا [2] تأكيدًا منه على ظاهرة النسخ الدلالي الذي توجهه الدلالة المعجمية أو التركيبية في الجملة وهي ههنا دلالة معجمية لأداة الاستفهام المقصود منها انعدام الفهم على الحقيقة أي إنَّ قيمتها الدلالية – إن صح التعبير – سلبية والنفي هو ضد الإيجاب لهذا فإنَّ :

(ألست بربِّكم)
(-) (-) توكيد ⟸ إنني ربكم (انزياح التوكيد من النفي إلى الإيجاب)
(+)

والأمثلة – من هذا القبيل – كثيرة في اللغة العربية ، فمن الشعر نجد أمدح بيت قاله جرير وهو يستعمل الأساليب الانزياحية لتأكيد المعنى وهو أبلغ من الحقيقة وتكون الدلالة فيه متزاحمة منها حمل الممدوح على الإقرار قولًا وفعلًا بقوله :

أَلستُم خَيرَ مَن رَكِبَ المَطَايَا وَأَندَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ [3]

فالجملة الاسمية المنفية بعد همزة الاستفهام لا يشترط فيها الحفاظ على ترتيبها في الاستعمال الحقيقي بقدر ما يشترط فيها أن يقدَّم المراد الإقرار به نحو تقديم المسند في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [العنكبوت : ٦٨] « ومجازه – كما يقول أبو عبيدة – مجاز الإيجاب ؛ لأنَّ هذه الألف تكون للاستفهام وللإيجاب فهي هاهنا

(١) التحرير والتنوير (٢٢/٢٢١ – ٢٢٠) . (٢) الأشباه والنظائر (١/٢٥٨) .
(٣) ديوان جرير (٧٧) .

للإيجاب » [١] ، وهذا حكم عام على مثل هذه التراكيب ، حتى وإن توسطت حروف العطف بين الهمزة والجملة الاسمية كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ۝ إِلَّا مَوْتَتَنَا الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ [الصافات : ٥٨ ، ٥٩] [٢] .

النَّمط السَّادس : همزة استفهام + جملة اسمية + أم + جملة اسمية مقدَّرة :

إنَّ وجود « أم » المتَّصلة يعني إيجاد قياسين متباينين تباينًا جليًّا لمن سخَّر معطيات محيطة في ترجيح أحدهما نحو قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ۝ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا ۝ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴾ [النازعات : ٢٧- ٢٩] وقوله أيضًا : ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ [الدخان : ٣٧] فخلق الإنسان ليس بالشيء العظيم إذا ما قورن بخلق السماء ، وكيف أنَّها مرفوعة عن الأرض بغير عمد مرئية ، وقد تناوب فيها الليل والنهار ، فكيف لا يقدر اللَّه على بعث الإنسان بعد موته إلى حياة جديدة ؟ لهذا كان هذا الاستفهام التقريري المقصود به إلجاء المشركين إلى الإقرار بأنَّ خلق السماء أعظم من خلقهم وهو ما زادته تأكيدًا الجمل المتعاطفة بعد « بناها » كما أكَّده السِّياق القرآني صراحة بقوله تعالى : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [غافر : ٥٧] إذن فقد اجتمعت القرائن الحالية - مشاهدة خلق اللَّه : (السماء ، الإنسان) - مع القرائن المقالية - ذكر المرجع في السِّياق القرآني العام - لنسخ الاستفهام إلى معنى التقرير كما هو جلي [٣] ، ويمكن حمل قوله تعالى : ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾ على ما تقدم أيضًا بقرينة السياق الثقافي والموروث الحكائي الذي أعلم الناس - المجرمين خاصة - بمصير قوم تبع بقوله : ﴿ أَهْلَكْنَاهُمْ ﴾ وقد فُسِّر إهلاكه ﷻ إيَّاهم لكونهم مجرمين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ فعلى الرغم من تفضيلهم بالخيرية في القوة لا غير ؛ إذ لم يكونوا مسلمين ، إلَّا أنَّهم أُهلِكوا بسيل العرم جزاءً بما كانوا يعملون ؛ إذن افتُتح الكلام بالاستفهام التقريري لاسترعاء الأسماء لمضمونه ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهم يعلم أنَّ تبَّعًا ومن قبله من الملوك خير من هؤلاء المشركين ؛ إذ لا يسعهم حينئذ إلا أن يعترفوا بأنَّ قوم تبع والذين من قبلهم خير منهم ؛ لأنَّهم كانوا يضربون بهم الأمثال في القوة [٤] ، وبإهلاكهم يعني أنَّ

(١) مجاز القرآن (١١٨/٢) .
(٢) التحرير والتنوير (١١٩/٢٣) .
(٣) المصدر نفسه (٨٣/٣٠) .
(٤) المصدر نفسه (٣٠٨/٢٥) .

الإهلاك شامل لهم إن لم يتّعظوا ، وعليه يمكن حمل الاستفهام أيضًا على التقرير والتهديد والله أعلم .

ملاحظة :

قد يكون التقرير بالهمزة تقريرًا مجازيًّا نحو قوله تعالى : ﴿ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [البقرة: ٧٧] فهو إمَّا مجاز في التقرير أي : « ليسوا – المنافقين – يعلمون ذلك » والمراد التقرير بلازمه وهو أنَّه إن كان يعلمه فقد علمه رسوله ، وهذا لزوم عرفي وادِّعائي في المقام الخطابي كما يرى بذلك الطاهر بن عاشور ، أو مجاز في التوبيخ والمعنى هو هو ، أو مجاز في التحضيض أي « هل كان وجود أسرار دينهم في القرآن موجبًا لعلمهم أنَّ الله يعلم ما يسرون » والمراد لازم ذلك أي « يعلمون – بني إسرائيل – أنَّه منزَّل من الله » أي « هلا كان ذلك دليلًا على صدق الرسول عوض عن أن يكون موجبًا لتهمة قومهم الذين تحقَّقوا صدقهم في اليهودية ، وقد رجَّح الطاهر بن عاشور هذا الوجه لمرجِّح هو التعبير بـ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ بالمضارع دون « علموا » [(١)] ، وإن كانت المعاني السابقة لهذا الاستفهام مقبولة إجمالًا تتناسخ فيما بينها بحسب التأويل .

النسخ في الاستفهام بـ « ما » :

ومن التراكيب المدعِّمة لظاهرة النسخ الدلالي في الاستفهام بـ « ما » نجد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ٩٧] إذ إنَّ معرفة سبب النزول – وهو من القرائن الحالية – له الدور الكبير في توجيه الدلالة في الآية الكريمة ؛ فقد نزلت هذه الآية على من أسلم وتقاعس عن الهجرة ، وكان من أسلم ولم يهاجر يُعتبر كافرًا حتى يهاجر ، وقد رأى بعضهم أنَّ الهجرة كانت واجبة ولا يُكفَّر تاركها ، وفي كل الأحوال من لم يهاجر فقد ظلم نفسه على اعتبار أنَّ الامتناع عن الهجرة يؤول بصاحبه إلى المضرَّة من جهة أهل الكفر ؛ لهذا يمكن أن تُوجَّه وظيفة الجملة ﴿ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ من استفهام إلى معنى التقرير والتوبيخ [(٢)] على هذا النحو :

---

(١) التحرير والتنوير (٥٧٢/٢) .

(٢) المصدر نفسه (١٧٥/٥) .

خبر (إنَّ الذين . . .) لأنه قول توبيخ وتهديد

قالوا : فيم كنتم ؟ = (في) للظرفية المجازية و (ما) استفهام عن حالهم بقرينة (في)

بدل اشتمال من (توفاهم) و (فأولئك) خبر

إضافة إلى الخصائص التركيبية المتقدم ذكرها نجد أنَّ جواب الاستفهام أيضًا هو داعم لمعنى التقرير والتوبيخ في قوله : ﴿ فِيمَ كُنتُمْ ﴾ لكونه – أي الجواب – قد نسخ باستفهام تقريري آخر هو ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾ وهو دليل قاطع على معنى التوبيخ ؛ لانعدام مبرِّر البقاء وإن كانوا مستضعفين كما قالوا ، إلَّا أنَّ اللَّه أمرهم بالهجرة اتقاءً لشر قريش ؛ لهذا لابَسَهم الظلم بعدم الامتثال لأوامر اللَّه التي أقروا وأقرت بها أحوالهم ، فالضعف كافٍ جدًّا لهجرتهم مع اعترافهم بضعفهم إلا أنهم لم يهاجروا ؛ إذن الاستفهام عن أحوالهم لا يراد منه معرفتها بل المراد لازم من لوازمها وهو الإقرار بجدوى الهجرة التي تخلفوا عنها فكل ما تقدَّم – إذن – ساهم في نسخ الاستفهام إلى التقرير والتوبيخ الذي زاده تأكيدًا الاستفهام في قوله : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾ .

النسخ في الاستفهام بـ « من » :

وتأتي « من » في بعض سياقاتها مسبوقة بحرف عطف أو حرف إضافة مما يُرشح الاستفهام بمن إلى معنى التقرير الذي أعانت « أم » المنقطعة التي تأتي بمعنى « بل » في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا ۗ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل : ٦٠] على الانتقال من غرض إلى غرض مع مراعاة وجود معنى الاستفهام أو لفظه ؛ لأن « أم » لا تفارق معنى الاستفهام فالإضراب بـ « أم » أسهم في الانتقال من الاستفهام الحقيقي التهكمي إلى الاستفهام التقريري ، أي الانتقال من قوله تعالى : ﴿ آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل : ٥٩] إلى الغرض المقصود وهو الاستدلال بالاستفهام التقريري[1] الذي تضافرت القرائن في سياقه التركيبي لتأكيد هذا المعنى على النحو الآتي :

---

(١) التحرير والتنوير (٢٠/١٠ – ١٢) .

أم (الإضراب) + جملة استفهامية مصدرة بـ (من) أي الاستفهام عن الفاعل + جمل معطوفة على ما دخل عليه الاستفهام (أي إنَّه من أفعال الفاعل المستفهم عنه) + استفهام إنكاري بقرينة « بل » بعده ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ + (بل = لكن) + جملة اسمية ⇐ الاستفهام ﴿ أَمَّنْ ... ﴾ تقريري .

أمَّا عن حروف الإضافة فنجد لام الاستحقاق قد أضيفت لـ « من » في قوله تعالى : ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [المؤمنون : ٨٤ ، ٨٥] ممَّا وجه بدايةَ الاستفهام بـ « من » إلى معنى التقرير خاصة أن هذا الاستفهام قد ذُيِّل بالتراكيب الآتي ذكرها ممَّا أوجب الإقرار بما فيه على هذا النحو :

لام الاستحقاق مضافة إلى (من) العائد إلى اللَّه جل في علاه + جملة مقطوعة لبيان الملك + شرط حذف جوابه لدلالة الاستفهام عليه ، وهو للحث على التأمل (فأجيبوني عن السؤال) ⇐ (التأمل في هذا الخلق) + جملة فعلية مصدَّرة بحرف استقبال للقريب أي : « سيقولون بعد تأملهم مباشرة : للَّه » + تنبيه (قل) + استفهام إنكاري جوابًا لإقرارهم واعترافهم بأنَّ الملك للَّه والإنكار فيه لعدم تذكرهم بذلك [1] .

والمتأمِّل في هذين المثالين يجد أنَّ الاستفهام المنسوخ يُجرُّ معه النَّسخ إلى ما بعده من تراكيب فيُنسخ الاستفهام الثاني في سياقه كما قد يُنسخ الشرط ، كما هو الحال في المثال الأخير الذي نُسخ فيه الشرط إلى معنى الحث على التدبر بحسب ما أفاده الفعل ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ أي « اعلموا وتدبروا » عن طريق التعريض بالشك في علمهم هذا عن النسخ ، أمَّا عن دلالة الآيتين الكريمتين فهما متماثلتين في الدلالة وهي تعداد نعم اللَّه وملكه بما يحمل المخاطب على الإقرار بوحدانيته وقدرته ؛ لهذا تليت هاتين الآيتين بمثيلاتها من نفس التركيب - تقريبًا - قصد إيقاع هذه الأسئلة متتابعة فقد ولي الآية الأولى قوله : ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النمل: ٦١] ، أمَّا الآية الثانية فتليت بقوله سبحانه : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [المؤمنون : ٨٦ ، ٨٧] .

(١) المصدر نفسه (١٠٨/١٨ ، ١٠٩) .

النسخ في الاستفهام بـ « كيف » :

وقد شاع استخدام « كيف » في تحديد الحال إلَّا أنَّها قد تُنسخ دلالتها - أي دلالة الاستفهام بها - إلى التعجب على نحو ما بينا في المبحث السابق فكثر استعمالها على ذلك النحو ، إلَّا أنَّه قليلًا ما تُستخدم في معنى التقرير كما في قوله تعالى : ﴿ فَكَذَّبُوا۟ رُسُلِى ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ [سبأ: ٤٥] فالاستفهام حينئذ يأتي بدلالة لا قبل بها من دونه وهو تهويل وبيان سوء حالهم المتناسب مع سوء أفعالهم ؛ لهذا رأى الطاهر بن عاشور أنَّ الجملتين ﴿ فَكَذَّبُوا۟ رُسُلِى ۖ ﴾ ، ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ في قوة جملة واحدة مفرَّعة على تكذيبهم الرسل ولكن لـمَّا كانت جملة ﴿ وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [سبأ: ٤٥] مقصودًا منها تسلية الرسول ابتداءً ؛ جُعلت مقصورة على ذلك اهتمامًا بذلك الغرض وانتصارًا من اللَّه لرسوله ﷺ ، ثم خُصَّت عبرة تسبُّب التكذيب في العقاب بجملة تخصُّها تهويلًا للتكذيب ، وهو من مقامات الإطناب فصادف أن كان مضمون الجملتين متَّحدًا اتحاد السبب لمسبَّبين .... وبُني هذا الأسلوب الشيِّق ؛ تجنبًا لثقل إعادة الجملة إعادة ساذجة ففُرِّعت الثانية على الأولى وأظهر فيها مفعول « كذَّب » وبُني عليه الاستفهام التقريري التفظيعي [١] ؛ إذ المعنى: « كان عقابًا عظيمًا وفق إنكارنا تكذيبهم » ؛ لأنَّ من معاني النكير المجازية الغضب وتسليط العقاب .

النسخ في الاستفهام بـ « هل » :

وفي معرض لأقوال العلماء بالتقرير بـ « هل » ذكر السيوطي أنَّ ابن جني يرى أنَّ « هل » لا تستعمل في لتقرير كما يستعمل بغيرها من أدوات الاستفهام غير أنَّ الكندي ذكر أنَّ كثيرًا من العلماء قد ذهبوا في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء: ٧٢ ، ٧٣] « هل » تشارك الهمزة في معنى التقرير والتوبيخ ؛ بدليل أنَّه عطف عليها خبر موجب هو ﴿ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ ﴾ والتقرير ذاته موجب على اعتباره - أي العطف - ناسخًا وموجهًا للمعنى داخل السياق ، إلَّا أنَّ أبا علي قد أنكر ذلك وقد اعتذر له الكندي فإنَّ ذلك من قبيل الإنكار ، ونقل أبو حيان عن سيبويه - وهذا من قول السيوطي - أنَّ استفهام التقرير لا يكون بـ « هل » إنَّما تستعمل فيه الهمزة ، ثم نقل عن بعضهم أنَّ « هل » تأتي تقريرًا كما

---

(١) التحرير والتنوير (٢٣٠/٢٢) .

في قوله : ﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾ [الفجر : ٥] (١) ، « فهذه مجموعة من الآراء المتباينة وكلها صحيحة بحسب زاوية النظر ؛ فالتقرير والتوبيخ إذا اجتمعا استحال الكلام إنكارًا ، وحتى التقرير في العادة ما هو إلا إنكار كما يرى بذلك السيوطي أي إنكار من المستفهِم ؛ لهذا يُحمل المخاطب على الإقرار » والإنكار نفي وقد دخل على النفي ونفي النفي إثبات (٢) .

فالمثالان المتقدمان كان الناسخ فيهما سياق الموقف أو العامل الثقافي فحسب ، وقد يتوفر في السّياق اللغوي ما يدعم النسخ كذلك كما في قوله تعالى : ﴿ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٣ ، ٤] فالجملتان : ﴿ فَارْجِعِ الْبَصَرَ ﴾ . و ﴿ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ ﴾ .. يحيلان إلى السياق الحالي بالنظر مرارًا في السماء إلَّا أنَّ الرائي لا يجد شقًّا أو صدعًا يؤخذ على خالقها لهذا يرتدُّ إليه بصره خائبًا وقد أقر – ولو في سريرته – بألَّا فطور في السماء ، وهذا من التقرير بالنفي ؛ إذ إنَّ معنى « هل » التحقيق (٣) أي بمعنى « قد » (٤) ، وبتفاعله مع الفعل « رأى » الدال على التأمل وقد عُدِّي إلى مفعول به محذوف يمكن تقديره بـ« شيئًا » لكون « من » بعده بيانية دالة على الجنس ، فإنَّ نفي الرؤية حينئذ يستغرق كل أجناس الفطور بدلالة القرائن المُسهمة في النّسخ الوظيفي أيضًا وهو من بديع التراكيب القرآنية في نظمها .

ومن القرائن اللغوية المُسهمة في النسخ الدلالي للاستفهام بـ « هل » إلى معنى التقرير إرداف الاستفهام بجواب مشوب بالإنكار إمَّا صراحة نحو قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ [يونس : ٣٤] أو تعريضًا باستخدام الاستفهام المنسوخ إلى الإنكار والتعجب بقوله : ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [يونس : ٣٤] لكون « أنَّى » مكانًا مجازيًّا شُبِّهت به الحقائق التى يجول فيها الفكر ، وكلُّ هذا يُعدُّ من النواسخ للاستفهام في

(١) الأشباه والنظائر (٤٣٣/١ – ٤٣٥) .

(٢) المصدر نفسه (٤٣٥/١) .

(٣) ذكر ابن هشام أنَّ الزمخشري بالغ في جعل « هل » بمعنى « قد » في كل الأحوال ؛ ذلك أنَّ للسياق دورًا في هذا التوجيه الوظيفي مثلما هو الحال في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان : ١] ؛ إذ إنَّ سياق الحال أثبت أنَّه قد أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورًا لمَّا كان نطفة من مني يمنى ؛ لهذا رأى ابن هشام أنَّ « قد » قد تأتي للتحقيق أو التقرير أو التوقع . (مغني اللبيب : ٤٦٠/١ ، ٤٦١) .

(٤) التحرير والتنوير (١٨/٢٩ – ١٩) .

نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ [يونس : ٣٤] إلى معنى التقرير المشوب بالإنكار (١) ، وأمثلة هذا التركيب كثيرة هي في القرآن الكريم؛ إذ تتناسخ الأساليب فيما بينها مؤكدة لمعاني بعضها البعض على نحو ما أشير إليه في أكثر من سياق .

١ - ب - نسخ الاستفهام إلى خبر إنكاري :

ذكر ابن هشام أنَّ الإنكار في الاستفهام يأتي على ثلاثة وجوه « إنكار على من ادَّعى وقوع الشيء ويلزم في هذا النفي » « وإنكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة » « وإنكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي » « وهو الذي ينفرد به « هل » عن الهمزة » (٢) ، وعليه فإنَّ الإنكار : إمَّا إنكار إبطالي يقتضي أنَّ ما بعده غير واقع وأنَّ مدَّعيه كاذب ، وإنكار توبيخي يقتضي أنَّ ما بعده واقع وأنَّ فاعله ملوم (٣) ، على نحو ما يتم التفصيل فيه في :

- الاستفهام بالهمزة :

والإنكار بالهمزة يستلزم النفي كما يستشف من كلام ابن هشام ، وما النَّفي إلا إنكار وإن تعددت وجوهه لهذا نجد أنَّ الاستفهام بالهمزة الإنكاري يأتي على صور تركيبية خاصة منها :

النَّمط الأول : همزة الاستفهام + جملة فعلية :

والمقصود بالجمل الفعلية ما كان المسند فيها فعلًا سواء تأخر أو تقدَّم ، وسواء سُبق بحرف عطف أو لم يسبق به ، وسواء أكان مثبتًا أم منفيًّا على نحو ما يأتي بسط القول فيه من خلال مناقشة بعض الأمثلة التي استشهد بها بعض علماء اللغة بما يثبت ظاهرة النسخ الدلالي في الاستفهام ، نحو استشهاد السكاكي لنسخ الاستفهام إلى الإنكار والزجر بقولك : « إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب - وهذا ما يمكن عدُّه ناسخًا دلاليًّا أفادته القرينة الحالية - : أتفعل هذا امتنع الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجَّه إلى ما لا تعلم ممَّا يلابسه في نحو : أتستحسن ؟ وولد الإنكار والزجر » (٤) ، وهذا من الإنكار التوبيخي بالفعل ، أمَّا ما يُستشف منه الإنكار الإبطالي أو التكذيبي بالفعل فنجد منه قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ

---

(١) التحرير والتنوير (١١/١٦٠ ، ١٦١) . (٢) مغني اللبيب (١/٤٦٠) .
(٣) المصدر نفسه (١/٢٣ - ٢٥) . (٤) مفتاح العلوم (٢٧١) .

بنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنَـٰثًا ﴾ [الإسراء : ٤٠] ومع أنَّ القاعدة توجب موالاة المنكر الهمزة إلا أنَّ السيوطي قد رأى شذوذًا عن هذه القاعدة في هذا المثال استنادًا إلى دلالة ما ولي الهمزة فأشكل عليه ذلك ؛ إذ قال : « إنَّ الذي يليها هنا الإصفاء بالبنين وليس هو المنكر ، وإنَّما المنكر قولهم : إنَّه اتخذ من الملائكة إناثًا » [١] ، وبعد تأمل قال : وأجيب بأنَّ لفظ الإصفاء بزعم البنات لغيرهم أو بأنَّ المراد مجموع الجملتين ... والتقدير : « أجمع بين الإصفاء بالنبين واتِّخاذ البنات » [٢] ، وأشكل منه – يقول السيوطي – قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٤] فلا يمكن الأخذ بالآراء السابقة في تحليله إذ لا ينكر الأمر بالمعروف وعدم امتثاله بقدر ما ينكر فعل المعصية مع النهي عنها ؛ لأنها أفحش ، ولأنَّها تجعل حال الإنسان كالمتناقض » [٣] . إذن اتكاءً على الدلالة والخلوص إلى نوع من التناقض بعد همزة الاستفهام هو ما نسخ الاستفهام إلى الإنكار كما بينا ومع ذلك يرى الجرجاني أنَّ قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَـٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنَـٰثًا ﴾ [الإسراء : ٤٠] لم يشذ عن قاعدة الإنكار في الاستفهام ؛ إذ إنَّ الإنكار فيهما منصبٌّ على الفعل ، وهو إنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله [٤] . وهذا ما يسمى عند البلاغيين بالإنكار التكذيبي ، وتميل الباحثة إلى ما ذهب إليه الجرجاني ؛ لما فيه من معنى الإنكار المؤكد بتكذيبهم من جهة ، ولتكفل الفعل – وهو العمدة في الجملة الفعلية – بتوزيع الإنكار على باقي أجزاء الجملة من جهة أخرى ؛ فليس هناك إصفاء ولا بنات من الملائكة ... ومع هذا يرى الجرجاني أنَّ تلك القاعدة – وهي موالاة المنكر لهمزة الاستفهام – قد تشذ في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس : ٥٩] وهذه الآية صورة من صور إنكار الفعل يأتي التركيب فيها على هيئة إنكار للفاعل بأن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر ، ويكون المراد إنكار الفعل بحيث لا يكون للفعل غير ذلك المعمول مما يُمكن عدُّه ناسخًا دلاليًا متعلقًا بدلالته المعجمية من جهة ، وبدلالته الاجتماعية أو العرفية من جهة أخرى في الغالب ؛ بحيث يكون واقعًا منه أو عليه أو زمانًا أو مكانًا ، فبانتفاء ذلك المعمول ينتفي الفعل بوصفهما متلازمين ولا ينفرد الواحد منهما على الآخر بدلالته فالإذن في الآية الكريمة من متعلقاته ﷺ لا كما ادَّعوا في قوله : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم

(١،٢) معترك الأقران (١/٤٤٠) .
(٣) المصدر نفسه (١/٤٤١) .
(٤) دلائل الإعجاز (١١١) .

مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا ﴾ [يونس: ٥٩] ومعلوم أنَّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من اللَّه إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير اللَّه فأضافوه إلى اللَّه ، إلَّا أنَّ اللفظ أُخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأن يُجعَلوا في صورة من غلط فأضاف إلى اللَّه تعالى إذنًا كان من غير اللَّه فإذا حقِّق عليه ارتدع ، ومثال ذلك قولك للرجل يدعي أنَّ قولًا كان ممن تعلم أنَّه لا يقوله : « أهو قال ذاك بالحقيقة أم أنت تغلط تضع الكلام وضعه ؟ » إذا كنت علمت أنَّ ذلك القول قد كان من قائل لينصرف الإنكار إلى الفاعل فيكون أشدَّ لنفي ذلك وإبطاله »[١] ، وقد سبق هذا الكلام تمثيل لتقديم الفاعل قصد إنكاره ، يقول الجرجاني : « وإذا قدم الاسم في هذا صار الإنكار في الفاعل ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعرًا : « أأنت قلت هذا الشعر ؟ كذبت لست ممَّن يُحسن مثله »[٢] ، فقولك : « كذبت » قد نسخ الاستفهام إلى معنى الإنكار وقد يُنسخ أيضًا - أي الاستفهام - بأن يرد في سياقه ما لا يتواءم مع دلالته لهذا رأى عبد القاهر أنَّك إذا قلت على سبيل التصديق بالاستفهام : « أأنت قلت الشعر قط »[٣] ، فقد غلطت و « قط ؟ » لا تتناسب مع هذا التركيب في نظر الجرجاني إلَّا أنَّ د . سمير ستيتية قد استباح مسوغًا بلاغيًا للقبول بـ « قط » وحدة دلالية مشعرة بمعنى بلاغي يتمثل في الإنكار كذلك ولكنَّ الإنكار في هذا السياق منصبٌّ على الجمع بين الفعل والفاعل بأن تنكر النسبة برمتها لوجود ناسخ دلالي متمثل في « قط » محيلًا بذلك دلالة الاستفهام إلى معنى : « لم تقل شعرًا قط » وهذا ما يتوافق مع قط وهو النفي المؤبد على سبيل الاستقبال[٤] . إذن وممَّا تقدم تظهر النواسخ الموجَّهة لمعنى الاستفهام إلى غير طلب العلم على شاكلة وحدات دلالية من مثل دلالة الإذن المعجمية وتعلقها بالذات الإلهية وبـ « قط » وارتباطها بالنفي على سبيل التأبيد مستقبلًا ، أمَّا ما يكون للسياق الحالي فيه الدور الكبير هو ما يمكن التمثيل له بقوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧] فالمورفيم « كلما » سواء ارتبط بحرف العطف « و » أو بالحرف « فاء » فقد دلت سياقاته على

---

(١) المصدر نفسه (١١١ ، ١١٢) . (٢) دلائل الإعجاز (١١١) .

(٣) المصدر نفسه (١١٢) .

(٤) « الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية » (٥٨) د .سمير ستيتية مجلة المورد (العراق) (مج ١٨/ع١٤ /ربيع ١٩٨٩) .

الإنكار والتوبيخ [١] ، ولا سيما أنَّ معناه الوظيفي – وهو الظرفية – قد أكد خصيصة امتاز بها أولئك القوم كلما تكرر لديهم الظرف نفسه – إرسال الرسل – تكررت أفعالهم الشنيعة ، وهذا عبر ما تقدمهم من عصور أثبتها التلازمية بين تلك الظروف وردود أفعالهم .

ومِمَّا أسهم فيه المقام بنسخ الاستفهام إلى معنى الإنكار كون المخاطبين منكرين بحسب ما تدل عليه أحوالهم [٢] لهذا خاطبهم اللّه بقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ١٠٦] أي « ألم تعلم أيُّها المنكر » [٣] ، إلَّا أنَّ الزمخشري وجَّه الاستفهام إلى معنى التقرير « وقد اعتذر عنه بأنَّ مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي ، والأولى – على لسان الزمخشري – أن تُحمل الآية على الإنكار التوبيخي أوالإبطالي » [٤] ، بحسب ما دل عليه الفعل « علم » منفيًا كما هو الحال مع الفعل « رأى » المنفي الذي رأى الطاهر بن عاشور أنَّ معظم سياقاته تأتي في التنديد والتهديد بالمشركين على سوء أفعالهم من مثل قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ۝ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء : ٧ ، ٨] [٥] ، وقوله أيضًا : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه : ٨٩] [٦] ؛ لعدم انتفاعهم من موجب الرؤية وهو التبصر بوحدانية اللّه وبأنَّ ما يعبدون لا ينفعهم ولا يضرهم فهذه أمثلة عن النفي الصريح في الاستفهام المنسوخ إلى معنى الإنكار ، أمَّا عن النفي الضمني الذي تعد « أم » إحدى وسائله – وهي « أم » المنقطعة – التي تناسخت مع الاستفهام الموجبة له بأن يتلوها مباشرة ؛ إذ استحالت بمعنى « بل » في أكثر من سياق ومنها ما صرح به « السيوطي » في نسخها بالاستفهام فيما يُعرف بتناسخ الأدوات إذ قال : « ومِمَّا خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر أنشدناه أبو علي [٧] :

أَنَّى جَزُوا عَامِرًا سُوءًا بِفِعلِهِمُ … أَم كَيفَ يَجزُونَني السُّوأى مِنَ الحَسَنِ

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٨٩/١ ، ٩٧) .
(٢) قد يكون المخاطب منكرًا بدلالة أفعاله ؛ لهذا يلقى إليه الاستفهام تعريضًا نحو قولك لمن يسيء الأدب : « ألم أؤدب فلانًا » امتنع أن تطلب العلم بتأديبك فلانًا وهو حاصل وتولد منه الوعيد والزجر أي إنَّه لم يتعظ . مفتاح العلوم (٢٧٣) .
(٣) مغني اللبيب (٢٥/١) .
(٤) الكشاف (١٨٣/١) .
(٥) التحرير والتنوير (١٠٠/١٩ ، ١٠١) .
(٦) المصدر نفسه (٢٨٨/١٦ ، ٢٨٩) .
(٧) الأشباه والنظائر (٢٢٤/١ – ٢٢٥) .

أَم كَيفَ يَنفَعُ مَا تُعطِي العَلُوقُ بِهِ ... رِئمَا أُنفٌ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

فـ « أم » في أصل الوضع للاستفهام كما أنَّ كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بدَّ أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وينبغي أن يكون ذلك الحرف « أم » دون « كيف » كأنه قال : بل كيف حتَّى كأنه قال : بل كيف ينفع ... فجعلها بمنزلة « بل » للترك والتحول ولا يجوز أن تكون « كيف » هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام ؛ لأنَّها لو خلعت عنها لوجب إعرابها ؛ لأنَّها إنَّما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ؛ فإذا زال ذلك وجب إعرابها ؛ كما أعربت « من » من قولهم : « ضرب منٌ منًّا » لما خلعت عنها دلالة الاستفهام »[1] .

أمَّا عن نسخ « أم » للاستفهام بعدها وهو مقدر إلى معنى الإنكار فنجد منه قوله تعالى : ﴿ ... أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان : ٤٤] فقد رأى « البقري » أنَّ « أم » المنقطعة في هذا السياق أفادت النفي الضمني فالمعنى إذن : « لا تحسب ... » ؛ إذ إنَّ النهي شبيه بالنفي[2] ، وعليه نسخت دلالة « أم » بالاستفهام كما نُسخ الاستفهام بها فيما أُشير إليه في أكثر من موضع بظاهرة التناسخ الوظيفي .

ملاحظة :

من النواسخ الدلالية حذف عامل الحال لإفادة التوبيخ في نحو قولهم : « أقائمًا وقد قعد الناس ؟ » بالمقابلة بين الحالين المتناقضين والمعنى « أتمكث ...؟! » على الإنكار[3] .

النَّمط الثاني : همزة الاستفهام + جملة اسمية :

واختصارًا في التحليل نورد بعض أشكال الجملة الاسمية التي يشوبها إنكار بحسب ما تتوفر عليه من قرائن مساعدة على إتمام وظيفة النَّسخ داخل هذا النَّمط الذي يُعدُّ من صوره قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم : ٤٦] فهذا القول من كلام والد إبراهيم عليه السلام الذي يُلمح فيه جزء من شخصيته تمثَّل في قسوة قلبه وشدة التصلب في الكفر ؛ لهذا جاء خطابه على هذا النحو استنكارًا على رغبة إبراهيم عليه السلام عما يعبدون بدليل الجملة

---

(١) المصدر نفسه (٢٢٤/١ ، ٢٢٥) .

(٢) أساليب النفي في القرآن الكريم (١٥٦ ، ١٥٧) .

(٣) مفتاح العلوم (١١٣) .

المستأنفة بعد كلامه ﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ ﴾ فالنهي قد انصب على عدم رغبته ت
مما أوجب له الرجم والهجران ، وبمقابلة طلبه ذاك بوعيده يلحظ التناقض الآتي :

(راغب ... عن) ⇐ [النفي + النهي (لَئِنْ لَمْ تَنتَهِ) ⇐ (الرجم والهجران]

(-) ⇐ [(-) (-)] (-) (-) ≠ (+)

(-) (+) ↓ (+)

عدم الانتهاء عما هو إيجابي صالح

≠ (+)

تناقض (يُطلب منه نقيض الصلاح)

إذن مقابلة العمل الإيجابي بما هو سلبي يوحي بالتَّهديد والاستنكار كذلك ؛ لهذا يُلحظ تأكيد الإنكار أيضًا بنداء منسوخ ﴿ يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ – مقيَّد للتعجب ؛ لأنَّ المتعجب من فعله مع حضوره يقصد بندائه تنبيهه على سوء فعله [1] ، كما أنَّه قُدِّم «الخبر على المبتدأ » في قوله : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾ [مريم : ٤٦] ؛ لأنَّه كان أهم عنده – وهو به أعنى – ولله دره وإن ضاع بين أكثر الناظرين دره فدل النظم في هذه الآية على أن أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكُّن الرغبة عن آلهتهم من نفسه ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة لأنها موضع عجب » [2] .

ومن تراكيب الجملة الاسمية المسهمة في نسخ الاستفهام إلى إنكار ورود « أم » المنقطعة قبل استفهام مقدَّر على نحو ما أُشير إليه فيما تقدم من مجيئها على معنى « بل » إلَّا أنَّه في المثال الآتي ذكره قد تأكد معنى الإنكار والنفي بـ « أم » باستفهام قبلي منسوخ هو الآخر إلى إنكار ؛ إذ يقول الله تعالى : ﴿ أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآ ﴾ [الأعراف : ١٩٥] [3] ، لتعزيز الإنكار بانتفاء تلكم الصِّفات عمَّا يدعون من خلال ما تمليه عليهم بصائرهم وقد حاولوا مرارًا عقلنة ما يدعون .

النسخ في الاستفهام بـ « أي » :

ومن بين السِّياقات الواردة فيها « أي » والمعينة على نسخ الاستفهام إلى إنكار نجد

---

(١) التحرير والتنوير (١١٨/١٦ ، ١١٩) .

(٢) الكشاف (٢٠/٣) .

(٣) الأساليب الإنشائية في النحو العربي (١٢٣ ، ١٢٤) أ . عبد السلام هارون مكتبة الخانجي (مصر) الطبعة الثانية (١٣٩٩/١٩٧٩) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٤ ، ١٢٥] فالسائل – إذن – لم يذق حلاوة الإيمان وإلَّا لم يكن ليسأل أو أن ينشغل بمن دخل الإيمان قلبه ممن لم يدخله ؛ لهذا كان سؤاله استهزاءً وإنكارًا لما يكون لهذه السور القرآنية من كبير الأثر على سامعيه ؛ إذ لم تغمر تلك الرحمة النورانية قلبه فعمي وقسا قلبه وتجرأ على الاستهزاء بالقرآن بسؤاله ذاك وحاله قد نطقت بالكفر [1] ؛ إذ لم يتدبر آيات الله في كتابه ولا في خلقه مصداقًا لقوله أيضًا : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] [2] ، وهذا استفهام إنكاري تعجبي أيضًا مؤكدٌ لانتفاء الإدراك والتدبر بما يثبت منتهى ضلالتهم وغفلتهم اللامحدودة .

النسخ في الاستفهام بـ « ما » :

وتأتي « ما » مضافة إلى « ذا » في نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾ [النساء : ٣٩] والاستفهام بـ « ماذا » هنا استفهام إنكاري توبيخي ؛ فالأصل أن يجيء ما بعد « ذا » اسم موصول نحو : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، وكثر في كلام العرب – يقول الطاهر بن عاشور – حذفه وإبقاء صلته لكثرة الاستعمال فقال النحاة : نابت « ذا » مناب الموصول بدلالة السّياق والاستعلاء بـ « على » في الآية مجازي مشير إلى المشقة والكلفة كقولهم : « عليك أن تفعل كذا » [3] ، فالاستفهام بما هو عليهم مقيد بشرط محذوف الجواب بدليل ما قبله هو ﴿ لَوْ ءَامَنُوا۟ ﴾ لهذا رأى الطاهر بن عاشور أنَّ ﴿ لَوْ ءَامَنُوا۟ ﴾ شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه ، وقد قُدم دليل الجواب اهتمامًا بالاستفهام ومن هذا الاستعمال تولد معنى المصدرية في « لو » الشرطية فأثبته بعض النحاة في معاني « لو » وليس معنى « لو » في التحقيق ولكنَّه ينشأ من الاستعمال وتقدير الكلام : « لو آمنوا ماذا الذي كان يتعبهم ويثقلهم ؟ » أي لكان خفيفًا عليهم ونافعًا لهم وهذا من الجدل بإرادة الحالة المتروكة

---

(١) التحرير والتنوير (٦٤/١١ ، ٦٥) . (٢) المصدر نفسه (١٩٦/٩ ، ١٩٧) .
(٣) المصدر نفسه (١٩٦/٩ ، ١٩٧) .

أنفع ومحمودة » [(١)] ، وقد أشار إلى ذلك السيوطي أيضًا فيما تقدَّم ذكره [(٢)] ، أمَّا ما يفيد الإنكار صراحة بهذه الأداة أي « ماذا » فنجد منه قول الشاعر :

مَاذَا يُكلِّفُكَ الرَّوحَاتِ وَالدُلَجَا ... البَرُّ طَورًا وَطَورًا تَركَبُ اللُّجَجَا [(٣)]

ومن ألطف ما عاتب اللَّه به خير خلقه قوله : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣] [(٤)] ، فجملة ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ ﴾ دعاء بالمغفرة تنبيهًا على أمر قد أنكِر فعله إلَّا أنَّه يطلب العذر والعفو لصاحبه وهو خير الأنام وذاك الأمر قد حقِّق في الواقع ، واللَّه لا يسأل عن سبب فعله بقدر ما ينبِّه به عبده إلى أمر لم يكن فعله منبغيًا وهو العفو عن المخلَّفين عن الحرب دون عذر فهذا - إذن - إنكار مشوب بعتاب المحبِّ لمحبه والموقف حينئذ يُعدُّ الناسخ الأساسي في هذا المثال لنسخ الاستفهام إلى الإنكار والعتاب .

النسخ في الاستفهام بـ « من » :

وتأتي « من » مسبوقة بـ « أم » المنقطعة وهي للإضراب الانتقالي لتكون بذلك ناسخًا دلاليًا مُهمًّا في نسخ الاستفهام بعدها إلى معنى الإنكار نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [الملك: ٢٠] أي « أم من ... » والأكثر أن يكون الاستفهام بعد « أم » مقدَّرًا إلَّا أنَّه في هذه الآية قد صُرِّح به حتى لا يظن ظانٌّ أنَّ الاستفهام بعد « أم » في كل أحواله مقدر ، إذن أن يتلو اسم الإشارة « ذا » « من » وهو عائد لـ « جند » يفرض استحضاره للمخاطبين كما وأنَّه في الخارج تعجيزًا لهم في تعيين قبيل للَّه - سبحانه - وإن لم يكن للوجود جند أصلًا ، وقد يعود اسم الإشارة « ذا » إلى مجموعة الأصنام ليكون القصد تحقيرهم ، والتحقير فيه نوع من الإنكار كذلك [(٥)] .

وقريب من التعليل الأول للآية قوله : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فيُلحظ أنَّ المورفيم المركب من « من » و « إلا » يعدُّ أهم ناسخ دلالي للاستفهام إلى معنى الإنكار ، إضافة إلى الخصيصة التركيبية المهمة والمسهمة في إطالة الخبر وهي كون الجملة الموصولة بدلًا من اسم الإشارة - وهي مبتدأ - وقد عبرت

---

(١) المصدر نفسه (٥٤/٥) .
(٢) معترك الأقران (٤٣٦/١) .
(٣) ديوان الحماسة (٣٣/٢) .
(٤) معترك الأقران (٤٣٥/١) .
(٥) التحرير والتنوير (٤٠/٢٩ - ٤٨) .

صلة الموصول على عظم المسؤول عنه الذي ينفي بذلك بها مجاراة أي واحد له ﷺ [١] ، وبذلك نسخ الاستفهام إلى معنى النفي أي « ما من شفيع إلا هو سبحانه » على سبيل التعظيم [٢] .

وحملًا على الأسلوب نفسه مع اختلاف في بعض الخصائص التركيبية نجد قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾ [البقرة : ١٣٠] إذ إنَّ موالاة الجواب ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾ للاستفهام قبله يُعدُّ الناسخ الأساس في الشاهد إلى تأكيد معنى الإنكار في الاستفهام فالسؤال في ظاهره طلب تعيين الراغب عن ملة إبراهيم وهو أمر غير محبوب من فاعله أي إنَّه سلبي الفاعلية (-) وهو ما يتوافق مع الجواب ؛ إذ السفه خاصية سلبية في الموصوف بها ، ليكون التحليل القيمي في هذا الاستفهام على هذا النحو :

التقرير بالفاعل	ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه	⟸ يرغب عن ملة إبراهيم من سفه نفسه
	(-) (-)	(-) (-)
	(+)	(+)

ولبيان شناعة الفعل يمكن التعبير عن هذا المثال أيضًا مع أسلوب الحصر المفيد لتأكيد الخبر بعده على هذا النحو :

يرغب عن ملة إبراهيم من سفه نفسه ⟸ لا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه [٣]

لهذا يرى الطاهر بن عاشور أنَّ الاستفهام هنا هو : « للإنكار والاستبعاد واستعماله في الإنكار قد يكون من جواز إرادة قصد الاستفهام فيكون كناية أو قد يكون مع عدم جواز إرادة معنى الاستفهام فيكون مجازًا في الإنكار ويكون معناه معنى النفي والأظهر أنَّه هنا من قبيل الكناية ؛ فإنَّ الإعراض عن ملة إبراهيم مع العلم بفضلها ووضوحها أمر منكر مستبعد ... ولك أن تجعل استعمال الاستفهام في معنى الإنكار مجازًا بعلاقة اللزوم كما تكرر في كل كناية لم يرد فيها المعنى الأصلي - وهو أظهر - حتى صار حقيقة عرفية فقال النحاة : « الاستفهام الإنكاري نفي ولذا يجيء بعده الاستثناء » والتحقيق أنَّه لا يطَّرد أن يكون بمعنى النفي ولكنَّه يكثر في ذلك ؛ لأنَّ شأن الشيء المنكر بأن يكون معدومًا ؛ ولهذا فالاستثناء هنا يصح أن يكون

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١١٦/١) . (٢) معترك الأقران (٤٣٧/١) .
(٣) التبيان في إعراب القرآن (١١٦/١) .

استثناءٌ من كلام دلَّ عليه الاستفهام ، كأنَّ مجيبًا أجاب السائل بقوله : « لا يرغب عنها إلا من سفه نفسه » [١] ، أو كوجه من النقض أو الجحد نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] فقد رأى د . محمد الريحاني أنَّ الواو فيها واو جحد [٢] .

ومن النواسخ الدلالية للاستفهام بـ « من » إلى إنكار ما هو ضمن وحداتها الدلالية الصغرى فـ ﴿ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ يُعدُّ أهم ناسخ دلالي في قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة : ١٧] بما يُولِّده من مقابلة يترجَّح فيها بالمنطق من عظمت قدرته فتسيير أمور الخلق لا يكون إلا بقدرته ولا لأحد سواه تلك القدرة ؛ لهذا شاع هذا التركيب وهو « يملك شيئًا » في لازم معناه على طريق الكناية وهذا اللازم متعدِّد وهو الملك فاستطاعة التحويل وهو استعمال كثير ، وقد زاده تنكير « شيئًا » بعده في تأكيد التقليل والتحقير لقدرة غير اللّه ، ولـمَّا كان الاستفهام هنا بمعنى النفي - نفي تلك المقابلة - كان نفي الشيء القليل مقتضيًا نفي الكثير بطريق الأولَى فمن يقدر على شيء من اللّه أي من فعله وتصرفه أن يحوِّله عنه إذا أراد مثلًا قتل الناس جميعًا بمن فيهم عيسى ، فحرف الشرط في قوله : ﴿ إِنْ أَرَادَ ﴾ منسوخ الدلالة إلى مجرد التعليق من غير استقبال لتأكيد فعله - سبحانه - بخلقه وهو فعل مؤكد وحتمية لا بدَّ منها ألا وهي الموت [٣] .

رأينا فيما تقدم أنَّ للدلالة الصَّرفية لموالي « من » من الأهمية بمكان في نسخ الاستفهام إلى معنى الإنكار كأن يلي أداة الاستفهام « مَن » الفعل « رغب عن » أو « يملك من » ممَّا يسهم في عملية النسخ ، إضافة إلى معناه المعجمي الذي تُعدُّ الصِّيغة الصرفية جزءًا في تحديد ماهيته ؛ لذا نجد أنَّ الصفة كذلك إذا وليت « من » ساعدت في عملية النسخ خاصة إذا كانت صفة تفضيل ممَّا تستدعي وفقًا لوظيفتها مفضَّلًا ومفضَّلًا عنه ، وإذا كان المفضل - أو بالأحرى المُغلَّب بصفته - لا يجاريه غيره في تلك الصفة استحال الاستفهام إلى معنى الإنكار كما في قوله تعالى :

---

(١) التحرير والتنوير (٢/٧٢٤ ، ٧٢٥) .
(٢) واو الجحود (الزائدة) د . محمد الريحاني : مجلة علوم اللغة (مج ١ / ٤٣) (١٩٩٨) .
(٣) التحرير والتنوير (٦/١٥٤ ، ١٥٥) .

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ [الصف : ٧] (١) ، فالافتراء ظلم وتعليقه بـ « على الله » - بوصفه الموجه الوظيفي الدال على النسخ - يعني أنَّ الافتراء عليه لا يجاريه افتراء على غيره وفاعله أشد ظلمًا من غيره أو يمكننا القول على صيغة المبالغة : « هو أظلم خلق الله ولا يوجد من هو أظلم منه » ؛ لذا صيغت الآية الكريمة على طريقة بلاغية تُعرف بالمبادهة ، وهي نوع من الإرداف البلاغي أي إنَّ الكلام بعده ناسخ لما قبله من دلالة (٢) .

النسخ في الاستفهام بـ « كيف » :

وقد مرَّ بنا في مناقشة بعض معاني « كيف » في سياقاتها المختلفة أنَّ « كيف » تأتي للإنكار والاستبعاد ، وهذا ما يتناسب في بعض الأحيان مع معنى التعجب كذلك كما بينا وكما نزيده بيانا بالاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ﴾ [آل عمران : ١٠١] فالاستفهام مستعمل في الاستبعاد استبعادًا لكفرهم ونفيًا له (٣) ، كقول جرير :

كَيفَ الهِجَاءُ وَمَا تَنفَكُّ صَالِحَةٌ   مِن آلِ لأمٍ بِظَهرِ الغَيبِ تَأتِينِي (٤)

بدليل الجملة ﴿ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ وفيها يظهر الاستبعاد والنفي على اعتبارها الناسخ الدلالي الموجِّه للاستفهام إلى غير أصل دلالته .

ومن النواسخ الدلالية المسهمة في تأكيد معنى الإنكار بالاستفهام بـ « كيف » مجيء الوصف بما يحمل التناقض المستنكر نحو قوله تعالى : ﴿ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [آل عمران : ٨٦] ، فالجمل المعطوفة عليها في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [آل عمران : ٨٦] ، وتذييل الآية بقوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ تأكيد للإنكار والاستبعاد في الاستفهام المتقدم (٥) ، فمن يكفر بعد إيمانه فقد ظلم نفسه ، والله لا يهدي الظالمين .

الاستفهام بـ « هل » :

وتأتي « هل » كذلك مسبوقة بما يفيد الإضراب من مثل « أم » التي تناسخت مع

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/١٠٧) ، والتحرير والتنوير (٢٧/١٨٨) .
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (٢٠١) .
(٣) التحرير والتنوير (٤/٢٨) .
(٤) ديوان جرير (٤٣٥) .
(٥) التحرير والتنوير (٣/٣٠٣) .

الاستفهام بعدها فغدت دالة على الإضراب من جهة ، وأكّدت معنى الإنكار في الاستفهام من جهة أخرى في نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] أي إنَّ المعنى : « لا يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور » لوجود ناسخ دلالي هام تجلّى في الدلالة المعجمية للثنائيات (الأعمى والبصير) و (الظلمات والنور) ، وهي ثنائيات متضادة إذا ما قوبلت الواحدة منها بالأخرى ؛ فالأعمى يعني أنَّه لا يبصر ← (-) بصير ، وعليه فإنَّ طلب معرفة استوائهما من عدمه لا طائل منه ، والواقع - أي سياق الحال - ينفي تعادلهما في القدر ؛ لهذا عُدل بالاستفهام ههنا إلى معنى الإنكار دون طلب العلم كما هو واضح .

ومن سياقات الاستفهام بـ « هل » تساوقه مع « إلّا » مشكلًا معها مورفيمًا مركبًا - كما نبه بذلك د . سمير ستيتية والباحثة تأخذ برأيه - ناسخًا الاستفهام إلى معنى الإنكار نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٧] وقوله : ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن : ٦٠] ، فالمقابلة بين المسند ممثلًا في « يهلك ، وجزاء الإحسان » بالمسند إليه أي « القوم الظالمون ، والإحسان » يُستشف منه نوع من التوافق في الحقل الدلالي على هذا النحو :

(هل يهلك إلا القوم الظالمون) ⇐ نسخ « إلا » « هل » ، أي : « لا يهلك إلا القوم الظالمون » .
(-) (-) (-) (-)
(+) أو ⇐ يهلك القوم الظالمون (أي إيجاب سلب السالب)

ومع هذا نسخ هذا الأسلوب أيضًا إلى معنى النفي تماشيًا مع كونه سؤالًا يتطلب جوابًا على هذا النحو :

يهلك القوم الظالمون (يؤكد بالحصر) ← « لا يهلك إلا القوم الظالمون » ، وفي الحصر (الاستثناء المفرَّغ) يتناسخ النفي أو ما يقوم مقامه مع « إلّا » .

وكذلك الحال مع قوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [الرحمن : ٦٠] [(١)] ، إلّا أن القيمة الدلالية في وحداتها الصغرى قيمة إيجابية عكس سابقتها ؛ فليس جزاء الإحسان إلا الإحسان لكون الجزاء من جنس العمل .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : (١٢٠١/٢) .

ومن المورفيمات الناسخة للاستفهام بـ « هل » إلى معنى الإنكار إدماج « من » في سياق الجملة المستفهم عنها بـ « هل » وهو ما يؤكد معنى الإنكار فيها ؛ إذ إنَّ « من » المفيدة للاستغراق والجنس لا تأتي إلا في سياق النفي الصريح أو النفي الضمني الذي يفيده أحيانًا الاستفهام نحو قولك لمن أعدم وسيلة للنجاة : « هل لك من منقذ ؟ » ، أي « ليس لك منقذ » وتأتي أيضًا مع الاستفهام الصِّرف بقولك : « هل في الدار من أحد » وفي هذا السياق ذكر السيوطي أنَّ من صور النفي الصِّرف قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٨] [١] ، وقد تأتي « هل » مفيدة للنفي في غير السياقات المتقدم ذكرها نحو قول المتنبي [٢] :

هَل يَنفَعُ الجَيشَ الكَثِيرَ التِفَافُه عَلَى غَيرِ مَنصُورٍ وَغَيرِ مُعَانِ

إذن أسهمت هذه المفردات : « ينفع ، والكثير ، والتفافه ، وغير منصور ، وغير معان » نتيجة التعارض الضمني بين دلالاتها في نسخ الاستفهام إلى معنى النفي ، كأنَّه قال : « الجيش الكثير لا يُنتفع بكثرته إذا لم يكن منصورًا من اللَّه ومعانًا بتأييده » . لهذا خرج د . الخويسكي بنتيجة مفادها – وقد أشار إلى النواسخ الدلالية لهذا البيت – أنه : « يمكننا القول بأنَّ الذي أفاد المعنى أيضًا يتمثل في ؛ أوَّلًا : التركيب ، وثانيًا : التنغيم وهو أهمها ، وثالثًا : الظروف المناسبة » [٣] .

١ - ج - نسخ الاستفهام إلى خبر :

والخبر ذو دلالات مختلفة منها :

الاستبطاء :

في نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد : ١٦] ، أي إنَّ المعنى : « قد تأخر خشوع المؤمنين لذكر اللَّه » وهو ما يمكن حمله أيضًا على العتاب [٤] ، بحسب ما تدل عليه الألفاظ الآتية : لم يأن ، والذين آمنوا ، وأن تخشع ... أي إنَّ كل لفظة من هذا التركيب توحي بمعنى العتاب

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٦) ، شهاب الدين القرافي ، ت : د . طه محسن . ب . ط ، مطبعة الإرشاد (بغداد) (١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م) .
(٢) التبيان في شرح الديوان (مج٢ / ج٤ / ٢٤٥) .
(٣) الجملة الفعلية استفهامية مؤكدة في شعر المتنبي (٦ ، ٧) د . زين كمال الخويسكي ب . ط ، مؤسسة شباب الجامعة (الإسكندرية) ، ب . ت .
(٤) معترك الأقران (٤٣٥/١) .

المشوب بالاستبطاء بدلالة « ألم يأن » المشتق من الأوان .

التأكيد :

وقد قال عنه السيوطي : إنَّه « لما سبق من معنى أداة الاستفهام قبله كقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر : ١٩] ، قال الموفق عبد اللطيف البغدادي : « إنَّ من حقَّ عليه كلمة العذاب فإنك لاتنقذه» فـ « من » للشرط ، والفاء جواب الشرط ، الهمزة في « أفأنت » معادة مؤكدة لطول ، وهذا نوع من أنواعها [١] ؛ لهذا استشهد السيوطي بقول الزمخشري ، وفيه أنَّ الهمزة الثانية هي الأولى كُرِّرت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد [٢] ، ولكون « أفأنت تنقذ من في النار » جوابًا للشرط ، يعنى أنَّه متعلق بالاستفهام قبله على سبيل التلازم إلا أنَّ التلازم هنا ضدي ، أي : « أنت لا تنقذ من فى النار » ، وعلى هذا التأويل يمكن حمل بعض التراكيب الواردة ضمن جمل كبرى لتأدية وظائف مخصوصة مما ساعد على نسخها إلى مجرد أخبار على حد ما يتم إثباته في نسخ الاستفهام إلى تثبت أو إخبار .

التحقيق :

والتحقيق غير التقرير لهذا تنسخ بعض الاستفهامات إلى معنى التحقيق وهو إثبات الشيء وإن لم يحمل المخاطب على الإقرار به نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان : ١] وقد عده بعضهم من التقرير والتقريب فحسب نحو ما أشار إليه الزمخشري آنفًا .

التثبيت :

أي جعل الشيء ثابتًا – على حد تسمية د . عبد السلام هارون له – نحو قوله تعالى : ﴿ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ ﴾ [النور : ٥٠] أي لا بد أن يكون فى قلوبهم مرض [٣] ، أو هو من إثبات حقيقة بعينها إلى شيء بعينه ، وهو من الإخبار المطلق ، ومن صوره مجيء النعت طلبًا وقد منع النحاة ذاك ، فإذا جاء النعت طلبًا في نص معتمد استعانوا بالتقدير لتحويل الأسلوب من أسلوب طلبي إلى أسلوب خبري ، كما فى قول العجاج [٤] :

---

(١) المصدر نفسه (٤٣٨/١) . (٢) الكشاف (٢٩٦/٢) .

(٣) الأساليب الإنشائية (١٢٣ ، ١٢٤) . (٤) ديوان العجاج (٤٠٤) .

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاختَلَطَ جَاؤُوا بِمُذقٍ هَل رَأَيتَ الذئبَ قَطُّ

إذ قدروا : جاؤوا بمذق قول فيه : « هل رأيت الذئب قط » (١) ، وقد رأت د . سناء البياتي أنَّ « هذا هو التمحل على النص لتطبيق النظرية – نظرية العامل – وفي ضوء نظرية النظم ، ترى – أي د . سناء – أنَّ الأسلوب هنا لم يُرد به الاستفهام الحقيقي ، وهو أسلوب وارد في كلامنا كما هو وارد فى النصوص ، إذ يمكن أن نقول : « سقتني أمي شرابًا ، هل ذقت العسل ؟ أي شرابًا حلوًا لذيذًا » والفرق بين الأسلوبين هو أنَّك إذا قلت : « سقتني أمي شرابًا حلوًا لذيذًا » تكون قد وصفت الشراب بالحلاوة واللذة وصفًا مباشرًا ، ولكنَّك إذا قلت : « هل ذقت العسل ؟ » تكون قد وصفت الشراب بالحلاوة واللذة بطريقة غير مباشرة ، أي عن طريق التشبيه والأسلوب غير المباشر أبلغ من الأسلوب المباشر وأكثر تأثيرًا منه (٢) ، وعليه نجد أنَّ د . سناء قد تنبهت في تحليلها لمثل هذه التراكيب إلى ظاهرة النسخ الوظيفي في أسلوب الاستفهام – وإن لم تصرح بهذه المصطلح – كما قد تنبهت إلى النواسخ المسهمة في ذلك ، وهي : أولًا : نواسخ دلالية تمثلت في التبرير البلاغي لهذا الاستفهام في كونه مجرى على جهة التشبيه ، ثانيًا : كون الاستفهام مقامًا في تسلسل تركيبي يعينه على احتلال وظيفة النعت ، والنعت نوع من الإخبار لبيان صفة منعوته .

ومن الوظائف النحوية الخاصة التي تعين الاستفهام بأن يستحيل خبرًا أن يرد بعد الفعل « علم » في نحو قولهم : « علمت أيهم قام ؟ » كما نبه إلى ذلك الرضي إذ إنَّ أداة الاستفهام بعد « علم » ليست دالة على استفهام المتكلم بل هي لمجرد الاستفهام ، وذلك لما يترتب على إفادتها لاستفهام المتكلم من التناقض في نحو قولك : علمت أيهم قام ، إذ يقتضي أن تكون عالـمًا بنسبة القيام إلى القائم المعين بمقتضى قولك : « علمت » وغير عالم بها بمقتضى استفهامك عنها ، والذي يدفع التناقض في هذا التركيب ونحوه جعل أداة الاستفهام لمجرد الاستفهام ، وعليه فكأنك قلت في المثال السابق : « علمت المشكوك فيه المستفهم عنه » (٣) ، ومن نسخ الاستفهام خبرًا كذلك ما أشار إليه ابن السراج قائلًا : « وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/٣١٠) ابن هشام ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الخامسة ، دار الجيل (بيروت) (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) .

(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٢٥٩) .

(٣) شرح الكافية للرضي (٥/١٧٥) .

خبرًا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهامًا ، ولا أمرًا ، ولا نهيًا ، وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه : « صدقت ولا كذبت » ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت : « زيد كم مرة رأيته ؟ » فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلًا في جملة ما استُفهم عنه ؛ لأن الهاء تعني زيدًا ، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب [١] ، « وعليه فإنَّ التجوز في القواعد النحوية قد يسهم في نسخ الأساليب بحسب ما يلاحظ من اختلال دلالي يبرره النسخ ، فتغيير الأساليب الإنشائية إلى خبرية بأن تحل محل إحدى الوظائف النحوية الخاصة كما في قولهم : علمت أيهم ... حل الاستفهام محل المفعول به ، كما حل الاستفهام في قولهم : « زيد كم مرة رأيته » محل الخبر الجملة بتحديد عدد المرات حقيقة ، أو بالإحالة إلى معنى الهمزة كما يأتي لاحقًا توضيحه .

التسوية :

وهو الاستفهام الداخل على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو : ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦] [٢] ، فالناسخ في هذا المثال ورود اللفظ « سواء » مع « أم » المتصلة المقيدة لنوع من المقابلة التي تعادلت بفعل «سواء » قبلها ، فهذه الهمزة كما يقول د . عبد السلام هارون : « لا تحتاج إلى جوابها لانسلاخها من معنى الاستفهام وتحولها إلى الإخبار عن التسوية ، وبذلك يكون الكلام قابلًا للصدق والكذب ، فقولك : سواء علي أقعدت أم قمت تقديره : قعودك وقيامك سواء علي ، وهو أسلوب خبري لفظًا ومعنى [٣] .

التعظيم :

وسبق أن أشرنا إلى بعض أمثلته من نحو قوله تعالى : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] [٤] ، وإن كان قد وصف الاستفهام فيه على معنى الإنكار والتعجيز وهذا لا ينفي أن يكون المعني به – وهو الله جلَّ في علاه – عظيمًا ؛ لذا انتفى عن نظيره تلك الأفعال التي يختص بها ﷻ .

---

(١) الأصول في النحو : (١/٧٢) أبو بكر بن السراج ، ت : عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة (بيروت) (١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م) .

(٢) معترك الأقران (٤/٤٣٦) .

(٣) الأساليب الإنشائية في النحو العربي (١٢٢) .

(٤) معترك الأقران (١/٤٣٨) .

التكثير :

أي الإخبار عن الكثرة كما في قوله تعالى : ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [الحج : ٤٥] [١] ، أو في قوله أيضًا : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ [السجدة : ٢٦] أي « نبين لكم فعلنا بهم ، وأولم يهد لهم إهلاكنا » ، فيصح « نحو : نبين لكم كيف فعلنا »[٢] ، فالاستفهام الثاني يعد تفسيرًا للأول على نحو ما أشار إليه ابن هشام [٣] .

التهديد :

ومنه الوعيد كذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ [المرسلات : ١٦] [٤] ، فليس المراد الإقرار بإهلاك الأولين فحسب ، بل المراد إخبار من ينحو نحوهم أنَّ عاقبته كذلك على سبيل الشرط ، أي « إن كان حالهم كذلك حق عليهم الإهلاك هم الآخرون ، والشرط نوع من الإخبار كذلك » .

التهويل :

ويكون التهويل بحذف الخبر في الغالب وإن كان الاستفهام فيه متلوًّا بالإخبار الصريح عنها بما يفيد التهويل الذي خفي أمره بعدم ذكره بالتهديد له في نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة : ١ ، ٢] ، ﴿ الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ١ ، ٢] [٥] ، إذ أسهم السياق اللغوي في نسخ الاستفهام إلى خبر بذكر السؤال مُردفًا بجوابه أي « يوم يكون الناس ... » وهذا يعني أن ليس المراد بذكر الاستفهام طلب الفهم بقدر ما يُطلب به التَّهويل لذلك اليوم بلفت انتباه السَّامع له بتكرار السؤال لأهميَّته وأهميَّة ذلك اليوم .

٢ - نسخ الأمر إلى أنماط خبرية :

ومن معاني الخبر المنسوخ إليها الأمر نجد :

الاحتقار :

ومنه نجد قوله تعالى : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنتُم مُّلْقُونَ ﴾ [يونس : ٨٠] [٦] ، ودليل النسخ فيه بيان الملقى بجملة موصولية أفادت صلتها احتقار الملقى بحسب ما أفادته « ما » من إبهام من جهة ، وما تضمنه الخبر - أي خبر أنتم - وهو مشتق من فعل « ألقوا »

---

(١) المصدر نفسه (٤٣٦/٤) .
(٢) شرح الكافية للرضي (٨٣/١) .
(٣) شرح شذور الذهب (١٥٨) .
(٤، ٥) معترك الأقران (٤٣٦/١) .
(٦) المصدر نفسه (٤٤٢/١) .

لتأكيد ذلك الاحتقار من جهة أخرى ، فيؤول به المعنى حينئذ إلى قولهم : « ما أنتم ملقون شيء لا يُعتدُّ به بمقارنته بما هو عند الله » .

الإخبار :

ومن نسخ الأمر إلى مجرد الإخبار نجد قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٥] (١) ، فالناسخ هنا المقام وما وافقه من تراكيب عبرت عنه ، ولأنَّ الخطاب بهذا الأمر كان موجهًا للَّه ﷻ فهذا يعني أنَّ المقصود من هذا الأمر ليس طلب الفعل بإلزام ، وإنَّما هو إخبار عن عظمة اللَّه ﷻ .

الإهانة :

ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان: ٤٩] ، فـ « ذق » يقصد منه الإهانة إذ لا خيار للمشرك في أن يذوق عذاب جهنم أو لا يذوقه ، وإنَّما صيغ على هذه الهيئة قصد التحقير والتمهيد للخبر المهين بعده ، إذ قيل له : « إنك أنت العزيز الكريم » حملًا على كلامه في الدنيا وتعريضًا بعكس حاله تلك « فأنت الضعيف المهان » لهذا أوَّل بعضهم « إنك » على معنى التعليل بلام محذوفة ، أي « لأنك كنت العزيز في قومك على ما وصفت به نفسك » (٢) ، واللَّه أعلم .

التذكير :

فالمقصود من قوله تعالى : ﴿ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٤٢] التذكير بالنعمة (٣) ، لا الأمر بالأكل ؛ لأنه أمر فطري عند كل كائن حي ، وعليه جيء بالجملة الموصولة (ما رزقكم الله) لما تمتاز به من قابلية امتداد في الدلالة لإخبارهم أنَّ ما يأكلونه هو من رزق اللَّه .

التعجيز :

والذي عبر عنه السكاكي بقوله : « إذا قلت لمن يدَّعي أمرًا ليس في وسعه : « افعله » ، امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلك الأمر في الخارج بكلامك عليه بامتناعه ، وتوجه إلى مطلوب ممكن الحصول ، مثل بيان عجزه ، وتولد التعجيز والتحدي » (٤) ؛ لهذا كان قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٣] تعجيزًا لهم (٥) ، إذ ليس

(١) الأشباه والنظائر (٤/٨) .
(٢، ٣) معترك الأقران (١/٤٤٢) .
(٤) مفتاح العلوم (٢٨١) .
(٥) معترك الأقران (١/٤٤٢) .

المراد طلب ذلك منهم ، بل الإخبار عن عجزهم كما وضُح من قول السكاكي .

٣ - نسخ النداء إلى أنماط خبرية :

من ملامح النسخ الوظيفي في النداء ما يمثله المقام من دور في توجيه معناها ، فتستعمل « يا » مع القريب الفطن لزيادة التأكيد والتنبيه ، وفيه قال سيبويه : « كما تقول للذي هو مقبل عليك بوجهه ، مستمع ، منصت لك : (كذا الأمر يا أبا فلان) توكيدًا » [(١)] ، وكأنَّه يريد تأكيد الأمر من المخاطب كذلك فيخبره بموقفه قائلًا : « إن الأمر كذلك » أو « ليس الأمر كذلك » وإن كان نطقه بـ « يا أبا فلان » قد شمل النبر « يا » يعني أنَّه يريده أن يؤيد ما رأى فيؤكده ، وهكذا تراءى الأمر للباحثة والله أعلم ، ليكون الناسخ أيضًا العامل الصوتي ممثلًا في « التنغيم » ، ولربَّما يبقى من النداء جزء من معناه وهو التنبيه بحسب ما تنبه إليه الزمخشري إتمامًا لما ذكره سيبويه قائلًا : « فإذا نودي به القريب المخاطب فذلك للتأكيد المؤذن بأنَّ المخاطب الذي يتلوه معني به جدًّا » [(٢)] ، ويؤتى بالنداء أيضًا للتعظيم ، نحو قولنا المتكرر متجهين إلى الله : « يا الله » إخبارًا عن عظمته فحسب إذ هو قريب منا قربًا لا يعادله قرب .

٤ - نسخ النهي إلى أنماط خبرية :

وينسخ النهي إلى الإخبار قصد بيان العاقبة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] [(٣)] ، بدليل تسلط النهي بفعل لا يمكن إلزام أحد بتركه ؛ لأنَّه من كوامن النفس التي يصدقها أو يكذبها العقل فلا ملزم حينئذ بهذا الفعل أو تركه ؛ لأنَّه من خواص صاحبه ، ولكنَّ الأمر يمكن قبوله إذا أريد منه الإخبار ، أي أن يرتسم في ذهن المخاطب خبر عاقبة من توفر فيهم ما قيل في الآية قصد الإعلام لا غير ، أو تحقيرًا لهم على اللحوق بهم باتخاذ الأسباب .

ومن معاني النهي الخبرية ما أشير إليه سابقًا من أمر التسوية في فعل الأمر الذي تلازم فيه مع النهي عنه على سبيل المساواة كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱصْبِرُوٓا۟ أَوْ لَا تَصْبِرُوا۟ ﴾ ... [الطور : ١٦] [(٤)] .

---

(١) المصدر نفسه (٢٣٢/٢) .
(٢) الكشاف (٢٢٤/١) .
(٣) معترك الأقران (٤٤٣/١) .
(٤) المصدر نفسه (٤٤٣/١) .

نسخ الأنماط الإنشائية غير الطلبية إلى انماط خبرية :

ومن الأساليب الإنشائية غير الطلبية المنسوخة إلى خبر نجد التعجب الذي ينسخ خبرًا قصد المبالغة نحو قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَن يُدنِيَ عَلَى شَحَطٍ   مَن دَارُهُ الحُزنَ مِمَّن دَارُهُ صُولُ (١)

فلو كان « ما أقدر اللّه » تعجبًا يقول السيوطي : « ولو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شيء أقدر اللّه ، واللّه تعالى قادر لا يجعل جاعل .... » وأمَّا قول الشاعر : « ما أقدر » فإنَّه وإن كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقدرة كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] جاء بصيغة الأمر وإن لم يكن في الحقيقة أمرًا ، ومنه أيضًا قول المتنبي (٢) :

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَن يُخزِيَ خَلِيقَتَهُ   وَأن يُصدِّقَ قومًا فِي الذِي زَعَمُوا

فقد نقل السيوطي عن الواحدي – في شرحه – قائلًا : يقول : اللّه تعالى قادر على إخزاء خليقته – على سبيل الإخبار – بأن يملك عليهم لئيمًا ساقطًا من غير أن يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر يشير إلى أنَّ تأمير مثله إخزاء للناس ، واللّه تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملاحدة » (٣) .

ومن نسخ التعجب إلى خبر سد مسده هذا الأخير وإن اختُلف في هذه المسألة «أيجوز الوصل بجملة التعجب أم لا يجوز ؟ » فمن قال : لا يوصل بها ، فاحتجَّ بكونها إنشائية ، ومن قال : إنَّها خبرية ، فرأى الوجهين ؛ أحدهما : الجواز نحو : «جاءني الذي ما أحسنه » وعليه ابن خروف ، والثاني : المنع ؛ لأنَّ التعجب إنما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا (٤) ، ومع هذا تميل الباحثة – أخذًا بالدلالة – إلى إمكان إحلال التعجب محل الصلة وفق هذا المعيار في كل الأحوال المتقدم ذكرها ، فالتعجب المتقدم يكون في شيء وصف وتميز بذاك الوصف دون غيره ، ولو أنها مسألة نسبية ، فالذي يعجبني قد لا يعجب غيري ، ومع ذلك فقد عبر عن صفة من الصفات ، فإن لم تكن هي هي عند غيري ، كانت عكسًا أو جزءًا منها ، أو .... المهم أنَّها تبقى متضمنة معنى الإخبار .

---

(١) همع الهوامع (٣/٣٢٠) .

(٢) التبيان في شرح الديوان (مج٢ / ج٤ / ١٥١) .

(٣) الأشباه والنظائر (١٢٣/٤ ، ١٢٤) .   (٤) الأشباه والنظائر (١٧٨/٤) .

فهذه بعض التراكيب المعبِّرة عن بعض الأساليب الإنشائية التي تخلل إليها النسخ الوظيفي لتحقُّق الشروط المهيئة لذلك ؛ إمَّا لنسخها إلى غيرها من الأنماط الإنشائية ؛ أو لمخالطة الأساليب الخبرية في وظائفها على نحو ما بينا ومن اللَّه التوفيق .

* * *





نسخ الوظائف النحوية الخاصة في الجملة العربية

الفصل الأول : **النسخ الوظيفي في علاقة الإسناد .**

الفصل الثاني : **النسخ الوظيفي في علاقات التخصيص .**

إنّ حصر الم
سواء تعلق الأمر
النّحويّة) ، إلّا
أي الأساليب و
سلمت حروفها
لدلالتها يُوجب
تنبّه إليه بعض
نبّه إليه علماء ال
صحيحة وقبيح
الجمل في اللغة
من الأحايين بص
لا تؤدي الوظيف
الصحيحة والفص
وأخرى لفظية)
ومبناها » الذي
أكثر من سياق
(قرائن معنوية)
وهذا ما أُخذ عل
أي د . تمام –
المعنى قائلًا : «

(١) من بين من أشا
الفصيحة عند أهل ال
حماسة في إظهار خ
(النّحو والدلالة :
(٢) اللّغة العربيّة م
(٣) سيأتي لاحقًا
التركيب هما الإسنا

تمهيد

إنَّ حصر المعاني بقوانين كليَّة تستوعب أقسامها وتستوفي أحكامها أمر مستحيل ؛ سواء تعلق الأمر بالمعاني العامة (الأساليب) ، أو المعاني الخاصة للمفردات (الأبواب النَّحويَّة) ، إلَّا أنَّه ثمة معيار ما أُخذ به إلَّا تُوصِّل إلى الدلالة المستقيمة لكليهما - أي الأساليب والأبواب النَّحويَّة - بمعونة السِّياق بقرائنه ؛ إذ إنَّ اختيار الكلمة التي سلمت حروفها من التنافر الصوتي وبعُدت دلالتها عن الحوشية في سياقات موائمة لدلالتها يُوجب كون تلك التراكيب - أي الجمل - صحيحة وفصيحة على نحو ما نبَّه إليه بعض علماء اللغة المحدثين فأشاروا إليه صراحةً مثلما تقدم بيانه [1] ، أو كما نبَّه إليه علماء اللغة القدامى تعريضًا على نحو ما أشار إليه سيبويه في تصنيفه للجمل : صحيحة وقبيحة ... وهلم جرًّا ؛ لوجود تنافر دلالي أو تواءم على أساسه صُنِّفت الجمل في اللغة العربية ، فهو تصنيف وظيفي ارتكز على الدلالة التي أقصت في كثير من الأحايين بعض التراكيب لخلوِّها من الفائدة فلا طائل من استخدامها ما دامت لا تؤدي الوظيفة الأساسية في اللغة وهي الفهم والإفهام ؛ لهذا نجد أنَّ الجملة العربية الصحيحة والفصيحة تنشأ من تضافر قرائن مقامية وأخرى مقالية (قرائن معنوية وأخرى لفظية) أسهب القول فيهما د . تمام حسان في كتابه « اللغة العربية معناها ومبناها » الذي اتكأ على خاصية التعليق الوظيفي التي نبَّه عليها « عبد القاهر » في أكثر من سياق في كتابه « دلائل الإعجاز » إلَّا أنَّ د . تمام سمَّاها علاقات سياقية (قرائن معنوية) وحصرها في : الإسناد والتخصيص والنِّسبة والتبعية والمخالفة [2] ، وهذا ما أُخذ عليه ؛ أوَّلًا لوجود بعض التناقض في هذا التصنيف [3] ، وثانيًا لأخذه - أي د . تمام - عن عبد القاهر نظرة الجمود والقصور على المبنى في تحليلاته دون المعنى قائلًا : « ومن هنا رأينا عبد القاهر في دلائل الإعجاز يتكلم في النَّظم والبناء

---

(١) من بين من أشار إلى ذلك د . مهدي المخزومي قائلًا : « فالجملة الصحيحة لغويًّا ونحويًّا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني » (في النَّحو العربي - نقد وتوجيه - ٢٢٦) وقد أشار إليها أيضًا د . محمد حماسة في إظهار خاصية اختيار المفردات بما يتوافق مع السياق لتأدية الوظيفة النَّحويَّة على أكمل وجه (النَّحو والدلالة : ٥٢) .

(٢) اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها (٨٩) .

(٣) سيأتي لاحقًا بيان أنَّ بعض علماء اللُّغة - ومنهم الجرجاني - قد أشاروا إلى علاقتين مهمَّتين في التركيب هما الإسناد والتخصيص .

والترتيب والتعليق وكلها أمور تتَّصل بالتراكيب أكثر مما تتَّصل بالمعاني المفردة ؛ من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا ، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعًا لذلك وعلى استحياء » [١] . مع أنه استند إلى التعليق - وهو أمر معنوي - في تحديد القرائن المعنوية السابق ذكرها وهذا من خلال النظم وهو توخي معاني النحو بين الكلم [٢] ، أي إنَّ أساس النظم كذلك أساس دلالي ، أمَّا البناء والترتيب فهما من القرائن اللفظية المعينة على تحديد الوظائف النَّحويَّة كما سيأتي بيانها في موضعها بإذن اللَّه .

ولربَّما خير ما يُردُّ به قول د . تمام حسان ما جاء على لسان عبد القاهر ذاته قائلًا : « وممَّا ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذُكر أنَّه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا أو مجرَّدة من معاني النَّحو فلا يقوم في وهم ولا يصحُّ في عقل أن يتفكر متفكرٌ في معنى « فعل » من غير أن يريد إعماله في « اسم » ولا أن يتفكَّر في معنى « اسم » من غير أن يُريد إعمال « فعل » فيه وجعله فاعلًا له أو مفعولًا أو يُريد فيه حُكمًا سوى ذلك من الأحكام مثل أن يُريد جعله مبتدأ أو خبرًا أو صفة أو حالًا أو ما شاكل ذلك » [٣] .

وعليه رأى عبد القاهر الجرجاني أنَّ التعليق في الجملة العربية طرقه معلومة ؛ إذ لا يعدو - أي التعليق - ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ؛ « فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه أو حالًا عنه أو تابعًا له صفة أو تأكيدًا أو عطف بيان أو بدلًا أو عطفًا بحرف ، أو بأن يكون الأول مُضافًا إلى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل كقولنا : « زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا » ، واسم المفعول كقولنا : « زيد مضروب غلمانه » ، والصِّفة المشبهة كقولنا : « زيد حسن وجهه » ، وأمَّا تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلًا له أو مفعولًا فيكون مصدرًا قد انتصب به كقولك : « ضربتُ ضربًا » ويقال له : المفعول المطلق ، أو مفعولًا به ، أو ظرفًا مفعولًا فيه ، أمَّا تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب :

---

(١) اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها (١٢) . (٢) دلائل الإعجاز (٨٠) .
(٣) دلائل الإعجاز (٤١٠) .

أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر .

والضرب الثاني : من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف .

والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة كمتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء وما يدخل عليه وذلك أنَّ من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد أن يُسند إليه شيء » [١] .

إذن جوانب التعلُّق التي ذكرها الجرجاني هي أبواب النحو جميعها المسماة في اصطلاح النحو الوظيفي باسم الوظائف النَّحويَّة الخاصة التي تُحدد من خلال قرينتين معنويتين أساسيتين هما : الإسناد والتخصيص ، مع بعض القرائن المعنوية المساعدة ، إضافة إلى القرائن اللفظية التي تتضافر كلها في إبراز المعنى الصحيح والفصيح للجملة ؛ لهذا فإنَّ هذا الباب معقود فيه الحديث عن :

الفصل الأول : النَّسخ الوظيفي في علاقة الإسناد .

الفصل الثَّاني : النَّسخ الوظيفي في علاقات التَّخصيص .

* * *

---

(١) المصدر نفسه (٤ - ٦) .

المبحث

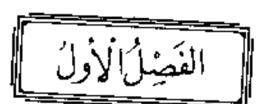
المبحث

المبحث

المبحث



في الجملة العربية



النسخ الوظيفي في علاقة الإسناد

المبحث الأول : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الفعلي المسند .

المبحث الثاني : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الاسمي المسند .

المبحث الثالث : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الوصفي المسند .

المبحث الرابع : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الخالفي المسند .

إنَّ إدراك المع
المفيدة والمعبِّرة
بإحلالها في سيا
معناها المعجمي
الأولوية في الأخ
بعض علماء النح
حماسة عبد الل
الدلالي [٢] ، ال
القدامى ؛ لانزوا
اتَّهمهم بذلك
الحديث – وهو
وذلك – على ل
حاجة إلى المعج
عملية التعليق ، و
قليلًا في أمر التَّم
لها من النَّاحية ال
الإفصاح والإبانة
العربية ؟ وقد جم
الشيخ عبد القاهر
إعرابها فرعًا للمع
هذا الرأي قائلًا
قول المجنون : م

---

(١) مغني اللبيب
(٢) النَّحو والدلالة
(٤) القرائن المعنوية
(٥) اللُّغة العربية م

توطئة الفصل

إنَّ إدراك المعنى المعجمي للكلمة خارج سياقاتها يُعدُّ ركيزة أساسية في بناء الجملة المفيدة والمعبِّرة ؛ فالكلمة – وهي أصغر وحدة دلالية في الجملة – تستنفد طاقتها بإحلالها في سياق تساعد قرائنه المقامية والمقالية على تحديد معناها النَّحوي ارتكازًا على معناها المعجمي الذي يتماشى مع وظيفتها النَّحويَّة تماشيًا إلى حد انعدم فيه مرجِّح الأولوية في الأخذ بأيِّهما ؛ إذ إنَّ الإعراب فرع المعنى المعجمي [1] ، كما نوه بذلك بعض علماء النحو قديمًا وكما أكَّده بعض علماء اللغة المحدثين من مثل : د . محمد حماسة عبد اللطيف لإثبات العلاقة الحميمة المحكمة بين العنصر النَّحوي والعنصر الدلالي [2] ، الذي اتُّهِم بإقصائه في مرحلة من مراحل الدَّرس النَّحوي النَّحويُّون القدامى ؛ لانزوائهم على المبنى يتدارسونه ، وإن لم يغفلوا جانب الدلالة ليقع بعض من اتَّهمهم بذلك في شرك هذا الاعتقاد لمَّا جاء أحد أعلام النحو الوظيفي في العصر الحديث – وهو د . تمام حسان – بنسق هرائي حاول تطبيق النِّظام النَّحوي العربي عليه وذلك – على لسانه – « إذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام ؛ ذلك بأنَّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثَّمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق ، والذي يؤدي إليه هذا الفهم هو التسليم بأنَّنا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلًا في أمر التَّمسك بالمعنى المعجمي فكوَّنَّا نسقًا نطقيًّا في صور بنائيَّة عربيَّة لا معنًى لها من النَّاحية المعجميَّة لأمكن لنا أن نعرب هذا النَّسق النُّطقي » [3] ، ولأنَّ العربية لغة الإفصاح والإبانة لا الإعجام ؛ فكيف للدكتور تمام حسان أن يصف هذا النَّسق بأنَّه من العربية ؟ وقد جعل التَّعليق – وهو قرينة معنوية استمد معطياتها من رائد المنهج الوظيفي الشيخ عبد القاهر الجرجاني – أساسًا في إنشائه للمعاني النَّحويَّة بين الكلمات التي يُعدُّ إعرابها فرعًا للمعنى المعجمي لا الوظيفي كما خلص إليه د . تمام حسان [4] ؛ إذ فند هذا الرأي قائلًا : « ولو كان الإعراب فرع المعنى الدلالي ما استطعنا كذلك أن نعرب قول المجنون : محكوكة العينين ... » [5] مع أنَّه قد أوتي في سياق آخر أنَّ أساس النظام

---

(١) [illegible]

(٢) النَّحو والدلالة (٤٥) .   (٣) اللغة العربية معناها ومبناها (١٨٢) .

(٤) القرائن المعنوية في النَّحو العربي (٣٣٠ – ٣٦٩) .

(٥) اللُّغة العربية معناها ومبناها (١٨٤) .

النحوي قائم على المعاني سواء كانت معاني عامة (الأساليب) أو معاني خاصة (الأبواب النَّحويَّة) قد حدَّدتها القرائن المعنوية التي حصرها في : الإسناد والتخصيص والنِّسبة والتبعية – وهذه مسألة فيها نظر – إضافة إلى القرائن اللفظية المستمدة غالبًا من علمي الأصوات والصرف (١) .

يترجَّح من المناقشة السَّابقة الدَّور الوظيفي المهم للمعنى المعجمي في الجملة ؛ إذ هو لبُّ الدِّراسة الوظيفية في كلِّ فصول البحث ، إلَّا أنَّ أثرها يتجلى أكثر في الفصلين الثالث والرَّابع من هذا البحث ؛ لتعلق الأمر بوظائف نحوية خاصة تُحدِّدها القرائن المعنوية الممثَّلة في الإسناد والتخصيص ، أمَّا عن النِّسبة والتبعية فمناقشة أمرهما يطول إلَّا أنَّه يمكن اختصار القول فيهما بكون التَّبعية قرينة لفظية لا معنوية اتكأ د . تمام حسان في إيجادها على المطابقة بما فيها من إتباع حركي واضح يُرجأ الحديث عنه مفصَّلًا إلى مقام آخر بإذن اللّٰه ، أمَّا عن النِّسبة التي قال عنها د . تمام حسان : « هي قرينة كبرى كالتخصيص ، وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية كما دخلت القرائن المعنوية تحت عنوان التَّخصيص ، والنِّسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضًا ، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية ، وواضح أنَّ معنى النِّسبة غير معنى التَّخصيص ؛ لأنَّ معنى التَّخصيص تضييق ومعنى النِّسبة إلحاق ، والمعاني التي تدخل تحت عنوان النِّسبة وتُتخذ قرائن في التحليل والإعراب هي ما نسمِّيه – على لسانه – معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة » (٢) .

إذن حصر د . تمام حسان النِّسبة في الإضافة وما تفيده أيضًا حروف الإضافة مع أنه قد أشار في بداية حديثه عن النِّسبة إلى كونها قرينة معنوية تحت قرينة الإسناد وما يتفرع منها ، أضف إلى ذلك ما وُجد من ارتباك في تصنيفها إذ قال : « إنَّ التخصيص تضييق والإضافة إلحاق » ، وما الإلحاق إلَّا تضييق للمعنى السابق في المضاف أو ما يتعلق به حرف الإضافة ليخلص بعد ذلك إلى أنَّ هناك فرقًا بين النِّسبة التي يفيدها حرف النِّسبة ، والنِّسبة التي تفيدها الإضافة ؛ فالنِّسبة مع حرف النِّسبة أنَّها على حدِّ تعبير الأشموني « تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ... على حين تكون النِّسبة في الإضافة بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد ولكلِّ حرف من حروف النِّسبة عدد من المعاني المتباينة » (٣) ، وهي معانٍ تخصِّص متعلقاتها بمعانٍ

---

(١) المصدر نفسه (٣٦) .
(٢) اللُّغة العربية معناها ومبناها (٢٠١) .
(٣) المصدر نفسه (٢٠٣) .

مخصوصة كـ : في للظرفية ومن البعضية أو البيانية أو لابتداء الغاية ... وهكذا يتبين المُراد من النِّسبة التي قال عنها د . محمود شرف الدِّين : « وأمَّا كلمة النِّسبة فيُراد بها ما يكتسبه العنصر من علاقة نحوية تركيبية كاكتسابها معنى المفعولية أو معنى الإضافة كما يُراد بها معنى داخلي غير ما يُشير إليه الضَّبط الإعرابي لكلمة من الكلمات في الجملة بحيث يمكن القول بأنَّ الشَّكل قد يُشير إلى موقع وظيفة ، أمَّا المعنى فيُشير إلى نسبة وحقيقة كما في تمييز النِّسبة مثلًا أو المفعول الأول في مجموعة أعطى ... » [١] ، إذن الشكل قد يشير إلى موقع الوظيفة و « قد » هنا تثبت احتمالية الأوجه الإعرابية للموقع الواحد الذي تبرِّره النِّسبة بوصفها قرينة معنوية مسهمة في إبراز ظاهرة النَّسخ كما سيأتي بيانها ، و« القول بالأصل الموقعي للوظائف النَّحويَّة يعكس طرفًا من المنهج الذي سار عليه النُّحاة العرب في تحليل الظاهرة النَّحويَّة وتقعيد قواعدها ؛ إذ ينطلقون في ذلك من النَّظر إلى التَّراكيب على أساس أنَّ لها أصولًا تركيبية أوَّلية تتوافق مع القواعد التي يضعونها وأنَّها أحيانًا تخالف هذه الأصول فتأتي على صور متنوعة شتى ؛ لذلك لم يكتف النُّحاة في دراسة الظاهرة النَّحويَّة بتقعيد الأصول ، بل جاوزوا ذلك إلى حصر أسباب التَّحول عن تلك الأصول سواء كان ذلك على المستوى الصَّرفي أو النَّحوي أو الدِّلالي أو كان ذا علاقة بالبعد الاجتماعي الخارجي غير اللُّغوي » [٢] . فقد أشارت د . لطيفة النَّجار في قولها هذا إلى ظاهرة النَّسخ التي تطرأ على الوظائف النَّحويَّة فتغيِّر جهتها لتوافر عوامل النَّسخ مقالية كانت أو مقامية وأهمُّها النِّسبة ؛ لكونها قرينة معنوية منضوية تحت كل القرائن المعنوية الأساسية منهما (الإسناد والتخصيص) أو المساعدة (قرينة المعنى التقسيمي ، وقرينة المعنى المنطقي ، وقرينة المعنى التَّصريفي ، وقرينة التَّعيين ، وقرينة المعنى المعجمي ، وقرينة المعنى الزَّمني) [٣] لهذا نجد أبا البقاء بن عبد اللّٰه قد ذكر الإسناد والنِّسبة مجتمعين لدى مناقشته للعامل في الفاعل قائلًا : « فلما كان من شروط عمل الفعل الإسناد والنِّسبة تجوزًا بما قالوا (وهو قولهم العامل في الفاعل الفعل) وهو أسدُّ – على لسانه – من قولهم العامل إسناد الفعل إليه » [٤] ،

(١) الإعراب والتركيب بين الشكل والنِّسبة المقدمة (ط) .

(٢) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النَّحويَّة وتقعيدها (٢٠١) .

(٣) أشار إليها د . عبد الجبار توامة وقد مثَّلت لبعض منها الباحثة فيما تقدَّم لما لها من أثر في تحديد الوظائف النَّحويَّة داخل السِّياق . القرائن النَّحوية في النَّحو العربي (٢٢١) .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (١٥١) .

أمَّا القرائن اللفظية فقد ذكرها د . تمام حسان بعد سبره لأغوار الكتب النَّحويَّة القديمة وعدَّدها في : الحركة الإعرابية ، الرُّتبة ، الصِّيغة ، المطابقة ، الرَّبط ، التَّضام ، الأداة ، التَّنغيم . وبتضافرها مع القرائن الأخرى تُسهم في تحديد المعنى الوظيفي الدقيق للمفردة داخل سياقها الذي يُعدُّ أصل المعنى النحوي فيه « الإسناد » الذي وصفه د .تمام بكونه يتجلَّى في « علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها » [1] ، فالإسناد معنى يفيد ربط الكلام بتعليق بعضه ببعض فقد يدل على الثبوت أو التجدُّد خبرًا أو طلبًا وإثباتًا أو نفيًا ؛ إذ يشكل مع متعلقاته المعنى النحوي العام – أعني الأسلوب – الذي يضم الدلالات الوضعية للمعاني الإفرادية كالاسمية والفعلية والحرفية وهي معانٍ متحرِّكة بالتبادل والعدول نظير ما تم إثباته في نسخ المعاني الوظيفية العامة في الباب السابق إلَّا أنَّ النَّسخ الوظيفي في الوظائف النَّحويَّة الخاصة يظهر أكثر ما يظهر في النِّسبة المبيِّنة لحقيقة الرَّبط بين الكلمات من مجازيَّته ، ودوالها مختلفة عكف الأصوليون على بيانها دون النحاة – كما خلُص إليه د . مصطفى جمال الدين – ومن أشار إليها منهم فتأثرًا بالأصوليين ليس غير ؛ إذن تختلف دوال النِّسبة باختلاف نوع النِّسبة المدلول عليها ، وهي [2] :

١ - النِّسبة التقييديَّة الناقصة : وهي نوعان :

أ – **تركيبيَّة** : ويدل عليها موقع الكلمة من التَّركيب النَّاقص كالمضاف والمضاف إليه ، والصِّفة والموصوف .

ب – **تحليليَّة** : وتدل عليها صيغ الصِّفات المشتقة كصفة الفاعل والمفعول والمبالغة والتَّفضيل والمشبَّهة ممَّا تنحل معانيها إلى ذات متلبِّسة بالحدث .

٢ - النِّسبة التركيبيَّة التَّامة : وهي ثلاثة انواع :

أ – **نسبة صدوريَّة أو وقوعيَّة** : والدَّال عليها صيغ الأفعال في الجملة الفعلية .

ب – **نسبة تصادقيَّة اتحاديَّة** : ويدل عليها تركيب الجملة الاسمية .

ج – **نسبة تعليقيَّة** : وتدل عليها أداة الشرط وترتيب الجزاء على الشرط بالفاء ظاهرة أو مقدرة .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (١٩٤) .

(٢) البحث النَّحوي عند الأصوليين (٣٠٥ ، ٣٠٦) .

٢ - النِّسبة الخاصَّة :

وهي التي تدلُّ عليها الحروف والأدوات كحروف الجرِّ والعطف والاستفهام والاستثناء وأمثالها .

فالنِّسبة إذن وإن اختلفت بين التَّمام والنَّقص فإنَّ مدلولها لا يتجاوز أن يكون إسنادًا أو تخصيصًا للإسناد أو لما في نطاقه ، ولأنَّ الإسناد محور الجملة والتخصيص تابع له تبعية دلالية على سبيل التقييد المعبِّر عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة [1] ؛ وجب الإلمام بمفهوم الإسناد الذي كثيرًا ما اختلط أمره على بعض الدارسين ؛ لكونه – أي الإسناد – وكما نبه على ذلك ابن هشام – نوعين : إسناد لفظي وآخر معنوي ، فاللفظي مستمدٌّ من معنى الإسناد لغة وهو الإضافة [2] ؛ لهذا رأى ابن هشام أنَّ « الإسناد اللفظي الذي يكون في الأسماء والأفعال والحروف والذي يختصُّ به الاسم هو الإسناد المعنوي » [3] ؛ فالإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ بخلاف المعنوي ، وهنا يجب التفريق بين الإسناد والإخبار ؛ « فالإسناد أعم ؛ إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الإخبار كذلك ؛ بل مخصوص بما يصح أن يُقال بالتصديق والتكذيب فكلُّ إخبار إسناد وليس كلُّ إسناد إخبارًا » [4] ، ولكون دراسة النسخ الوظيفي في هذا البحث قد شملت الجمل العربية بنوعيها الخبرية والإنشائية فإنَّ الباحثة ترى بضرورة دراسة « الإسناد » بأنواعه الإنشائي والخبري والتام والناقص ما دامت الدراسة مجراة على الجملة العربية كما بينا .

قرينة الإسناد : وهي قرينة معنوية رابطة بين ركنين أساسيين في الجملة هما المسند والمسند إليه وهما مصطلحان دالَّان على الفعل والخبر والفاعل ونائبه والمبتدإ على التوالي وقد استُخدما – أي هذين المصطلحين – منذ عهد سيبويه إلَّا أنَّ من المحدثين من أنكر هذا الاصطلاح بقوله : « إنَّها لخسارة لا مبرر لها أن نُبدِّد بسفاهة ما لدينا من ثروة « المصطلحات النَّحويَّة » بتحقيرها أو محاولة استبدالها بغيرها وقوعًا تحت عوامل « التعريب » التي تتخطفنا من كل جانب فتفسد علينا أمرنا .. لقد حاول المرحوم « إبراهيم مصطفى » منذ عهد قريب أن يضع للعربية – باجتهاده – نحوًا

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (١٩٤) .
(٢) لسان العرب مادة (س ن د) .
(٣) مغني اللبيب (٨٧٣/١) .
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٤٨/١) .

جديدًا بكتابه « إحياء النحو » وكان تغييره المصطلحات إلى المسند والمسند إليه وحروف الإضافة والمكمّلات وغيرها من أهمّ الأسباب لرفض طريقته » [١] . فالنحو الذي جاء به المرحوم إبراهيم مصطفى ليس بالنحو الجديد ؛ بل هو نحو وظيفي كشف معالمه من خلال مؤلفات النحاة القدامى ؛ فالمسند والمسند إليه قد ذكرهما سيبويه بقوله : « فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده » [٢] ، أمَّا قول إبراهيم مصطفى « الضمة عَلم الإسناد » [٣] ؛ فللتدليل على أنَّ الحركة الإعرابية قرينة لفظية دالة على المعاني كما سبق أن أشرنا إليها ، ولهذا نجده يقول : « وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معانٍ يُقصد إليها فتجعل تلك الحركات دوال عليها » [٤] ، فالقول إذن بأنَّ الضمة علم الإسناد لا يُشير بحال إلى العامل ، وهذا ما أكده د . مهدي المخزومي بقوله : « والقول بأن الضمة علم الإسناد لا يشير بحال إلى الفاعل لا يزعم وجوده ، والواقع أنَّ الضمة ليست أثرًا لعامل لفظي ولا معنوي ؛ وإنَّما هي من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النَّحويَّة » [٥] ، فالضمة إذن « علم الإسناد دالة على أنَّ الكلمة مسند إليه أو تابع للمسند إليه وهي في العربية تؤدي ما يؤديه الفعل المساعد في غير العربية وتدلُّ على تحقق النِّسبة بين المُسند إليه والمسند أو تحقق الارتباط بين هذين الركنين » [٦].

وعلى ذكر الارتباط فإنَّ العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة وثيقة تُشبه علاقة الشيء بنفسه [٧] ، أو تُشبه علاقة صدر الكلمة الواحدة بعجزها [٨] ، لهذا يرى د . مصطفى حميدة أنَّه لا يحتاج المتكلم في سبيل إبرازها إلى اصطناعها بطريق الرَّبط اللفظي كما هو شأن الربط ، وإنَّما هو يعتمد على عملية تداعي المعاني في العقل البشري لفهمها بمجرد الائتلاف بين المعنيين [٩] ؛ ولهذا يمكن تكوين جملة

---

(١) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية (٤٩) د . محمد عيد الطبعة الأولى عالم الكتب (١٩٨٩).
(٢) الكتاب (٧٨/٢) .
(٣) إحياء النَّحو (٥٣) د .إبراهيم مصطفى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (ب . ط ١٩٣٨).
(٤) المصدر نفسه (٤٨) .
(٥) النَّحو العربي نقد وتوجيه : (٧٠) .
(٦) المصدر نفسه (٧٠) .
(٧) اللباب (٧٥/١) .
(٨) شرح الأشموني لألفية ابن مالك : (٨٩/٢) الأشموني ت : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد المكتبة الأزهرية للتراث ب .ط ب .ت .
(٩) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية (١٦١) د .مصطفى حميدة الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان) الطبعة الأولى (١٩٩٧) .

في أبسط صورها على هيئة ركنين مرتبطين بطريق الإسناد الذي يعد بؤرةَ الجملةِ ونواتها سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية ورصد هذه العلاقة - أعني علاقة الارتباط بطريق الإسناد - في تراكيب مختلفة اختلاف سياقاتها على نحو ما خلص إليه د . مصطفى حميدة ؛ وذلك « أنَّ دلالات علاقات الارتباط والرَّبط في الجملة العربية تتشابك وتتداخل حتى ليُمكن القول بأنه : ما من علاقة من علاقات الارتباط أو الربط [1] إلا ولها صلة بعلاقة أخرى ؛ فعلاقة الإسناد في قولنا : « حَسُنَ خُلُقُ زَيدٍ » ذات صلة بعلاقة تمييز الجملة في قولنا : « حَسُنَ زيدٌ خُلُقًا » وبعلاقة البدل في قولنا : « حَسُنَ زيدٌ خلقُه » وربما ترجع هذه الظاهرة - كما يبدو لي - على لسانه - إلى أنَّ العربية تميل إلى أن تُتيح لأفراد جماعتها اللغوية أن يُعبِّروا عن المعنى الواحد بطرق متعدِّدة ذات علاقات ارتباط وربط مختلفة ، وهي تلجأ في سبيل ذلك إلى حِيَل تركيبية تختص بموقع الوظيفة النَّحويَّة فتُغيِّر أحد طرفي العلاقة فينتج من ذلك نشوء علاقة أخرى صالحة للتعبير عن المعنى نفسه ، ولكن في سياق مقام مختلف ولغرض من أغراض المتكلم مختلف أيضًا » [2] . وهو ما تكشف عنه البنية العميقة كما هي في اصطلاح المدرسة التحويلية ، أو ما عبَّرنا عنه سابقًا بالنِّسبة وهي المعاني النَّحويَّة المقامة بين الكلمات ؛ إذن فإنَّ الإسناد المُراد رصده لإثبات النَّسخ الوظيفي من خلاله هو كل ما أصل علاقته إسناد ، سواء أكان علاقة بين الصفة والموصوف على أن تكون الصفة مشتقة نحو قولنا : « مشيتُ بالنهار المُبصر » ، أم علاقة بين المضاف والمضاف إليه فيما يسمى بالإضافة اللفظية وهي إضافة للبيان ، فالعرب يضيفون لبيان الفاعل كقولهم : « خَلقُ اللَّه » ولبيان المفعول : « خَلقُ السموات » وللزمان : « بردُ الشتاء » و « مكرُ الليل » ... [3] ، فالإسناد - بحسب ما تقدم ذكره - أهم علاقة في الجملة العربية إذ يمثل نواتها وأبسط صورها ، سواء أكانت تلك الجملة واضحة المعالم وتدخل تحت مفهوم الجملة حسب المصطلح النحوي

---

(١) المقصود بالربط « اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة أو ضمير بارز عائد وتلجأ العربية إلى الربط ، إما لأمن اللبس في فهم الانفصال بين المعنيين وإما لأمن اللبس في فهم الارتباط بين المعنيين ، فالربط هو الحلقة الوسطى بين الارتباط والانفصال (مقدمة : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية) .

(٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية (١٦٢) .

(٣) إحياء النَّحو (٧٥) .

نحو : « جاء زيدٌ » أم كانت مفهومةً من خلال البنية المضمرة نحو « راكبًا فرسًا » في قولنا : « جاء زيدٌ راكبًا فرسًا » فهو في البنية المضمرة جملتان « جاء زيد » و « يركب زيدٌ فرسًا » [1] ، فيما يعرف بالمركَّب الاسمي [2] وهو « كل مجموعة وظائف يرتبط بعضها ببعض من غير طريق التبعية لتُتمِّم معنى واحدًا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو يكون عنصرًا واحدًا في الجملة بحيث إذا أفردت هذه المجموعة لا تكون جملة مستقلة » [3] .

وعليه يمكن الخوض في الإسناد بالاستفادة من أقسام الكلم التي خرج بها د . تمام حسان من مقابلة آراء النحاة قديمًا ففصَّل القول فيها من جهة وهي : الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة [4] ، وبالاتكاء على ما حدده د . محمد عبادة من مركبات على المستوى النحوي اعتمد في بيانها على الواقع اللغوي الذي تُمليه عناصر المركبات ، فكان المائز بينها نوع الكلمة التي يُبدأ بها في المركب على هذا النحو: « المركب الفعلي ، المركب الاسمي ، المركب الوصفي ، المركب المصدري ، مركب الخالفة ، مركب الموصول ، المركب الظرفي ، مركب الجار والمجرور من جهة ثانية [5]، واستفادة من تقسيم د . محمد حماسة للإسناد إلى جملي وإفرادي من جهة ثالثة [6] .

وعليه تلتزم الباحثة معيارًا آخر في التصنيف استفادة مما تم ذكره ؛ فتجعل تداولية المسند هي الفيصل بين المركبات فقد يأتي المسند فعلًا ، وقد يكون اسمًا بأنواعه ، أو وصفًا كذلك بأنواعه ، أو خالفة ؛ ليكون هذا الفصل بذلك مقسمًا على مباحث أربعة :

المبحث الأول : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الفعلي المسند .

المبحث الثاني : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الاسمي المسند .

المبحث الثالث : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الوصفي المسند .

المبحث الرابع : النسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الخالفي المسند .

---

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية (١٦٤) .

(٢) ذكر د . شعبان صلاح مصطلح التركيب الجملي مقابلة لمصطلح المركب (ينظر : الجملة الوصفية في النحو العربي : ٢٦)

(٣) بناء الجملة العربية (٩٨) . (٤) اللُّغة العربية معناها ومبناها (٨٦) .

(٥) العربية والوظائف النحوية (٥٠) د .ممدوح الرمالي دار المعرفة الجامعية ب . ط (١٩٩٦) .

(٦) بناء الجملة العربية (٩٦) .

المبحث الأول

النَّسخ الوظيفي في المركَّب الإسنادي الفعلي المسند

المركَّب الإسنادي الفعلي المسند :

هو هيئة تركيبية تتسم تداولية المسند فيها بالفعليَّة سواء أكان الفعل [١] مبنيًّا للمجهول أم مبنيًّا للمعلوم ، وسواء أكان متعدِّيًا أم لازمًا ، وهذه الهيئة التركيبية هي مايمكن تسميته بالجملة الفعلية إذا استقلت بنفسها ولم تكن عنصرًا في تركيب لغوي أطول ؛ لما تحمله من دلالة وظيفية مهمَّة ألا وهي الإسناد وهو قرينة معنوية مهمة جامعة بين ركنين أساسيين في الجملة الفعلية الفعل والفاعل [٢] أو ما اصطلح عليهما في النحو الوظيفي بالمسند والمسند إليه ، وهما من العُمد التي لا يُستغنى عنها في الجملة وما سواهما صنَّفه بعض اللغويين ضمن الفضلات كالمفعولات والمستثنى والحال والتمييز ... إلخ [٣] .

السمات التَّداولية للمركب الإسنادي الفعلي المسند :

اتفق جلُّ اللغويين [٤] على أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد [٥] ؛ لما بينهما من تلاحم دلالي ومنطقي أضفته قرينة الإسناد تضافرًا مع القرائن اللفظية المسهمة في توطيد هذه العلاقة نحو قرينة المطابقة وقرينة الرَّبط وقرينة الرتبة ... ممَّا يترتب عليه تداولية مميَّزة على هذا النحو :

١ - يأتي الفعل خاليًا من علامة التثنية أو الجمع في حال كون الفاعل مثنى أو جمعًا ظاهرًا مثل قولنا : جلس المجتهد ، وجلس المجتهدان ، وجلس المجتهدون إذا تقدم الفعل ، أمَّا إذا تأخر الفعل عن الفاعل للاهتمام بهذا الأخير فتأتي قرينة المطابقة

---

(١) هو الفعل التام فقط أمَّا عن الأفعال الناقصة فهي من وجهة النظر الوظيفية مجرد عناصر تحويلية سبق أن أشرنا إلى بعض معانيها في مدخل هذا البحث .

(٢) لم يذكر نائب الفاعل في هذا الموضع لكونه مفعولًا به من الناحية الوظيفية بحسب ما تدل عليه صيغة الفعل وهي مسألة كثُر فيها الجدل الذي نحاول مناقشته في الفصل الثاني من هذا الباب بإذن الله .

(٣) همع الهوامع : (٨١/١) .

(٤) ومن اللغويين من خالفهم الرأي بحجج داعمة موقفهم من مثل ما جاء به ابن جني (الخصائص ١٠٤/١) .

(٥) شرح قطر الندى : (١٨٤) ، ابن هشام ت : محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة (القاهرة) (ط ١١ ، ١٣٨٣) .

في العدد لإثبات الصِّلة الوثيقة بينها مثل قولنا : المجتهدان جلسا والمجتهدون جلسوا، وإن كان بعض علماء اللغة لا يُجوِّز هذا التقديم والتعليل عنده أن الفاعل إن لم يكن مظهرًا بعده فهو مضمر فيه لا محالة [١] ؛ لهذا نجد صاحب هذا الرَّأي يُجيز تأخر الفعل عن الفاعل إذا ظهرت المطابقة بينهما بقوله : فإن كان فيه ضمير - أي الفعل - جئت بعلامة التثنية والجمع تقول : الزيدان قاما والزيدون قاموا ، فالألف في « قاما » علامة التثنية والضمير والواو في « قاموا » علامة الجمع [٢] ، إلا أن النحاة قد جعلوا في الاسم المرفوع المبدوء به مبتدأ أو ما بعده جملة فعلية ، وهو قول مرجوح في نظر الباحثة استنادًا إلى أقوال بعض النحاة واللغويين من مثل سيبويه الذي قال وهو يذكر الفاعل والمفعول « كأنَّهم يُقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعًا يُهمَّانهم ويعنيانهم » [٣] . ولم يذكر في ذلك مثالًا ، وهذا ما حمل النَّحويين - كما نبه بذلك الجرجاني - على القول : « إنَّ معنى ذلك أنه قد تكون أغراض النَّاس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يُبالون من أوقعه كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويُفسد ويُكثر في الأذى أنَّهم يريدون قتله ولا يُبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يُقدِّم ذكر الخارجي فيقول : قتل الخارجي زيدٌ » [٤] ، بتقديم المفعول به عن الفاعل لأهميته ، أمَّا عن تقديم الفاعل عن المفعول فهو الأصل لذلك مثل له النحاة بقولهم : « إن كان رجل ليس له بأس ولا يُقدَّر فيه أنَّه يقتُل فقتل رجلًا وأراد المُخبر أن يُخبر بذلك فإنه يقدِّم ذكر القاتل فيقول : « قتل زيدٌ رجلًا » ؛ ذلك لأن الذي يعنيه ويعني الناس في شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه » [٥] .

لعلنا لاحظنا من خلال هذه الاقتباسات الحائمة حول التقديم أنَّ التقديم ظاهرة بلاغية تُكسب العنصر اللغوي المقدَّم بواسطتها أهمية وعناية تشعَّبت سبلها إلى حدِّ « وقع في ظنون النَّاس أنه يكفي أن يُقال : إنَّه قُدِّم للعناية ؛ ولأنَّ ذكره أهمُّ من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية وبمَ كان أهمَّ ، ولتخيلهم ذلك قد صغُر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوَّنوا الخَطب فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبُّعه

---

(١) اللمع (٣١) ابن جني : دار الكتب الثقافية (الكويت) ت : فائز فارس .
(٢) اللمع (٣٢/١) .
(٣) الكتاب (٣٤/١) .
(٤) دلائل الإعجاز (٩٧) .
(٥) المصدر نفسه (٩٧) .

والنَّظر فيه ضربًا من التَّكلف (١) ، وعليه وكل « عبد القاهر » إلى نفسه مهمة التفصيل في هذه الظاهرة ، وممَّا بينه من خلالها ظاهرة التقديم في الاستفهام بقوله : « أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشِّعر ؟ أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ في ذلك كلِّه بالاسم ؛ ذلك لأنك لم تشكَّ في الفعل أنَّه كان ، وكيف وقد أشرت إلى الدَّار مبنية والشِّعر مقولًا والكتاب مكتوبًا ؟ ، وإنَّما شككت في الفاعل مَن هو ، فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك » (٢) ، والأمثلة على ذلك كثيرة تُجمع كلها على أنَّ الفاعل يبقى فاعلًا وإن تقدم على الفعل بحسب ما استشف من تلكم الأقوال .

٢ – تعمل المطابقة في النوع على تحميل الفعل بعلامة تأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا وفق مستويات التأنيث واتِّصال الفاعل المؤنث بالفعل أو انفصاله عنه (٣) .

٣ – تبرز قرينة المعنى التقسيمي ههنا في كون الفاعل لا يتعدى أن يكون وجهًا من الوجوه الآتية : اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا أو مستترًا أو ما هو في منزلة الاسم وهو المعروف بالمصدر المؤول ؛ لهذا لا يُحذف الفاعل ، فلا قيمة لفعل من غير فاعل .

فهذه السِّمات التداولية للمركب الإسنادي الفعلي تكشف عن النَّسخ الوظيفي إذا ما طرأ على هذا المركب ، وذلك إذا اختل بند من بنوده المتعلِّقة بالركنين الأساسيين : المسند والمسند إليه ، لهذا يمكن رصد ظاهرة النَّسخ الوظيفي في المركب الإسنادي الفعلي من خلال ملحظين اثنين هما :

١ - النواسخ الدلالية الطارئة على المسند :

ويجدر بنا قبل الخوض في مسألة النسخ الوظيفي الطارئ على الفعل أن نشير ولو بقليل إلى ملامح المسند بحسب ما أشار إليه النحاة قديمًا وحديثًا ؛ فقد حدَّه النحويون قديمًا بحدود كثيرة تباينت عباراتهم فيها واتفقت على أنَّ الفعل ما دلَّ على زمن وحدث ، فهذا إمام النحويين يقول : « أمَّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » (٤) ، ولعل خير ما يُناقش به هذا التعريف ما يأتي عرضًا من خلال بسط النقاط الآتية :

(١) المصدر نفسه (٩٨) . (٢) المصدر نفسه (١٠٠) .
(٣) اللمع (٣٢/١) ، شرح قطر الندى (١٨٣/١) .
(٤) الكتاب (١٢/١) .

أ - نسخ الدلالة المعجمية للمسند بحدثه :

وتبرز الدلالة المعجمية للمسند في حدثه ؛ إذ الحدث جزء من ماهية الفعل لا يستقل عن صيغته التي تمثّل الجزء الآخر منه كما خلص إليه الأصوليون [١] ، فالفعل قام « الذي مادته (ق و م) تدل على الحدث وهو القيام الذي يُسند بتحديد صيغة معينة للفعل إلى فاعل معيَّن بعلاقة موسومة بالنِّسبة ؛ لهذا فقد تعدَّدت دلالات الفعل بتعدُّد دلالة حدثه من جهة وبتعدد صيغته الصرفية من جهة أخرى ، أمَّا عن الحدث الذي يحويه الفعل فقد تُنتهك دلالته إذا ما توافرت قرائن قوية في السِّياق تبعده عن أصل دلالته وهو أصل مثالي افترضه البلاغيون من خلال اتصالهم بالبحث النحوي الذي يقوم أساسًا على افتراض الأصل ، وكل ما تقدِّمه اللغة من إجراءات كلامية إنما يُقاس - دائمًا - إلى هذا الأصل باعتماد مجموعة من القواعد التحويلية » [٢] ، بما ينبئ عن بنية التحول التي يكتسبها الفعل في سياقات معينة من خلال تتبع بعض المقاييس والقواعد التي استنَّها علماؤنا في مجالي النحو والدلالة ، فهذا ابن هشام قد أرسى بعض القواعد التي من شأنها أن تحفظ اللغة العربية وأن تبيِّنَ لمتعلِّميها ما لها من دلالات متشعِّبة في الصيغة الواحدة ، إذا لم نَقُلْ : للتركيب الواحد ؛ لهذا نجده في القاعدة الخامسة يشير إلى بعض دلالات الفعل قائلًا : « إنَّهم يُعبِّرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه وهو الأصل .

والثاني : مشارفته نحو : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٣١] أي فشارفن انقضاء العدة ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾ [البقرة : ٢٤٠] أي والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية ومنه أيضًا ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ﴾ [النساء : ٩] أي لو شارفوا أن يتركوا .

والثالث : إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [النحل : ٩٨] ليكون الشرط الناسخ لدلالة الفعل « قرأ » إلى معنى

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين (١٩١) .

(٢) البلاغة العربية - قراءة أخرى (٨٩) . د . محمد عبد المطلب . دار نوبار للطباعة القاهرة الطبعة الأولى (١٩٩٧) .

إرادة القراءة ومن أمثلته في غير الشرط نجد قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات : ٣٥، ٣٦] أي : فأردنا الإخراج بقرينة ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ أي إنهم لـمَّا أرادوا إخراج المؤمنين لم يجدوا منهم أحدًا وعليه كانت الجملة اللاحقة لقوله : ﴿ فَأَخْرَجْنَا ﴾ أي : ﴿ فَمَا وَجَدْنَا ... ﴾ هي الناسخ الدلالي لدلالة الحدث في الفعل « أخرجنا » ، ومنه قوله أيضًا : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ [النجم : ٨] ، أي أراد الدُّنو من محمد – عليه الصلاة والسلام – فتدلى فتعلق في الهواء ؛ لهذا رأى ابن هشام أن هذا التأويل أقرب إلى الحقيقة وأولى من قول من ادَّعى القلب في الآية الكريمة أي (ثم تدلى فدنى) » [(١)] . وفي التأويل وجه من الصِّحة ما دام قوامها تحري الدلالة المنطقية بحسب زاوية النظر .

وقد يأتي في كلامهم – أي العرب – نحو ما أشار إليه ابن هشام عكسًا للوجه المتقدم أي التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده فيأتي ابن هشام بشواهد يذكر فيها النواسخ المسهمة في إبراز الدلالة الجديدة للفعل ومنها قوله تعالى : ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [النساء : ١٥٠] بدليل أنه قوبل بقوله ﷺ : ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء : ١٥٢] [(٢)] ، إلا أن الباحثة ترى أنَّ النواسخ التي جاء بها ابن هشام في هذا المثال ليست بالقوية التي توجِّه الآية قبلها إلى معنى إبقاء الفعل من إرادته فـ ﴿ يُرِيدُونَ ﴾ يعني أنهم حاولوا التفريق ولم ينجحوا أي حاولوا إيجاد الفعل ولم تسعفهم قواهم لذلك .

أما الوجه الرابع الذي يمكن للفعل أن يُعبِّر عنه : فهو القدرة عليه وقد مثل له ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَـٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٤] أي قادرين على الإعادة ، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة . وهم يُقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس ؛ فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمد : ٣١] أي ونعلم أخباركم ؛ لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختبار يحصل العلم [(٣)] .

قد يُعبِّر الفعل – بحسب ما تقدَّم – عن مشارفته أو إرادته أو القدرة عليه بما يفيد أن دلالة الحدث فيه دلالة منسوخة بقرائن حاولت الباحثة نقلًا من تحليلات ابن هشام توضيحها ، وإن لم يسمِّها بالنواسخ إلَّا أنها نواسخ وجَّهت الفعل إلى غير دلالته من خلال ثغرة دلالية مشرَّعة في اللغة ألا وهي المجاز ؛ فالمجاز بوصفه ظاهرة

---

(١) مغني اللبيب (٢/٧٩٥ ، ٧٩٦) .　　(٢) المصدر نفسه (٢/٧٩٦) .

(٣) المصدر نفسه (٢/٧٩٦) .

تُنتهك بها الدلالة أهم ناسخ دلالي ناقل ومحوِّل للمعاني عن أصولها قد تشعبت مظاهره وامتدت حدوده إلى أن شمل الاستعارات بأنواعها وكذا الكنايات على نحو ما بينا في المدخل من هذا البحث ، ولربَّما نجد تفسيرًا نحويًّا ودلاليًّا شافيًا وكافيًا لهذه الظاهرة الدلالية أيضًا من خلال نظرية د . تمام حسان « الاستعمال العدولي » القائمة على نقل المبنى من معناه إلى معنى آخر وفيها – أي نظريته – ماز الجملة الصحيحة نحويًّا المقبولة دلاليًّا عن الجملة غير المقبولة لا نحويًّا ولا دلاليًّا ؛ وذلك باستناده على مستويين : المستوى النحوي ، والمستوى المعجمي ؛ أما المستوى النحوي فقد راعى فيه الخصائص النحوية للمسند فإن كان المسند فعلًا حدد زمنه وحدثه ومتعلقاته لازمًا كان أو متعديًا وجاء بمثال : « ضرب زيدٌ عمرًا » فإذا أُهدِرت إحدى خصائصه النحوية – أي الفعل « ضرب » – فقلنا : « قد زيدٌ عمرًا » حيث أهدر الزمن والحدث أي فعلية الفعل أو « جلس زيدٌ عمرًا » حيث أهدرنا التعدية كانت الجملة غير مقبولة نحويًّا ، وإذا التزمنا الخصائص النحوية جميعًا وأهدرنا الخاصية المعجمية فقط وهي قيود التوارد المعجميّة وجئنا بفعل متعدٍّ لا يصلح له الفاعل أو المفعول فقلنا : « أكل زيدٌ عمرًا » كانت الجملة مقبولة نحويًّا لا دلاليًّا اللهم إلا إذا وُجدت علاقة بين الفعل وفاعله بمسوِّغ غير الاستعمال الوضعي المتفق عليه كأن يكون أكل مال عمرو أي حقه ، وهو بمنزلة أكل زيد لصاحب المال أي عمرو لتدخُّل العلاقات المجازية حينئذ لإنقاذ تعبير تحقَّقت له الصِّحة النحوية على سبيل المجاز المرسل ذي العلاقة الجزئية ، إذن حلَّت العلاقات المجازية مكان العلاقات المعجمية المُهدَرة – كما أشار إليه د . تمام حسان في الاستعارات التبعية والمجازات العقلية بخاصة التي هي بحكم التعريف : إسناد الفعل أو ما هو في معناه إلى غير من حوله »[1] ، بحسب ما تدل عليه القرائن في السِّياق اللغوي والحالي ؛ لهذا تنبه د .مصطفى حميدة إلى ظاهرة طالما طُبِّقت في التقعيد اللغوي النحوي في تخريج الوظائف النحوية وإبرازها بوجود قرائن مُعينة ومعيِّنة لخصائص وظيفة نحوية دون أخرى ، وكذلك الحال في علم البيان لهذا حُقَّ لـ د . مصطفى حميدة أن يعلن اقتناعه – والباحثة معه فيما يقول – بهذه النظرية أي نظرية « تضافر القرائن » واتخاذها منهجًا في دراسة معنى الجملة إلى جانب نظرية « الاستعمال العدولي »

(١) الأصول (٣٧٢ ، ٣٧٣) د . تمام حسان دار الثقافة (الدار البيضاء) الطبعة الأولى (١٤٠١ / ١٩٨١) .

التي يمكن أن تُتخذ معيارًا لتفسير ما يخرج عن الأصل في أيِّ استعمال لغوي سَوَّغت قرائنه إهدار ما تقوم عليه اللغة من علاقات الارتباط المنطقي بين المعاني [(١)] ، بما اصطلح عليه في هذا البحث بالنواسخ الدلالية ، وما العدول فيها إلَّا نسخ وظيفي يمس الوظائف النحوية العامة منها والخاصة .

إن الحدث – كما سبق أن أشرنا إليه – الذي يعدُّ المادة الخام للفعل ينفذ إليه المجاز بطريقين : التضمين ، والاستعارة التبعية .

أولًا : التضمين :

« فقد يشربون لفظًا معنى لفظٍ فيعطونه حكمه ويُسمى ذلك تضمينًا » [(٢)] ، وقد يكون هذا التضمين في الأسماء [(٣)] أو في الأفعال أو في الحروف كما أشار إليه السيوطي ؛ فأمَّا في الأسماء فهو أن تُضمَّن لإفادة معنى الاسمين معًا كقوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [الأعراف : ١٠٥] فقد ضُمِّن ﴿ حَقِيقٌ ﴾ – وهو من الحق الذي هو ضد الباطل – معنى « حريص » ليُفيد أنه محقوق بقول الحقِّ وحريص عليه ، وأمَّا الأفعال فأن تُضمَّن فعلًا معنى فعل آخر ويكون فيه معنى الفعلين جميعًا وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف فيأتي متعديًا بحرف آخر ليس من عادته التعدي به ؛ ولأنَّ التعدية – كما أشار إليها د . تمام حسان – خصيصة نحوية يُميَّز بها الفعل بوجودها أو بانعدامها ؛ لأن التبرير الدِّلالي يتدخل في هذا السِّياق – أي عند وجود ظاهرة التضمين – فيُحتاج إمَّا إلى تأويل الحرف أو تأويل الفعل ليصح تعدِّيه به ؛ لهذا نجد علماء اللغة قد اختلفوا في أيِّهما أولى ؛ فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف وأنَّه واقع موقع غيره من الحروف أولى ، وذهب المحقِّقون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى ؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر نحو قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [الإنسان : ٦] إذا ضُمِّن الفعل « يشرب » معنى « يروي » ؛ لأن الفعل « يشرب » لا يتعدى بالباء بل يتعدى بنفسه وقد جيء بالتضمين هنا لإفادة اللفظ « يشرب » معنى الشرب والري معًا بوصفه مظهرًا من مظاهر الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ، وقيل : يمكن أن يكون التجوز في الحرف فحسب – وهو الباء –

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية (٨٧) .

(٢) مغني اللبيب : (٧٩١/٢) .

(٣) ترى الباحثة أن المقصود من الأسماء هنا الصفات لاشتقاقها من الفعل القابل للتضمين لا الأسماء الجامدة .

فإنها بمعنى « من » وقيل : لا مجاز أصلًا في الآية بل العين ههنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء لا إلى الماء نفسه نحو قولهم : نزلتُ بعين أي بمكان يُشرب به. ومِمَّا تمت مناقشته من معاني التضمين يخلص السيوطي إلى أن التضمين أيضًا مجاز ؛ لأن اللفظ لم يُوضع للحقيقة والمجاز معًا والجمع بينهما مجاز خاص يسمُّونه « التضمين » تفرقة بينه وبين المجاز المطلق [١] . والمجاز الذي يسلِّطه التضمين على التركيب يمكن أن يوصف بأنه مجاز طارئ على مجموع الفعل والحرف معًا ؛ فالفعل لا يستقل بمعناه لكون دلالته لا تتضح إلا إذا أسند إلى فاعل معين وتوضحت من خلالها تعديته من لزومه ، وكذلك الحرف الذي هو نتاج تفاعل بين المتعلق والمتعلق به ؛ لهذا فإن للحرف الأثر الكبير في توجيه دلالة الفعل بغض النظر عن تضمن الفعل لمعنى فعل آخر من عدمه فالفعل « رغب » مثلًا تُحدِّد ضمائمه دلالاته المختلفة والمتضادة أحيانًا ؛ إذ تقول : رغبت في الشيء ، وهو مقابل ضدي لقولك : رغبت عنه ، وهذا ما يُنبئ عن التكامل بين الفعل والحرف في تحديد دلالة الفعل أحيانًا [٢] ويمكن القول حينئذ : إنَّ التضمين قد يعتري الفعل أحيانًا كما يعتري الحرف كذلك ما داما الاثنان معًا متكاملين في تحديد الدلالة وهي دلالة مثلت التضمين بمجموعها ؛ لهذا فُسِّر قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] بالمعنيين معًا ، يقول الزمخشري : يحتمل في « أن تنكحوهن لجمالهن » و« عن أن تنكحوهن لدمامتهن » [٣] ؛ لاستخدام عنصرٍ تحويليٍّ في التركيب تمثل في الحذف لأجل مَد أفق الدلالة الذي يُعدُّ من السِّمات البيانية المعجزة التي كثر ورودها في القرآن الكريم.

ولعل أهمَّ ما يتمحَّض من المناقشة السابقة أن التضمين جمع بين الحقيقة والمجاز ؛ فإن كان الفعل على أصل دلالته كان التجوز والتضمين في الحرف ، لهذا صح عكس القضية لما بين الفعل والحرف من تكامل قد بينا بعض مواضعه فيما تقدم ، فتعدي الفعل بحرف دون الآخر ، ثم تجاوز ذلك إلى تعديه بغير ذلك الحرف [٤] هو تضمين كما أشرنا ؛ لهذا رأى « ابن هشام » في حديثه عن معدِّيات الفعل بأن

(١) البرهان (٣/٣٣٨ ، ٣٣٩) .
(٢) إذ إن تعلق حروف الإضافة بالفعل قد لا يُسهم في توجيه دلالة الفعل فيأتي لمعانٍ أخرى كتعلق المفعول به وتعلق المفعول له وتعلق الظرف ... (الأشباه والنظائر ٢/١٠٠) .
(٣) الكشاف (١/٥٧٠) .
(٤) قال ابن عصفور : الأفعال بالنظر إلى التعدي وعدم التعدي ثمانية : يتعدى لمفعول أو لمفعولين أو لثلاثة بغير حرف أو بحرف أو بهما معًا . الأشباه والنظائر (٢/٨٥) .

ويختص التضمين عن غيره من المعدّيات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ؛ ولذلك عُدِّي « ألوت » بقصر الهمزة بمعنى « قصرت » إلى مفعولين بعدما كان قاصرًا وذلك في قولهم : « لا ألوك نُصحًا » و « لا ألوك جُهدًا » لمَّا ضُمِّن معنى : لا أمنعك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران : ١١٨] »[١] . فالغرض من التضمين – كما يرى الزمخشري – إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ؛ ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف : ٢٨] إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء : ٢] أي : « ولا تضمُّوها إليها آكلين »[٢] ، إلَّا أنَّ السيوطي عند تتبعه لهذه الظاهرة لاحظ أنَّه ليس ينبغي أن يُحمل فعل على معنى فعل آخر إلَّا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله نحو قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور : ٦٣] والشائع في الكلام « يخالفون أمره » فحمل على معنى : « يخرجون عن أمره » ؛ لأن المخالفة خروج عن الطاعة[٣] ، وهو من باب تجاوز المعاني الذي أشار إليه د . أحمد عبد الستار الجواري « بحيث يجاوز اللفظ معناه إلى معنى يجاوره وذلك هو المجاز ؛ لأنَّ اللفظ يُستعمل فيه في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة »[٤] .

ثانيًا : الاستعارة التبعية :

وهو أن يكون الفعل استعارة مرة من جهة فاعله كقولنا : « نطقت الحال » ومرة أخرى استعارة من جهة مفعوله ، كقول ابن المعتز :

جُمِـعَ الحَقُّ لَنَـا فِـي إِمَـامٍ   قَتَلَ البُخـلَ وأَحيَا السَّمَاحَا[٥]

وذلك أنَّ الاستعارة التبعية مدار قرينتها في الفعل وما يُشتق منه على الفاعل أو المفعول كما هو الحال في قول القُطامي :

نَقريهِـم لَهذَمِيـّاتٍ نَقُدُّ بِهَـا   مَا كَانَ خَاطَ عَلَيهِم كُلُّ زَرَّادِ[٦]

---

(١) مغني اللبيب (١٦٢/٢) .   (٢) الكشاف (٧٣٣/٢) .
(٣) الأشباه والنظائر (١١١/١) .
(٤) « حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر » (١٥٩) د . أحمد عبد الستار الجواري مجلة المجمع العلمي بالعراق . (تشرين الأول ١٩٨١) (ج ٣/ م ٢٣) .
(٥) شعر ابن المعتز (٤١٩/١) .   (٦) ديوان القطامي (١١٢) .

فقوله : « اللهذميات » قرينة على أنَّ « نقريهم » استعارة تبعية [(١)] ، أما في قول « ابن المعتز » فنجد « قتل الأعداء وأحيا » لم يكن « قتل » استعارة بوجه إلا بقرينة الاستعارة على المفعول وهو « البخل » مثلما يكون الاسم المجرور في قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الانشقاق : ٢٤] ، قرينة على الاستعارة التَّهكميَّة في الفعل ﴿ فَبَشِّرْهُم ﴾ ؛ لأنَّ المعنى : أنذرهم [(٢)] ؛ لهذا رأى السكاكي أن معنى التشبيه في الاستعارة التبعية لا يكون داخلًا أوليًا ، بل هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصِّفات المشتقة منها وكالحروف بناءً على دعوى أنَّ الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبَّه موصوفًا والأفعال والصفات المشتقة منها والحروف عن أن توصف بمعزل ، فهذه كلُّها عن احتمال الاستعارة في أنفسها بمعزل وإنَّما المحتمل لها في الأفعال والصِّفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها [(٣)] ، كقوله ﷻ : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٥٨] ؛ إذ شبَّه اللَّه تعالى ترتُّب العداوة والحزن على الالتقاط بترتُّب غلبة الغائية عليه ثم اسْتُعير في المشبه اللام الموضوعة للمشبه بها لأنهم التقطوه ليكون لهم فرحًا وسرورًا غير أن عاقبة أمره أن صار لهم عدوًّا وحزنًا على اعتبار ما سيكون [(٤)] ، كما لو أنَّك تقول إذا رأيت عاقلًا قد أحسن على إنسان ثمَّ آذاه : ذلك أنَّه قد أحسن إليه ليؤذيه ، باستعارة اللام ليكون ما بعدها قرينة مانعة على ما هي موضوعة له [(٥)] ، وعليه توسم العلاقة النحوية القائمة بين الفعل ﴿ التقط ﴾ والمفعول لأجله ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ بالعلاقة السببية المجازية لكون المفعول له هو القرينة الوحيدة في السياق المسهمة في فهم الوظائف النحوية الحقيقية وهي التقاطهم له ليكون فرحًا وسرورًا على نحو ما نبه عليه « الزجاجي » ، وأمثلته في اللغة العربية كثيرة منها قولك : أعدت هذه الخشبة ليميل الحائط فأدعمه بها ، وأنت لم تُرد ميل الحائط ولا أعددتها للميل ؛ لأنه ليس من بغيتك وإرادتك ولكن أعددتها خوفًا من أن يميل فتدعمه بها ، واللام دالة على العاقبة [(٦)] .

---

(١) أسرار البلاغة (٣٩) .
(٢) مفتاح العلوم (٣٣٠) .
(٣) المصدر نفسه (٣٢٩) .
(٤) اللامات (١١٩) .
(٥) مفتاح العلوم (٣٣٢) .
(٦) اللامات (١١٩/١) .

يعدُّ كسر نمطية الوفاق بين المسند ومتعلقاته الرئيسية منها – المسند إليه – والفرعية – المخصَّصات – خير دليل على ظاهرة النسخ الوظيفي الذي كثيرًا ما تبلور على شكل استعارة تبعية يمكن رصد هذه الظاهرة – أي النسخ الوظيفي – من خلالها بالتمثيل لها بقوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا ﴾ [مريم : ٤] .

فقد « شُبِّه الشيب بشواظ النار في بياضه وإنارته وانتشاره في الشَّعر وفشوِّه فيه وأخذه منه كل مأخذ باشتعال النار ، ثم أخرجه مخرج الاستعارة ، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته هو الرأس ، فأخرج الشيب مميّزًا ولم يُضف الرَّأس اكتفاءً بعلم المخاطب أنه رأس زكريا عليه السلام ؛ فمن ثم فصحت هذه الجملة وشُهد لها بالبلاغة [(١)] ، لما اشتملت عليه من ليونة دلالية سمحت بنسخ بعض وظائفها استنادًا إلى مسوِّغات دلالية تمثلت في الاستعارة التبعية التي وَجهت تحليلات النحاة للوظائف النحوية في هذه الآية إلى جعلها من باب تمييز النسبة القائم على تحويل الفاعل من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة فك الإبهام بالتَّفسير والتَّمييز [(٢)] على هذا النحو [(٣)] :

واشتعل الرأس شيبًا ⇐ واشتعل شيب الرأس

م م.إ م م.إ مضاف إليه

مضاف إليه

إسناد مجازي | إسناد مجازي إضافة حقيقية

مسند إليه مجازي (منسوخ)

فالمعادلة هذه تمثيل للمجاز العقلي ذي العلاقة الموسومة بالمكانية .

وأمَّا ما يُمثِّل الاستعارة التبعية فيتبلور في :

---

(١) الكشاف : (٣/٤) .

(٢) شرح قطر الندى (٢٤٠) ، الجمل في النحو (١/٧٨) ، المفصل (١/٩٣) ، شرح شذور الذهب (١/٣٣٣) .

(٣) الباحثة « أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السِّياق » (رسالة ماجستير) (٩٣) .

مشابهة

واشتعل شيب الرأس ⇐ وانتشر الشيب في الرأس كانتشار النار بعد اشتعالها

م م.إ م م.إ

إسناد مجازي — إسناد حقيقي

مسند حقيقي ← نسخ ← مسند مجازي

فمن سُبُل فهم الوظائف النحوية الفهم الصحيح داخل السِّياق إدراك ظاهرة النسخ الوظيفي من خلال معرفة قرائنها في السِّياق - نحو : الحذف والزيادة والتَّوارد مع مفردة معيَّنة والتَّوارد مع جملة ما ... إذا ما طرأت على تركيب ما لِيُسهم في الوقت ذاته في تحديد المستوى البياني بمقابلة البنية السَّطحيَّة بالبنية العميقة وهو ما حاول تشومسكي إثباته « وسعى لإقامة نظريَّته على أساس أنَّ اللُّغة عمل عقلي يتميَّز به الإنسان عن الحيوان ، ومن ثَمَّ فإنَّ الهدف الأساسي للنَّظريَّة اللُّغويَّة هو دراسة هذا الجانب العقلي من الإنسان والكشف عن قدراته اللُّغويَّة ... ودراسة هذه البنية تحتاج إلى فهم العلاقات داخلها لا من حيث هي وظائف وأشكال على المستوى التركيبي وإنَّما باعتبارها علاقات تصوُّريَّة وإدراكيَّة يلعب العقل الإنساني فيها دورًا واضحًا من حيث تقدير محذوفات لا تظهر على البنية السَّطحيَّة للجملة وعوامل تقع تحت تأثيرها عناصر لغويَّة معيَّنة » (١) .

ب - نسخ الدلالة المعجمية للمسند بصيغته :

تمثل صيغة المسند (الفعل) الجزء الآخر من ماهيته إضافة إلى الحدث ؛ إذ إنَّ الصِّيغة قالب الحدث تدل على حدوثه ونسبته إلى الفاعل فلا دلالة إذن لصيغته على غير إسناد الحدث (٢) - أي النِّسبة - إلى محدثه في زمن معيَّن وهو زمن صرفي وآخر تركيبي (لغوي) يُفهم من السِّياق (٣) ، وهذا لا يعني إلغاء أحدهما بل هو

---

(١) العربية وعلم اللُّغة البنيوي : (١٧٩ ، ١٨٠) .

(٢) خلص الأصوليون إلى كون الصِّيغة دالة على النِّسبة فحسب وأنكروا دلالتها على الزمن . البحث النحوي عند الأصوليين (١٧١) .

(٣) الزمن واللغة (٢٩) .

الزمن المتكامل بين صيغة الفعل وسياقه لهذا رأى د . عبد المالك المطلبي أن سيبويه قد صنَّف الأبنية الفعلية خارج السِّياق ثلاثة : لما مضى ، أو لما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع [١] ، وهذا يعني أن « جعل تلك الصِّيغ الزمنية أساسًا في تحديد قياس الزمن اللغوي داخل السياق . فكأنَّ الصِّيغة هي التي تُحدِّد زمن السِّياق لا القرائن والملابسات » [٢] ، فصيغة الماضي خارج السِّياق هي ذاتها داخل السِّياق ، وكذلك صيغتا « يفعل وافعل » اللتان تعنيان زمن الحاضر والمستقبل ، وهذا قول راجح إلَّا أنَّ المرجوح فيه هو جعل د . عبد المالك المطلبي تقسيم سيبويه للأبنية الفعلية على اعتبار الزمن ، والزمن كما تقول د . سناء البياتي لا يكمن في ذات البناء ، وإنَّما الحدث والحدوث هما اللذان يكمنان في صلب البناء وفي داخله وهما دليلا فعلية البناء ، أمَّا الزمن فلا بدَّ أن يرتبط بالبناء ويأتيه من النظم أو من ظروف القول [٣] ؛ لهذا رأى « السهيلي » أن اختلاف بنية الفعل يدل على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال [٤] ، وعليه اتكأ بعض النحاة في فهمهم لتقسيم سيبويه للفعل ورأوا أنَّه تقسيم باعتبار الحدث [٥] ، وهو اعتبار صائب يلغي التصنيف الذي التبس على النحاة قديمًا وحديثًا وهو تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر من غير استناد على معيار ثابت وهو ما حمل بعض النحويين المحدثين على إيجاد تعريف للفعل ترى الباحثة أنَّه غير مخلٌّ بدلالته ، وهو – أي الفعل – ما يدل على حدث مُتجدد [٦] ، فالتجدد هو اختصار لما مضى ولما هو كائن ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع ، والصِّيغة دليل عليه ولا يُعقل أن نلغي ما لها من إشارات زمنية ؛ فالزمن إذن وظيفة صيغة الفعل كما هي وظيفة السِّياق وليست حكرًا على هذا الأخير على نحو ما أشار إليه د . تمام حسان [٧] ، وقد بينا تلك الوظيفة فيما تقدم ذكره من تعليق للدكتور عبد المالك المطلبي على ما جاء به سيبويه من تقسيم للفعل زمانيًّا .

---

(١) الكتاب (١٢/١) . (٢) الزمن واللغة (٢٩) .
(٣) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٩٧) .
(٤) نتائج الفكر في النحو (٥٢) السهيلي دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الأولى (١٤١٢ / ١٩٩٢) .
(٥) الإفصاح (٥) ابن الطراوة مخطوطة رقم (١٨٣٠) (مكتبة الاسكندرية) .
(٦) زمن الفعل في اللغة العربية (قرائنه جهاته) (١٣) د . عبد الجبار توامة : ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) (١٩٩٤) .
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها (١٠٤) .

إنَّ دلالة الفعل على الحدث - تلخيصًا لتعريف سيبويه للفعل - دلالة متأتِّية من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة ، وصوغ هذه المادة في صيغة معيَّنة دليل على نسبة هذا الحدث لفاعل معينٍّ ودليل آخر على حدوث هذا الحدث تباعًا ، وهذا ما يُعزِّز صلة الصرف بالتركيب وهي صلة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما ؛ فوظائف المفردات في التركيب تحدَّد من خلال بنيتها الصرفية . فالبنية الصَّرفية هي التي تُحدِّد زمن الفعل وفاعله فمثلًا : كتب - يكتب - وسيكتب تختلف أبنيتها زمنيًا إلَّا أنَّ فاعلها واحد وهو ضمير الغائب « هو » ... وهكذا توظَّف الكلمات في التركيب بناءً على صيغها الصَّرفية ؛ إذ تُوجد بعض الأبنية الصرفية من أوزان الأفعال يتطلب فاعلًا معينًا لا غنًى عنه مثل وزن « تفاعل » الذي يتطلب أن يكون فاعله أكثر من واحد [1]، فالحدث فيه حدثٌ يتطلب مشاركةً في إيجاده نحو : تبارز تنافس تقاتل... كما أن الصِّيغة الفعلية الواحدة تستدعي منطقيًا أحوالًا خاصة في الإثبات أو النَّفي فالفعل « فَعَلَ » نفيه « لم يفعل » والفعل « قد فعل » نفيه « لـمَّا يفعل » وإذا قلت : « لقد فعل » فإنَّ نفيه « ما فعل» وإذا قلت : « ليفعلن » فنفيه « لا يفعل » [2] ... إلخ ، والخروج عن هذه القواعد الكلية التي تحكم الفعل يُعدُّ نسخًا فالنَّسخ في الفعل وبالتحديد في صيغته يأتي على شكلين :

أولًا : نسخ الزَّمن الصَّرفي :

وقد تكرَّر ذكره في كتب النحو القديمة منها والحديثة تحت أسماء كثيرة نجد منها ما يتعلَّق بنسخ الزمن الماضي للفعل إلى زمن الحاضر والمستقبل ، ولربَّما أشهر شاهد في هذا الموضوع قوله تعالى : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ ﴾ [النحل : ١] وهو شاهد تباينت حوله آراء جمهور المفسِّرين في زمن ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ حيث يَنقل عنهم أبو حيان الآراء التالية [3] :

١ - إنَّ المراد بالأمر في قوله تعالى ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ نصر رسول اللّه ﷺ وظهوره على الكافرين وظفره بأعدائه وانتقامه منهم ؛ وعليه فإنَّ زمن ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ يتراوح بين الماضي القريب والمستقبل القريب .

---

(١) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة (١٢١) د . محمود عكاشة مطبعة المصطفى الطبعة الأولى (١٤٢٢ / ٢٠٠٢) .

(٢) الكتاب (١١٧/٣) .

(٣) البحر المحيط (٤٧١/٥) .

٢ - إنَّ « الأمر » هنا مصدر « أَمَرَ » والمراد به فرائضه وأحكامه ولذلك تتصرف ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ من المستقبل إلى الماضي ، ولكنَّ أبا حيان يرى في هذا الرأي بُعدًا عن حقيقة الموقف ؛ لأنَّه لم يُنقل ؛ عن أحد من الصَّحابة أنَّه استعجل حكمًا من الأحكام من قبل أن يُفرض عليهم ، وهنا تظهر أهمية قرينة الحال في توجيه الوظائف النحوية وفهمها في السياق .

٣ - إنَّ المراد « بالأمر » « عقاب اللَّه لمن أشرك وكذَّب بالرسول الكريم » وعليه يتعين كون الفعل ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ فعلًا دالًّا على المستقبل القريب في الدنيا .

٤ - إنَّ المراد « بالأمر » أشراط الساعة فيحتمل الفعل ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ حينئذ أن يكون باقيًا على معناه في المضي ويكون المعنى : أتى أمر اللَّه وعدًا فلا تستعجلوه وقوعًا .

٥ - إنَّ المراد « بالأمر » يوم الحساب فيكون المعنى : « أتت مبادئه وأماراته » وجاء التعبير بالماضي عن المستقبل للقطع بحدوثه وقرب وقوعه وبذلك ينصرف الفعل ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ إلى المستقبل الأخروي البعيد ، وهو الرأي الراجح في نظر الباحثة لوجود قرينة ناسخة لمعنى ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ من الماضي إلى المستقبل سواء القريب منه (أي في الدنيا) أو البعيد (في الآخرة) وهي قوله : ﴿ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ؛ فالعجلة : السرعة ، خلاف البطء ، والاستعجال : الاستحثاث وطلب العجلة ، والكفار المشركون كأنَّهم يعجِّلون في طلب العقاب من اللَّه بتماديهم في الغي والعصيان ؛ لهذا خوطبوا بـ ﴿ أَتَىٰٓ ﴾ للقطع بحدوث الحدث ، وهذا من الأساليب البليغة في لغتنا كثُر استعمالها إلى أن لحقت بالحقيقة المتداولة ، فهذا جعفر بن يحيى يقول : « قد كثر شاكوك وقلَّ شاكروك فإمَّا اعتدلت وإمَّا اعتزلت » إذا جاء بناء « فعل » في قوله : « اعتدلت واعتزلت » ؛ لإفادة أنَّ أحد هذين الحدثين مقطوع بحدوثهما ، وكأنهما من الأحداث المنتهية والمتحقِّق حدوثها لا مجال لظنِّ المعنيِّ بالكلام أنَّ له سبيلًا غير أحد هذين السبيلين ؛ إذن الأحداث التي تحقَّقت ومضى حدوثها وانتهى يُستخدم لها بناء « فَعَلَ » فإذا استُخدم هذا البناء لحدث مستقبلي فإنَّما يُستخدم للدلالة على هذا الحدث المستقبلي مؤكد التَّحقق وأنَّه في حكم الأحداث الماضية .

وكأنَّ المعاني الزمنية في الفعل « فعل » قد تراكبت لتشمل أصل معناه وهو الماضي ، إضافة إلى دلالة مجازية اكتسبها من السِّياق وهي دلالة الاستقبال سواء أكان في أسلوب الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار : ١] [١] ، وقوله أيضًا :

---

(١) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٤٩) .

﴿ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] الذي مجازه « أن تهب » والموضع موضع مجازاة ، والعرب قد تجازي بحرف وتضمر الآخر معها أي : ﴿ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) ؛ لأنَّ أسلوب الشرط ناسخ لدلالة الفعل إلى معنى الاستقبال .

ومن نسخ دلالة الفعل « يفعل » من الحال إلى المضي ما أشار إليه سيبويه بقوله : وقد تقع « نفعل » في موضع فعلنا في بعض المواضع . ومثل ذلك قول الرجل من بني سلول مولد :

وَلَقَد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيتُ ثُمَّةَ قُلتُ لا يَعنِينِي (٢)

فقول سيبويه : قد تقع « نفعل » في موضع « فعلنا » واشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين (٣) ، دليل على استقلال كل صيغة منهما بدلالة زمنية خاصة خارج السِّياق وإلا لما أشار إلى إمكانية التبادل الوظيفي بينهما واكتفى بالقول : من معاني « فعل » نجد « نفعل » وهذا ما سبق التنبيه عليه من خلال قراءة د . عبد المالك المطلبي للتعريف الزَّمني للفعل الذي جاء به سيبويه والذي كان ولا يزال معيارًا لبلورة الزَّمن السياقي داخل التركيب ، والخروج عن تلك المعايير هو خروج على مقتضى الظاهر أمَّا في البيت الشعري فقد حكي فيه الحال الماضية -- كما يقول ابن جني – والحال (٤) لفظها أبدًا بالمضارع (٥) ، كالتعبير عن الأحداث الماضية بالفعل المضارع في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ، وقوله : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة: ٩١] (٦) ، فـ ﴿ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ (أي زمن ملك سليمان) و ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ قرينتان ناسختان لدلالة ﴿ تَتْلُوا ﴾ و ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ على الحال ؛ إذ إنَّ الفعلين قد انقضيا وانقطع أثرهما ، يقول أبو حيان وهو يشرح الآية الأخيرة : « وجاءت ﴿ تَقْتُلُونَ ﴾ بصورة المضارع والمراد الماضي ؛ إذ المعنى « فلِمَ قتلتم ؟ » والدليل على تقدم القتل فيما يرى أبو حيان هو ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ (٧) ، إلَّا أنَّ ابن عطية نبَّه على أنَّ القول

---

(١) مجاز القرآن (١٣٩/٢) . (٢) الكتاب (٢٤/٣) .

(٣) همع الهوامع (٤٢/١) .

(٤) وفي حكاية الحال قولك : « كان زيد سيقوم أمس أي كان متوقعًا منه القيام فيما مضى وإلا لما كان يجوز تساوق « سيقوم » مع « أمس » و « كان » الخصائص (٣٣٢/٣) ، ومغني اللبيب (٧٩٧/٢ ، ٧٩٨) زيادة في التمثيل .

(٥) الخصائص (٣٣٢/٣) . (٦) الجملة العربية والمعنى (١٣٥) .

(٧) البحر المحيط (٣٠٣/١) .

صيغ بالفعل المضارع ؛ لأنَّه أقدر من الماضي في هذا المقام بالإيحاء بأن هذا الفعل سيستمر أثره إلى الوقت الحاضر وهو ما يُسمى بحكاية الحال [٢] .

وفي دراسة معمَّقة للدكتور بكري للزمن في القرآن خلص إلى مجموعة من القرائن المسهمة في نسخ الدلالة الزمنية لـ « يفعل » إلى معنى « فعل » ؛ فإضافة إلى ما تقدم ذكره من قرائن رأى د . بكري أنَّ « إذا » الفجائية تقلب المضارع للماضي في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه : ٦٦] فالفعل المضارع يقلب فعل ماض حسب سياق الآية التي قبلها وهي قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ ﴾ [طه : ٦٥] [٣] ، فتقدير الجملة التي بعدها هو « ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم » وهذا تمثيل [٤] .

أما عن نسخ « دلالة » يفعل إلى معنى الاستقبال فغالبًا ما تأتي في القرآن بقرينة (يوم) للدلالة على قيام الساعة وهذا في آيات كثيرة من القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ [الأنعام : ١٥٨] أي تأتي بعض آيات ربك وهو استقبال بعيد انصرف إليه الفعل المضارع ﴿ يَأْتِي ﴾ بالقرينة اللفظية (يوم) والأمثلة عن ذلك كثيرة فصَّل القول فيها د . بكري لمن أراد استزادة وتبصرًا بالنسخ الزَّمني في القرآن الكريم [٥] .

ثانيًا : نسخ اتِّجاه النِّسبة :

والنِّسبة – كما عرَّفها د . محمود شرف الدين « يُراد بها ما يكتسبه العنصر من علاقة تركيبيَّة نحوية كاكتسابها معنى المفعوليَّة أو معنى الإضافة كما يُراد بها معنًى داخليٌّ غير ما يشير إليه الضبط الإعرابي لكلمة من الكلمات في الجملة بحيث يمكن القول بأنَّ الشَّكل قد يشير إلى موقع وظيفة ، أمَّا المعنى فيشير إلى نسبة وحقيقة [٦] . غير أنَّ هذه النِّسبة والحقيقة قد تكشف عن تغاير في اتجاهها بتغاير شكلها إمَّا كلية بتناسخ البناءين – البناء للفاعل والبناء للمفعول – فيما بينهما بفعل القراءات ، وإمَّا جزئيًّا بإيراد النِّسبة لفاعل ونسخها بإيراد النسبة ذاتها لفاعل آخر بفعل تغاير التصريف على هذا النحو :

---

(١) المصدر نفسه (٣٠٣/١) .
(٢) الزمن في القرآن (١٠٧) .
(٣) الكشاف (٧٣/٣) .
(٤) الزمن في القرآن (١١٦ – ١١٨) .
(٥) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (المقدمة ط) .

- تناسخ البناءين (البناء للفاعل والبناء للمفعول) فيما بينهما :

وظاهرة التَّناسخ الوظيفي ظاهرة دلالية طارئة على الآيات القرآنية أكثر من غيرها من مصادر اللغة العربية الأخرى لما يمتاز به القرآن من سعة دلالية استوعبت القراءات بأنواعها استيعابًا مَكَّن لهذه الظاهرة – التناسخ الوظيفي – النفوذ داخل النَّص القرآني بحجة احتمال بعض آياته لوجوه إعرابية متعدِّدة منها قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴾ [التوبة : ٦٦] ، فقد قرأ « عاصم » (نَعفُ) وقرأ (نُعذبَ) بالنصب و (طائفة) الثانية على البناء للفاعل في الفعلين حيث يُخبر ﷺ عن نفسه بذلك وقرأ الباقون (يُعفَ) وقرؤوا (تُعذبُ) بالرفع ورفع (طائفة) على البناء للمفعول في الفعلين (٢) .

فالقراءتان إذن متناسختان بفعل التَّرخُّص في العلامة الإعرابيَّة التي عدَّها د . محمد حماسة من موقعيَّاتها القراءات القرآنيَّة وتعدُّد اللَّهجات (٣) ، لعدم وجود مرجِّح لأحد الوجوه دون الأخرى فكلها مأخوذ به ما دامت الدلالة صحيحة وفاعلهما واحد وهو اللَّه ﷻ .

ومن الشواهد القرآنية المُسهمة في إبراز ما للنَّسخ الوظيفي من أثر في توجيه الوظائف النحوية داخل السياق فيما يخصُّ البناءين ذاتهما (أي البناء للفاعل والبناء للمفعول) نجد قوله تعالى : ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقون : ٨] ، فعلى البناء للفاعل قرئ (ليَخرُجن) (٤) ، و (لنُخرجن) حكاه الكسائي والفراء (٥) . أي لَيُخرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنهَا الأَذَلَ و لنُخرِجَنَّ الأَعَزَّ مِنهَا الأَذَلَّ أي « لنخرجن الأعز منها ذليلًا » .

م م . إ حال/ مفعول م + م.إ مفعول به حال

إسناد ملابسة/ تعدية تعدية ملابسة

وأكثر النحويين لا يجيز أن تكون الحال بالألف واللام ، غير أن يونس أجاز « مررت به المسكين » (٦) ، وعلى البناء للمفعول قُرِئَ :

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢٨٠/٢) .
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث (٣٤٥ ، ٣٥١) .
(٣) التبيان في إعراب القرآن (١٢٢٤/٢) . (٤) إعراب القرآن للنحاس (٤٣٥/٤) .
(٥) الكتاب (٧٧/٢) .

ليخرجنَّ	الأعز	منها	الأذل [١]
م + م.إ	مفعول به		حال

إسناد شكلي   ملابسة

(تعدية معنوية)

والشواهد من القرآن كثيرة على هذا النمط منها قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم: ٤٢] وقرئ (تَكشف) [٢] ، وقوله أيضًا : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [الفجر: ٢٥] وقرئ (يُعذَّبُ) [٣] .

- نسخ الفاعل :

ومن عوامله أيضًا تغاير التصريف بتغاير القراءات فالقراءات القرآنيّة قد تؤثّر في تقدير مرجع الضمير من ذلك قراءة قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ ﴾ [الانشقاق : ١٩] بـ ﴿ لَتَرْكَبُنَّ ﴾ يعني الناس عامة و (لَتَركَبَنَّ) أي أنت يا محمد [٤] ، فالفاعلان إذن قد تناسخا بفعل القراءة القرآنية ممّا أعطى النِّسبة اتّجاهين مختلفين أحدهما موجّه للمفرد والآخر للجماعة ؛ فإن قُرئ بوجه نُسخ الوجه الآخر دون إلغائه تمامًا وعكس المسألة صحيح .

ومن نسخ الفاعل بفعل نُسخت صيغته بالقراءة أيضًا نجد قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [البقرة: ٥١] فقد قرئ (وعدنا) ووعد يتعدى إلى مفعولين تقول : وعدت زيدًا مكان كذا ويوم كذا ، فالمفعول الأول ﴿ مُوسَىٰٓ ﴾ و﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ المفعول الثاني ، وفي الكلام حذف وتقديره : « تمام الأربعين » وليس « أربعين » ظرفًا إذ ليس المعنى وعده في أربعين ، ويقرأ ﴿ وَٰعَدْنَا ﴾ وليس من باب المفاعلة الواقعة من اثنين بل مثل قولك : « عافاه اللّٰه وعاقبت اللّص » وقيل : هو من ذلك أي إنَّ الفعل « وعد » يحتاج فاعلين ؛ لأنَّ الوعد من اللّٰه والقبول من موسى عليه السلام فصار كالوعد منه أو قيل : « إنَّ اللّٰه أمر موسى أن يَعِد بالوفاء ففعل » [٥] ، فـ « وعد » « وواعد »

(١) التبيان في إعراب القرآن (١٢٢٤/٢) ، دراسات في النحو (٣٦) .
(٢) إعراب القرآن للنحاس (١٥/٥) وينظر : التبيان في إعراب القرآن (١٢٣٥/٢) .
(٣) مجاز القرآن (٢٩٨/٢) .
(٤) إعراب القرآن للنحاس (١٨٨/٥) ، والتبيان في إعراب القرآن (١٢٧٨/٢) .
(٥) التبيان في إعراب القرآن (٦٢/١) .

تناسخ الفاعلان فيهما لاختلاف الصيغة باختلاف القراءة كما بينا بين أن يكون الفعل من فاعل واحد وأن يكون من فاعلين اثنين .

٢ - النَّواسخ الدلاليَّة الطَّارئة على المسند إليه :

والمسند إليه هاهنا الفاعل وهو لصيق بالمسند ومعتمد عليه كاعتماد المستند بما يستند إليه بدلالة صيغة الفعل التي تُوجِّه النِّسبة - أي نسبة الفعل إلى فاعل معين - بما يتوافق مع غرض الكلام ولقد اختير لفظ الإسناد بدل الإخبار لأنَّه - كما سبق أن أشير إليه - « أولى من الإخبار ؛ لأن الإسناد أعمُّ ؛ إذ كان يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما ، وليس الإخبار كذلك ؛ بل هو مخصوص بما يصح أن يقابل بالتصديق والتكذيب فكل إخبار إسناد وليس كل إسناد إخبارًا » [١] ، وعليه يمكن اعتبار علاقة فعل الأمر بالمأمور علاقة إسناد لفظي وهو إسناد بمعنى الإضافة [٢] ، يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، أمَّا الإسناد المعنوي فيختص به الاسم فحسب [٣] ، وهكذا يُعتمد في هذه الدِّراسة الإسناد بشقّيه : اللفظي والمعنوي [٤] بما يختص به الاسم فقط ؛ لأنَّ الفاعل لا يكون إلا اسمًا صريحًا محضًا [٥] ووفقًا لدلالته وقوة إحداثه للفعل ميز في النحو الوظيفي بين الأعمال والأحداث على أساس معيار المُراقبة (control) فإذا كان المُحدث أي الفاعل مراقبًا للواقعة كانت هذه الواقعة عملًا مثل قولنا : « صفع خالد هندًا » وكان المحدث منفذًا ، وإذا كان المُحدث غير مراقب للواقعة كانت الواقعة حدثًا مثل قولنا : « حطَّمت الرِّيح الباب » وكان مُحدثًا قوة وهناك أيضًا واقعة تدل على أوضاع مثل قولنا : « وقف خالد بباب

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١/٤٨) .

(٢) المفصل (١/٣٤٩) . (٣) مغني اللبيب (١/٨٧٣) .

(٤) لهذا نجد د . سناء البياتي تذكر من بين أهم ما يميز الفاعل حتى يسمى فاعلًا أن يفعل الفعل بإرادته واختياره نحو « يرمي ... » وأن يتلقى الفعل ويكون هو المعني بالفعل وذو علاقة مباشرة معه نحو : مُثِل الأستاذ ، انكسر الإناء ... وأن يسند إليه طلب إحداث الحدث كما هو الحال في الأمر « جاهدوا في الله» (قواعد النحو في ضوء نظرية النظم ١٣١ - ١٣٢) فالإسناد في النوع الأول إسناد معنوي وفي النوعين الآخرين إسناد لفظي فحسب .

(٥) كثير من النحاة من ينكر الفاعل الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف: ٣٥] (ابن جني سر صناعة الإعراب) (١/٢٨٥) ت : د . حسن هنداوي دار القلم (دمشق) الطبعة الأولى (١٤٠٥/١٩٨٥) .

الحجرة » وأخرى تدل على حالات مثل قولنا : « مرضت هند أثناء سفرها » [١] ، وكلها معانٍ وظيفية يُميَّز بها الفاعل الحقيقي عن الفاعل المجازي ، وحتى لا نهضم اللغة العربية حقها في التعبير بأكثر من أسلوب عن حقيقة واحدة نسلِّم بالأخذ بالفاعلين السابقين ، وإن اختلفت قدرتهم في تنفيذ الحدث على أنهم فاعلوه حقيقة للفعل ؛ فالمرض وإن لم يكن من اختيار هند فقد أوقعته بأن استجابت لأعراضه فظهرت عليها علاماته من احمرار وفتور .. وعليه يمكن رد ما حاول بعض المحدثين الخوض فيه من قضية الفاعل الحقيقي من المجازي في مثل هذه التراكيب التي نقل وبسط القول فيها د . عكاشة عند ردِّ آرائهم تلك [٢] ، أمَّا عن قضية الفاعل الحقيقي من الفاعل المجازي فهي محور فكرة النسخ الوظيفي داخل المركب الإسنادي الفعلي ؛ فالنِّسبة وهي الوظيفة المعنوية المحقَّقة داخل السِّياق والمعينة أيضًا على تحديد الفاعل يُفهم منها في بعض الأحيان وبمعونة القرائن داخل السِّياق (أي السياق اللغوي) وخارجه (أي قرائن الحال) نسخًا للمسند إليه المأتي به داخل هذا السِّياق وذلك بالاستناد إلى قرينتي الاستدعاء الوظيفي والاستدعاء المنطقي [٣] ، فبالاستدعاء الوظيفي يتطلب كل مسند مسندًا إليه بعينه يحدِّده الاستدعاء المنطقي والإخلال بهذه المطابقة (الكمية والكيفية) يدعى نسخًا نحو قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [ق : ٢٤] وهو اختلال في المطابقة العددية بأن يكون ﴿ أَلْقِيَا ﴾ خطابًا لواحد ولكن خرج على لفظ التثنية على عادة العرب في الخطاب كقولهم : « خليلي عوجا ، وخليلي مُرَّا بي » وذلك أن الغالب من حال الواحد منهم أن يصحبه في السفر اثنان كما أنه من العرب من يُخاطب الواحد بخطاب الاثنين كقول الشاعر :

فَإِن تَزجُرَانِي يَا ابنَ عَفَّانَ أَنزَجِر ... وَإِن تَدَعَانِي أَحمِ عِرضًا ممَّنَّعا [٤]

وقد يكون ﴿ أَلْقِيَا ﴾ كما ذكر أبو البقاء العكبري خطابًا للملكين ، أو قد تكون الألف فيه عوضًا من تكرير الفعل فيكون الخطاب للواحد بـ : « ألق ألق » أو قد تكون الألف كذلك بدلًا من النون الخفيفة وأجري الوصل مجرى الوقف [٥] ،

---

(١) من قضايا الرابط في اللغة العربية (٥٦ ، ٩٣) د . أحمد المتوكل مطبعة النجاح الجديدة (الدار البيضاء) ب . ط ، ب . ت .
(٢) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة (١٢٧) .
(٣) وصف اللغة دلاليًا (٣٠٩) . (٤) المزهر في علوم اللغة (١/٢٦٥) .
(٥) التبيان في إعراب القرآن (٢/١١٧٥ - ١١٧٦) وينظر الصاحبي (٣٦٣) .

وعلى الحالات الثلاثة الأخيرة لا وجود للنسخ الدلالي بخلاف الحالتين الأوليين إلَّا أنَّ هناك مسألة ترى الباحثة ضرورة التنبيه عليها وهي مسألة الإسناد كما أُشير إليه من قبل فـ ﴿ أَلْقِيَا ﴾ فعل أمر أو مثال أمر كما يفضِّل البعض تسميتها (١) ؛ لأنه ليس بفعل وإنّما هو طلب فعل ما على سبيل الإلزام ، كما أنَّها - أي أمثلة الأمر - لا تشغل وظيفة خبر المبتدأ (٢) فلا نقول : « عبد اللّٰه اضربه » ؛ إذ إنَّ من شروط جملة الخبر أن تحمل صدقًا أو كذبًا وهو ما لا يمكن توافره في جملة الأمر التي تفتقد إلى نسبة في الواقع الخارجي يمكن من خلالها إجراء مطابقة بين النِّسبة في الخارج والنِّسبة الذهنية وهو ما أكده د . طه الجندي « ففعل الأمر والمأمور تجمعهما علاقة إسناد لا إخبار » (٣) ، ردًّا على كلٍّ من الدكتورين مهدي المخزومي وأحمد عبد الستار الجواري في إنكارهما الإسناد في فعل الأمر فقد أيَّد د . المخزومي د . الجواري عندما بيَّن هذا الأخير أن صيغة الأمر « لا تكون إلَّا للمخاطب ؛ ولذلك لا يظهر بعدها الفاعل المطلوب منه القيام بالفعل لا ظاهرًا ولا مضمرًا وهو يُسمى فاعلًا تجوُّزًا ؛ لأنه لا يقع منه الفعل وإنَّما يُراد منه القيام به ، أمَّا ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة فالأولى أن تعد علامات على ذلك ؛ لأنَّ ما سُمي فاعلًا في هذا التركيب الإنشائي حاضر بشخصه فعلًا أو حكمًا فلا يحتاج إلى التلفظ به ظاهرًا أو مضمرًا » (٤) . فإذا أضفنا إلى ذلك ما ذكره د . مهدي المخزومي من أنَّ « هذه اللَّواحق التي تلحق بناء (افعل) من ألف أو واو أو ياء علامات تدل على المخاطبين نوعًا وعددًا » (٥) ، وفي حال عدم وجود تطابق بين الصِّيغة النطقية للفعل والمأمور بها الحاضر بشخصه فعلًا أو حكمًا من

---

(١) تحرَّج الفارسي ومن بعده عبد القاهر من تسمية البنى الدالة على الأمر أفعالًا بل هي عندهما أمثلة للأمر . المقتصد (١/٨٨ ، ١٣٢) .

(٢) يرى سيبويه إمكان الإخبار بالطلب فيقول : « وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم وذلك قولك : « عبد اللّٰه اضربه » ابتدأت بـ « عبد اللّٰه » فرفعته بالابتداء ونبَّهت المخاطب له لتعرِّفه باسمه ثمَّ بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر » . الكتاب (١/١٣٨) .

(٣) « صيغ الأمر في العربية في ضوء بحث القواعد التوليدية والتحويلية : (١٢٨) . د . طه الجندي مجلة كلية دار العلوم (ع : ٢٤ / مارس ١٩٩٩ / ذو القعدة ١٤١٩) .

(٤) نحو المعاني : (١٥١ ، ١٥٢) . د . أحمد عبد الستار جواري مطبوعات المجمع العلمي العراقي (١٤٠٧ - ١٩٨٧) .

(٥) في النحو العربي - قواعد وتطبيق (ص ٢٧) د . مهدي المخزومي دار الرائد العربي (بيروت) (ط : ٢ - ١٤٠٦ / ١٧٨٦) .

مثل ﴿ أَلْقِيَا ﴾ على بعض تأويلات التثنية . يُلحظ النسخ الوظيفي في تغيير اتِّجاه النِّسبة فبدلًا من أن يكون المسند إليه – وهو أولى من تسميته بالفاعل ؛ لأنه مسند إليه فعل الفعل قد يفعله وقد يمتنع – واحدًا وهو خازن النَّار جيء به مثنى مجازًا على نحو ما تُخاطب به العرب الواحد بالاثنين ليكون الفاعل منسوخًا بقرينة الحال – وهي كون الخطاب موجهًا لخازن النار على أحد وجوه تأويل الآية – إلى فاعل مجازي تناسب مع ثقافة العرب في خطاباتهم ومنها كذلك مخاطبة الواحد بلفظ الجمع فيقال للرجل العظيم : انظروا في أمري . وقيل منه في القرآن الكريم : ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون : ٩٩] (١) .

ولعلنا لاحظنا ممَّا تقدَّم أن الإسناد في الأساليب الإنشائية غير الإخبار ؛ لأنَّه على معنى الإضافة فحسب فهو إسناد لفظي لا معنوي طرفاه مسند ومسند إليه ليس بفاعل بالضرورة وعلى هذا يمكن حمل قوله تعالى أيضًا : ﴿ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [الأعراف : ٢٧] وهو أيضًا من إسناد الفعل إلى غير فاعله في الحقيقة فقد نُهي الشيطان (وهو المسند إليه المجازي) وأسند الفعل إليه ، والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون والمقصود : لا تفتتنوا بالشيطان (٢) ، ليظهر النسخ الوظيفي هنا على هذا النحو :

لا يفتنـ	ـنكم	الشيطان	لا تفتتنوا	بالشيطان
م	مفعول به	م.إ	م + م.إ	مفعول به

مفعول به حقيقي ← مسند إليه مجازي

مسند إليه حقيقي ← مفعول به مجازي

فالملاحظ إذن أنَّ هناك تغييرًا في اتِّجاه النِّسبة قد مس البنية العميقة كان عامله المجاز الذي أحدث نوعًا من التبادل الوظيفي بين الكلمات بما اصطُلح عليه في هذا البحث بالنسخ الوظيفي الذي جعل من المسند إليه الحقيقي في المثال السابق مفعولًا به كما جعل من المفعول به مسندًا إليه على نحو ما بينا ، وكما يظهر أيضًا في قوله تعالى : ﴿ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ ﴾ [المنافقون : ٩] فالمُراد من الآية : لا تلتهوا

(١) الصاحبي (٢١٥) .

(٢) الجملة العربية والمعنى (١٣٥) .

بالأموال والأولاد فنهى الأولاد والأموال والمنهي في الحقيقة هم المخاطبون وهذا من خروج الكلام على مقتضى الظاهر [١] .

ومن التبريرات النحوية المُنبئة بالنّسخ الوظيفي في الجملة العربية ظاهرة القلب النحوي وهي ظاهرة رأى د .محمد حماسة أنّها في الذكر الحكيم محصورة في القراءات الشّاذة بحيث لا يحتمل تأويلًا أو تخريجًا من التّخريجات المعهودة [٢] ، فظاهر التبرير نحوي بيد أن باطنه تجاوزٌ في تداول الدلالات على أصولها بما يسمى بالاستعارة في بعض مواضعه ومنها نجد قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ [الأعراف: ١٥٤] فممّا ذاعت شهرته في ذلك قراءة الجمهور « سكت » بالتاء فكانت لهم فيها لفتات طريفة حاول الألوسي جمعها في قوله : « ولما سكت عنه الغضب باعتذار أخيه وتوبة القوم وهذا صريح في أنّ ما حكي عنهم في القدم وما يتفرّع عليه كان بعد مجيء موسى عليه السلام وقيل : المُراد ولما كسرت سورة غضبه عليه السلام وقيل : غيظه باعتذار أخيه فقط لا أنه زال غضبه بالكلية ؛ لأنّ توبة القوم ما كانت خالصة بعد ، وأصل السكوت قطع الكلام وفي الكلام استعارة مكنية حيث شُبّه الغضب بشخص ناهٍ آمر وأُثبت له السكوت على طريق التخييل ، وقال السكاكي : إنّ فيه استعارة تبعية حيث شُبّه سكوت الغضب وذهاب حدته بسكوت الأمر الناهي والغضب قرينتها ، وقيل : الغضب استعارة بالكناية عن الشخص الناطق والسكوت استعارة تصريحية لسكوت هيجانه وغليانه فيكون في الكلام مبالغة وبلاغة لا يخفى علوُّ شأنها ، وذكر الزّجاج : مصدر سكت الغضب السّكتة ، ومصدر سكت الرّجل السكوت ، وهو يقتضي أن يكون سكت الغضب فعلًا على حده ، وقيل : نُسب إلى عكرمة : إنّ هذا من القلب وتقديره : « ولما سكت موسى عن الغضب » [٣] ، أي تجاوزه فهذه تأملات لغوية تُجمع على أنّ في الآية الكريمة نسخًا دلاليًا – وإن اختلفت تبريراتهم بين الاستعارة المكنية أو الاستعارة التبعية – كان من بين مسوّغاته القلب النحوي الذي كان النّسخ الوظيفي فيه جليًا على هذا النحو :

---

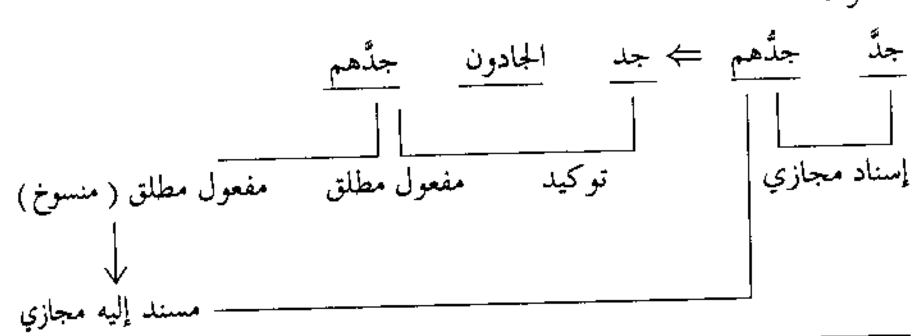
(١) الجملة العربية والمعنى (١٣٥) .
(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : (٣٦٧ ، ٣٧٣) .
(٣) الألوسي روح المعاني (٣٩٨/٤) ت : محمد حسين العرب دار الفكر (بيروت) ب . ط (١٤١٧ / ١٩٩٧) .

إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : خرق الثوبُ المسمار وكسر الزجاجُ الحجر . والمعنى الصحيح فيهما : خرق المسمارُ الثوب وكسر الحجرُ الزجاج ، وذكر في ذلك أيضًا أمثلة من الشِّعر اختلفت فيها الروايات [١] .

ومن تقارض اللفظين في الأحكام ما جسده المجاز العقلي [٢] الذي عُدَّ طارئًا على الجملة فبه يَتِمُّ إسناد الفعل أو معناه إلى ملابسٍ له غير ما هو له بتأوُّل [٣] . والمقصود بتأول إخراج نحو قول الجاهل بالأمر : شفى الطبيب المريض فإنَّ إسناد الشِّفاء إلى الطبيب ليس بتأوُّل [٤] ، أمَّا عن علاقات المجاز العقلي - وهي ملابسات الفعل - فتنحصر في الفاعلية والمفعولية والمصدرية والزمانية والمكانية والسببية ، ونجد أن هذه العلاقات قد ذكرت أمثلتها في مواضع مختلفة من كتب اللغة أجمع بعضها على إدراجها في باب إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل في الحقيقة [٥] . ومن أمثلته نجد قول أبي فراس الحمداني :

سَيَذْكُرُنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ   وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفتقدُ البَدرُ [٦]

فالشاعر مبالغة منه في وصف ممدوحه أسند الفعل « جدَّ » إلى مصدره « الجدّ » وهو الاجتهاد في العمل على وجه من وجوه المجاز العقلي المتسم بالمصدرية على هذا النحو :



(١) مغني اللبيب (٨٠٧/٢) .
(٢) يُسمِّيه ابن الزملكاني المجاز الإسنادي . التبيان في علم البيان (١٠٦ - ١٠٧) ويسمِّيه عبد القاهر الجرجاني المجاز الحكمي للتفريق بين المجاز الداخل في ذات الكلمة وبين الحكم الجاري عليها (دلائل الإعجاز ١٠٠) إلا أنَّ العلوي يرى كونه - أي المجاز العقلي مجازًا لغويًا أصلًا . الطراز (٧٤/١ - ٧٦) أي هو من المجازات المفردة واتفق معه ابن الحاجب في جعله إما مجازًا إفراديًا بأن جعل المجاز في المسند . الكليات (١٨٦/٤) .
(٣) الإيضاح (٢٨) .
(٤) المصدر نفسه (٢٨) .
(٥) الصاحبي (٣٤٦) .
(٦) ديوان أبي فراس الحمداني (١٦١) .

ومن غرائب العربية كذلك التي تتميَّز بها عن سائر اللُّغات – كما نوَّه بذلك د.رمضان عبد التواب – إسناد الفعل إلى ظرف الزمان نحو قول أبي كبير الهذلي :

. . . . إذا ما نام ليلُ الهوجل

أي : « إذا نام البطيء والأحمق ليله » [1] ، أما من الآي الكريم فنجد قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ ﴾ [يوسف: ٤٨] ، فاللّه تعالى أسند الأكل للسنوات وهو ممَّا تختص به الكائنات الحية من نبات وحيوان وإنسان وعليه تدخَّل المجاز العقلي ذو العلاقة الزمانية ليبرِّر هذا التجوُّز التركيبي بتأويل الجملة على هذا النحو :

يأكلن ما قدمتم لهن ⇐ يأكل النَّاس ما ادَّخروه في السنوات تلك [2]

م + م.إ — م — م.إ — ظرف

ظرف زمان

↓

مسند إليه مجازي

ومن صور المسند إليه المجازي أيضًا إسناد الفعل إلى مكانه وهو كثير في كلامنا إلى حد بلغ فيه مستوى الحقيقة فلحق بها نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴾ [الرعد: ١٧] والمعنى : فسالت مياه الأودية ؛ إذ إنَّ العلاقة بين الفعل والأودية علاقة ظرفية لا إسنادية وهذا ما أحدثه النسخ الوظيفي بتغير فهمنا للوظائف النحوية داخل السِّياق اللُّغوي الواحد فمثلًا كلمة حانوت في البيت الشعري الذي قاله الهذلي :

يَمشِي بَينَنَا حَانُوتُ خَمرٍ مِنَ الخُرسِ الصَّرَاصِرَة القِطَاطِ [3]

صار يجمعها بـ « يمشي » بعد أن خضعت للنسخ الوظيفي علاقة إسناد مجازي وهي في حقيقة أمرها علاقة ظرفية حالها حال المثال الذي تقدمها في الآية الكريمة وقد نتج هذا الفهم للبنية العميقة في المثالين عن إدراك مسوِّغ دلالي يهدف إلى ترقيع الدلالة في سياق يصلح فيه الترقيع من مثل قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤] الذي سبق أن نوَّهنا بفاعلية المجاز بأنواعه في استساغة مثل هذه التراكيب

(١) التطور النحوي (١٤٢) .
(٢) الباحثة : أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق (رسالة ماجستير) (٩٤) .
(٣) ديوان الهذليين (٢١) .

بالخلوص إلى نوع من النقل الدّلالي على سبيل المصدرية ، أو الظرفية الزمانية منها والمكانية ، أو على سبيل السببيّة نحو قوله تعالى : ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [القصص : ٤] وقوله أيضًا : ﴿ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ [الأعراف : ٢٧] فقد نُسب الذبح لفرعون وهو الآمر به والسبب فيه كما نُسب النزع إلى إبليس وهو من فعل اللّه تعالى ؛ لأنّه سبب الأكل من الشجرة وسبب الأكل وسوسته إيّاهما : « إنّه لهما لمن الناصحين »(١) ، أمّا من الشعر العربي فنجد قول الشاعر :

وَإنّي لَمِن مَعشَرٍ أَفنَى أَوَائِلَهُم قيلُ الكُماةِ أَلاَ أَينَ المُحَامُونَا (٢)

فالشاعر في هذا البيت يفتخر بنفسه وبقومه ويبالغ في ذلك إلى حدٍّ جعل كلامهم كالسيف على رقاب أعدائهم بأن أسند الفعل « أفنى » وهو من الفناء نقيض البقاء إلى « قيل الكماة » أي « قول الكماة » الشجعان على وجه من أوجه المجاز العقلي ذي العلاقة الموسومة بالسببية (٣) ، التي يمكن اختصارها والنسخ الوظيفي الطارئ عليها على هذا النحو :

أفنى أوائلهم قيـل الكماة ⟸ أفنى الكماة أوائلهم بأقوالهم الحكيمة والجريئة

م ـ م.إ (إسناد مجازي) | م ـ م.إ (إسناد حقيقي) ـ مفعول به

التعدية (الاستعانة) ـ مفعول به (بسببه)

↓

مسند إليه مجازي

والمبالغة إذن في معنى الجمل لا تكون إلا بوجه من وجوه المجاز التي سبق أن أشرنا إلى بعضها فيما تقدم من أمثلة برّرت أحيانًا من الناحية التركيبية بالقلب النحوي أو بإسناد الفعل إلى غير فاعله أو بالتحويل الذي مسّ بعض الوظائف النحوية الخاصة كالتمييز المحوَّل من مثل قوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] أو قولك : « تفقأ زيدٌ شحمًا وتصبّب عرقًا » فمعنى المبالغة إذن أن يُسند الفعل إلى جزء من

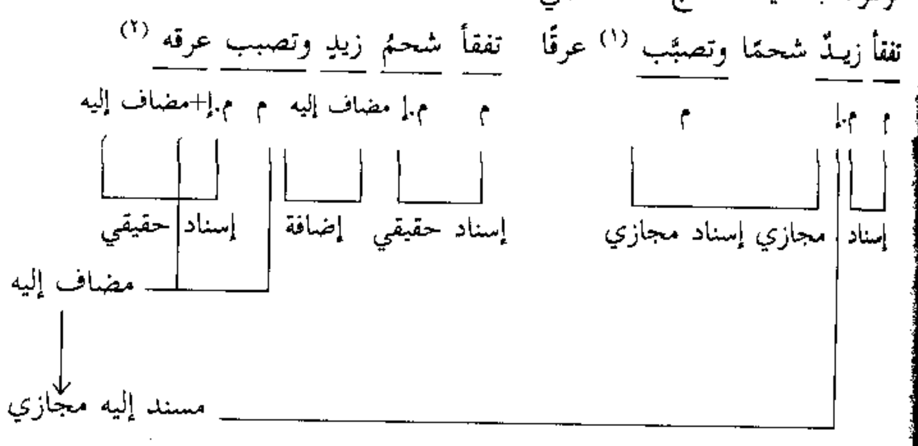
---

(١) البرهان (٣٥٨/٢) . (٢) ديوان الحماسة (٢٦/١) .

(٣) الصورة البيانية (٢٣١) د ، حنفي محمد شرف . دار النهضة (مصر) (ط : ٨ ، ١٩٦٥) .

المسند إليه فصار مسندًا إلى الجمع أو الكل وهو أبلغ في المعنى وآكد ؛ لأنَّ النسخ الوظيفي في هذا المثال قد طرأ على التركيب في صورة مجاز مُرسل ذي علاقة موسومة بالكلية ممَّا نتج عنه ما يلي :

تفقأ زيـدٌ شحمًا وتصبَّب [١] عرقًا تفقأ شحمُ زيدٍ وتصبب عرقه [٢]



فالمجاز بأنواعه أهـمُّ ناسخ دلالي مُسهم في فهم الوظائف النحويَّة وتوجيهها في السِّياق ؛ لهذا لوحظ أنَّ اتِّجاه النِّسبة يتناسب تناسبًا طرديًّا مع دلالة الفعل وعلاقته بباقي متعلِّقاتها .

فالنِّسبة إذن ظاهرة دلالية مبرزة وكاشفة عن النسخ الوظيفي داخل التركيب لما تشغله من دور وظيفي في فهم البنية العميقة له .

ملاحظة :

المرفوعات أصالة موضوعان – على نحو ما أشار إليهما د . مهدي المخزومي : الفاعل والمبتدأ [٣] .

أمَّا نائب الفاعل فإنَّ النحاة لا يفرِّقون بينه وبين الفاعل في الأحكام إذا ما نظرنا إليها من زاوية نحو الإعراب وهو النحو التعليمي الذي لا يفرِّق بين قولنا : « كُسر الإناء وانكسر الإناء » ، فالإناء في المثالين فاعل ، وقد يكون أكثر سلامة أن يُستغنى

---

(١) العطف اشتراك فليس هناك ما يمنع لغة أن يُسند أكثر من فعل واحد إلى فاعل واحد ولا حاجة بنا إلى إضمار في أحد الفعلين . النحو العربي قواعد وتطبيق (٩٨ – ٩٩) وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (١٤٣ ، ١٤٤) .

(٢) المقتصد (٢/٦٩٢) .

(٣) النحو العربي – نقد وتوجيه (٧٠) .

نهائيًّا عن لفظ « فاعل » الذي كان السبب الحقيقي في إقحام عنصر الدلالة عند دراسة التركيب الذي يُسمى « الإسناد الفعلي » وأن يُستبدل به عبارة « الركن الاسمي » كما أخذه د . ممدوح الرَّمالي عن د . عبد الرحمن أيوب [1] ، أو المسند إليه وكان الأفضل الاستناد على الدلالة بجعل نائب الفاعل - كما يُسمِّيه البعض - مع المخصَّصات في باب المفعول به توخِّيًا لوظيفته الأصلية في الجملة .

* * *

(١) العربية والوظائف النحوية (٣٧) .

الوظيفي في علاقة الإسناد

حام عنصر الدلالة عند
دل به عبارة « الركن
ن أيوب (١) ، أو المسند
كما يُسمّيه البعض –
ي الجملة .

المبحث الثّاني

النّسخ الوظيفيّ في المركب الإسناديّ الاسميّ المسند

المركّب الإسنادي الاسمي المسند :

هو هيئة تركيبية تتسم تداوليّة المسند فيها بالاسمية ؛ لهذا يمكن تسميتها بالجملة الاسمية إذا استقلت بنفسها ولم تكن عنصرًا في تركيب لغوي أطول ، أمّا إذا كانت هذه الهيئة التركيبية عنصرًا تابعًا دلاليًا لما تقدّمه من كلام فإنّها تشغل وظيفة نحوية خاصة تمكّنها من التّفاعل مع باقي عناصر الجملة ، وهكذا يأتي هذا المركب على هيئة جملة اسميّة مكوّنة من مبتدأ وخبر ، وقد تأتي على هيئة مركب اسمي إضافي إسنادي .

السمات التّداوليّة للمركّب الإسنادي الاسمي المسند :

ولأنّ هذا المركب على نسبتين إحداهما تامة والأخرى ناقصة تجب الإشارة إلى سمات كلٍّ منهما على هذا النحو :

١ - السمات التداولية للجملة الاسميّة :

والجملة الاسمية على اختلاف أحوالها بين الإطلاق والتقييد والتّمام والنّقص [١] تتميز بـ :

أ - إنّ المبتدأ فيها - وهو المسند إليه - يكون اسمًا صريحًا أو مؤولًا [٢] ، فأمّا الاسم الصريح فقد يكون :

- **اسمًا معينًا** : وهو الذي يسمّي طائفة من المسمّيات الواقعة في نطاقه كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة [٣] ، أو ما يسمّيه النحاة باسم الجثة [٤] ، نحو قولنا : « القمر كوكب مضيء » .

---

(١) رأى د . محمد حماسة تصنيف الجملة الاسمية وفق معيارين : أولهما : دخول المقيّدات الزمانية وغيرها - يعني النواسخ بأنواعها - على الجملة من عدمه ، وهذا ما ينتج عنه جملة اسمية مطلقة أو جملة اسمية مقيدة ، وثانيهما : وجود طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه) كليهما في الجملة من عدمه بتخلّف أحدهما وحذفه وجوبًا مما ينتج عنه جملة اسمية تامة وجملة اسمية مجزوءة (د . محمد حماسة : الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد - رأيه وتصنيف (١٥٤ - ١٦٠ ، ١٧٣) مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة) (ج٧٧ / جمادى الأولى ١٤١٦هـ / نوفمبر ١٩٩٥م) .

(٢) شرح قطر الندى (١١٨/١) .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها (٩٠) .

(٤) الكتاب (٣٧/١) .

– **اسم حدث** : وهو ما يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرّة واسم الهيئة (١) ، وهي جميعها ذات طابع واحد في دلالتها ، إمَّا على الحدث أو على عدده أو على نوعه نحو قولنا : « الصدق منجاة والكذب مهواة » .

– **اسم الجنس** : ويُدرج ضمنه اسم الجنس الجمعي (عرب ، ترك) واسم الجمع (إبل ، نساء) (٢) ، نحو قولنا : « النِّساء قوارير فحافظوا عليهن » .

– **اسمًا مبدوءًا بميم زائدة** : نحو : اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ولا يُعدُّ من هذه الصِّيغ المصدر الميمي (مضرب ، مقتل) ؛ لأنّه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغةً فإنّه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه المصدر (٣) ، ومثال اسم الزمان قولنا : « مقدم الحاج قريب » .

– **اسمًا مبهمًا** : ويدرج ضمنها الأسماء التي لا تدل على معيَّن ؛ إذ إنَّها تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها (٤) ، ومثال توظيفها مسندًا إليه قولنا : الميل معادل لألف وستمائة متر .

– وأمَّا مثال كون المبتدأ اسمًا مؤولًا فشاهده قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ، على تأويل : ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ بـ « صومكم » .

ب – الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة ؛ لأنَّ النكرة مجهولة غالبًا والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز أن يكون نكرة وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صورًا في حدود نيف وثلاثين موضعًا ، وذكر بعضهم أنَّها كلها ترجع للخصوص والعموم ؛ فمن العموم قولك : « ما رجل في الدار » وكقوله تعالى: ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٦٠] ، فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام ، ومن الخصوص قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة: ٢٢١] ، وقوله - عليه الصلاة والسلام : « **خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة** » (٥) ، فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفًا في الآية ومضافًا في الحديث النبوي الشريف (٦) .

ج – أمَّا الخبر فقد أشار سيبويه إلى بعض أحوالهِ بقوله : « واعلم أنَّ المبتدأ لا بد

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (٩١) . (٢، ٣) المصدر نفسه (٩١) .
(٤) صحيح مسلم (٤٠/١) . (٥) شرح قطر الندى (١١٧ ، ١١٨) .

له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو أو يكون في مكان أو زمان » [١] ، والمبني عليه هو الخبر وهو الأصل ، يقول عبد القاهر الجرجاني : « واعلم أنَّ معاني الكلام كلها معانٍ لا يتصوَّر إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر » [٢] ، وعليه وجب أن يكون الخبر وصفًا [٣] صفة فاعل أو صفة مفعول أو صفة مشبَّهة أو صفة مبالغة أو صفة تفضيل [٤] ؛ لأنَّ الوصف مأخوذ من الفعل للدلالة على حدث وصاحبه وصاحب الحدث هو هو للمبتدأ (المسند إليه) وبذلك يتحتَّم على الخبر (المسند) مطابقة المسند إليه في النوع والعدد ويُستثنى من ذلك الخبر المشتق الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث كصيغة « فعيل » بمعنى « مفعول » كقولك : « امرأة قتيل ورجل قتيل » ؛ إذ لا تُشترط المطابقة في النوع على هذه الحالة وإذا كان المبتدأ جمعًا لما لا يعقل جاز في خبره أن يكون مفردًا مؤنثًا أو جمعًا سالمًا مؤنثًا أو جمع تكسير مثل : «الأشجار عالية أو عوالٍ أو عاليات » كما يخرج الخبر عن مطابقته للمبتدأ في العدد إذا كان الخبر دالًا على تقسيم أو تنويع كقولك : « الناس صنفان صالح وطالح » [٥] .

د – النِّسبة الجامعة بين المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية نسبة تامة تصادقية اتحادية [٦] كما بينا ، فالمسند والمسند إليه هو هو ؛ لما بينهما من رابط معنوي تمثل في الإسناد ، أو رابط لفظي تمثَّل في القرائن اللفظية كقرينة الربط (والرابط بين المبتدأ والخبر إمَّا ضمير أو اسم إشارة ...) المُنبئة عن المطابقة [٧] ، أو قرينة الرتبة إذ إنَّ رتبة المبتدأ والخبر من الرتب المحفوظة [٨] ؛ لما بينهما من تلازم دلالي ألزمنا به المنطق وما يمثله من قانون في رصف المباني (التوارد المعجمي) ، أو تلازم وظيفي مصاحب للتلازم الدلالي فيما يُعرف بالاستدعاء الوظيفي ، فلكل مسند مسند إليه عبَّرت عنه كذلك قرينة التَّضام [٩] بنوعيها : الاستدعاء المنطقي ، والاستدعاء الوظيفي ؛ فإن

---

(١) الكتاب (١٢٧/٢) . (٢) دلائل الإعجاز (٥٢٦ ، ٥٢٧) .

(٣) يكون الخبر وصفًا مفردًا أو جملة مؤولة بوصف كقولك : « الكريم يتصدق في فقره أو في غناه » أي الكريم متصدِّق في فقره أو في غناه أو شبه جملة متعلقة بفعل أو بوصف كقولك : « الطفل في المدرسة » أي الطفل مستقر (أو موجود) في المدرسة وإذا قيل : (استقر) فهو أيضًا مؤول بوصف أي مستقر .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها (٩٨ ، ٩٩) .

(٥) الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية (٦٥) .

(٦) البحث النحوي عند الأصوليين (٣٠٥) .

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها (٢١٣) .

(٨) المصدر نفسه (٢٠٧) . (٩) المصدر نفسه (٢١٦) .

عُدم أحدهما دلَّ عليه المبنى الوجودي (وجود أحد الطرفين) أو دل عليه المبنى العدمي على سبيل التقدير أو الاستتار أو الحذف فيما تمثله الجملة الاسمية المجزوءة ، فالمباني بحسب ما تقدم لا تخرج عن أن تكون إمَّا مبانٍ تصريفية – واللواصق فروع عليها – تظهر في المطابقة : في الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) ، وفي العدد (المفرد والمثنى والجمع) ، وفي النوع (التذكير والتأنيث) ، وفي التعيين (التعريف والتنكير)[1] . أو مبانٍ تقسيميَّة – والصيغ الصرفية فروع عليها – تمنحها قرينة الصِّيغة ، فالصِّيغ فروع على مباني التَّقسيم ، فللأسماء صيغها وللصِّفات والأفعال صيغها كذلك[3] . وهكذا إذا نظرنا في هذه المباني الصَّرفية – يقول د . تمام حسان : « وجدنا أنَّ من بينها مَا يُعبِّر عن معاني التقسيم كصيغة الاسم ؛ إذ تُعبِّر عن الاسميَّة ، وصيغة الفعل ؛ إذ تُعبِّر عن الفعليَّة ، وكصور الضمير التي تُعبِّر عن معنى الإضمار وهذه الطائفة من المباني تُعبِّر عن معانٍ تقسيمية هي حجر الزاوية في النِّظام الصَّرفي في اللُّغة العربيَّة الفصحى »[4] .

إذن الاستدلال على النِّسبة القائمة بين المبتدأ والخبر تضافرت لأجله القرائن المعنوية والقرائن اللفظية (المطابقة ، الرتبة ...) أمَّا القرينة المعنوية الأساسية الدالة عليه فهي الإسناد كما بينا ، وفيما يتعلَّق بالقرائن المعنوية المساعدة – كما يسميها د . عبد الجبار توامة – نجد قرينة المعنى التقسيمي التي أشار إليها د . تمام حسان غير أنَّه لم يولها اهتمامًا تستحقُّه بأن تأخذ موضعها ضمن القرائن المعنوية يقول د . عبد الجبار توامة : « والغريب بعد هذا كله أن يكون د . تمام قد أشار بوضوح إلى قرينة المعنى التقسيمي دون أن يكون لها موضع ضمن القرائن المعنوية عنده كما كان لمبنى الصِّيغة موضع ضمن القرائن اللَّفظية عنده »[5] ، فمن تطبيقات هذه القرينة في النحو العربي ما نجده مثلًا في المبتدأ ، فالأصل في المبتدأ أن يكون اسمًا في المعنى ، أمَّا خبره فالأصل فيه أن يكون صفة في المعنى على نحو ما أشرنا آنفًا وعليه يمكن رصد أثر قرينة المعنى التقسيمي القواعدي في عدة أشكال من التركيب في الجملة الاسمية نحو أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين في مثل قولنا: « الرَّسول محمد » فعلى الرغم من اختلال الرتبة بوجود التَّقديم والتَّأخير في هذا المثال (وهي من العناصر التحويليَّة) بالإضافة إلى الزيادة (وهي من العناصر التحويلية كذلك) الطارئة على الجملة النواة : « محمد رسول » ، إلا أنَّ د . خليل عمايرة يجعل

---

(١) المصدر نفسه (٢٠٠) .
(٢) المصدر نفسه (٣١٠) .
(٣) المصدر نفسه (٩٣) .
(٤) القرائن المعنوية في النحو العربي (٢٢١) .

من « الرسول » المسند ومن « محمد » المسند إليه استنادًا إلى المعنى التقسيمي ولم يراعِ الرُّتبة إذ ذاك ؛ لأنَّها لا تؤدِّي الغرض من الكلام وهو الاهتمام بالخبر بتقديمه [(١)] ، فـ « الرَّسول » يدلُّ معناه التَّقسيمي على أنه اسم مشتق يُخبَر به و « محمد » مُخبَر عنه ؛ لهذا اكتُفِي في تحديد الوظائف النَّحويَّة بالمعنى التقسيمي على هذا النحو .

٢ - السمات التَّداوليَّة للمركَّب الاسمي الإضافي الإسنادي :

الإضافة في اللُّغة : الإسناد ، والإسناد بمعنى الإضافة [(٢)] ، وعليه يمكن تقييد هذا المركب بـ :

- يتكون هذا المركَّب من اسمين أوَّلهما نكرة وثانيهما معرفة أو نكرة ، ويُعدُّ قيدًا للاسم الأول ومتمِّمًا له ، يقول المبرِّد : « فإذا أضفت اسمًا مفردًا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثَّاني من تمام الأوَّل وصارا جميعًا اسمًا واحدًا وانجرَّ الآخر بإضافة الأوَّل إليه وذلك قولك : « هذا عبد اللَّه وهذا غلام زيد وصاحب عمرو » [(٣)] .
- هناك إضافة حقيقيَّة وأخرى لفظيَّة فأمَّا الحقيقيَّة [(٤)] فهي التي يكون اللَّفظ على الإضافة والمعنى عليها [(٥)] ، نحو : « غلام زيد وثوب حرير » فـ « غلام » مضاف إلى « زيد » على معنى اللام وهي للملك أمَّا « ثوب » فمضاف إلى « حرير » لبيان جنسه على معنى « من البيانيَّة » [(٦)] ، أمَّا الإضافة اللَّفظيَّة فهي التي يكون اللَّفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال نحو : « مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ » والمعنى : « ضَرَبَ زيدًا » [(٧)] ، أي بإضافة الفعل إلى مفعوله .
- تأتي الإضافة الحقيقيَّة (المعنوية) إمَّا للتعريف : « غلام زيد » أو للتَّخصيص « غلام امرأة » ؛ لهذا كان الأصل فيها ألَّا يُضاف الشيء إلى نفسه ولا إلى مرادفه

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها (٩٥) د . خليل عمايرة عالم المعرفة (جدة) الطبعة الأولى (١٤٠٤/١٩٨٤) .

(٢) المفصل (٢٤٤/١) .

(٣) المقتضب (١٤٣/٤) المبرد ، ت : عبد الخالق عظيمة عالم الكتب (بيروت) ب . ط ، ب . ت .

(٤) يسمِّيها ابن هشام بالإضافة المعنويَّة ؛ لأنَّها للتَّعريف أو للتَّخصيص ، فأما كونها للتَّعريف فلأنَّ المضاف إليه فيها معرفة « غلام زيد » ، وأما كونها للتَّخصيص فلأن المضاف إليه فيها نكرة « غلام امرأة » وقد رأى ابن هشام أنَّ الإضافة الحقيقيَّة تأتي على معنى : اللام أو من أو في « غلام لزيد أو خاتم من حديد أو مكر في الليل » (مغني اللبيب ٢٥٣/١) .

(٥) الحدود (٨٣/١) ، الرماني ت : إبراهيم السامرائي دار الفكر (عمان) ب . ط ، ب . ت .

(٦) الأصول لابن السراج (٥٣/١) . (٧) الحدود (٢٣/١) .

بحسب ما أشار إليه البصريون ، وقد خالفهم في ذلك الكوفيون على عادتهم ولكلّ طرف حججه ؛ لهذا رُجّحت كفّة البصريين كما هو شائع في أغلب المسائل اللغوية [١] .

• القرينة في المركّب الاسمي الإضافي الإسنادي هي قرينة معنوية تتمثل في الإضافة [٢] الدّالة على وظيفة حروف الإضافة ومدخولها بأن تأتي بين الشيئين المترابطين سواء بين الاسمين أو فعل واسم على معنى من معاني حروف الإضافة [٣] ؛ لهذا اتسمت النّسبة في هذا المركب بالنّقص فكانت نسبة تقييدية ناقصة [٤] ، يُستدل عليها بموقع الكلمة في التركيب الناقص .

النّسخ الوظيفي في المركّب الإسنادي الاسمي المسند :

١ - النسخ الوظيفي في الجملة الاسمية :

النّسخ الوظيفي في الجملة الاسميّة ظاهرة دلالية تركيبيّة تنبّه إليها نحاتنا قديمًا فأشاروا إليها في مواضع متفرّقة ؛ منها ما يشير إلى التبادل الوظيفي بين المعاني التّقسيميّة فيما بينها كأن يقع المصدر موقع اسم الفاعل أو موقع اسم المفعول وذلك بمبرّر بلاغي تمثّل في سعة الكلام والاختصار ، ومنها - أي من مواضع النّسخ الوظيفي في الجملة الاسمية - ما يُحيل إلى التأويل الدلالي لبعض الصّيغ من خلال التّراكيب الواردة بها كتأويل الاسم الجامد بالاسم المشتق على نحو ما نبيّنه لاحقًا .

فالملاحظ إذن أنّ التبادل الوظيفي والتّأويل وجهان لظاهرة بلاغية كثيرًا ما أسهمت في فهم الوظائف النحويّة وتوجيهها في السّياق فكانت مصدرًا مُنطَلقة بعض التّراكيب التي أُهدِرت بها العلاقات المعجميّة بين مفرداتها بمسوّغ من المسوّغات الدلالية التي حصرها البلاغيون فيما عُرف بالمجاز بنوعيه - المرسل والعقلي - والعلاقات المتفرّعة عنه فمن المسلّم به عند الأخذ بظاهرة النّسخ الوظيفي - وهو نسخ دلالي قد مسّ الدّلالة المعجميّة للكلمة بدايةً - أن يكون نسخًا دلاليًا قبل أن يعتري الوظيفة لانطلاقنا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٣٦/٢) أبو البركات الأنباري ت : محمد محيي الدين عبدالحميد دار الفكر (دمشق) ب . ط ، ب . ت .

(٢) لم يشر د . تمام حسّان إلى هذه القرينة على أنها قرينة بذاتها غير أنه ذكرها تحت اسم « النّسبة » والنّسبة أعمّ من ذلك كما بينا .

(٣) القرائن المعنوية في النحو العربي (١٨٣ ، ١٨٤) .

(٤) البحث النحوي عند الأصوليين (٣٠٤) .

من القاعدة التي استنَّها نحاتنا فيما يتعلَّق بالعلاقة الحميمة الجامعة بين الدِّلالة المعجمية للمفردة ووظيفتها النَّحوية « الإعراب فرع المعنى » [١] .

وقد رأينا فيما تقدم أنَّ المعنى المُشار إليه في هذا الحكم هو المعنى المعجمي لا المعنى الوظيفي كما شار إليه د . تمام حسان ؛ لهذا كان الاستدعاء المنطقي الناشئ بين الكلمات في الجملة - كأن يستدعي الفعل « قرأ » شخصًا يُتقن هذا الفعل (المعلم مثلًا) - رَديفًا للاستدعاء الوظيفي بين كلماتها - الفعل يستدعي فاعلًا بعينه - ممَّا استجاز « المجاز » بوصفه ناسخًا دلاليًا قد علَّله الاستدعاء المنطقي (التوارد المعجمي) اتكاءً على النَّقل الدِّلالي النَّاشئ بين المعنى المعجمي للوظيفة الناسخة والمعنى المعجمي للوظيفة المنسوخة ؛ لكون الاستدعاء الوظيفي تابع للاستدعاء المنطقي بحسب ما يُستشفُّ من البنية العميقة للجملة ، وكما هو جليٌّ من خلال الأمثلة الآتي ذكرها :

أ - الإخبار عن اسم معيَّن باسم الحدث :

ومن شواهده في القرآن قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا ﴾ [الكهف : ٤١] فالإخبار عن الماء - وهو اسم معيَّنٌ - باسم الحدث - وهو الغور الذي يُقصد به القعر والمطمئن من الأرض - وجه من أوجه المجاز التي يتم من خلالها تأويل المصدر بوصف يتماشى مع المخبر عنه ؛ إذ إنَّ المعنى : « أو يصبح ماؤها غائرًا » وقيل : التقدير : « أو يصبح ماؤها ذا غورٍ » [٢] ، وعلى كلا التأويلين نُسخت علاقة الإسناد الشَّكلية القائمة بين ﴿ مَآؤُهَا ﴾ و ﴿ غَوْرًا ﴾ وتغير اتِّجاهها على هذا النحو :

أو يُصْبِح مَاؤُهَا غورًا ⟸ أو يُصْبِح مَاؤُها غائرًا

م.إ م — م.إ م

إسناد مجازي — إسناد حقيقي

مسند حقيقي على سبيل الفاعلية

↓

مسند مجازي على سبيل المصدرية

(١) البرهان (٣٠٢/١) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٨٤٨/٢) .

أو أَو يُصْبِح مَاؤُهَا غورًا ⇐ أَو يُصْبح مَاؤُها ذا غور ⇐ أَو يُصْبح مَاؤُها غائرًا

م.إ م — إسناد مجازي

م.إ م مضاف إليه — إسناد مجازي — إسناد لفظي (للماء غور) مجازي أيضًا

م.إ م — إسناد حقيقي مسند حقيقي (على سبيل الفاعلية) ← مسند مجازي

فالعرب قد تصف الفاعل بمصدره ، وكذلك الاثنين والجمع على لفظ المصدر ، قال عمرو بن كلثوم :

تَظَلُّ جِيَادُهُ نَوحًا عَلَيهِ   مُقَلَّدَةً أَعِنَّتُهَا صُفُونَا [(١)]

أي : « ناحيات » [(٢)] ، إذن مسألة دخول المجاز على الاسم بأنواعه مسألة قد اختُلِف في جوازها ؛ لكون المجاز يجد له في بعض أقسام الاسم ثغرات ينفذ من خلالها في حين تُعدم تلك الثغرات في البعض الآخر ، فممّا استُجيز فيه المجاز ما أورده العلوي بخصوص المصدر واسم المصدر وهو المشتق منه في نحو قولنا : « رجل عدل ورضا » [(٣)] ، ومن المعلوم المسلَّم به في لغتنا أنَّ الخبر والنَّعت والحال تأتي أوصافًا في أصل معناها ، وإذا لم تكن كذلك أُوِّلت بمشتق على مذهب الكوفيِّين أي : « عادل ومرضي » أمَّا على مذهب البصريين فهي على تقدير مضاف أي : « ذو كذا ... » لهذا التُزِم إفراده وتذكيره كما يُلتزمان لو صُرِّح بـ « ذو ... » [(٤)] ، في نحو :

فَأَنتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَة   ثَلَاثًا وَمَن يَخرِق أَعَقُّ وَأَظلَمُ

فالشاعر أوقع « الطلاق » موقع « طالق » أو على حذف تأويله : « ذات طلاق » [(٥)] ، ولأهمية هذه الظاهرة الدلاليّة – التوسع في المصادر – اختصَّها سيبويه بباب عُنون بـ « ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار » ومنه قولهم : « متى سير

---

(١) ديوان عمرو بن كلثوم (٥٧) دار صادر (بيروت) الطبعة الأولى (١٩٩٦) .
(٢) مجاز القرآن (٤٠٣/١) .   (٣) الطراز (٨٩/١) .
(٤) أوضح المسالك (٣١٢/٣ – ٣١٣) .   (٥) شرح المفصل (١٢/١) .

عليه فيقول : مقدم الحاج [(١)] ، وخفوق النَّجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر ؛ فإنَّما هو: زمن مقدم الحاج وحين خفوق النَّجم ولكنَّه على سعة الكلام » [(٢)] ، فدلالة المصدر تمتد إلى أن تشمل الأزمنة أحيانًا كما هو في الأمثلة السابقة أو قد تُنسخ دلالته ليحلَّ محلَّ اسم الفاعل أحيانًا على سعة الكلام نحو قول الخنساء :

تَرتَع فَمَا رَتَعَت حَتَّى إِذَا ادَّكَرَت فَـإِنَّمَـا هِـيَ إِقـبَـالٌ وَإِدبَـارُ [(٣)]

فقد رأى سيبويه أنَّ جعلها الإقبال والإدبار على سعة الكلام كقولك : « نهارك صائم وليلك قائم » [(٤)] ، أمَّا ابن جنّي فرأى المعنى : « كأنَّها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي ذات إقبال وذات إدبار » [(٥)] ، ويضيف قائلًا في موضع آخر : « وما كان مثله من قبل أنَّ من وُصف بالمصدر فقال : « هذا رجل زور وصوم » ونحو ذلك فإنَّما ساغ ذلك له ؛ لأنَّه أراد المبالغة وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه والمرة الواحدة هي أقلُّ القليل في ذلك الفعل فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة فيأتي لذلك بلفظ غاية القلَّة ولذلك لم يجيزوا : « زيد إقبالة وإدبارة » قياسًا على « زيد إقبال وإدبار » فعلى هذا لا يجوز أن يكون قولهم : « تلقامة » على حدِّ قولك : « هذا رجل صوم » لكنَّ الهاء فيه كالهاء في علاَّمة ونسَّابة للمبالغة » [(٦)] .

ومما تقدم نرى أنَّ إجراء المصادر مجرى أسماء الفاعلين قد كثُر في لغتنا العربية إلى حدٍّ كادت فيه أن تبلغ الحقيقة لولا وجود هذه المبرِّرات الدّلالية - النسخ الدلالي الوظيفي بالمجاز - التي كانت ولا تزال دليلًا على موسوعيَّة اللُّغة في التعبير بأكثر من تركيب على معنًى واحد وهذا لا يعني كونها - أي تلك التراكيب - مترادفة دلاليًّا فقول الخنساء : « إنَّما هي إقبال » لا يعني ترادفه التام مع : « هي مقبلة » بل جيء بالمصدر لغرض بلاغي هو المبالغة كما أشار إليه ابن جنّي ؛ إذ لا هدر في اللُّغة فالإخبار بالمصدر لم يأتِ جزافًا ، وتجدر الإشارة ههنا إلى أنَّ تلك المصادر تأتي على

---

(١) يرى ابن هشام أن « المقدم » اسم لزمن القدوم أي إنَّه ليس بمصدر ينوب عن الزَّمن كما رأى الزمخشري وغيره . مغني اللبيب (٨١٣/١) ، والمفصل (٨٧/١) .

(٢) الكتاب (٢٢٣/١) .

(٣) ديوان الخنساء (٤٨) دار صادر (بيروت) ب . ط ، ب . ت .

(٤) الكتاب (٣٣٧/١) .

(٥) الخصائص (٢٠٣/٢) .

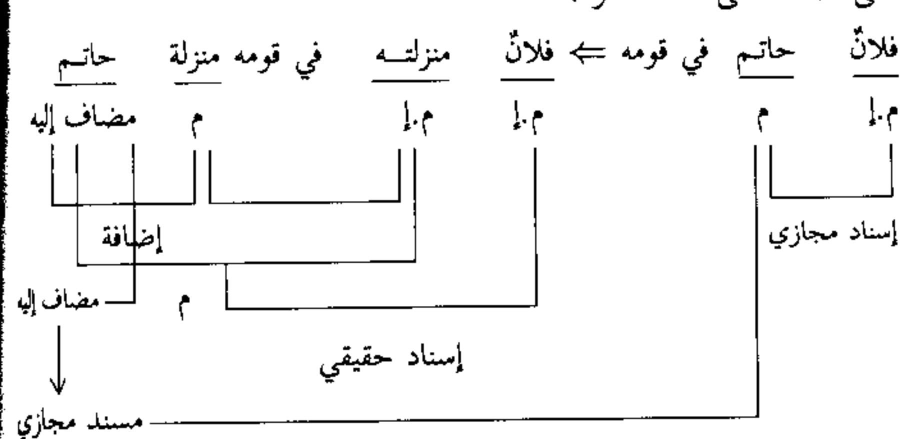
(٦) المصدر نفسه (١٨٩/٣) .

وجهين : « أجودهما أن تتركها على لفظٍ واحد في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول : أنت طلاق وأنتما طلاق وأنتم طلاق وأنتن طلاق » [٢] .

ب - الإخبار عن اسم معيَّن باسم معيَّن :

ومن الاسم المعيَّن نجد اسم العلم وفيه يقول العلوي : قد يجري المجاز في الأعلام بالنُّقصان كما يُقال : « قرأتُ سيبويه وقرأت ... والمُراد كتب هؤلاء » [٣] ، أمَّا السُّيوطي فيرى أنَّ دخول المجاز على اسم العلم وليد علاقة المشابهة النَّاشئة بين اللفظ المنقول واللفظ المنقول إليه ففي قولهم : « فلانٌ حاتم في قومه » تُشير شبه الجملة « في قومه » بوصفها قرينة تركيبية إلى كون كلمة « حاتم » قد استُخدمت استخدامًا مجازيًّا لِما في حاتم من معنى الجود [٤] ، وهكذا يمكن تمثيل النَّسخ الدِّلالي الطارئ على الجملة على هذا النحو :

فلانٌ حاتـم في قومه ⇐ فلانٌ منزلتـه في قومه منزلة حاتـم

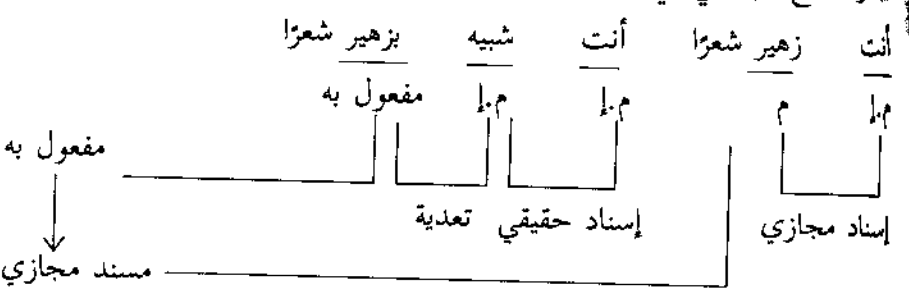


والشَّواهد من هذا القبيل كثيرة في اللغة العربية ؛ فممَّا وقع بعد خبر يشبَّه به مبتدؤه - كما يقول السيوطي - قولهم : « أنت زهير شعرًا وأنت حاتم جودًا والأحنف حلمًا ويوسف حسنًا » [٥] ، فكل من : « شعرًا وجودًا وحلمًا وحسنًا » تمييز نسبة إذ نُظر إليها - أي النسبة نحو : « أنت زهير .. » - بمعزل عن تمييزها دلَّت على إسناد مجازي كان التمييز قرينة على مجازيته فـ « زهير » و « أنت » ليس هو هو بحسب ما يُشترط في الإخبار الذي أشار إليه سيبويه مرارًا في أكثر من باب

---

(١) شرح المفصل (١٢/١) . (٢) الطراز (١٠١/١) .
(٣) الأشباه والنظائر (٢٦٤/١) .
(٤) همع الهوامع (٢٩٩/٢) ، وأوضح المسالك (٣٢/٢) .

نحو قوله : « باب ما ينتصب ؛ لأنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو » [1] ، وعليه يبدو النسخ الوظيفي في الأمثلة السّابقة على هذا النحو :



فالعَلَم إذا وُصف به خرج عن أصله يقول ابن جنّي : « ومن ذلك أن تصف العَلَم فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وُضع له فأدخلته معنًى لولا الصّفة لم تدخله إيّاه وذلك أنّ وضع العلم أن يكون مستغنيًا بلفظه عن عدّه من الصّفات فإذا أنت وصفته فقد سلبته الصّفة له ما كان في أصل وضعه مرادًا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته ... من ذلك ما أنشدناه أبو علي رحمه الله من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

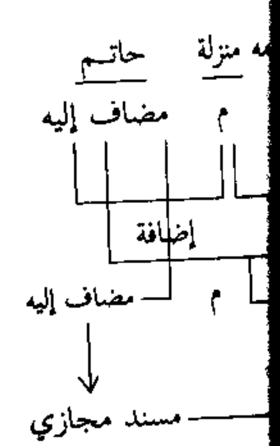
أراد : « أنا مثل أبي المنهال في بعض الأحيان ... » ونحو من هذا - وإن لم يكن الاسم المقول عليه علمًا - قول الآخر :

مَا أُمُّكَ اجتَاحَتِ المَنَايَا كُلُّ فُؤَادٍ عَلَيكَ أُمُّ [2]

كأنّه قال : « كلُّ فؤاد عليك حزين أو كئيب » إذ كانت الأمُّ هكذا غالبًا أمرها لا سيما مع المصيبة وعند نزول الشّدائد » [3] . ومن الاسم المعيَّن أسماء الحيوانات وأسماء الأشياء ، ويظهر النّسخ الوظيفي من خلالها عند تداولها في غير سياقاتها الأصلية كقولنا : « زيد أسد » و « هو نار حمرة » فنظير هذه الأمثلة قد صنّفه نحاتنا في أكثر من باب تُجمع دلالتها على أنّ الاسم في بعض الأحايين يجب تأويله بمشتق لاستقامة الدّلالة واستساغتها بما يتوافق مع منطق اللّغة فقد ذكر ابن السرّاج في « ذكر الصّفات التي ليست بصفات محضة » [4] ، قولهم : « هو نار حمرة » أما سيبويه فقد صنّف هذا المثال تحت باب « ما يكون من الأسماء صفة مفردًا وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل » [5] ، وهذا

---

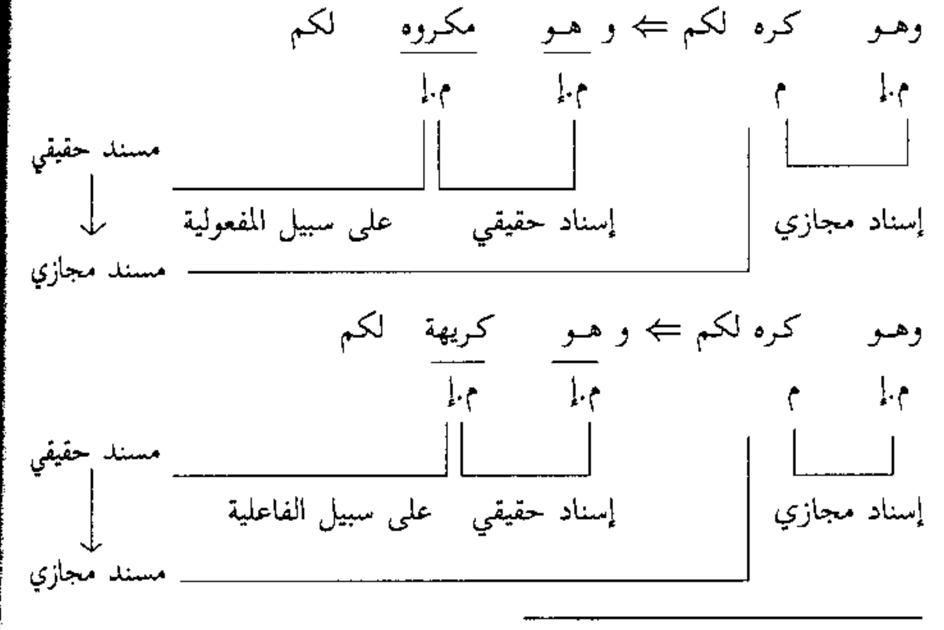
(١) الكتاب (٢/١١٨) .
(٢) الخصائص (٣/٢٧٠) .
(٣) المصدر نفسه (٣/٢٧٠ - ٢٧٢) .
(٤) الأصول لابن السراج (٢/ ٢٨) .
(٥) الكتاب (٢/ ٢٨ ، ٢٩) .



ما يُوجب تأويلها بمشتق إذا جاز في ذلك التمثيل على نحو ما نبَّه إليه المبرِّد في مثل قولهم : « زيد أسد » [1] ، أي « زيد شبيه بالأسد شجاعةً » و « هو شبيه بنار حمرة » ؛ لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ - كما يذكر يونس - ولا يصفون بها ؛ فالرفع فيه الوجه والرفع فيه أحسن ، وإن كنت تريد معنى أنَّه مبالغ في الشدة ؛ لأنه ليس بوصف » [2] .

جـ - الإخبار عن اسم الحدث باسم الحدث :

ومن اسم المصدر الذي يدخله المجاز إذا جيء به في غير موضعه ما جاء في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] فقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ أي « القتال كره لكم » إذ كان لـ ﴿ كُرْهٌ ﴾ معانٍ تقسيميَّة مختلفة أجمل القول فيها العكبري بقوله : « ويُقرأ بضمِّ الكاف وفتحها وهما لغتان بمعنًى ، وقيل : الفتح بمعنى الكراهية فهو مصدر والضمُّ اسم المصدر ، وقيل : الضمُّ بمعنى المشقَّة أو إذا كان مصدرًا احتمل أن يكون كناية عن القتال فيكون الكره بمعنى المكروه » [3] ، إلَّا أنَّ الزجَّاج قد رأى أنَّ كلَّ ما في القرآن من (الكُره) بالضم فالفتح فيه جائز إلَّا قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ﴾ والكريهة الشدَّة في الحرب [4] ، وعليه يظهر النَّسخ الدلالي في الآية الكريمة على هذا النحو :



(١) المقتضب (٣٤٢/٣) . (٢) الكتاب (٢٩/٢) .
(٣) التبيان في إعراب القرآن (١٧٣/١) . (٤) المصباح المنير (٥٣٢/٢) .

ويمكن أن يكون ﴿ هُوَ ﴾ راجع إلى فرض القتال فيكون ﴿ كُرْهٌ ﴾ كناية عن الفرض والكتب على تقدير محذوف على هذا النحو :

وهو كره لكم ⇐ فرض القتال إكراه لكم

م.إ م م.إ م.إ

إسناد مجازي — إسناد حقيقي — مسند حقيقي ↓ مسند مجازي

أما الألوسي فيذهب إلى التشبيه البليغ إذا حُمِل الكره على الإكراه « كأنَّهم أُكرِهوا عليه لشدَّته وعظم مشقَّته » (١) .

ملاحظة : من صور النَّسخ الوظيفي الطارئ على الجملة الاسميَّة إضافة إلى ما تقدم نجد القلب النحوي وذلك بحسب الدلالة المعجمية لبعض الوحدات اللغوية في الجملة كما في قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد: ٣٨] ويمكن تمثيل النَّسخ الوظيفي في هذا الشاهد على هذا النحو :

لكل أجل كتاب ⇐ لكلِّ كتاب أجل (٢)

م م.إ م م.إ

مسند إليه حقيقي ↓ مضاف إليه

فالأجل مدة الشيء ؛ لهذا جاز الإخبار عنه والإخبار به في الوقت نفسه وقد ذكر النَّحاس أيضًا أنَّ الأجل بمعنى الأمة أي « لكل أمة كتاب مكتوب وأمر مقدَّر مقضي تقف عليه الملائكة ليعلم بذلك قدرة الله جل وعز » (٣) ، وهذا من بديع التراكيب القرآنية التي تتراكب فيها الدلالات مجتمعة بوصفها صورة من صور الإعجاز البياني في القرآن .

---

(١) روح المعاني (٢/١٦٠) . (٢) معاني القرآن للفراء (٢/٦٥) .

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢/٣٥٩) .

٢ - النَّسخ الوظيفي في المركب الاسمي الإضافي :

ذكر السُّهيلي وهو بصدد تعداد أشكال الإضافة في اللُّغة العربية بعض عوامل النَّسخ الدِّلالي داخل هذا المركب بعد أن رأى أنَّ « الإضافة ثلاثة أقسام : إضافة ملك كقولك : « غلام زيد » ، أو إضافة ملابسة ومصاحبة كقولك : « سرج الدَّابة » ونحوه ، وإضافة تخصيص الاسم بإضافته إلى وصلة أو إلى لقب علم كقولهم : « زيد بطة » وفي الوصف : « مسجد الجامع » و ﴿ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [القصص: ٤٤] فمن عوامل النَّسخ الوظيفي في هذا المركب اختلال التضام بإضافة الشيء إلى نفسه « ففي الحقيقة – يقول السهيلي – إضافة الشَّيء إلى نفسه محال لا بدَّ أن يكون المضاف غير المضاف إليه ولكن الصِّفة أفادت معنى ليس في الموصوف فصرتَ كأنَّك تضيف إلى ذلك المعنى وفي اللقب فمعنى : « زيد بطة » أي صاحب هذا اللقب [(١)] ، إذن إضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه أو صفته مسألة لا يُقرُّها منطق اللغة ؛ لأنها – كما بيَّنَّا – تأتي الإضافة إما للتَّعريف كغلام زيد ، أو للتَّخصيص كغلام رجل ، أو للتَّخفيف كضارب زيد [(٢)] ، فإن سُمع بما يوهم شيئًا من ذلك نحو قولهم : « مسجد الجامع » يؤوَّل [(٣)] ، على نحو ما أشار إليه السُّهيلي ؛ إذ لا هدر في اللُّغة كما أنَّه لا يُوجد التَّرادف التام بين الأشياء وإن زاد أحدها بخصيصة واحدة عن الآخر لهذا أصاب الكوفيون في استجازة إضافة الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف اللَّفظان [(٤)] ، من هذه الزاوية أي زاوية الدلالة (اختلاف المبنى ⇐ اختلاف المعنى) وعلى الرغم من إشارة الفرَّاء إلى الإضافة في قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ [فاطر: ٤٣] على أنَّه « أضيف المكر إلى السيِّء وهو هو ، وتصديق ذلك في قراءة عبد اللَّه (ومكرًا سيئًا) وقوله : ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ [(٥)] ، إلا أنَّ « هو هو » لا تعني التطابق الدِّلالي التام بين المضاف والمضاف إليه فهذا المعيار – أي هو هو – قد أُخذ به في أكثر من باب كتطابق المبتدأ مع خبره وتطابق الحال مع صاحبه ... إذن عدم استجازة البصريين لإضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى سببه اعتقادهم بالترادف التام القائم بين المضاف والمضاف إليه مما لا يُجدي نفعًا وبذلك كلَّفوا أنفسهم عناء

(١) نتائج الفكر في النحو (٢٨) . (٢) مغني اللبيب (٦٦٣/١) .
(٣) أوضح المسالك (١٠٧/٣ - ١٠٩) .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٣٦ - ٤٣٨) .
(٥) معاني القرآن للفراء (٣٧١/٢) .

تأويل مثل قولهم : « مسجد الجامع » بقولهم : « مسجد الموضع الجامع ... وهلم جرًا » [1] ، مما أذهب المغزى من الصورة البلاغية الدلالية في التصوير والتّخصيص بالنّعت دون غيره في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥] ، وقوله : ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [النحل : ٣٠] ، وقوله : ﴿ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] ، وقوله أيضًا : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [القصص : ٤٤] ومن ذلك قولهم : « صلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء » ففي هذه الأمثلة أضيف الاسم الموصوف إلى صفته [2] ، بعد أن كان الأصل قبل النسخ الدلالي الذي أحدثته إضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه أو صفته على هذا النحو :

إن هذا لهو حق اليقين ⇐ إن هذا لهو الحق اليقيــن

م.إ م مضاف — م.إ م نعت

إسناد لفظي — علاقة وصف

مضاف إليه — نعت

وقس على هذا ما بقي من أمثلة إذ المعنى في كلٍّ منها : « الدار الآخرة ، حب الحصيد ، الجانب الغربي ، الصلاة الأولى ، البقلة الحمقاء » .

من الظواهر الدلالية المُسهمة في النّسخ الوظيفي داخل المركب الإسنادي الاسمي الإضافي الإضافة لأدنى ملابسة فيما يُعرف بالمجاز في نحو قولك : « لقيته في طريقي » إذ أضفت الطريق إليك بمجرد مرورك به ومثله قول أحد حاملي الخشبة : « خذ طرفك » إذ أُضيف الطرف إليه بملابسته إيَّاه في حال الحمل ومنه أيضًا قول الشاعر :

إِذَا كَوكَبُ الخَرقَاءِ لاحَ بِسَحرَةٍ سُهيلٌ أذاعَت غزلَها في القَرَائِبِ [3]

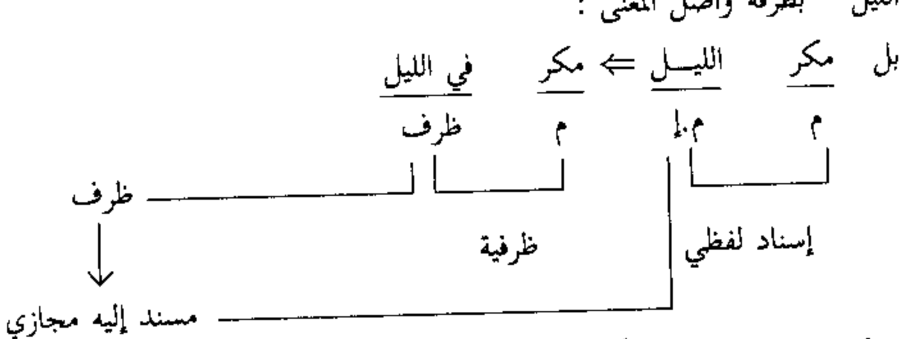
فقد أضاف الشاعر الكوكب إلى الخرقاء لجدِّها في عملها عند طلوعه [4] .

ومما لابس فيه المضاف المضاف إليه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ : ٣٣] فقد أجمع علماء اللغة [5] على أنَّ قابلية اللغة في الاتّساع والامتداد

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : (٤٣٨/٢) . (٢) المصدر نفسه (٤٣٦/٢ - ٤٣٨) .
(٣) الأشباه والنظائر (١٠٤/٢) . (٤) المصدر نفسه (١٠٤/٢) .
(٥) المفصل (٨٢/١) ، وشرح شذور الذهب (٤١٩/١ - ٤٢٥) ، والأصول في النحو (٢٥٥/٢) ، والمقتضب (١٠٥/٣) .

الدلالي سنحت بإضافة المصدر إلى ظرفه في نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ فالمعنى – والله جل وعز أعلَم – : « مكركم في الليل والنهار » أي مشاركتكم إيانا ودعاؤكم لنا إلى الكفر الذي حملنا على هذا ، وقال محمد بن يزيد : أي : « بل مكركم الليل والنهار » كما تقول العرب : « نهاره صائم وليله قائم » أما الأخفش فيرى أن المعنى : « هذا مكر الليل والنهار » [1] ، وهذا من المجاز أيضًا ؛ إذ أُسند المكر إلى الليل لالتباسهما ببعض التباس الحدث لكثرته في هذا الظرف – أي الليل – بظرفه وأصل المعنى :

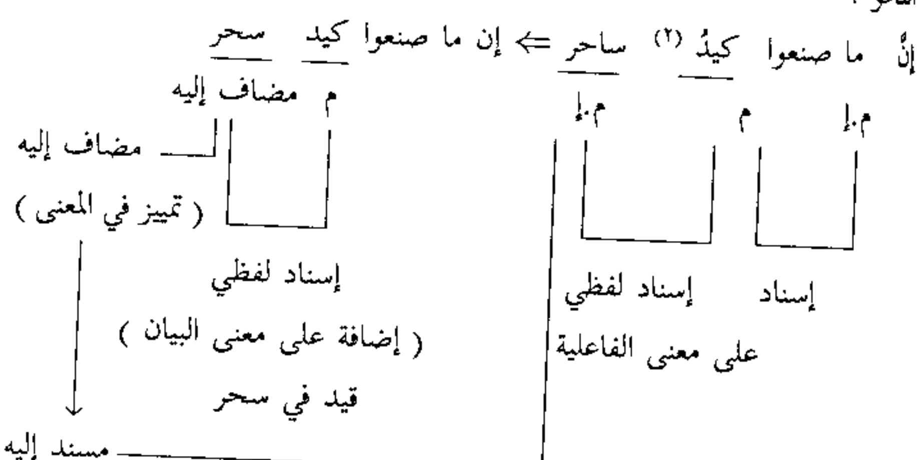


أمَّا على قراءة (بل مِكَرُّ الليل) بفتح الكاف وتشديد الراء فالمعنى : بل صدَّنا كرور الليل والنهار علينا ويُقرأ كذلك إلا أنه بالنصب أي (بل مكَرَّ الليل) على تقدير مدة كرورهما » [2] ، وعلى القراءتين مجاز كذلك بالحذف أي : « كرور في الليل » أو « في مدة كرورهما » .

وممَّا تكون فيه القراءة القرآنية ناسخًا دلاليًا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ [طه: ٦٩] فيرى الفراء أنَّه « جُعلت « ما » في مذهب « الذي » : « إنَّ الذي صنعوا كيد سحر » وقد قرأه بعضهم : ﴿ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ وكلٌّ صواب ولو نصبت (كيدَ سحر) كان صوابًا وجعلت « إنَّما ... حرفًا واحدًا » [3] ، إذن الاختلاف في القراءتين : « كيد سحر » و « كيد ساحر » مظهر من مظاهر التناسخ الوظيفي الذي يعتري التراكيب المحتملة لأكثرَ من وجه إعرابي مأخوذ بها كلُّها فالقراءات المُقرَّة كلها صحيحة ؛ وعليه فالأخذ بقراءة بعينها ينسخ القراءة الأخرى وهكذا تتناسخ القراءات فيما بينها لاختلاف دلالة كلٍّ منها على اعتبار كل قراءة جملة مستقلة بدلالتها فقراءتهم بـ : « كيد ساحر » يعني أنَّ المصدر مضاف إلى فاعله أمَّا قراءة

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣/٣٤٥) .
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/١٠٦٩) .
(٣) معاني القرآن للفراء (٢/١٨٦) .

« كيد سحر » فقد أُضيف فيه الجنس إلى النَّوع كإضافة ثوب إلى خز في قولهم : « ثوب خز » [١] ، أي على معنى : « ثوب من خز » لكون الإضافة هنا إضافة بيانية على معنى « من البيانية » وهكذا يظهر التناسخ الوظيفي داخل هذا المركب على هذا النحو :



يتأثر هذا المركب كذلك بوصفه ظاهرة لغوية بما يعتري بعض التراكيب من قلب نحوي في نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [ق : ١٩] ، وهو قلب ناشئ من القراءة القرآنية كذلك فقد ذكر ابن منظور أنَّ قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّ ﴾ معناه جاءت السكرة التي تدل الإنسان أنَّه ميِّت بالحق أي بالموت الذي خُلق له [٣] .

أما النَّحاس فقد ذكر أنَّه « صح عن أبي بكر الصِّديق أنه قرأ (وجاءت سكرة الحق بالموت) وكذا عن عبد الله بن مسعود – رحمة الله عليه – قال : وهذه قراءة على التفسير وفي معناها قولان : يكون الحقُّ هو الله جلَّ وعزَّ أي « وجاءت سكرة الله بالموت » [٤] ، والقول الآخر قول الفراء : تكون السكرة هي الحق و « جاءت سكرة الحق » أضيف الشيء إلى نفسه [٥] ، وهكذا يظهر التناسخ الوظيفي داخل هذا التركيب على هذا النحو :

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٨٩٧/٢) .
(٢) وقرئ بالنصب على أن تكون « ما » كافة . ينظر : التبيان في إعراب القرآن (٨٩٧/٢) .
(٣) لسان العرب (٥٠/١٠) .
(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢٢٦/٤) .
(٥) معاني القرآن للفراء (٦٥/٢ ، ٦٦) .

وجاءت سكرة الموت بالحق ⇐ وجاءت سكرة الحق بالموت [الحق هو الله]

م م.إ مضاف مفعول معه م م.إ مضاف مفعول معه

إسناد لفظي إسناد لفظي

مصاحبة (الباء = مع) مفعول معه

↓

مضاف إليه

(وجاءت سكرة الموت بالحق) ⇐ (وجاءت سكرة الحق بالموت) [الحق = السكرة] إضافة الشيء إلى نفسه .

وجاءت سكرة الموت بالحق ⇐ وجاءت سكرة الحق بالموت

م م.إ مضاف إليه مفعول معه م م.إ نعت مفعول معه

إسناد لفظي وصف مفعول معه

مصاحبة ↓

مفعول معه

* * *

المبحث الثَّالث

النَّسخ الوظيفي في المركَّب الإسناديّ الوصفي المسند

المركَّب الإسنادي الوصفي المسند :

هو هيئة تركيبيَّة تتَّسم تداوليَّة المسند فيها بالوصفية فهي جملة اسمية مثل المركَّب الإسنادي الاسمي المسند ، غير أنَّ المسند فيها صفة ؛ إمَّا صفة فاعل نحو : « هذا ضارب زيد الآن أو غدًا » ، وإمَّا صفة مفعول نحو : « هذا معمور الدار الآن أو غدًا » ، وإمَّا صفة مشبَّهة باسم الفاعل نحو : « هذا رجل حسن الوجه » وتسمى الإضافة في هذه الأمثلة إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمرًا لفظيًا وهو التخفيف [(١)] ، وعليه فإنَّ هذا المركَّب كسابقه في انقسامه على نفسه إلى جملة اسمية تامَّة قائمة على مبتدأ وخبر وإلى مركَّب إسنادي الوصفي المسند تابع إلى غيره دلاليًا وهو قسمان : جملة اسمية مؤدِّية لوظيفة نحوية خاصَّة وعلى تعبير النحويين في محل تلك الوظيفة ، ومركَّب وصفي إضافي من مثل : « ضارب زيد » وهو مركَّب ناقص النِّسبة كما وُضِّح في المركَّب السَّابق ؛ وعليه فإنَّ ما صح القول فيه عن المركَّب الإسنادي الاسميّ المسند مطابق لهذا المركَّب أيضًا ؛ لكون الخبر فيه وصفًا على أصل وضعه إلَّا أنَّ النَّسخ قد يتخلَّله إذا تُجوِّز في استخدام تلكم الصِّفات في غير مواضعها ، فالصِّفات لها معايير خاصة في الصِّياغة من جهة وفي الاستخدام من جهة أخرى وهي - أي الصِّفات - كما ذكر د . تمام حسان ملخِّصًا ما ذكره النحويون - خمس : صفة الفاعل ، وصفة المفعول ، وصفة المبالغة ، والصِّفة المشبهة ، وصفة التَّفضيل [(٢)] .

السمات التداوليَّة للمركَّب الإسنادي الوصفي المسند :

وهي السِّمات نفسها التي ميَّزت المركَّب الإسنادي الاسمي المسند ، وما يضاف إلى تلكم السِّمات هو خاص بقانون صياغة الصِّفات نفسها وما يميِّزها عن بعضها البعض على هذا النحو :

- **صفة الفاعل :**

يقول ابن هشام : « هو الوصف الدَّال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم ، ولا يخلو إمَّا أن يكون بأل أو مجردًا منها ؛ فإن كان بأل عمل مطلقًا ماضيًا كان أو حالًا أو مستقبلًا تقول : « جاء الضارب زيدًا أمس

(١) شرح قطر الندى (١/٢٥٤) .

(٢) اللُّغة العربية معناها ومبناها (٩٩) .

أو الآن أو غدًا » ؛ ذلك لأن « أل » هذه موصولة و « ضارب » حال محل « ضرب » إن أردت المضي أو « يضرب » إن أردت غيره ، والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله [١] ، إذن اسم الفاعل هو اسم مشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث [٢] وهو على زنة فاعل إن كان من فعل ثلاثي ، وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقًا ، فإن صُغِّر أو وُصف لم يعمل ، وإن كان صلة لأل عمل مطلقًا وإلّا عمل إن كان حالًا أو استقبالًا ، واعتمد ولو تقديرًا على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف ؛ فأمّا النفي فمنه قولك : « ما وافٍ بعهدهِ المنافق » ، وأمّا الاستفهام فنجد منه قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم : ٤٦] ، أمّا مثال الاسم المُخبر عنه فمنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ [الطلاق : ٣] ، وأمّا كون اسم الفاعل صفة لموصوف فمثاله : « مررت برجل ضاربٍ زيدًا » [٣] ، ولمن أراد استزادة وتوسعًا في الإحاطة بمدلول اسم الفاعل عليه الاطلاع على « رسالة في اسم الفاعل » وهو كتاب للإمام أحمد بن قاسم العبادي جمع فيه آراء اللغويين حول هذه المسألة .

• **صفة المفعول :**

وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم [٤] ، يُصاغ من الثُّلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومأسور ، ومن غيره بلفظ مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره كمُخرج ومُستخرَج ... ، وما يشترط في إعمال صفة الفاعل يشترط كذلك في إعمال صفة المفعول [٥] ، إلا أنّ صفة المفعول تنفرد عن صفة الفاعل بجواز إضافتها إلى ما هو مرفوع به في المعنى وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم على التشبيه تقول : « الورع محمودة مقاصده » ثم تقول : « الورع محمود المقاصدَ » بالنصب ثم تقول : « الورع محمود المقاصدِ » بالجر [٦] .

---

(١) شرح قطر الندى (١/٢٧٠) .
(٢) أخرج ابن هشام بقوله : « معنى الحدوث » الصّفة المشبهة واسم التفضيل كظريف وأفضل ؛ لأن معنييهما الثبوت لا الحدوث . شرح شذور الذهب (١/٤٩٧) .
(٣) المصدر نفسه (١/٤٩٦ - ٥٠٣) .
(٤) المصدر نفسه (١/٥٠٨) .
(٥) المصدر نفسه (١/٥٠٨ ، ٥٠٩) .
(٦) أوضح المسالك (٣/٢٣٢ ، ٢٣٣) .

• صفة المبالغة :

ويسمّيها ابن هشام بأمثلة المبالغة « وهي عبارة عن أوزان محوَّلة عن صيغة فاعل لقصد إفادة المبالغة والتّكثير وهي – أي الأوزان – فعال ومفعال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فَعِل بقلة ، وحكمها حكم اسم الفاعل فتنقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقًا وإلى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين آنفًا عند ذكر صفة الفاعل مثال إعمال « فعّال » قولهم : « أمّا العسل فأنا شرّاب » وقول الشاعر :

أَخَا الحَرْبِ لبَّاسًا إِلَيهَا جِلَالَها وَلَيسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعقلَا [1]

ومن إعمال « مفعال » قولهم : « إنّه لَمِنحارٌ بوائكها » أي سمانها ، ومثال إعمال « فعول » قول أبي طالب : « ضروب بنصل السيف سوق سمانها » فإعمال هذه الثلاثة كثير وهو ما اتّفق عليه جميع البصريين ومثال إعمال « فعيل » قول بعضهم : « إن اللّه سميع دعاء من دعاه » ومن إعمال فَعِل قول زيد الخيل ﷺ : « أتاني أنّهم مزقون عرضي » وإعمالها قليل ، وإعمال هذه الخمسة فيه خلاف بين البصريين أنفسهم وبينهم والكوفيين الذين لم يُجيزوا إعمال شيء من الخمسة [2] ، والخوض في هذه المسألة يبعدنا عن جوهر البحث وهو الدلالة وتتبعها ناسخة كانت أو منسوخة .

• الصّفة المشبّهة :

يقول الزّمخشري : « هي التي ليست من الصّفات الجارية وإنّما هي مشبّهة بها في أنها تُذكّر وتؤنّث وتثنى وتجمع نحو : « كريم وحسن وصعب » [3] ، فهي كل صفة صحّ تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر وترفعه فاعلًا أو بدلًا أو تنصبه مشبهًا أو تمييزًا أو تجره بالإضافة إلّا إن كانت بأل وهو عارٍ منها ، ومثال ذلك قولك : « زيد حسن وجهه » بالنصب أو بالجر والأصل (وجهه) بالرفع ؛ لأنّه فاعل في المعنى إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه ولكنّك أردت المبالغة فحوّلت الإسناد إلى ضمير « زيد » فجعلت زيدًا نفسه حسنًا وأخّرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنّ العامل وهو « حسن » طالب له من حيث المعنى فهو معموله الأصلي ولا يصحُّ أن ترفعه على الفاعلية والحالة هذه

---

(١) شرح شذور الذهب (١/ ٥٠٤) .
(٢) المصدر نفسه (١/ ٥٠٣ – ٥٠٨) .
(٣) المفصل (١/ ٢٩٣) .

لاستيفائه فاعله وهو الضمير فأشبه بالمفعول في قولك : « زيد ضارب عمرًا » ؛ لأنَّ ضاربًا طالب له ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية فنصب لذلك فالصِّفة مشبَّهة باسم الفاعل المتعدِّي لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل على ما تمَّ تقديره فيما تقدم [١] ، أما خفضه بالإضافة فناشئ على الأصح عن النصب لا عن الرفع كما يقول ابن هشام ؛ لأن كل شيء إضافته غير محضة ، فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة إلا الصفة المشبهة ؛ لأنَّها نقل عن أصل [٢] ، والأصل في الصفة كونها اسم فاعل لهذا عدَّد ابن هشام ما افترق فيه اسم الفاعل والصِّفة المشبهة في أحد عشر أمرًا منها إمكان صوغ الفاعل من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل ، وفيها أنَّ اسم الفاعل يكون للأزمنة الثلاثة أمَّا الصِّفة المشبهة فلا تكون إلا للحاضر أي للماضي المتصل بالزمن الحاضر للدلالة على الثبوت ... إلخ [٣] .

• **صفة التَّفضيل :**

وهي الصِّفة الدَّالة على المشاركة والزِّيادة نحو : « أفضل وأعلم وأكثر » وله ثلاث حالات : حالة يكون فيها لازمًا للإفراد والتذكير وذلك في صورتين :

إحداهما : أن يكون بعده « من » جارة للمفضل عنه كقولك : « زيد أفضل من عمرو » و « الزيدان أفضل من عمرو » و « الزيدون أفضل من عمرو » و « هند أفضل من عمرو » و « الهندان أفضل من عمرو » و « الهندات أفضل من عمرو » ولا يجوز غير ذلك ، قال تعالى : ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف : ٨] ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ ﴾ [التوبة : ٢٤] فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين والثانية مع الجماعة.

أمَّا الصورة الثانية : أن يكون مُضافًا إلى نكرة فتقول : « زيد أفضل رجل » و « الزيدان أفضل رجلين » و « الزيدون أفضل رجال » وهكذا مع هند فـ « هي أفضل امرأة » و « الهندان أفضل امرأتين » و « الهندات أفضل نسوة » .

---

(١) شرح شذور الذهب (٥٠٩/١ - ٥١٠) .
(٢) مغني اللبيب (٧٤٤/١) ، وهمع الهوامع : (٣٠٧/٢) .
(٣) مغني اللبيب (٢٩٨/١ - ٦٠٠) .

وحالة يكون فيها مطابقًا لموصوفه وذلك إذا كان بأل نحو : « زيد الأفضل » و« الزيدان الأفضلان » و« الزيدون الأفضلون » و« هند الفضلى » و« الهندان الفضليان » و« الهندات الفضليات أو الفضل » .

وحالة يجوز فيها الوجهان : المطابقة ، وعدمها ؛ وذلك إذا كان مضافًا لمعرفة تقول : « الزيدان أفضل القوم » وإن شئت قلت : « أفضلا القوم » وكذلك الحال في الأمثلة الأخرى ، وعدم المطابقة أفصح قال تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ٩٦] ولم يقل : « أحرصي » بالياء ، وقال تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطابق ولم يقل : « أكبر مجرميها » ، وعن ابن السراج أنَّه أوجب عدم المطابقة ورُدَّ عليه بهذه الآية [1] .

النَّسخ الوظيفي في المركَّب الإسنادي الوصفي المسند :

يأتي النَّسخ الوظيفي في المركَّب الإسنادي الوصفي المسند على أشكال ؛ منها نسخ المعنى التقسيمي للخبر لانعدام التَّوافق الدلالي بين المخبر والمخبر عنه ، وذلك بدليل قرينتي الاستدعاء المنطقي والاستدعاء الوظيفي اللتين أشير إليهما فيما تقدم عند الحديث عن النَّسخ في المركَّب الإسنادي الفعلي المسند ويتكرر ذكرها في هذا الموضع لكون الصِّفة وهي اسم مشتق من الفعل تعمل عمل فعلها بأن تستدعي فاعلًا بعينه يقوم بالفعل كما تستدعي مفعولًا – إن كان الفعل متعديًا – يقع عليه الفعل ؛ وعليه فإنَّ وصف المسند إليه بغير وصفه هو تجوز في استخدام تلك الصِّفة فيما يوصف عند البلاغيين بالمجاز فمن أمثلة المجاز في القرآن من مثل هذه التراكيب نجد قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ [مريم: ٦١] عند من رأى أنَّ مفعولًا هنا بمعنى فاعل أي :

﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾ ⇐ إنه كان وعده آتيًا

م.إ م — م.إ م

إسناد مجازي — إسناد حقيقي — مسند على سبيل الفاعلية

↓

مسند على سبيل المفعولية

(١) قطر الندى (١/٢٨٠ ، ٢٨١) .

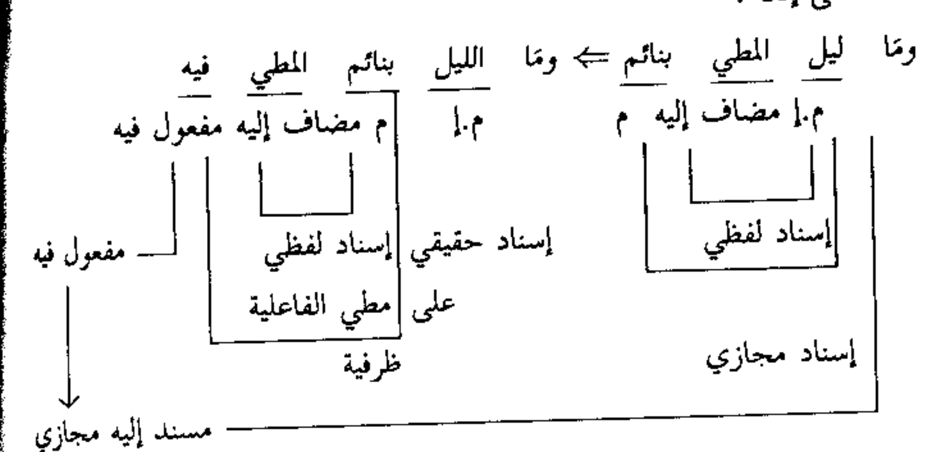
أمَّا مَن قال : إنَّ ﴿ مَأْتِيًّا ﴾ على بابه لكون ما تأتيه فهو يأتيك أو لكون المراد بالوعد الجنة أي ﴿ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ (١) ، فلا نسخ حينئذ في جهة المسند ، أما النسخ الوظيفي القائم على اعتبار ﴿ مَأْتِيًّا ﴾ بمعنى « آتٍ » ؛ لأنَّ وعد الله آتٍ لا محالة ، فصيغ الكلام فيه بما يتوافق مع الغرض البلاغي وهو تشويق المسلمين إلى جنَّة عرضها السموات والأرض ؛ لهذا يمكن حمل ﴿ مَأْتِيًّا ﴾ على بابه أيضًا توافقًا مع هذا الغرض ؛ إذ إنَّ سعي المسلمين بالعمل الصالح للفوز بالجنة كسعي الجنَّة إليهم بعملهم ذاك ، لهذا فإنَّ حمل الكلام على المجاز - وهو مجاز عقلي وُسمت العلاقة فيه بالفاعلية - مع إمكان حمله على الحقيقة أيضًا يُعدُّ خصيصة تفرَّد بها القرآن في احتواء أكثر من دلالة في تركيب واحد فالجنَّة موعد مأتي وآتٍ لا محالة بإذن الله .

ومن أمثلة المجاز العقلي أيضًا إلا أنَّ العلاقة به علاقة الزمانية قول الشاعر :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى   وَنِمت ومَا ليل المطي بنائم (٢)

والليل لا ينام وإنما يُنام فيه ، وقال آخر : فنام ليلي وتجلَّى همِّي (٣) .

فالمعنى إذن :



إذن العلاقة الجامعة بين الليل ونائم علاقة ظرفية لا إسناد كما وضَّحنا ، وتأتي هذه الموافقة الدلالية بناءً على قانون التوارد المعجمي الذي يُلزم كل لفظة باستدعاء كلمات توافقها في هذا الحقل الدلالي من زوايا مختلفة ؛ فـ « نائم » مثلًا تستدعي الليل بوصفه ظرفًا زمانيًّا لحدوث هذا الحدث أي النوم ، كما يستدعي فاعلًا معيَّنًا تتوفر

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٨٧٧/٢) .   (٢) ديوان جرير (٤٥٤) .

(٣) الفراهيدي الجمل في النحو (٧٣/١) ت : د . فخر الدين قباوة الطبعة الخامسة (١٤١٦ / ١٩٨٦) .

به صفة الحياة ليتسنى له ممارسة هذا الحدث كالنبات والحيوان والإنسان وما أُسند لغير هذه الفئات ، فهو على سبيل المجاز - كما نبّهنا - بعلاقة من علاقاته تجبر هذا الكسر الدلالي كما هو في المثال محل الدراسة ؛ إذ إنَّ الليل يُنام فيه وتدخُّل المجاز ههنا لإظهار الغرض من هذا التركيب وهو بيان فرط تماشي هذا الحدث - أي النوم - مع الليل ممَّا صيَّرالفعل لليل فكلما يأتي الليل بسكناته يغشى النوم ساكنيه وكأنه هو من أنامهم فالفرق بين التعبير المباشر بقولنا : « ما الليل بنائم المطي فيه » والتعبير اللامباشر بقولنا : « وما ليل المطي بنائم » كفيل بإظهار جمالية الصورة وموسوعية اللغة وامتداداتها في وصف ما يحيط بنا وكأنه غير مرئي بالنسبة لنا بتراكيب يظهر بها النسخ الوظيفي - وأداته المجاز - على مستوى وظائفها النحوية الخاصة التي تُهدر فيما بين دلالاتها المعجمية العلاقة المعجمية بما ينبئ عن نفوذ المجاز إليها ومن ثمَّ خضوعها للنسخ الوظيفي ؛ لأنَّ الاستدعاء المنطقي القائم بين المفردات بدلالاتها المعجمية المختلفة (التوارد المعجمي) يستلزم استدعاء وظيفيًّا معينًا فإن خُرق هذا القانون (قانون التوارد المعجمي) عن طريق المجاز يُؤتى بوظائف نحوية أخرى مغايرة على ما كان عليه أصل الكلام توافقًا مع الدلالة المعجمية التابعة وهو ما أسهم فيه المجاز بفهم جديد للوظائف النحوية داخل السِّياق وتوجيهها على نحو ما أشرنا [١] .

ومن إقامة المفعول مقام الفاعل على هيئة مجاز عقلي مفعولي العلاقة قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [التغابن : ١٧] يقول الزمخشري متأمِّلًا في هذه الآية : « والله تعالى مُجازٍ ومثن الثناء الجميل على العبد الشكور فاللّٰه المشكور لا الشاكر ، اللهم إلا أن يكون الشكر في الآية مجازًا من الإثابة وهو الوجه [٢] ، فعلى كلا الوجهين إسناد ﴿ شَكُورٌ ﴾ إلى الله ﷻ إسناد مجازي ؛ إمَّا على المفعولية على هذا النحو :

﴿ وَٱللَّهُ شَكُورٌ ﴾ ⇐ اللّٰه مشكور

م.أ م م.أ م

إسناد مجازي | إسناد حقيقي | مسند على سبيل المفعولية

↓

مسند على سبيل الفاعلية

---

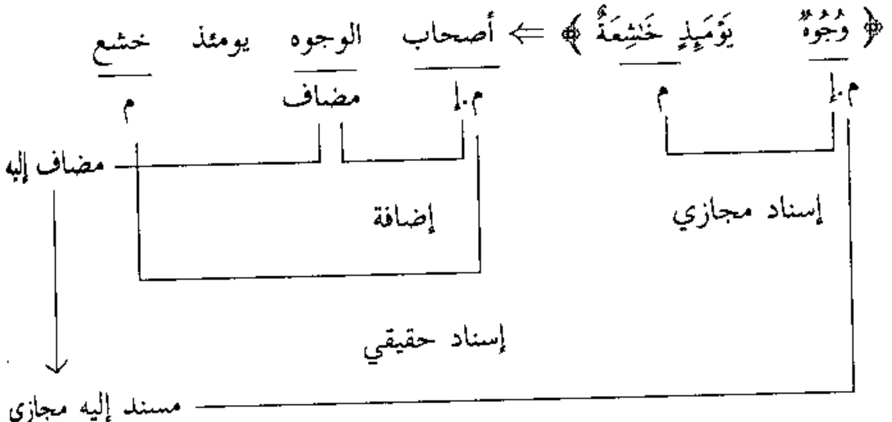
(١) المقتضب (٣٣١/٤) .

(٢) الكشاف (١١٦/٤) .

وإمَّا عن طريق الكناية لتلازم الشكر مع الإثابة أي : « يشكر مَنْ أنفق في سبيله » ومعنى شكره إيَّاه : إثابته له وقبوله عمله ؛ فالجزاء من جنس العمل ، وعليه يمكن توجيه الوظائف النحوية داخل هذا السياق بحمل لفظة ﴿ شَكُورٌ ﴾ إمَّا على أصل معناها أو أن تأتي على معنى الإثابة ، وفي كلتا الحالتين تحتفظ بصيغتها ووظيفتها الأصلية ألا وهي المسند إلى اللّٰه تعالى وهو الشكر .

ويأتي النسخ الوظيفي كذلك بالإضافة إلى المجاز العقلي على هيئة مجاز مرسل نحو قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾ [الغاشية : ٢] لما يُلمس من تنافر دلالي بين الوجوه والخشوع ، وهو تنافر سعى المجاز إلى قلبه توافقًا دلاليًا عندما برَّر هذه العلاقة على سبيل الجزئية فأصحاب تلكم الوجوه هم الخاشعون ، واللّٰه تعالى يُصوِّر حال الناس يوم القيامة كيف أنَّهم متذلِّلون خاضعون لمصيرهم الحتمي ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ [يونس : ٢٧] مهطعين غُضَّت أبصارهم وخُفضت أصواتهم فهم بين يدي حضرته - جلَّ وعلا - وعليه وجب خضوع أصحاب تلك الوجوه للرحمن - والوجوه جزء من أصحابها - ليظهر النَّسخ الوظيفي في هذا الشاهد على هذا النحو :

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾ ⇐ أصحاب الوجوه يومئذ خشع

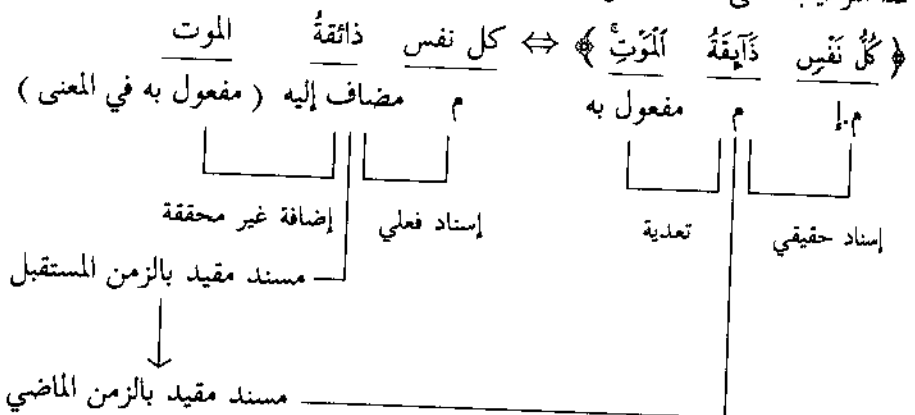


فالملاحظ فيما تمت مناقشته من أمثلة أنَّ النَّسخ الوظيفي فيها ناجم عن المجاز الذي به تم إسناد ما لا يجب من مسند إلى مسند إليه يربطه به رابط غير الإسناد ؛ إمَّا الفاعلية ، أو المفعولية ، أو الزمانية ، أو حتى على سبيل التلازم كما هو في الكناية. غير أنَّ هناك إسنادًا حقيقيًا إلا أنَّ النسخ فيه قد مسَّ مستوى الزَّمن فكان النَّسخ زمانيًا كما هو الحال في الآية الكريمة : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ؛ فقد ذكر الفراء أنك « لو نوَّنت في « ذائقةٌ » ونصبت « الموتَ » كان صوابًا ، وأكثر ما تختار العرب التَّنوين والنَّصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضيًا لم يكادوا

يقولون إلا بالإضافة » (١) ، وبذلك نجد على القرائتين التناسخ الوظيفي قد نفذ إلى هذا التركيب على هذا النحو :

﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ ﴾ ⇔ كل نفس ذائقةٌ الموت

م.إ م مفعول به م مضاف إليه (مفعول به في المعنى)



فللعامل الصوتي – مُمَثَّلًا في التَّنوين – الأثر الواضح في توجيه الوظائف النحوية داخل هذا التركيب ؛ وبهذا يتناسخ المسندان زمانيًا لكون القراءات وإن اختلفت مأخوذ بها جميعًا ، وهذا ما كرَّرنا ملاحظته في أكثر من مثال قد مرَّ بنا ؛ إذن التناسخ الوظيفي هو ما ينشأ بين تركيبين يؤخذ بهما (٢) ، مجتمعين دون مرجِّح لأحدهما كما هو الحال في الأخذ بالقراءات على اختلافها ، وإن كان منها الشاذ كقراءة التنوين والإعمال في « ذائقةٌ » ؛ لأن الدلالة فيها صحيحة قد أقرَّها الرسول الكريم ﷺ وما النسخ فيها إلا ظاهرة تركيبية مبرزة لأهمية الدلالة في توجيه الوظائف النحوية داخل السِّياق .

ومن أمثلة ما يعتري المركَّب الوصفي الإضافي من نسخ كذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [المزمل: ٦] ، فقد ذكر ابن منظور أنَّ « الناشئة أول ساعة ، وقيل : الناشئة والنشيئة إذا نمت من أول الليل نومة ثم قمت ومنه ﴿ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ ﴾ ، وقيل : ما ينشأ في الليل من الطاعات ... وقال ابن منظور : ﴿ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ ﴾ قيام الليل مصدر جاء على فاعله وهو بمعنى النشء مثل العافية بمعنى العفو » (٣) ، أمَّا صاحب المصباح فرأى هو الآخر أنَّ الناشئة مصدر جاء على « فاعلة » وهي بمعنى النشوء (٤) ، فباحتفاظ « ناشئة » بمعناها التقسيمي – وهو صفة الفاعل – تأخذ منحنى وظيفيًّا مغايرًا لمعناها إن تخلَّت

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢٠٢/٢) .
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٣١٨/١) .
(٣) لسان العرب مادة (ن ش أ) .
(٤) المصباح المنير (٤١٩/٢) .

عن دلالتها فصارت على معنى المصدر ، وعلى كلَا الوجهين يتسلل النَّسخ الوظيفي داخل هذا المركَّب ؛ ليُغيِّر فهمنا للوظائف النحوية القائم عليها ، أو يعيد توجيهها إلى غير وجهتها الأصلية على هذا النحو :

١ - ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡـًٔا ﴾ ⇐ إنَّ الناشئَ من الطاعات في الليل أشد وطئًا

م.إ مضاف إليه (م.إ) في المعنى م.إ ظرف

ظرف

إسناد مجازي علاقة الظرفية

مسند إليه مجازي

فإسناد النشء إلى الليل إسناد مجازي ؛ إذ لا يُعقل أن يُنشِئ الليل بل أن يُنشأ فيه ومِمَّا يُنشأ فيه الطاعات كقيام الليل ... فكان المجاز العقلي ذي العلاقة الزمانية المبرر الوحيد لهذا الكسر الدلالي المستساغ بلاغيًا على جهة المبالغة في تلازم الحدث مع ظرفه ، وكأنَّه مُنشَأ منه لا فيه كما بيَّنا .

٢ - ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡـًٔا ﴾ ⇐ إنَّ نشوء (نشء) الليل

م.إ مضاف إليه (م.إ) دلاليًا م.إ مفعول به دلاليًا (اللّٰه أنشأه)

مفعول به

إسناد مجازي إضافة بيانية للمفعول

مسند إليه مجازي

فإضافة النشوء (أو النشء) إلى الليل إضافة بيانية كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [البقرة: ٥٤] أي إنَّ ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ مفعول به للفعل ﴿ خَلَقَ ﴾ كما أنَّ ﴿ ٱلَّيۡلِ ﴾ مفعول به للفعل « أنشأ » أي « أنشأ اللّٰه الليل والنهار » .

* * *

المبحث الرَّابع

النَّسخ الوظيفي في المركَّب الإسنادي الخالفي المسند

المركَّب الإسنادي الخالفي المسند :

هو هيئة تركيبية تتسم تداولية المسند فيها بالخالفيَّة ، والمقصود بالخالفة [١] إمَّا خالفة الإخالة كما يسمِّيها د .تمَّام حسَّان ويسمِّيها النحاة باسم الفعل ، وإمَّا خالفتا التعجب ، وإمَّا خالفتا المدح والذم على نحو تصنيف د . تمام حسان للخوالف [٢] ، ويمكن اعتبار هذا المركب جملة تامة [٣] مكونة من خالفة ومسند إليه ومتمِّماتها إن وجدت إذا كانت جملة ابتدائية وإن لم تكن كذلك كانت جملة تابعة دلاليًا إلى غيرها بتأوُّل على نحو ما نبيِّنه لاحقًا .

السمات التَّداوليَّة للمركَّب الإسنادي الخالفي المسند :

ولأنَّ الخالفة إما خَالفة إخالة أو خالفة صوت أو خالفة تعجب أو خالفتا مَدح وذم فإن أهمَّ ما يجمعها من سمات يمكن تلخيصه في :

١ - سُمِّيت بالخوالف ؛ لكونها تخلَّفت عن الأسماء في بعض الصِّفات ، كما تخلَّفت عن الأفعال في البعض الآخر ، وهذا التَّخلف هو ما طرح تلك الأسئلة الجدلية : أهي أسماء أم أفعال فكان لكل طرف حججه ، واستطرد النحاة كثيرًا في هذه المسائل استطرادات يؤخذ بعضها ويُجعل بعضها الآخر جانبًا لبُعده عن طبيعة

---

(١) الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحيَّة أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه . اللغة العربية معناها ومبناها (١١٣) وحصر ابن الصابر مفهومها في معنى اسم الفعل الذي جعله قسمًا رابعًا إضافة إلى أقسام الكلمة الثلاثة (الاسم الفعل الحرف) همع الهوامع (٣/١٠٤) لهذا فضَّل د . حماسة تسمية اسم الفعل بالخالفة ؛ لأنَّه لم يجد لمصطلح الإخالة الذي جاء به د .تمَّام سندًا من الاستعمال اللغوي (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٩٧) .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها (١١٣ - ١١٥) .

(٣) عدَّ د .حماسة الخوالف من الجمل غير الإسناديَّة مع أنَّه يُقرُّ بكونها جملة (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٩٧) . و لا تسمَّى الجملة جملةً ما لم تحوِ إسنادًا إمَّا صراحةً كما مُثِّل له في المباحث السَّابقة من هذا الفصل أو ضمنًا كما في الخوالف أو في جملة النِّداء أو جملة القسم أو جملة الإغراء والتَّحذير ممَّا عدَّه د . حماسة من الجمل غير الإسناديَّة فمثلًا الإسناد الضِّمني في النِّداء قد أشار إليه النُّحاة بتأويله بالفعل « أدعو » أمَّا الخوالف فسيأتي التَّمثيل لها لاحقًا بإذن اللَّه تعالى .

اللُّغة ، ولربَّما خير ما جمع تلك الصدامات الفكرية ما لخَّصه أبو البركات الأنباري في كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف » ؛ لهذا ترى الباحثة أن الخوض في هذه المسألة – كون الخوالف أسماءً أو أفعالًا – يبعدنا عن غاية هذا البحث وهو الإشارة إلى دلالة التراكيب التي تعين في تحديدها – أحيانًا كما بينا في المباحث السابقة – قرينة الصِّيغة [1] وقرينة المعنى التقسيمي لانفراد كل معنى تقسيمي (اسم وفعل وصفة وخالفة ...) بميزات دلالية تركيبيَّة تخوِّلها للارتباط بمفردات دون بعضها الآخر لهذا يأتي الاعتبار الوظيفي حينئذ لمفصلة هذه القضية والخروج بقاعدة ذهبية أساسها الدلالة وهي اعتبار كل خالفة مسندًا ، وإن اختلفت تحليلات النُّحاة لهذا المركب التي ألمح البعض من خلالها إلى تناقض دلالي يُلزمنا بإعادة النظر في هذا التحليل فهذا التعجب بصيغتيه قد أثار مسألة مهمَّة يمكن تمثيلها على هذا النحو : يقول الواحد منا متعجِّبًا : « ما أجمل الجوَّ وأجمِل بالجوِّ » و « الجوُّ » في كلتا الحالتين مسند إليه التعجب بـ « ما أجمل » و « أجمل بـ » إلَّا أنَّ النحاة في تحليلاتهم لمثل هذين المثالين يرون أنَّ « الجوَّ » على الصِّيغة الأولى مفعول به وتقدير الكلام حينئذ : « شيء جمَّل الجو » وهو تأويل يقصي السِّمة الأسلوبية للتعجب ، وهي سمة إيجادية انفعالية إنشائية ؛ لكون تأويلها جاء على هيئة خبر قابل للتَّصديق أو التَّكذيب ، أمَّا عن « الجوّ » على الصِّيغة الثَّانية فهو فاعل أي مسند إليه الفعل « أجمل » الذي قيل عنه : إنَّه على صيغة فعل الأمر ، وعلى هذا التأويل كذلك تُقصى وظيفة التعجب وهي الانفعال وترجمته بإنشاء تركيب لغوي معبِّر عنه ؛ فهذا بالنِّسبة للتعجب والحال نفسها مع المدح والذم في نحو قولنا : « نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو » فالمدح في الجملة الأولى « نعم الرجل » مسند إلى « زيد » كما أن الذم في الجملة الثانية « بئس الرجل » مسند إلى « عمرو » وهذا تفاديًا للوقوع فيما وقع فيه نحاتنا ، ونحن لا نعيب فيهم ذلك ؛ وإنما هو من فرط تمسُّكهم باللغة وإخضاعها لنظام واحد هو نظام العامل مع أنَّ العامل لا يستقلُّ بوظيفته إلا إذا روعي جانب الدلالة فيه ، وعليه يمكن اعتبار كل من المركبين : « نعم الرجل ، وبئس الرجل » مركبًا ذا دلالة وحيدة إمَّا المدح أو الذم على هذا النحو :

(١) يؤثر د . محمد علي تسميتها ههنا بقرينة النماذج المتحجِّرة . وصف اللغة العربيَّة دلاليًا (٣٠٩) .

نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو (على أن نعم الرجل ، وبئس الرجل)

م م.إ م م.إ م م.إ م م.إ

إسناد إسناد إسناد إسناد

أمَّا أسماء الفعل على اختلاف دلالتها فيكفي كونها دالة على فعل ما منوط بفاعله لنقول عنها : إنَّها مسانيد فقولنا : « هيهات العقيق » و « بعُد العقيق » من حيث البناء الموازي سواء أي :

هيهات العقيق ⇐ بعُد العقيق

م م.إ م م.إ

إسناد إسناد

وأمَّا أسماء الصَّوت التي جعلها ابن مالك مع خالفة الإخالة (أسماء الأفعال)[1] ، فهي الأخرى مسانيد ؛ لكون دلالتها على الحكاية (حكاية صوت) مسندة إلى مخاطب معيَّن وكأنك قلت : « غنَّى فلان » لهذا قولك : « غاق الغراب » أي أسند هذا الصوت حكاية عنه إلى الغراب .

٢ - يأتي التَّعجب في الكلام على ضربين : أحدهما « مَا أفعله » ، والآخر « أفعل به » نحو : « ما أحسن زيدًا » و « أحسن بزيد » ، وقد أوَّل النُّحاة معنى الصِّيغة الأولى : « شيء عظيم أحسن زيدًا » (ما مرفوعة بالابتداء وأحسن خبرها وفيه ضميرها وذلك الضمير مرفوع بـ « أحسن » ؛ لأنه فعل ماض وزيد منصوب على التعجب على معنى المفعولية) . أمَّا الصِّيغة الثانية فهي على معنى : « صار ذا حسن » والباء وما عملت فيه في موضع رفع ومعناه : « أحسن زيد » فلفظه لفظ الأمر ومعناه الجر لهذا لا تقول : « يا زيدان أحسنا بعمرو » و « يا زيدون أحسنوا بعمرو » ؛ لأنَّك لست تأمر أحدًا بإيقاع فعل وإنَّما أنت مخبر فلا ضمير إذن في قولك : أحسن ونحوه[2] ، فالخلط بين الأساليب الإنشائية وتفسيرها على معنى

---

(١) أوضح المسالك (٤/٩٠ - ٩٣) .

(٢) مغني اللبيب (١/٣٢٠ ، ٣٢١) ، واللمع (١٣٦ ، ١٣٧) .

الخبرية سبق أن أشرنا إليه ، إلَّا أنَّه ههنا ليس على هيئة نسخ وظيفي على نحو ما مثلنا في الباب الأول ؛ إذ تتناسخ الأساليب فيما بينها ولكن على جهة التفسير والتفسير يجب أن يحمل في طيَّاته صيغة الأسلوب المؤدَّى في الكلام الأصل حتى يؤدِّي وظيفته وهي الإفهام ، بيد أنَّ تفسير الإنشاء ممثلًا في التعجب بالخبر يُقصي وظيفة الانفعال وهي وظيفة إيجادية ؛ إذ ليس لها وجود في الخارج في أحد الأزمنة ، فالتَّعجب لا يكون إلا من وصف موجود في حال المتعجب منه ؛ لذلك سوَّغ بعضهم مجيأه - أي التعجب - على صيغة الماضي ؛ لأن فعل الحال لا يتكامل حتى ينتهي والمستقبل معدوم فأما قولهم : « ما أطول ما يخرج هذا الغلام » فجاز لأنَّ أمارات طوله في المستقبل موجودة في الحال [١] ، وعليه الأصل في فعل التعجب أن يكون من أفعال الغرائز ؛ لأنَّها هي التي تخفى فإذا زادت تعجب منها لخفاء سببها ، وأمَّا قولهم : « ما أضرب زيدًا لعمرو » فإنَّما تعجب منه لتكرُّره وخفاء سبب ذلك حتى صار كالغريزي [٢] ، وبهذا وضعت شروط للفعل المصاغ منه التعجب وهي نفسها الشروط اللازمة للمفاضلة (أي صوغ الفعل على زنة صفة التفضيل) بأن يُصاغ من الفعل الثلاثي المبني للمعلوم الذي لا يكون اسم فاعله على وزن « أفعل » نحو « عَمي وعرج » وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ولا من نحو : « سود وسمر » ونحوهما من أفعال الألوان ولا هي نحو : « لمي ودعج » ونحوهما [٣] .

وتبقى مسألة مهمَّة في تداوليَّة هذا المركب الذي يكون المسند فيه خالفة تعجُّب وهي مسألة الرُّتبة والمطابقة فالرُّتبة في هذا المركَّب محفوظة لا يسبق المسند إليه المسند فلا نقول في نحو : « ما ألطف الجو » : « الجو ما ألطفه » على أن يبقى المعنى واحد بل معنى قولنا : « ما ألطف الجو » هو على الإنشاء لبيان انفعال الدَّهشة من هذا الأمر وهو كون الجو لطيفًا :

(ما ألطف الجوّ)

م (خالفة) م.إ

إسناد

(١، ٢) اللباب (١/١٩٩) .

(٣) مغني اللبيب (١/٣٢٤) .

أما قولنا : « الجو ما ألطفه » فهو على الإخبار ؛ إذ لا يجوز الإخبار بإنشاء مثلما تقول : « زيد اضربه » بل على تأوّل أي « الجو لطيف لطفًا عجيبًا » كما أنَّ البناء الموازي لهذا التركيب يختلف عمّا تقدّمه على هذا النحو :

الجوُّ　　　ما ألطفه
م.إ　　م (خالفة) + م.إ
م
إسناد

ومن السّمات التركيبية لهذا المركب أيضًا عدم خضوعه للمطابقة ؛ إذ يلزم بناءً واحدًا في المفرد والمثنى والجمع فنقول : « ما أجمل البحر » و « ما أجمل البحرين » و « ما أجمل البحار » .

٣ - أمّا خالفة الإخالة أي أسماء الأفعال كما يسميها النحاة ، وهي ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالًا تكون بمعنى الأمر وهو الكثير فيها كـ : « مه » بمعنى اكفف و « آمين » بمعنى استجب ، وتكون بمعنى الماضي كـ : « شتّان » بمعنى افترق تقول : « شتان زيد وعمرو » و « هيهات » بمعنى بَعُد تقول : « هيهات العقيق » ، وتكون بمعنى الحال كـ : « أوه » و « أف » بمعنى أتوجع وأتضجر على التوالي و « وا » و « وي » و « واها » بمعنى أعجب كقوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص : ٨٢] أي أعجب لعدم فلاح الكافرين [1] . فاسم الفعل ضربان : أحدهما ما وضع من أول الأمر كشتان وصه ووي ، والثاني ما نُقل من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور نحو : « عليك » بمعنى الزم ومنه ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٥] أي « الزموا شأن أنفسكم » و « دونك زيدًا » بمعنى خذه و « مكانك » بمعنى اثبت و « أمامك » بمعنى تقدّم و « وراءك » بمعنى تأخر و « إليك » بمعنى تنح ، ومنقول من مصدر وهو نوعان : من مصدر استعمل فعله نحو : « رويد زيدًا » فإنّهم قالوا : « أورده إروادًا » بمعنى أمهله إمهالًا ؛ لهذا يمكن أن يخضع لهذا الفعل ومصدره إلى ما يخضع إليه الفعل ومصدره في الفعل المتمكّن ، ومصدر أُهمل فعله نحو قولهم : « بله » فإنّه في الأصل فعل مهمل مرادف لدع واترك . أمّا

(١) أوضح المسالك (٤/٨٠ - ٨٤) ، وشرح ابن عقيل (٣/٣٠٢ ، ٣٠٣) .

ما ينقاس من استعمال أسماء الأفعال فهو ما جاء على « فعال » مبنيًّا على الكسر من كل فعل ثلاثي فتقول : « ضِراب زيد » أي اضرب [١] .

٤ - وفيما يتعلّق بخالفتي المدح والذّم (نعم وبئس وما شابههما) اللتين اختلف حولهما النحويون هل هما اسمان أم فعلان كما اختلفوا في الخوالف الأخرى ، فإنَّ ما يميّز هاتين الخالفتين أنَّهما وضعتا للمدح العام وللذم العام على التوالي ؛ لهذا رأى بعضهم أنَّه من الواجب أن يكون فاعل نعم وبئس - وبالأحرى المسند إليه لاعتبار نعم وبئس مسندين - اسم جنس للدلالة على اللفظ العام من جهة وعلى أنَّ الممدوح أو المذموم مستحقٌّ للمدح أو الذم في ذلك الجنس من جهة أخرى [٢] ، وهو ما حمل د . خليل عمايرة على عد هذه الخالفة من أساليب التوكيد لكون الجملة النواة فيها قد طرأت عليها عناصر تحويلية كعنصر المدح « نعم » أو عنصر الذم « بئس » أو بزيادة « أل » [٣] ، كما في قولك :

نعم الرجلُ عبدُ اللّه و بئس الرجل حنظلة

م (خالفة) مبدل منه م.إ (بدل) م.إ (خالفة) م.إ م.إ (بدل)

إسناد بيان إسناد بيان

أو : نعم رجلًا عبدُ اللّه (فعبد اللّه هو المخصوص بالمدح)

م تمييز م.إ

تفسير

إسناد

إذن « نعم وبئس » للمبالغة في المدح ، كما أن التّعجب موضوع للمبالغة فهم مشتركون في المبالغة في الشيء ، وفي كون وجودهم غير مُحدٍّ في أحد الأزمنة ؛ لأنها لإنشاء المدح ، يقول الرضي : « وذلك أنك إذا قلت : « نعم الرجل زيد » فإنما تُنشئ المدح وتمدحه بهذا اللفظ ، وليس المدح موجودًا في الخارج في أحد الأزمنة

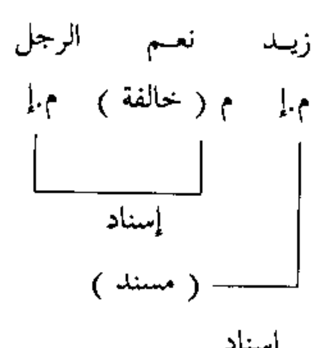
---

(١) أوضح المسالك (٨٥/٤ ، ٨٦) ، وشرح ابن عقيل : (٣٠٣/٣ ، ٣٠٤) .
(٢) أسرار العربية (١٠٨) . (٣) في نحو اللغة وتراكيبها (٢٧٠) .

مقصودًا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرًا بل يُقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجًا » [1] .

أما عن الرتبة والمطابقة في خالفتي المدح والذم فهي رتبة محفوظة ؛ إذ لا يجوز في نحو قولنا : « نعم الفتاةُ هندًا » أن يقال : « الفتاة نعم » بل يمكن القول : « نعم فتاة هندٌ » فيكون بين المسند والمسند إليه تمييزًا نحو ما تقدَّم التَّمثيل له بـ : « نعم رجلًا عبدُ اللَّه » . أما عن المطابقة في الجنس فجائزة ؛ إذ يقال : « بئس الرجل عمرو » و« بئست الفتاة زينب » و « بئس الفتاة » و « نعمت المرأة فلانة » و « نعم المرأة » ؛ لأنَّ المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة [2] . أمَّا عن المطابقة في العدد فلم تقر بها اللغة ؛ إذ لا يقال : « قومك بئسوا رجالًا » ولا يقال : « أخواك بئسا رجلين » [3] .

أما فيما يخص المخصوص بالمدح أو الذم فإذا تقدم على الخالفة المعلَّق بها تعيَّن كونه مبتدأً نحو :



وقد يتقدَّم ما يُشعر به فيُحذف نحو : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [ص: ٤٤] أي : هو وليس منه « العلم نعم المُقتنى » إنما ذلك من التَّقدم [4] .

قد تُسند خالفة المدح أو خالفة الذم إلى « ما » الموصولة (معرفة ناقصة) في نحو قوله تعالى : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء: ٥٨] أي « نعم الذي يعظكم به » ومعرفة تامة في نحو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] أي فـ « نعم الشيء هي » وقيل : تمييز فهي نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني [5] ، وقد يُحذف ما بعد « ما » لدلالة ما قبلها نحو قولنا : « أما الأمانة فنعمَّا » .

---

(١) همع الهوامع (٣/ ٢٣) .
(٢) المصدر نفسه (٣/ ٣٣٤) .
(٣) المقتضب (٢/ ١٤٩) .
(٤) أوضح المسالك (٣/ ٢٨٠) .
(٥) أوضح المسالك (٤/ ٢٧٩ ، ٢٨٠) وهمع الهوامع (٣/ ٣٤) .

وممَّا يمكن اعتباره أيضًا من سمات هذا المركب الفعل الذي يُصاغ منه المدح أو الذم فقد رأى ابن مالك : « أنَّ كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فإنَّه يجوز استعماله على فَعُل (بضم العين) إما بالأصالة كـ (ظرُف وشرُف) أو بالتحويل كـ (ضرُب وفهُم) ثم يجري حينئذ مجرى « نعم وبئس » في إفادة المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص نقول في المدح : « فهُم الرَّجل زيد » وفي الذم : « خبُث الرَّجل عمرو » ومن أمثلة « ساء » (الأصل سَوُأ) نقول : « ساء الرجل أبو لهب » ، وفي التنزيل : ﴿ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٢٩] ، ﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الأنعام: ١٣٦] ، ويقال في المدح : « حبذا » وفي الذم : « لا حبذا » قال الشاعر:

أَلَا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الهَوَى   وَلَا حَبَّذَا الجَاهِلُ العَاذِلُ

ومذهب سيبويه أن « حبَّ » فعل و « ذا » فاعل وأنَّهما باقيان على أصلهما وقيل : « رُكبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلًا » وقيل : « رُكبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسمًا مبتدأً وما بعده خبر » أما وظيفيًا وتحاشيًا لمثل هذه المزالق الدلالية فـ « حبذا » و « لا حبذا » مركبان دالان على المدح والذم على التوالي يقومان بوظيفة المسند لا غير على هذا النحو :

حبذا عاذري في الهوى — ولا حبذا الجاهل العاذل

م (خالفة) م.إ — م (خالفة) م.إ

إسناد — إسناد

النَّسخ الوظيفي في المركَّب الإسنادي الخالفي المسند :

ويأتي النَّسخ الوظيفي في هذا المركَّب على أشكال متباينة تباين دلالات الخوالف فيما بينهما ؛ فالنَّسخ الوظيفي المسلَّط على خالفة الإخالة يأتي على سبيل المثال بإسناد الخالفة إلى غير المسند إليه حقيقة كما لوحظ في الأفعال – وأسماء الأفعال فروع عنها تعمل عملها – ولربَّما يمكن التَّمثيل لها بإسناد أيِّ اسم منها إلى ما لا يعقل ولا يصح مخاطبته أو صدور الفعل منه كقولك لليل سائلًا إياه مجازًا : « رويدك هل علمت شيئًا عن أهلي ؟ » على سبيل الاستئناس ؛ إذ كثيرًا ما خُوطب الليل لكثرة الهموم به والاختلاء بالنفس فيه يقول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّوِيلُ أَلَا انجَلِ ... بِصُبحٍ وَمَا الإِصبَاحُ عَنكَ بِأَمثَلِ [١]

إذن ظهر النَّسخ الوظيفي في المثال السابق في إسناد « رويد » إلى « الليل » إسنادًا مجازيًّا نُسِخ فيه الأمر ممثلًا في « رويد » إلى تمنٍّ لتعلُّق الطلب بمستحيل كما بيَّنا .

أما عن خالفة الصوت وهي من المبنيات لشبهها بالحروف المهملة فينفذ النَّسخ إليها عن طريق التَّشبيه فكما ذكر آنفًا خالفة الصوت نوعان :

أحدهما : ما خُوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل كقولهم في دعاء الإبل لتشرب : « جي جي » غير مهموزين وفي دعاء الضأن « حأ حأ » والمعز « عأ عأ » مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت والمصدر حيحاء وعيعاء قال الشاعر :

عَـنـتَـر هَـذَا شَـجَـرٌ وَمَـاءُ ... عَاعَيتُ لَو يَنفَعُنِي العِيعَاءُ [٢]

وفي زجر البغل (عدس) قال الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة [٣]

فعدس مثلًا يمكن أن يُخاطب بها من يعقل لجامع بينهما هو المشابهة كظهور صفات الغباء والبلادة على الشخص المخاطب ، أو تشبيهًا قصد التعبير لا غير ؛ وعلى هذا يكون « عدس » المسند إلى المخاطب العاقل خالفة منسوخة دلالتها بما يتواءم مع المسند إليه أي إنَّ أصل الكلام مثلًا : « اذهب يا غبي » ، فالإسناد في هذا المركب إسناد مجازي لاختلال المطابقة بين المسند والمسند إليه في النوع على نحو ما بيَّنا والأمثلة في حياتنا اليومية كثيرة من هذا النوع .

أما النوع الثاني من خالفة الصوت : فهو ما حُكي به صوت كـ « غاق » لحكاية صوت الغراب و « طاق » لصوت وقع الحجارة و « قب » لصوت وقع السيف [٤] ، ويمكن كذلك أن يتخلله النَّسخ الوظيفي إذا أُسند لخبر المسند إليه حقيقة استفادة من بعض مزاياه (أي المسند إليه الحقيقي) فالغُراب في بعض الأماكن يُتطيَّر به وهو نذير شؤم – كما يقولون – لهذا إذا أرادوا مثلًا وصف مكان موحش – وإن كان مأهولًا بالأناسي – في بلدةٍ بـ : « غاق حمامها » أي « إنَّ الحمام وهو الفأل الحسن قد غدت صفاته على غير ما كان لوحشة المكان » فاستعير لذلك خالفة الصوت « غاق » للتدليل على هذه الصورة المعبِّرة عن وحشة المكان ، ولربما لو تأملنا في لغتنا

---

(١) معلقة امرئ القيس (٨٣) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٨٩ – ٩٩) .

(٣) المصدر نفسه (٤/٨٩ – ٩٩) .

(٤) المصدر نفسه (٤/٩٣) .

الجميلة وسبرنا أغوارها وما تمتلكه من مساحات دلالية شاسعة لاستنبطنا منها ما يمثّل هذه الظاهرة – أي النّسخ الوظيفي – خير تمثيل .

وفي المركب الإسنادي الخالفي الذي تتميّز تداولية المسند فيه بخالفتي التعجب نرى أن النّسخ الوظيفي قد يعتريه إذا نُسخت دلالة التعجب إلى معنى الخبر كما مثلنا في الفصل الثاني من الباب الأول وكما نزيده تفصيلًا في نحو تمثيل ابن جماعة له بـ« ما كان أحسن زيدًا » و « ما يكون أحسن هذا الغلام » إذا ظهرت عليه أمارات الحسن ومنه :

مَا كَانَ أَسعَدَ مَن أَجَابكَ آخِذًا بِهُداك مُجتنبًا هَوًى وَعِنَادَا [١]

ومنه قولهم : « ما أصبح أبردها !! وما أمسى أدفاها » [٢] ، بزيادة أصبح وأمسى في الجملتين ، أمّا عن قول ابن جماعة في « ما كان أحسن زيدًا » و « ما يكون أحسن هذا الغلام » إذا ظهرت عليه أمارات الحسن ومنه « ما كان أسعد من أجابك آخذًا بهداك » أي إنّ هذا التّعجب قد كان في الزّمن في الماضي عندما ظهرت تلك الأمارات مثار العجب على المتعجب منه كأن كان زيد نضر الوجه واسع العينين ... لهذا تُنبّئ له بالحسن كذلك في المستقبل ، وقد يصدق هذا التنبؤ وقد لا يصدق فقد يفقد زيد جماله نتيجة ظروف معينة ؛ لهذا لربّما صيغ الكلام على هذا النمط قصد الإخبار والتّحسر على ما كان فينسخ التعجب حينئذ إلى معنى الخبر والتحسر وكأن الكلام يُصاغ على هذا النحو : « كان زيد حسن الوجه » لخلوّه من الانفعال وهو سمة إيجادية يختص به التعجب دون غيره ووجوده في الخارج لا يخضع لأحد الأزمنة وورود الناسخ الإعرابي « كان » أو « أصبح » في ثنايا خالفة التعجب (أي بين ما وأفعل) يُسهم كذلك في النسخ الوظيفي لكون التعجب كما ذُكر لا يُحدُّ في أزمنة في الخارج بل زمنه هو زمن إيجاده النطقي المساوق لانفعالات صاحبه .

ولربّما ما يُعد كذلك من النّسخ الوظيفي لخالفتي التّعجب كون إحداهما – مثلًا – صلة لموصول أو خبر لمبتدإ مما يُحتّم عليها منطقيًّا إبدالها بما يعادلها في الأسلوب الخبري لأخذها موقع تلك الوظائف وهي مسألة كثيرًا ما نبّه عليها نحاتنا بمجيء بعض الأساليب الإنشائية معلّقة ببعض الأخبار كتعلق النّعت بمنعوته مثلًا في نحو قولنا : « لقيت فتاة هل رأيت القمر » أي على تأوّل : « لقيت فتاة جميلة » فكذلك

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة (٣١٠) . (٢) المصدر نفسه (٣١٠) .

بالنسبة إلى خالفتي التعجب فقول : « سلّمت على الذي ما أحسن خلقه » فتأوّل بـ : « سلمت على الذي حسن خلقه » فيتخلى التعجب على الانفعال ليلحق بالإخبار على نحو ما بيّنا .

وفيما يخصُّ خالفتي المدح والذم ومنها « نعم وبئس » فقد يتخللها النَّسخ الوظيفي من عدة جهات منها ما يمسُّ دلالتها (أي الخالفة) ، ومنها ما يتعلق بالسِّياق الواردة به أي بالتركيب بخاصة ؛ فمن الأول يمكن نسخ دلالة الذم أو دلالة المدح بجلب تركيب مفيد للمدح في صورة ذم أو بذم في صورة مدح كما سبق أن أشرنا إليه فيما يفيد ذلك في اللغة العربية كأن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقول النابغة الذبياني :

وَلَا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أَنَّ سُيوفَهُم بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ [1]

أي إنْ كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب فأثبت شيئًا من العيب على تقدير أنَّ فلول السيف منه ، وذلك محال فهو في المعنى تعليق بالمحال ، وهذا ما أوحت به « إلَّا » ؛ ذلك أنَّ الأصل في الاستثناء أن يكون متصلًا فإذا نطق المتكلم بـ « إلا » ونحوها – كغير وبيد – توهم السَّامع قبل أن ينطق بما بعدها أنَّ ما يأتي بعدها مُخرجٌ ما قبلها فيكون شيء من صفة الذم ثابتًا ، أما إذا تُليت – أي إلَّا – بصفة المدح تأكد المدح لكونه مدحًا على مدح » [2] ، فهو ضرب من الاستعارة العنادية التي يتم بها تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح ومثال هذا الأخير قولك : « فلان لا خير فيه إلا أنَّه يسيء إلى من أحسن إليه » فيُستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها [3] ، وعليه يمكن قياسها على ما تقدم القول فيه في : « نعم الرجل هو » ازدراءً بمن سأله عن عبد اللّه بقوله : « أليس عبد اللّه بنعم الرجل » ؛ لأنَّ التنغيم بوصفه عاملًا صوتيًا ينسخ دلالة هذا التركيب إلى معنى الذم بالنبر على كلمة الرجل على هذا النحو : « نعم الرجل هو » وكذلك الحال مع الذم فالعامل الصوتي ههنا قد أسهم في نسخ دلالة المدح بنعم إلى معنى ذم .

وينسخ المعنى الإنشائي الذي تحقّقه كل من خالفتي المدح والذم أحيانًا إلى معنى

---

(١) ديوان النابغة (١٥) .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (٣٤٦) .

(٣) الإيضاح (٣٤٨) .

الخبرية إذا جيء بالحكاية وهي أحد عناصر السّياق الحالي كما بيّنا فقد أشار إليه السيوطي بالإشارة إلى قول الرضي وهو : « إذا قلت : « نعم الرجل زيد » فإنّما تنشئ المدح وتمدحه بهذا اللفظ وليس المدح موجودًا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودًا مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خبرًا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجًا [١] ؛ لهذا رأى أنَّ قول الأعرابي لمن بشره بمولوده وقال : « نعم المولود » : « واللّه ما هي بنعم المولودة » - ليس تكذيبًا له في المدح ؛ إذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو إخبار بأنَّ الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة ، فهو إنشاء جزؤه الخبر كالإنشاء التعجبي والإنشاء الذي في كم الخبرية وربَّ [٢] ، وهنا إشارة صريحة إلى معنى النسخ فبه يُؤوَّل الإنشاء إلى خبر كما يُؤوَّل الخبر إلى إنشاء إن توفرت القرائن المسهمة في هذا النسخ كدخول حرف الإضافة على « نعم » فكان من الحجج المدعمة لمن رأى أنَّ « نعم » اسم بل هي خالفة قد تأتي على معنى الخبر كما بيَّنا وكما في قول الشاعر [٣] :

أَلستَ بِنعمَ الجَارِ يُؤلَفُ بَيتُهُ   أَخَا قِلَّةٍ أَو مُعدَمَ المَالَ مُصرِفَا

أي « ألست خير جار » فغدا الكلام خبرًا بعد أن كان إنشاءً مفيدًا للمدح فالإنشاء إن شغل وظيفة نحوية خاصة أُوِّل بخبر فتُنسخ في هذا المركب نسبته من نسبة إيجادية إلى نسبة حكائية خبرية .

ومن العلل التي احتج بها من يرى باسمية نعم دخول النّداء عليها في نحو : « يا نعم المولى ويا نعم النصير » ؛ لأن النّداء من خصائص الأسماء ، وهي حجّة داحضة ينقضها ما قوبلت به من حجج لا يسمح المقام بذكرها ولا موضوع البحث؛ لهذا فقد تكفل أبو البركات الأنباري بمقابلة تلك الحجج بعضها ببعض ، وما يهمنا من هذا الحديث هو قولك : « يا نعم المولى ويا نعم النصير » فالنداء إنشاء طلبي ، أما المدح فإنشاء غير طلبي ، ولأنَّ النّداء في الصّدارة يسلّط قوته التعبيرية على المدح فيُرديه خبرًا كذلك كقولك : « يا خير المولى ويا خير النصير » ؛ وبذلك تنسخ النّسبة بين « نعم » ومتعلقها من نسبة إيجادية إلى نسبة خبرية وهكذا تطرد هذه المسألة - نسخ المدح خبرًا - في جميع الأخبار بدخول النّداء على « نعم » وفي دخول لام

---

(١) همع الهوامع (٢٣/٣) .
(٢) أسرار العربية (١٠٣) .
(٣) المصدر نفسه (١٠٣ - ١٠٥) .

الابتداء عليها – على خالفتي المدح والذم – في خبر إنَّ ، ولا يدخل على الماضي (إنك لنعم الرجل) والإخبار عنهما كما ذكر السيوطي حكاية عن الرؤاسي نحو : « فيك نعم الخصلة » وعطفها على الاسم حكاية عن الفراء نحو : « الصالح وبئس الرجل في الحقِّ سواء »(1) ، أي « الصالح والطالح من الرجال في الحق سواء » فكان لموقع خالفتي المدح والذم داخل التَّركيب دور في نسخ دلالتها إلى معنى الخبرية ؛ إذ إنَّ ما تشغله من وظائف فيما تقدم ذكره من أمثلة يخوِّل لها الإخبار لا الإنشاء ، فجاءت منادى وخبرًا ومعطوفة على غيرها .

* * *

---

(1) همع الهوامع (٣/٢٤) .



في الجملة العربية

الفصل الثاني

النسخ الوظيفي في علاقات التخصيص

المبحث الأول : النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصصة للإسناد .

المبحث الثاني : النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصصة لما وقع في نطاق الإسناد .

المبحث الثالث : النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه .

توطئة الفصل

يُعدُّ التَّخصيص جانبًا مهمًّا من جوانب تغيُّر المعنى ؛ فالتَّركيب الإسنادي – وهو *أصل المعنى المفيد* فائدة يحسن السكوت عنها – قد تطرأ عليه بعض الزِّيادات بالسَّوابق واللَّواحق ؛ تضييقًا لدلالته ، وتغييرًا لاتجاه فهمنا له ، وبغيةً *لتأليف كمٍّ هائلٍ* من الجمل ذات الدِّلالات المتباينة ، تتباين تلك السَّوابق واللواحق في كيفيَّات ارتباطها مع المسند بحسب ما يتيحه النَّحو من إمكانات واسعة تمثِّل قدرًا من التميز لكلِّ منشئٍ للتَّعبير عن أغراضه بتراكيب متباينة معبِّرة عن خلفيَّته الإبستيمولوجيَّة في انتقائه لألفاظ مخصوصة لتأدية وظائف نحوية بعينها ؛ إمَّا اعتمادها ركنًا أساسيًّا في التركيب فتأتي من العُمَد (المسند أو المسند اليه) ، وإمَّا توظيفها لتغيير جهة فهمنا للعلاقة الإسنادية ، فتأتي من المخصِّصات بتخصيص الإسناد أو أحد ركنيه أو ما في نطاقه بعد أن كان الإسناد مطلقًا ، ولعلَّ الأصوليين في محاولتهم لرصد أنواع التَّخصيص من خلال النُّصوص التَّشريعيَّة من الآي الكريم قد ألمحوا إلى بعض جهودهم اللُّغوية في هذا المجال بأن قسَّم التَّخصيص عندهم إلى : تخصيص بأدلَّة منفصلة [١] معدمة في السِّياق اللُّغوي كدليل العقل ودليل الحس والعرف والعادة ... وتخصيص بأدلَّة متَّصلة تمثِّل الأبواب النَّحويَّة كلَّها (الاستثناء والشرط والصفة والغاية وبدل البعض من الكل والحال والظرف والجار والمجرور والتَّمييز والمفعول له والمفعول معه) [٢] ؛ لهذا رأى الأصوليُّون أنَّ الدِّلالة التَّركيبيَّة العامَّة تُخصَّص بالقرائن اللفظية (Linguistic Context) وقد قسَّموها إلى قسمين : مخصِّص لغوي متَّصل يقابل هذا ما يسمِّيه اللغويون المعاصرون بمصطلح العلاقات السياقية (Syntagmatic relations) ، ومخصِّص لغوي منفصل ويقابل هذا ما يسمَّى في الدِّراسات اللُّغوية الحديثة بالسِّياق الأكبر (Macro - Context) .

والمخصِّص اللُّغوي المتَّصل نوعان : مخصِّص متَّصل ملفوظ يُعبِّر عنه التَّركيب الجملي في تلاحم مفرداته المعجمية مع وظائفها النَّحويَّة وفق علاقات سياقيَّة محدَّدة كالمفعوليَّة والظرفيَّة والوصف ... وهلمَّ جرًّا ، ومخصِّص متَّصل ملحوظ يأتي على هيئة تركيب مستقل بنفسه تامٌّ بمعناه يُرصد من خلال السِّياق الأكبر لا جزءًا من

---

(١) مباحث التخصيص عند الأصوليين (٢٧) .

(٢) المصدر نفسه (٥٥) .

مكوّنات التّركيب كما هو في المخصّص المتّصل الملفوظ وهو في الغالب من مباحث الأصوليين [(١)] ، وهي مباحث من صميم الدّراسات الدّلالية لهذا حظيت بهذه الالتفاتة المطوّلة بوصفها من الدّراسات الممهّدة لبروز المنهج الوظيفي في التّعامل مع النّصوص بأنواعها ، فاستفاد من جهودهم من جاء بعدهم من علماء اللّغة النّحاة منهم والبلاغيين ، إلّا أنّهم قد جعلوا وكدهم الجملة فحسب ؛ فهذا عبد القاهر الجرجاني رائد الاتجاه الوظيفي في الدّراسات اللّغوية قد خرج من نظريّته في النّظم بأنّ أقسام الكلم الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) تنشأ فيما بينها علاقات سياقيّة قد تكون علاقات إسنادية أو علاقات تخصيصيّة للإسناد لهذا كانت سبل تعلّق الأقسام الثّلاثة للكلم ببعضها البعض معلومةً لا تخرج عن كونها تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما ، فالاسم يتعلّق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه أو حالًا عنه أو تابعًا له صفة أو تأكيدًا أو عطف بيان أو بدلًا أو عطفًا بحرف ، أو بأن يكون الأوّل مضافًا إلى الثّاني أو بأن يكون الأوّل يعمل في الثّاني عمل الفعل ويكون الثّاني في حكم الفاعل له أو المفعول وذلك في اسم الفاعل كقولك : « زيد ضاربٌ أبوه عمرًا » واسم المفعول كقولنا : « زيد مضروب غلمانه » والصّفة المشبّهة كقولنا : « زيد حسن وجهه » ... وأمّا تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلًا له أو مفعولًا فيكون مصدرًا قد انتصب به كقولك : « ضربت ضربًا » ويقال له : المفعول المطلق ... أو مفعولًا به ... وأما تعلّق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتوسّط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجرّ ...

والضّرب الثّاني : من تعلقِ الحرف بما يتعلق به العطف ...

والضّرب الثّالث : تعلّقٌ بمجموع الجملة كتعلق النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء بما يدخل عليه ؛ وذلك أنّ من شأن هذه المعاني - يعني بها عبد القاهر النفي والاستفهام والشرط - أن تتناول ما تتناول بالتقييد وبعد أن يُسند إلى شيء » [(٢)] ، وما التقييد إلا تخصيص قد تخضع له الجملة على جهات متفاوتة اجتهد القدماء والمحدثون لتبيانها في صور تركيبيّة محدّدة لا تخرج بطريقة ما عمّا ذكره عبد القاهر من سبل التعليق والتّخصيص ، ضربٌ منها يتجلّى في تعلّق الاسم بالاسم على سبيل

---

(١) دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين (١٧٤ ، ١٩٥) .
(٢) دلائل الإعجاز (٤ - ٦) .

الملابسة لتأدية وظيفة الحال أو على سبيل الوصف لتأدية وظيفة الصّفة أو على سبيل البيان لتأدية وظيفة البدل أو على سبيل التّفسير لتأدية وظيفة التّمييز ، أمّا عن تعلّق الاسم بالفعل لتخصيصه فنجد المفاعيل الخمسة التي ترتبط بالفعل من زوايا مختلفة فالتّعدية للمفعول به والتّحديد للمفعول المطلق والسّببية للمفعول له والظّرفية للمفعول فيه والمصاحبة للمفعول معه ويمكن أن يلحق بهذه المفاعيل التّمييز المحوّل عن المفعول به من مثل قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] فالأصل في معناها : « وفجّرنا عيون الأرض » أمّا عن المخصّصات من جهة تعلق الحرف بالاسم والفعل معًا فنجد حروف الإضافة المتوسّطة بين الفعل والاسم لتحديد جهة الفعل لابتداء الغاية بـ « من » ولانتهائها بـ « إلى » أو للظرفية بـ « في » ... وهلمّ جرًّا ، أمّا حروف العطف فيمكن عدُّها من المخصّصات بما تحمله من معنى التشريك والمشاركة على اختلاف درجاتها فالمشاركة بالواو غير المشاركة بالفاء .. وهلمّ جرًّا وهذا ما يسهم في توجيه الوظائف النّحويّة داخل السّياق بحسب معاني تلك الحروف ، أمّا عن الحروف المُسهمة في تقييد الجملة كاملة فالشّرط ما يمثّلها في الوظائف النحوية الخاصة .

وعليه يمكن تقسيم التّخصيص في الجملة العربيّة إلى :

أ - قسم يخصّص الإسناد كلّه ويشمل المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والحال والاستثناء والشرط .

ب - قسم يخصّص ما وقع في نطاق الإسناد ويتضمّن : الصّفة والتوكيد والبدل والإضافة .

ج - قسم يخصّص الإسناد أو ما وقع في نطاقه ويتضمّن : التّمييز والجار والمجرور وحروف العطف .

فكما هو جليّ من هذا التّقسيم أنّ جهة التّخصيص هي المائز الوحيد بين مخصّص لغوي وآخر وهو تقسيم رأى به د . مصطفى جطل إلا أنّه قد أغفل فيه ذكر بعض المخصّصات كالتّوكيد والشّرط والعطف ، أمّا عن عطف البيان فقد جعله الدكتور من القسم الثاني على اعتباره جزءًا من البدل [1] ، وهي مسألة فيها نظر يُرجأ الحديث عنها إلى موضع آخر بإذن اللّه .

---

(١) « نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة » : (١٣٠) مصطفى جطل منشورات جامعة حلب .

فالحديث عن المخصَّصات بوجه عام حديث ذو شجون ؛ إذ إنَّ تحديد جهة التَّخصيص ليس بالأمر الهيِّن فقد تسهم أكثر من قرينة في تحديد جهته بدءًا بالمعنى المعجمي للمفردة – الإعراب فرع المعنى المعجمي – الذي يُعين هيكلها ممثَّلًا في الصِّيغة الصَّرفية على تجلية معناها ووصولًا إلى الدِّلالة الكبرى للتَّركيب ، فاكتمال المعنى السَّويّ إنَّما يفهم من المضمون الدِّلالي والشَّكلي اللَّفظي جميعًا لمفردات الجملة مع مراعاة العناصر غير اللُّغوية والوظائف التي تؤدِّيها الجمل في السِّياقات المختلفة ؛ فالمفردة إذن اللَّبنة الأساسيَّة التي تقوم عليها الجمل بما تحمله من إمكانات الحلول في أكثر من تركيب بحسب ما تتيحه لها حيويتها من اشتقاق أو جمود فالفعل : « قام » – مثلًا – قد يُوظَّف في أكثر من تركيب وكذلك مصدره « القيام » وصفة فاعله « القائم » واسم المكان منه « المقام » ... وهلمَّ جرًّا ، وعليه فالصِّيغة والاشتقاق والجمود جوانب مهمة في توجيه بنية الكلمة والتركيب عمومًا لما لها من تأثير ملحوظ في الدِّلالة على المعاني والأبواب النَّحويَّة [١] ؛ لهذا اختصها د . عبد السلام السيد حامد بالدِّراسة والتَّحليل على مستوى الأبواب النَّحويَّة في فصل خاص بيَّن فيه طواعية اللُّغة وليونتها بين أيادي مستعمليها فكانت دراسة مثمرة استفاد فيها صاحبها من آراء النُّحاة قبله قديمًا وحديثًا [٢] ، ومما يترشح عنها كون معرفة المعنى الإفرادي للكلمة شرطًا أساسيًّا في علم النحو ، فعامل التفريق أو التمييز بين وظيفة نحوية وأخرى هو اختصاص كلِّ وظيفة بمعنًى تقسيميٍّ مائز لها عن غيرها ينصُّ عليه التَّعريف الخاص بها ، كأن يكون الحال نكرةً مشتقَّةً والتَّمييز اسمًا جامدًا ... وهلمَّ جرًّا ، وعلى هذا يتمُّ فهم الوظائف النَّحويَّة فهمًا صحيحًا استعانة بالسِّياق وبقرائنه وتُوجُّه وفقًا لما يُعزى لمفرداتها – أعني الوظائف النَّحويَّة – من دلالات وجهات خاصة مثَّلت لها الباحثة بأمثلة طابعها العام النَّسخ الوظيفي الذي قد يُحدثه المجاز – بوصفه ناسخًا دلاليًّا – وغيره من النواسخ التي ستذكر بإذن اللَّه في موضعها .

إذن صلة الصَّرف بالتَّركيب صلة وثيقة فوظائف المفردات في التركيب تُحدد من خلال بنيتها الصَّرفية التي تُحدِّد زمن الفعل وفاعله ، وتدل الصيغة أيضًا على أبنية الفاعل والمفعول والصِّفة وصيغ المبالغة وتوظف الكلمات في التركيب بناءً على

(١) اللغة العربيَّة معناها ومبناها (٢١٠) .
(٢) الشَّكل والدلالة دراسة لغوية للَّفظ والمعنى : (١١٣ ، ١٥٢) د . عبد السَّلام السيِّد حامد دار غريب (القاهرة) (٢٠٠٢) .

صيغها الصَّرفية (١) ، مع أنَّه كثيرًا ما تشترك بعض الأبواب النَّحويَّة في الشروط الصَّرفية ؛ فالخبر والحال والصِّفة يشترط لأدائها لوظائفها الأداء الأمثل أن تكون من الصِّفات (صفة فاعل وصفة مفعول وصفة مشبَّهة وصفة تفضيل وصفة مبالغة) ، «فهذه الثَّلاثة تتَّفق في أنَّ كافتها لثبوت المعنى للشيء ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت » (٢) ، أي في جهة التعليق فتأتي إسنادًا في الخبر وتأتي تخصيصًا في الحال والنعت على جهتي الملابسة والوصف على التوالي ، ومع ذلك تعين القرائن الأخرى المقالية منها والمقامية على تحديد الوظيفة النَّحويَّة المناسبة لهذه المفردة وفقًا لموقعها ومعناها وصلتها بغيرها من عناصر الجملة ، وقد لا تسهم تلك القرائن بشكل واضح وحينها قد تتعدَّد الأوجه الإعرابية لهذه المفردة ، فقوانين النحو قوانين كلية تجيز التَّعدد الإعرابي ويظل التردُّد بين نسبة الكلمة في الجملة إلى وظيفة نحوية أو أخرى قائمًا في بعض الأحيان ؛ لأنَّ الوسائل الموجودة قد ترشح الكلمة لوظيفتين (٣) ، وهذا من التَّناسخ الوظيفي الذي تُعتمد فيه كلُّ الأوجه الإعرابية لصحَّتها من زوايا مختلفة ، فاختيار كل وجه منها له ما يُسنده من البناء اللغوي للجملة وتعدُّد الأوجه في حقيقته ليس غموضًا ولا تلبيسًا ولا قصورًا في التفسير النحوي ، بل قد يكون ثراءً وخصوبة في البناء اللغوي وقدرة على تعدُّد العطاء الذي يتنوَّع بتنوُّع التَّفسير ؛ لأنَّ المعوَّل في اختيار أحد التفسيرين على الآخر يكون على فهم السِّياق والمعنى الذي يحدِّده » (٤) ، وهو ما قامت عليه نظرية الاحتمالات الإعرابية التي حفظت للغة خصوبتها وكشفت عن ثرائها في تفسير النُّصوص بما ينسجم مع المنهج الإسلامي القائم على النص القرآني ذي المعاني المطلقة (٥) .

إنَّ الوصول إلى الدِّلالة المقبولة للنَّص قد يُستعصى أحيانًا ممَّا يضطرنا إلى التَّأويل قبل الحكم على العبارة بعدم المقبوليَّة نحويًّا أو دلاليًّا ؛ ذلك أنَّ التَّأويل في البيئة

---

(١) التَّحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة (١٢١) .

(٢) دلائل الاعجاز (٣١) .

(٣) رشيد بلحبيب « مقوِّمات الدِّلالة النَّحويَّة »
Http: //Faculty. uaeu. ac. ae/rachid/research/makawimat

(٤) بناء الجملة العربيَّة (١٧٩ ، ١٨٠) .

(٥) « مقوِّمات الدِّلالة النَّحويَّة » رشيد بالحبيب
Http: //Faculty. uaeu. ac. ae/rachid/research/makawimat

النَّحويَّة حمل الظواهر اللُّغوية على غير الظاهر للتَّوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو ويعتبر التقدير عاملًا مساعدًا يتميز به الدَّرس النحوي ويوظفه من أجل الوصول إلى مقاصد النَّص من جهة ، ومن أجل تبرير ما قد يعتري العبارة من انحراف قد يُخرجها عن السَّوية النَّحويَّة [١] ، بوصفه وجهًا من وجوه النَّسخ الدلالي في الجملة العربيَّة « لهذا وُجد في نظام تحليل النَّحو العربي ما يُعرف بالحمل على المعنى – وهو نظير التَّأويل – والمقصود بالحمل على المعنى رد الصُّورة المنطوقة – البناء الظاهري – إلى بنيتها الأساسية الكامنة وراء هذا التعبير المنطوق ، فالبنية الأساسية بقواعدها الفرعية هي الأصل ، وبطبيعة الحال قد يطرأ على صور هذا الأصل بعض التغيُّرات أثناء النُّطق الفعلي ولكن عند التحليل النحوي يُراعى هذا الأصل » [٢] ، بما يثبت أن هذا الأصل الذي ظهر من خلال البنية العميقة قد نُسخ فنُسخت بعض وظائفه النَّحويَّة ، وعليه تغيَّر اتجاه فهمنا لها وهو ما استدعى التَّأويل لتدارك هذا الشرخ الدلالي الذي أحدثته بعض النواسخ على اختلافها (دلالية وصوتية) وإن كانت تجمع كلها على النَّسخ الدلالي ، ولن يكون للتأويل النحوي فاعليته ما لم تكن له دواعٍ ومقوِّمات وهذا ما ذكره د . تمام حسان في الأصول من [٣] :

- إنَّ القواعد أضيق من كلام العرب ؛ ففي الكلام ما لا تنص القواعد على ضبطه .
- قد يختلف ظاهر الكلام مع مطالب القاعدة و لكنَّه يمكن التوفيق بينهما بالتَّأويل .
- إنَّ التَّأويل قد يحتمل وجهًا واحدًا وقد يحتمل وجوهًا متنوعة .
- قلما يشتمل المأثور على ما يُستعصى على التَّأويل .

فجميع التَّأويلات النَّحويَّة إذن تفسير لوقائع الجملة أي للحدث اللُّغوي « وهي بهذا لا تتَّصل بعلم النَّحو الذي هو علم النَّماذج التَّركيبية (نحو الإعراب) بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللُّغوية الواقعيَّة من ناحية – أي مراعاة الجانب التَّداولي في اللغة – والنَّماذج التَّركيبيَّة من ناحية أخرى [٤] ؛ لهذا يمكن أن تخضع نظرية الاحتمالات الإعرابية بما تحمله من تعدُّد في التَّحليل النَّحوي الذي

---

(١) مقوِّمات الدِّلالة النَّحويَّة رشيد بالحبيب

Http: //Faculty. uaeu. ac. ae/rachid/research/makawimat

(٢) بناء الجملة العربيَّة (٣٢٩) . (٣) الأصول (١٦٩) .

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي (١٢٧) .

تباين أسبابه (الخروج على القاعدة وطبيعة اللغة والمعنى والاجتهاد) [1] ، إلى التأويل بوصفه مظهرًا من مظاهر تبرير النَّسخ الوظيفي الذي قد يعتري الوظائف النحويّة – العامّة منها والخاصة – من جهات مختلفة ترى الباحثة رصدها من خلال مباحث ثلاثة :

المبحث الأوَّل : النَّسخ الوظيفي في العلاقات النَّحويَّة المخصَّصة للإسناد .

المبحث الثَّاني : النَّسخ الوظيفي في العلاقات النَّحويَّة المخصَّصة لما وقع في نطاق الإسناد .

المبحث الثَّالث : النَّسخ الوظيفي في العلاقات النَّحويَّة المخصَّصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه .

* * *

---

(١) أسباب التَّعدد في التحليل النحوي د . محمود حسن الجاسم
Http: //www. majma. org. jo/G- 05/05/04/066- files/

المبحث الأوَّل

النَّسخ الوظيفي في العلاقات النَّحويَّة المخصصة للإسناد

العلاقات النَّحويَّة المخصصة للإسناد :

وهي قرائن معنويَّة تخصِّص الإسناد من زوايا مختلفة ، فالمفعول به يخصِّص الإسناد بالتعدية ، والمفعول المطلق بتحديد نوع أو عدد الحدث ، والمفعول لأجله لبيان سبب الحدث ، والمفعول فيه يخصِّص الإسناد بالظرفية ، والمفعول معه بالمصاحبة . هذا عن المفاعيل الخمسة ، أمَّا عن الحال والاستثناء والشرط فالحال ملابسة لصاحبها والاستثناء يأتي مرتبطًا مع الإسناد قبله عن طريق الإخراج والشَّرط يأتي مقيِّدًا جوابه – وهو لبُّ الجملة الشرطية – بالتعليق بأن يترتَّب الثَّاني على الأوَّل .

السمات التَّداوليَّة للوظائف النَّحويَّة المخصصة للإسناد :

ويمكن ذكر بعض السمات التَّداولية لكل وظيفة نحوية مخصِّصة للإسناد على هذا النَّحو :

١ – المفعول به : ومن سماته :

أ – هو « ما يقع عليه فعل الفاعل » (١) ، مثل قولك :

أكلت	تفاحة	ضربت	زيدًا
م	مفعول به	م	مفعول به
تعدية		تعدية	

والمراد بالوقوع إنَّما هو تعلُّقه بما لا يعقل إلا به فـ « زيد » في قولنا : « ما ضربت زيدًا » و « لا تضرب زيدًا » متعلق بـ « ضرب » وأنَّ « ضرب » يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات (٢) .

ب – تُعدُّ الفتحة علمَ المفعول به كغيره من المفاعيل ؛ إذ إنَّها قرينة لفظية على المفعول به بتضافرها مع القرائن المعنوية الأخرى كقرينة التَّعدية وقرينة المعنى المعجمي هذه الأخيرة التي توجِّه وظيفة « اللقم » في قولنا : « أكلت اللقم » إلى معنى تحديد نوع الحدث فهي – أي كلمة اللقم – مفعول مطلق ؛ لأنَّ معناها المعجمي « الأكل

---

(١) شرح قطر الندى (٢٠١) . (٢) المصدر نفسه (٢٠١) .

لقمة فلقمة » [1] ، أي هي طريقة معيَّنة في الأكل لا أن نعتبرها مفعولًا به بسبب موقعها ؛ وهذا لتضافر القرائن السَّابقة مع بعض البعض ، وأهمُّها التَّعدية ؛ لأنَّها القرينة المعنويَّة الأساسيَّة في تحديد وظيفة المفعول به وهي وظيفة متعلقة بطبيعة الفعل ، فالفعل منه اللازم ومنه المتعدي ، فاللازم يكتفي بفاعله ولا يتعداه إلى غيره بعكس المتعدي إلى مفعول به إمَّا تعدية مباشرة بأن يتعدَّى الفعل بنفسه ، أو غير مباشرة بأن يتعدَّى الفعل بحرف ، فالمتعدى بحرف الجر (حرف الإضافة) نحو قولك :

(مررت بزيد)	و	(نظرت إلى عمرو)	و	(عجبت من بكر) [2]
م مفعول به		م مفعول إليه		م مفعول منه
تعدية		تعدية		تعدية

ولو قلت : « مررت زيدًا وعجبت بكرًا » فحذفت حرف الجر لم يجز ذلك إلا في ضرورة شعر ، غير أنَّ الجار والمجرور جميعًا في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما [3] .

والمتعدِّي بنفسه على ثلاثة أضرب : متعدٍّ إلى مفعول واحد ، ومتعدٍّ إلى مفعولين ومتعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل [4] ، فأمثلة الضَّرب الأوَّل كثيرة نحو : « قرأت كتابًا ، مزَّق الطفل اللعبة ... » أما المتعدي إلى مفعولين فهو على ضربين متعدٍّ إلى مفعولين ، ولك الاقتصار على أحدهما نحو قولك : « أعطيت زيدًا درهمًا وكسوت عمرًا ثوبًا » ذلك أن تقول : « أعطيت زيدًا وكسوت عمرًا » ومتعدٍّ إلى مفعولين ، وليس لك الاقتصار على أحدهما كأفعال الشك واليقين ممَّا كان داخلًا على المبتدأ وخبره - كما يرى النحاة - فكما لا بدَّ للمبتدأ من خبرٍ فكذلك لا بدَّ للمفعول الأوَّل من الثَّاني وتلك الأفعال : ظننت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت (بمعنى علمت) ورأيت (بمعنى علمت) تقول : « ظننت زيدًا قائمًا » و « حسبت محمدًا

---

(١) لسان العرب مادة (ل ق م) .

(٢) وردت هذه المفاعيل في الأشباه والنظائر (٣/٨٠) وإن كان ابن إيّاز قد أنكرها ترى الباحثة الأخذ بها ما دامت تؤدِّي الغرض ، فزيد ممرور به (مفعول به) وعمرو منظور إليه (مفعول إليه) وبكر مُتعجَّب منه (مفعول منه) .

(٣) اللمع (٥١) .

(٤) المصدر نفسه (٥٢) .

جالسًا » ... إلخ (١) ، والمتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل نحو قولك : « أعلم اللَّه زيدًا عمرًا عاقلًا » و « أنبأ اللَّه بِشرًا بكرًا كريمًا » و « أرى اللَّه أخاك ذا مال » (٢) .

ج - رتبة المفعول به التَّأخر عن الفاعل في الأصل إلَّا أنَّ هناك مواضع يجب فيها تقديم المفعول به عن الفعل وأخرى يجب فيها تأخيرها عنه فمن المواضع الأولى نجد (٣) :

- إذا تضمَّن شرطًا نحو : « من تكرم أكرمه ، وأيُّهم تضرب أضربه » .

- إذا أضيف إلى شرط نحو : « غلام مَن تضرب أضرب » .

- إذا تضمَّن استفهامًا نحو : « من رأيت ؟ وأيُّهم لقيت ؟ ومتى قدمت ؟ وأين أقمت ؟ » سواء كان في ابتداء الاستفهام أو قُصد به الاستثبات ، هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيُّون في الأول وجوَّزوا الثَّاني ألَّا يلزم المصدر لما حكوا من قولهم : « ضرب منْ منَّا ؟ » و « تفعل ماذا ؟ » و « تصنع ماذا ؟ » .

- إذا أضيف إلى استفهام نحو : « غلام من رأيت ؟ » .

- إذا نصبه جواب (أمَّا) نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى : ٩] .

- إذا نصب فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو : « زيدًا فاضرب » .

- إذا كان معمول (كم) الخبرية نحو : « كم غلام ملكت » أي كثير من الغلمان ملكت .

- وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة نحو : « ملكت كم غلام ؟ » .

أمَّا عن صور وجوب تأخير المفعول به عن الفعل فنجد (٤) :

- أن يكون المفعول به جملة اسمية مصدرة بأن المشدَّدة أو المخفَّفة نحو : « عرفت أنَّك أو إنَّك منطلق » وقد ذُكر أنَّ الفرَّاء قد أجاز الابتداء بـ (أن) المشدَّدة وكذلك فعل ابن هشام بقوله : « أن زيدًا قائم » فجعل من حقِّه جواز التَّقديم .

- أن يكون المفعول به مع فعل تعجبي نحو : « ما أحسن زيدًا » عند من رأى أنَّ « أحسن » فعل ماض من منظور نحو الإعراب لا نحو الدلالة .

---

(١) المصدر نفسه (٥٢) .
(٢) المصدر نفسه (٥٤) .
(٣) همع الهوامع (٢/٨ ، ٩) .
(٤) همع الهوامع (٢/٩ ، ١٠) .

- أن يكون المفعول به مع فعل موصول بحرف نحو : « من البِرّ أن تكفّ لسانك » .

- أن يكون المفعول به مع فعل موصول بجازم نحو : « لم أضرب زيدًا » فلا يقدّم على الفعل فاصلًا بينه وبين الجازم فإن قُدِّم على الجازم جاز .

- أن يكون المفعول به مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام القسم أو قد أو سوف نحو : « ليضرب زيد عمرًا » « واللّه لأضربن زيدًا » « واللّه قد ضربت زيدًا » و« سوف أضرب زيدًا » .

- أن يكون مع فعل مؤكّد بالنون فلا يقال : « زيدًا أضربن » قال الرّضي : « ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلًا في ظاهر الأمر على أنّ الفعل غير مهمّ وإلّا لم يؤخّره عن مرتبته أي الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمًّا فيتنافران في الظاهر » (١) .

د - وعلى ذكر رتبة المفعول به وهي التّأخر عن الفعل وفاعله نجد أنّ المفعول به بوصفه شريكًا للفاعل - على حدّ تعبير بعض النحاة - يصل الفعل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل الذي يُوجِد الفعل بدوره والمفعول يحفظه ، وعليه حُصرت بعض التّراكيب التي جُعل المفعول به فيها فاعلًا في اللّفظ لشيوع استعماله نحو : « مات زيد » و « طلعت الشمس » مثلما الحال في بعض الأفعال التي شاع استعمالها كذلك على ما لم يسمّ الفاعل فيها بحال نحو : « عنيت بحاجتك » وهي - أي المفاعيل - محتفظة بوظيفتها من المنظور الوظيفي وإن صارت الضمّة علمًا عليها فنائب الفاعل هو مفعول به وظيفيًا (٢) .

هـ - يُحذف المفعول به أحيانًا لفظًا ويراد معنى وتقديرًا نحو قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ﴾ [الزمر : ٥٢] وقوله أيضًا : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود : ٤٣] ؛ لأنّه لا بدّ لهذا الموصول « من » أن يرجع إليه من صلته مثل ما نرى في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [البقرة : ٢٧٥] وقُرِئَ قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس : ٣٥] : (وما عملت) .

و - وقد يُحذف المفعول به لفظًا ويُتناسى معناه وكأنّ الفعل الذي تعدّى به فعل لازم كما يُنسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ

---

(١) شرح الكافية للرّضي (٣٣٦/١) .

(٢) اللباب (١٥٩) .

لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ﴾ [الأحقاف: ١٥] وقولك: « فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع »[١].

٢ – المفعول المطلق: ومن سماته:

أ – المفعول المطلق هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كـ:

ضربت ضربًا

م مفعول مطلق

توكيد

أو من معناه كـ: قعدت جلوسًا[٢]

م مفعول مطلق

توكيد

لهذا عُدَّ المفعول المطلق المفعول الصحيح لعدم تقييده بحرف إضافة من جهة ولدلالته على الحدث من جهة أخرى فقولك: « ضربت زيدًا » يعنى أنك أحدثت ضربًا[٣]؛ لهذا سماه سيبويه بالحدث والحدثان[٤].

ب – ينوب عن المفعول المطلق مصدر يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [نوح: ١٧] وما لا يلاقيه فيه كقولك: « قعدت جلوسًا وحبست منعًا » وقد ينوب عن المفعول المطلق غير المصدر كقولك: « ضربته أنواعًا من الضرب » و « أيَّ ضرب » ومنه:

رجع القهقرى ⇐ واشتمل الصماء ⇐ وقعد القرفصاء

م مفعول مطلق م مفعول مطلق م مفعول مطلق

تحديد تحديد تحديد

---

(١) المفصل (١٧٩). (٢) المفصل (٨٢).
(٣) أوضح المسالك: (٢٠٥/٢)، والأصول لابن السراج (١٥٩/١).
(٤) الكتاب (٣٤/١).

لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه : « ضربته سوطًا » (١) ، بأن تنوب أداة الفعل عن مصدره أو قد ينوب عن المصدر صفته « اشتمل الصماء » أي « اشتمال الصماء » أو ضميره نحو قوله تعالى : ﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة : ١١٥] أي « لا أعذبه العذاب » أو إشارة إليه نحو : « ضربته تلك الضربة ... » أي « ضربة قوية .. » وأنت تشير إليها (٢) .

ج – العلاقة السّياقية الجامعة بين المفعول المطلق وعامله الأصل فيها أن تكون علاقة تحديد نوع أو عدد ؛ فمن الأول قولك : « قمت قيامًا حسنًا » و « جلست جلوسًا طويلًا » و « اشتملت الصماء » ومن الثاني قولك : « قمت قومتين » و « ضربت زيدًا ثلاث ضربات » إلّا أنّها قد تُنسخ إلى علاقة توكيد نحو قولك : « قمت قيامًا » و « قعدت قعودًا » (٣) .

د – العامل في المفعول المطلق إمّا مصدر مثله نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٣] ، أو ما اشتق منه من فعل نحو : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، أو وصف نحو : ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ [الصافات : ١] (٤) ، وكلُّها تنصب المفعول المطلق بالفتحة ؛ لأنّها علم المفاعيل ، وتأتي القرائن الأخرى للتمييز بين مفعول وآخر .

٣ – المفعول لأجله : وهو المفعول له أو المفعول من أجله ، ومن سماته :

أ – المفعول له « هو المصدر المعلّل لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا » نحو :

قمت إجلالًا لك

م مفعول له

سببية

فإن فَقَد المعلّل شرطًا جُرّ بحرف التعليل (٥) ، نحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] وقول الشاعر :

وَإنّي لَتَعرُونِي لِذِكرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ (٦)

(١) المفصل (٥٥) .
(٢) أوضح المسالك (٢/٢١٣) .
(٣) اللمع (٤٨) .
(٤) أوضح المسالك (٢/٢٠٨) .
(٥) شرح قطر الندى (٢٢٦) .
(٦) المصدر نفسه (٢٢٦) .

وعليه السَّببية قرينة معنوية دالة على المفعول له بحرف الإضافة « اللام » أو « الباء » أو « من » نحو قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة : ١٩] فالحذر مصدر منصوب ذُكر علة لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلها أيضًا واحد وهم الكافرون ، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب [١] ، أمَّا ﴿ مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ ﴾ فهي مفعول له خفض بـ ﴿ مِّنَ ﴾ ؛ لأنَّه ليس مصدرًا كقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] أي « خلق لأجلكم » فإنَّ المخاطبين هم العلة في الخلق وكذلك قول امرئ القيس :

وَلَو أَنَّ مَا أَسعَى لِأَدنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَم أَطلُب قَلِيلٌ مِنَ المَالِ [٢]

فأدنى أفعل تفضيل وليس بمصدر ؛ لهذا جاء مخفوضًا باللام ، ومثال ما فقد الزمان قول :

فَجِئتُ وَقَد نَضَّت لِنَومٍ ثِيَابَهَا ... لَدَى السِّترِ إلَّا لبسة المتفضِّلِ [٣]

فإن النوم وإن كان علَّة في خلع الثياب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ، وممَّا فقد اتحاد الفاعل قول الشاعر :

وَإِنِّي لَتَعرُونِي لِذِكرَاكِ هِزَّةٌ ... كَمَا انتَفَضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطرُ

فإن « الذكرى » علَّة « عرو الهزَّة » وزمنها واحد ولكن اختلف الفاعل ؛ إذ إنَّ فاعل العرو هو الهزَّة وفاعل الذكرى هو المتكلم [٤] .

ب – يجوز تقديم المفعول له عن عامله [٥] ، نحو قولك : « مخافة البرد ارتديت معطفي » ، كما يجوز أن يكون المفعول له نكرة ، وأمَّا المعرفة فهي جائزة عند الجمهور ومثالهما قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [البقرة : ٢٦٥] إذ عرِّف ﴿ ٱبْتِغَآءَ ﴾ بالإضافة أمَّا ﴿ وَتَثْبِيتًا ﴾ فمفعول له نكرة [٦] .

ج – ذكر السُّيوطي أنه لا يجوز تعدُّد المفعول منصوبًا كان أو مجرورًا ومن ثم

---

(١) المصدر نفسه (٢٢٦) . (٢) معلقة امرئ القيس (٩٤) .
(٣) شرح قطر الندى (٢٢٦) .
(٤) المصدر نفسه (٢٢٧ ، ٢٢٩) ، وشرح شذور الذهب (٢٩٦ – ٢٩٩) .
(٥) أسرار العربيَّة (١٧٥) ، والخصائص (٢/٣٨٣) .
(٦) أسرار العربيَّة (١٧٥) ، واللباب (٢٧٧) .

منع في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٣١] تعلق ﴿ لِّتَعْتَدُوا۟ ﴾ بـ﴿ تُمْسِكُوهُنَّ ﴾ على جعل ﴿ ضِرَارًا ﴾ مفعولًا له ، وإنّما يتعلق به على جعل ﴿ ضِرَارًا ﴾ حالًا [1] ، مع أنّه قد يجتمع أكثر من مفعول له في السّياق نفسه نحو قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩] فكلٌّ من ﴿ مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ ﴾ و ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ مفعول له .

٤ – المفعول فيه : ومن سماته :

أ – « هو ما سلط عامل على معنى « في » من اسم زمان كـ :

صمتُ يوم الخميس أو حينًا أو أسبوعًا

م ظرف

ظرفية

أو اسم مكان مبهم ، وهو الجهات السّت كالأمام والفوق أو اليمين وعكسهن ونحوهن كعند ولدى ، والمقادير كالفرسخ وما صيغ من مصدر عامله كـ : « قعدت مقعد زيد » [2] .

ب – علم المفعول فيه الفتحة ؛ إذ إنّ جميع أسماء الزمان تقبل النّصب على الظرفية ولا فرق في ذلك بين المختص – « وهو ما يقع جوابًا لمتى كيوم الخميس » – والمعدود – « وهو ما يقع جوابًا لكم كالأسبوع والشهر والحول » – والمبهم « وهو ما يقع جوابًا لشيء منها كالحين والوقت » أمّا عن أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلّا ما كان مبهمًا كأسماء الجهات ونحوها من مثل : « الفوق والتحت والأعلى والأسفل واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والأمام » ويلحق بأسماء الجهات السّت ما يشبهها في شدّة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها « كعند ولدى » وكذلك يُنتصب من أسماء المكان أسماء المقادير والمساحات كالفرسخ والميل والبريد ، ويُنتصب كذلك ما كان مصوغًا من مصدر عامله كقولك : « جلست مجلس زيد » فالمجلس مشتق من الجلوس مصدر عامله أي « جلس » [3] .

ج – العامل في المفعول فيه يُشترط كونه من الأفعال التى تتكرّر وتتطاول

---

(١) همع الهوامع (٢/١٣٦) .

(٢) شرح قطر الندى (٢٢٩) .

(٣) المصدر نفسه (٢٣٠ ، ٢٣١) .

فلا يقال: « مات زيد يومين » ومن ثم قدّر في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فألبثه [١]، أو ما يقوم مقامها من المصادر أو المشتقات نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] وقولهم: « يا سارق اللّيلة أهل الدار » وهو من الاتساع بإضافة صفة الفاعل أو المصدر إلى الظرف وهو مما لا يقدر فيه معنى « في » لاتساع الظرف في المثالين، وقد يُضمر عامل المفعول فيه كقولك في جواب من يقول لك: « متى سير؟ »: « يوم الجمعة » ومنه قولهم لمن ذكر أمرًا قد تقادم زمانه: « حينئذ الآن » أي: « كان ذلك حينئذ واسمع الآن » [٢].

د – الأصل في المفعول فيه أن يتأخّر عن عامله في نحو قولك: « التقيت أمس بصديقتي » فأمس ظرف زمان متعلق بالفعل « التقيت » وقد يتقدّم المعمول – وهو الظرف – عن عامله إذا قدّر المتعلّق فعلًا فيجب التأخير؛ لأنَّ الخبر الفعلي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا وإذا قلت: « إنَّ خلفك زيدًا » وجب تأخير المتعلّق فعلًا كان أو اسمًا؛ لأنَّ مرفوع « إنَّ » لا يسبق منصوبها وإذا قلت: « كان خلفك زيد » جاز الوجهان ولو قدّرته فعلًا؛ لأنَّ خبر « كان » يتقدّم مع كونه فعلًا على الصحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعلية [٣].

٥ – المفعول معه: ومن سماته:

أ – المفعول معه « اسم فضلة بعد واو أُريد بها التّنصيص على المعيّة مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه » [٤]، كقولك: « سرت والنيل » و « أنا سائر والنيل » فيخرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: « لا تأكل السّمكة وتشرب اللّبن » فإنّه على معنى الجمع أي « لا تفعل هذا مع فعلك هذا » ولا يسمّى مفعولًا معه لكونه ليس اسمًا في نظر النحاة – وإن كان معناه يدل على المصاحبة – لحرصهم على اطّراد القاعدة لديهم مثلما فعلوا مع قوله: « جاء زيد والشمس طالعة »؛ لأنّه جملة فصنّفوه مع الأحوال، وهو ليس كذلك؛ إذ الواو فيه على معنى الاقتران الزمني أي على معنى المصاحبة كذلك [٥].

ب – الفتحة قرينة لفظية على معنى المصاحبة في التمييز بين قولك:

---

(١) همع الهوامع (١٣٩/٢).
(٢) المفصل (٨٢).
(٣) مغني اللبيب (٧٩٩/١).
(٤) شرح قطر الندى (٢٣١).
(٥) مغني اللبيب (٦٠٦/١).

(جاء زيد وعمرًا وجاء زيد وعمرو)

م.إ مفعول معه

مصاحبة

فالواو في المثال الثاني للتّشريك أي إنّها عاطفة ، أمّا الواو في المثال الأول فهي على معنى المصاحبة أي بمعنى (مع) فهي – أي الواو – قرينة لفظية على تحديد وظيفة المفعول معه إضافة إلى القرينة المعنوية المتمثّلة في المصاحبة ، إذن كل واو مصاحبة واو عطف والعكس غير صحيح [١] .

ج – لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل كما لا يجوز أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه ؛ لشبه واو المصاحبة بالواو العاطفة من هذا الجانب ، ومخالفتها لها من جهة أنّ ما عُدّي بالعاطفة تابع لما قبله ، كما أنّها تخالف (مع) في أنّ ما بعدها مجرور ؛ إذن تُشبه هذه الواو – الواو العاطفة – الواو بمعنى « مع » من جهات وتخالفها في جوانب أخرى [٢] .

٦ – الاستثناء : ومن سماته :

أ – الاستثناء أن تخرج شيئًا ممّا أدخلت فيه غيره وحرفه المستولي عليه « إلا » [٣] ، وعليه قرينة الإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى [٤] ، أمّا « إلا » فقرينة لفظية على هذا الباب بتضافرها مع القرائن الأخرى نحو :

حضر القوم إلا عمرًا

م مستثنى

إخراج

ب – تُشبّه بـ « إلّا » أسماء وأفعال وحروف فالأسماء : غير وسوى ، وما جاء من الأفعال فيه معنى « إلّا » : فلا يكون وليس وعدا وخلا ، وما فيه ذلك المعنى من

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١٩٢) . (٢) المصدر نفسه (١٩٣) .
(٣) اللمع (٦٦) . (٤) اللغة العربيّة معناها ومبناها (١٩٩) .

حروف الإضافة وليس باسم : فحاشا وخلا في بعض اللغات [١] .

ج – يكون الاستثناء إمَّا تامًّا وإمَّا مفرَّغًا ، فأمَّا التَّام فعلى نوعين : استثناء متَّصل وهو ما كان المستثنى فيه بعضًا من المستثنى منه نحو قوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] على الإيجاب مثلما تقدم التمثيل له ، وإن فُقِد الإيجاب [٢] ترجَّح البدل فيه نحو : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [النساء : ٦٦] ؛ لهذا جاز الوجهان الحمل على البدل أو على الاستثناء المنقطع وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء : ١٥٧] فلا يُشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايرًا لجنس المستثنى منه ، فالعلم والظن من جنس واحد إلَّا أنَّ الظنَّ ليس من بعض العلم وقد يخالفه في الجنس كقولك : « قام القوم إلا حمارًا » وهو ما دار حوله كثير من الجدل في حقيقيَّة التَّركيب من مجازيَّته على ما سنشير إليه لاحقًا .

وأمَّا الاستثناء المُفرَّغ [٣] فهو ما لم يُذكر فيه المستثنى منه ؛ لهذا فقد التَّمام وتفرغ لطلب ما بعد « إلَّا » ، وقد رأى بعض النحاة أنَّ هذا النوع من الاستثناء لا يأتي إلا سالبًا أي فاقدًا للإيجاب بنفي أو نهي أو استفهام كقولك : « ما رأيت إلَّا زيدًا » أو « ما مررت إلا بزيد » فالمعنى « رأيت زيدًا » و « مررت بزيد » أو كقوله تعالى : ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٣] فالمعنى « هذا بشر مثلكم » وعليه تفرغت الأفعال « رأيت ومررت » إلى مفعوليهما كما تفرَّغ اسم الإشارة المسند إليه خبره ﴿ بَشَرٌ ﴾ إلى ما بعد إلَّا [٤] .

---

(١) الكتاب (٣٠٩/٢) .

(٢) يُفقد الإيجاب بالنفي أو النَّهي أو الاستفهام . شرح قطر النَّدى (٢٤٥) .

(٣) أشار د . مهدي المخزومي إلى أنَّ ما يسمِّيه النُّحاة بالاستثناء المفرَّغ هو في حقيقته استثناء منسوخ لإفادة القصر والتَّوكيد في نحو قولنا : « ما حضر إلَّا خالد وما مررت إلَّا بخالد وما رأيت إلَّا خالدًا » فإذا أنعمت النظر في هذه الأمثلة – يقول المخزومي – : فلن تشعر بأنَّ هناك استثناء ؛ لأنَّه لم يكن فيها حكم دخل فيه الجماعة ثمَّ استثني من الجماعة واحد أو أكثر ، والواقع أنَّ ما يسمَّى بالاستثناء المفرَّغ لم يكن استثناءً بحال ولكنَّه قصر والقصر توكيد أداته التي يقوم عليها هي النَّفي و « إلَّا » ولم يكن النحاة ليعرضوا له في باب الاستثناء لولا وجود « إلَّا » فيه و « إلَّا » في هذه الأمثلة لا تؤدِّي استثناءً ولكنَّها ضميمة إلى النَّفي السابق لتؤدِّي توكيدًا » في النحو العربي – قواعد وتطبيق (٢٠٦) لهذا رأت د .سناء البياتي أنَّ أسلوب الاستثناء بحسب المستثنى منه يُصنَّف إلى الاستثناء المتَّصل (مثبتًا كان أو منفيًّا) والاستثناء المنقطع (مثبتًا كان أو منفيًّا) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٢٢٨) .

(٤) شرح قطر الندى (٢٤٣ – ٢٤٧) ، ومعاني النحو (٢٤٦/٢ – ٢٤٨) .

د - ذكر سيبويه في « باب ما يُقدَّم فيه المستثنى » مُمثّلًا بقوله : « ما فيها إلّا أباك أحد » و « ما لي إلّا أباك صديق » أنَّ الخليل رَحِمَهُ اللهُ زعم أنّهم حملهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلًا ولا يكون مبدلًا منه ؛ لأنَّ الاستثناء إنّما حدُّه أن تداركه بعد ما تنفي فتبدِّله ، فلمّا لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخَّرت المستثنى ، كما أنّهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : « فيها قائمًا رجل » حملوه على وجه قد يجوز لو أخَّرت الصِّفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه [1] ، وعليه فمسألة تقديم المستثنى على أن يبقى مستثنى منصوبًا فيها كثير من الجدل ، فقد يُقدَّم إلّا أنّه لا يحتفظ بهذه الوظيفة فيأتي بدلًا وذلك في الاستثناء المنقطع بحسب ما استقرئ ممّا مثَّل به النحاة ، أمّا في الموجب فلم يذكر النحاة شيئًا عنه .

هـ - أجاز سيبويه تعدُّد المستثنى إن كان للتوكيد أو للتبيين والتوضيح ، فمن الأوَّل ذكر قوله : « ما أتاني إلّا زيد إلّا أبو عبد اللّه » كان جيّدًا إذا كان أبو عبد اللّه زيدًا ولم يكن غيره ؛ لأنَّ هذا يكرّر توكيدًا كقولك : « رأيت زيدًا زيدًا » ، وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنّسيان كما يجوز أن تقول : « رأيت زيدًا عمرًا » ؛ لأنّه إنّما أراد « عمرًا » فنسي فتدارك ، ومثل : « ما أتاني إلّا زيد إلّا أبو عبد اللّه » إذا أردت أن تبيِّن وتوضِّح نحو قول الشاعر :

مَا لَكَ مِن شَيخِكَ إلّا عَمَلُهُ ... إلّا رسيمُه وإلا رَمَلُه [2]

٧ - الحال : ومن سماته :

أ - الحال وصف فضلة يقع في جواب كيف كـ :

ضربت اللّص مكتوفًا [3]

حال

ملابسة

---

(١) الكتاب (٣٣٥/٢) .
(٢) الكتاب (٣٤١/٢) .
(٣) شرح قطر الندى (٢٣٤) .

والمقصود من الفضلة ما زاد عن المسند والمسند إليه لا أن تنعدم فائدته فقوله تعالى:

﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: ٣٧]

م + م إ حال

ملابسة

لا يعني أنَّ المقصود النهي عن المشي ما دامت الحال فضلة، بل هي ما يساعد في توجيه المعنى في الغالب؛ إذ إنَّ المقصود من الكلام النهي عن المشي في مرح وخيلاء وكقول الشاعر:

إنَّمَا المَيْتُ مَن يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُه قليلَ الرَّجَاءِ [(١)]

أمَّا إذا جاء الحال غير وصف كالمصدر فيُؤوَّل نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [النساء: ٧١] فإن ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ حال وليس بوصف أي « متفرقين » فهو وصف تقديرًا كما يقدَّر الحال إن جاء بلفظ المعرفة كقولهم:

ادخلوا الأوَّل فالأوَّل

م.إ حال

ملابسة

أي مُرتَّبين وقولهم: « أرسلها العراك » وفي قراءة بعضهم: ﴿ لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقين: ٨]: (ليَخرُجنَّ) بفتح الياء وضم الراء؛ فهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام وكقولهم: « اجتهد وحدك » وهذا مؤوَّل بما لا إضافة فيه والتقدير: « اجتهد منفردًا » [(٢)].

ب – صاحب الحال يُشترط فيه أن يكون معرفة على ما تم بيانه في الأمثلة السابقة (إمَّا علمًا وإمَّا ضميرًا ...) وقد يأتي صاحب الحال نكرة مخصَّصة بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠] فـ ﴿ سَوَآءً ﴾ حال من ﴿ أَرْبَعَةِ ﴾ نكرة مخصَّصة بالإضافة إلى ﴿ أَيَّامٍ ﴾ وقد يأتي صاحب الحال

---

(١) المصدر نفسه (٢٣٥). (٢) المصدر نفسه (٢٣٤، ٢٣٥).

نكرة مفيدة للتَّعميم نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٠٨] فجملة ﴿ لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ حال من ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي كما أنَّ صاحب الحال قد يأتي متأخِّرًا عن الحال كقول الشاعر :

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّه خِلَلُ

فـ « موحشًا » حال من « طلل » وهو نكرة لتأخره عن الحال [١] .

ج - العلاقة التي تُحدِّد وظيفة الحال علاقة ملابسة وتكون الفتحة كذلك قرينة لفظية عليها ، وقد تساعدها قرائن أخرى كقرينة المعنى التقسيمي في تحديد وظيفة الحال ؛ إذ إنَّ الحال نكرة مشتقَّة لهذا كان ﴿ حَٰفِظًا ﴾ على قراءة حفص وحمزة والكسائي وخلف ﴿ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ﴾ [يوسف : ٦٤] حالًا وعلى قراءة الباقي (حفظًا) يكون تمييزًا [٢] ، وفي قراءة عبد اللّه : (واللّه خير الحافظين) ويرى الفراء لتبرير تلك القراءات « أنَّك إذا أضفت أفضل إلى شيء فهو بعضه وحذف المخفوض يجوز وأنت تنويه فإن شئت جعلته (خيرهم حفظًا) فحذفت الهاء والميم وهي تُنوى في المعنى وإن شئت جعلته (حافظًا) تفسيرًا لأفضل وهو كقولك : « لك أفضلهم رجلًا » ثم تلغي الهاء والميم فتقول : « لك أفضل رجلًا » و « خير رجلًا » والعرب تقول : « لك أفضلهما كبشًا وإنَّما هو تفسير الأفضل » [٣] .

د - الأصل في الحال أن تأتي مؤسِّسة (مبيِّنة) إلَّا أنَّها قد تأتي لغير التَّبيين منسوخة إلى معنى التَّوكيد [٤] ، كقولك : « زيد أبوك حقًّا » و « هو زيد معروفًا » و « أنا عبد اللّه أمرًا واضحًا » فـ : (حقًّا ومعروفًا وأمرًا واضحًا) تؤكِّد الأخبار المتقدمة عليها [٥] .

هـ - يعمل في الحال فعل أو شيء يكون بدلًا منه دالًّا عليه ، فإن كان العامل في الحال فعلًا صلح تقديمها وتأخيرها لتصرُّف العامل فيها فتقول : « جاء زيد راكبًا » و « راكبًا جاء زيد » و « جاء راكبًا زيد » ، وإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلَّا بعده وذلك قولك : « زيد في الدار قائمًا » و « في الدار قائمًا زيد » و « في الدار زيد قائمًا » ولا يصلح « قائمًا في الدار زيد » ولا « زيد قائمًا في الدار » ولا « قائمًا

---

(١) شرح قطر الندى (٢٣٦ ، ٢٣٧) .
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٧٣٧/٢) .
(٣) معاني القرآن للفراء (٤٩/٢) .
(٤) مغني اللبيب (٦٠٣/١) .
(٥) المقتضب (٣١٠/٤) .

زيد في الدار » على أن تكون « قائمًا » حالًا [١] ، ومِمَّا يبدل منه الفعل ليدل عليه ما يحمل معنى الفعل قولك : « زيد في الدار قائمًا » العامل فيه (استقر) كما أنَّ العامل في « كافيًا » من قولك : « هذا لك كافيًا » معنى اللام أي « تملكه » ومعنى التنبيه في قولك : « هذا عبد اللّه قائمًا » الذي تفيده الهاء أي « انتبه » هو عامل نصب لـ « قائمًا » [٢] .

٧ – الشَّرط : ومن سماته :

أ – الشَّرط أسلوب لغوي ينبني بالتَّحليل العقلي على جزأين : الأوَّل مُنزَّل منزلة السَّبب ، والثَّاني مُنزَّل منزلة المسبب ، يتحقَّق الثاني إذا تحقَّق الأوَّل وينعدم الثاني إذا انعدم الأوَّل ؛ لأنَّ وجود الثاني معلَّقٌ على وجود الأوَّل [٣] ، لهذا كان فعل الشَّرط مقيَّدًا لجوابه إذ كان هو الأصل على نحو ما أشار إليه السكاكي من أنَّ جملة الشرط جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص [٤] ، هو فعل الشرط مع أنَّ مسألة كون الجملة الشَّرطيَّة إنشائية أو خبرية قد اختلف حولها اللغويون قديمًا وحديثًا حتى إنَّ د .عبد الستار الجواري – وهو من المحدثين – قد رأى أنَّ الشرط في الواقع أسلوب مستقل [٥] ، إلَّا أنَّ الباحثة ترى أنَّ جملة الشرط جملة خبرية على اعتبار كون فعل الشرط فيها مقيَّدًا لجوابها – وهو فائدة الخبر – كما خلُص إليه السَّكاكي .

ب – « إن » هو أشهر أدوات الشرط ومما تُشبَّه به من الأسماء : « من وما وأي ومهما » أمَّا من الظروف فنجد : « أين ومتى وأي وحين وأنَّى وحيثما وإذما » فتقول : « إن تقم أقم ، من يقم أقم معه ، وما تصنع أصنع ، وأيُّهم يمشي أمشي معه ... وهلمَّ جرًّا » [٦] .

ج – يأتي جواب الشرط على ضربين :

أحدهما : أن يكون الجواب فعلًا مجزومًا على ما تقدم نحو قولك : « إن تذهب أذهب معك .

والآخر : أن تتصدَّر الفاء جواب الشَّرط فيرتفع الفعل بعدها نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة: ٩٥] وإنَّما جاء بالفاء في جواب الشرط توصلًا

---

(١) المقتضب (٣٠٠/٤) . (٢) المصدر نفسه (٣٠٠/٤) .
(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه (٢٨٤) . (٤) مفتاح العلوم (٢١٧) .
(٥) نحو التيسير (٩٦) . (٦) اللمع (١٣٣) .

إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر نحو : « إن تجتهد في عملك فالنجاح حليفك » إذا كان المسند اسمًا ، أمَّا الشَّرط فقد يُحذف ويُقام مقامه ما يدل عليه كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض تقول في الأمر : « زرنِ أزرك » ، وفي النهي : « لا تتعجل تربح » وفي الاستفهام : « أين بيتك أزرك » ، وفي التمني : « ليت لي مالًا أنفقه » وفي الدعاء : « اللهم ارزقني بعيرًا أحجج عليه » ، وفي العرض : « ألا تنزل تصب خيرًا » (١) .

د – الرَّبط بين فعل الشرط وجوابه يأتي على معنى التَّرتُّب عمومًا ، وتفصيلًا يأتي على معنى السَّببيَّة ، أو على معنى التلازميَّة ، أو على معنى التقابليَّة ؛ فمن الأوَّل « تكون عبارة (٢) الجواب مسبَّبة عن عبارة الشرط ولازمة لها » (٣) ، نحو : « إن تسعى في الخير تنل محبَّة اللَّه » فمحبَّة اللَّه سببها السَّعي في الخير ويتحقق بتحققه وينعدم بانعدامه .

أمَّا الارتباط التلازمي فيقتصر فيه ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم وتنعدم السببية ومنه قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٍۚ ﴾ [العنكبوت : ٥] فإتيان أجل اللَّه لا يكون مسببًا عن رجاء لقائه فليس ثمة سببية في هذه الآية الكريمة ؛ إذ إنَّ الارتباط بين فعل الشرط وجوابه يقوم على وجه الملازمة فيتلازم مجيء أجله تعالى ولقائه (٤) .

– أمَّا الارتباط التقابلي فشاهده قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه : ٧] فالارتباط بين ﴿ تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ ﴾ و ﴿ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ قائم على وجه المقابلة بين الجهر والسِّر ؛ فالجهر صفة بشرية تشير إلى ضعف المخلوق إزاء عظمة الخالق وعلمه الممتد إلى خفايا الأشياء (٥) .

هـ – يتقدَّم فعل الشَّرط على جوابه في العادة إلَّا أنَّ الجواب أو جزءًا منه قد يتقدَّم فعلَ الشرط ؛ فمن الأوَّل قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى : ٩] وتقول :

---

(١) اللمع (١٣٤ – ١٣٥) .

(٢) يرى د . مهدي المخزومي أنَّ الشرط وجوابه ليسا بجملتين تامتي المعنى ؛ لهذا آثر تسميتهما بالعبارة فأخذت الباحثة عنه ذلك (ينظر : في النحو العربي – نقد وتوجيه : ٢٨٤) .

(٣) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٣٨٥) .

(٤) ينظر : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٣٨٥) .

(٥) ينظر المصدر نفسه (٣٨٥ ، ٣٨٦) .

« آتي من يأتني » وهو جائز في الشّعر [١] ، ومن الثاني قول ذي الرُّمة :

وإنّي مَتَى أشرُف عَلَى الجَانِبِ الذِي بِهِ أَنتِ مِن بَينِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ [٢]

والأصل : « متى أشرف على الجانب الذي به أنتِ من بين الجوانب فإنّي ناظر » .

النّسخ الوظيفي في العلاقات النّحويّة المخصصة للإسناد :

ويمكن تتبُّع ظاهرة النّسخ الوظيفي داخل الأبواب النّحويّة المخصّصة فيها علاقاتها للإسناد على هذا النّحو :

١ - النّسخ الوظيفي في علاقة التّعدية :

يرتبط المفعول به بفعله بدلالة الفعل على المجاوزة وفق علاقات ائتلافية قائمة بين الوحدات اللُّغوية المتجاورة التي يترتَّب على وجودها تأثُّر الوحدات اللغوية بعضها ببعض ممَّا يُعطيها صورة جديدة في المبني والمعني ، فالأكل مثلاً يأتلف مع « زيد » على المستوي الأفقي التركيبي من جهة قيام زيد بالحدث وإيقاعه على شيء يمكن إخضاعه له كالتفاحة في قولنا :

أكل	زيد	تفاحة
م	م.إ	مفعول به

تعدية

إلا أنَّ هذه العلاقات الائتلافية القائمة بين عناصر الجملة « أكل زيد تفاحة » قد يعتريها نوع من الاضطراب الدلالي إذا ما خضعت إلى العلاقات الاستبدالية ، وهي علاقات قائمة بين الوحدات التي تقع في سياق واحد ، ولا يجتمع اثنان منهما بل يؤدي وجود إحداهما إلى استبعاد الأخريات [٣] ، كما يستبعد الفعل « شرب » بوجود الفعل « أكل » ويستبعد « اللبن » بوجود « تفاحة » ... اللهم إلا توفر في السّياق ما يبرِّر هذا الشرخ الدلالي في مثل قولنا :

أكل زيد عمرًا

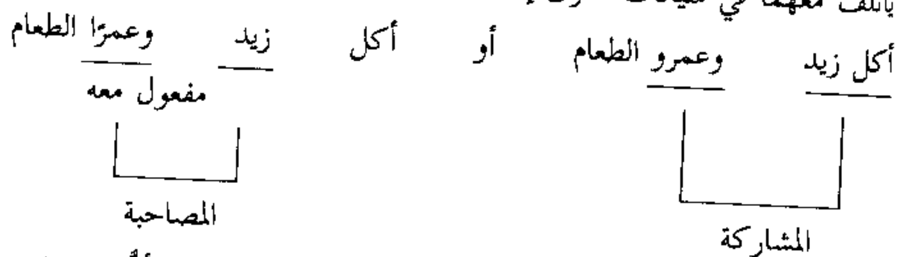
تعدية مجازية

(١) الكتاب (٣/٧٠) . (٢) ديوان ذي الرمة (٢٢١) .

(٣) وصف اللغة العربيّة دلاليًا (٤٥) .

فعمرو لا يأتلف دلاليًا مع « أكل » و « زيد » في مثل هذا التركيب مع أنه قد يأتلف معهما في سياقات أخرى إذا قلنا :

أكل زيد وعمرو الطعام أو أكل زيد وعمرًا الطعام



لهذا فإنَّ هدر المعاني المعجمية في قولنا : « أكل زيد عمرًا » على أنَّ « عمرًا » هو المأكول قد تدخَّل المجاز بعلاقاته لتبرير هذا التجوز في العلاقات النَّحويَّة القائم أساسًا على التَّجوز في العلاقات المعجمية فالأصل : « أكل زيد مال عمرو » فاستُعير عمرو مبالغة في هضم زيد لحقِّه وقد استُدلَّ على هذا المعنى لِما وُجد من تفاعل بين العناصر النَّحويَّة والعناصر الدلالية فكما يمدّ العنصر النَّحوي الدِّلالي بالمعني الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده يمدُّ العنصر الدِّلالي العنصر النَّحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه ؛ فبين الجانبين أخذٌ وعطاءٌ وتبادلٌ تأثيريٌّ مستمرٌّ [١] .

وممَّا تمَّت الإشارة إليه في هذا التَّمهيد يتبيَّنُ لنا أنَّ النَّسخ الوظيفي قد تُنبئ عنه الوحدات اللُّغوية داخل التَّركيب عندما يعتريها تغيير يؤثِّر في ائتلافها مع الوحدات اللُّغوية الأخرى المتساوقة معها فيما يعرف عند علماء البلاغة بالمجاز ، فبالإضافة إلى كونه – أي المجاز – تجوُّزًا في العلاقات المعجمية هو في الحين نفسه تجوز في العلاقات النَّحويَّة ، وبذلك تنسخ الوظائف النَّحويَّة الممثَّلة على البنية السَّطحية عند سبر أغوارها والوصول إلى بنيتها العميقة التي تقنِّن هذا النَّسخ بما عُرف بالمجاز الذي يعدُّ أهمَّ ناسخ دلالي يسلَّط على الجملة إضافة إلى بعض الظواهر التَّركيبية الأخرى التي يمكن حملها أيضًا على المجاز كالقلب النَّحوي .

ومن النَّواسخ الدِّلالية أيضًا ما يمكن عدُّه – نوعًا ما – خارجًا – على اعتبار منشئ النَّسخ داخل التركيب – عن التركيب اللغوي في حدود رصف مفرداته ذلك أنَّ المتكلِّم قد ينشئ أكثر من علاقة بين أكثر من كلمتين في جملة واحدة بحسب المعنى المراد إيصاله دون مساسٍ بالبنية السَّطحية ؛ إذ لا تغيير في الحركات الإعرابية لوحداتها غير أنَّه يُغير من جهة التعليق في كل مرة على مستوى البنية العميقة وهو

(١) النحو والدلالة (١١٣) .

ما يُعرف بالتّأويل الذي سبق أن أشرنا إلى أهميّته في تعدد الأوجه الإعرابية هذا التعدد قد يصاحب أيضًا – من الناحية المنطقية – تغيير الحركة الإعرابية ، ولربّما خير ما يمثّل هذا التّعددَ القراءاتُ القرآنية ؛ لهذا يمكن أن نشير إلى بعض صور النّسخ الوظيفي في علاقة التعدية بالإشارة إلى بعض عوامله المتجلّية في :

• النسخ بالقلب النحوي :

وقد أشار إليه علماء اللّغة وعلماء المعاني – بخاصة – لكونه من سنن العرب في كلامهم قد كثر وقوعه في الشّعر على ما قاله ابن هشام لهذا اختصّه بالحديث في القاعدة العاشرة والقاعدة الحادية عشرة من كتابه المغني ، وقد أورد له شواهد منها قولهم : « أدخلت القلنسوة في رأسي » و « عرضت الناقة على الحوض » و « عرضتها على الماء » وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأحقاف : ٢٠] [(١)] ، وهو من سعة الكلام فقد ألمح سيبويه في باب ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى إلى النّسخ الوظيفي القائم أساسًا على التعدية المجازية فقوله : « وأدخل فوه الحجر فهذا جري على سعة الكلام ، والجيّد : أدخل فاه الحجر كما قال : أدخلت في رأسي القلنسوة ، والجيّد : أدخلت في القلنسوة رأسي » [(٢)] ، ومنه قول الشاعر :

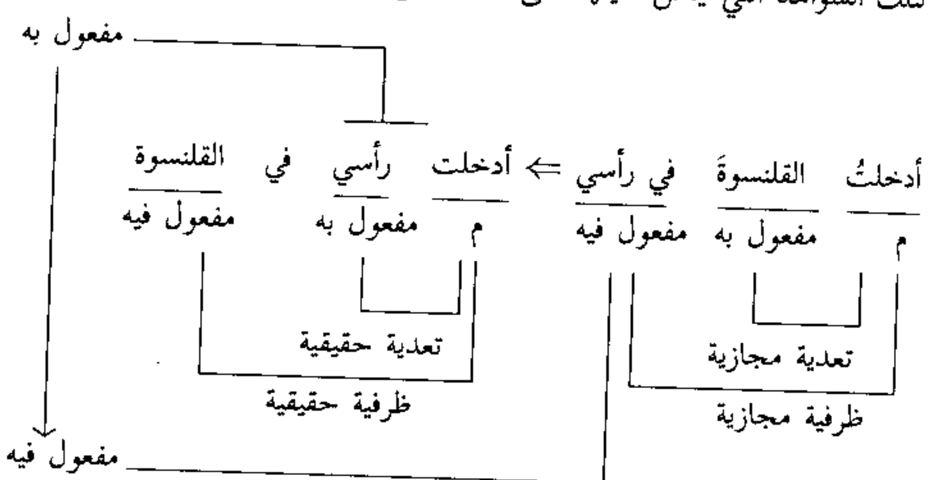
تَرَى الثَّورَ فِيهَا مُدخِلَ الظلِّ رأسَه وَسَائِرُه بَادٍ إِلَى الشَّمسِ أَجمَعُ [(٣)]

فأضيف المصدر إلى الظرف ، والأصل فيه أن يضاف إلى فاعله أو مفعوله ، وممّا يتماشى مع دلالة هذا البيت أن يضاف المصدر إضافة لفظية إلى مفعوله فيقال : « مدخل رأسه الظلَّ » ، ولكن إذا أمن اللبس – كما يقول ابن هشام – يجوز تقارض اللّفظين في الأحكام كأن يُعطى الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللّبس كقولهم : « خرق الثوبُ المسمارَ » و « كسر الزجاجُ الحجرَ » والأصل أن يُقال : « خرق المسمارُ الثوبَ ، وكسر الحجرُ الزجاجَ » [(٤)] ، إذن القول بـ « الأصل الموقعي للوظائف النّحويّة يعكس طرفًا من المنهج الذي سار عليه النّحاة العرب في تحليل الظاهرة النّحويّة وتقعيد قواعدها ؛ إذ ينطلقون في ذلك من النظر إلى التراكيب على أساس أنّ لها أصولًا تركيبية أوّلية تتوافق مع القواعد التي يصنعونها وأنها أحيانًا

---

(١) مغني اللبيب (٩١٣/١) .
(٢) الكتاب (١٨١/١) .
(٣) الكتاب (١٨١/١) .
(٤) مغني اللبيب (٩١٧/١) .

تخالف هذه الأصول فتأتي على صور شتى ؛ لذلك لم يكتف النحاة في دراسة الظاهرة النَّحويَّة بتقعيد الأصول بل جاوزوا ذلك إلى حصر أسباب التَّحول عن تلك الأصول سواء كان ذلك على المستوى الصَّرفي أو النحوي أو الدلالي أو كان ذا علاقة بالبعد الاجتماعي الخارجي غير اللغوي » [(١)] ، وما صنيعهم ذاك إلا تنبُّهًا منهم إلى ظاهرة النَّسخ الوظيفي في الجملة العربيَّة بأنواعها كما ظهر في تحليلاتهم السابقة لتلك الشواهد التي يمكن تمثيلها على هذا النَّحو :



ومنه قولهم أيضًا : « أدخلت الخاتم في إصبعي » [(٢)] ، والأصل : « أدخلت إصبعي في الخاتم » أمَّا ما قيل في البيت الشِّعري : « مُدخل الظلِّ رأسَه » فهو مركَّب إضافي نُسخ فيه « الرَّأس » كذلك من مفعول به إلى مفعول فيه على نحو ما بينا إلَّا أنَّ النسبة فيه ناقصة في حين أنَّها تامَّة في قولهم : « أدخلتُ القلنسوة في رأسي » و « أُدخل فاه الحجر » أي « أدخلتُ الحجر في فيه » أمَّا قولهم :

عرضت الناقة على الحوض ⇐ عرضتُ الحوض على الناقة

م — مفعول عليه — مفعول به

تعدية مجازية

مفعول به ← مفعول عليه

---

(١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها (٢٠١) .

(٢) الصاحبي (٢٣٠) .

فالعرض أصله إظهار الشيء وإرادته للغير ؛ لهذا رأى الطاهر بن عاشور أنه قد تفرّع عن القلب النحوي إطلاقات عديدة متقاربة دقيقة تحتاج إلى تدقيق ومن إطلاقاته قولهم : « عرض الجند على الأمير » و « عرض الأسرى على الأمير » وهو إمرارهم ليرى رأيه في حالهم ومعاملتهم ، وهو إطلاقه هنا على طريق الاستعارة استعير لفظ « يعرضون » لمعنى في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥] لمعنى « يُمرُّ بهم مرًّا » عاقبته التّمكن منهم والحكم فيهم فكأنّ جهنّم إذا عُرضوا عليها تحكم بما أعدّ اللّه لهم من حريقها ويفسره قوله في سورة الأحقاف (آية ٢٠) : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا ﴾ [1] .

وأمّا قولهم : خرق الثوبُ المسمار ⇐ خرق المسمارُ الثوب

م م.إ م مفعول به

إسناد مجازي تعدية حقيقية مفعول به

مسند إليه مجازي

فنُسخ المفعول به إلى مسند إليه مجازًا على اعتبار القلب وسيلة من وسائل النّسخ الوظيفي في الجملة العربيّة ؛ لقيامه على أساس دلالي أكبر تمثَّل في المجاز الذي نزيده إيضاحًا ببسط الحديث عن التّأويل وأثره في النّسخ الوظيفي .

• **النسخ بالتّأويل النحوي :**

تقوم نظريّة الاحتمالات الإعرابيّة أساسًا على تعدُّد في التّحليل النّحوي هذا التعدد قد تتباين أسبابه ، إمّا خروجًا عن القاعدة ، وإمّا مسايرة لطبيعة اللغة ، أو تماشيًا مع تحقيق المعنى المنشود ، وإمّا تعلُّقًا باجتهاد المجتهدين من علمائنا الذين قد تختلف تيّاراتهم الفكرية فتتباين تبعًا لها اجتهاداتهم ؛ لهذا كان التّأويل النّحوي أداة في التحليل النحوي على اختلاف أسبابه ، فقد تحتمل البنية السطحية لتركيب ما أكثر من بنية عميقة وقد يُستعصى أحيانًا الوصول إلى بنية عميقة واحدة على الأكثر لما في كلام العرب من سعة تعبيرية قد لا تحيط بضبطهما قواعد اللغة ، أو قد يختلف ظاهر

(١) التحرير والتنوير (١٢٥/٨٥ ، ١٢٦) .

كلامهم مع مطالب تلك القواعد [1] ؛ لهذا يُستخدم التّأويل بوصفه أداة للتبرير الدلالي في التحليل والتخريج أحيانًا لتلك البنى ، فالتعليل تفسير لنظام النحو يستعين كثيرًا بحمل لفظ على آخر ، حتى إنَّ الفيصل بينه وبين التّأويل قد يضيع أحيانًا ممَّا يجعلهما وجهين لورقة واحدة في بعض الأحايين ؛ فقد مرَّ بنا تحليل بعض علماء اللغة لقوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم: ٤] مستندين فيه على دلالة ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ﴾ على معنى الانتشار وإبدالها بالفعل « شاب » تضمينًا ؛ لأنَّ الفاعل من جنسه ، وبهذا عُلِّل نصب ﴿ شَيۡبٗا ﴾ على التّمييز . أمَّا التّخريج « وهو أن تحلِّل شاهدًا نادرًا مما يحكم عليه بالفصاحة في ضوء القواعد وربّما استعان النّحوي لتخريج الشاهد بالتّأويل » [2] ، كما في تحليل العبارة الآتية : « مررت به المسكين » فقد زعم الخليل أن معنى العبارة على التّرحُّم ؛ لهذا كان « المسكين » بدلًا وبدله كبدل « مررت به أخيك » . وكان الخليل يقول : إن شئت رفعته من وجهين فقلت : « مررت به البائس » كأنّه لمَّا قال : « مررت به المسكين » هو كما يقول مبتدئًا : « المسكين هو والبائس أنت » وإن شاء قال : « مررت به المسكين هو والبائس أنت » وأمَّا يونس فيقول : « مررت به المسكين » على قوله : « مررت به مسكينًا » بأن ضمَّن المعرفة معنى النّكرة على الحال . أمَّا سيبويه فذهب ليخرج الاسم المعرَّف الذي وقع حالًا إلى أن قدَّر فعلًا عاملًا فيه فيكون « المسكين » مفعولًا به أي : « مررت به لقيت المسكين » [3] ؛ إذن التّعليل والتّخريج – أحيانًا – من مظاهر التّأويل ، والتّأويل بدوره عامل أساسي في النّسخ الوظيفي فمثلًا قولنا : « ضربُ اللّص شديدٌ » قد يكون اللّص ضاربًا فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد يكون مضروبًا فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله فهذه الجملة تُضمر عدَّة بنى كامنة متغايرة يدعوها تشومسكي بالبنى العميقة أو المقدرة [4] ، وعلى أساس من هذا التقدير تتناسخ الوظائف النّحويَّة فيما بينها إذا لم يسعفها السِّياق اللُّغوي على ترجيح وجه من الوجوه المقدَّرة وبذلك يُنسخ المفعول فاعلًا كما يُنسخ الفاعل مفعولًا في هذه الجملة المُلبسة ؛ إذ إنَّ القصد وسياق الحال عاملان مهمَّان في إحداث النّسخ الوظيفي داخل البنى التّركيبيَّة ، فإن قُصد جعل

---

(١) الأصول (١٦٩) .

(٢) « مفهوم التّأويل النحوي (٦٧) . د . مصطفي جطل ومحمود الجاسم : مجلة بحوث جامعة دبي (ع : ٢٩ / ١٩٩٥) .

(٣) *الكتاب* (٧٥/٢ ، ٧٦) .

(٤) *أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة* (١١٧) .

اللّص ضاربًا نُسخ وأُلغي كونه مضروبًا في هذا السياق والعكس صحيح .

فالتعليق النّحوي – إذن – وسيلة نحوية لإنشاء بنى عميقة متعدِّدة لبنية سطحية واحدة ؛ إذ إنّ تغيير جهة التعليق بحسب القصد أو المعنى المراد إبلاغه ينسخ غيره من معان ؛ لهذا وُجد في اللُّغة العربيّة ما عُرف بالجمل ذات الدِّلالات المتضادّة – كما يسمِّيها د . فاضل السَّامرائي – نحو قولك : « هو لا يستطيع تعفُّفًا أن يفعله » فـ « تعففًا » بحسب العلاقة التي تجمعه بالفعل « يستطيع » على تقديرين بحسب القصد فعلى تقدير كونه : « لا يستطيع أن يفعله تعففًا منه » يكون مفعولًا لأجله ويحتمل أن يكون المعنى : « لا يستطيع التّعفف من فعله » أي هو يفعله ولا يتعفّف من ذلك فيكون « تعففًا » مفعولًا به لـ « يستطيع » فعلى التّقدير الأوّل : « هو يتعفف منه ولا يفعله » ، وعلى التّقدير الثّاني : « هو يفعله ولا يتعفّف منه » [(١)] ، ويمكن إيضاح المسألة على هذا النحو :

هو لا يستطيع تعفـفًا أن يفعله

م مفعول له ⟺ لا يستطيع التّعفّف من فعله

↕

سببية مفعـول به ⟺ لا يستطيع أن يفعله تعفُّفًا

تعديـة

ومن الشواهد ذات الدِّلالات المتعدِّدة يذكر ابن هشام معقِّبًا على قول الشاعر :

تَـزَوَّد مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِينَـا ... فَنِعمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا [(٢)]

فالصَّحيح أنّ « زادًا » معمول لـ « تزوَّد » إمَّا مفعول مطلق إن أُريد به التّزوُّد أو مفعول به إن أُريد به الشيء الذي يتزوَّده من أفعال البرّ ، وعليهما فـ « مثل » نعت له تقدَّم فصار حالًا [(٣)] ، وممَّا تقدَّم من تفصيل بالقول في الشَّاهد يظهر دور التّعليل النّحوي في اختيار الأوجه الإعرابية بما يتوافق مع الدلالة المراد الوصول إليها ، فالتّناسخ الوظيفي القائم بين المفعول به والمفعول المطلق مردُّه إلى تغيير في اتجاه الدلالة

---

(١) الجملة العربيّة والمعني (٩١) . (٢) مغني اللبيب (٦٠٤/١) .

(٣) المصدر نفسه (٦٠٤/١) .

كما بيَّنا وإلى التقارب الكبير إلى حدِّ الخلط بين المفعول به والمفعول المطلق [١] ، الذي تكرر في أكثر من تحليل فممَّا ذكره النُّحاة في تحليل قول رؤبة :

. . . . لِقَائِلٍ يَا نَصرُ نَصرُ نَصرًا

فـ « نصرًا » إمَّا مصدر دعائي مثل : « سقيًا لك » أو مفعول به بتقدير « عليك » على أنَّ المراد إغراء نصر بن سيَّار بحاجب اسمه « نصر » على ما نقل أبو عبيدة [٢] .

قد يتناسخ المفعول به في بعض التراكيب مع المفعول معه ومع التمييز كذلك ؛ فمن الأوَّل قولك : « أكرمتك وزيدًا » وهو من الشواهد التي اتكأ عليها ابن هشام لرصد المنصوبات المتشابهة التي خصَّها بباب مستقل سمِّي بباب المنصوبات المتشابهة فالشبه القائم بين المفعول به والمفعول معه هو شبه حرف المصاحبة « مع » بواو العطف ، فالمصاحبة تعني بالضرورة نوعًا من المشاركة ؛ لهذا كانت كل مصاحبة مشاركة وليست كل مشاركة مصاحبة ، وعلى هذا أجاز كون « زيد » مفعولًا به عطفًا على « الكاف » كما جاز كونه مفعولًا معه [٣] ؛ لانعدام أيِّ قرينة في السِّياق تساعد على توجيه الدلالة داخله فكان عاملًا من العوامل المُسهمة في التناسخ الوظيفي في الجملة العربيَّة ما دامت الجملة صحيحة دلاليًّا وفصيحة .

وفي الباب نفسه ذكر « ابن هشام » ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء: ٤٩] ، وقوله أيضًا : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: ١٢٤] أي « ظلمًا ما أو خيرًا ما » أي « لا ينقصونه » مثل قوله تعالى : ﴿ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ﴾ [يس: ٥٤] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾ [التوبة: ٤] أي « نقصًا أو خيرًا » [٤] فالفتيل السحاة في شق النَّواة [٥] ، أمَّا النَّقير فهو النكتة في ظهر النواة [٦] ، وقد كنَّى اللَّه تعالى بالفتيل والنقير - حكمة منه ﷺ عن حسابه العادل الذي لا يُظلم فيه عباده شيئًا ولا مقدار هذين التافهين الحقيرين لما بينهما من علاقة استلزام فيكونان - أي ﴿ فَتِيلًا ﴾ و﴿ نَقِيرًا ﴾ - بذلك محدِّدين لنوع الظلم الذي تقدَّمهما على اعتبارهما مفعولين مطلقين وتقدير الكلام فيهما : « لا تُظلمون ظلمًا ما » وأمَّا المفعول به في الجملتين فعلى تقدير : « مقدار فتيل

---

(١) المصدر نفسه (٨٦٧/١) .
(٢) المصدر نفسه (٥٩٧/١) .
(٣) مغني اللبيب (٧٣١/١) .
(٤) المصدر نفسه (٧٣٩/١) .
(٥) لسان العرب (ف ت ل) .
(٦) المصدر نفسه (ن ق ر) .

أو مقدار نقير » ولدقة الصورة في تعبيرها عن العدل استعيرت في الشعر للغرض نفسه يقول عبد القيس التميمي :

يَجمَعُ الجَيشَ ذَا الأُلُوفِ وَيَغزُو ثُمَّ لاَ يَرزَأُ العَدوَّ فَتِيلَا [(١)]

فـ « رزأه ماله أي أصاب من ماله شيئًا » [(٢)] ، ومع بقاء « الفتيل » و « النقير » على معنييهما الأصليين يكون المعنى : « لا يظلمهم ربُّهم فتيلهم ولا نقيرهم » إذا كان أقل ما يملكه العباد الفتيل والنقير للتّدليل على عدله ﷻ فتتوجّه وظيفة كلٍّ من ﴿ فَتِيلًا ﴾ و ﴿ نَقِيرًا ﴾ من مفعول مطلق إلى مفعول به ، ومن مفعول به إلى مفعول مطلق ؛ لصحة الدلالة بهما جميعًا .

يعدُّ نقل المبنى من معناه إلى معنى آخر – فيما يعرف بالاستعمال العدولي – عن طريق المجاز بأنواعه بما في ذلك الكناية – كما مثلنا لها – ظاهرة دلالية يأتي التّأويل فيها لإقامة علاقات دلالية نحويّة مكان ما أُهدر منها منطقيًا في لغة المجاز ، فالمجاز بالضرورة يمثّل مفارقات في العلاقات المعجميّة التركيبيّة ؛ لهذا يأتي بالبديل من علاقات تحلُّ محل العلاقات المعجميّة المُهدرة وهي علاقات عقليّة إذا تعلق الأمر بالمجاز المرسل [(٣)] – في نظر د . تمّام حسان مع أنَّ كل علاقات المجاز علاقات خاضعة للمنطق والعقل – تنتمي إلى المنطق الطبيعي المادي وهي لا تخرج عن أربعة محاور كما يرى بذلك د . تمّام حسان يتفرع كلٌّ منها إلى علاقتين : فهناك الغائيّة – وكان من الأفضل تسميتها بمحور التلازم – وتحتها السببيّة والمسبَّبيّة ، وهناك الكميّة وتحتها الكليّة والبعضيّة ، وهناك الزّمان وتحته ما كان وما يكون ، وهناك المكان وتحته الحالية والمحليّة [(٤)] . ويمكن التمثيل لهذه العلاقات فيما يخدم محور البحث – وهو النّسخ الوظيفي في علاقة التعديّة – بالأمثلة التالية :

(أ) ١ – قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] .

٢ – قال تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا ﴾ [غافر : ١٣] .

---

(١) الأغاني (١٦/١١) . (٢) لسان العرب (رزأ) .

(٣) يرى د . تمام حسان أنَّ المجاز المرسل بعلاقاته ليس بمجاز لغوي ، فالمجاز اللغوي في نظره ما تكون فيه العلاقة علاقة فنّية قائمة على المشابهة التي يتولّد عنها جميع أنواع التشبيه والاستعارة . د . تمام حسان اللغة العربية والحداثة مجلة فصول (ج ٤ / ع ٣ / ١٣٩) والباحثة ترى أنَّ المجاز بأنواعه تجوُّز في الاستخدام اللغوي – استشهادًا بقول العلوي في الطراز – إلّا أنَّ تبريره يأتي بالعقل والمنطق اللغوي السَّليم .

(٤) الأصول (٣٧١) .

(ب) قال تعالى : ﴿ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ ﴾ [نوح : ٧] .

(ج) ١ – قال تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٣٢] .

٢ – قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ ﴾ [النساء : ١٠] .

(د) ١ – قال تعالى : ﴿ .... وَلَا يُبۡدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ [النور : ٣١] .

٢ – قال تعالى : ﴿ فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق : ١٧] .

فالمجموعة الأولى (أ) تمثل محور التلازم وفيه نسخ المفعول به عن طريق المجاز المرسل بعلاقتيه السببية والمسببية بإبداله بما ينوب عنه من سبب كما يظهر في المثال الأول من المجموعة (أ) ؛ إذ إنَّ الأمومة كانت سببًا في حرمة النكاح فالمعنى « حرم الله عليكم نكاح أمهاتكم » [1] ، فالنكاح قد شغل وظيفة المفعول به في البنية العميقة وهو – بمقابلته بالمفعول به المجازي ﴿ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ – سبب للتحريم ؛ لهذا نسخ المفعول به الأصلي – وهو « النكاح » – بفعل المجاز .

أمَّا إذا حلَّ المسبَّب عن المفعول الأصلي مكان المفعول فيما لوحظ في المثال الثاني من المجموعة (أ) فإنَّ المعنى « ينزل لكم من السماء مطرًا يجلب الرزق » [2] ، وبذلك يُنسخ المفعول به الأصلي – وهو « المطر » – بفعل المجاز أيضًا ؛ لأنَّ الرزق مسبَّب عن المطر .

وينسخ المفعول به أيضًا في المجموعة (ب) ؛ لأنَّه كما يظهر على مستوى البنية السطحية أكبر من أن يكون مفعولًا به أصليًا فالظرف – الآذان – لا يستوعبه فكان المعنى : « جعلوا رؤوس أصابعهم في آذانهم » ، وعلى الوتيرة نفسها يُنسخ المفعول به فيما بقي من أمثلة إلَّا أنَّ العلاقات بها مختلفة ؛ فالمثال الأوَّل من المجموعة (ج) يشير إلى أن المفعول به الأصلي قد نسخ بفعل علاقة الماضويَّة على هذا النحو :

أن ينكحن	أزواجهن ⇐ أن ينكحن	من	كانوا	أزواجًا لهن
م + م.إ	مفعول به	م + م.إ		مفعول به
تعدية مجازية		تعدية حقيقية		

(١) صفوة التفاسير (١/٢٦١) .

(٢) الإيضاح (٢٨١) .

وأمثلة هذا من القرآن كثيرة نحو قوله : ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء: ٢] أي « من كان يتيمًا » أمَّا ما يمكن أن يمثِّل النَّسخ الوظيفي للمفعول به في المثال الثاني من المجموعة (ج) تأويل الآية بـ :

﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ ⟸ إنما يأكلون في الدنيا طعامًا حرامًا يؤكلهم النارَ يوم القيامة [١].

م مفعول به — م مفعول به — م مفعول به

تعدية مجازية — تعدية حقيقية — تعدية حقيقية

لهذا يُلحظ أنَّ نسخ المفعول به ليس لإقصائه كليَّة ، وإنَّما لإلحاق بعض ما يتعلق به وإحلاله محله تجسيدًا لغرض بلاغي ما ؛ ممَّا ينبئ عن المفعول به المنسوخ وما حلَّ محلَّه في الوقت نفسه اقتصادًا في المفردات للتعبير عن معنيين بجملة واحدة ، فمثلًا إبداء الزِّينة – كما هو ممثل في الشاهد الأول من المجموعة (د) – ليس المقصود ، وإنَّما الجمع بين الزِّينة ومحلِّها – أي مواضع الزينة – بما يثبت للمرأة أنوثتها هو الفعل المستنكر فالمعنى : « ولا يبدين مواضع زينتهن إلَّا لبعولتهن » ؛ لهذا رأى الزمخشري أنَّ ذكر الزينة دون مواضعها للمبالغة في التستُّر والتَّصون [٢] ، أمَّا الزِّينة فيمكن عرضها بعيدًا عن جسد المرأة كأن تلاحظ في واجهات محلات الملابس وما يتعلق بالزينة . . . وبذلك نُسخ المفعول به الأصلي – وهو مواضع الزينة – بأن حلَّ محله مفعول مجازي يتعلق به تعلُّق الحالِّ بالمحل [٣] ، وما يتعلق فيه المفعول به المنسوخ بالمفعول به المجازي على جهة الحالية يمثله الشاهد الثالث من المجموعة الأخيرة ؛ لأن المعنى على « فليدع أهل ناديه » [٤] ، أمَّا النادي فهو المجلس ينِدو إليه من حواليه ولا يسمَّى ناديًا حتى يكون فيه أهله وإذا تفرقوا لم يكن ناديًا [١] .

• **النسخ بالقراءات القرآنية :**

رأينا في مقدِّمة هذا الفصل أنَّ للاعتبار الصَّرفي انعكاسات على علاقات الكلم في التركيب ، ولأنَّ القراءات القرآنيَّة قد تتباين وفق هذا المعيار – المعيار الصرفي – كما تتباين وفق الاعتبار الصوتي (الوقف واختلاف الحركات الإعرابية ..) يجدر

---

(١) صفوة التَّفاسير (٢٦١/١) .
(٢) الكشاف (٦١/٣) .
(٣) صفوة التَّفاسير (٣٣٨/٢) .
(٤) الإيضاح (٢٨٢) .

بنا بدايةً أن نستشهد لمثل هذا الأثر التركيبي الذي يحدثه الاختلاف في البنية الصرفية للمفردة الواحدة لاختلاف القراءات ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقين : ٨] الذي يُقرأ على تسمية الفاعل والتشديد (ليخرُجَنَّ) كما يُقرأ على ترك التسمية (البناء للمجهول) وعلى القراءة الأولى ﴿ ٱلْأَعَزُّ ﴾ فاعل و﴿ ٱلْأَذَلَّ ﴾ مفعول به وعلى القراءة الثانية ﴿ ٱلْأَعَزُّ ﴾ نائب فاعل مفعول به دلاليًا و﴿ ٱلْأَذَلَّ ﴾ حال والألف واللام زائدة ؛ لأنَّ النحاة لا يجيزون كون الحال معرفة إلا يونس كما تقدم في الكلام حول : « مررت به المسكين » أي « مسكينًا » نصبًا على الحالية (٢) ، أو يكون « الأذل » مفعولَ حالٍ محذوفة أي « مُشبِهًا الأذل » (٣) .
فاختلاف النحاة في تحليل الجانب النحوي الدلالي من الآية الكريمة كان لاختلاف القراءة من جهة ولاختلاف جهات التعليق في إنشاء العلاقات النحويَّة بين الكلم من جهة أخرى ؛ لهذا نجد المفعول به قد تناسخ مع الفاعل إذا تعلق الأمر بـ ﴿ ٱلْأَعَزُّ ﴾ لانعدام مرجِّح بينهما ، فالقراءات وإن اختلفت يؤخذ بها جميعًا دون ترجيح لإحداها ، ممَّا أحدث التناسخ الوظيفي بين وظائفها - كما بينا - لاعتبار كل وجه من وجوه القراءات هو الأصل مقابلة له بغيره ؛ إذ لا يمكن الجمع بين قراءتين في الوقت نفسه .

ومما يظهر فيه العامل الصَّوتي لتوجيه الوظائف النحوية داخل التركيب قراءة قوله تعالى : ﴿ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر : ١٠] برفع (العمل الصالح) وبنصبهما وقراءة قوله تعالى : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾ [يوسف : ٧٦] بخفض ﴿ دَرَجَٰتٍ ﴾ وتنوينها ؛ فأمَّا الآية الأولى فيأتي نصب (العمل الصالح) على معنى :

الصالح	العملَ	اللّه	يرفع
	مفعول به		م

ويجوز هذا المعنى أيضًا على الرفع إلا أنَّ وظيفة ﴿ وَٱلْعَمَلُ ﴾ نحويًّا قد تنسخ إلى وظيفة المسند إليه بقولنا :

---

(١) لسان العرب مادة (ن د ي) .
(٢) الكتاب (٢/٧٦) .
(٣) التبيان في إعراب القرآن (٢/١٢٢٤) .

العمل الصالح يرفعه الله

إسناد

أو على تأويل قوله تعالى بـ : « يُتقبل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح »[1]، كما ينسخ المسند إليه إلى وظيفة المفعول به أخذًا بالقراءة الأولى في إطار تناسخ الوظائف النَّحويَّة لتناسخ القراءات .

أمَّا الآية الكريمة الثانية فيأتي التنوين فيها - بوصفه عاملًا صوتيًا - لنسخ الوظائف النحوية داخلها فقد قرأ أهل الكوفة :

نرفع درجات من نشاء

م مفعول إليه مفعول به

تعديـة

والتقدير : « نرفع من نشاء إلى الدرجات » فهذه القراءة يتعدى فيها الفعل ﴿ نَرۡفَعُ ﴾ إلى مفعولين أحدهما بحرف وهو « الدرجات » والتقدير : « نرفع من نشاء إلى الدرجات »[2] ، أو كما يرى الفراء هي على معنى : « نفضِّل من نشاء بالدرجات »[3] ، وترى الباحثة إمكان كون ﴿ دَرَجَٰتٖ ﴾ وظيفيًّا تمييزًا للنِّسبة قبلها ؛ إذ يمكننا القول : « نرفع من نشاء منزلةً أو درجات » أمَّا أهل الحرمين وأهل البصرة فقرؤوا قوله تعالى على هذا النحو : (نرفع درجاتِ من نشاء) بخفض درجات وإضافتها وهي قراءة أكثر العرب[4] ، وعليه توجَّه الوظائف النَّحوية داخل هذا التركيب على هذا النَّحو :

نرفع درجاتِ من نشاء

م.إ مفعول به مضاف إليه (: لمن نشاء درجات)

تعدية إضافة

---

(١) معاني القرآن للفراء (٣٦٨/٢) .

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣٣٩/٢) .

(٣) معاني القرآن للفراء (٥٢/٢) .

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٣٣٩/٢) .

فنُسخت وظيفة المفعول به إلى معنى الإضافة فيما يتعلّق بـ ﴿ مَّن نَّشَآءُ ﴾ الجملة الموصولية كما نُسخ المفعول به إلى المفعول إليه فيما يتعلّق بـ ﴿ دَرَجَٰتٍ ﴾ وبهذا تتناسخ الوظائف النحوية فيما بينها كما تتناسخ القراءات ؛ لاستحالة الجمع بين القراءتين في الوقت نفسه ، ممَّا يترتَّب عليه أيضًا استحالة الجمع بين تحليلين نحويين ؛ لاختلاف شكل البنية السطحية فيهما في الوقت نفسه ، أو لاختلاف جهة التَّعليق بحسب ما تتيحه نظرية الاحتمالات الإعرابيَّة .

٢ - النَّسخ الوظيفي في علاقة الظرفيَّة :

الظرفيَّة قرينة معنوية على باب نحوي هو باب الظرف ، والظرفية هنا لنسبة الحدث إلى ظرف زماني أو مكاني يحتويه [١] ، وإذا ما تُجوِّز في أحد عناصر هذه القرينة (النسبة والحدث والظرف) فإنَّ النَّسخ الوظيفي قد ينفذ داخل هذا التركيب لعوامل دلالية إجمالًا إلا أنَّه يمكن زيادة في التفصيل - لا الفصل بين عوامل النَّسخ - أن تُعالَج في ملحظين :

• النسخ بالقلب النَّحوي :

رأينا فيما تقدَّم من سطور من هذا المبحث أنَّ القلب النحوي ظاهرة دلاليَّة قد أولاها اهتمامًا علماءُ اللغة وعلماء المعاني - خاصَّة - بما يُثبت التلاحم بين علوم اللغة فيما يخدم الدلالة ويساعد على تجليتها ، ومن الشواهد المذكورة في هذا الباب قولهم : « أدخلت في رأسي القلنسوة » فقد ذكر سيبويه محلّلًا لمثل هذه التراكيب « فهذا جرى على سعة الكلام ... والجيِّد : أدخلت في رأسي القلنسوة » [٢] ، ومنه أيضًا قول الشاعر :

تَرَى الثَّورَ فِيهَا مُدخِلَ الظلِّ رأسَه ... وسَائرُه بادٍ إلى الشَّمسِ أجمعُ [٣]

فقول سيبويه : « والجيِّد : أدخلت في القلنسوة رأسي » يُستشفُّ منه استجازته للوجهين معًا على اختلاف غرضيهما ، فالأول أي « أدخلت في رأسي القلنسوة » جائز على اعتباره من سعة الكلام لإفادة التلبس القائم بين الرأس والقلنسوة ، وقد درج الكلام على مثل هذه التراكيب فشاع استعمالها ، مع أنَّه وظيفيًّا قد أدَّى إلى نسخ بعض العلاقات النَّحويَّة داخله توافقًا مع هذا الكسر الدلالي على هذا النَّحو :

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (١٩٦ ، ١٩٧) .
(٢) الكتاب (١/١٨١) .
(٣) المصدر نفسه (١/١٨١) .

أدخلت في رأسي القلنسوة ⇐ أدخلت في القلنسوة رأسي

م مفعول به م مفعول فيه

تعدية مجازية ظرفية مفعول فيه

↓

مفعول به

ويصدق هذا التحليل أيضًا على قول الشاعر : « مدخل الظلِّ رأسَه » مع فرق في النسبة بين التركيبين ؛ فالنسبة تامة في قولك : « أدخلت في رأسي القلنسوة » ، وناقصة في : « مدخل الظل رأسه » لإضافة المصدر إلى المفعول فيه بدل المفعول به وهو « الرأس » ولربّما يرجع هذا إلى معنى الملابسة الذي يفيده حرف الإضافة « في » في كثير من سياقاتها إلى حدٍّ يدنو فيه الظرف من الحال [(١)] فقد تفيد « في » الظرفية المجازية في نحو قوله تعالى : ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار : ٨] وقوله : ﴿ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ : ٧] فالمعنى في الآية الأولى : « خلقك فسواك فعدلك ملابسًا صورة عجيبة » فمحل : ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ ﴾ محل الحال من كاف الخطاب وعامل الحال ﴿ عَدَلَكَ ﴾ أو ﴿ رَكَّبَكَ ﴾ فجُعلت الصورة العجيبة كالظرف للمصوَّر بها للدلالة على تمكّنها من موصوفها [(٢)] ، أمَّا الظرفيَّة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمۡ لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍ ﴾ فمجازية أيضًا ؛ لبيان قوة التلبس بالخلق الجديد تلبسًا كتلبس المظروف بالظرف وقد وُصف « الخلق » بـ « الجديد » باعتبار أنَّ المصدر بمنزلة اسم الجنس يكون قديمًا فهو بمعنى الحاصل بالمصدر ، ويكون جديدًا بمنزلة اسم الفاعل فوُصف بالجديد ليتمحَّض لأحد احتماليه [(٣)] .

• النسخ بالتَّأويل النَّحوي :

يُعدُّ التَّأويل النَّحوي من أنجع السُّبل في تتبع الدلالة داخل التركيب اللغوي الواحد ؛ فبه يمكن تحديد الوظائف النَّحويَّة الدقيقة للوحدات اللغوية تبعًا للعلاقات النَّحويَّة الممكن إقامتها فيما بينها ، ولأنَّ المفعول فيه من بين الوظائف النَّحويَّة الميسَّر وجودها في كلِّ تركيب لغوي ؛ إذ لكل حدث مُحدِثٌ وظرف يحتويها زمانيًا

(١) الحال والظرف متشابهان ؛ لهذا يرى البعض جواز أن يُعطف بينهما . (الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١٦٠) .

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/١٧٧) . (٣) المصدر نفسه (٢٢/١٥٠) .

أو مكانيًا ، هذا الظرف قد يعتريه نسخ في دلالته ؛ إمّا لأجل الاتّساع في الكلام فيما أقرّه الاستعمال اللغوي ، أو لاشتراك الظرف مع بعض الوظائف النّحويّة الأخرى في الشروط الصّرفية .

فأمّا النّسخ الوظيفي الذي يتمحّض عن السّعة في الكلام عن المفعول فيه فقد تنبه إليه نحاتنا ولغويونا فذكروه تحت مسمّيات منها : « سعة الكلام ، المجاز ، الاستعارة » وكلُّها مصطلحات تجمع على الإشارة إلى الملمح الدلالي البياني في التركيب ؛ ففي المجاز مثلًا استعمال « اليوم » – وهو ظرف زماني – للتّعبير عن جزء منه وهو « الآن » على سبيل إطلاق الكل وإرادة الجزء [1] ، وعليه نُسخ الظرف إلى ظرف آخر يناسب المقال بالتّجوز في استعماله في قوله تعالى : ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴾ [يونس: ٩١، ٩٢] . ومن الاستعارات التي استعيرت فيها الظروف المبهمة : « فوق تحت بعد » قوله تعالى على لسان « فرعون » معتذرًا للملأ من قومه عن إبطائه باستئصال موسى وقومه : ﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧] فـ﴿ فَوْقَهُمْ ﴾ مستعمل مجازًا في التّمكن من الشيء ، وهي كلمة مستعارة لاستطاعة قهرهم ؛ لأنَّ الاعتلاء على الشيء أقوى أحوال التّمكن من قهره ، فهي استعارة تمثيلية على ما ذكر الطاهر بن عاشور [2] ، بها نُسخ الظرف « فوق » وظيفيًا كما نُسخ دلاليًا بالمجاز ؛ إذ لا يقصد الفوقية الحقيقية هنا بل الفوقية المجازيّة لإظهار السّلطة والمنزلة العالية .

وفي ادّعاء « فرعون » لهذه السلطة والمنزلة في مقام آخر فيما قاله اللّه تعالى على لسانه : ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الزخرف: ٥١] ما نسخ وظيفة الظرف « تحت » فقوله : ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ﴾ يتمحّض عنه احتمالان فيما ذكر الطاهر بن عاشور :

أحدهما : أن يكون فرعون قد ادّعى أنَّ النّيل يجري بأمره فيكون ﴿ مِن تَحْتِىٓ ﴾ كناية عن التّسخير كما في قول الناس : « دخلت البلدة الفلانية تحت الملك فلان » .

والاحتمال الثاني : أنَّ فرعون أراد بقوله ذاك أنَّ النّيل يجري في مملكته من بلاد أسوان إلى البحر فيكون في ﴿ تَحْتِىٓ ﴾ استعارة للتّمكُّن من تصاريف النيل

(١) المصدر نفسه (٢٧٩/١١) .

(٢) المصدر نفسه (٥٩/٩) .

كالاستعارة في قوله تعالى : ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾ [مريم : ٢٤] على تفسير ﴿ سَرِيًّا ﴾ بنهر ويجوز أن يكون المراد بالأنهار مصبَّ المياه التي كانت تسقي المدينة والبساتين التي حولها وأنَّ توزيع المياه كان بأمره في سدود وخزانات فهو يُهوِّل عليهم بأنَّه إذا شاء قطع عنهم المياه (١) .

فممَّا تقدم ذكره في الاستعارة بالظروف يُلحظ أنَّ النَّسخ الدلالي لِلظرفين : « فوق وتحت » قد ترتَّب عنه نسخ في وظيفتيهما بأن حوِّلا من ظرفية حقيقيَّة إلى ظرفية مجازية ؛ تحقيقًا لأغراض بلاغية محدَّدة قد أنبأت عنها الدلالة المعجمية للظرفين وما تحويه من مجال دلالي يتَّسع لمثل تلك الأغراض ، فقد يُنسخ على إثرها الظرف - على نحو ما بيَّنا - من ظرفية حقيقية إلى ظرفية مجازية ، وقد تخرج دلالة الظرف عن مدلوله إلى غيره من الأبواب النَّحويَّة فـ « بعد » - مثلًا - وهو من الظروف المبهمة - قد يأتي بمعنى « غير » في نحو قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ؛ وذلك أنَّ الظروف الدالَّة على المباعدة والمفارقة قد تستعمل استعمال المغاير كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ ﴾ [الجاثية : ٢٣] أمَّا حمل « بعد » على حقيقتها هنا - كما يرى الطاهر بن عاشور - فيُحوج إلى تأويل ويُخرج الكلام على سواء السَّبيل (٢) ؛ إذ إنَّ إضافة « بعد » إلى الذات الإلهية أو إلى النظر والتدبر في ملكوت اللَّه - بالنسبة لمحل الشاهد - قرينة يُستعصى بها الحمل على الحقيقة . ولربَّما قد وُفِّق الطاهر بن عاشور في استنتاجاته تلك ما دام الحمل على الحقيقة مستبعدًا ههنا .

أمَّا عن الظرفية المجازية بواسطة حرف الإضافة « في » فمنها قوله تعالى : ﴿ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ۚ ﴾ [الجاثية : ٣٠] ؛ إذ إنَّ الرحمة - وهي الرقة والعطف (٣) - قد أقيمت بينها وبين المسند « يُدخل » علاقة الظرفيَّة المجازيَّة بإحلال الرحمة - وهي ما تتنزَّل على العباد الصالحين في جنته - محلَّ الجنة وفق علاقة مجازية موسومة بـ« الحالية » (٤) ، نُسخ تبعًا لها المفعول فيه الحقيقي - وهو الجنة - إلى مفعول فيه مجازي ؛ لأن المعنى : « فيدخلهم في جنته لتغمرهم رحمة اللَّه فيها » .

---

(١) التحرير والتنوير (٢٣٠/٢٥) .
(٢) المصدر نفسه (١٩٩/٩) .
(٣) لسان العرب مادة (ر ح م) .
(٤) صفة التفاسير (١٩٠/٣) .

ومن التأويل النحوي الذي يُستعان به لتحديد الوظائف النَّحويَّة داخل السياق لاشتراك بعض الأبواب النَّحويَّة في الشروط الصرفية ما يُلحظ بين الظرف والحال ، فالحال – وهو وظيفة نحوية لبيان الهيئة – كقولنا : « دخل الأستاذ القسم ضاحكًا » يمكن تأويله بـ « دخل الأستاذ القسم في حالة ضحك » ؛ لهذا فإنَّ الظرفية المحقَّقة في « الحال » بـ « في » تدنيها من الظرف ، إضافة إلى أنَّه كثيرًا ما تلتقي « الحال » مع الظرف في ألفاظ تدل على الزمان أو المكان فيتردَّد الإعراب بينهما ولكلٍّ دلالته ومعناه الخاص كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾ [الحديد : ١٢] فـ ﴿ بَيْنَ ﴾ ظرف أو حال من ﴿ نُورُهُم ﴾ [١] ، وهي – أعني « بين » – في قوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾ [النساء : ١٢٨] وعلى قراءة (يُصلِح) بضم الياء وإسكان الصاد إمَّا مفعول به أو ظرف والمفعول به محذوف و ﴿ صُلْحًا ﴾ مفعول مطلق ، وإمَّا أن يكون ﴿ بَيْنَهُمَا ﴾ ظرف أو حال من « صلح » [٢] .

فالتعدد الإعرابي لـ ﴿ بَيْنَهُمَا ﴾ مظهر من مظاهر النَّسخ الوظيفي الذي كان تبعًا للمعاني المتعددة التي يمكن رصدها لـ ﴿ بَيْنَهُمَا ﴾ في السِّياق وفق نظرية الاحتمالات الإعرابية التي تنفي اجتماع كل الأوجه الأعرابية في الوقت نفسه بل لكلٍّ وجه علاقاته المميّزة التي تفرقه عن غيره من الوجوه ، فاحتمال الظرفية يوجب الظرفية بين المسند « يصلح » والظرف « بينهما » ، أمَّا احتمال الملابسة فيوجب كون « بينهما » حالا لـ « صلح » وهكذا تُوجِّه العلاقات النَّحويَّة القائمة بين الوحدات اللغوية في التركيب بحسب الدلالات المراد إيجادها داخله .

٣ - النَّسخ الوظيفي في علاقة السببيَّة :

يستعين كثير من علماء اللغة في فهم بعض التراكيب اللغوية التي لا تنبئ بنيتها السطحية عن مغزاها بالحمل على المعنى بوصفه مظهرًا من مظاهر التعليل النَّحوي الذي تستساغ به الدلالة فمثلًا نجد في قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] وعلى قراءة أهل المدينة لقوله : ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ بفتح

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١٢٠٨/٢) .

(٢) المصدر نفسه (٣٩٥/١) .

« أَن » ونصب « تذكَّرَ » وتشديده [١] ، يرى سيبويه أنَّ ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ انتصب ؛ لأنَّه أمر بالإشهاد لأن تذكِّر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكِّر ، فإن قال إنسان : كيف جاز أن تقول : ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ ولم يُعد هذا للضلال والالتباس ؟ فإنما ذكر ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ ؛ لأنَّه سبب الإذكار كما يقول الرجل : « أعددته أن يميل الحائط فأدعمه » وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ولكنه أخبر بعلة الدعم وسببه [٢] . وقد رأى المبرد أنَّ المعنى على : « أعددت هذا لأن إن مال الحائط دعمته » فإنَّ الأولى هي الثانية [٣] ، إذن قد أجمع سيبويه والمبرد على أنَّ الكلام في هذه الأمثلة قد حُمل على المعنى ؛ إذ لا يُقبل منطقيًا أن يكون إعداد الخشبة – مثلًا – طلبًا لأن يميل الحائط ، ولا أن يكون الضلال مطلوبًا عند الشهادة ، وإنَّما يُجيز المنطق أن يكون الضلال سببًا في الإذكار وأن يكون الإعداد سببًا للدعم ؛ حتى لا يكون كلٌّ من « الضلال » و « الميلان » مفعولًا لأجله حتى إنَّه ذكر العكبري لأحد المفسّرين تقديرًا للآية الكريمة نصُّه : « ممن ترضون من الشهداء كراهة أن تضل إحداهما وكراهة أن تذكِّر إحداهما الأخرى » [٤] ، وغلَّط هذا الرأي ؛ لاجتماع كراهتين في سياق واحد مما لا يخدم المعنى [٥] ، ويمكن الاستفادة من هذا التقدير للقول بـ « ممن ترضون من الشهداء كراهة أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » بأن يكون ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ مضافًا إلى المفعول له وليس هو هو أي ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ المفعول لأجله كما قد يُفهم من البناء الظاهري للآية الكريمة .

أمَّا عن التقدير الذي أتى به المبرّد لتعليل قوله : « أعددت هذا لميل الحائط فأدعمه » وهو « أعددت هذا ؛ لأن إن مال الحائط دعمته » فيمكنه أن يخدمنا في تخريج هذا المثال والآية الكريمة لاستخدامه الجملة الشرطية في التعليل ، أمَّا ما يدعم هذا في الآية الكريمة هو ورودها على قراءة أبان بن تغلب والأعمش وحمزة على معنى الجزاء بكسر « إن » ورفع « تذكر » وتشديده وفتح الضاد [٦] ، فقد ذكر النَّحاس أنَّ في هذه

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣٤٥/١) ، النشر في القراءات العشر (٢٢٦/٢ ، ٢٢٧) .
(٢) الكتاب (٥٣/٣) . (٣) المقتضب (٢١٥/٣) .
(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢٢٧/١) .
(٥) إعراب القرآن للنحاس (٣٤٦/١) .
(٦) النشر في القراءات العشر (٢٢٦/١ ، ٢٢٧) . وإعراب القرآن للنحاس (٣١٥/١) .

القراءة – على حسنها – إشكالًا شديدًا [(١)]، فيذهب الفراء فيها « مذهب الجزاء و« أن » جزاء مقدَّم أصله التأخير أي « استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت » فلمَّا تقدَّم الجزاءُ اتَّصل بما قبله ففُتحت « أن » فصار جوابه مردودًا عليه » [(٢)]، وقد خطَّأ البصريون هذا الرأي وفي مقدمتهم سيبويه وإن كان جانب منه صائبًا – وهو ما نريد الإشارة إليه – إذ يمكن تقدير معنى الآية : « استشهدوا امرأتين إن ضلت إحداهما ذكرتها الأخرى » لكون الحكم أو الفائدة من الخبر في الجملة الشرطية هو الجواب وفعل الشرط قيد له على هذا النَّحو :

- استشهدوا امرأتين تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ⇐

استشهدوا امرأتين تذكيرًا لإحداهما إن ضلت الأخرى

م مفعول لأجله

علاقة السببية

أمَّا قولهم : « أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه » [(٣)] ⇐

أعددت هذا دعمًا للحائط إن مال

م مفعول لأجله

وعليه ترتبط عبارة الشرط بالجواب في المثالين ارتباطًا سببيًّا ؛ إذ إنَّ التذكير والدعم مسبَّبان عن « الشهادة » والإعداد على التوالي وهو ما خلص إليه سيبويه على القراءة الأولى وبهذا فإنَّ نسخ المفعول له في هذه الأمثلة مردُّه إلى الحمل على المعنى من جهة وإلى القراءات القرآنية المتباينة دلاليًّا من جهة أخرى ، فيكون المفعول له محذوفًا تقديره « كراهة » أو « خشية » مضافًا إلى ﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ أو « أن يميل » ، أو مذكورًا تقديره : « تذكيرًا » أو « دعمًا » على نحو ما بينا .

أمَّا عن التَّعدُّد الوظيفي للبناء الواحد الذي قد ينسخ المفعول له أيضًا في بعض

(١) إعراب القرآن للنحاس (١/٣٤٥) . (٢) معاني القرآن للفراء (١/١٨٤) .

(٣) ذكر الزجاجي هذا الشاهد بإضافة لام العاقبة (في باب لام العاقبة) : « أعددت الخشبة ليميل الحائط فأدعمه » ؛ إذ أوَّله بقوله : « أعددتها خوفًا من أن يميل الحائط فأدعمه بها » (اللامات : ١١٩) .

السياقات والذي كان أحد أسبابه الاجتهاد في التخريجات النَّحويَّة للنحاة بعقد علاقات نحوية مختلفة دلاليًا لهذا المبنى مع الوحدات اللغوية الأخرى المشكِّلة للبناء ، فنجد من بين أشكاله ما رآه العكبري في المفعول له الذي قد يتعاور وظيفيًا مع بعض الوظائف النَّحويَّة الأخرى فيتعاور مع الحال ومع المفعول به ومع المفعول المطلق ؛ أمَّا عن تعاور المفعول له مع المفعول به فنجد من عوامله ما يتعلق بالدلالة المعجمية للمسند التي تتوجّه وفقًا لها الوظائف النَّحويَّة الأخرى في السِّياقات نفسها ففي قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الكهف : ٧] تأخذ ﴿ زِينَةً ﴾ وظيفة مفعول به ثان على أنَّ « جعل » بمعنى « صيَّر » كما تأخذ وظيفة « المفعول لأجله أو الحال إن كان معنى « جعل » هو « خلق » [1] ؛ وذلك لاختلاف دلالة المسند من جهة ، ولاختلاف جهة تعليق ﴿ زِينَةً ﴾ بغيرها من الكلمات من جهة أخرى على هذا النحو :

جعل = صيَّر ⟸ إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها
م مفعول أول مفعول به ثان
تعديـــة

جعل = خلق ⟸
أ - (إنا جعلنا ما على الأرض زينـة)
م مفعول له

ب - (إنا جعلنا مـا على الأرض زينة) أي مزينًا
مفعول به حال
ملابسة

وعليه تناسخت الوظائف النَّحويَّة المفعول به والمفعول له والحال فيما بينها لاستحالة الجمع بين هذه الوجوه الإعرابية في الوقت ذاته مع أنَّ كل وجه منها

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٨٣٨/٢) .

صحيح ما دام قد عُلِّل نحويًّا ودلاليًّا ، وعلى ذكر الحال التي تتناسخ مع المفعول لأجله لاحظ أبو حيان أنَّ ورود الحال مصدرًا جاء بكثرة في القرآن الكريم أكثر من وروده نعتًا منه قوله تعالى : ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف : ٥٦] وقوله : ﴿ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، و ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [البقرة : ٢٧٤] ، وقوله أيضًا : ﴿ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح : ٨] ؛ لهذا اختُلف في وظيفة هذا المصدر بحسب تخريجات النحاة لها ، وهي تخريجات حاول السيوطي جمعها في النقاط الآتية [(١)] .

- المصدر حال مؤول بوصف نحو : « خائفين طامعين ... » وهلمَّ جرًّا .
- المصدر مفعول مطلق لما قبله نحو : « ادعوه دعاء خوفٍ » .
- المصدر حال على حذف مضاف نحو : « ادعهنَّ يأتينك ذات سعي » .

فهذا الاختلاف إذن مردّه إلى المعنى التقسيمي للمصدر الذي يُقرِّب المفعول لأجله من الحال ومن المفعول المطلق كذلك ، فممَّا تعاور فيه المفعول له مع الحال نجد قوله تعالى : ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف : ٥٦] أي « خائفين طامعين » على الحال أو « لأجل الخوف ولأجل الطمع » ومثله قوله أيضًا ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد : ١٥] أي طائعين وكارهين أو لأجل الطاعة [(٢)] . أمَّا ما يتعاور فيه المفعول له مع الحال ومع المفعول المطلق وظيفيًّا فمنه قوله تعالى : ﴿ أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] أي « يأخذ كل سفينة لأجل غصبها » على المفعول له أو « يأخذ كل سفينة غاصبًا أصحابها إيَّاها » على الحال أو « يغصب كل سفينة غصبًا » على المفعول المطلق [(٣)] ، وعلى التحليل نفسه تجري الآيات الكريمات الآتية :

- قال اللَّه تعالى : ﴿ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء : ٣٥] فـ ﴿ فِتْنَةً ﴾ حال أو مفعول له أو مفعول مطلق إذا كان ﴿وَنَبْلُوكُم﴾ بمعنى : « نفتنكم » [(٤)] .
- قال اللَّه تعالى : ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾ [الأنبياء : ٩٠] فـ ﴿ رَغَبًا ﴾ حال أومفعول له أو مفعول مطلق [(٥)] .

---

(١) همع الهوامع (٢٩٨/٢) .
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٧٥٥/٢) ، ومغني اللبيب (٣٣٠/١) .
(٣-٥) المصدر نفسه (٩١٨/٢) .

– قال اللَّه تعالى : ﴿ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ۝ تَبۡصِرَةٗ ﴾ [ق : ٧، ٨] .
فـ﴿ تَبۡصِرَةٗ ﴾ حال أو مفعول له أو مفعول مطلق (١) .

فتفسير النظام النحوي أحيانًا يقوم على حمل لفظ على آخر بما يعرف بالتَّأويل ؛ لهذا يمكن الحكم على الجملة بالصِّحة وبالسلامة النَّحويَّة والدلالية أو بانتفائها عنها بإحداث مقاربة بين بنيتها السطحية وبنيتها العميقة فإن جمع بينهما جامع وفق علاقة دلالية معيَّنة صحَّت الجملة وقُبِلت دلاليًّا مع أنَّ بناءها الظاهر قد يوحي ببعض الخروقات الدلالية فيما يمثِّله المجاز نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ ﴾ [القصص : ٨] .

فاللام في : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ ﴾ لام عاقبة وليست لام تعليل كما أشار إلى ذلك ابن هشام والزجاجي ؛ لأنَّ الغاية من التقاط موسى عليه السلام أن يكون لفرعون وزوجه قرَّة عين لا عدوًّا وحزنًا إلا أنَّ عاقبته أن صار لهم عدوًّا أو حزنًا (٢) .

لـمَّا استعيرت « اللام » من المشبَّه به للمشبَّه على جهة الاستعارة التصريحية التَّبعية كما نبَّه على ذلك الهاشمي قائلًا : « واعلم أنَّ « اللام » لم تستعمل في معناها الأصلي وهو العلَّة ؛ لأنَّ علة التقاطهم له أن يكون لهم ابنًا ، وإنما استُعملت مجازًا لعاقبة الالتقاط – وهي كونه لهم عدوًّا – فاستعيرت العلَّة للعاقبة بجامع أنَّ كلًّا منهما مترتِّب على الالتقاط ثم استعيرت « اللام » تبعًا لاستعارتها ؛ فالمستعار منه العلة ، والمستعار له العاقبة ، والترتُّب على الالتقاط هو الجامع ، والقرينة على المجاز استحالة التقاط الطفل ليكون عدوًّا » (٣) ، أو قد يُحمل الكلام على المجاز المرسل على اعتبار أنَّ الغاية من الالتقاط هي المحبة والتبني أمَّا العداوة – وهي العلة الغائية للالتقاط (٤) – فهي على اعتبار ما سيكون .

والعرب قد تسمِّي الشيء باسم عاقبته (٥) ؛ لهذا يمكن تأويل الآية على هذا النحو :

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (١١٧٣/٢) .
(٢) شرح قطر الندى (٦٦) .
(٣) جواهر البلاغة (٢٦٥) .
(٤) الإيضاح (٣٠٤) .
(٥) اللامات (١١٩ ، ١٢٠) .

﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ⇐

م — مفعول له

سببية مجازية

على اعتبار ما سيكون

فالتقطه آل فرعون ليكون لهم ابنًا غير أنّه صار عدوًّا لهم عند كبره

م — مفعول له

سببية حقيقية

مفعول له حقيقي

↓

مفعول له مجازي

وممّا يُظهر فيه التّأويلُ العلاقات النّحويّة بين الكلم بحسب دلالاتها قوله تعالى : ﴿ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾ [الفجر : ٢٤] فإن كان المقصود من الحياة الحياةَ الدنيا الفانية (نقيض الموت) تأخذ الحياة وظيفة الظرف على هذا النحو :

﴿ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾ ⇐ يا ليتني قدمت في حياتي [1]

م — مفعول فيه

ظرفية

أمّا إن قُصد بالحياة الحياة السّرمدية غير المعاشة أو هي الحياة الآخرة التي شغل غرورُ الحياة الدنيا أصحابها بنعيمها وفتنها عن العمل لأجلها لهذا تُوجَّه وظيفة «الحياة » وفقًا لهذه الدلالة على هذا النحو :

﴿ يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴾ ⇐ يا ليتني قدمت لحياتي [2]

م — مفعول له

سببية

(١، ٢) مغني اللبيب (٢٨١/١) ، الجنى الداني (١٤٥) .

ومنه يتّضح ما للدلالة المعجمية من أثر في توجيه الوظائف النّحويّة داخل السياق فبها تُنسخ بعض الوظائف النّحويّة لاختلاف تلك الدلالات ، كما نُسخ المفعول له إلى الظرفية إن روعي الجانب الآخر من الدلالة وهو الحياة الدنيا كما بيّنا .

٤ - النّسخ الوظيفي في علاقة التّحديد :

رأينا فيما تقدم من مظاهر النّسخ الوظيفي في علاقتي التعدية والسببية أنّ المفعول المطلق بالنسبة إلى المفعول به هو المفعول الصّحيح الحقيقي الغير مقيّد بحروف الإضافة ، أمّا بالنّسبة إلى المفعول له فهو شبيه بالمفعول المطلق من حيث المعنى التقسيمي ؛ فكلاهما مصدر مع بعض الفروق ؛ لهذا تناسخ المفعول المطلق مع المفعول به ومع المفعول له وحتى مع الحال إن كان مصدرًا مؤولًا ، فمن تناسخ المفعول المطلق مع المفعول به ما ذكره ابن هشام من وجوه إعرابية لـ « زادًا » في قول الشاعر :

تَـزَوّد مِـثـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَـا فَنِعمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا [١]

فإن حُمل « زادًا » على معنى التّزود فهو مفعول مطلق ، وإن أُريد به الشيء الذي يُتزوَّد به من أفعال البرِّ فهو مفعول به [٢] ، ومما يصدق عليه مبدأ التحليل النحوي أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحًاۚ ﴾ [النساء: ١٢٨] على قراءة ﴿ يُصْلح ﴾ بضم الياء وإسكان الصاد فـ﴿ صُلۡحًاۚ ﴾ إمّا مفعول مطلق يراد به الإصلاح أو مفعول به [٣] .

أمّا ما يتناسخ فيه المفعول المطلق مع المفعول له والحال فمنه ما ذكره العكبري من شواهد قرآنية سبقت الإشارة إليها نحو قوله تعالى : ﴿ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] أي « غاصبًا أصحابها إيَّاها » أو « تغصب كل سفينة غصبًا » على المفعول المطلق أو « يأخذ كل سفينة لأجل غصبها » [٤] ، ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥] أي « لأجل فتنتكم » على المفعول له أو أن يكون معنى ﴿وَنَبۡلُوكُم﴾ : « نفتنكم » أي « نفتنكم فتنة » فيكون مفعولًا مطلقًا أو « فاتنين إيَّاكم » على معنى الحال [٥] .

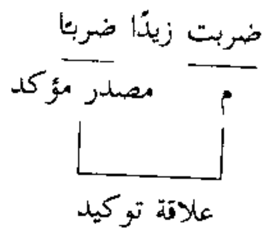
فالأمثلة على تعدد الأوجه الإعرابية أكثر من أن تُحصى رأت الباحثة التمثيل

---

(١) مغني اللبيب (٦٠٤/١) . (٢) المصدر نفسه (٦٠٣/١) .
(٣) التبيان في إعراب القرآن (٣٩٥/٢) . (٤) التبيان في إعراب القرآن (٣١٨/٢) .
(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢٠٥/٢) .

لبعضها قصد إثبات ظاهرة النَّسخ الوظيفي التي قد تعتري بعض الجمل فتتناسخ الوظائف النَّحويَّة فيها فيما بينها دون إقصاء لأيِّ وجه إعرابي ما دام لا يُخلُّ بالمعنى ؛ لهذا كان التناسخ الوظيفي ملازمًا لنظرية الاحتمالات الإعرابية التي تنصُّ على إمكان تعدد الأوجه الإعرابية دون اجتماعها كلها في الوقت نفسه لتفسير النظام النحوي ؛ فإن كان مفعولًا مطلقًا انتفى أن يكون مفعولًا به أو مفعولًا له أو حالًا ، وذلك لتعليق هذه الوظيفة بغيرها وفق علاقة محدَّدة ، فلا يُعقل أن ترتبط الوحدة اللغوية الواحدة بغيرها بأكثر من علاقة ، فإن كانت العلاقة علاقة تحديد – وهي علاقة جامعة للفعل بالمفعول المطلق لتحديد نوعه أو عدده – تُستبعد حينئذ أن تكون العلاقة في الوقت نفسه علاقة تعدية على سبيل المفعولية .

ذكر النحاة أنَّ المفعول المطلق : « اسم يؤكِّد عامله أو يُبيِّنُ نوعه أو عدده » [(١)] ، وفي تقعيدهم هذا نظر ؛ فالتوكيد علاقة نحوية مستقلة عن معنى التحديد ، ولا يُعقل أن تؤدِّى الوظيفة الواحدة بأكثر من علاقة ؛ لهذا يستحيل الجمع بين التوكيد والتحديد بوصفهما علاقتين تحكمان المفعول المطلق وتعلقانه بعامله لتحديد وظيفة المفعول المطلق فقولك :



يعني أنَّ « ضربًا » جيء به هاهنا لتأكيد عامله ، وهو ما رأى بعض اللغويين تسميته بالمبهم مقارنة بالمؤقت نحو قولك : « ضربت ضربة وضربتين » [(٢)] ، أو فيما يعرف بالتحديد إمَّا كيفًا أو كمًّا ، فالتوكيد – إذن – باب مستقل قد تناثر في أبواب متفرقة فذُكر في باب المفعول فيه في نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ﴾ [الإسراء: ١] فالسَّري المشي ليلًا لا يحتاج إلى ذكر ظرف ما دام فيه ضمنًا ، ولمَّا ذكر الظرف كان توكيدًا له لا ظرفًا أي :

(١) المصدر نفسه (٢/٢٠٥) .
(٢) المفصل (١٥) .

أسرى ليلًا

م توكيد

علاقة توكيد

كما ذُكر التوكيد مع الحال في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ [النمل : ٨٠] .

م توكيد

علاقة توكيد

فالفعل ﴿ وَلَّوْا ﴾ يعني أنهم قد ذهبوا وانصرفوا من هذا المكان ، وكذلك الحال مع النّعت في قولنا : « أنجزت أعمالي أمس الدابر » فـ « الدابر » توكيد للظرف « أمس » لا نعت له .. وهكذا يُلاحظ أن قولك :

ضربتُ زيدًا ضربًا خفيفًا

م مفعول مطلق

تحديد نوع

قد تُنسخ فيه وظيفة « ضربًا » إن حُذف ما يُبيِّنُ نوعه أو كمّيته إلى معنى التوكيد على هذا النحو :

ضربتُ زيدًا ضربًا

م توكيد

علاقة توكيد

فالتوكيد إذن علاقة أو قرينة معنوية قد تكرّر ذكرها في أبواب متفرّقة كباب المفعول فيه ومع الحال ومع النعت ؛ لهذا وجب أن يخصّص لها بابًا نحويًّا كما لغيرها من الأبواب النّحويّة الأخرى ، لا أن تذكر حينًا ضمن الأدوات (إنَّ ، أنَّ ، إنّما) وحينًا آخر ضمن الأسماء ، ولربّما يرجع صنيع النحاة بالتوكيد على هذا النحو -

كما يذكر د . مهدي المخزومي - إلى تتبع العامل ومعموله فحسب ؛ وبهذا فاتهم من هذا الموضوع أكثر جوانبه قوة وحياة ، وكان الجانب الذي عنوا به يقوم على أساس من التكرير واللفظ أو التكرير بإيراد كلمات لها معنى المؤكد وهي ألفاظ التوكيد المألوفة للنحاة : النفس والعين وكلا وكلتا وأمثالها [١] ؛ لهذا ذكر السُّيوطي أنَّ « قيامًا » من قولك : « قمت قيامًا » هو لمجرد التوكيد ومن ثم لا يُثنَّى ولا يُجمع ؛ لأنَّه بمنزلة تكرير الفعل فعُومل معاملته في عدم التثنية والجمع [٢] ، فقال عنه ابن جنِّي : إنَّه من قبيل التوكيد اللفظي [٣] ، وقيل : إنَّه من التَّوكيد المعنوي ؛ لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهُّم المجاز ، وعليه الآمدي وغيره . وقسَّم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قسمين : ما لإزالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر وما لإزالته عن المحدث عنه وهو بالنفس والعين [٤] .

٥ - النَّسخ الوظيفي في علاقة المصاحبة :

ويمكن مناقشة النَّسخ الوظيفي للمفعول معه بمناقشة الأمثلة الآتي ذكرها : « جاء زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرًا ، وأكرمت زيدًا وعمرًا ، وأكرمتك وزيدًا » فالمثال الأول يُفهم منه أنَّ زيدًا وعمرًا اشتركا في الحدث وهو المجيء بغضِّ النَّظر عن كونهما جاءا مصطحبين أو مفترقين ، فإذا قلت : « وعمرًا » كما في المثال الثاني بالنصب لم يكن إلَّا على أنَّهما جاءا معًا مصطحبين ؛ ففي النصب ما في العطف من الاشتراك في المجيء إضافة إلى الاصطحاب ، والمقصود من النَّصب نسبة الفعل إلى الأوَّل مع مصاحبته للثاني ؛ ولذلك قيل : الواو بمعنى « مع » [٥] ، إذن قولك : « أكرمت زيدًا وعمرًا وأكرمتك وزيدًا » يُجيز كون ما بعد الواو منهما (أي عمرًا وزيدًا) منصوبًا على الصُّحبة أو على المشاركة ؛ لأنَّ السِّياق قد لا يسعف في تحديد أحدهما ؛ لهذا رأى ابن جنِّي في باب « في خلع الأدلة » أن واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع ، فإذا وُضعت موضع « مع » خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم : « استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة » [٦] ، وإذا لم يتعيَّن أحدهما تُحمل على الوجهين أي إمَّا مفعول معه وإمَّا مفعول به بوصفهما من المنصوبات المتشابهة وهذا ما حاول إيضاحه ابن هشام في مناقشته لقولك :

---

(١) في النحو العربي - نقد وتوجيه (٤٣٤) .
(٢) همع الهوامع (٩٦/٢) .
(٣) الخصائص (٣٣٦/٣) .
(٤) همع الهوامع (٩٦/٢) .
(٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (١٩٢) .
(٦) الخصائص (١٩٦/٢) .

« أكرمتُك وزيدًا » فـ « زيدًا » يجوز كونه عطفًا على المفعول به وما يُعطف على المفعول فهو مفعول به كذلك على تقدير : « أكرمتك وأكرمت زيدًا » ؛ لأنَّ العامل فيهما واحد ويجوز كونه مفعولًا معه إن جمعته علاقة المصاحبة لا المشاركة مع ضمير المخاطب [١] ، فالمصاحبة تقوم أساسًا على المشاركة ولا تُشترط المصاحبة في المشاركة؛ وبذلك يتناسخ المفعول معه مع المفعول به في مثل قولنا : « أكرمت زيدًا وأكرمت عمرًا وزيدًا » لاحتمالهما الوجهين معًا فكلّ وجه إعرابي ناسخ للوجه الآخر كما ألححنا في ذكره في أكثر من سياق لاستحالة الجمع بين وظيفتين لوحدة لغوية بعينها.

٦ - النَّسخ الوظيفي في علاقة الملابسة :

وعلاقة الملابسة علاقة تُنبئ بوظيفة الحال وهو وصف والوصف جنس يشمل الخبر والنَّعت والحال [٢] ؛ لهذا كان الاشتراك في المعنى التقسيمي بخصائصه - مطابقة كلٍّ من الخبر والنعت والحال بالمسند إليه وبالمنعوت وبصاحب الحال على التوالي في النوع والعدد - عاملًا رئيسًا في تحقيق بعض مظاهر النسخ الوظيفي في علاقة الملابسة ففي قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام : ٣] ذكر العكبري أنَّ قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ ﴾ مبتدأ وخبر ، و ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : يتعلَّق ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ بـ ﴿ يَعْلَمُ ﴾ أي « يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض » فهما ظرفان للعلم وعليه ﴿ يَعْلَمُ ﴾ خبر ثان ويجوز أن يكون ﴿ ٱللَّهُ ﴾ بدلًا من ﴿ وَهُوَ ﴾ و ﴿ يَعْلَمُ ﴾ خبره .

والثاني : أن يكون ﴿ يَعْلَمُ ﴾ خبرًا ثان أو حالًا إذا تعلَّق ﴿ فِي ﴾ باسم ﴿ ٱللَّهُ ﴾ لأنَّه بمعنى المعبود أي : « وهو المعبود في السموات والأرض » [٣] ، إذن اختلاف جهة التَّعليق في ﴿ يَعْلَمُ ﴾ خوَّلته لشغل وظيفة الخبر أو الحال أو أن يكون مستأنفًا ، وهو ما أحدث تناسخًا وظيفيًّا داخل التركيب .

وقد يرجع النسخ الوظيفي أحيانًا إلى دلالة المسند لا إلى جهة التَّعليق ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك : ٢٨] ، فـ ﴿ غَوْرًا ﴾ خبر ﴿ أَصْبَحَ ﴾ بتأوُّل أي « غائرًا » إذا كان ﴿ أَصْبَحَ ﴾ من المقيِّدات الزَّمانية أو فيما يُعرف بالأفعال

---

(١) مغني اللبيب (٧٣١/١) . (٢) أوضح المسالك (٢٩٥/٢) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن (٤٨٠/١) .

الناسخة الناقصة ، أمّا إذا كان فعلًا تامًّا فـ ﴿ غَوْرًا ﴾ حال في معنى « غائرًا » ، وإن كان العكبري قد استبعده إلا أنَّ الدلالة به تصحُّ كذلك [١] .

أمّا أن يتعاور الحال مع النّعت وظيفيًّا فمنه قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ ﴾ [آل عمران : ١١٨] فـ ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ ﴾ في موضع نعت لبطانة أو حال مما تعلقت به ﴿ مِّن ﴾ [٢] ،وقد يحتفظ الحال بوظيفته ، إلّا أنّه قد تختلف جهة تعليقه بصاحبه كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴾ [طه : ٢٢] فـ ﴿ ءَايَةً ﴾ حال أخرى بدل من الأولى ﴿ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ التي يجوز أن تكون نعتًا كذلك أو أنَّ ﴿ ءَايَةً ﴾ حال من الضمير في ﴿ بَيْضَآءَ ﴾ أي « تبيضُّ آية » أو حال من الضمير في الجار ، وقيل : منصوبة بفعل محذوف تقديره « وجعلناها آية » [٣] ، ولربّما يرجع النسخ الدلالي في علاقة الملابسة إلى نوع الدلالة التي يضفيها الحال على السّياق فقد ذكر الطاهر بن عاشور عند استعراضه لبعض المعاني المستنبطة من قوله تعالى : ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ... ﴾ [الأنعام : ١٤٠] تردُّد الحال بين التوكيد والتّأسيس فـ « الباء » في قوله تعالى : ﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ للملابسة أي إنّها في موضع الحال إمّا من ﴿ سَفَهًۢا ﴾ فتكون حالًا مؤكّدة أو توكيدًا كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، فالسّفه لا يكون إلا بغير علم ، وإمّا من فاعل ﴿ قَتَلُوٓا۟ ﴾ فتكون حالًا مؤسّسة لهذه الدلالة أي « إنّهم لمّا فعلوا القتل كانوا جاهلين بسفاهتهم وبشناعة فعلهم وبعاقبة ما قدّروا حصوله لهم من الضّر » [٤] .

رأينا فيما تقدّم من هذا البحث أنَّ الاتّساع في الوظائف النّحوية سمة شائعة في الكلام تُنبئ عن إمكانات لغوية هائلة قد أتاحتها اللغة لمستعمليها ؛ إذ إنَّ الاتّساع في الوظائف النّحوية يقابله اتساع في استخدام الوحدات اللغوية لتأدية المعاني المختلفة « على أنَّ الاتّساع في المعاني أسبق في الاستخدام بطبيعة الحال ؛ لأنَّ التّقعيد خطوة تالية على رصد الاستخدام في إطار استخدام اللّفظ بدلالة مغايرة لحقيقته في نصٍّ معيَّن » [٥] ، كأن يكون الحال صفة أو نكرة مشتقة ، إلا أنَّ علاقتها بصاحب الحال علاقة ملابسة مجازية للتّجوز في استخدام تلك الصفة وإسنادها لغير ما تسند إليه في الحقيقة كما في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء : ٥٩] وقوله أيضًا :

---

(١) المصدر نفسه (١٢٢٣/٢) .
(٢) المصدر نفسه (٢٨٧/١) .
(٣) المصدر نفسه (٨٨٩/٢) .
(٤) التحرير والتنوير (٨ ق ١١٤/١) .
(٥) الجملة العربية والوظائف النحوية (١١٥) .

﴿ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء: ١٢] فقد ذكر الفرَّاء أنَّ في قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ جُعل الفعل – وهو الإبصار – للناقة ، وقد يكون المراد إظهار آية من آيات اللَّه لتكون تبصرة للعباد ، وهو ما أكَّده من قرأ بفتح الرَّاء أي « مُبصَرة » أراد » مثل قول الشاعر :

نُبِّئتُ عَمرًا غَيرَ شاكرِ نِعمَة ... وَالكُفرُ مَخبَثَةٌ لِنَفسِ المُنعمِ [1]

فإذا وُضعت « مفعلة » في معنى « فاعل » كفت من الجمع والتأنيث فكانت موحَّدة مفتوحة العين لا يجوز كسرها ؛ لهذا تقول العرب : هذا عشب ملبنة مسمنة ، والولد مبخلة مجبنة ، فما ورد منه أُخرج على هذه الصورة – كما أكَّد على ذلك الفرَّاء – لأنَّ معنى ﴿ مُبْصِرَةً ﴾ مضيئة كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [يونس: ٦٧] [2] ، وإضاءتها تعني كونها مُبصَرة أو تَبصرة لهم ، وعليه يظهر النَّسخ الوظيفي في هذا التَّركيب على هذا النَّحو :

أ – مبصِرَةً : أي أن يُحمل المعنى على ظاهره بكون النَّاقة مُبصِرَة لا عمياء وفق البناء الموازي الآتي :

﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾

مفعول به ... حال

ملابسة حقيقية (على سبيل الفاعلية)

ب – مُبصَرَة : أي : إنَّ النَّاقة مُضيئة ظاهرة للعيان تتجلى فيها معجزة الخالق وفق المعادلة الآتية :

﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ ⇐ وآتينا ثمود الناقة مُبصَرة

مفعول به حال	مفعول به حال
ملابسة حقيقية	ملابسة حقيقية
إسناد ناقص على سبيل الفاعلية	إسناد ناقص على سبيل المفعولية
	حال على سبيل المفعولية ← حال على سبيل الفاعلية

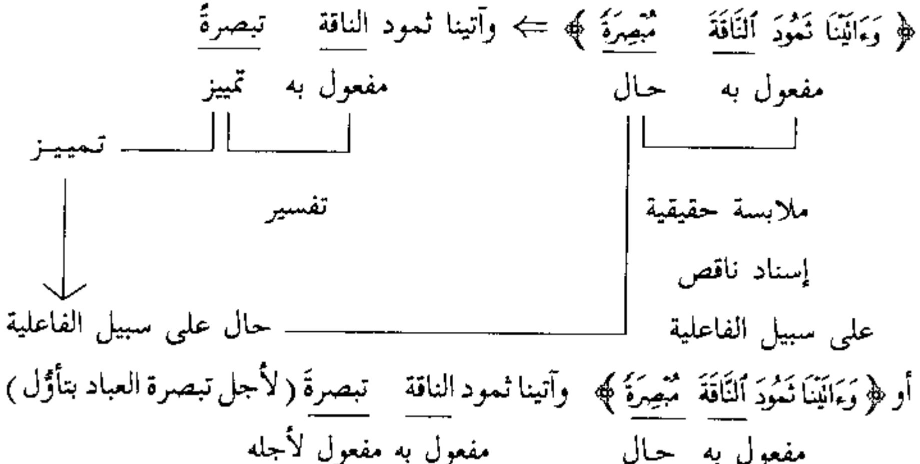
---

(١) لسان العرب (١٤٥/٢) .

(٢) معاني القرآن للفراء (١٢٦/٢) .

ج - مُبصَرَة = تَبصِرة أي : كون الناقة آية من آيات اللّه لتبصرة عباده فتُحمل على السَّببية أو التَّفسير على هذا النَّحو :

﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ ⇐ وآتينا ثمود الناقة تبصرةً



إذن يمكن حمل الصورة البيانية الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ على المجاز المرسل المقيَّد بعلاقة السببية [1] ، فالناقة سبب في التَّبصرة والتَّبصُّر بحقيقة وحدانيَّة اللّه التي أثبتتها آياته في الكون وفي مخلوقاته ، ومنها آية النهار الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ والتي يمكن إخضاعها للتحليل نفسه الذي تقدم ذكره في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾ إذا ما حُمل « جعل » على معنى « خلق » ليكون المعنى : « وخلقنا آية النهار مبصرة » أي « مبصَرَة » ؛ لأنَّها مضيئة لا أن يسند الإبصار إلى النَّهار كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ الذي قال عنه أبو عبيدة : « مجازه مجاز ما كان العمل والفعل فيه لغيره أي يُبصَرُ فيه » [2] ، وعليه يكون معنى الآية - واللّه أعلم - :

---

(١) صفوة التفاسير (١٥٦/٢) .

(٢) مجاز القرآن (٩٣/٢) .

وخلقنا آية النهار مُبصَرَة

مفعول به حال

ملابسة

أو أن يكون المعنى : وخلقنا آية النهار تبصِرَة

مفعول به تمييز

تفسيـر

ومن صور المجاز : الكناية ، ومنها ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فقد ذكر الزمخشري أنَّ قوله تعالى : ﴿ لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ أي « في السِّر » على أنّ المواعدة في السِّر هي مواعدة بما يُستهجن في الغالب ؛ لأنَّ المُسارَّة تكون بما يُستحيا من المجاهرة به » [(١)] ؛ لهذا قيل : واعدها سرًّا أي نكاحًا [(٢)]، فالسِّر - إذن - كناية عن النِّكاح الذي هو الوطء ؛ لأنَّه مما يُسر فالعلاقة بين السِّر والنِّكاح الملازمة [(٣)] ، وتُجُوِّز بالسِّر في العقد ؛ لأنَّه سبب فيه [(٤)] ، فكانت العلاقة بين السِّر والعقد سببيَّة والمعنى : « لا تواعدوهنَّ عقد النكاح » ؛ وذلك أنَّ في الآية الكريمة ﴿ لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ مجازًا عن مجازٍ - كما خلص إليه الزركشي - فقد تُجُوِّز في الوطء بالسِّر وتجوز بالسِّر عن العقد [(٥)] ، وقد تُحمل الآية على الحقيقة لما يميز الكناية عن غيرها من أنواع المجاز في إمكان حملها على الحقيقة وعلى المجاز معًا ؛ لهذا يمكن التمثيل للآية الكريمة نحويًّا على هذا النَّحو :

- السِّر = الخفاء ، وعلى هذا المعنى تُوجَّه الوظائف النَّحوية داخل السِّياق على هذا النَّحو :

﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ⇔ لا تواعدوهن النِّكاح في الخفاء (مستخفين) [(٦)]

م.ا حال

ملابسة

(١) الكشاف (٢٨٤/١) .
(٢) أساس البلاغة (س ر ر) .
(٣) البرهان في القرآن (٢٩٨/٢) .
(٤) الكشاف (٢٨٣/١) .
(٥) البرهان في القرآن (٢٩٨/٢) .
(٦) التبيان في إعراب القرآن (١٨١/١) .

أو ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ⇔ لا تواعدوهن مواعدةً سرًّا [1]

مفعول مطلق صفة

وصف

أو ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ⇔ لا تواعدوهن في السّر [2]

م مفعول فيه

ظرفية

فهذه التخريجات قد أكّدت أنّ الحال قد يتقاطع دلاليًا مع الصّفة ومع الظرف وهو ما أشرنا إليه سابقًا .

– السّر = النّكاح : فالنّكاح مما يُسَر ، وعليه تتوجّه وظيفة ﴿ سِرًّا ﴾ في السّياق على هذا النّحو :

﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ ⇔ ولا تواعدوهن نكاحًا [3]

م مفعول به

تعدية

إذن تناسخ الحال مع المفعول به ومع الصّفة ومع الظرف ؛ لأنَّ للمجاز أثرًا في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السّياق فهو اتّساعٌ في الدلالة مُقابَل باتّساعٍ في الوظائف النّحويّة ، ويمكن أن يرجع الاتّساع في الوظائف النّحويّة إلى عاملين : عامل دلالي مُمثّل في المجاز ، وآخر تركيبي ممثّل في الأوجه الإعرابية التي يمكن رصدها في وحدة لغوية واحدة بتعليقها بغيرها بأكثر من علاقة ، وهو ما يُمكّن الحال من أن يتناسخ مع التمييز من هذا الجانب – سبق أن مثلنا لتناسخ الحال مع المفعول به ومع المفعول له ومع المفعول المطلق ؛ فلا ضرورة لتكرار الأمثلة هاهنا – في نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ﴾ [يوسف : ٦٤] بفعل القراءة القرآنية من جهة وبفعل التّعليق النّحوي من جهة ثانية ، فقد قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف ﴿ فَٱللَّهُ خَيْرٌ

(١ – ٣) المصدر نفسه (١٨٨/١) .

حَٰفِظٗاۚ ﴾ وقرأ الباقون (حفظًا) وفي قراءة عبد اللّٰه (واللّٰه خير الحافظين) [(١)] ، وهذا الشاهد للوجهين جميعا كما يرى بذلك الفرّاء ، وذلك أنّك إذا أضفت أفضل إلى شيء فهو بعضه وحذف المخفوض يجوز وأنت تنويه فإن شئت جعلته « خيرهم حفظًا » فحذفت التاء والميم وهي تُنوى في المعنى ، وإن شئت جعلت ﴿ حَٰفِظٗاۚ ﴾ تفسيرًا لأفضل وهو كقولك : « أفضلهم رجلًا » ثم تلغي الهاء والميم فتقول : « لك أفضل رجلًا » و « خير رجلًا » والعرب تقول : « لك أفضلهما كبشًا » وإنّما هو تفسير الأفضل [(٢)] ، وعليه يُمكن حمل الآية الكريمة على معنى :

(واللّٰه خير حافظًا) أو على معنى (واللّٰه خير حفظًا) التفسير كما ذكر الفراء .

م.إ حال ــ ملابسة

م.إ + م تمييز ــ تفسير

ولربّما نجد من الآيات القرآنية ما يؤكّد تعاور الوظائف النحوية فيما بينها في السّياق الواحد كما في قوله تعالى : ﴿ أَوۡ يَأۡتِيَهُمُ ٱلۡعَذَابُ قُبُلٗا ﴾ [الكهف : ٥٥] أي « أوّلًا » فنُصب ﴿ قُبُلٗا ﴾ على التّمييز أو على المفعول منه فيقال : « من ذي قبل » وإن قرئت بضم أوّلها فالمعنى : « مقابلة » أي تنصب على معنى الملابسة لإرادة الحال أو أن يكون ﴿ قُبُلٗا ﴾» جمع قبيل ومعناه : « أو يأتيهم قُبُلًا » أي قبيلًا قبيلًا أي ضربًا ضربًا ولونًا لونًا [(٣)] ، وهو من الحال المؤولة أيضًا كما في قولك : « هو جاري بيت بيت » أي « ملاصقًا » فكذلك الحال في الآية الكريمة نُصب قُبُلًا على معنى الملابسة واللّٰه أعلم .

٧ - النّسخ الوظيفي في علاقة الإخراج :

الإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى وهو الاسم المنصوب الذي يقع بعد أداة تسمّى أداة الاستثناء يخرج بواسطتها المستثنى من حكم ما قبلها [(٤)] ، إذا كان هناك اتّصالٌ نوعيٌ وزمنيٌ بين المستثنى والمستثنى منه ، فالاستثناء المخصّص للدّلالة التّركيبيّة لا يكون إلا بتوافر شروط ثلاثة قد تنبّه إليها الأصوليون عند استقرائهم

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٢٩٦ ، ٢٩٧) .

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/٤٩) . (٣) مجاز القرآن (١/٤٠٧) .

(٤) المعجم المفصل في النحو العربي (٢/٩٧٢) .

لأنماط الجملة الواردة بها « إلَّا » ، والشروط هي :

- الاتِّصال النَّوعي بين المستثنى والمستثنى منه نحو قولك : « حضر القوم إلَّا زيدًا » فـ « زيد » جزء من المستثنى منه [1] .

- الاتصال الزَّمني بين المستثنى والمستثنى منه [2] ، فلا يقال : « حضر القوم » ثم يقال بعد زمن طويل : « إلَّا زيدًا » .

- مراعاة كون كمية المستثنى أقل من المستثنى منه [3] ، فلا يقال : « حضر القوم إلا جميعهم » [4] .

إذن هذه شروط التَّخصيص بالاستثناء ، وإذا ما طرأ عليها طارئ تُنسخ على إثره دلالة التَّخصيص بالاستثناء إلى دلالات أخرى ، فإذا انعدم الاتِّصال النَّوعي - مثلًا - بين المستثنى والمستثنى منه نحو قولك : « ما في الدار أحد إلَّا حمارًا » فإنَّ دلالة « إلَّا » على الاستثناء تُنسخ إلى معنى الاستدراك المخالف فتأتي على معنى « لكن » - عند البصريين - لأنَّ تقدير الكلام : « ما في الدار أحد إلا حمارًا فيها » على أنَّه استدراك يُخالف ما بعد « لكن » فيه ما قبلها غير أنَّ النُّحاة توسَّعوا فأجروا « إلَّا » مجرى « لكن » ولمَّا كانت لا يقع بعدها إلَّا المفرد بخلاف « لكن » فإنَّه لا يقع بعدها إلَّا كلام تام لقَّبه النُّحاة بالاستثناء تشبيهًا بها ، أمَّا الكوفيون فيقدِّرون « إلَّا » بـ « سوى » [5] ، وعلى التَّقديرين معًا تنسخ دلالة الاستثناء في « إلَّا » ؛ لانتفاء كون ما بعدها خارجًا عن حكم ما قبلها ، حتى إنَّ أبا حيان رأى أنَّ أدوات المتَّصل غير أدوات المنقطع فهناك فروقات تركيبية بينهما [1] ، وهو ما حمل أكثر الأصوليين على الجزم بعدم صحَّة التَّخصيص بالاستثناء المنقطع ويرون وقوعه في اللُّغة مجازًا [2] ؛ لأنَّ الاستثناء المنقطع - بحسب تعريف ابن الحاجب له - « لفظ من ألفاظ الاستثناء لم يرد به إخراج ، سواء كان من جنس الأوَّل أو من غير جنسه » فلو قلت : « جاء القوم إلَّا زيدًا » و « زيد »

---

(١) المستصفى (٣٦٤) ، وإرشاد الفحول (١٤٦) .

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (١٤٥/٢) ، وينظر : شرح اللمع (٣٩٩/١ ، ٤٠٠) .

(٣) همع الهوامع (٢٦٨/٣) .

(٤) ذهب بعض الأصوليين إلى أن جملة استثناء الأكثر مقبولة دلاليًا ومن هؤلاء الشيرازي وفخر الدين الرازي .

(٥) همع الهوامع (٤٢٨/٢ ، ٤٥٠) .

(١) المصدر نفسه (٢٥١/٢) .

(٢) مباحث التخصيص عند الأصوليين (٦٦) .

ليس من القوم كان منقطعًا » [1] ، لا تحكمه علاقة الإخراج كما في الاستثناء المتّصل من ناحية ، ولأنَّ الاستثناء المنقطع – أيضًا – استثناءٌ مجازي من ناحية أخرى وهو ما يُفهم من قول فخر الدين الرَّازي : « استثناء الشيء من غير جنسه باطل على سبيل الحقيقة وجائز على سبيل المجاز » [2] ، فجملة الاستثناء المنقطع تُقبل دلاليًا إذا فُسِّرت تفسيرًا مجازيًا عن طريق الاستعارة أو الكناية أو المجاز المرسل أو أي تفسير آخر ممكن كالحذف والتقدير أو أن تكون « إلَّا » بمعنى « لكن » ، ومن أمثلة ما يُفسَّر مجازيًا في الاستثناء المنقطع ما ورد ذكره عند علماء البلاغة فيما يُعرف بتأكيد المدح ، بما يشبه الذَّم أو تأكيد الذم بما يشبه المدح ؛ فقد ذكر القزويني أنَّ تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان :

أفضلهما : أن يُستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقول النابغة الذبياني :

وَلَا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أَنَّ سُيوفَهُم بِهِنّ فُلُولٌ مِن قِراعِ الكَتَائِبِ [3]

أي إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب فأثبت شيئًا من العيب على تقدير أنَّ فلول السَّيف منه ، وذلك محال ؛ فهو في المعنى تعليق بالمحال فالتأكيد فيه من وجهين : أحدهما : أنَّه كدعوى الشيء ببيّنة ، والثَّاني : أنَّ الأصل في الاستثناء أن يكون متَّصلًا فإذا نطق المتكلم بإلا ونحوها توهَّم السَّامع قبل أن ينطق بما بعدها أنَّ ما يأتي بعدها مُخرج ممَّا قبلها فيكون شيء من صفة الذم ثابتًا وهذا ذم فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكَّد المدح لكونه مدحًا على مدح ، وإن كان فيه نوع من الخلابة .

والثاني : أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقّب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له [4] ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج : ٤٠] فقد ذكر الطاهر بن عاشور أنَّ الاستثناء في الآية الكريمة من عموم الحق ، ولما كان المقصود من الحق حقًّا يوجب الإخراج أي « الحق عليهم » على هذا يكون الاستثناء مستعملًا على طريقة الاستعارة التهكمية أي « إنَّ عليهم حق فهو أن

---

(١) حاشية التفتازاني علي مختصر المنتهى لابن الحاجب (١٣٢/٢) .
(٢) المحصول في علم أصول الفقه (ج ١ ق ٤٣/٣) .
(٣) ديوان النابغة الذبياني (١٥) . (٤) الإيضاح في علوم البلاغة (٣٤٦) .

بقولوا : ربنا اللّه » فيستفاد من ذلك تأكيد عدم الحق عليهم بسبب استقراء ما قد يتخيل أنهم حق عليه [١] ، وكقول النبي – عليه الصلاة والسلام – : « **أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش** » [٢] ، وأصل الاستثناء في هذا الضرب أن يكون منقطعًا لكنّه باق على حاله – وهو ما رآه القزويني – لم يُقدَّر متّصلًا فلا يفيد التأكيد إلّا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين ، والأوّل أفضلهما كما يرى بذلك القزويني ومنه قول النابغة الجعدي :

فَتًى كَمُلت أَخلاَقُه غَيرَ أَنَّهُ ... جَوادٌ فَمَا يُبقي مِنَ المَالِ بَاقِيَا [٣]

وفي القرآن الكريم نجد قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴾ [الواقعة : ٢٥ ، ٢٦] وهو يحتمل الوجهين ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴾ فيحتمل الوجهين معًا كما يحتمل وجهًا ثالثًا وهو أن يكون الاستثناء في أصله متّصلًا ؛ لأنّ معنى السلام هو الدعاء بالسلامة وأهل الجنّة عن الدعاء بالسلامة أغنياء ؛ فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الإكرام [٤] ، وعليه يلحظ تبعًا لدلالة ما بعد « إلّا » معجميًّا أن وظيفتها تتردّد بين النصب على المستثنى والنصب على المفعوليّة إن كان الاستثناء منقطعًا وقُدِّر الكلام فيه على معنى : « لا يسمعون فيها لغوًا بل سلامًا » أو « لكن سلامًا » أي « يسمعون سلامًا » فيُنصب ﴿ سَلَٰمًا ﴾ على المفعول به .

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذّم ضرب ثالث يأتي فيه الاستثناء مفرّغًا وحقيقة الاستثناء المفرّغ أن يتناسخ فيه النفي ، أو ما يقوم مقامه من نهي أو استفهام مع « إلّا » فتلغى وظيفتاهما معًا ليتفاعلا في إخراج التركيب في حلة من التأكيد والمبالغة بالقصر فقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ﴾ [الأعراف : ١٢٦] ، أي « وما تعيب منا إلّا أصل المناقب والمفاخر كلّها وهو الإيمان بآيات اللّه ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [المائدة : ٥٩] ، فالاستفهام في الآية الكريمة يقوم مقام النّفي ؛ لأنّه على معنى الإنكار » [٥] ، ولربّما أصاب د . سمير ستيتية عندما رأى أنّ النّفي مستفاد من اتّحاد « هل » و « إلّا » في مورفيم مركب ، وإنّما كان اتّحادهما مورفيمًا مركبًا رغم اختلاف موقع كلٍّ منهما ؛

(١) التحرير والتنوير (١٧/٢٧٥) .
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (٣٤٦) .
(٣) ديوان النابغة الجعدي (١٨٨) .
(٤، ٥) الإيضاح في علوم البلاغة (٣٤٦) .

لأنَّ وجودهما في التركيب يغير الصِّيغة الاستفهامية إلى صيغة أخرى تمامًا كما لو كان التحويل في التركيب ناشئًا عن مورفيم واحد مفرد ، أمَّا الصِّيغة الجديدة التي تحوَّل إليها التركيب بوجود « هل » و « إلَّا » فهي الاستفهام السلبي أو الاستفهام الاستثنائي » [1] ؛ لهذا تناسخ الاستفهام كذلك مع الاستثناء ممثلًا بالأداة « إلا » لتخريج الدلالة في قالب التأكيد بالقصر ، فالاستثناء قد نسخ الاستفهام إلى غير دلالته الأصلية – وهي طلب الفهم – لكون المسؤول عالمًا بالإجابة موقنًا بها دلَّت حالته وسياق الحال على علمه ذاك ؛ لهذا نُسخ إلى الإنكار من هذا الجانب ، ومن جانب آخر تركيبي فقد كانت جملة ﴿ تَنقِمُونَ مِنَّآ ﴾ غير تامة دلاليًا تحتاج إلى مفعول متمِّم لدلالتها وهو ما حمل على نسخ دلالة الاستثناء بإلا حتى تتفرَّغ الجملة إلى ما بعدها فهذا التَّفرغ ناتج في أساسه من تناسخ النفي أو ما يقوم مقامه مع « إلَّا » ، وقد تنبَّه إلى ذلك النُّحاة وأشاروا إليه في مواضع مختلفة عند إشارتهم لأحوال الخبر كقول الزمخشري : فإذا انتقض النفي بإلَّا أو تقدَّم الخبر بطل العمل فقيل : « ما زيد إلا منطلق ولا رجل إلا أفضل منك » [2] ، أو عند التطرق إلى بعض المنصوبات كما نبَّه على ذلك ابن هشام في باب المنصوبات : « ولو قلت : ما تأتينا إلا فتحدثنا أو ما تزال تأتينا فتحدثنا ؛ وجب الرفع ؛ وذلك لأنَّ النَّفي في المثال الأول قد انتقض بإلَّا وهو في المثال الثاني هو داخل على زال وزال للنفي ونفي النفي إيجاب » [3] ، والنَّقض من دوال النَّسخ ومظاهره وفي واقع الأمر هو نقض متبادل بين النفي و « إلا » وليس من جهة أحدهما كما تقدم بيانه في التناسخ الوظيفي .

أما تأكيد الذم بما يشبه المدح فهو الآخر ضربان :

أحدهما : أن يُستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك : « فلان لا خير فيه إلَّا أنَّه يسيء إلى من يحسن إليه » [4] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٥٥] فالاستثناء في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ من عموم المفعول المطلق أي « لا يؤمنون إيمانًا إلا إيمانًا قليلًا » وهو من تأكيد الشيء بما يشبه ضدَّه ؛ إذ الإيمان لا يقبل القلة والكثرة ، فالقليل من الإيمان عدمٌ فهو كفر ، ويجوز أن

---

(١) د . سمير ستيتية « الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية » : (٤٥) . مجلة المورد – العراق رقم (١٨ ع : ١ ، ١٩٨٩ : ٤٥ – ٤٦) .

(٢) المفصل (١١٢) .

(٣) شرح شذور الذهب (٣٩٤) .

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة (٣٤٣) .

تكون قلة الإيمان كناية عن قلة أصحابه [١] ، ومن تأكيد الشيء بما يشبه ضدّه قول اللّه تعالى أيضًا : ﴿ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ۝ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾ [النبأ : ٢٤، ٢٥] فعلى طريق اللف والنشر [٢] المرتَّب استُثني ﴿ حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾ من « بردًا وشرابًا » وهو استثناء منقطع ؛ لأنَّ الحميم ليس من جنس البرد في شيء ؛ إذ هو شديد الحر ، ولأنَّ الغسَّاق ليس من جنس الشراب ، إذ ليس المهل من جنس الشراب ، والمعنى : « يذوقون الحميم إذ يُراق على أجسادهم والغسَّاق إذ يسيل على مواقع الحرق فيزيد ألمهم » [٣] ؛ لأنَّ التركيب جاء على هذا النَّحو : « لا يذوقون فيها بردًا إلا حميمًا ولا يذوقون فيها شرابًا إلَّا غسَّاقًا » مما يُنبئ بالانقطاع النوعي بين المستثنى والمستثنى منه .

فالاحتكام إلى النوع في إثبات الصِّلة بين المستثنى والمستثنى منه هو المعيار الأساس في تحديد حقيقيَّة الاستثناء في التركيب من مجازيَّته وهو ما خلصنا إليه من أقوال علماء الأصول – وهي أقوال قد تحرى فيها أصحابها رصد الدلالة واجتهدوا في تتبعها وإن جرَّهم الأمر في بعض الأحيان إلى إلغاء بعض الوظائف النحوية كإلغاء التَّخصيص بالاستثناء المنقطع ، فإنَّ للتأويل مكانته في تغير ما صحَّ نحويًّا وبطل من حيث الحقيقة كما هو الحال في الاستثناء المنقطع بالإضافة إلى أنَّه الموجِّه لدلالة المستثنى تبعًا لدلالة المستثنى منه معجميًّا ووظيفيًّا فقد يتعذر أحيانًا تحديد مستثنى منه واحد في الجملة لصلاحية السِّياق ؛ لاستيعاب أكثر من تأويل ما دامت القرائن لم تسعف لتخريج الكلام على وجه واحد ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف : ٢٣، ٢٤] ففي المستثنى منه ثلاثة أوجه [٤] :

أحدها : هو النفي والمعنى : « لا تقولنَّ أفعل غدًا إلَّا أن يؤذن لك في القول » .

والثاني : هو من « فاعل » أي : « لا تقولنَّ إنِّي فاعل غدًا حتى تقرن به قول : إن شاء اللّه » .

والثالث : أنَّه منقطع .

---

(١) التحرير والتنوير (١٨/٦) .

(٢) اللف والنشر من البديع المعنوي « بأن تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلامًا مشتملًا على متعلق بواحد وبآخر من غير تعيين ثقة بأنَّ السامع يردُّ كلًّا منهما إلى ما هو له » (مفتاح العلوم : ٣٦٦) .

(٣) التحرير والتنوير (٣٨/٣٠) .

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٨٤٣/٢ ، ٨٤٤) .

فموضع ﴿ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ ﴾ نصب على وجهين :

أحدهما : على الاستثناء ، والتقدير : « لا تقولنَّ ذلك في وقت إلا وقت أن يشاء الله » أي « يأذن » فحذف « الوقت » وهو مراد .

والثاني : هو حال ، والتقدير : لا تقولن أفعل غدًا إلا قائلًا : « إن شاء الله » فحذف القول – وهو كثير – وجعل قول : ﴿ أَن يَشَآءَ ﴾ في معنى « إن شاء » وهو ممَّا حُمل على المعنى وقيل : التقدير : « إلَّا بأن يشاء الله » أي : متلبِّسًا بقول : « إن شاء الله » لكون الاستثناء في هذه الحالة استثناءً مفرَّغًا حُدِّد المستثنى منه بالنهي أي : « لا تقولن أفعل غدًا إلا قائلًا : إن شاء الله ، أي « قل : أفعل غدًا قائلًا : إن شاء الله » فيُلحظ أنَّ الاستثناء بأنواعه قد تناسخ فيما بينه تبعًا لطبيعة المستثنى منه فنُسخ المستثنى إلى حال وإلى مفعول به إن كان الاستثناء منقطعًا أي « لكن قل : سأفعل ذلك بمشيئة الله » بتقدير « إلَّا » على معنى « لكن » كما في قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾ [النساء: ١٥٧] ومعناه : « لكن يتَّبعون الظن » (١) ، إلَّا أنَّ سيبويه قال : إنَّ ﴿ إِلَّا ﴾ في الآية الكريمة على معنى « ولكن » كما في قول النابغة :

حَلَفتُ يَمِينًا غَيرَ ذِي مَثنَوِيَّةٍ وَلا علمَ إلَّا حسنَ ظنٍّ بِصَاحِبِ (٢)

وقد رفع بنو تميم هذا كله أي ﴿ ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ ﴾ و « حسن ظن » ، أمَّا أهل الحجاز فينصبون على التفسير (٣) ؛ لهذا يعود التعدد أحيانًا في الوجوه الإعرابية « إلى الخصائص اللَّهجية ، فإذا كان كلام العرب من المصادر الأساسية التي تمثِّل الفصحى ، فإنَّ الفيصل بين الخصائص اللهجية لبعض العرب وبين الفصحى قد يضيع ؛ إذ تواجهنا قضايا يطَّرد استخدامها في الفصحى بوجهين مختلفين ، ويعود هذا الاختلاف إلى القبائل التي جُمعت منها اللغة (٤) ، فمثلًا قرئ قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٩٥] برفع « غير » وجرِّها ونصبها لـمَّا رأى الزَّمخشري أنَّ « إلا » و « غير » قد يتقارضان ما لكل واحد منهما ، فالذي لغير في أصله أن يكون وصفًا يمسُّه إعراب ما قبله ، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ودلالته عليها من جهتين : من جهة الذات ، ومن جهة الصِّفة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢٦٩/١) . (٢) ديوان النابغة (١٢) .

(٣) الكتاب (٣٢٢/٢ ، ٣٢٣) .

(٤) أسباب التعدد في التحليل النحوي د . محمود حسن الجاسم www .majma .org .jo /G05

تقول : « مررت برجل غير زيد » قاصدًا إلى أنَّ مرورك كان بإنسان آخر ، أو بمن ليست صفته صفته » وفي قوله تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٩٥] الرفع صفة لـ ﴿ ٱلْقَٰعِدُونَ ﴾ والجر صفة لـ ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ والنصب على الاستثناء ثم دخل على « إلَّا » في الاستثناء وقد دخل عليه « إلا » في الوصفيَّة [١] ، إذن قد تناسخت الوظائف النحوية السَّابقة الصفة من ﴿ ٱلْقَٰعِدُونَ ﴾ والصفة من ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ والمستثنى فيما بينهما ؛ بفعل القراءة من جهة وبفعل جهة التعليق من جهة أخرى ، مع أنَّ العاملين قد تكاملا في التخريجات السابقة دون فصل بينهما ، وهو ما أدَّى في بعض الأحايين إلى نسخ دلالة الاستثناء بـ « إلَّا » إلى معنى الوصفيَّة كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، أي « غير اللَّه » ومنه قول الشاعر :

وَكُـلُّ أَخٍ مُـفَـارِقُـهُ أَخُـوهُ ... لَعَمر أَبِيكَ إلَّا الفَراقَدَانِ [٢]

وقد ذكر سيبويه في باب « ما يكون فيه « إلَّا » وما بعدها وصفًا بمنزلة « مثل وغير » أنَّه لا يجوز إجراء « إلَّا » مجرى « غير » إلَّا تابعًا كما لا يجري « أجمعون » في الكلام إلا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار » [٣] ، وهو ما أكده الزمخشري بقوله : « لو قلت : لو كان فيهما إلَّا اللَّه ، كما تقول : لو كان فيهما غير اللَّه ؛ لم يجز ، وشبَّهه سيبويه بأجمعون » [٤] .

فالاستثناء يُنسخ وظيفيًّا لعوامل دلالية تمثلت في المجاز بأنواعه ، أو لعوامل تركيبية بحسب العلاقات المُقامة بين الوحدات اللغوية وتباين اتجاهاتها فيما يُعرف بنظرية الاحتمالات الإعرابية من جهة ، أو لتساوق الأداة « إلَّا » مع ما تتناسخ معه لإنشاء دلالة جديدة غير الإخراج ، وتكون فيها الأداة « إلَّا » على حد تعبير النُّحاة وجودها كعدمه [٥] كتساوقها مع النفي أو ما يقوم مقامه من نهي أو استفهام لإنشاء معنى القصر ، أو كتكرار « إلَّا » في السياق بما ينبئ عن كونها توكيدًا فيُبدل غير الأول منه إن كان مغنيًا عنه وإلَّا عطف بالواو فمن التأكيد قولك : « قام القوم إلا محمدًا إلا أبا بكر » وهي كنيته ؛ فشرط هذا التّكرار أن يكون الثاني يغني عن الأول كما أنَّ « أبا بكر » يغني عن ذكر « محمد » فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول

---

(١) المفصل (٩٩) .
(٢) المصدر نفسه (٩٩) .
(٣) الكتاب (٣٣٢/٢ - ٣٣٦) .
(٤) المفصل (١٠٠) .
(٥) همع الهوامع (٢٥١/٢) .

نحو : « قام القوم إلا زيدًا وإلا جعفر » فعلى المثال الأول « إلا » كأنَّها زائدة وقد اجتمعت الحالتان (التوكيد والعطف) في قول الشاعر :

مَا لَكَ فِي شَيخِكَ إلَّا عملُه   إلَّا رَسِيمُه وَإلَّا رملُه (١)

فالرسيم والرمل ضربان من العدو لا يُغني عن قوله : « إلَّا رسيمه » فعطف بالواو وهما يُغنيان عن قوله : « إلَّا عمله » فلم يعطف « إلا رسيمه » (٢) .

وممَّا تُكرَّر فيه « إلَّا » لغير التأكيد قولك : « له عليَّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فإنَّ مكان استثناء بعضها من بعض فيه مذاهب (٣) .

أحدها : - وعليه البصريون والكسائي - أنَّ الأخير يُستثنى من الذي قبله ، والذي قبله يُستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأوَّل أي إنَّ هناك إخراجًا من إخراج إلى أن يبقى واحد يُستثنى من تسعة وهي من عشرة فيضمُّ الأشفاع داخلة (العشرة والثمانية) والأوتار خارجة (تسعة سبعة) فالمُقرُّ به هاهنا اثنان .

والثاني : أنَّها كلُّها راجعة إلى المستثنى منه الأول فإذا قال له : « عليَّ مائة إلَّا عشرة إلَّا اثنين » فالمُقرُّ به ثمانية وثمانون وعلى الأوَّل المُقر به اثنان وتسعون .

والثالث : أنَّ الاستثناء الثاني منقطع والمُقرُّ به على هذا اثنان وتسعون أيضًا ، وعليه الفرَّاء والمعنى عليه : « له عندي مائة إلا عشرة سوى الاثنين التي له عندي » .

فعلى المذهب الأول تبقى « إلَّا » على أصل وظيفتها - وهي الإخراج - والاستثناء معها متَّصل ، أمَّا على المذهب الثاني تنسخ دلالة الاستثناء بـ « إلَّا » الثانية إلى معنى الجمع ، أي تأتي بمعنى واو العطف وهو ما قاله الكوفيون والأخفش وخرَّجوا عليه قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة: ١٥٠] وقوله أيضًا : ﴿ لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾ [النمل: ١٠ ، ١١] أي « ولا الذين ظلموا ولا من ظلم » وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع (٤) ، أمَّا في قولهم : « له عليَّ مائة إلا عشرة إلا اثنين » تُأوَّل بـ : « له عليَّ مائة إلا اثني عشر » (عشرة واثنان) فالواو فيه للعطف والجمع .

وعلى المذهب الثالث كذلك الاستثناء منقطع والمُقرُّ به اثنان وتسعون أيضًا إلَّا أنَّ أصحاب هذا المذهب رأوا أنَّ نسخ « إلَّا » ليس على معنى الجمع بل على معنى

---

(١) همع الهوامع (٢٥١/٢) .
(٢) المصدر نفسه (٢٦٤/٢ ، ٢٦٥) .
(٣) المصدر نفسه (٢٦٥/٢) .
(٤) المصدر نفسه (٢٧٠/٢ ، ٢٧١) .

« سوى » أي : « له عندي مائة إلا عشرة سوى الاثنين التي له عندي » ؛ وبذلك احتج كل مذهب لدعم تخريجه لهذا الاستثناء بحجج مُقنعة ، وعلى اختلاف تخريجاتهم له بين الاتصال والانقطاع النوعي في الاستثناء الثاني ظهر تناسخ الاستثناء بين نوعيه (المتّصل والمنقطع) ليثبت أن الدّلالة المتوخّاة هي الموجّه الوحيد للوظائف النحوية داخل التراكيب ، حتى إنَّ بعض الدلالات قد تتضاد بفعل التأويل نحو قولك : « ما كنت ترجو أن أعطيك إلَّا تفضلًا منّي » فذكر د . فاضل السامرائي أنَّ هذا القول يحتمل أنَّه « لم يكن يرجو العطاء ولكنه أعطاه تفضلًا منه » كقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦] فقوله لم يكن يرجو أن يُلقى إليه الكتاب ولكنَّ إلقاءه إليه رحمة منه ﷺ ، ويحتمل القول كذلك أنه كان يرجو العطاء تفضلًا ولم يكن يرجوه إلا تفضلًا منه [(١)] ، فعلى المعنى الأول : « إنَّه لم يكن يرجو العطاء بأنواعه » يكون الاستثناء معه منقطعًا أي : « ما كنت ترجو العطاء لكن أعطيتك تفضلًا منّي » ، وعلى المعنى الثاني : « إنَّه كان يرجو العطاء تفضلًا منّي لا من غيري » كان الاستثناء معه مفرّغًا أي : « كنت ترجو العطاء تفضلًا منّي لا من غيري » فالمعنيان متضادان وهو ما حمل د . السامرّائي على جعل هذا المثال من الجمل المتضادة التي تناسخ فيها الاستثناء فيما بين نوعيه المذكورين إلى غير معنى الإخراج بحسب الدلالة المتوخّاة من التركيب ؛ فجاءت « إلَّا » على معنى « لكن » في الاستثناء المنقطع ، وإلغاؤها مع النفي في الاستثناء المفرّغ ؛ لإفادة معنى القصر لا على أنَّها زائدة في التركيب كما يرى بذلك الأصمعي وابن جنّي في مثل هذه التراكيب [(٢)] ، بل إنَّها تتناسخ – كما أسلفنا في الذكر – مع النفي وتتفاعل معه لتخريج الكلام في قالب من التأكيد يُوسم بلاغيًا بالقصر ؛ إذ لا زيادة في التركيب .

وممَّا تقدَّم نلحظ أنَّ النَّسخ الوظيفي لعلاقة الإخراج في التركيب قد أسهمت لإيجاده عوامل دلالية (المجاز بأنواعه) وأخرى تركيبية تمثَّلت في العوارض الطارئة على التركيب كتكرار « إلَّا » أو تساوقها مع النفي أو ما يقوم مقامه من النهي أو الاستفهام ، أمَّا عن العوامل الصَّوتية المسهمة في النَّسخ الوظيفي لعلاقة الإخراج فتمثلت في الخصائص اللَّهجية التي ناءت بها اللغة الفصحى عامة والقراءات القرآنية

---

(١) الجملة العربية والمعنى (٩٢) .

(٢) همع الهوامع (٢/٢٧١) .

خاصة ، ومع أنَّ العوامل التركيبية والدلاليَّة والصوتية قد فُصلت منهجيًا ، إلا أنَّ عملها لا يكون إلا بتكاملها لجبر الكسر الدلالي الذي قد يحدث داخل التركيب بفعل النسخ الوظيفي .

٨ - النَّسخ الوظيفي في علاقة التَّرتُّب :

يري الأصوليُّون أنَّ الشروط اللغوية - التي هي للتعليق - أسباب بخلاف غيرها من الشروط [1] فقول الرجل لزوجه : « إن دخلت الدار فأنتِ طالق » يلزم من الدخول الطلاق ومن عدمه عدمه ، إلَّا أن يخلفه سبب آخر كالإنشاء نحو قوله : « إن دخلت الدار فأنتِ طالق ثلاثًا » ثم يقول : « أنتِ طالق ثلاثًا » فيقع الثلاث بالإنشاء أو أن يخلفه تعليق آخر بعد التعليق ، وهذا هو شأن السَّبب أن يلزم من عدمه العدم إلَّا أن يخلفه سبب آخر [2] ، ولأنَّ السَّبب قد يُحتاج إليه في حدوث المسبَّب ولا يحتاج إليه في بقائه بخلاف الشرط الذي يحتاج إليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعًا كحاجة « القدرة » « للحياة » لمَّا كانت الحياة شرطًا في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة [3] ، فكذلك الحال مع الشرط اللغوي الذي ينبني بالتحليل العقلي على جزئين : الأوَّل منزَّل منزلة السَّبب ، والثاني منزَّل منزلة المسبَّب ، يتحقَّق الثاني إذا تحقَّق الأوَّل ، وينعدم الثاني إذا انعدم الأوَّل ، وأنَّ وجود الثاني معلَّق على وجود الأول ؛ لهذا حظي الشرط باهتمام الأصوليين دون النُّحاة [4] فدرسوه دراسة دلالية محضة خلصوا منها إلى كون الشرط من المخصِّصات فالجملة الشرطية ليست إلا جملة خبريَّة مقيَّدة بقيد مخصوص [5] ، الحكم فيها ما يتضمَّنه جزاؤها المعلَّق على شرطه الذي قد يكون جملة اسمية وقد يكون جملة فعلية وقد يكون خبرًا وقد يكون إنشاءً ؛ الأمر الذي حمل د . مصطفي جمال الدين على اعتبار الجملة الشرطية قسمًا مستقلًا عن الاسمية والفعلية وذلك أصوب من دمجها في الفعلية على ما ذكر من أشكال يتنوع فيها الحكم في الجملة

---

(١) الشرط أربعة أقسام : عقلي وشرعي ولغوي وعادي . مباحث التخصيص عند الأصوليين (١٧٦) .

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (١٥٨/٢ ، ١٥٩) .

(٣) الفروق اللغوية (٧٤) .

(٤) عرض النحاة لأسلوب الشرط حين تناولوا الجزم بوصفه أثرًا لأحد العوامل التي سعوا إلى تبريرها وفق نظرية العامل في وقت من الأوقات .

(٥) مفتاح العلوم (٢١٧) .

الشرطية ، أمّا فعل الشرط فهو توطئة وقيد لهذا الحكم [(١)] ؛ لذلك جعل الرضي جملة الشرط جملة ، وجملة الجزاء كلامًا ؛ لأنَّ الشرط قيد في الجزاء [(٢)] ، فالنّسبة التامة الشرطية تختلف في طبيعتها عن النسبة التامة في كلّ من الجملة الاسمية والفعلية ؛ لأنَّها ليست نسبة بين مسند ومسند إليه بل هي نسبة بين تركيبين كانا مستقلَّين ثمَّ فقدا استقلالها ليكونا جزأين من تركيب جديد يُعبِّر فيه الأوَّل عن المعلَّق عليه والثاني عن المعلَّق ، وهو ما حمل د .مصطفي جمال الدين إلى تصنيف الجملة الشَّرطيَّة في قسم خاص توسم فيه النِّسبة بالنِّسبة التعليقيَّة ؛ تمييزًا لها عن النِّسبة الحدثيَّة في الجملة الفعلية ، والنِّسبة الاتحادية في الجملة الاسمية [(٣)] .

ومع أنَّ النِّسبة القائمة بين عبارتي الشرط وجوابه نسبة بين تركيبين إلَّا أنَّه يُعدُّ الشرط فيها مخصِّصًا كغيره من المخصِّصات الأخرى التي تُقيِّد الإسناد ما دام الحكم في الجملة الشرطية هو جواب الشرط ، وما دام الجواب لا يخلو من معنى الإسناد سواء أكان جملة فعلية أم اسمية وسواء أكان جملة خبرية أم إنشائية ؛ فإنَّ الشرط عند تعليقه به يُخصِّص الإسناد كليَّة فقولك : « اقتلوا المشركين إن لم يؤدُّوا الجزية » جملة شرطية يمثِّل فيها الحكم قولك : « اقتلوا المشركين » فأسند قتل المشركين إسنادًا لفظيًا إلى المسلمين في حال امتنعوا عن دفع الجزية وكأنَّه قيل : « اقتلوا المشتركين ممتنعين عن دفع الجزية » على الحال أو على الاستثناء ؛ لأنَّ الأصوليين يرون أنَّ هناك تقاربًا بين الاستثناء والشرط لإمكان القول بـ : « اقتلوا المشركين إلَّا أن يؤدُّوا الجزية » وعليه فإنَّ دخول فعل الشرط على جوابه كدخول المستثنى على الحكم في الجملة أو الحال واستفادة من تقارب الشرط مع الاستثناء اشترط الأصوليون للتخصِّيص بالشرط شروط الاستثناء نفسها وهي : الاتصال النوعي ، والاتصال الزمني ، والكمية [(٤)] ، فالذي يكشف عن الاعتبارين الأولين (الاتصال النوعي والاتصال الزمني) داخل التركيب اقتضاء تقييد الفعل بالشروط المختلفة بحسب ما تحمله من دلالة معجمية وزمانية فـ « إن » مثلًا للشرط في الاستقبال والأصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو : « إن تكرمني أكرمك » ، أمَّا « إذا » فهي للشرط في

---

(١) البحث النحوي عن الأصوليين (٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٢) شرح الكافية للرضي (٩٨/٥) .

(٣) البحث النحوي عند الأصوليين (٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٤) المستصفى (٣٦٩) ، ودلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين (١٨٣) .

الاستقبال والأصل فيها القطع بوقوع الشرط كما إذا قلت : « إذا طلعت الشمس فإنني أفعل كذا » ومثلها « إذا ما » في باب الشرط من حيث المعنى إلَّا في الإبهام في الاستقبال ... وهلمّ جرًا ، هكذا تبيّن أنَّ استخدام كلّ أداة شرطية يأتي في مقام خاص يقتضيه ما لم يُتوسَّع في استخدامه وهو ما ينسخ دلالة الشرط حينئذ كاستعمال « إن » مثلًا في مقام الجزم في المحقق وقوعه بإحلالها محل « إذا » أو « قد » ولا يخلو ذلك عن نكتة - كما يرى بذلك السكاكي - وهي إمَّا التجاهل لاستدعاء المقام إيَّاه ، وإمَّا أنَّ المخاطب ليس بجازم كما تقول لمن يكذّبك فيما أنت تخبره : « إن صدقت فقل لي : ماذا تعمل ؟ » وإمَّا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما يقول الأب لابن لا يراعي حقَّه : « افعل ما شئت ، وإني إن لم أكن لك أبًا كيف تراعي حقّي ؟ » لامتناع الجزم بتحقيق المعلّق بما في تحقُّقه مشبهة ، قلَّما يترك المضارع في بليغ الكلام إلى الماضي المؤذن بالتحقق نظرًا إلى لفظه لغير نكتة » [1] ، فمن استعمال « إن » في الشرط المقطوع بثبوته على السّعة في الكلام من القرآن الكريم ما أورده السُّيوطي نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ [النور : ٣٣] ، وقوله ﷻ : ﴿ وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [النحل : ١١٤] ، ومنه قوله أيضًا : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى : ٩] حيث يروي السيوطي عن قطرب محمد بن المستنير أنَّ « إن » هنا جاءت بمعنى « قد » وينقلب زمن الآية إلى المضي ويصبح المعنى في الآية الأخيرة من الشواهد المذكورة : « فذكّر قد نفعت الذكرى » ويقول قطرب : « ولا يصحُّ فيها الشَّرط ؛ لأنَّه مأمور بالتذكير في كلّ حال » [2] ، لأنَّه هناك من يرى غير رأي قطرب ويجعل « إن » في (إن نفعت) للشرط المراد به ذمَّهم ؛ لأن الشرط جاء بعد الأمر ذكر الدال على الاستقبال [3] ، أمَّا عن الشواهد الأخرى فيمكن إحلال « إذا » محل « إن » للقطع بوقوع الشرط كما في قول أبي تمام أيضًا :

فَإِن تَكُ قَد نَالَتكَ أَطرَافُ وَعكَةٍ ... فَلا عَجَبَ أَن يُوعَكَ الأَسَدُ الوَرِدُ [4]

وقوله :

فَإِن مِتُّ مِن وُجدٍ بِهِ وَصَبَابَةٍ ... فَكَم مِن مُحِبٍّ مَاتَ قَبلِي بِدَائِهِ [5]

---

(١) مفتاح العلوم (٢٤٠) .
(٢) همع الهوامع (١/٤٥٥) .
(٣) البحر المحيط (٨/٤٥٩) .
(٤) ديوان أبي تمام (٢٣٠) .
(٥) المصدر نفسه (٧١٥) .

« إن كنت لم أعمل فقولوا : اقطع الطمع » فنزَّلهم لتوهُّم أن يحرموه منزلة من لا يُعتقد أنَّه عمل فيقول مجهِّلًا : « إن اعتقدتم أنِّي لم أعمل فقولوا : « ويلكم » وإمَّا لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابيهم » [١] ، فيكون الخطاب مجازيًّا أيضًا بسبب التغليب ، وممَّا احتج به السكاكي أيضا في هذا المقام أن يقول الأب لابن لا يراعي حقه : « افعل ما شئت ، إنِّي إن لم أكن لك أبًا كيف تراعي حقي ؟ » [٢] ، فقد كانت قرينة الحال الناسخ الأساس للشرط - فيما تقدم من أمثلة - لعدم جري المخاطب على موجب العلم في الإنفاق أو في العمل أو في حقِّ الطاعة في الشاهد الأخير ، وهذا ما أُثبت فيما تقدم من هذا البحث من تناسخ الأساليب الخبرية فيما بينها كأن ينزل العالم منزلة الجاهل أو الجاهل منزلة العالم أو أن يأتي عدم الجزم بالخبر مقام الجزم بالخبر ، وهو ما أكده التناسخ الوظيفي الذي تحدثه القراءات القرآنية بما يشير إلى إمكان إحلال أسلوب خبري مكان آخر كأن يُؤتى بالخبر المجرَّد مكان الخبر المقيَّد بشرط كما تقدم ذكره في الآية الكريمة : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف : ٥] ، أو على قراءة (إِنْ كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ) فـ « أن » للتفسير و « إن » لتعليق الشرط بجوابه على سبيل السببية ووجود السبب يفسر وجود المسبَّب وما بعد « أن » يفسر ما قبلها ، وهكذا تتقارب الدلالات بما يفسح مجالًا للتبادل الوظيفي بين الأسلوبين ، وهو ما تكرَّر في آيات أخرى نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] هذا على قراءة الحسن وأبي عمرو بن العلاء وعيسى وابن كثير وحميد بفتح ونصب « تذكر » وتخفيفه وبتشديده قرأ أهل المدينة أما أبان بن تغلب والأعمش وحمزة فقرؤوا (إِنْ تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ) بكسر « إن » ورفع « تذكر » [٣] ، لهذا رأى الفراء أنَّ الجزاء فيه مقدَّم أصله التأخير أي « استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكِّر الذاكرة الناسية إن نسيت » فلمَّا تقدم الجزاء اتَّصل بما قبله ففُتحت « أن » فصار جوابًا مردودًا عليه قال : ومثله : « إني ليعجبني أن يسأل السائل فيُعطى » المعنى : « أنه يعجبه الإعطاء وإن سأل السائل » [٤] ، فالتعليل النحوي تبعًا للدلالة يبدو صائبًا وإن خطَّأه البصريون ؛ لكون « إن » المجازاة لو فتحت انقلب

---

(١) مفتاح العلوم (٢٤٢) .
(٢) المصدر نفسه (٢٤٠) .
(٣) النشر في القراءات العشر (٢٣٦/٢) .
(٤) معاني القرآن للفراء (١٨٤/١) .

المعنى ومع هذا هناك تقارب دلالي بين التخريجين يُلمس به إمكان تناسخ أسلوب الشرط مع الأساليب الخبرية الأخرى وإن رجّحوا القراءة الأولى [1] ، وعلى كل أشار ابن هشام إلى مثل هذا التعاور الوظيفي بين « إن » الجزاء و « أن » التعليل بقوله : « وقد ذُكر لـ « إن » أربعة معان أخر أحدها الشرطية كإن المكسورة وإليه ذهب الكوفيون ويرجّحه عندي – على لسان ابن هشام – أمور :

أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على الفعل الواحد والأصل التوافق فقرئ بالوجهين قوله تعالى : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، و﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] ، و﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] .

الثاني : مجيء الفاء بعدها كثيرًا .

والثالث : عطفها على « إن » المكسورة في قوله :

إمَّا أَقَمتَ وأمَّا أنت مُرتحِلًا   فَاللّه يَكلأ ما تأتي وَمَا تَذَر [2]

الرواية بكسر « إن » الأولى وفتح الثانية أي « إن ما ... » و « أن ما ... » فلو كانت المفتوحة مصدرية للزم عطف المفرد على الجملة [3] ؛ لهذا رأى ابن هشام أن توجيه ابن الحاجب لما تقدم على أنّه لمّا كان معنى قولك : « إن جئتني أكرمتك » وقولك : « أكرمك لإتيانك إيّاي » واحدًا تعسُّفٌ لم يتفوّه به العرب ؛ إذ صح عنده – أي ابن الحاجب – عطف التعليل على الشرط في البيت أعلاه ، ولذلك تقول : « إن جئتني وأحسنت إليّ أكرمتك » ثم تقول : « إن جئتني ولإحسانك إليّ أكرمتك » فتجعل الجواب لهما [4] ، وكان يبدو صائبًا لو جعل جملة « ولإحسانك » جملة اعتراضية لزيادة تقييد الشرط حتى ينفرد الشرط على هذا التقييد بجواب واحد ، وهذا ما يمكن الإشارة إليه عند حديثنا عن الاعتبار الكمّي الذي يُوجّه دلالة الشرط لوجود عوارض تركيبية قد تطرأ على الشَّرط .

ومن أدوات الشَّرط « لو » وهو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره [5] ، على حدّ وصف سيبويه له تجنُّبًا لمسألة الامتناع التي اختلف النُّحاة حولها في إفادة « لو » له

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٣٤٦/١) .
(٢) مغني اللبيب (٥٣/١) .
(٣) المصدر نفسه (٥٣/١ ، ٥٤) .
(٤) المصدر نفسه (٥٤/١) .
(٥) الكتاب (٢٢٤/٤) .

وكيفية إفادتها - أي « لو » - إيّاه وهذا التعريف قد ارتضاه ابن هشام - كما ترتضيه الباحثة - لحل هذا الإشكال كما ارتضى كون « لو » في الشرطيّة أي عقد السّببية والمسبّبية بين الجملتين بعدها على أن تقيّد الشّرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما تلمح إليه من امتناع الجواب لامتناع الشرط - وإن اختلف النُّحاة حوله - فارقت « إن » فإنَّ تلك لعقد السّببية والمسبّبية في المستقبل ؛ ولهذا قالوا : « الشرط بـ « إن » سابق على الشرط بـ « لو » ؛ وذلك لأنَّ الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي [1] ، ومع هذا قد تنسخ دلالة الشرط بـ « لو » إلى إفادة المستقبل أي أن تأتي « لو » بمعنى « إن » كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴾ [يوسف : ١٧] ، و﴿ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣٣] ومثله أيضًا : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ﴾ [المائدة : ١٠٠] ونحو : « أعطوا السائل ولو جاء على فرس » ، وقول الشاعر :

قَومٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم ... دُونَ النِّسَاءِ ولَو بَاتَت بِأَطهَارِ [2]

فقد تعيَّن على هذه الشواهد معنى « إن » ؛ لأنَّها أخبار عن أمر مستقبل محتمل ، أمَّا استقباله فلأنَّ جواب الشّرط فيها محذوف استُدلَّ عليه من السِّياق ، فقد دلَّ الفعل « شدوا » - مثلًا - على الجواب ؛ لأنَّ « شدوا » مستقبل زمانيًا لكونه جوابًا لـ « إذا » وأمَّا احتماله فظاهر ولا يمكن جعل « لو » امتناعية للاستقبال والاحتمال ، فالمقصود تحقُّق ثبوت الطُّهر لا امتناعه ؛ فالحاصل أنَّ الشرط متى كان مستقبلًا محتملًا ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى « إن » ، ومتى كان ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا ولكن قُصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية [3] ، وقد يجتمع الوجهان في « لو » بحسب القصد الذي يفصل بينهما ؛ إمَّا لمجرد الإخبار فتأتي بمعنى « إن » ، أو أنَّ المقصود فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها [4] ؛ لهذا كان تقسيم « لو » من قبل النُّحاة إلى قسمين من حيث الوظيفة والدلالة الزمنية .

ولأنَّ خاصيَّة « لو » فرض ما ليس بواقع واقعًا ومن ثَمَّ انتفى شرطها في الماضي والحال لِما ثبت من كون متعلَّقها غير واقع فإنَّ قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ

---

(١) مغني اللبيب (٣٣٧/١) .
(٢، ٣) المصدر نفسه (٣٤٣/١) .
(٤) المصدر نفسه (٣٤٩/١) .

﴿ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] استعملت فيه « لو » مع الأمر الواقع وهو علمهم بحسب ما أفاده صدر الآية يقول السَّكاكي : « كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم ؟ حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره في النفي والإثبات : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ [الأنفال: ١٧] » (١) ، إذن جواب « لو » محذوف تقديره : « لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا عن شراء السِّحر » (٢) ، ولكنَّهم اشتروه وهذا ما أنزلهم منزلة الجاهل بالأمر على سبيل التَّجهيل - بوصفه وجهًا من وجوه المجاز - بمخاطبة العالم مخاطبة الجاهل ومن وجوه المجاز المرسل الأخرى التي يُؤتى فيها بـ « لو » أحيانًا لمجرد الاستلزام قول عمر بن الخطاب : « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف اللّه لم يعصه » وذلك أن تستعمل « لو » للدلالة على أنّ مضمون الجزاء مستمرُّ الوجود في جميع الأزمنة والأحوال عند المتكلم فيؤتى بجملة الشرط حينئذ متضمِّنة الحالة التي هي مظنَّة أن يتخلف مضمونها عند حصول الجزاء لو كان ذلك ممَّا يحتمل التخلف (٣) ، وفيه يقول الرضي : « وقد يجيء جواب « لو » قليلًا لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم ؛ وآية ذلك أن يكون الشرط مما يُستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير ؛ لأنَّك تحكم في الظاهر على أنَّه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك فيكون ذلك الجزاء لازمًا لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده أبدًا ؛ إذ النقيضان لا يرتفعان » (٤) ، فالمقصود من : « لو لم يخف اللّه لم يعصه » انتفاء العصيان في جميع الأزمنة والأحوال حتى في حال أمنه من غضب اللّه فليس المراد أنَّه خاف فعصى ، ولكنَّ المراد أنَّه لو فُرض عدم خوفه لما عصى ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧] ، وقوله أيضًا : ﴿ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا ﴾ [الأنفال: ٢٣] ، و ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ، فقد ذكر ابن هشام وهو بصدد الرَّد على من رأى أنَّ الامتناع في الشرط بـ « لو » هو امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا إذ لم يثبت انتفاء الجواب فيها لأمرين :

---

(١) مفتاح العلوم (١٧٢) .
(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/٢٨) .
(٣) التبيان في إعراب القرآن (٢/٢٨) .
(٤) شرح الكافية للرضي (٦/٢٢٥) .

أحدهما : أنَّ دلالتها على ذلك إنَّما هي من باب مفهوم المخالفة [١] وفي هذا الأثر – قول عمر بن الخطاب – دلَّ مفهوم الموافقة [٢] على عدم المعصية ؛ لأنَّه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قُدِّم مفهوم الموافقة :

الثاني : أنَّه لمَّا فُقِدَت المناسبة انتفت العلاقة فلم يُجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا أنَّ عدم معلَّل بأمر آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام ، وذلك مستمر مع الخوف ؛ فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندًا إلى ذلك السَّبب وحده ، وعند الخوف مستنَدًا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معًا » [٣] ، وعلى ذلك تتخرَّج الآيات المذكورة آنفًا فعدم الاستجابة عند عدم السماع أولى وكذلك التولي عند عدم السماع أولى ، كما أنَّ الإمساك عن الإنفاق عند عدم الملكية أولى .

رأينا فيما تقدم أنَّ النَّسخ الوظيفي في أسلوب الشرط كان لعوامل دلالية جعلت من ارتباط الشرط بجوابه يُوجَّه إلى غير وجهته الأصلية التي تُعدُّ الأداة قرينة عليها كأن تدل « إن » على تعليق أمر بأمر مستقبَل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال ، و« إذ » للدلالة على الشرط المقطوع بوقوعه مستقبلًا ، و« لو » لفرض ما ليس بواقع واقعًا ومن ثمَّ انتفى شرطها في الماضي والحال لِما ثبت من كون متعلقها غير واقع ... وهلمَّ جرًّا ، وهكذا يتبيَّن أنَّ الاعتبار النوعي والاعتبار الزَّمني كانا قرينتين أساسيتين في الاستدلال على النَّسخ الوظيفي في أسلوب الشرط (نسخ وظيفية أداة الشرط ونسخ دلالتها الزمانية) أمَّا على الاعتبار الثالث الذي جعل منه علماء الأصول – بالإضافة إلى الاعتبارين الآخرين – ركيزة أساسية في تخصيص الدلالة التركيبية بالشرط كما هي في الاستثناء فيتمثل في الكمية ، وهو اعتبار تنبَّه إليه علماء الأصول عندما صادفتهم تراكيب تحوي أكثر من شرط لجواب واحد أو أكثر من جواب لشرط واحد ، وهو ما حمل النحويين كذلك على الخوض في مسائله فعرضوا إلى ما يطرأ على الشَّرط عامَّة من عوارض تركيبية تنسخ دلالته في

---

(١) مفهوم المخالفة : مدلول وظيفي لأدوات الشرط أو الحصر والغاية والاستثناء أو هو مدلول وظيفي تتعاون عليه الأداة والهيئة التركيبية العامة للجملة . البحث النحوي عند الأصوليين (٢٧٧) مثلًا قولك : «إن تجتهد تنجح » مفهوم المخالفة فيه أنَّك إن لم تجتهد لن تنجح .

(٢) أما مفهوم الموافقة : وهو ما يؤخذ بظاهر النص وما يوافقه كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ أي النهي عما هو أكثر من قول : « أف » إذن الموافقة والمخالفة من مصطلحات علماء الأصول في تحليلاتهم . المستصفي (٨٤٨٩) ، وإرشاد الفحول (١٩٤) .

(٣) مغني اللبيب (٣٤١/١) .

مواضع مختلفة كاعتراض الشرط على الشرط ، أو تقدم القسم على الشرط ، أو الإخبار بالجملة الشرطية في الجمل المصدَّرة بـ « إنَّ » أو « كان » ، أو أن يتقدَّم « الواو » على الشرط ، أو أن ترد الجملة الشرطية ضمن استفهام .

١ - اعتراض الشرط على الشرط :

خصَّ ابن هشام هذه المسألة بمصنَّف كامل حاول فيه عرض آراء النُّحاة والفقهاء بالأدلة والحجج ودحض بعضها بما يراه ويراه الجمهور من استقامة في الدلالة في مسألة قول أحدهم : « إن ركبتِ إن لبستِ فأنت طالق » فمنهم من أجاز مثل هذه التراكيب ومنهم من لم يجز [1] ، فالمجيزون قد اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

وهو رأي الجمهور من النحويين والفقهاء وإن اختلفوا في تأويله إلا أنَّهم يُقرُّون بحصول كلٍّ من الشرطين على أن يكون الشرط الثاني واقعًا قبل وقوع الأول الذي يدل مع جوابه على جواب الشرط الثاني المحذوف ، لا أن يكون الجواب للشرطين معًا مما يضطرهم إلى تقدير الفاء أو الواو (إن ركبت وإن لبست فأنت طالق) أو (إن ركبت فإن لبست فأنت طالق) ؛ مما يخرج هذا الشاهد أن يكون من اعتراض الشرط على الشرط ؛ لأنَّه جمع بين شرطين قد اكتفى كلٌّ واحد منهما بجوابه ، فعلى التقدير الأول « وإن لبست » بحكم التقييد للشرط الأول على مذهب ابن مالك كما سيأتي بيانه لاحقًا ، وعلى التقدير الثاني الجملة الشرطية « فإن لبست فأنت طالق » جواب الشرط الأول وقد استغنى هو الآخر بجوابه « فأنت طالق » إذن على هذا المذهب في الجملتين مجاز ؛ فمجاز الأولى الفصل بينها وبين جوابها بالشرط الثاني ، ومجاز الثانية بحذف جوابها ، وعلى هذا يجوز كون الشرط الأول ماضيًا ومضارعًا أمَّا الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلا ماضيًا ؛ لأنَّ القاعدة في الجواب أنَّه لا يُحذف الأول إلا والشرط ماضٍ وأمَّا قول الشاعر :

إن تَستَغِيثُوا بِنَا إن تَذعَرُوا تَجِدُوا [2]

---

(١) ابن هشام – اعتراض الشرط على الشرط (٢٧) دار عمار (الأردن) ت : د . عبد الفتاح الحموز – الطبعة الأولى .

(٢) اعتراض الشرط على الشرط (٢٧) .

فضرورة شعرية [١] ، ومما تقدم يتبيَّن أنَّه لا نسخ في الشرط إذا احتُفظ بالشرطين معًا .

المذهب الثاني :

وهو مذهب ابن مالك ويتمثل في أنَّ الجواب المذكور للأوَّل على مذهب الجمهور كذلك ، لكنَّ الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر ؛ لأنَّه مقيِّد للأول تقييده بحال واقعة موقعه ، أي إنَّ الشرط الأول قد نَسخ الشرط الثاني لإفادة معنى الملابسة فإذا قلت : « إن ركبت إن لبست فأنت طالق .. » المعنى : « إن ركبت لابسة فأنت طالق » وكذلك التقدير في البيت المذكور آنفًا : « إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا » فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخير المقدَّم أو تقديم المؤخَّر ، لكنَّ تخريجه مخالف لتخريجهم فترجَّح عند ابن هشام رأي الجمهور ؛ لأنَّ ابن مالك رأى أنَّ الحال بابها المقارنة ، أمَّا الشرط فبعيد عن مذهب الحال - يقول ابن هشام - لأنَّه ذو دلالة على الاستقبال زمانيًا وقد اشترط ابن مالك في الحال ألَّا يصدر بدليل استقبال فإن كان النحاة قد ذكروا أن الحال على ضربين : حال مقارنة ، وحال منتظرة (نعني حالًا مقدرة) ؛ فالأولى يُقارن فيها الحال ما يسند إلى صاحبه نحو « دخل المعلم ضاحكا » فالضحك قد اقترن مع الدخول أمَّا في قوله تعالى : ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر : ٧٣] ، فإنَّ الخلود ليس شيئًا يقارن الدخول ، وإنَّما هو استمرار في المستقبل ، ويقدر النحويون ذلك : « وادخلوها مقدرين الخلود » [٢] أي إنَّها حال منتظرة ، ومع هذا أخذ ابن هشام على ابن مالك أنَّ الحال التي نُسخ إليها الشرط الثاني يعني أنَّ الشرط الأول زمانيًا هو الأول ؛ لأنَّه العمدة ، أمَّا الشرط الثاني - أي الحال - فمقيِّد للمسند في الشرط الأول أي إنَّ وقوعه جاء بعد وقوع الشرط الأول ، أمَّا كلام العرب في اعتراض الشرط على الشرط يقول ابن هشام - « فوجدناهم لا يستعملونه إلا والحكم معلَّق على مجموع الأمرين بشرط تقدُّم المؤخر وتأخُّر المقدم - يعني الشرط - فوجب أن يُحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقولهم : « إن تستغيثوا بنا إن تذعروا » فإنَّ الذعر مقدَّم على الاستغاثة والاستغاثة مقدَّمة على الوجدان فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب » [٣] ، فقد أوضح ابن هشام - في رأيه - بطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال فالأخذ - إذن -

---

(١) المصدر نفسه (٢٧) . (٢) المصدر نفسه (٤٤ - ٤٦) .

(٣) مغني اللبيب (١/٦٠٦) ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة (٤٦) .

بقاعدة ابن مالك دون تعميمها هو ما ينسخ بعض الأساليب الشرطية إلى معنى الملابسة – كما هو الحال في الأمثلة السابقة – لإمكان اجتماع اللفظين (الاستغاثة والذعر الركوب واللبس) أمّا نحو قولهم : « إن قمت إن قعدت فأنت طالق » – وهو ما احتجَّ به ابن هشام لدحض هذا المذهب – فهو ضرب من التّعجيز على كلّ التقديرات ؛ فقد ذكر ابن هشام استحالة تقدير الكلام فيه بـ « إن قمت قاعدة فأنت طالق » وكذلك على المذهبين الآخرين (كالجمع بين الشرطين مرتَّبين أوغير مرتَّبين ...) أخذًا بمبدأ الثالث المرفوع وهو من مبادئ المنطق ؛ فالشيء هو هو ، أوليس هو ، ولا وجود لحال وسط بينهما ؛ إذ لا وجود لحالة وسط بين القيام والقعود وبذلك فإنَّ الطلاق سيتمُّ لتقييده بأمر يتجاوز قدرة المخاطب قصد تعجيزه على هذا المذهب ، واللّه أعلم .

المذهب الثالث :

إنَّ الشرط الثاني جوابه مذكور ، والشرط الأول جوابه الشرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : « إن ركبت إن لبست فأنت طالق » فإنَّما تطلق إذا ركبت أوَّلًا ثم لبست ، وهذا القول قال به من راعى ترتيب اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، ولا يستقيم هذا التخريج – كما يرى ابن هشام – إلا على تقدير الفاء في الشرط الثاني ليصحَّ كونه جوابًا للأول فيخرج عن معنى الاعتراض ولا يلزم على هذا مضي فعل الشرط الأول ولا الثاني ؛ لأنَّ كلًّا منهما قد أخذ جوابه وهذا كلام باطل من جهات :

أولها : حذف الفاء فيها وهي لا تحذف إلا في الشِّعر .

ثانيها : خرق قاعدة الجواب للأسبق إذا اجتمع شرطان .

ثالثها : أنَّ الجواب للشرط الأول ، وأنَّ جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه ؛ فيجب أن يكون الشرط الأول وجوابه مسبَّبين عن الشرط الثاني والأمر فيما ذُكر بالعكس ؛ لأنَّ في قولهم : « إن صليت إن توضأت اثبت » أنَّ « اثبت » جواب لـ « توضأت » وهو في الأصح جواب لـ « إن صليت » بتقدير : « إن توضأت فإن صليت اثبت » وعلى هذا المذهب لا وجود للنَّسخ الوظيفي في أسلوب الشرط لتقدير الأمر فيه على المذهب الأول الذي يأخذ بالقاعدة النحوية الشهيرة : « إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئان كلٌّ منهما يقتضي جوابًا كان الجواب المذكور للأول » كقولك : « واللّه إن تأتني لأكرمنَّك » بالتأكيد جوابًا للأول ، و « إن تأتني – واللّه – أكرمك » بالجزم جوابًا للشرط ؛ فكذا القياس يقتضي

في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسّابق منهما ، ويكون جواب الثاني محذوفًا لدلالة الأول وجوابه عليه ؛ فمن ثمّ لزم في وقوع المعلق على ذلك أن يكون الثاني واقعًا قبل الأول ضرورة أنّ الأول قائم مقام الجواب » [1] ، وهو ما خوَّل لابن مالك أن يجعل الشرط الثاني – وإن كان يصدق على بعض الأمثلة فقط – منسوخًا إلى وظيفة الحال ، وهو ما أكّده النُّحاة في أكثر من سياق لإمكان إحلال الحال مكان جواب الشرط في نحو قولنا : « ما تأتينا فتحدِّثنا » [2] ، أي محدِّثًا .

٢ - اجتماع الشرط والقسم :

أشرنا فيما تقدم إلى أنَّ النُّحاة قد وضعوا قاعدة في حال اجتماع شيئين على جواب واحد ، ومن ذلك الشرط والقسم إذا اجتمعا كان الجواب للأسبق بشرط ألَّا يتقدَّم على الشرط أو القسم مبتدأ أو ما يقوم مقامه ، فإن تقدم المبتدأ أو ما يقوم مقامه عليه فسواء أكان المتقدِّم قسمًا أم شرطًا فالجواب للشرط [3] ، نحو : « الكلمة الطيبة – واللّه – إن قلتها فأجرها أجر من تصدق » فالشرط وإن كان متأخرًا عن القسم إلَّا أنَّ الجواب له ؛ لأنَّ سقوطه مُخلٌّ بالجملة بخلافه – أي القسم – لأنَّه لمجرَّد التأكيد نحو : « زيد – واللّه – إن تقم أقم » و « زيد إن يقم – واللّه – أقم » وقيل : جوازًا – حكاه أبو حيان – فيقال عليه : « زيد واللّه إن قام لأقومن » [4] ، أمَّا إذا كان الكلام معتمدًا على غيره وكان الشرط في حكم التبعية له إذا تقدَّمه قسم مثلًا فإنَّ القسم ينسخ الشرط بالاستئثار بجوابه ؛ ذلك أن القسم أعلى مستويات التوكيد ، إذا ما قورن بالشرط الذي يقوم على التعليق بالجزم أو عدمه ؛ لهذا فإنَّ المنطق حينئذ يرجح كون الجواب لما هو آكد أي القسم ما دام في الصدارة فاليمين – كما يقول سيبويه – لا تكون لغوًا ؛ لأنَّ اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين [5] . ويُعلِّل سيبويه فيما خلص إليه بأنَّ قولك : « واللّه إن أتيتني لا أفعل » لا يكون إلَّا معتمدة عليه اليمين أما قولك : « واللّه إن تأتني آتك » لم يجز وأمَّا قولك : « واللّه من يأتيني آته » كان محالًا وأمَّا قولك : « أنا – واللّه – إن تأتني آتك » كان حسنًا إلَّا أنَّ القسم هاهنا لغو » [6] ، والمقصود باللغو هنا فقده

(١) اعتراض الشرط على الشرط (٤٢) . (٢) همع الهوامع (٣٩٥/٢) .
(٣) شرح الكافية لابن جماعة (٣٦٨) ، والأشباه والنظائر (٨٥/١) .
(٤) همع الهوامع (٤٩١/٢) . (٥) الكتاب (٨٤/٣) .
(٦) المصدر نفسه (٨٤/٣) .

للجواب لـمَّا تقدَّم المبتدأ « أنا » على الشرط والقسم وهو ما نسخ القسم وظيفيًّا ليتفرَّغ الشرط لجوابه ، أمَّا لو كانت المجازاة مبنية على اليمين في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾ [الروم: ٥١] يقول السيرافي : « وإذا كانت كذلك فالقسم يعتمد على جواب الشرط ، وجواب الشرط إذا كان فعلًا فهو فعل مستقبل فوجب الاستقبال ؛ لأنَّه مجازاة ووجبت له اللام ؛ لأنَّها جواب القسم فصار حق اللفظ « ليظلَّن » ثمَّ نُقل إلى لفظ الماضي ؛ لأنَّ حروف المجازاة تسوِّغ نقل لفظ الماضي إلى الاستقبال وكذلك نقل لفظ الفعل بعد « ما » التي للمضي وهو في معنى الاستقبال في قولك : « لئن فعلت ما فعل » تريد ما هو فاعل وما يفعل كما كان ﴿ لَّظَلُّوا ﴾ في معنى « ليظلَّن » [1] ، إلَّا أنَّ جواب القسم لا يدلُّ لفظه على معناه فقولك : « واللَّه إن أتيتني آتيك » وأنت تريد الإتيان فهو غير جائز إلَّا أن تقول : « واللَّه إن أتيتني لا آتيك » أمَّا إذا نفيت الإتيان وأردت معنى : « لا آتيك » فهو مستقيم أي قولك : « واللَّه إن أتيتني آتيك » [2] ؛ لأنَّ حذف « لا » هنا لا يُلبس [3] . ومن أجل هذا لزم الشرط الفعل الماضي في اليمين ليُغني عن جواب الشرط ويبطل جزمه ويصير بمنزلة ما ذكر قبله [4] ، فالكلام معتمد على جواب القسم لا على الشرط فحسُن الإلغاء [5] ، أي النسخ الوظيفي .

ملاحظات :

أ - إذا كان المقسم عليه جواب الشرط مستقبل وسبق ذلك الشرط قسم قُرنت أداة الشرط كثيرًا بلام مفتوحة للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط وبذلك تسمَّى اللام المؤذنة وتسمَّى الموطئة أيضًا ؛ لأنَّها وطَّأت الجواب للقسم أي مهَّدته له نحو : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [الحشر: ١٢] وأكثر ما تدخل على « إن » وقد تدخل على غيرها كقول الشاعر [6] :

لَمَتَى صَلُحت لِيقضِينَ لَكَ صَالِحٌ وَلَتجزِيَنَّ إِذَا جَزَيتَ جَمِيلًا [7]

لهذا قد يُضمر القسم وتكون اللام قرينة عليه .

---

(١) هامش الكتاب (١٠٨/٣) .
(٢) الكتاب (٨٤/٣) .
(٣) الأصول في النحو (٢٠٠/٢) .
(٤) هامش الكتاب (١٠٨/٣) .
(٥) نتائج الفكر في النحو (١١٥) .
(٦) مغني اللبيب (٣١٠/١) .
(٧) المصدر نفسه (٣١٠/١) .

ب - إذا تقدَّم القسم على « لو » أو « لولا » ولم يؤت إلَّا بجواب واحد فالمحذوف جوابه أو جوابهما ، وهي مسألة فيها خلاف ، إلَّا أنَّ ما يُرجِّح كون الجواب للشرط دون القسم أنَّه نُقل عن بعض النُّحاة أنَّه إن لم يصلح جوابًا للقسم بأن نُفي بـ(لم) نحو : « والله لو قام زيد لم يقم عمرو » أو بـ « ما » نحو قول أحدهم : « والله لولا الله ما اهتدينا » أو بـ « لام » نحو قول الشاعر :

فوالله لو كنَّا شهودًا وغِبتُم إذن لَمَلأنَا جَوفَ جِيرَانِنَا دمًا [(١)]

تعين جعل الجواب - مما تقدم - لـ « لو » أو « لولا » وهو تقييد لمحل الخلاف لا قولًا آخر[(٢)] .

٢ - الإخبار بالجملة الشرطيَّة :

فالإخبار بالجملة الشرطية أحد النواسخ الوظيفية للشرط وهو ما أشار إليه سيبويه في بابين الأول منهما « باب ما تكون فيه الأسماء التي يُجازى بها بمنزلة الذي » أما الآخر فـ « باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء » فمن هذا الباب قولك : « أتذكر إذ من يأتينا نأتيه وما من يأتينا نأتيه وأمَّا من يأتينا فنحن نأتيه » وإنَّما كرهوا الجزاء هاهنا ؛ لأنَّه ليس من مواضعه ألا ترى أنَّه لا يحسن أن تقول : « أتذكر إذ إن تأتنا نأتك » كما لم يجز أن تقول : « إنَّ إن تأتنا نأتك » فلمَّا ضارع هذا الباب باب « إنَّ وكان » كرهوا الجزاء فيه [(٣)] ، نحو قولك : « إنَّ من يأتيني آتيه ، وكان من يأتيني أتيه » فقد رأى سيبويه أنَّه إنَّما أذهبتَ الجزاء من هاهنا ؛ لأنَّك أعملت « كان » و « إنَّ » ولم يسغ لك أن تدع « كان » وأشباهه معلَّقة لا تعملها في شيء فلمَّا أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه [(٤)] ، فذهاب الشرط وكونه - فيما تقدم من أمثلة - في غير مواضعه يعني أنَّ وظيفته قد نسخت بـ « إنَّ » و « كان » إلى ما يدل على الإخبار بها - أي الجملة الشرطية - اللهم إلَّا إذا اشتغلت هذه الحروف بشيء يسمح لك بالمجازاة بالشرط ومن ذلك قولك : « إنَّه من يأتنا نأته » وقال ﷻ : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [طه : ٧٤] ، و « كنت من يأتني آته » وتقول : « كان من يأته يعطه ، وليس من يأته يُحببه » إذا أضمرت الاسم في « كان » أو في « ليس » ؛ لأنَّه حينئذ بمنزلة « لست » و « كنت » فإن لم تُضمر يُنسخ الشرط

(١) همع الهوامع (٢/٤٩١) .
(٢) المصدر نفسه (٢/٤٩١) .
(٣) الكتاب (٣/٧٥) .
(٤) المصدر نفسه (٣/٧١) .

كما بيّنا وكما في قول أميّة بن أبي الصلت :

وَلَكِنَّ مَن لَا يلقَ أمرًا يَنُوبُهُ بعُدَّته يَنزل بِهِ وَهُوَ أَعزَلُ (١)

فزعم الخليل أنَّه إنَّما جاز حيث أضمر الهاء وأراد : « لكنَّه » (٢) .

وممَّا يُحمل على ما يُضمر في « كان » أو « إنَّ » ليُجازى بالشرط بعدها قولك : « أتذكر إذ نحن من يأتنا نأته » فـ « نحن » فصلت بين « إذا » و « من » كما فصل الاسم في « كان » بين « كان » و « من » فـ « نحن » في موضع مبتدأ وما بعدها خبر (٣) .

٤ - توسُّط المقيد الزَّمني بين أداة الشَّرط وعبارة الشَّرط :

ومن شواهده قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، و ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام : ٣٥] و ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [البقرة : ٩٤] ففي معرض الحديث عن حروف الجزاء كيف أنَّها تقلب الماضي إلى المستقبل ذكر ابن السرَّاج قول أبي العباس رَحِمَهُ ٱللَّهُ : « ممَّا يُسأل عنه في هذا الباب قولك : « إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم » فقد صار ما بعد « إن » يقع في معنى الماضي فيقال للسائل عن هذا : ليس هذا من قِبَل « إن » ولكن لقوة « كان » وأنَّها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تقلب « إن » فتقول : « إن كنت أعطيتني فسوف أكافئك » فلا يكون ذلك إلَّا ماضيًا كقول الله ﷻ : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ والدليل على أنَّه كما قلت وإنَّ هذا لقوة « كان » أنَّه ليس شيء من الأفعال يقع بعد « إن » غير « كان » إلَّا ومعناه الاستقبال لا تقول : « إن جئتني أمس أكرمتك اليوم » قال أبو بكر : « وهذا الذي قاله أبو العباس رَحِمَهُ ٱللَّهُ لست أقوله ولا يجوز أن تكون « إن » تخلو من الفعل المستقبل ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلَّا بالمستقبل وهذا - الذي قال - عندي نقض لأصول الكلام » (٤) . فاختلاف النحاة في تحديد الدلالة الزمنية لمثل هذه التراكيب التي صيغت على هيئة أسلوب شرط جعله يكتسب دلالة خاصة فلا هو دالٌّ على الماضي البعيد لاقترانه بـ « كان »

---

(١) المصدر نفسه (٧١/٣) . (٢) المصدر نفسه (٧٢/٣ ، ٧٣) .

(٣) الكتاب (٧٦/٣ ، ٧٧) .

(٤) الأصول لابن السراج (١٩٠/٢ ، ١٩١) .

ولا هو دالٌّ على الاستقبال بأداة الشرط ، والرَّأي الذي نراه صائبًا ما نشاطر فيه د . بكري [١] ، وهو ما ذهب الرضي إليه في كون « إن كان » للشرط في الماضي[٢] ، وهو رأي توضحه كثير من الشواهد القرآنية بالإضافة إلى ما تم الاستشهاد به وهي شواهد نُسخت فيها دلالة الشرط بـ « إن » من الاستقبال إلى ما يفيد التَّبيين والتوضيح والتأكيد على أنَّ الفعل قد وقع ، أمَّا جواب الشرط فإنَّه لم يقع [٣] ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣٥] من الآية الكريمة ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ [الأنعام: ٣٥] ، فالشرط الأوَّل جوابه الشرط الثاني وجواب الشرط الثاني محذوف تقديره : « فافعل » [٤] ؛ لأنَّ الغرض من الشرط الثاني التعجيز وعلاقته مع الشرط الأوَّل ليست سببيَّة ولا تلازميَّة ولا تقابليَّة على نحو ما حُدِّد به الارتباط بين عبارتي الشرط وجوابه [٥] ، وإنَّما من قبيل الافتراض ؛ لهذا وقف المفسِّرون على قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ٩٤] ، فوجدوا أنَّ « كان » مع « إن » من قبيل الماضي المفترض الذي لم يكن ، وسياق الآية يبيِّن أنَّ الدارة الآخرة - أي الجنة - لن تكون لهم ؛ لأنَّ من ادَّعى أنَّ الجنة خالصة له دون النَّاس ممَّن أدرج تحت الخطاب في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ... ﴾ ولذلك كان حرف النَّفي « لن » الذي يفيد استغراق الزمان مستقبلًا في الآية التالية لما تقدم أي قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة: ٩٥] ، والأبد ما يستقبل من الزمان فنُسخت دلالة الشرط - بحسب ما تمَّ التَّمثيل له - بتوسط العنصر الزمني « كان » بين الأداة وشرطها - من الاستقبال إلى مجرَّد التعليق على سبيل التبيين والتوكيد والتوضيح[٦] .

٥ - مجيء أداة الشَّرط مركَّبة مع الواو :

وصف الطاهر بن عاشور التراكيب الواردة بها أداة الشرط مركبة مع الواو بأنَّها من بديع التراكيب العربية وأعلاها إيجازًا ، و « لو » في مثله تسمَّى وصليَّة وكذلك

---

(١) الزمن في القرآن (١٥٠) .
(٢) شرح الكافية للرضي (١٢٥/٥) .
(٣) البحر المحيط (١١٣/٤) .
(٤) التبيان في إعراب القرآن (٤٩٢/١) .
(٥) في التركيب اللغوي (٣٨٦) .
(٦) البحر المحيط (٣١١/١) ، والكشاف (١٨٤/١) .

« إن » إذا وضعت في موضع « لو » (١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٠] وقوله أيضًا : ﴿ وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ [آل عمران : ٩١] وقوله : ﴿ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ۝ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ [الأعراف : ٨٨، ٨٩] فكون « لو » وصليّة يعني أنَّ الرَّبط بين الشرط وجوابه ربط التبيين والانكشاف ، و « لو » حينئذ تفيد أنَّ شرطها هو أقصى الأحوال التي يحصل معها الفعل الذي في جوابها فيكون ما بعدها أحرى بالتعجب ، وهو ما أسهم في نسخ الاستفهام قبلها في الشاهد الأول إلى الإنكار كناية وإلى التعجيب إيماءً ؛ لأنَّ تقدير الكلام : « ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا ولا يهتدون لاتّبعوهم » (٢) ، كما أسهم معنى التعجب في توجيه الطاهر بن عاشور لمعنى ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ على أنّه جواب سؤال متعجّب قصد الاستغراب من الحكم فيقع بإعادة ما تضمَّنه الحكم تثبيتًا على المتكلِّم ، ومن شواهد هذا :

قَالَت بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلمَى وَإِن كَانَ فَقِيرًا مُعدِمًا قَالَت وَإِن

وقد يُحذف السؤال ويبقي الجواب كقول كعب بن زهير :

لاَ تَأْخُذَنِّي بِأَقوَالِ الوُشَاةِ وَلَم أُذنِب وَإِن كَثُرَت فِيَّ الأَقَاوِيلُ

وقد يذكر السؤال ولا يذكر الجواب كقوله تعالى : ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الزمر : ٤٣] فلو ذكر الجواب من قبل المشركين لأجابوا بتقرير ذلك ؛ لهذا كانت للطاهر بن عاشور التفاتة بلاغيّة وجيهة خالف فيها المفسرين قبله (٣) ، وهي كون ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ جوابَ سؤال متعجِّب من الحكم وهو قوله : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم ﴾ فكأنه قال : « ولو افتدى به ؟! » فأُجيب بتقرير ذلك أي « على الرغم من الافتداء » ؛ لهذا كان الشرط حينئذ لمجرد التأكيد (٤) ، ودلت الواو المركبة مع أداته على الرغمية كما فضل أحد الباحثين تسميتها (٥) ، ومنها قول أبي تمام :

---

(١) التحرير والتنوير (١٠٦/٢) . (٢) المصدر نفسه (١٠٦/٢) .
(٣) البحر المحيط (٥٢٢/٢) ، والكشاف (٣٨٤/١) .
(٤) التحرير والتنوير (٣٠٦/٣ - ٣٠٨) .
(٥) الجملة الشرطية نحو شعر أبي تمام - دراسة نحوية : عطية فرج (رسالة ماجستير) .

وَتَشتَري نَفسَهُ المَعرُوفَ بِالثَّمَنِ الـ غَالي وَلَو أنَّها كَانَت مِنَ الثَّمَنِ [(١)]

وقوله :

وَمَا الدَّمعُ ثانِ عَزمتي وَلَو أنَّها سَقَى خَدَّها مِن كُلِّ عَينٍ لَهَا نَهرُ [(٢)]

أمَّا من قرأ (لو افتدى به) دون الواو فقد أقرَّ بأنَّ « لو » نُسخت إلى « إن » لكونها معلَّقة بالمستقبل وهو : ﴿ فَلَن يُقْبَلَ ﴾ [(٣)] ، وقراءة الجمهور بالواو ، قال الزمخشري : « فإن قلت : « كيف موقع قوله : ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ ؟ قلت : هو كلام محمول على المعنى كأنَّه قيل : فلن يُقبل من أحدهم فدية ولو افتدى بملء الأرض ذهبًا » [(٤)] ؛ إلَّا أنَّ أبا حيان رأى هذا المعنى نابيًا عن هذا التركيب ولا يحتمله ، والذي يقتضيه هذا التركيب وينبغي أن يُحمل عليه – يقول أبو حيان – أنَّ اللَّه تعالى أخبر أنَّ من مات كافرًا لا يُقبل منه ما يملأ الأرض من ذهب على كل حال يقصدها ولو في حالة افتداء به من العذاب ؛ لأنَّ حالة الافتداء هي حال لا يمتن فيه المفتدي على المفتدى منه ؛ إذ هي حالة قهر من المفتدى منه للمفتدي ، وقد قرَّرنا في نحو هذا التركيب أنَّ « لو » تأتي منبِّهة على أنَّ ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء وما بعدها جاء تنصيصًا على الحالة التي يُظن أنَّها لا تندرج فيما قبلها كقوله : « أعطوا السائل ولو جاء على فرس » ، و « ردُّوا السائل ولو بظلف محرق » كأنَّ هذه الأشياء ممَّا كان ينبغي أن يُؤتى بها ؛ لأنَّ كون السائل على فرس يُشعر بغناه فلا يناسب أن يُقبل منه ملء الأرض ذهبًا لكنه لا يقبل » [(٥)] ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾ [يوسف : ١٧] ، و ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [الزمر : ٤٧] ، و ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [لقمان : ٢١] ، و ﴿ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ۝ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ [الأعراف : ٨٨ ، ٨٩] .

إذن « لو » و « إن » – التي في معناها – مجرَّدتان عن معنى الشرط لا يقصد بهما إلَّا المبالغة فهما لمجرَّد الوصل والرَّبط في مقام التأكيد كما خلص إليه الكثير من النحاة إلَّا أنَّهم تردَّدوا في إعراب الجملة الواقعة هذا الموقع وفي الواو المقترنة بها

---

(١) ديوان أبي تمام (٦١٥) .

(٢) المصدر نفسه (٤٢٠) .

(٣) البحر المحيط (٥٢٠/٢ – ٥٢٢) .

(٤) الكشاف (٣٨٤/١) .

(٥) البحر المحيط (٥٢٠/٢) .

والمحقّقون على أنّها « واو الحال » وإليه مال الزمخشري وابن جني والمرزوقي ، قال المرزوقي في شرح الحماسة عند قول عمرو بن معديكرب :

لَيسَ الجَمَالُ بِمِئْزَرٍ فَاعلَم وَإن رُديتَ بُردَا (١)

و « إن رديت بردًا » منصوبة الموضع بما قبلها ، وقريب من هذا : « أزورك راغبًا فيَّ وأحسن إليك شاكرًا إليَّ » فـ « راغبًا وشاكرًا » منصوبان على الحال بما قبلهما وهما في معنى الشرط وما قبلهما نائب عن الجواب المقدَّر لهما ألا ترى أنَّ معناه : « إن رغبت فيَّ زرتك ، وإن شكرتني أحسنت إليك » أمَّا « وإن رديت بردًا » فمعناه « ليس جمالك بمئزر مردًّى معه برد » (٢) . والحال قد يكون فيه معنى الشرط كما أنَّ الشرط فيه معنى الحال على مذهب ابن مالك عند اعتراض شرط على شرط ، وهو ما يسمح بتناسخ الشرط مع الحال .

من النحاة من جعل الواو عاطفة على شرط محذوف هو ضدُّ الشرط المذكور وإليه ذهب البيضاوي ، وعليه فالجملة المعطوفة تارة تكون من كلام الحاكي كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠] أي « يقولونه في كل حال ولو كان آباؤهم لا يعقلون » فهو من مجيء المتعاطفين من كلامي متكلمين عطف التّلقين وتارة تكون تلقينًا للمحكي عنه وتقديرًا له من كلامه كقول رؤبة :

قَالَت بَنَاتُ العمِّ يا سَلمَى وَإن كَانَ فَقِيرًا مُعدَمًا قَالَت وَإن

وقيل : العطف على جملة محذوفة ونسبه الرضي للجرمي وقدَّروا الجملة بشرطيَّة مخالفة للشرط المذكور والتقدير : « يتَّبعونهم إن كانوا يعقلون ويهتدون ولو كانوا لا يعقلون ولا يهتدون » ، وكذلك التقدير في نظائره من الشواهد (٣) ، وهو تحليل وجيه ما دام مُبرَّرا منطقيًا قد جعله الطاهر بن عاشور حكرًا على البيضاوي ؛ إذ أقرَّ أنَّه لم يصل إلى هذا التوجيه من غيره سلفًا (٤) .

ومن النحاة من جعل الواو للاستئناف وقد ذكره الرّضي ردًّا على الرأي الذي تقدَّم ذكره فالواو في مثله للاعتراض وقد رُدَّ عليه بأنَّ الاعتراض ليس معنى من

(١) ديوان الحماسة (٥٠/١) .
(٢) شرح الحماسة (مج ١ / ق ١٧٤/١) .
(٣) تفسير البيضاوي (٢٠٩/١) .
(٤) التحرير والتنوير (١٠٨/٢) .

معاني الواو ولكنّه استعمال يرجع إلى واو الحال [١] أي على الرّأي الأوّل ، وعليه باختلاف معنى الواو يتوجّه ما بعدها ؛ إمّا حالًا وإمّا شرطًا ، وهذه وجوه إعرابيّة تتناسخ فيما بينها بحسب زاوية التخريج ، وإضافة إلى ما تقدّم : قد تأتي « لو » لإفادة شرط شديد الندرة للدلالة على أنّه قريب من الممتنع فيكون استعمال « لو » معه مجازًا مرسلًا تبعيًّا [٢] .

من التخريجات التي رآها الزمخشري لمثل ما تقدّم من تراكيب كون « لو » فيه للفرض كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥٢] ، أي « مفروضًا إعجابك حسنهن » فالشرط في مثله لمجرّد التّسوية وهي لا تقتضي جوابًا على الصحيح لخروجها عن معنى الشرطيّة ، وإنّما يقدّرون الجواب توضيحًا للمعنى وتصويرًا له [٣] .

* * *

(١) همع الهوامع (٣٢٧/٢) .

(٢) التحرير والتنوير (١٠٩/٢) .

(٣) الكشاف (٢٤٣/٣ ، ٢٤٤) .

المبحث الثَّاني

النَّسخ الوظيفي في العلاقات النَّحوية المخصصة لما وقع في نطاق الإسناد

العلاقات النَّحوية المخصصة لما وقع في نطاق الإسناد :

وهي قرائن معنوية تخصِّص ما وقع في نطاق الإسناد بأن تخصِّص المسند ، نحو :

الإسلام دين معتدل

م.إ م نعت

أو المسند إليه ، نحو :

نجح الولد المجتهد

م.إ نعت

أو كليهما ، نحو : الكلمة الطيبة صدقة جارية تؤتي أكلها كل حين

م.إ نعت م نعت نعت

أو أن تخصِّص مخصصات الإسناد ، نحو قولك :

قرأت كتابًا مفيدًا ، مررت بأخيك زيد

مفعول به نعت مفعول به بدل

وقولك : قرأت قصيدة الشاعر الجاهلي الشنفرى

مفعول به مضاف إليه نعت بدل

فهي إذن إمَّا علاقة وصف تحدِّد وظيفة الصِّفة ، وإمَّا علاقة بيان لتحديد وظيفة البدل ، وإمَّا علاقة إضافة لتحديد المضاف إليه .

السمات التداوليَّة للوظائف النحويَّة المخصصة لما وقع في نطاق الإسناد : ومنها :

١ - المعنى التقسيمي :

رأى بعض النحاة أنَّ البدل ومنه عطف البيان – في الجوامد – بمنزلة النعت في المشتقات [١] ، لهذا كان سيبويه يقول : « ألا ترى أنَّك تقول : « هذا مالك درهمًا

(١) همع الهوامع (١٥٩/٣) ، ومغني اللبيب (٧٣٤/١) .

وهذا خاتمك حديدًا » ولا يحسن أن تجعله صفة ؛ فقد يكون الشيء حسنًا إذا كان خبرًا ، وقبيحًا إذا كان صفة » [1] ، مع أنَّ المعنى التقسيمي لكليهما من المشتقات إلَّا أنَّ الاستعمال اللغوي يجيز بعض التراكيب ولا يُجيز غيرها وفق العرف ، وقد ذكر المبرِّد تعليقًا على ما ورد ذكره على لسان سيبويه : « كان سيبويه يقول : جيِّد أن تقول : « هذا خاتمك حديدًا ، وهذا سرجك خزًّا » ولا تقول على النَّعت : « هذا خاتم حديد » إلَّا مستكرهًا إلَّا أن تريد البدل ؛ وذلك لأنَّ « الحديد والفضة » وما أشبه ذلك جواهر فلا ينعت بها ؛ لأنَّ النَّعت تحلية ، وإنَّما يكون هذا نعتًا مستكرهًا إذا أردت التَّمثيل وتقول : « هذا خاتم مثل الحديد » أي في لونه وصلابته وهذا « رجل أسد » أي شديد » [2] . إذن البدل بيان للذات قبله ، أمَّا الصِّفة فبيان بالوصف لمنعوتها ، على أن يكون البدل اسمًا جامدًا والنعت اسمًا مشتقًّا ، وفيما يخصُّ الإضافة فالأصل فيها أن تكون بين اسمين على معنى حرف الإضافة اللام أو من أو في [3] .

٢ - العلاقة النَّحوية :

اتَّفق علماء اللغة قديمًا - وتبعهم في ذلك علماء اللغة المحدثين - على أنَّ البدل وعطف البيان والنعت من التوابع فقالوا : « الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة : النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل » [4] ، وبذلك حصرت التبعية عندهم على التبعية الإعرابية ، أو ما يعرف بالإتباع الصوتي فكانت بذلك - أي التبعية التي جعل منها د . تمام حسان قرينة بذاتها على التوابع - قرينة لفظية فحسب ، أمَّا ما يشير إلى وظيفة البدل أو وظيفة العطف أو وظيفة المضاف إليه فهي القرائن المعنوية الآتية :

قرينة الوصف : قرينة معنوية تخصِّص أحد طرفي الإسناد أو ما وقع في نطاقه بوصف يُحدِّد وظيفة النعت [5] ، نحو قوله تعالى :

﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ [الشعراء : ١٦٦] .

قومٌ ← م ، عادون ← نعت

وصف

(١) الكتاب (٣٩٦/١) . (٢) المقتضب (٢٧٢/١) .

(٣) مغني اللبيب (٢٥٣/١) .

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢٩٩/٣) .

(٥) القرائن المعنوية في النحو العربي (١٥٩) .

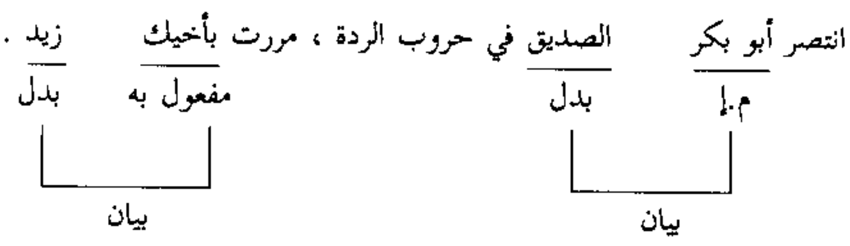
وقوله أيضًا : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٣] .

مفعول مطلق نعت

وصف

قرينة البيان : قرينة معنوية تخصِّص أحد طرفي الإسناد أو ما وقع في نطاقه باسم مبيِّنٌ لما قبله يُحدِّد وظيفة البدل (١) ؛ لهذا سُمِّي البدل بعطف البيان في بعض المواضع .

وقد انتقد بعض لغويي عصرنا هذا التصور لكون النحاة أنفسهم قد أقرُّوا أنَّ هناك مواضعَ لا يصح أن يكون فيها عطف البيان بدلًا ، وهي مواضع لم تُبن على أساس الواقع اللغوي ؛ لهذا رأى د . عبده الراجحي طرح عطف البيان وتوحيده مع البدل نسبة إلى وظيفته وهي البيان (٢) ، نحو قولك :



أمَّا د .محمد عبادة فقد رأى أنَّ عطف البيان من علاقة الإيضاح التي تشمل التمييز والمفعول المطلق المبينٌ لعدده ، ورأى أنَّ البدل علاقته الإبدال (٣) ، فباب الكل البيان .

قرينة الإضافة : قرينة دالة على وظيفة حروف الإضافة ، ومدخولها بأن تأتي العلاقة بين الشيئين المترابطين سواء بين الاسمين أو فعل واسم على معنى من معاني حروف الإضافة (٤) .

والإضافة التي نحن بصدد الحديث عنها هي إضافة اسم إلى اسم نحو قولك :

---

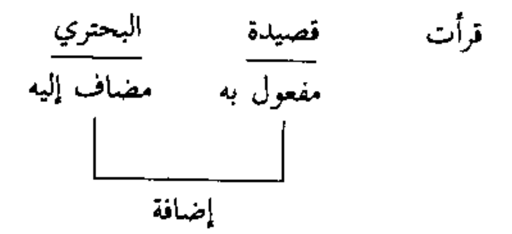
(١) المصدر نفسه (١٦٣) . (٢) التطبيق النحوي (٣٨٣) .
(٣) الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية – (١٧ ، ١٨) .
(٤) القرائن المعنوية في النحو العربي (١٨٣ ، ١٨٤) .

قرأت قصيدة البحتري

مفعول به — مضاف إليه

إضافة

أي « قصيدةٌ للبحتري » ، وقولك :



أي « ثوب من حرير » فقد ذكر النحاة قديمًا الإضافة في حديثهم عن حروف الإضافة ، أمَّا حديثًا فقد جعل د . تمام حسان النسبة قرينة على الإضافة [1] ، وقد رأينا أنَّ النِّسبة أعم لا يمكن حصرها في الإضافة فهي تدخل على قرينة الإسناد كما تدخل على قرائن التخصيص .

إذن النعت والبدل والإضافة من المخصِّصات بدليل :

– يرى ابن هشام أنَّ النَّعت قسمين : نعت موضِّح للمعرفة كـ : « جاء زيد التاجر » أو « التاجر أبوه » ، ونعت مخصِّص للنكرة كـ « جاءني رجل تاجر » أو « تاجر أبوه » ، وقد يخرج عن هذين القسمين لمجرد المدح نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة : ٢] أو لمجرد الذم نحو : « أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم » أو للترحم نحو : « اللهم أنا عبدك المسكين » أو للتوكيد ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٣] [2] ، وهي معانٍ يُنسخ النعت إليها لخروجه عن معنى التقييد بزيادة التوضيح للمعرفة أو لتخصيص نكرة ؛ لهذا رأى صاحب كشاف الاصطلاحات أنَّ علاقة التَّقييد تكون بين الاسمين المتضايفين بتعريف الثاني وتعيينه ، وإنَّما بتقليل شيوع دلالته نحو : « باب الحجرة وباب حجرة » ويسمَّى المركب منها مركبًا إضافيًّا [3] ، وتكون علاقة التقييد كذلك بين اسمين ثانيهما نعت للأول مثل : « كافأت الطالب المجد وفاز

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٠٣) .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣٠١/٣ ، ٣٠٢) .

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون (١٨٤/٢) .

الطالب المجد » ويسمَّى المركب منهما مركبًا توصيفيًّا [1] .

سبق أن أشرنا إلى أنَّ من النحويين من يرى أنَّ البدل في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ولم تتأتَّ له هذه المنزلة إلا لاشتراكه مع النَّعت في التوضيح والبيان والتخصيص [2] ، كالتمييز الذي يُعدُّ من المخصِّصات وهو لإزالة إبهام النسبة أو الاسم المفرد الذي يتقدَّمه ، وعليه فالبدل كذلك من المخصِّصات ، فقد يُؤوَّل التركيب الواحد على النعت أو التمييز أو البدل كما أشار إليه سيبويه وتبعه المبرِّد في قولك : « هذا خاتمك حديدًا » ، فـ « حديدًا » تمييز ، وبالرفع نعت على التمثيل ، أو بدل [3] .

أما الإضافة الحقيقية فهي ما يسمِّيها ابن هشام بالإضافة المعنوية ؛ لأنَّها للتعريف أو التَّخصيص ، فأمَّا كونها للتعريف ؛ فلأنَّ المضاف إليه فيها معرفة ، نحو قولك : « غلام زيد » ، وأمَّا كونها للتخصيص فلأنَّ المضاف إليه فيها نكرة ، نحو : « غلام امرأة » [4] . وعلى الوجهين تخصَّص النكرة ؛ لإزالة الإبهام عنها ، فالغلمان كثُر يُخصص البعض منهم بأسماء أصحابهم ويخصص البعض الآخر بذكر جنس أصحابهم ، فالإضافة قرينة تخصيص ، كذلك الأصل فيها ألَّا يُضاف الشيء إلى نفسه ولا إلى مرادفه [5] ، وهو ما أكدته د . سناء البياتي صراحة في حديثها عن المخبر عنه النكرة فقالت : « يأتي المخبر عنه نكرة مخصَّصة وتخصَّص النكرة بمنحها بعض التحديد والتضييق ويجعلها تشبه المعرفة ... وتخصيص النكرة بطريقتين بالإضافة إلى النكرة نحو : « دعاء مظلوم مجاب » ونعت النكرة فإذا نُعتت النكرة تحدَّدت وتخصَّصت كقوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾ [البقرة : ٢٦٣] [6] .

٣ - المطابقة :

يتبع النعت المنعوت في الحركة الإعرابية وفي التعريف والتنكير ، أمَّا بالنظر إلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنَّه يُعطى منها ما يُعطى الفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام ؛ فإن كان الوصف رافعًا لضمير الموصوف طابقه في النوع وفي

---

(١) المصدر نفسه (١٨٤/٢) .
(٢) شرح قطر الندى (٢٩٨) .
(٣) المقتضب (٢٧٢/١) .
(٤) مغني اللبيب (٢٥٣/١) .
(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١٠٧/٣ ، ١٠٨) .
(٦) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (١٥٠) .

الكم فتقول : « مررت برجل قائم وبرجلين قائمين وبامرأة قائمة وبامرأتين قائمتين ونساء قائمات » كما تقول في الفعل « مررت برجل قام وبرجلين قاما ... » وهلم جرًّا وإن كان الوصف رافعًا لاسم ظاهر فإنَّ تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت كما أنَّ الفعل الذي يحل محله يكون كذلك تقول : « مررت برجل قائمة أمُّه » فتؤنَّث الصِّفة لتأنيث الأم دون مراعاة كون الموصوف مذكرًا ؛ لأنك تقول في الفعل : « قامت أمُّه » وتقول في عكسه : « مررت بامرأة قائم أبوها » فتذكِّر الصفة لتذكير الأب ، كما أنَّ إفراد الوصف فيما تقدم واجب ولو كان فاعله مثنى نحو : « مررتُ برجلين قائم أبوهما » أو جمع نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [النساء: ٧٥] ، وتقول : « مررت برجال قائم آباؤهم » كما تقول : « قام أبواها وقام آباؤهم » وقد أجاز النحاة الجمع على التكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعًا فتقول : « مررت برجال قيام آباؤهم وبرجل قعود غلمانه » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح [١] .

أمَّا عن الإتباع الحركي فقد أُجيز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادِّعاءً رفعًا بتقدير « هو » ونصبًا بتقدير « أعني » أو « أمدح » أو « أذم » أو « أرحم » فمثال صفة المدح : « الحمد للَّه الحميد » فقد أجاز فيه سيبويه : الجر على الإتباع ، والنصب بتقدير « أمدح » ، والرفع بتقديره « هو » [٢] . وفي صفة الذم : ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤] ، قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم [٣] ، ومثاله في صفة الترحم قولك : « مررت بزيد المسكين » يجوز فيه : الخفض على الإتباع ، والرفع بتقدير « هو » ، والنصب بتقدير « أرحم » ، ومثاله في صفة الإيضاح : « مررت بزيد التاجر » يجوز فيه : الخفض على الإتباع ، والرفع بتقدير « هو » ، والنصب بتقدير « أعني » . ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلومًا حقيقة أو ادِّعاءً [٤] ، فأمَّا الأولى فقد مُثِّل لها ، وأمَّا الثاني فنصَّ عليه سيبويه في كتابه فقال : « فإن قلت : « مررت بقومك الكرام الصَّالحين » ثم قلت : « المطعمين » في المحل جاز ؛ لأنَّه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك وجاز له أن يحملهم كأنَّهم قد علموا » [٥] ، بالنصب على المدح أو بالرفع على القطع [٦] ،

---

(١) شرح قطر الندى (٢٨٥ - ٢٨٨) .
(٢) الكتاب (٦٢/٢) .
(٣) النشر في القراءات العشر (٤٠٢/٢) .
(٤) شرح قطر الندى (٢٨٨) .
(٥) الكتاب (٦٢/٢) .
(٦) شرح قطر الندى (٢٨٨) .

ولا يمكن فهم القطع إلَّا بالسَّكت (١) - بوصفه من عوامل النسخ الوظيفي - قبل النعت المقطوع .

- أما البدل فهو الآخر يتبع المبدل منه في التعريف والتنكير إضافة إلى الإتباع الحركي فمن البدل النكرة قوله تعالى : ﴿ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ ﴾ [النبأ : ٣١ ، ٣٢] ومن البدل المعرفة قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] فـ ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ بدل من ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ أي « من استطاع سبيلًا منهم » ، وقد يختلف البدل عن المبدل منه فيأتي نكرة والمبدل منه معرفة نحو قوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، فـ ﴿ قِتَالٍ ﴾ بدل من ﴿ ٱلشَّهْرِ ﴾ (٢) ، ولا بد في ضمير يعلقه وهو في الآية الكريمة ﴿ فِيهِۖ ﴾ عائد إلى ﴿ ٱلشَّهْرِ ﴾ . وقد اشترط بعض النحاة التعريف في عطف البيان (كونه معرفة) (٣) ؛ وذلك لفصلهم بين العطف والبدل كما بيَّنا مع أنَّ وظيفتيهما واحدة وهي البيان والتخصيص . وقد يُخالف البدل المبدل منه في الحكم وذلك في الاستثناء نحو قولك : « ما قام أحد إلَّا زيد » يقول ابن الدهان : « فقد نفيت القيام عن « أحد » وأثبت القيام لزيد وهو بدل منه » (٤) .

أما الإضافة فلا تخضع للمطابقة لا نوعًا ولا كمًّا ، ومع ذلك إذا أضفت اسمًا مفردًا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني في تمام الأول وصارا جميعًا اسمًا واحدًا وانجرَّ الآخر بإضافة الأول إليه ، وذلك نحو قولك : « هذا غلام عبد اللَّه » و « هذا غلام زيد وصاحب عمرو » (٥) ؛ لهذا شابه المضافُ والمضافُ إليه النعتَ ومنعوتَه والبدلَ والمبدلَ منه في التعبير عن الاسم الواحد ؛ فالنعت عين المنعوت (٦) ، والبدل بمنزلة النعت (٧) .

ملاحظة :

- ويجتمع المذكر والمؤنث أحيانًا في الصفة المؤنثة فيقال : « رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة » وهو لا يخضع للمطابقة ؛ لأنَّ تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة سواء أكان ذلك الموصوف بتلك الصِّفة مذكرًا أم مؤنَّثًا (٨) .

---

(١) من قضايا اللغة (١٢٥) .
(٢) من قضايا اللغة (٣٠٩) .
(٣) مغني اللبيب (٧٤٣/١) .
(٤) الأشباه والنظائر (٩٣/٢) .
(٥) المقتضب (١٤٣/٤) .
(٦) همع الهوامع (٥٠٨/٢) .
(٧) المصدر نفسه (١٥٩/٣) .
(٨) الخصائص (٢٠١/٢) .

- ويجتمع كذلك المذكر والمؤنث أحيانًا أخرى في الصفة المذكرة فتقول : « رجل خصم وامرأة خصم ورجل عدل وامرأة عدل » وهو لا يخضع للمطابقة أيضًا ؛ لأنَّ التذكير إنَّما أتاها من قبل المصدرية فإذا قيل : « رجل عدل » فكأنَّه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول : « استولى على الفضل » [1] .

- قد يوصف المؤنَّث بصفة لا تطابقه في النوع فتأتي صفة مذكرة ؛ وذلك لتفرد هذا الاسم بتلكم الصفات التي لا تخصُّ المذكر منها فتقول : « امرأة حائض وامرأة طاهر وامرأة طالق » وهذه الصفات من خصائص النساء دون الرجال إلا إذا جرت الصفة على الضدِّ فيقال : « رجل حائض بنته » [2] .

٤ - الرتبة :

بما أنَّ النَّعت والبدل والمضاف إليه يؤتى بهم في التركيب لإزالة إبهام من جهة معينة ؛ فلا يصح ولا يجوز أن يتقدم النعت على منعوته ولا البدل على المبدل منه ولا المضاف إليه على المضاف [3] .

٥ - تداولية الوظيفة :

ويقصد بها الأشكال التي تتواجد عليها الوظيفة داخل التركيب أو بمعنى آخر أنواعها فالنعت منه المفرد ومنه الجملة فمن المفرد قولك : « جاء القوم الكرام مررت بالأستاذ الفاضل » ومنه : « مررت برجل عاقل كريم مسلم » فالنعت مفرد وإن تعدد ، ومنه أيضًا : « مررت برجل مثلك » أي صورته شبيهة بصورتك ، وكذلك : « مررت برجل ضَربك وشَبَهِك ونَحوِك » ومنه : « مررت برجل شرٍّ منك وبرجل خير منك وبرجل حسن الوجه وبرجل ضاربك » يقول سيبويه عن الأمثلة الستة الأخيرة : « واعلم أنَّ كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنَّه إذا كان موصوفًا أو صفة أو خبرًا أو مبتدأ بمنزلة النكرة المفردة ؛ وذلك أنَّ النعت في الأصل يتبع منعوته تعريفًا وتنكيرًا وفي هذه الأمثلة كان المنعوت نكرة والنعت معرفًا بالإضافة » [4] .

من النعت المفرد كذلك : « مررت برجل إمَّا قائم وإمَّا قاعد » فقد أعلمهم أنَّه ليس بمضطجع ولكنَّه شك في القيام والقعود وأعلمهم أنَّه على أحدهما ، وكذلك : « مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ » بإدخال حروف العطف لإفادة معنى التشريك ومن

---

(١) المصدر نفسه (٢٠٢/٢) .
(٢) المصدر نفسه (٣٨٥/٢) .
(٣) الكتاب (٤٢٥/١) .
(٤) المصدر نفسه (٤٢٩/١ - ٤٣٤) .

النعت قولك : « مررت برجلين مسلم وكافر » فيجمع الاسم ويفرق النعت كما يفرق الاسم ويجمع النعت في مثل قولك : « مررت برجل وامرأة وحمار قيام » فهذه بعض أشكال النعت المفرد التي ذكرها سيبويه في كتابه ، أمَّا عن النعت الجملة فيشترط فيه أن يسبق بنكرة وقد رأى النحاة ضرورة كون النعت الجملة جملة خبرية ؛ لأنَّه لا يصحُّ الوصف بالإنشاء كما لا يصح الإخبار به ، أمَّا قول الشاعر [١] :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاختَلَطَ جَاؤُوا بِمُذقٍ : هَل رَأَيتَ الذِّئبَ قَطُّ [٢]

فمجيء الجملة الاستفهامية وصفًا فيه على هذا النحو من الاتساع ؛ فقوله : « هل رأيت الذئب قط » جملة استفهامية في موضع وصف ، وإن كانت لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا ، ولكنَّه كأنَّه قال : جاؤوا بمذق – وعلى رواية بضيح – يقول من رآه : « هل رأيت الذئب قط » فإنَّه يشبِّهه ، ورأى السيوطي أنَّه مؤول على حذف الوصف أي مقول فيه : « هل رأيت الذئب قط » [٣] ، فالنعت إذن منه المفرد ومنه الجملة كما أنَّ منه الحقيقي الذي يطابق منعوته في النوع وفي الكم وفي التعيين وفي الحركة الإعرابية ، ومنه السببي الذي سبق أن مثلنا له بـ « مررت برجل حسن الوجه ومررت برجل حسن أبوه ومررت برجل كريم أخوه » وإنَّما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له ؛ لأنَّك قد تضعها في موضع اسمه فيكون منصوبًا ومجرورًا ومرفوعًا [٤]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/١١٥ ، ١١٦) .

(٢) ديوان العجاج (٤٠٤) . (٣) همع الهوامع (٣/١٤٧) .

(٤) يرى السهيلي أنَّ نعت الاسم بصفة هي لسببه الأصل فيه الرفع كما في قولك : « مررت برجل حسن أبوه » ؛ لأنَّ الحسن له فيجري صفة عليه وإنَّما ذُكرت الجملة ليميز بها بين الرجل وبين من ليس عنده أبٌ كأبيه . نتائج الفكر (١٦٦) أمَّا موافقة الكلمة التي قبلها في الإعراب فذلك يجيء من باب آخر هو باب المجاورة وكل ما عُدَّ نعتًا سببيًا فحقُّه أن ينفصل عمَّا قبله وألَّا يجري عليه في إعرابه ، ولكنَّه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في الإعراب وكان ذلك من باب المجاورة وهذا التفسير مأخوذ منقول عن ابن جنّي في توجيه : « هذا جحر ضبٍّ خرب » ... وحقُّه كلُّه الرفع على الاستئناف وابتداء الحديث وعلى أنَّ الجملة كلَّها هي التي تتَّصل بما قبلها . إحياء النحو (١٢٤ ، ١٢٥) وهو ما رآه كذلك د . رمضان عبد التواب ؛ لأنَّ علاقة النعت هاهنا بما قبله ليست علاقة وصفيَّة وإنَّما هي علاقة إسناد ؛ لهذا يمكن حمل بدل الاشتمال والغلط عليه كذلك فتقول : « أعجبني عمرو حسنه » على بدل الاشتمال وتقول : « رأيت رجلًا حسنًا » ثم استدركت : « وجهه » التطور النحوي (١٤٨ ، ١٤٩) وإن كان المثال الأخير من قبيل الأوَّل لا مستدركًا كما يرى بذلك الدكتور الفاضل وعلى كلٍّ فإنَّ المركب الإسنادي الذي عبَّر عن ركنه الأوَّل بالنعت السَّببي الأصل فيه كونه جملة فيأتي في الخبر المركب إسناديًا نحو : « زيد حسن وجهه » وهو ما حمل د . سناء البياتي على جعل هذا النوع من النعت مما يُدرس مع =

والنعت لغيره » [1] .

أما عن تداولية البدل فيمكن ملاحظتها في أربعة أشكال ، قد يكون البدل بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو قوله تعالى : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : ٦] وقد يكون البدل جزءًا من المبدل منه وهو بدل الجزء من كله ، قليلًا كان ذلك الجزء أو مساويًا أو أكثر ، نحو : « أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه » ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه مذكورًا ، كالأمثلة المذكورة ، أو مقدرًا نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] أي منهم ، وقد يكون البدل بدل اشتمال وهو ما يبدل فيه شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال نحو : « أعجبني زيد علمه وحسنه » وأمره في الضمير كأمر بدل البعض ، فمثاله ما تقدم من الأمثلة وقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] ومثال المقدر قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ [البروج : ٤] ، أي النار فيه ، وقيل : الأصل : « ناره » ثم نابت (أل) عن الضمير ، فهذه الأنواع الثلاثة المقصود بالنسبة فيها المبدل منه لهذا جُعلت من التوكيد والبيان [2] ، وهو ما رآه د . إبراهيم مصطفى ، فقال : « ليس بوجيه أن يفرّق بين التوكيد والبدل فإنَّه أسلوب واحد أن نقول : « جاء القوم بعضهم » أو « جاء القوم كلُّهم » والأوَّل عندهم بدل والثاني توكيد ، وكل ما يمكن أن يدرس به عدَّ التأكيد تابعًا خاصًّا ، وأن يُفرد بابه لدرسه » [3] ، أما آخر أقسام البدل فهو البدل المباين وهو المقصود بالنسبة عكس سابقيه ، وفيه يظهر السَّكت فاصلًا صوتيًّا – وإن كان قد ظهر في الأنواع الأخرى – لبيان المبدل من المبدل منه [4] ، فالبدل هاهنا ليس من الإتباع في شيء ، وليس ثمَّة جهة في الإتباع يمكن أن تسمَّى بدلًا ؛ لأنَّ البدل هنا سيأخذ وظيفته في النَّظم ، كما لو كان المبدل منه غير موجود ، ويكفي في قولك : « قرأت كتابًا ، قصَّةً » أن تعرب « كتابًا » مفعولًا غير مقصود (متروكًا) ،

= النَّعت الجملة » . النحو العربي في ضوء نظرية النظم (١٥٦ ، ٢٥٧) إلَّا أنَّ الباحثة لا ترى بذلك لكون النعت الجملة يأتي بعد النكرة ، أمَّا في مثل هذه التراكيب فقد يأتي بعد معرفة – وقد أقرَّت الدكتورة بالخبر المركب إسناديًّا فيما تقدم – نحو قولك : « التقيت زيدًا حسن الوجه أبوه » فزيد معرفة ؛ لذا كان على د .سناء أن تجعل دراسة هذا النوع من النعت ضمن الجمل التي لها محل من الإعراب في إطار الجملة الكبرى لقيامها على معنى الإسناد .

(١) الكتاب (٢/٢٢) .

(٢) الأشباه والنظائر (٢/١١٨) .

(٣) إحياء النحو (١٢٤) .

(٤) من قضايا اللغة (١٣١) .

و « قصَّة » مفعولًا مقصودًا بالتَّعليق بدلًا من « كتابًا » (١) ، والبدل المباين ثلاثة أقسام لا تكون إلَّا استدراكًا (٢) ، فإن لم يكن مقصودًا ألبتة ، ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أن البدل هو نفسه الغلط كما قد يتوهم ، وإن كان مقصودًا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان ، أي بدل شيء ذكر نسيانًا ، وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحًا فبدل الإضراب ، ويسمَّى أيضًا بدل البداء (٣) ، والذي يظهر لي أن القسم الأخير بأقسامه هو ما يصح وصفه بالبدل لأنه هو المقصود بالحكم ؛ لذا ينسخ ما قبله نسخًا نهائيًا ، فلا يكون هو هو ، ولا جزءًا منه ولا مشتملًا ، ومعنى الغلط والنسيان والإضراب هو ما يلغي وظيفة المبدل منه نهائيًا ، فإن قلت : « خذ نبلًا مدي » فقولك يحتمل بحسب التقدير ثلاثة وجوه ؛ كون « مدي » بدل غلط من نبلًا لإرادة الأمر بأخذ المدي فسبق اللسان إلى النبل ، أو أن يراد الأمر بأخذ النبل ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدي فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدي وجعل الأول في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء (٤) ، لهذا اختلفت جهة النسخ باختلاف العامل من غلط إلى نسيان إلى إضراب ، وهو ما ألغى وظيفة المبدل منه ليحل البدل محله .

النَّسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصصة لما وقع في نطاق الإسناد :

أشرنا في الفصل الأول من هذا الباب في مبحثيه الثاني والثالث إلى ظاهرة النسخ الوظيفي في علاقة الإضافة ، ولعلَّ باب الإضافة من الأبواب النحوية التي يتوقف فهمها على العلاقات المنطقية ، ويبدو ذلك بالتحديد في العلاقة بين المضاف والمضاف إليه لهذا كان من مظاهر النَّسخ الوظيفي في هذا الباب التجوز في الإضافة لأدنى ملابسة ، نحو : « لقيته في طريقي » بإضافة الطريق إلى المتكلم بمجرد مروره به ، ومنه قول أحد حاملي الخشبة : « خذ طرفك » بإضافة الطرف إلى المخاطب بملابسته إياه في حال الحمل ، ومنه قول الشاعر :

إِذَا كَوكَبُ الخَرقَاءِ لاحَ بِسَحرَة   سُهيل أَذَاعَت غَزلَهَا فِي القَرَائِبِ

فأضيف الكوكب إلى الخرقاء لجدها في عملها عند طلوعه (٥) ، فالإضافة في

---

(١) النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٢٦٦) .
(٢) الأشباه والنظائر (١١٨/٢) .
(٣) أوضح المسالك (٤٠١/٣ - ٤٠٣) .
(٤) المصدر نفسه (٤٠٤/٣) .
(٥) الأشباه والنظائر (١٠٤/٢) .

هذه الأمثلة إضافة غير حقيقية منسوخة ؛ لأن الأصل في الطريق ظرف مكان مورس فيه المرور كما كان الكوكب أمارة على الزمان الذي تمارس فيه الخرقاء عملها ، أما الطرف فهو مبدء العمل منه ، أي خذ الطرف من جهتك فهو مفعول منه .

من مظاهر النسخ كذلك في علاقة الإضافة إضافة الشيء إلى نفسه ، والأصل فيه أن يكون نعتًا ومنعوتًا نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥] وقوله : ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ [الأنعام : ٣٢] ، وقوله : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [القصص : ٤٤] « أي الحق اليقين والدار الآخرة والجانب الغربي » (١) ؛ لهذا يمكن أن نعد هذه الأمثلة من نسخ النعت إلى مضاف إليه كذلك على نحو ما بينا ، أمَّا عن الإضافة الأصلية فمنهم من قدر في نحو قولهم : مسجد الجامع ، مسجد الموضع الجامع ... هلم جرًا (٢) ، إيمانًا منهم بالترادف التام القائم بين المضاف والمضاف إليه في هذه الأمثلة ممَّا لا يجدي نفعًا ، وبذلك كلفوا أنفسهم عناء تأويل تلك المركبات على النحو الذي بيناه مما أذهب المغزى عن الصورة البلاغية المشكلة في التصوير والتخصيص بالنعت قصد المبالغة في الوصف .

إذن قد يؤتى بالنسخ الوظيفي لمقاصد بلاغية كالاتساع في الدلالة فيما يعرف بالمجاز نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] والليل يمكر فيه ولا يمكر ، بل المكر مسند إلى فئة من الناس (٣) ، وعليه نسخت الإضافة من مكر الناس إلى مكر الليل قصد إفادة مبالغة الناس في المكر بالليل (٤) ، ففي الآية الكريمة مجاز على اختلاف قراءاته (مَكر ، مِكرٌ ، مِكرٌ) (٥) ، مما ينبئ أنَّ القراءة القرآنية قد تكون ناسخًا دلاليًا لمعنى الإضافة كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ [طه : ٦٩] وعلى قراءة ﴿ كيدُ سِحرٍ ﴾ وهو ما أحدث تناسخًا وظيفيًا بين الإضافة على سبيل الفاعلية بحسب ما دلت عليه النسبة الناقصة ﴿ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ والإضافة على معنى البيان أي « كيد من سحر » (٦) ، إذن وجهت القراءة القرآنية الوظائف النحوية داخل السياق وجهات اختلفت من قراءة إلى أخرى وهو ما يؤدي أحيانًا إلى القلب النحوي كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾ [ق : ١٩] عند من رأى

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٣٦/٢ ، ٤٣٧) .
(٢) المصدر نفسه (٤٣٦/٢ ، ٤٣٧) . (٣) إعراب القرآن للنحاس (٣٤٩/٣) .
(٤) التبيان في إعراب القرآن (١٠٦٩/٢) . (٥) المصدر نفسه (٨٩٧/٢) .
(٦) معاني القرآن للفراء (٦٥/٢ ، ٦٦) .

أن السكرة هي الحق (وجاءت سكرة الحق) من إضافة الشيء إلى نفسه [1] ، وعند من رأى بالقراءتين معًا على أن يكون « الحق » هو « اللَّه » وهو ما أدى إلى تناسخ وظيفي اعتبارًا للقراءتين معًا ، فنسخت الإضافة من « سكرة الموت » إلى « سكرة الحق » كما نسخت هذه الأخيرة بالأولى ، فهو نسخ متبادل يراعى فيه الغرض في القراءتين معًا ، هذا عن الإضافة في المركب الإسنادي اسمي المسند ، أمّا عن النسخ الوظيفي في علاقة الإضافة في المركب الإسنادي وصفي المسند فنجد منه كذلك ما يتعلق بالقراءة القرآنية نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : ١٨٥] قرئت ذائقة بالتنوين وبدونه ، والتنوين أحد أهم العوامل الصوتية في توجيه الوظائف النحوية داخل السياق ، فقد ذكر الفراء « أنك إذا نونت في ذائقة ونصبت الموت كان صوابًا ، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضيًا لم يكادوا يقولون إلا الإضافة » [2] ، إذن طبيعة النسخ في هذه الآية نسخ زماني من الاستقبال إلى المضي أو من المضي إلى الاستقبال بحسب القراءة المعتمد عليها ، وإن كانت كل القراءات مأخوذ بها ما دامت خاضعة لشروط الصحة .

رأينا فيما تقدم من هذه الدراسة أنَّ الاتساع في الوظائف النحوية ظاهرة يرصد من خلالها إمكان التبادل الوظيفي بين الأبواب النحوية على الموقع الواحد ، مما يحيل إلى اتساع آخر يمس الوحدات اللغوية لتأدية معانٍ مختلفة لا تخرج عن مباحث اللغة العربية ، سواء أكانت في البلاغة أم في اللغة أم في النحو ما دام أساسها واحد ، وهو تحري الدلالة الصحيحة للتركيب ، على أن يكون الاتساع في الوحدات المعجمية أسبق من الاتساع في الوظائف النحوية لما كان المعنى أثر والإعراب فرع المعنى [3] ، فمثّلًا نلحظ في قوله تعالى : ﴿ يَوْمًا عَبُوسًا ﴾ [الإنسان : ١٠] ، وقوله : ﴿ يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ [إبراهيم : ١٨] أنَّ اليوم وُصف بالعبوس والعصوف وما العبوس إلا صفة للعباد المحرومين الأشقياء يوم الحساب ، والعصوف للريح ، لهذا كان إسناد هاتين الصفتين إسنادًا ناقصًا إلى « يوم » من قبيل الاتساع في الظرف « يوم » والأصل فيه أن يكون ظرفًا من فعلين معًا ، فجيء بالمجاز العقلي لمنطقة هذا التركيب وفق علاقة الزمانية ، وقد يحمل الوصف على الحقيقة إذا كان نعتًا سببيًا تقدير الكلام فيه : « يوم عبوسًا أصحابه » و « في يوم عاصف الرياح » [4] ، وعلى كلا التخريجين نسخ الوصف من نعت سببي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (٢٢٥/٤) .
(٢) معاني القرآن للفراء (٢٠٢/٢) .
(٣) العربية والوظائف النحوية (٧٩) .
(٤) معاني القرآن للفراء (٧٣/٢ ، ٧٤) .

إلى نعت مباشر لـ « يوم » .

ومن العلاقات المجازية الأخرى المبرّرة للنسخ الوظيفي في علاقة الوصف ، والتي حوّلت الوصف من نعت سببي إلى نعت مباشر نجد علاقتي المكانية والمفعولية ؛ فمن الأولى قوله تعالى : ﴿ حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ [القصص : ٥٧] ، ومن الثانية قوله تعالى : ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٢١] ، والمعنى فيهما على التوالي : « حرمًا آمنًا أهله » [١] ، و « في عيشة راضٍ بها أصحابها » [٢] ، ويأتي في بعض الأمثلة المجازية الوصف مباشرًا تابعًا موصوفًا ، غير أنَّ النسخ الوظيفي قد اعتراه من جهة الإسناد الذي يعبّر عنه المعنى التقسيمي للصفة ، فمثلًا في قوله تعالى : ﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف : ١٨] ، وفي قوله أيضًا : ﴿ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [الإسراء : ٤٥] ، وصف الدم « بالكذب » وهو مصدر للمبالغة في إسناد الكذب إسنادًا ناقصًا إلى الدم ، كما أسند الستر إسنادًا ناقصًا على سبيل المفعولية إلى الحجاب ، والمعنى فيهما أنَّ « الدم » الملطخ به قميص يوسف عليه السلام دم مكذوب فيه ، ليس بدم يوسف عليه السلام [٣] ، كما أنَّ الحجاب هو الساتر [٤] ، وقد جعل الله – جلّت قدرته – بين الرسول ﷺ والذين لا يؤمنون بالآخرة حجابًا يستره عنهم ، ومبالغة منه ﷻ في رعاية رسوله وحرصه عليه ، وُصف ذلك الحجاب بالمستور على زنة المفعول من الفعل « ستر » وكأن الحجاب الساتر مستور أيضًا من لدن الحكيم القدير ، فأريد بالكلام حينئذ الوجهان ؛ أن يكون الوصف المفعول وصفًا حقيقيًّا ، والآخر أن يكون الوصف بالمفعول وصفًا مجازيًّا ، أمَّا في قوله تعالى : ﴿ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ، فمجاز عقلي مصدري العلاقة كما بينا ، نُسخت فيه الصفة من وصف على سبيل المفعولية – دم مكذوب فيه – إلى وصف على سبيل البيان والمصدرية ، أي « بدمٍ من كذب » أي جنسه من كذب بحسب ما تفيده « من » البيانية ، أما الشاهد الثاني فقد نسخت فيه الصّفة من وصف على سبيل الفاعلية إلى وصف على سبيل المفعولية إحداثًا لتراكبٍ دلالي يجمع الوجهين معًا ، أي « الساتر » و « المستور » .

تنسخ الصفة أحيانًا أخرى من جهة الإسناد إلا أنَّ النَّاسخ فيها ليس بنسخ في جهة التعليق ؛ بأن يأتي وصفًا مباشرًا أو وصفًا سببيًّا ، ولا بنسخ في الصيغة بأن يوصف الاسم بغير صفته ، وإنَّما قد يتسلّل النَّسخ الوظيفي داخل المركب الوصفي

---

(١) صفوة التفاسير (٢٦٩/٢) .
(٢) المصدر نفسه (٥٩٧/٣) .
(٣) المصدر نفسه (٨٥٤/٢) .
(٤) المصدر نفسه (٨٦٨/٢) .

من جهة الزَّمن ، فمثلًا قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴾ [الحجر : ٥٣] ، وُصف الغلام بـ « العليم » وهي صفة على زنة « فعيل » تدل على الثبوت دون التجدد ، فهي صفة ملازمة للموصوف لا تفارقه ولا تخضع لمعيار الزمن إلَّا إذا توفر في السياق ما ينسخ ذلك ، كأن نقول : « وُلد الغلام وبعد أن شبَّ وترعرع صار غلامًا عليمًا » فأمس لم يكن الغلام عليمًا إلَّا أنَّه في الغد البعيد ظهر عليه ما يتوسم فيه العلم إلى أن صار عليمًا ، وكذلك سيدنا إسماعيل عليه السلام فقد بُشِّر والده إبراهيم عليه السلام به وبشأنه العظيم مستقبلًا ، فصيغ الكلام حينئذ صياغة مجازية في قالب المجاز المُرسل المقيّد بعلاقة الغائية لتأكيد البشارة وتحقيقها ، فالمعنى : « نبشرك بغلام عليم في كبره أو مستقبلًا بإذن اللَّه » وهو ما نسخ الوصف زمانيًّا .

يُخوِّل اشتراك بعض الأبواب النحوية في الشروط الصَّرفية للصفة أن تُنسخ إلى حالٍ أو خبر لـمَّا كان الوصف جنسًا يشمل الخبر والنعت والحال ، فهذه الثلاثة تتّفق في أنَّ كافتها لثبوت المعنى للشيء غير أنَّ كيفية ذلك الثبوت مختلفة ، فالحال بابها الانتقال لتقييدها بالزمن على عكس من النعت في إفادتها الثبوت ، ومع هذا قد يتعاور النعت والحال في تركيب واحد كما في قوله تعالى : ﴿ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ [الأعلى : ٥] ، فإن أريد بـ « أحوى » الأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغثاء ، وإن أريد به شدة الخضرة فحال من المرعى [(١)] ، وكما سبق أن مُثّل له بـ : « هذا خاتمك حديدًا ، وهذا سرجك خزًّا » ، يقول المبرّد : « ولا تقول على النَّعت : « هذا خاتم حديد » إلا مستكرهًا إلَّا أن تريد البدل ؛ وذلك لأنَّ الحديد والفضة وما أشبه ذلك جواهر لا ينعت بها لأن النعت تحلية ، وإنما يكون هذا نعتًا مستكرهًا إذا أردت التمثيل ، وتقول : هذا خاتم مثل الحديد أي في لونه وصلابته » [(٢)] ، أما حمل « حديدًا » على الحال « فتأويله أنك نبَّهت له في هذه الحال » فتأويله أنك نبَّهت له على هذه الحال ، فإن قلت : الحال بابها الانتقال ، نحو : « مَررت بزيد قائمًا » ، قيل : الحال على ضربين ؛ فأحدهما التنقل ، والآخر الحال اللازمة وإنما هي مفعول ، فاللزوم يقع لما في اسمها لا لما عمل فيها ؛ فمن اللازم قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر : ١٧] ، فالخلود معناه الفناء [(٣)] ، وكذلك الحديد

---

(١) مغني اللبيب (٢/١٧١) ، والإتقان في علوم القرآن (٢/٣١٠) ، والحجة في القراءات للفارسي (٣/٢٣٠) .

(٢) المقتضب (٣/١٦٢) . (٣) المصدر نفسه (٣/١٦٠) .

في الخاتم صفة ملازمة ، ومع أنَّ « الحديد » ليس بمشتق إلا أنه قد تعاور عليه النعت والحال باختلاف التأويل ، إما تمثيلًا وإما بيانًا لحالة الخاتم لحظة الإشارة إليه ، ولربما أقرب ما تُعبر عنه لفظة « حديد » نصبًا التمييز ، أما رفعًا فتعبر عن وظيفة البدل ؛ لكون التمييز والبدل من الجوامد التي تُزيل إبهامًا تقدمها ، واشتراكهما في الإيضاح والتبيين من هذه الزاوية أجاز تعاور الحال والنعت على موقع الوظيفة نفسها أي التوضيح ، ومع أنهما من المشتقات غير أنَّ جهة التوضيح في الحال (الحال المؤسسة) والنعت تختلف عنها في البدل والتمييز ، فالحال مبيِّنة للهيئات والتمييز مبيِّن للذوات ، ومع أنَّ حقَّ الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود إلا أنَّهما قد يتعاكسان فتقع الحال جامدة كما مثلنا ، ويقع التمييز مشتقًّا نحو : « للَّه درُّه فارسًا » ، وقولك : « كرم زيدٌ ضيفًا » إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم ، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز [١] ، وعلى كلٍّ فإن ظاهرة التعاور الوظيفي بين الأبواب ، النحوية قد ترجع إلى الاشتراك في الشروط الصَّرفية لتلك الأبواب وقد يرجع البعض منها إلى الاشتراك في الدور الوظيفي الذي تحقِّقه تلك الأبواب في السِّياق ، وفي هذا السِّياق يذكر سيبويه في باب « ما ينتصب على التعظيم والمدح » أنَّك إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك : « الحمد للَّه الحميد هو ، والحمد للَّه أهل الحمد ، والملك للَّه أهل الملك » ولو ابتدأته فرفعته كان حسنًا ، كما قال الأخطل :

نَفسِي فِدَاكَ أَمِيرَ المُؤمِنِينَ إِذَا الخائضُ ... أَبدَى النَّواجِذَ يوم باسل ذَكَرُ
العمرَ والميمونُ طائره ... خَليفةُ اللَّه يُستَسقَى بِهِ المَطَرُ [٢]

أمَّا الوصف فإن كثيرًا من العرب يجعلونه وصفًا فيتبعونه الأول فيقولون : « (أهل الحمد والحميد هو) ، وكذلك (الحمد للَّه أهله) إن شئت جررت وإن شئت نصبت » [٣] ، فالتخيير بين الجر والنصب يعني كون المعنى بهما صحيحًا ، مما يستلزم أنَّ المعنى الواحد قد يؤدَّى بأكثر من صياغة مع تفاوت طفيف بين تلك الصياغات ، فبالجر يغدو الأسلوب خبريًّا وكذلك بالرفع ، أما بالنصب فينسخ التركيب من الخبر إلى الإنشاء لإنشاء المدح أو الذم مثلًا ، فقد ذكر سيبويه في باب ما يجري في الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه أن بعضهم قرأ قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [المسد : ٤] ،

---

(١) مغني اللبيب (١/٦٠١ - ٦٠٣) . (٢) ديوان الأخطل (١٥٣) .
(٣) الكتاب (٢/ ٦٣) .

نصبًا لِـ « حمالة » لإفادة الذم والشتم ، فلم يجعل الحمالة خبرًا للمرأة ، ولكنه كأنه قال : « أذكر حمَّالة الحطب شتمًا لها وإن كان فعلًا لا يستعمل إظهاره ، وقال عروة الصعاليك العبسي :

سقوني الخمرَ ثمَّ تكنَّفوني   عُداةَ اللّه من كذبٍ وزورِ

إنَّما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين » [(١)] ، أما ابن هشام فيرى بتقدير الفعل : « أذم » وهو مناسب لإنشاء الذم مع حذفه الواجب يقول : « ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادِّعاءً رفعًا بتقدير « هو » ونصبًا بتقدير أعني أو مدح أو ذم أو أرحم .... ومثاله في صفة الذم : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم » [(٢)] ، وعلى القراءتين تناسخ النعت المشار إليه بالإتباع مع المفعول به بفعل الوقف الاختياري (القطع) قصد الاختصاص ، وقد لا يكون اختصاصًا عند من رأى كونه حالًا [(٣)] ، كما تناسخ النعت مع المسند إليه ومع المفعول به في قولهم : « الحمد للّه أهل الحمد » برفع الأهل ونصبها وجرها ، وكلها وجوه إعرابية استجازتها اللغة العربية لمد أفق الدلالة لمستعمليها ، ورأينا فيما تقدم أنَّ اختلاف الأوجه الإعرابية – والحركة الإعرابية أحيانًا قرينة عليها – من عوامل النَّسخ الوظيفي كما ظهر عند استعراض بعض الأمثلة التي تقوم عليها نظرية الاحتمالات الإعرابية في هذه الدراسة .

قد يتناسخ النعت أحيانًا أخرى وفق هذه النظرية مع البدل كما في قولك : « مررتُ برجلين مسلم وكافر » بجمع الاسم وتفريق النَّعت ، إذ يحتمل أن يكون المسلم والكافر بدلًا ، فكأنك أجبت من قال : بأي ضربٍ مررت ؟ أمَّا إذا رُفع كل من المسلم والكافر ، فكأنك أجبت من قال : فما هو ؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب لأنَّه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنه لو سألته ... ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الوصف والبدل قوله ﷻ : ﴿ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ ﴾ [آل عمران : ١٣] ، ومن الناس من يجرُّ والجرُّ على وجهين : على الصفة وعلى البدل ، ومنه قول كُثيِّر عزة [(٤)] :

---

(١) الكتاب (٧٠/٢) .   (٢) شرح قطر الندى (٢٨٨) .

(٣) التبيان في إعراب القرآن (١٣٠٨/٢) ، وإعراب القرآن للنحاس (٣٠٦/٥) .

(٤) الكتاب (٤٣١/١ – ٤٣٣) .

وَكُنتُ كَذِي رِجلَين رجلٍ صحيحة ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشُلَّت (١)

إذن نجد أن النعت قد تناسخ مع البدل ومع الإسناد بحسب التأويل ، فمن رأى أن « المسلم والكافر وفئة تقاتل وأخرى كافرة ، ورجل صحيحة ورجل شُلّت » إجابات على من استفسر من الضرب من الرّجال ، أو من الفئات أو من الأرجل فهي من البدل ، أمّا إذا كانت أخبارًا فعلى تقدير أسئلة تفيد ذلك ، وبهذا يتناسخ النعت مع البدل - والقول في التناسخ يعني المشاركة في النسخ ، فكذلك البدل يُنسخ نعتًا كما يُنسخ النعت بدلًا لسماع هذه التراكيب من العرب مقرّا بها ، مع أن النعت من المشتقات والبدل من الجوامد ، « وحق الجواهر أن تكون منعوتة ليعرف بعضها من بعض ، وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتًا لما وصفت لك » (٢) .

رأينا فيما تقدم أن النعت والحال والخبر والتمييز والبدل أبواب نحوية مختلفة ، ومع هذا تناسخت فيما بينها لتوافر الشروط المهيّئة لذلك ، وأهمها معرفة المعنى المعجمي للمفردة المراد تحديد وظيفتها وتحديد جهة تعليقها مع غيرها من الوحدات اللغوية في السياق نفسه ، فمثلًا قد تحدد وظيفة المفردة على أنها وصف أو بدل غير أنَّ جهة تعليقها بغيرها فيها أكثر من تخريج كما في قوله تعالى : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] يجوز فيه كون الأعلى صفة للاسم أو صفة للرَّب (٣) ، كما يجوز في « ذللًا » من قوله تعالى : ﴿ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ﴾ [النحل : ٦٩] « فـ « ذللًا » نعت للسبل ؛ لأنه يقال : « سبيل ذلول وذلك للجمع » ، ويقال : إن « ذللًا » نعت للنحل ، أي : ذللًا لأن يخرج الشراب من بطونها » (٤) ، وهو ما أحدث نسخًا في جهة التعليق لا في الوظيفة نفسها ؛ لهذا أوصى ابن هشام المعربين قبل أن يحددوا الوظائف النحوية داخل السياق بضرورة معرفة المعنى العام للتركيب والمعنى الإفرادي لعناصره بقوله : « وأوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا » (٥) ، فقد تتراكب أكثر من دلالة على اللفظة الواحدة كما في « كلالة » في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ ﴾ [النساء : ١٢] ، فهي - أي الكلالة - إن كانت كناية عن الوراثة - لكون الوارثة ملازمة وملابسة للكلالة - يتوجه بها المعنى إلى الوصف أي :

---

(١) ديوان كثير (٩٩) .
(٢) المقتضب (٣/٢٦٠) .
(٣) مغني اللبيب (١/٧٣٩) .
(٤) معاني القرآن للفراء (٢/١٠٩) .
(٥) مغني اللبيب (١/٦٨٤) .

يورث وراثة كلالة (١)

مفعول مطلق نعت

وصف

والمعنى : « يورث بالوراثة التي يقال لها الكلالة » (٢) .

أما إذا كانت الكلالة بمعنى القرابة أو المال أو الميت أو الورثة ، فإن وظيفتها تُنسخ بحسب المراد من الكلالة على هذا النحو :

أ – الكلالة = القرابة ، والجامع بينهما الإحاطة لأن الكلالة : « كلُّ ما احتفَّ بالشيء من جوانبه فهو إكليل ، وبه سميت ؛ لأنَّ الورات يحيطون به من جوانبه » (٣) ، فجاء الكلام استعارة وتوجه وفقًا له وظيفة « الكلالة » على هذا النحو :

إن كان رجل يورث قرابة (٤)

م مفعول لأجله

سببية

ب – الكلالة = المال : إذا كانت الكلالة كناية عن المال الذي يُعدُّ ممَّا يخلفه الميِّت بعده ، فهو الموروث يُوجه الكلام على هذا النحو :

إن كان رجل يورث مالًا (٥)

م مفعول به

تعدية

ج – الكلالة = الميت : وعلى هذا المعنى تزدان الآية الكريمة بزينة المجاز المرسل مسبِّبي العلاقة ، وهي إحدى جهات الدلالة اللصيقة بالكلالة ؛ إذ إنَّ الميت سبب لإحداث الكلالة ليكون المعنى :

---

(١) المصدر نفسه (١٦٦/٢) .
(٢) المصدر نفسه (١٦٦/٢) .
(٣) لسان العرب مادة (ك ل ل) .
(٤) مغني اللبيب (١٦٦/٢) .
(٥) القرائن المعنوية في النحو العربي (٣٦٦) .

إن كان رجل يورث ميتًا [١] ، في حال كون كان بمعنى « وجد » .

م م.إ حال

ملابسة

أما إذا كان معنى الكون لإفادة الزمن (كان عنصر زمني) فإن وظيفة الكلالة توجه إلى غير جهتها السابقة على هذا النحو :

إن كان رجل يورث ميتًا [٢]

م.إ نعت م

وصف

إسناد

د - الكلالة = الورثة : ويكون ذلك عن طريق الكناية ؛ فالأب والابن طرفان للرجل ، وإذا مات ولم يخلفهما فقد مات عن ذهاب طرفين مع بقاء بعض من يحيط به من أقارب ، وعليه تُوجه وظيفة « الكلالة » على هذا النحو :

وإن كان رجل يورث ذو كلالة [٣]

م.إ نعت مضاف إليه

وصف إضافة

أو يمكن توجيهها أيضًا على هذا النحو :

وإن كان رجل يورث ذا كلالة [٤]

م.إ حال مضاف إليه

ملابسة إضافة

---

(١) مغني اللبيب (١٦٦/٢) .
(٢) المصدر نفسه (١٦٦/٢) .
(٣) معجم القراءات القرآنية (١١٥/٢) .
(٤) مغني اللبيب (١٦٦/٢) .

إذن تناسخ النعت مع المفعول له ومع المفعول به ومع الحال والمضاف إليه كذلك لِما سمحت به اللغة العربية من تعاور وظيفي أحدثه المجاز بأنواعه (الاستعارة والكناية) ، فللمجاز أثر في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق كما بيّنا .

ملاحظة :

الأوجه الإعرابية المذكورة للفظة « كلالة » تصح على قراءة « يُورَثُ » على البناء للمجهول ، أمّا من قرأ على البناء للمعلوم بـ « يُورِث » فالكلالة هي الورثة أو المال [1] .

* * *

(١) معجم القراءات القرآنية (٢/١١٥) .

المبحث الثالث

النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه

العلاقات النحوية المخصصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه :

ومن أمثلة ما يخصِّص الإسناد قوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٧] ، وقولك : « نعم الرجل رجلًا زيد » و « في بيتي قفيز برًّا » وقولك : « زيد في المنزل » و « خرج زيد وعمرو » أما ما يخصِّص ما وقع في نطاق الإسناد فنجد منه قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] ، وقولك : « ادَّخرتُ عشرين درهمًا » ، وتقول : « زار زيد جده وخاله زيارتين خفيفتين وهادفتين يوم الخميس ويوم الجمعة ، حاملًا معه بعض الهدايا ، وراجيًا من الله أن يجدهما في صحة وعافية ، وَصْلًا للرحم وفوزًا برضا والديه وبالجنة » فالتخصيص في المجموعة الأولى - ما يخصِّص الإسناد - كان إما تخصيصًا بتفسير النِّسبة : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ ﴾ بتمييز محول عن الفاعل ؛ لأن الأصل « واشتعل شيب الرأس » أو بتفسير النِّسبة المكونة من مسند (نعم الرجل) ، ومسند إليه (زيد) بحسب ما عُبِّر عنه المركب الخالفي المنشئ للمدح ، كما قد يفسر المفرد كذلك كما فسر « برًّا » قفيزًا ، وقد يخصص الإسناد بحروف الإضافة كما في : « زيد في الدار » أي « كائن زيد في الدار » ؛ لأنه لا بد لحروف الإضافة من متعلق ، وقد يخصِّص الإسناد بالمشاركة بحسب ما تفيده حروف العطف ، أمَّا عن تخصيص ما وقع في نطاق الإسناد فألفينا منه - بحسب أمثلة المجموعة الثانية - ما يفسر النِّسبة كذلك إلَّا أنَّ التمييز فيها محوَّل عن المفعول به ؛ لأنَّ الأصل : « فجَّرنا عيون الأرض » وقد يأتي التفسير كذلك في هذه المجموعة للدَّلالة على التمييز المفرد المُسهم في فكِّ إبهام الاسم المفرد قبله كما فسَّر « درهم » « عشرين » أمَّا التخصيص في المثال الأخير فيُلحظ فيه أن المشاركة والإضافة قد تعدَّدت أشكالهما ؛ فالمشاركة جمعت بين النعتين « خفيفتين هادفتين » وبين الظرفين « يوم الخميس ويوم الجمعة » وبين الحالين « حاملًا وراجيًا » وبين المفعولين لأجلهما « وصلًا وفوزًا » وبين المتضايفين « برضا والديه وبالجنة » وهذه الأبواب النحوية من المخصِّصات ، وإذا دخلت عليها علاقة المشاركة صُبغ المعطوف بدلالة المعطوف عليه وظيفيًّا كما سيأتي لاحقًا التفصيل فيه ، أمَّا عن الإضافة فمن أشكالها في هذا المثال ؛

الظرفية المجازية في « في صحة » التي بتأويلها بمشتق تتبين وظيفة التخصيص فيها ، فالمعنى : « يجدهما صحيحين » على الحال ، وقد تأتي الإضافة على معنى التعدية كما في « فوزًا برضا والديه وبالجنة » فـ « برضا » و « بالجنة » مفعولين بهما ، وهكذا تتعدد دلالات الإضافة بحسب دلالة الحرف نفسه ودلالة الفعل المتعلّق به ، وممَّا تقدم نرى أن العلاقات النحوية للإسناد أو لما وقع في نطاقه تُعبر عنها كل من علاقة التفسير المحدِّدة للتمييز ، وعلاقة الإضافة ممثَّلة في حروف الإضافة ومدخولها ، وعلاقة المشاركة الممثّلة في حروف العطف .

السمات التداولية للوظائف النحوية المخصصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه :

١ – ويُعبر عن هذه الوظائف في هذا المبحث بمورفيم واحد كما هو في التمييز أو فيما عُطف على مورفيم واحد في علاقة المشاركة ، كما يُعَبَّر عن تلكم الوظائف بمورفيمين اثنين في مركب يقوم بوظيفة لا تستطيع مكوِّناته أن تقوم بها مثل تركيب « من » البيانية مع اسم جامد في نحو قولك : « هذا ثوبي من حرير » لإفادة معنى التمييز ، أي « هذا ثوبي حريرًا » أو جعل الباء ضميمة للفعل « مررت » لتحديد وظيفة المفعول به في قولك : « مررت بزيد » فالفعل موجَّه بدلالة تلك الضميمة ؛ كأن تقول : « رغب في ، ورغب عن » وما يُعطف عليها يُحاكيها من حيث جهة الفعل فتقول : « رغبت عن الأكل وعن الشرب » ، فـ « عن الشرب » مفعول عنه – إن صح التعبير – دل عليه الفعل « رغب » مركبًا مع « عن » .

٢ – التمييز قد يكون مورفيمًا واحدًا كما أشار إليه النحاة بقولهم : « اسم فضلة نكرة جامد مفسِّر لما انبهم من الذوات » [(١)] ، أو مورفيمين كما يقولون : « التمييز اسم نكرة بمعنى « من » مبين لإبهام اسم أو نسبة » [(٢)] ، « فـ « من » مورفيم حر للتبيين و « الاسم » المضاف إليه مورفيم آخر ينشأ باتحادهما معنى التفسير ، فالتمييز تبيين وتفسير [(٣)] ، وهو ما جعل العلاقة القائمة بينه وبين المفسر – مفردًا أو نسبة – قائمة على معنى التفسير .

٣ – التمييز نوعان ؛ مفسر لمفرد ومفسر لنسبة ، فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها ؛ أحدها : المقادير من مثل المساحات كـ « جريب نخلًا » ، أو الكيل نحو : « صاع تمرًا » ،

---

(١) شرح قطر الندى (٢٣٧) . (٢) أوضح المسالك (٣٦٠/٢) .
(٣) المفصل (٩٣) ، والمقتضب (٣٢/٣) .

أو الميزان نحو : « منوين عسلًا » ، والثاني : العدد كـ « أحد عشر درهمًا » وهكذا حكم الآحاد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين ، ومن تمييز « كم » الاستفهامية ؛ وذلك لأن « كم » في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهي على ضربين ؛ استفهامية بمعنى « أي عدد » ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، وتمييز كم الاستفهامية منصوب مفرد ، تقول : « كم عبدًا ملكت ؟ » وتمييز الخبرية مخفوض دائمًا ثم تارة يكون مجموعًا كتمييز العشرة فما دونها وتقول : « كم عبيد ملكت » كما تقول : « عشرة أعبد ملكت وثلاثة أعبد ملكت » وتارة يكون مفردًا كتمييز المائة فما فوقها تقول : « كم عبد ملكت » كما تقول : « مائة ملكت وألف عبد ملكت » ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر تقول : « بكم درهم اشتريت ؟ » ومن مظان تمييز المفرد المماثلة والمغايرة ، فمن المماثلة قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] ، ومن المغايرة قولك : « إنَّ لنا غيرها إبلًا أو شاء وما أشبه ذلك » [(١)] ، والمقصود من المغايرة – والله أعلم – ما أفاده حرف العطف « أو » مما يثبت كون المشاركة التي تفيدها حروف العطف بدرجات متفاوتة من التخصيص ما دام قد عطف على مخصَّص ، أمَّا العامل في التمييز المفرد الاسم قبله ، وفيما يخص تمييز النسبة يكون العامل فيه المسند من فعل أو شبهه نحو : « طاب نفسًا » ، و « هو طيِّب أبوة » [(٢)] ، وتمييز النِّسبة على قسمين ؛ محول وغير محول ، فالمحوَّل على ثلاثة أقسام محول عن الفاعل نحو : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ أصله : اشتعل شيب الرأس ، فجُعل المضاف إليه فاعلًا والمضاف تمييزًا ، أو محول عن المفعول نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ أصله : وفجرنا عيون الأرض ، ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعل التفضيل الخبرية عما هو مغاير للتمييز ، وذلك كقولك : « زيد أكثر منك علمًا » أصله « علم زيد أكثر » ، وكقوله تعالى : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف : ٣٤] ، فإن كان الواقع بعد « أفعل » التفضيل عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة كقولك : « مال زيد أكثر مالًا » إلا إن كان « أفعل » التفضيل مضافًا إلى غيره فيُنصب نحو : « زيد أكثر الناس مالًا » [(٣)] ، فالتمييز المحول في أصله وبحسب ما تؤكده لفظة « محول » الدالة على النسخ هو إما مسند إليه أو مفعول به نسخ إلى التمييز ؛ لأن الفعل فيه متعلّق بفاعل

(١) شرح قطر الندى (٢٣٨) . (٢) أوضح المسالك : (٣٦٣/٢ ، ٣٦٤) .
(٣) شرح قطر الندى (٢٤٠ ، ٢٤١) ، وشرح شذور الذهب (٣٣٣ ، ٣٣٤) .

نحو : « اشتعل شيب الرأس » ، أو بمفعول به نحو : « وفجرنا عيون الأرض » وإذا كان العامل وصفًا تعلق بالمسند إليه في نحو : « علمُ زيد أكثر » والسبب في هذه الإزالة ، يقول الزمخشري : « قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد » (١) ، إلا أن الزمخشري قد اتَّسع في هذه الرؤية ليجعل التمييز بأنواعه مزالًا عن أصله بقوله : « واعلم أنَّ هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ؛ ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه ومنادية على أن الأصل عندي « زيت رطل ، وسمن منوان ، ودراهم عشرون ، وعسل ملء الإناء ، وزبد مثل التمر ، وسحاب كف » (٢) ، وهو ضرب من التكلف إذ وصف الزيت بالرطل والسمن بالمنوان ... وهلم جرًا لا يأتي إلا بتأويل كذلك ، فتقول : عندي زيت مقدار رطل .. وهلم جرًا ، فالأولى إذن الإبقاء على التمييز المفرد حفظًا لوظيفته في فك الإبهام المتقدم عنه دون الحاجة إلى تأويل كما في تمييز النسبة غير المحوَّل أيضًا نحو قول العرب : « للَّه درُّه فارسًا ، وحسبك به ناصرًا » (٣) ، إذن وظيفة التمييز في فك الإبهام المتقدم عنه خوَّلت له هذه الرتبة ، وهي التأخر عن عامله ؛ لهذا يرى سيبويه – ويوافقه الكوفيون – أنه لا يجوز تقدُّم التمييز عن عامله إذا كان فعلًا أما المازني وأبو العباس فيجيزان ذلك (٤) ، ولا ترى الباحثة ضيرًا في ذلك ما دام يخدم الدلالة ، فإن قدِّم التمييز عن عامله كما في قولك : « شحمًا نفقات » و « عرقًا تصببت » يعنى أن الإخبار بهاتين الجملتين يجري فيهما الاهتمام بالمفسر للنسبة بعده دون النِّسبة لمن يشك في تفقئك شحمًا أو تصببك ، عرقًا ، إذن التقديم لا يكون هدرًا إذا قصدت منه غاية كالاختصاص أو بيان محط الفائدة من الخبر .

٤ – أمَّا عن الوظائف النحوية المعبَّر عنها بمورفيمين في هذا المبحث فقد ذكرها عبد القاهر الجرجاني في معرض حديث له عن أشكال التعليق في الجملة بقوله : « تعلق الحرف بهما (أي بالاسم والفعل) » (٥) ، فهذا التعليق ينقسم إلى ثلاثة أصناف :

أولًا : الحروف التي تساعد الفعل في عمله وتتمثل في حروف الجر التي يتعدَّى بواسطتها الفعل إلى مفعوله ، أمَّا عن واو المعية وأداة الاستثناء « إلا » فقد ذُكرتا في المبحث الأول من هذا الباب .

ثانيًا : حروف العطف وقد خصَّها عبد القاهر بقسم خاص ؛ لأن عملها لا يقع

---

(١) المفصل (٩٥) .
(٢) المصدر نفسه (٩٥) .
(٣) شرح شذور الذهب (٣٣٥) .
(٤) الأصول لابن السراج (١/٢٢٤) .
(٥) دلائل الإعجاز (٦) .

مساعدًا للفعل على عمل النصب ، ولكنه يتَّصل بالأسماء فيجري على المعطوف نفس حركة المعطوف عليه الإعرابية ، وقد اقتصر الجرجاني على حروف العطف ولم يذكر الاستئناف والحال أنها يمكن إدراجها في هذا القسم أيضًا ، يقول صابر حباشة : « ولسنا نذهب إلى أنَّ عدم ذكره إيَّاه غفلة منه وسهو ؛ بل لأننا نعلم أنَّه لا فرق بين العطف والاستئناف كذلك ، وإن اقتصر في أمثلته التوضيحية لهذا القسم من الحروف على حروف العطف فهذا يعود إلى نزعته التبسيطية التوضيحية ، وما على القارئ إلَّا أن يقيس على ذلك لحرف الواو العاطف يمكن أن نقيس عليه الفاء وثم ، وما ذكره للواو فحسب إلَّا لأنها أم الباب في العطف » [١] .

وقد أردف كلامه هذا بدليل عدم تفرقة عبد القاهر بين العطف والاستئناف لما قال - أي عبد القاهر : « ولا يعطف الخبر على الاستفهام » [٢] ، بقوله - أي صابر حباشة : « ومعلوم أنه يستحيل أن تكون الجملة ذاتها خبرية استفهامية في المقام ذاته والسياق عينه ، فلزم أن يكون (العطف) في كلام الجرجاني المقصود به عطف جملة على جملة وهو ما نصطلح عليه بالاستئناف ، وإذا كان العطف والاستئناف عند الجرجاني بمعنًى ، اقتضى منا ذلك أن نقيس أحدهما على الآخر فيصح في هذا ما يصح في ذاك ... أمَّا الفرق بين العطف والاستئناف فيتمثل في أن الأول يُشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الوظيفة النحوية وفي الحركة الإعرابية ، في حين يمتنع ذلك في الاستئناف بما أنه وصل بين جملتين ، والجملة لا وظيفة نحوية لها ، وبذلك فمجال اشتغال العطف داخل الجملة الواحدة ، أمَّا الاستئناف فيتعلق اهتمامه بالجمل أي مجاله النص ككل » [٣] .

ثالثًا : حروف المعاني التي تقوم بوظيفة معنوية دلالية في الجمل التي تدخل عليها فتحتل فيها الصدر مفيدة إما النفي أو الشرط أو الاستفهام أو الجزاء ، وهي وظائف سبق الخوض في دلالتها فيما تقدم من هذه الدراسة .

---

(١) صابر حباشة : دلالة النحو ونحو الدلالة :

hltp // Ofouq .com / today / Modules . php ? Name & file : ortile & side = 1790.

(٢) دلائل الإعجاز : (٢٣٣) .

(٣) دلالة النحو ونحو الدلالة صابر حباشة :

hltp / Ofouq .com / today / Modules . php ? Name & file : ortile & side = 1790.

٥ - أمّا حروف الجر وهي ما يسميه الكوفيون حروف الإضافة [١] ، وهي التسمية الصحيحة لدلالتها على وظيفة تلك الحروف وإن كان سيبويه هو الآخر وهو من البصريين قد أشار إلى هذا المصطلح في باب « هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها » [٢] ، فالإضافة علاقة جامعة بين ما يتوسطهما حرف الإضافة ، فهي - أي الإضافة - « نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر » [٣] ، إذا كان المضاف إليه قد أضيف إليه اسم مثله ، أمّا إذا أُضيف إلى المضاف إليه حرف جر يكون المُراد من الإضافة ما تحدثه حروف الإضافة داخل التركيب وهو الأصل في الإضافة [٤] ، فقد رأينا أنَّ النمط الأول من الإضافة - إضافة اسم لاسم - لا يكون إضافة حقيقية إلا إذا كان على معنى حرف من حروف الإضافة التالية : (اللام) في نحو : « غلام زيد » (غلام لزيد) ، و (من) في نحو : « ثوب حرير » (ثوب من حرير) وأضاف ابن هشام « (في) في نحو : « مكر الليل » (مكر في الليل) [٥] ، فحروف الإضافة ما خلُص من الحروف لهذا المعنى أي الإضافة ، وهو ما يُبعدنا عن الجدل الذي أثير حول تحديد هذه الحروف بين ما يلزم الحرفية ، وبين ما يتعداها إلى الاسمية أو الفعلية [٦] ، فهي « من وإلى وعن وعلى والباء واللام » [٧] ، أما الواو والتاء فيذكران في باب القسم ، وحاشا وخلا في باب الاستثناء ومذ ومنذ لهما باب ، وحتى لابتداء الغاية في الزمان لها باب أيضًا ودلالات متعددة ، فوُضعت مع حروف العطف أحيانًا ومع حروف الإضافة أحيانًا أخرى ، ولو صُنِّفت مورفيمًا مركبًا لإرادة انتهاء الغاية - كما ترى الباحثة - أي « إلى أن » كما في قولك : « سرت حتى أدخلها ، وأكلت السمكة حتى رأسها » أي « إلى أن أدخلها ، وإلى أن وصلت إلى رأسها » فهذه الحروف ذُكرت هاهنا ، لأن النحاة عمدوا في تصنيفها على الأثر الإعرابي الذي تُحدثه وهو الجر ، ولم يعمدوا إلى تحقيق معنى الإضافة المُزمع دراسته ، وفيما يخص « رُبَّ » فقد ذُكرت للتقليل وهي مختصة بالنكرات دون المعارف ، وضدها « كم » التي للتكثير ، لهذا استبعد

---

(١) همع الهوامع (٤١٣/٢) . (٢) الكتاب (٤٩٦/٣) .
(٣) همع الهوامع (٥٠٠) . (٤) شرح قطر الندى (٢٤٩) .
(٥) المصدر نفسه (٢٥٣) .
(٦) شرح قطر الندى (٢٤٩) ، وأوضح المسالك (١/٣) .
(٧) اللمع (٧٢) .

كونها هي الأخرى من حروف الإضافة ، خاصة أنَّها تقع في صدر الكلام [١] ، كما أخرجت الكاف لعدم تعلقها بفعل أو ما في معناه – قاله الأخفش وابن عصفور [٢] – ، إذا قيل : « زيد أشبه كعمرو » لعدم صحة الكلام ، لهذا ترى الباحثة طرحها كذلك لهذا السبب ، إذ لا بد لحرف الإضافة من متعلق فعلًا كان أو شبيهًا به أو ما أُوِّل بما يشبهه ، أو ما يُشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجود قدِّر ، فمثال التعلق بالفعل وبشبهه قوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] ف « عليه » الأولى تعلقت بـ « أنعمت » وعليهم الثانية تعلقت بـ « المغضوب » ، وهو صفة مفعول شبيه بفعله وظيفيًا ، ومثال التعلق بما أوِّل بمشبه الفعل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] ، أي « وهو الذي إله في السماء » ف « في » متعلقة بـ « إله » وهو اسم غير صفة بدليل أنَّه يوصف ، فتقول : « إله واحد » ولا يوصف به ، فلا يقال : « شيء إله » ، وإنما صحَّ التعلق به لتأوله بمعبود ، و « إله » خبر لـ « هو » محذوف ، ومن التعلق بما يشير إلى معنى المتعلق الأصلي قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم : ٢] ، فالباء متعلقة بالنفي ، وإذا لم يوجد المتعلق يذكر نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ [الأعراف : ٧٣] بتقدير : « أرسلنا » [٣] .

٦ – أمَّا حروف العطف التي أجمع علماء اللغة حديثًا وقديمًا على أنها من التوابع (البدل والنعت والتوكيد) ، غير أن للنعت وللبدل وللتوكيد وظائف معينة يفتقر إليها العطف في نظرهم ، مع أنَّ حروف العطف ليست من التوابع وظيفيًا ، فكما رأينا أنَّ علاقة النعت بمنعوته علاقة وصف ، وعلاقة البدل مع المبدل منه علاقة بيان ، وعلاقة التوكيد بالمؤكد علاقة توكيد ، كانت علاقة المعطوف بالمعطوف عليه علاقة مشاركة ولم تنحصر فقط في المماثلة الإعرابية وهو ما تنبه إليه د . تمام حسان غير أنَّه جانب الصواب قليلًا في جعل قرينة التَّبعية محدَّدة لتلك الوظائف مع أنها قرينة لفظية لا معنوية كما يرى هو بذلك في قوله : « أما التبعية فهي أيضًا قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي : النعت والعطف والتوكيد والإبدال ، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ، ثمَّ إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية ، كما أن هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعًا هي الرتبة ، إذ رتبة التابع هو التَّأخر عن المتبوع دائمًا أيًّا كان نوعها » [٤] ،

(١) أسرار العربية (٢٣٧) .
(٢) مغني اللبيب (١/٢٧٨) .
(٣) المصدر نفسه (١/٥٦٦ – ٥٧٣) .
(٤) اللغة العربية ومعناها ومبناها (٢٠٧) .

وأردف قائلًا : « فأما النعت فهو يصف المنعوت ... وأما التوكيد فمنه لفظي ومعنوي ... وأما عطف البيان فيفسر التابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام فهو مما قبله » [١] ، إذن حدد د . تمام حسان وظيفة كل من النعت والبدل والتوكيد انطلاقًا من قرائن معنوية هي « الوصف والتوكيد والبيان » على التوالي ، أما التبعية أو المماثلة الإعرابية فهي إحدى القرائن اللفظية المُسهمة في تحديد تلك الوظائف وفيما يخصُّ العطف نجد د. تمام حسان قد تجنب الخوض في دلالته كما تجنب غيره من المحدثين ؛ تقول د . سناء البياتي : « وفي الإتباع يتعلق التابع بالمتبوع ويقيّده نوعًا من التقييد ، وليس للتابع علم خاص به ؛ لأنه يماثل متبوعه في الحالة الإعرابية ... وللإتباع اتجاهات في المعنى فقد يأخذ اتجاه الوصف فيكون التابع صفة أي نعتًا للمتبوع ، وقد يأخذ اتجاه التوكيد فيكون التابع مؤكدًا للمتبوع ، وقد يأخذ اتجاه التوضيح والكشف عن إبهام معين فيكون التابع بيانًا للمتبوع » [٢] .

إذن صرحت د . سناء البياتي بكون الإتباع مجرَّد إتباع حركي يكون فيه المتبوع موسومًا بحركة إعرابية لا تمثل علمًا خاصًا به ، بل يُحاكي متبوعه في ذلك ويماثله ، ومع أنها قد نبهت على العلاقات الأصلية لما سُمي بالتوابع غير أنها لم تشر إلى وظيفة العطف في هذا المقام ، وقد أشارت إليه عرضًا في أكثر من سياق بقولها : « قد يتعدد الفاعل في الجملة وذلك عندما تكون في الجملة كلمتان متعلقتان بفعل واحد على معنى الفعلية فيكون الحدث المنوط بهما واحد ، نحو : « سافر محمد وعلي » فقد نصَّت الواو هنا على أن الفعل « سافر » مشترك ، وليس ما يمنع لغة أن يُسند أكثر من فعل واحد إلى فاعل واحد ولا حاجة بنا إلى إضمار في أحد الفعلين » [٣] ، كما يرى بذلك النحاة ؛ لأن المسند في نظرهم قد اكتفى بمرفوعه ، أمَّا عن تعدد المخبر عنه للخبر الواحد ، نحو : « زيد وعلي حريصان » فـ « الواو » أداة تشريك أو عطف تشرك زيدًا وعليًا في حكم واحد يُسند لكليهما بدليل لاحقة المثنى المرفوع : « حريصان » [٤] ، فمع أن اللغويين حديثًا قد تنبهوا إلى هذه العلاقة كما تنبهت د . سناء البياتي إليها ومن قبلها د . مهدي المخزومي [٥] ، ود . إبراهيم مصطفى الذي رأى أن العطف ليس من الإتباع بقوله :

---

(١) المصدر نفسه (٢٠٤) .
(٢) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (٢٥٥) .
(٣) المصدر نفسه (١٤٣) .
(٤) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم (١٥٧) .
(٥) في النحو العربي – نقد وتوجيه (٢٣٢) .

« باب العطف إذن ليس له إعراب خاص ، وليس جديرًا أن يعد من التوابع ولا يفرد باب لدراسته » [١] ، ومع هذه النظرة المحقرة لدور العطف في السياق يُقرُّ في السياق نفسه أن له دورًا فيه فيقول : « أمّا عطف النسق فإنك إذا قلت : « جاء زيد وعمرو » وجدت أنَّ الاسمين متحدث عنهما ولو أنَّك أخَّرت الحديث أو المسند لقلت : « زيد وعمرو جاءا » ومن هنا استحقَّ كل من الاسمين الرَّفع على الأصل الذي قررَّنا ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب ولا الثَّاني محمولًا عليه ؛ كلا الاسمين متحدث عنه وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع » [٢] . إذن المشاركة قرينة دالة على ما بين المتعاطفين من علاقة مشاركة في الحدث وتأتي المشاركة لتوزيع الإسناد في الجملة كما مرَّ التمثيل له فيُستشف من التركيب نَوع من التخصيص فقولك : « سافر زيد وعمرو » بغض النظر عن الرتبة المحفوظة من عدمها تثبت بهذا التركيب أن زيدًا وعمرًا هما من سافر وغيرهما لم يسافر بحسب ما تفيده « الواو » من معنى الجمع والتشريك ، أمّا إذا قلت : « سافر زيدٌ » فدلالة التركيب تفهم من جهة الموافقة فحسب لا من جهة المخالفة ، كما يفيدها التشريك بالواو . إذن استخدام واو العطف في أي تركيب يُنبئ عن دلالة ظاهرة موافقة للنص تحمل معنى التشريك ودلالة مخالفة هي ما يُخصص الإسناد بها أي إنَّ السفر كان من جهتين لا من جهة واحدة بحسب تصريف الفعل « سافر » الموجَّه للتدليل على فاعل واحد مذكَّر إلَّا أنَّ الواو كانت قرينة على الجمع والمشاركة ، أمَّا فيما يخص الأفعال المتطلبة لفاعلين في أصل وضعها كقول القائل : « اختصم زيد وعمرو » فالواو هنا جامعة غير مشركة بدليل الفعل « اختصم » .

رأينا فيما تقدم أنَّ المشاركة في التركيب تكون من جهة الإسناد كما نبه على ذلك بعض اللغويين المحدثين عرضًا دون تخصيص بالدِّراسة والسَّبر ، وسبقهم في ذلك علماؤنا القدامى يقول ابن هشام : « جاء زيد وعمرو ، معناه أنهما اشتركا في المجيء ثم يحتمل الكلام ثلاثة معانٍ : أحدها أن يكون جاءا معًا ، والثاني أن يكون مجيئهما على الترتيب ، والثالث أن يكون على عكس الترتيب ، فإن فُهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر » [٣] ؛ لهذا كان التخصيص بالواو إما على معنى المصاحبة أي جاءا مصطحبين بما يفيد الملابسة أيضًا على معنى الحال ، وإما جاءا بهذا الترتيب

(١) إحياء النحو (١١٤) . (٢) المصدر نفسه (١١٥) .
(٣) الفصول المفيدة في الواو المزيدة (٥٧) .

أو عكسه وفيه تخصيص من جهة الزّمن فقد يكون زيد هو الجائي الأول وعمرو قد وليه أو قد يكون العكس فعلى الاعتبار الزّمني يمكن للواو أن تفيد الترتيب الزمني وهذا من التخصيص ، أمّا عن المشاركة في الأبواب النحوية الأخرى فنكتفي في التدليل عليها بقول ابن هشام : « المعطوف على التمييز تمييز » (١) ، وقس على هذا الأبواب النحوية الأخرى ؛ إذ المشاركة قرينة معنوية مخصِّصة لما في إسناد أو ما في نطاقه ومما جاء فيه العطف مؤدّيًا لوظيفة نحوية مخصِّصة للإسناد قولك : « ادخلوا الأول فالأول » فتضافر حرف العطف « الفاء » مع المعطوف والمعطوف عليه كان لإفادة معنى الملابسة ، وهي قرينة محدِّدة لوظيفة الحال أي « ادخلوا مرتبين » فلم يكن للفظة « الأول » أن تؤدي هذه الوظيفة بمعزل عن حرف العطف « الفاء » ومدخوله بما يثبت أهمية العطف في بعض التراكيب لإفادة معنى التخصيص .

٧ – اختلف النحاة في تحديد حروف العطف كما اختلفوا في تحديد حروف الإضافة قبلها والمرجّح أن حروف العطف هي : الواو والفاء وثم وأو التي تفيد المشاركة بنسب متفاوتة (٢) ، أمّا « لا » فهي من أدوات النفي ، و « بل » للإضراب والنفي الضمني كذلك ، و « لكن » جاء الحديث عنها في باب الاستثناء ، أما « أو » للتخيير والإباحة لا يدخلها معنى التشريك إلا من جهة الإباحة (جالس الحسن أو ابن سيرين) فلم يأت هذا الخلط إلا لاعتماد النحاة على المماثلة الإعرابية « وكان النحاة في إقبالهم على ما للأدوات من عمل يخلطون أدوات من طائفتين مختلفتين ويجعلونها على صعيد واحد كجعلهم « بل » مثلًا بواو العطف مع أنّهما مختلفتان معنى ووظيفة ، فالواو تدل على اشتراك ما بعدها وما قبلها في حكم واحد ، و « بل » على العكس ؛ لأنها تدل على الاشتراك نفيًا ؛ لأنَّ ما بعدها إثبات وما قبلها نفي فلا صلة لها بالواو ولا في معناها ولا في وظيفتها » (٣) . والدليل على أنها ليست بحروف عطف دخول حروف العطف عليها بقولك : « زيد ليس بقاعد ولا نائم ، وما قام زيد ولكن عمرو ، وقام إما زيد أو عمرو ، ولأضربنه حتى .... وحتى » (٤) . إذن تشترك « الواو والفاء وثم » في علاقة المشاركة ، إلا أن المائز بينها التفاوتُ في درجة المشاركة ؛ فالواو وإن كان النحاة قد اختلفوا حول دلالة الجمع فيها على سبيل

---

(١) شرح قطر الندى (٣٠١ ، ٣٠٢) . (٢) شرح شذور الذهب (٣٨٥) .
(٣) في النحو العربي – نقد وتوجيه – (٢٣٢) .
(٤) سر صناعة الإعراب (٣٨٦/١) .

الترتيب أو عدمه إلا أن معنى المشاركة لا يفارقها في كل الحالات (المصاحبة بمعنى « مع » أو مرتبين أو غير مرتبين) ، وتأتي الفاء لإفادة المشاركة على سبيل الترتيب والتعقيب تقول : « جاء زيد فعمرو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مهلة ، بعكس من « ثم » التي تفيد المشاركة على سبيل الترتيب والتراخي فإذا قيل : « جاء زيد ثم عمرو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة [(١)] ؛ لهذا لا يقدم المعطوف على المعطوف عليه ؛ لما بينهما من مشاركة على نسق معين ، ولانتفاء كون المعطوف هو المعطوف عليه .

(٣) النسخ الوظيفي في العلاقات النحوية المخصصة للإسناد أو لما وقع في نطاقه :

١ - النسخ الوظيفي في علاقة التفسير :

رأينا فيما تقدم من هذا الفصل أن النسخ الوظيفي قد يعتري الأبواب النحوية لعاملين : **أحدهما** : الاشتراك في الشروط الصرفية ، **وثانيهما** : الاشتراك في الوظيفة النحوية ؛ فالتمييز مثلًا يشترك مع المفعول المطلق ومع المفعول لأجله في كونها أسماء جامدة ؛ لهذا نجد في بعض السياقات تعاور التمييز مع المفعول المطلق كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤] ، فـ ﴿ شَيْبًا ﴾ نُصب على ثلاثة تخريجات أحدها أنه مصدر ؛ لأن معنى ﴿ وَٱشْتَعَلَ ﴾ شاب وهو ما سمح بالاستعارة من هذه الزَّاوية وهو رأي الأخفش ، وجعله أبو جعفر النحاس أولى الوجوه ؛ لما بين الفعل والمصدر من اشتقاق ، أمَّا التخريج الثاني هو ما قال به أبو إسحاق في كون المنصوب تمييزًا محولًا [(٢)] ، وثالث التخريجات ذكره العكبري في إمكان تأويل المصدر ﴿ شَيْبًا ﴾ بمشتق لأداء وظيفة الحال [(٣)] ، إذن تتناسخ هذه الوظائف فيما بينها بحسب التأويل ، وكلُّ التأويلات مأخوذ بها ما دامت لا تهدم المعنى ، أمَّا عن تعاور التمييز مع المفعول لأجله ؛ فنجد منه قوله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥] ، فـ ﴿ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ منصوبان على التمييز ، ويجوز أن يكونا مفعولين لأجلهما ، وأن يكونا مصدرين في موضع الحال كذلك بحسب جهة التَّعليق ودلالتها [(٤)] .

يُسهم التمييز داخل التركيب في تفسير إبهام تقدَّمه إما إبهامًا في اسم مفرد

---

(١) شرح قطر الندى (٣٠١ - ٣٠٣) .
(٢) إعراب القرآن النحاس (٣/٥) .
(٣) التبيان في إعراب القرآن (٨٦٦/٢) .
(٤) المصدر نفسه (٦٠٣/١) .

أو إبهامًا في نسبة ، ولأن وظيفة التمييز التفسيرُ والبيانُ والتوضيحُ ؛ يلتقي مع البدل في بعض التراكيب ، يقول د . تمام حسان : « وأما عطف البيان فليس يتم بواسطة الحرف وإنما يُفسِّر التَّابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام ؛ فهو ممَّا قبله في وضع يقترب نوع اقتراب من معنى المفعول المطلق المبين للنوع من جهة ، ومن معنى التمييز أو النعت من جهة أخرى » [1] ، فـ د . تمام حسان قد أشار إلى تناسخ التمييز والبدل والمفعول المطلق والنعت ويمكن إلحاق الحال المبيِّنة (المؤسسة) بهم لما بينهم من تقارب وظيفي وإن كان بعضها جامدًا وآخر مشتقًّا ، فمن الجوامد يتناسخ البدل مع التمييز وهو ما أشرنا إليه في المبحث السَّابق عند مناقشة قول أحدهم : « خاتمك حديدًا أو حديد » فالنصب على جعله تمييزًا والرَّفع لإبداله مما قبله ، أمَّا عن تناسخ التمييز مع بعض المشتقات وأشهرها الحال فالحال مبيِّنة للهيئات والتمييز مبيِّنٌ للذوات [2] . ومع أنَّ حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود ، إلا أنهما قد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو : « هذا مالك ذهبًا » ونحو قوله تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف : ٧٤] ويقع التمييز مشتقًّا نحو : « للَّه درُّه فارسًا » وقولك : « كرم زيد ضيفًا » إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز [3] ، وبهذا يتناسخ الحال والتمييز لتأديتهما الوظيفة نفسها داخل السِّياق وإن اختلفت جهتها (أي التعليق) حتى إنَّ هذه الوظيفة فيهما قد تُنسخ لتحقيق وظيفة أخرى داخل السِّياق فيأتي الحال مؤكدًا كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] ، كما يأتي التمييز مؤكدًا في نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم : ٣٣] ؛ لأن علاقة ﴿ تَعْثَوْا۟ ﴾ بـ ﴿ مُفْسِدِينَ ﴾ وعلاقة ﴿ أُبْعَثُ ﴾ بـ ﴿ حَيًّا ﴾ علاقة توكيد لا بيان [4] ، وهو ما يثبت أن علاقة التوكيد علاقة موزَّعة داخل الأبواب النحوية المختلفة فيأتي في باب الحال وفي باب التمييز وفي باب النعت في نحو قولك : « أمس الدابر » وفي باب المفعول المطلق المؤكد ... ؛ لهذا كان من الواجب أن يُفرد له باب خاص .

٢ - النسخ الوظيفي في علاقة الإضافة :

ولأن الأصل في الإضافة مراعاة حرف الإضافة ومتعلقه ؛ تجدر الإشارة إلى أن

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (٢٠٤) .
(٢) مغني اللبيب (١/ ٦٠١) .
(٣) المصدر نفسه (١/ ٦٠٣) .
(٤) شرح قطر الندى (٢٤١) .

النَّسخ في هذه العلاقة لا يأتي إلا برصد هذه الثنائية (الحرف ومتعلقه) وما يعتريها من نسخ دلالي قد يُسلط على العامل دون الحرف ، أو على الحرف دون العامل ، أو عليهما معًا ، ولا يكون ذلك إلا بالتأويل ؛ فهو وسيلة من وسائل الكشف عن مراد المتكلم ومعرفة ما تعنيه ألفاظه ومما يضطرنا إلى التأويل نجد :

أ - التعليق النحوي :

فتخريج العلاقات النحوية داخل التركيب الواحد على جهات متباينة مع مراعاة الدلالة المنطقية له يُعد أحد عوامل نسخ الإضافة فمثلًا نجد علاقة الإضافة في قوله تعالى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ [النور: ٤٣] ، قائمة في ﴿ مِن جِبَالٍ ﴾ وفي ﴿ مِنۢ بَرَدٍ ﴾ فإذا عُلقت الجبال بالسماء تعليق الجزء بالكل كانت ﴿ مِن ﴾ للتبعيض أمَّا ﴿ مِنۢ ﴾ الثالثة فهي بيانية على تقدير : « وينزل من السماء بعض جبال فيها التي هي البرد » كما يذهب البعض في تأويل ﴿ مِن ﴾ في الموضعين ، إلَّا أنَّ بعضهم يرى أنَّ ﴿ مِن ﴾ الأولى والثانية للتبعيض ومعناه أنه « ينزل البرد من السماء من جبال فيها » وقال الأخفش ﴿ مِن ﴾ الثانية والثالثة زائدتان كأنه قال : « وينزل من السَّماء جبالًا فيها - أي في السماء - بردًا » و ﴿ بَرَدٍ ﴾ بدل أي برد جبال ، وقيل : ﴿ مِن ﴾ الأولى والثانية لابتداء الغاية والثالثة زائدة أي ينزِّل من السماء من جبالها بردًا ، وقال الزجاج : معناه « وينزل من السماء من جبال برد فيها » كما تقول : « هذا خاتم في يدي من حديد » أي خاتم حديد في يدي [١] . إذن اختلف في توجيه وظيفة « من » ومدخولها لاختلاف التخريج المبني على معنى معين ؛ لهذا تناسخت تلك الوجوه الإعرابية (من) البعضية مع البيانية مع المؤكد (ما جعله النحاة زائدًا) خدمة لتلك المعاني المستنبطة من مثل هذه التراكيب المختلف في دلالتها [٢] .

ب - التضمين :

اختلف النحاة واللغويون في تحديد مجال التضمين إلى فريقين : فريق يرى أن التضمين يكون في الأفعال أو ما يقوم مقامها من الأسماء ، وفريق يرى أن التضمين توسع في الحرف .

---

(١) البحر المحيط (٦/٤٦٤) ، وينظر الكشاف (٢/٣٩١) .

(٢) الجملة العربية والمعنى (٩٧) .

ب - ١ - التضمين في الفعل :

أحاطت كتب اللغة بوجوه تصريف كل حرف من حروف الإضافة مستعمل فيها على جهة القياس ، فكان الفعل يصرف فيها وفقًا لضمائمه من تلك الحروف يقول أبو نزار على ما حكاه الإمام السيوطي في الأشباه والنظائر : « إنَّ الفعل قد يتعدى بعده من حروف الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل ؛ لأن هذه المعاني كامنة في الفعل ، وإنما يثيرها ويظهرها حرف الجر ... ؛ وذلك أنَّك إذا قلت : « خرجت » فأردت أن تُبينَّ ابتداء خروجك قلت : « خرجت من الدَّار » فإن أردت أن تُبينَّ أنَّ خروجك مقارن لاستعلائك قلت : « خرجت على الدابة » فإن أردت المجاوزة للمكان قلت : « خرجت عن الدار » وإن أردت الصحبة قلت : « خرجت بسلاحي » فقد وضُح بهذا أنَّه ليس يلزم في كلٍّ ألَّا يتعدى بحرف واحد [١] ، لهذا جعل « ابن هشام » من التضمين وسيلة من وسائل تعدية الفعل بأن يُشرب الفعل معنًى لفعل آخر يقول : « يختصُّ التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ؛ ولذلك عُدِّي « ألوتُ » بقصر الهمزة بمعنى « قصرت » إلى المفعولين بعدما كان قاصرًا وذلك في قولهم : « لا ألوك نصحًا » و « لا ألوك جُهدًا » لمَّا ضمن معنى : « لا أمنعك » ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران : ١١٨] [٢] ، فـ « ابن هشام » قد عبَّر عن النسخ هاهنا بالنقل وفيه نُسخت دلالة الفعل بقرينة حرف الإضافة إلى فعل آخر يختلف عنه قوةً في تعدِّيه إلى أكثر من مفعول ؛ لهذا كان النَّسخ بالتضمين نسخًا لدلالة الفعل من جهة بأن يأتي على معنى مرادفه كما مُثِّل له أو أن يأتي على معنى نقيضه فيتعدى إلى ما يتعدى إليه هذا الأخير نحو قول الشاعر :

إذا رَضِيَت عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ   لَعَمرُ اللَّه أَعجَبَنِي رِضَاهَا [٣]

قال ابن جني : أراد « عنِّي » ووجهه أنَّها إذا رضيت عنه أحبَّته وأقبلت عليه فلذلك استعمل « على » بمعنى « عن » وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي عن هذا ؛ لأنَّه قال : « لما كان « رضيت » ضدَّ « سخطت » عُدِّي رضيت بعلى حملًا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في

---

(١) الأشباه والنظائر (١٧٦/٣) .   (٢) مغني اللبيب (٦٨٠/١) .
(٣) المصدر نفسه (٦٨٠/١) .

المصادر كثيرًا فقال : « قالوا : كذا كما قالوا : كذا ، وأحدهما ضد الآخر » [١] ، فأبو علي والكسائي يريان أن التضمين كان في الفعل ، أما ابن جنى فرآه في الحرف لمراعاته للجانب التصريفي في الفعل ؛ فالفعل « رضي » من بين معدياته التي تصلح في هذا السّياق نجد الحرف « عن » الذي يخلص لهذه الدلالة ، أمَّا أبو علي والكسائي فقد جعلا حرف الإضافة « على » قرينة على الدلالة المعجمية للفعل المضمَّن في الفعل على مستوى البنية السطحية ، لا أن يكون الفعل قرينة على معنى الحرف المضمن في الحرف على مستوى البنية السطحية كما ذهب إليه ابن جني .

إذن تظهر القيمة الدلالية للتضمين داخل السياق في أنَّه يَدُلُّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين [٢] ، يقول الزمخشري : « إنَّ الغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف : ٢٨] ، إلى قولك : « وتقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم » ، و﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [النساء : ٢] ، أي : ولا تضمُّوها إليها آكلين ؟ » [٣] ، ولا ينبغي أن يُحمل فعل على معنى آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور : ٦٣] ، والشائع في الكلام : « يخالفون أمره » فحمل على معنى : « يخرجون عن أمره » ؛ لأنَّ المخالفة خروج عن الطاعة [٤] ، وقد تجاوز ﴿ يُخَالِفُونَ ﴾ معناه إلى معنى يجاوره لعلاقة بينهما وقرينة فكان التضمين في الفعل مجازًا مُرسلًا [٥] .

ب - ٢ - التضمين في الحرف :

اشتهر بين النحويين أنَّ الحرف يدل على معنى في غيره ونازعهم الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في ذلك في (التعليقة) ؛ فقد ذكر السيوطي أنَّ النحاس زعم أن الحرف دالٌّ على معنى في نفسه ؛ لأن المخاطب به - أي بالحرف - لا يخلو من أن يفهم موضوعه لغة أولًا ، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنَّه لا معنى له ؛ فاللغويون كلهم قالوا مثلًا : إن « هل » للاستفهام ، و « في » للظرفية و « على » للاستعلاء ... وهلم جرًّا ، ولم يقيِّدوا حكمهم ذاك بحال التركيب دون

---

(١) الخصائص (٣١١/٢) .
(٢) مغني اللبيب (٦٨٧/١) .
(٣) الكشاف (٤٩٦/١) .
(٤) الأشباه والنظائر (١١٣/١) .
(٥) حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر (١٥٩) ، د . أحمد عبد الستار الجواري : مجلة المجمع العلمي .

حال الإفراد[١] ؛ لأنَّ لكل حرف وجهة اختصَّ بها دون سواه ، يقول أبو البقاء الكفوي في كليّاته : « الفعل المتعدي بالحروف المتعدِّدة لا بدَّ من أن يكون له مع كلِّ حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف ؛ فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو : رغبت فيه وعنه ، وعدلت إليه وعنه ، وملت إليه وعنه ، وسعيت إليه وبه ، وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق نحو : قصدت إليه وله وهديت إلى كذا ولكذا فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر ، أمَّا فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال ، وهذه طريقة إمام الصِّناعة سيبويه »[٢] ، فسيبويه يرى أنَّ الحرف يدل على معنى في غيره ؛ لأنَّ معناه لا يفهم إلا إذا اقترن بضميمة من أحد قسميه عُبِّر عنهما في الاقتباس السابق بـ « وما يستدعي من الأفعال » ؛ إذن للحرف معنى في نفسه بدليل أنَّ سيبويه قد أشار إلى تناسخ الحروف فيما بينها إذا دخل حرف إضافة على غيره ممَّا يعطي للحرف المنسوخ دلالة استأهل عليها النسخ ، يقول سيبويه : « لأنك تقول : من عليك كما تقول من فوقك ... وعن أيضًا ظرف بمعنى ذات اليمين والناحية الأخرى ألا ترى أنك تقول : من عن يمينك كما تقول : من ناحية كذا وكذا »[٣] ، إذن معنى الاستعلاء كامن في « على » ولو خارج السِّياق كما كمن معنى المجاوزة في « عن » ولربما يرجع قول الأغلبية من النحاة في الحرف : « إنَّه يدل على معنى في غيره » أنهم جعلوا التضمين في الفعل لا في الحرف ؛ لهذا كان معنى الحرف مرهون بمعنى الفعل الذي يتضام معه فكان الواجب - في نظرهم - تحديد دلالته داخل السياق لا خارجه ؛ لأنَّهم لا يرون بإقامة بعض الحروف مقام بعضها الآخر انطلاقًا من تلك المسلمة .

ولأن حروف الإضافة من حروف المعاني ؛ فإن إدراجها في تركيب ما لا يكون من الهدر ؛ بل لإيجاد تلك المعاني داخل السِّياق واستعمالها على وجه الحقيقة يعني إمكان التجوُّز في استعمالها أيضًا إذا توافرت القرائن ، إلا أنَّ هذا التجوز فيها قد وُسم بالتضمين لا بالمجاز توفيقًا بين الرأيين السابقين في تحديد ماهية الحرف ، فقد ذكر القرافي أنَّ الرُّماني قد أشار إلى التضمين في الحروف بدل المجاز بقوله : « إنما عدل الرماني عن المجاز الصَّرف إلى التضمين ؛ لأنَّ المنقول عن سيبويه أنَّ الحروف

---

(١) الأشباه والنظائر (١/٧٥ ، ٧٦) .
(٢) الكليات (٢٢٥) .
(٣) الكتاب (١/٤٢٠) .

لا يقاوم بعضها مقام بعض ويبطل معناها بالكلية وإنما هذا عنده في الأسماء والأفعال ، وأمَّا الحروف فلم يتصرَّف العرب فيها هذا التصرُّف ؛ فلهذا عُدل عن المجاز إلى التضمين »[١] . إذن النسخ الوظيفي لعلاقة الإضافة على اختلاف جهاتها ظاهرة تنبه إليه لغويُّونا فخصها البعض بأبواب من كتبهم كما فعل ابن هشام في مغنيه وابن قتيبة في « تأويل مشكل القرآن » الذي خصص بابًا لهذا الغرض وُسم بـ « باب تفسير حروف المعاني وما شاكلها » أمَّا من جعل وكده هذه الحروف فحسب – أعني حروف المعاني – فنجد منهم المُرادي في كتابه « الجنى الداني في حروف المعاني » ونجد المالقي في كتابة « رصف المباني في شرح حروف المعاني » ونجد الزجاجي في كتابه « حروف المعاني » فهذه دراسات أشار أصحابها من خلالها إلى ظاهرة النَّسخ الوظيفي بعبارات متباينة ؛ فهم يجمعون على أنَّ الحرف يأتي في الأصل على معنى كذا إلا أنَّه قد يأتي على معنى كذا بما يُخالف ذلك الأصل لقرائن في السياق تنسخ تلك الوظائف فمثلًا :

(إلى) : وأصل دلالتها بيان انتهاء الغاية الزمانية نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، والمكانية نحو قوله تعالى : ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١] قد تُنسخ هذه الدلالة لإفادة المصاحبة فتأتي بمعنى « مع » نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢] ، أو لإفادة الظرفية ويمكن أن يكون منه : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنعام: ١٢] أي « في يوم القيامة »[٢] ، ومن الحروف التي يتعاقب معها « إلى » دلاليًا نجد « اللام » فقد جعل المالقي ذلك الحكم فيها قياسيًا وإن كان قد استدرك بعد ذلك بقوله : « والموضع الخامس أن تكون اللام بمعنى « إلى » وذلك قياس ؛ لأنَّ « إلى » يقرب معناها من اللام وكذا لفظها .... وإن كان بينهما فرق من حيث إن « إلى » لانتهاء الغاية واللام عارية عنها »[٣] ، فمثلًا يرى البيضاوي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ﴾ [يونس: ٣٥] : « هدى » كما يتعدى بـ « إلى » لتضمينه معنى الانتهاء يُعدى باللام للدلالة على أنَّ المنتهى غاية الهداية وأنها لم توجه نحوه على سبيل الاتفاق ولذا عُدي بها ما أُسند إلى الله[٤] ، فكانت دلالة « إلى » الجمع بين انتهاء الغاية ، والغاية من الفعل بحسب ما تفيده لام

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٢٠٠) . (٢) مغني اللبيب (١/١٠٤ ، ١٠٥) .
(٣) رصف المباني في حروف المعاني (٢٢٢) . (٤) تفسير البيضاوي (٣/٩٢) .

التعليل أو لام الغائية .

(الباء) : وأصل معناها الإلصاق : حقيقة نحو : « أمسكت بزيد » إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحسه من يد أو ثوب ولو قلت : « أمسكته » احتمل ذلك أن تكون منعته من التَّصرف ، ومجازًا نحو : « مررتُ على زيد » أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد ، وعن الأخفش أن المعنى : « مررتُ على زيد » بدليل ﴿ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾ [الصافات : ١٣٧] . وقد تخرج الباء من الدلالة على المفعول إلى إفادة السببية كما في قوله تعالى : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِۦ ﴾ [العنكبوت : ٤٠] أي لأجل ذنبه ، وهذا لا يمنع كون ذنبه ملاصقًا له وملازمًا إياها إلى يوم الحساب كما لم يمتنع أن يكون السلام ملاصقًا للمخاطب ومصاحبًا له في الوقت ذاته في قوله تعالى : ﴿ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ [هود : ٤٨] أي « مع السلام » أو « في سلام » لتأويله بحال (سالمًا) ، أو قد تُنسخ الباء لإفادة الظرفية كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران : ١٢٣] أي « في بدر » أو لإفادة معنى المجاوزة فتأتي بمعنى « عن » لاختصاصها بالسؤال نحو قوله تعالى : ﴿ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان : ٥٩] أو أنَّ الفعل معها – أي مع الباء – الأصل فيه أن يتعدى بـ « على » كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران : ٧٥] بدليل قوله تعالى : ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ ﴾ [يوسف : ٦٤] ، أو يتعدى بـ « إلى » كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ ﴾ [يوسف : ١٠٠] فينسخ المفعول به والباء قرينة عليه إلى المفعول إليه و « إلى » قرينة عليه كما قد يُنسخ المفعول به إلى مفعول منه لإفادة التبعيض نحو قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] أي منها كما في قول الشاعر [(١)] :

شَرِبنَ بِمَاءِ البَحرِ ثُم تَرَفَّعَت   مَتى لجج خُضر لَهُنَّ نَئيجُ [(٢)]

إلا أن الزمخشري قد ذكر أن المحققين قد ذهبوا إلى أنَّ التوسع في الفعل ؛ لأنَّه أكثر ؛ فضمَّن ﴿ يَشْرَبُ ﴾ معنى « يروي » ؛ لأنه لا يتعدى بـ « الباء » فلذلك دخلت الباء وإلا فيشرب يتعدى بنفسه فأريد باللفظ الشرب والري معًا فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ، وقيل : التجوُّز في الحرف وهو الباء فإنها بمعنى « من » ، وقيل : لا مجاز أصلًا بل العين هاهنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء لا إلى الماء

---

(١) مغني اللبيب (١/١٤١ ، ١٤٢) .

(٢) المصدر نفسه (١/١٤٢) .

نفسه نحو : « نزلت بعين » فصار كقولك : مكانًا يشرب منه [١] .

(**على**) : وأصل معناها الاستعلاء إلا أنَّها قد تُنسخ هذه الدلالة لإفادة الظرفية كما في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ [البقرة : ١٠٢] ، أي في ملك سليمان ، أو لإفادة السببيَّة كما في قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ؛ فنُسخ المفعول عليه إلى مفعول لأجله أي « لما هداكم » ، وقد ينسخ المفعول عليه لإفادة المصاحبة كما في قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، أي « آتى المال مع حبه » فتأتي « على » بمعنى « مع » أو « آتى المال في حبٍّ أي محبًا » [٢] ، لإفادة معنى الحال والحال قد تُنبئ عنها « في » ؛ لأنها تقترب من معنى الظرفية كما سبق أن أشرنا إليه في مظاهر نسخ الحال .

(**عن**) : وأصل دلالتها المجاوزة وقد تُنسخ هذه الدلالة لإفادة الظرفية كما في قول الشاعر :

وآسَى سراة القوم حيث لقتهم ... ولاتك عن حمل الرِّباعة وانيا [٣]

لأنَّ المعنى : لأنك وقت حمل الرِّباعة وانيًا أو حالة حمل الرِّباعة وانيًا ، فالظرفية إما حقيقية أو مجازية للتدليل على وظيفة الحال التي نُسخ إليها المفعول عنه ، كما يظهر في البنية السطحية ، وقد يُنسخ معنى المجاوزة أيضًا لإرادة السببية كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ ﴾ [التوبة : ١١٤] أي لأجل موعدة وعدها إياه [٤] .

(**في**) : وأصل دلالتها الظرفية إلَّا أنها قد تُنسخ هذه الدلالة عند إرادة انتهاء الغاية فتأتي على معنى « إلى » كما في قوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٩] ؛ لأن « ردَّ » يتعدى بـ « إلى » أو عند إرادة المفعول به كما في قوله تعالى : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [الشورى : ١١] فيذرؤكم في الزواج أي يخلقكم به [٥] ، فالزواج وسيلة يُستعان بها لتكثير الخلق بالتناسل ؛ فالتناسل الذي أساسه الزواج وسيلة للخلق ، أي الزواج مفعول به ؛ فـ « في » قد تعاورت وظيفيًا مع « الباء » كما تتعاور مع « على » في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] ؛

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٣٣٨/٣ ، ٣٣٩) .
(٢) الجنى الداني (٤٤٤ ، ٤٤٥) .
(٣) المصدر نفسه (٢٦٤) .
(٤) المصدر نفسه (٢٦٣ ، ٢٦٤) .
(٥) لسان العرب مادة (ذرأ) .

لاستحالة الظرفية هاهنا ، وتعاورت كذلك « في » مع لام التعليل في قوله تعالى : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٨] ، أي « لأجل ما اتخذتم » [(١)] .

(**اللام**) : وأصل معناها الاستحقاق والملك وما يتفرع عنها ، إلَّا أنَّ هذه الدلالة قد تُنسخ لإرادة الظرفية فتأتي بمعنى « بعد » كما في قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٦٨] ، فدلوك الشمس يعني زوالها عن كبد السماء [(٢)] ، والصلاة لا تقام إلا بعد غروب الشمس لا لحظة غروبها [(٣)] ، أو قد تحمل هاهنا على معنى السببية أي لأجل يوم القيامة ، أي لأجل الحساب .

(**من**) : لابتداء الغاية في غير الزمان نحو : ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١] ، و ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَـٰنَ ﴾ [النمل: ٣٠] وقال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفي الزمان أيضًا بدليل قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [التوبة: ١٠٨] إلا أنَّ هذه الدِّلالة قد تُنسخ لإرادة التعليل كما في قوله تعالى : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾ [نوح: ٢٥] أي بسبب خطيئاتهم ، أو لإرادة الظرفية نحو قوله تعالى : ﴿ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٤٠] ، وقوله أيضًا : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩] أي في الأرض ويوم الجمعة [(٤)] .

رأينا فيما تقدم أنَّ لغويينا قد تنبَّهوا إلى ظاهرة النَّسخ الوظيفي في علاقة الإضافة لمَّا رأوا الحرف غير متمكِّن من بابه يقول المبرِّد : « فكل ما كان غير متمكِّن في بابه فغير مخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر » [(٥)] ، والمقصود بـ « على جهة الاتساع » التَّضمين ؛ إذ إنَّ التَّضمين عامل دلالي أساس في نسخ دلالة حرف الإضافة إلى غير دلالته إلَّا أنَّه ثمَّة مسألة مهمَّة يجدر الخوض فيها وهي : كيف يتمّ التَّوفيق بين الرَّأي الذي يرى أصحابه أنَّ التَّضمين في الفعل والرَّأي الذي يقول بالتَّضمين في الحرف ؟ ولربَّما خير ما يجاب به ما ذكر في حاشية الكشاف بقوله : « فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملًا في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي ، وإن كان فيهما جميعًا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز » [(٦)] . وقد ألمح الزَّمخشري كذلك إلى هذه المسألة من غير تصريح منه بقوله : « من شأنهم أنَّهم يضمِّنون الفعل معنى فعل

---

(١) الجنى الداني (٢٦٦ ، ٢٦٧) .
(٢) لسان العرب مادة (د ل ك) .
(٣) التعدية والتضمين (٩٧) .
(٤) مغني اللبيب (١/٤١٩ ، ٤٢١) .
(٥) المقتضب (٤/٣٤٠) .
(٦) حاشية الكشَّاف (٢/٧١٧) .

آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التَّضمين ، قال : « والغرض في التَّضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى » [(١)] ، وحتى تتبيَّن المسألة أكثر نمثِّل لها بما مثَّل به الزَّركشي بقوله : « في ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ضمِّن ﴿ يَشْرَبُ ﴾ معنى « يُروَى » ؛ لأنَّه لا يتعدَّى بالباء فلذلك دخلت الباء ، وإلا فـ ﴿ يَشْرَبُ ﴾ يتعدَّى بنفسه فأريد باللَّفظ : الشُّرب والرِّي معًا » [(٢)] ، فوجه الحقيقة في هذا التَّركيب حمل ﴿ يَشْرَبُ ﴾ على أصل معناه إلَّا أنَّ الحرف قد نسخت دلالته ليتماشى مع الفعل ﴿ يَشْرَبُ ﴾ فضمِّن معنى « من » لإفادة التَّبعيض [(٣)] ، ويبقى الحرف أيضًا على أصل معناه ليكون قرينة على فعل محذوف شارك الفعل الظاهر في البنية السَّطحية في مجاله الدِّلالي وهو الفعل « يُروَى » ليكون الفعل ﴿ يَشْرَبُ ﴾ يمثِّل جانب الحقيقة أمَّا الفعل « يُروَى » الذي يشير حرف الباء إليه فتستنبط منه الدِّلالة المجازية ؛ لهذا كان التَّضمين من مظاهر المجاز التي تظهر من تساوق الحرف مع الفعل معا فكلاهما يشير إلى أصل دلالته وإلى دلالة أخرى بقرينة في السِّياق فالفعل قرينة على التَّجوُّز في الحرف كما يكون الحرف قرينة على التَّجوُّز في الفعل وعلاقة مثَّلتها الاستعارة التَّبعية .

جـ - الحذف :

من العوارض التركيبية التي كشف عنها سبر أغوار البنية السَّطحية للوصول إلى البنية العميقة : ظاهرة الحذف ، وهي ظاهرة كثيرًا ما أشار إليها النُّحاة في أكثر من موضع في الدَّرس النَّحوي كما أشاروا إلى انعكاساتها الدِّلالية على مستوى البناء الظاهر ، وكيف توجِّه الوظائف النَّحوية وفقًا لها ، ومن هؤلاء نجد سيبويه الذي ألمح إلى الدَّور الوظيفي للحذف في نسخ الوظائف النَّحوية في : « باب من الفعل يُبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يُجرى أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنَّه مفعول » بقوله : « فالبدل أن تقول : ضُرب عبدُ اللَّه ظهرُه وبطنُه ، وضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وقُلب عمرو ظهرُه وبطنُه ، ومُطرنا سهلُنا وجبلُنا ، ومُطرنا السَّهلُ والجبلُ ، وإن شئت نصبت تقول : ضُرب زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، ومُطرنا السَّهلَ والجبلَ ، وقُلب زيدٌ ظهرَه وبطنَه ، فالمعنى أنَّهم مُطروا في السَّهل

(١) الكشَّاف (٢/٧١٧) .
(٢) البرهان في علوم القرآن (٣/٣٣٨) .
(٣) المصدر نفسه (٣/٣٣٨ ، ٣٣٩) .

والجبل ، وقُلب الظَّهر والبطن ، ولكنَّهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم : دخلت البيتَ وإنَّما معناه : دخلتُ في البيت ... ولم يُجيزوه في غير السَّهل والجبل والظَّهر والبطن » [١] . فحَذفُ حرف الإضافة في قولهم : « مُطرنا السَّهل والجبل وضُرب زيد الظَّهر والبطن » فسح مجالًا أمام النُّحاة – وانطلاقًا من الدِّلالة – إلى تخريج هذه التَّراكيب على أكثر من وجه كلُّها صحيح ما دامت الدِّلالة الصَّحيحة هي المتوخَّاة فإن قيل : « ضُرب زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ » ... وهلم جرًّا ، نُسخت الإضافة (على الظَّهر ، في السَّهل ...) لإرادة علاقة البيان فيكون كلٌّ من الظَّهر والبطن بدلًا من « زيد » ، أو لإرادة علاقة التَّوكيد فيكون كلٌّ من الظَّهر والبطن مؤكِّدًا لزيد ، أمَّا بنصبهما فعلى إرادة أصل العلاقة – وهي الإضافة – بحذف حرف الإضافة جوازًا بقرينة الفعل المذكور (ضُرب) وما تكمن فيه من خصائص تصريفيَّة تجعل حرف الإضافة (على) ضميمة له في هذا السِّياق كما كانت (في) ضميمة للفعل (مُطر) إلَّا أنَّ هذا الحذف لا تُقاس عليه كلُّ الأمثلة وما جاء منها فيه حذف يُؤوَّل بغير هذا التَّأويل فقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سرٍّ فحُذف الحرف ؛ لأنَّه ممَّا يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بحرف أي على سرٍّ ويجوز أن يكون في موضع الحال [٢] ، إذن قد تُنسخ الإضافة بفعل الحذف إلى معنى الملابسة ؛ لإيجاد وظيفة الحال ، أو قد تُنسخ كذلك ؛ لإفادة الظَّرفية كما في قوله تعالى : ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [التوبة: ٥] ، ذكر النَّحَّاس أنَّ نصبه على الظَّرف جيِّد كما تقول : « قعدتُ له كلَّ مذهبٍ » والأصل : « على كلِّ مرصد » [٣] .

فهذه ظواهر لغوية تُظهر موسوعيَّة اللُّغة العربيَّة في تراكب الدلالات فيها على مستوى البنية السَّطحيَّة الواحدة ممَّا يُسهم في مدِّ أفق الدِّلالة لاستيعاب كلِّ الاحتمالات الدِّلاليَّة التي تحوم حول التَّركيب الواحد فهذا الفعل (رغب) قد حُذف حرف الإضافة بعده – وهو من الأفعال التي لا تتحدَّد دلالتها إلَّا بضمائم – في قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النِّساء: ١٢٧] ؛ ليخرج المعنى في هيئة مركبة لإرادة معنى المفعول فيه والمفعول عنه في آن واحد أي : « ترغبون في أن تنكحوهنَّ أو عن أن تنكحوهنَّ » على خلاف في ذلك بين أهل التَّفسير [٤] .

---

(١) الكتاب (١/١٥٨ ، ١٥٩) .
(٢) إعراب القرآن للنَّحَّاس (١/٣١٩) .
(٣) المصدر نفسه (٢/٢٠٣) .
(٤) شرح شذور الذَّهب (٤١٩) .

د - الزِّيادة :

وهي من العوارض التَّركيبيَّة أيضًا « بأن يقع تركيب موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها الحكم الإعرابي في الأصل وقوعًا استبداليًا يسمح بتحقيق الصُّورتين الفرع والأصل في الاستعمال اللُّغوي مثل الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب والمصادر المؤوَّلة وبعض مواقع أشباه الجمل » [١] ، لهذا يمكن عدُّ دخول حرف الإضافة الزَّائد - كما وصفه البصريُّون بذلك - عارضًا على شكل التَّركيب ومضمونه انطلاقًا من المسلَّمة القائلة بزيادة المعنى لزيادة المبنى ، لا أن يكون حرف الإضافة الزَّائد « دخوله كخروجه من غير إحداث معناه » [٢] ، ومن حروف الإضافة ما درج الاستعمال على زيادتها في بعض السِّياقات كـ (الباء ، ومن) أمَّا الباء فكثيرًا ما تساوقت مع (ليس) وقد تلازمت مع الخبر لتأكيده ، يقول ابن جنِّي : وتُزاد الباء في خبر ليس مؤكِّدة فيقال : « ليس زيد بقائم ، وليس محمَّد بمنطلق » أي ليس محمَّد منطلقًا [٣] ، فابن جنِّي قد تفطَّن كغيره من اللُّغويين [٤] إلى وظيفة الباء في هذا التَّركيب وهي وظيفة نُسخت إليها الباء بعد أن كان معناها الإلصاق ؛ لهذا نجد مذهب الفرَّاء في هذه الحروف - كما أشار إلى ذلك السُّيوطي - « أنَّ هذه الحروف مُعتبَر فيها معانيها التي وضعت لها ، وإنَّما ذُكرت تأكيدًا ؛ فهي عنده من التَّأكيد اللَّفظي وعند سيبويه تأكيد للمعنى ، ويبطل مذهب الفرَّاء بأنَّه لا يطَّرد في كلِّ الحروف » [٥] ، وهو ما رآه السُّيوطي مستدلًّا بحُجج لا يتَّسع لها المقام ، فالمهمُّ من هذا الكلام إجماع أغلب النُّحاة على وظيفة التَّأكيد بالباء في مثل هذه السِّياقات ، والعلاقة فيها بين المؤكِّد والمؤكَّد به : الإلصاق والمطابقة ؛ لهذا قد يبقى جزء من معناها في هذا التَّركيب - أي ملازمة الخبر ولصوقه بالمبتدأ - ليكون النَّفي عندئذ آكد من قولهم : ليس زيد قائمًا ؛ لتفاعل النَّفي مع الباء لإحداث هذه الدِّلالة الجديدة .

أمَّا عن نسخ دلالة حرف الإضافة (من) بتجريده من دلالته على ابتداء الغاية وهو أصل معناه ؛ فيأتي في سياق النَّفي كذلك ، إلَّا أنَّ وظيفته هاهنا هي استغراق الجنس ، والمقصود بالنَّفي : النَّفي الصَّريح أو الضِّمني ممَّا يقوم مقام النَّفي كالاستفهام بـ (هل) ، فقد ذكر ابن هشام أنَّ بعضهم يجوِّز زيادة (من) في الاستفهام كذلك

---

(١) نظرية التَّعليل في النَّحو العربي (١١٩) . (٢) الأشباه والنَّظائر (٢٣٢/١) .
(٣) اللُّمع (٣٩) . (٤) الأشباه والنَّظائر (٢٣٢/١ ، ٢٣٣) .
(٥) المصدر نفسه (٢٣٣/١) .

« وإنَّما تُزاد بعد الاستفهام بهل خاصَّة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقًا أو على قول من يشترطه في غير باب التَّمييز ويرى أنَّها في : « رطل من زيت ، وخاتم من حديد » زائدة لا مبيِّنة للجنس » [١] . وعلى كلٍّ فإنَّ إفادة (من) للجنس في باب التَّمييز وفي الإيجاب يعني أنَّ هذا المعنى قد يتأكد أكثر فأكثر عند تساوق (من) مع النَّفي أو ما يقوم مقامه فمثلًا في قوله تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [طه : ٩٨] يرى العكبري أنَّ (من) « زيدت هنا للتوكيد فقط ؛ لأنَّ أحدًا من أسماء العموم فأمَّا قولك : « ما جاءني من أحد » فـ (من) زائدة من وجه ؛ لأنَّك لو حذفتها لاستقام الكلام ، وغير زائدة من وجه ؛ لأنَّها تفيد استغراق الجنس ، ألا ترى أنَّك لو حذفتها لنفيت رجلًا واحدًا كقولك : « ما جاءني رجل بل رجلان » ، وإذا أثبتها دلَّت بذلك على أنَّه لم يأتك رجل ولا أكثر ؟ » [٢] ، فلقد أصاب العكبري في تحديد وظيفة (من) في الآية الكريمة – وهي التَّأكيد – إلَّا أنَّه جانب الصَّواب في استدلاله على زيادة (من) في قوله : « ما جاءني من رجل » على أنَّ دخولها في هذا التَّركيب وخروجها منه سواء وقد ناقض نفسه بنفسه حين قال : إنَّ حذف (من) من : « ما جاءني من رجل » للخروج بالتَّركيب إلى : « ما جاءني رجل » لا يؤدِّي إلى اختلال في المعنى في رأيه مع أنَّه قد فرَّق بين التَّركيبين بقوله : « ألا ترى أنَّك لو حذفتها لنفيت رجلًا واحدًا كقولك : « ما جاءني رجل بل رجلان » وإذا أثبتها دلَّت بذلك على أنَّه لم يأتك رجل ولا أكثر ؟ » [٣] ، فالمعنيان إذن مختلفان وهو ما يؤكِّد عدم زيادة (من) في مثل هذه التراكيب وهو ما أقرَّه العكبري سابقًا وأكَّده لاحقًا في مسألة زيادة (من) في الموجب بقوله : « لا تجوز زيادة (من) في الموجب وأجازها الأخفش ودليلنا على أنَّ (من) حرف ، والأصل في الحروف أنَّها وُضعت للمعاني اختصارًا من التَّصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى كالهمزة ؛ فإنَّها تدلُّ على استفهام فإذا قلت : « أزيد عندك ؟ » أغنت الهمزة عن « أستفهم » ، و « أخذت من المال » أي بعضه ، وما قُصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائدًا ؛ لأنَّ ذلك عكس الغرض وإنَّما جاز في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه ولا يصحُّ ذلك المعنى هنا ، ألا ترى أنَّك لو قلت : « ضربت من رجل » لم تكن مفيدًا بـ (من) شيئًا ؟ بخلاف قولك :

---

(١) مغني اللَّبيب (١/٦٥٧) .
(٢) اللُّباب (١/٣٥٥) .
(٣) المصدر نفسه (١/٣٥٥) .

« ما ضربت من رجل » [١] .

٣ - النَّسخ الوظيفي في علاقة المشاركة :

تعدُّ الموافقة في الحكم إثباتًا ونفيًا بين المعطوف والمعطوف عليه معيارًا يُحتكم إليه لإثبات علاقة المشاركة وتحديد درجاتها ، فالواو للجمع والفاء للترتيب المعقّب وثمَّ للترتيب المتراخي ؛ لهذا كان اشتراك التَّابع والمتبوع هاهنا لفظًا ومعنى هو ما أقصى ما زاد عن هذه الحروف ممَّا حدَّده النَّحاة ؛ لأنَّه لا يخضع للموافقة الوظيفيَّة من جهة ، ولأنَّ الاعتبار الشَّكلي قد طغى في تصنيفها فأُخذ بالإتباع لفظًا لا دلالة كما في : لا وبل ولكن و « أو ، أم » إذا كانتا للإضراب من جهة ثانية ، ولأنَّ الدِّراسة الوظيفيَّة دراسة للدلالة من غير تهميش للَّفظ ؛ كان استخدام هذه الحروف اتِّكاءً على دلالتها ، فتعدُّد أشكال المشاركة في الحكم تعدُّد لمعاني حروف العطف باختلاف شروطها في التَّركيب سواء تعلَّق الأمر بعطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة وإن كان عطف المفرد هو ما يُبين عن المشاركة بشكل جليٍّ إلَّا أنَّ النَّص بجمله قد يوحي بهذه العلاقة إذا تناسقت جمله وانضوت تحت موضوع واحد ؛ لهذا عالج عبد القاهر الجرجاني هذه الظاهرة الأسلوبيَّة قائلًا في باب الوصل والفصل : « فاعلم أنَّا حصلنا من ذلك على أنَّ الجمل على ثلاثة أضرب :

جملة حالها مع التي قبلها حال الصِّفة مع الموصوف والتَّأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف ألبتَّة لشبه العطف فيها – لو عطفت – بعطف الشَّيء على نفسه .

وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله ، إلَّا أنَّه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلًا أو مفعولًا أو مضافًا إليه ؛ فيكون حقُّها العطف .

وجملة ليست في شيء من الحالين بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء فلا يكون إيَّاه ، ولا يكون مشاركًا له في معنى ؛ بل هو شيء إذا ذُكر لم يُذكر إلَّا بأمر ينفرد به ... فترك العطف يكون إمَّا للاتِّصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين فاعرفه » [٢] .

فالرَّبط – إذن – بين المعطوف والمعطوف عليه ربط دلالي يقوم حرف العطف

---

(١) المصدر نفسه (٣٥٥/١) .
(٢) دلائل الإعجاز (٢٤٣) .

بتوجيه دلالته ؛ إذ إنَّ لكل حرف شروطًا خاصَّة في التركيب الذي يرد فيه ، فإذا لم تتحقَّق تلك الشروط خرج الحرف عن معنى العطف إلى معان أخرى يؤدِّيها في التَّركيب وهي في حقيقة الأمر معانٍ ليست للحرف نفسه ولكنَّها للسّياق فيما وُسم عند بعضهم بالمعنى التركيبي مقابلة بالمعنى الإفرادي للحرف ؛ لهذا رأى د . محمد حماسة أنَّ « الرَّبط بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم حرف العطف بمعنى إضافي كذلك يضفيه على هذا النَّوع من التَّبعية ، وقد ذكر النحاة معاني لكل حرف منها ، والواقع أنَّها مطَّردة في مواضع كثيرة وأنَّ هذه المعاني ليست للحرف نفسه ولكنَّها للسّياق ، وبعض حروف العطف أصلح من بعضها الآخر في التعبير عن معان بعينها ؛ فإذا أُريد التعبير عن مطلق الجمع جيء بالواو عاطفة ، وإذا أُريد التعبير عن الترتيب والتعقيب جيء بالفاء ... وما يُشترط في استخدام كلّ حرف من هذه الحروف هو في حقيقته تحديد للتَّركيب الذي يُستخدم فيه حتى يؤدِّي التَّرابط المقصود منه بين المتعاطفين على الوجه الذي يُحدِّده نظام اللغة »[1] . فحكم د .حماسة على بعض الحروف بصلاحيتها في التعبير عن معان بعينها لم يتأتَّ له انطلاقًا من تسويق تلك الحروف بنزعة شخصيَّة منه ؛ بل بما أقرَّه الاستعمال اللغوي بتمايز تلك الحروف عن بعضها تمايز معانيها الإفراديَّة ؛ لهذا كان هذا التمايز مطَّردًا ، وما هو غير مطَّرد فيه معانيها التركيبيَّة التي أشار إليها د . حماسة في نسخ الدلالة الإفرادية للحرف بالتركيب الوارد فيه ؛ لهذا جعل من المعنى التركيبي للحرف من دلالة السّياق ، فالسّياق القرينة الأساسية في إظهار النَّسخ الوظيفي في علاقة المشاركة بما تحمله حروف العطف من معانٍ إفرادية قد تُنسخ بفعل التعليق النَّحوي أو بفعل عوارض تركيبيَّة طارئة على التَّركيب ؛ فكان من المناسب أن تُعالج هذه الظَّاهرة في علاقة المشاركة وفقًا لمعيارين :

أ - التَّعليق النَّحوي :

يعدُّ إنشاء العلاقات النَّحويَّة بين الوحدات اللغويَّة داخل التَّركيب الواحد عنصرًا موجِّهًا وموزِّعًا للدلالات داخله فقولك : « جاء زيد وعمرو » يعني أنَّ « عمرو » عُلِّق بـ « زيد » تعليقًا أُريد به المشاركة في الحدث مجتمعين فإذا أُريد تأخُّر « عمرو » عن « زيد » في المجيء بوقت قصير يُقال : « جاء زيد فعمرو » أي بعده مباشرة ؛

(١) بناء الجملة العربية (١٩٥ - ١٩٧) .

لهذا كان للتَّعليق دوره في توجيه الوظائف النَّحويَّة داخل السِّياق ، ولربَّما يكون للتَّعليق الأثر الواضح في التَّراكيب التي تُعلَّق فيها الوحدة اللغوية الواحدة بأكثر من علاقة بالوحدات اللغوية الأخرى ، الأمر الذي فتح بابًا أمام النُّحاة للاجتهاد في تخريج تلك الدلالات فيما عُرف بنظريَّة الاحتمالات الإعرابية القائمة على التَّعدُّد في الأوجه الإعرابية ، فمثلًا نجد حرف العطف في قوله تعالى : ﴿ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴾ [الحج : ٤٥] قد يُفهم من جهات متباينة كما أشار إليه الفرَّاء بقوله : « البئر والقصر يُخفضان على العطف على العروش وإذا نظرت في معناها وجدتها ليست تحسن فيها (على) ؛ لأنَّ العروش أعالي البيوت والبئر في الأرض وكذلك القصر ؛ لأنَّ القرية لم تخو على القصر ولكنَّه أتبع بعضه بعضًا كما قال : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾ [الواقعة : ٢٢، ٢٣] ولو خفضت البئر والقصر إذا نويت أنَّهما سيان من القرية بـ (من) كأنَّك قلت : « كم من قرية أُهلكت وكم من بئر ومن قصر ، والأوَّل أحبُّ إليَّ » [١] ، فالفراء قد خرَّج العطف هنا على المجاورة ، والمجاورة من عوامل النَّسخ الوظيفي بها تُغمر الوظيفة النَّحوية الأصلية للمفردة التَّابعة لغيرها وظيفيًّا مجازًا ، إلا أنَّها - أعني المجاورة - من ظواهر الخفة التي ارتضاها العرب في كلامهم وهو ما مال إليه الفرَّاء ، أمَّا في تخريجه الثَّاني للعطف فعلى العطف على الجمل بما يتماشى مع الدلالة المنطقية للتَّركيب في تناسق جمله فالأخذ بالمجاورة ناسخًا دلاليًّا قد خفيت بها الوظائف النحوية داخل السِّياق وكانت الحركة الإعرابية علمًا عليها يجعل من العطف عطفًا لمفرد على مفرد وعلى اعتبار الآية الكريمة خالية من الإتباع الصوتي يكون العطف حينئذ من عطف الجمل ؛ لذلك يتناسخ العطفان بحسب التعليق ، فالتعليق قرينة معنوية كثيرًا ما نبَّه الجرجاني على دورها في السِّياق وبظاهرة التَّرتيب كذلك جرَّاء اعتنائه بالعلاقات الدَّاخلية بين التَّراكيب اللغوية ، فقد ذكر أنَّه قد يُؤتى بالجملة فلا تُعطف على ما يليها ولكن تُعطف على جملة بينها وبين هذه جملة أو جملتان [٢] ، كما في الآية الكريمة المتقدمة الذكر .

ممَّا تقدَّم يظهر أنَّ العطف قد يوجَّه إلى أكثر من وجهة بحسب التَّعليق فقد يحتفظ مع كلِّ وجه من تلك الأوجه بعلاقة المشاركة المنبئ عنها ، وقد يتخلَّى عن هذه الدلالة لاشتراكه مع بعض الأبواب النَّحوية في كون الواو خاصَّة قرينة عليه

(١) معاني القرآن للفراء (٢/٢٢٨) .
(٢) دلائل الإعجاز (١٨٨ ، ١٩٠ - ١٩٢) .

فقد تُنسخ علاقة المشاركة إلى علاقة توكيد ، ووفقًا لها يُنسخ الخبر إنشاءً كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ﴾ [طه : ٧٢] فقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ﴾ يُحتمل فيه أن تكون الواو عاطفة عطفت ﴿ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ﴾ على قوله : ﴿ مَا جَآءَنَا ﴾ فيكون المعنى : « لن نؤثرك على ما جاءنا من الهدى وعلى الذي فطرنا » ، ويُحتمل أن تكون الواو للقسم فيكون المعنى : « واللَّه الذي فطرنا لن نؤثرك على ما جاءنا من البيّنات » [1] ، وقد تتناسخ علاقة المشاركة مع علاقة المصاحبة – فكل مصاحبة مشاركة ولا يعكس الحكم – لكون الواو أيضًا أحد الدوال على هاتين العلاقتين فمثلًا قولك : « أنت أعلم وعبد اللَّه » يحتمل أن يكون المعنى : « أنت أعلم مع عبد اللَّه » وإن شئت كان الوجه الآخر كأنَّك قلت : « أنت وعبد اللَّه أعلم من غيركما » [2] ، فهذا التَّخيير من سيبويه بين الوجهين اللذين حدَّدهما هو إقرار منه بالتَّعدُّد في المعنى الوظيفي للمبنى الواحد بوصفه مظهرًا من مظاهر التَّناسخ الوظيفي في الجملة العربية ، فالأصل المنسوخ في هذا التركيب حملك الكلام على وجه ؛ فإن أردت الوجه الآخر تكون قد نسخت تلك الوظائف المستنبطة من تخريجك الأوَّل للكلام لحمل الكلام على معنى آخر توجّه الوظائف النَّحوية به إلى غير وجهتها الأولى ؛ إذ لا يجتمع التحليلان في آن واحد فإن كان المخاطب وعبد اللَّه قد اشتركا في العلم دون غيرهما كانت العلاقة علاقة مشاركة ، وإن كان المعنى على المصاحبة تُنسخ وظيفة « عبد اللَّه » من مسند إليه مشارك للضمير « أنت » في الحكم إلى وظيفة المفعول معه .

ولأنَّ بعض الأبواب النَّحوية قد تشترك في الوظيفة العامة داخل السّياق فإنَّ العطف بوصفه مخصِّصًا من المخصِّصات الدلالية في إشراك جزأين في وظيفة واحدة قد يتناسخ به الخبر والحال لهذا السَّبب – كما يرى الطاهر بن عاشور – في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾ [الأنفال : ٥٦] فجملة ﴿ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾ إمَّا عطف على الصِّلة أو على الخبر أو في محل الحال من ضمير ﴿ يَنقُضُونَ ﴾ وعلى جميع الاحتمالات فهي دالة على انتفاء التقوى عنهم صفة متمكنة منهم وملكة فيهم ؛ بما دلَّ عليه تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المنفي من تقوي الحكم وتحقيقه » [3] فالخبر والصِّلة والحال تشترك في

---

(١) التبيان في إعراب القرآن (٨٩٧/٢) . (٢) الكتاب (٣٠٠/١) .
(٣) التحرير والتنوير (٤٩/١٠) .

كونها مؤدِّية لوظيفة الإخبار إلَّا أنَّها على جهات متباينة فالحال - مثلًا - يُعدُّ إخبارًا مقيَّدًا بالمسند حدثًا وزمنًا ، أمَّا الخبر فقد يأتي مطلقًا أو مقيَّدًا بالعناصر الزمنيَّة ممثَّلة في كان وأخواتها ولربَّما يُعدُّ اشتراك الحال والعطف كذلك في الواو بوصفها إحدى القرائن اللَّفظيَّة المسهمة في بيان وظيفة الملابسة ووظيفة المشاركة هو ما سمح بهذا التقارب الوظيفي والشَّكلي فيما وُسم بالتناسخ الوظيفي بين الوظيفتين .

من عوامل النَّسخ الوظيفي في علاقة المشاركة بالإضافة إلى الاشتراك في الوظيفة وفي بعض القرائن اللَّفظيَّة نجد الحركة الإعرابية ، وهو ما ألمح إليه ابن هشام من خلال مناقشته للجملة « لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا » بقوله : « إن جزمت فالعطف على اللفظ والنَّهي عن كلٍّ منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنَّهي عند الجميع عن الجمع أي « لا يكن منك أكل سمك مع شرب اللبن » ، وإن رفعت فالمشهور أنَّه نهي عن الأول وإباحة للثَّاني وأنَّ المعنى : « ولك شرب اللبن » وتوجيهه أنَّه مستأنف فلم يتوجَّه إليه حرف النَّهي » [1] فالجزم والنَّصب على المشاركة إلَّا أنَّ النَّصب قد زاد عن الجزم بالمصاحبة بالفعل ، أمَّا الرَّفع فقد أخرج الواو من معنى المشاركة إلى معنى الاستئناف عند ابن هشام أمَّا عند بدر الدين ابن مالك فإنَّ معناه كمعنى وجه النصب ولكنَّه على تقدير : « لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن » وكأنَّه قدَّر الواو للحال لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ، فالواو - إذن - بحسب ما تقدَّم تكون إمَّا واو عطف وإمَّا واو حال وإمَّا واو استئناف ؛ فالعطف ، يعني الرَّبط فكيف للرَّبط أن يُعدَّ استئنافًا ؟ وواو الحال واو داخلة على جملة خبرية فكيف للجملة الخبرية أن تُعطف على جملة إنشائيَّة ؟ فهاتان مسألتان كثُر حولهما الجدل والنِّقاش إلى حدٍّ عُدَّ فيه الاستئناف بحروف العطف خارجًا عن اللغة ، يقول د .محمد نائل أحمد : « ذكر بعض النُّحاة المتأخرين وفي مقدِّمتهم ابن هشام أنَّ الواو تأتي للاستئناف وذكروا بعض الشواهد من القرآن الكريم ومن الشعر ولقد راجعت مؤلَّفات المتقدِّمين كسيبويه وابن جنِّي وابن يعيش فلم أجد فيها شيئًا اسمه واو الاستئناف وإنَّما تأتي عندهم للعطف أو الحالية أو المعية فمُهمَّتها عندهم الرَّبط والوصل ؛ فكيف غاب عن ابن هشام العالم الفحل هذا التَّضارب الواضح بين معنى الواو ومعنى الاستئناف في اللغة وفي اصطلاح علماء البلاغة ؟ وعلماء البلاغة يُعرِّفون الاستئناف بأنَّه فصل جملة عمَّا قبلها لوقوعها جوابًا عن سؤال

---

(١) مغني اللبيب (٦٢٦/١ ، ٦٢٧) .

تضمَّنته الجملة الأولى فهو قطع وفصل لا مكان فيه للواو »[1] . هذا عن الاستئناف البياني ، فماذا عن الاستئناف النَّحوي ودوره في التّركيب وهو استئناف قد تعدَّدت دواله ؟ إذ إنَّ المتتبع لمفهوم الاستئناف في كتب النَّحو يلحظ أنَّه يأتي بأسماء متعدِّدة فسيبويه – مثلًا – يُطلق عليه « الابتداء والقطع » تقول : « لا عبد اللَّه خارجًا ولا معنٌ ذاهب » ترفعه على ألَّا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه »[2] ، وفي موضع آخر : « فترفعه على الابتداء والقطع من الأول »[3] أمَّا ابن هشام فقد جمع بين الجملة الابتدائية والجملة الاستئنافية[4] بقوله : « ... والابتدائية وتسمى أيضًا الاستئنافية »[5] . فهذه بعض أشكال الاستئناف النحوي في كتب النحو ، يقول د .مصطفى النحاس : « والذي يبدو أنَّ سيبويه يساوي بين القطع والابتداء كما أنَّ الكسائي يساوي بين القطع والمخالفة وكلها بمعنى الاستئناف »[6] ، فقد صرَّح د .النحاس بوجود استئنافين في الجملة العربية استئناف نحوي[7] وآخر بياني[8] وكلُّ استئناف بياني استئناف نحوي وليس العكس[9] ، وعليه صُنِّف القطع بواسطة حرف من حروف العطف من الدلالات النحوية للحروف المصاحبة لبعض

---

(١) « ليس في اللغة العربية واو للاستئناف » : (٢٠٨) د . محمد نائل أحمد : مجلة مجمع اللغة العربية المصري (ج ٦٤) – (ربيع الثاني ١٤٠٩ / نوفمبر ١٩٨٩) فهذا عن الاستئناف البياني فماذا عن الاستئناف النَّحوي ودوره في التَّركيب ؟

(٢) الكتاب (٦٠/١) . (٣) المصدر نفسه (٦١/١) .

(٤) الحق أن يفصل بين المفهومين ، فالاستئنافية هي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام منقطعة عمّا قبلها صناعيًا أي إنَّ الاستئناف يؤدي إلى انفصال الجملة المستأنفة عن الجمل السابقة عليها ، أما الابتدائية فتأتي في بداية الكلام . (د . مصطفى النحاس : الاستئناف النحوي ودوره في التركيب : (١١٥) مجلة مجمع اللغة العربية المصري (ج ٦٥) (ربيع الثاني ١٤٠٩ / نوفمبر ١٩٨٩) .

(٥) مغني اللبيب (٥٠٠/١) .

(٦) الاستئناف النحوي ودوره في التركيب : (١١٤) د . مصطفى النحاس : مجلة مجمع اللغة العربية المصري (ج ٦٥) (ربيع الثاني ١٤٠٩ / نوفمبر ١٩٨٩) .

(٧) هو المنفصل والمقطوع عمّا قبله إعرابيًا وهو نوعان نوع يتضمَّن الجمل المقطوعة عمّا قبلها بواسطة حرف من حروف العطف التي حدَّدها النُّحاة ونوع يحتاج إلى فهم وإدراك وتعمُّق سواء تضمَّن حرف عطف أو لم يتضمَّن كالنعت المقطوع مثلًا . الاستئناف ودوره في التركيب (١٢٩ ، ١٣٠) .

(٨) هو ما كان جوابًا لسؤال مقدَّر لهذا يلزمه أمران سؤال مقدَّر وفعل مأخوذ من الفعل المقدَّر . الاستئناف ودوره في التركيب (١١٣ ، ١١٤) .

(٩) الاستئناف النحوي ودوره في التركيب (١٢٩) د . مصطفى النحاس : مجلة مجمع اللغة العربية المصري (ج ٦٥) (ربيع الثاني ١٤٠٩ / نوفمبر ١٩٨٩) .

التراكيب [١] ردًّا على إنكار د . محمد نائل أحمد للاستئناف بالواو ، كما أنكره غيره ؛ لانحصار رؤياهم تلك في مفهوم الاستئناف بيانيًّا لا نحويًّا يقول بعضهم : « جعل معظم علماء اللغة والنحو الواو في كثير من المواضع للاستئناف ، وعلماء البلاغة لا يرون هذا الرَّأي ؛ لأنَّ الواو وُجدت للربط لا لابتداء الكلام ، والذي حمل أولئك على جعلها للاستئناف عدم ظهور المعطوف عليه صريحًا في الكلام إلَّا أنَّ الزمخشري اعتمد انطلاقًا من اهتمامه بالمعنى ونظرته لما وراء التركيب الظاهر ثلاثة وجوه إذا لم يجد معطوفًا عليه صريحًا يناسب المعطوف .

الأول : تقدير معطوف عليه مناسب للمعطوف .

والثاني : اعتبار العطف بين مضموني الكلامين .

والثالث : تقدير قول » [٢] .

فالعطف باعتبار المعنى ومضمون الكلام هو ما رآه الزمخشري حفظًا لوظيفة حرف العطف في مثل قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [البقرة : ٢٥] ، يقول الزمخشري : « ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك : « زيد يعاقب بالقيد وبشِّر فلانًا بالإطلاق » [٣] ؛ لهذا رأى الزمخشري تسويغ عطف الخبر على الإنشاء بعطف على مضموني الكلامين إلَّا أنَّ ابن هشام قد رأى أنَّ الزمخشري قد جوَّز العطف كذلك على ﴿فَٱتَّقُوا۟﴾ ويرى ابن هشام أنَّ أتمَّ من كلامه في الجواب الأول أن يُقال : المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذُكر و يُزاد عليه فيُقال : والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه وكأنَّه قيل : « والذين آمنوا وعملوا الصالحات فبشِّرهم بذلك » ، وأمَّا الجواب الثَّاني ففيه نظر ؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يكون جوابًا للشرط ؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطًا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن ويُجاب بأنَّه قد علم أنَّهم غير المؤمنين فكأنَّه قيل : « فإن لم يفعلوا فبشِّر غيرهم بالجنَّات » ومعنى هذا : « فبشِّر هؤلاء المعاندين بأنَّه لا حظَّ لهم من الجنَّة » [٤]

---

(١) من قضايا اللغة (٢٥٠ - ٢٥٣) .

(٢) « أسلوب العطف بين النحو والبلاغة (١٨) د . سامي عوض ورائف فرحان سماوة مجلة بحوث جامعة حلب (ع ١١ - ١٩٨٧) .

(٣) الكشاف (١/٢٥٣ ، ٢٥٤) .

(٤) مغني اللبيب (١/٦٢٨) .

وبهذا استُجيز عطف الإنشاء على الخبر كذلك كما في قول الشاعر [(١)] :

وَإِنَّ شِفَائِي عَبرَةٌ مُهرَاقَةٌ وَهَل عِندَ رَسمٍ دَارِسٍ مِن مُعَوَّلِ [(٢)]

بتأويل الإنشاء بالخبر فيما عرفناه سابقًا بنسخ الإنشاء إلى خبر ؛ لأنَّه على معنى الإنكار أي « وليس عند رسم دارس من معوَّل » .

تحدَّثنا فيما تقدَّم عن صور التَّعليق حقيقة ، أمَّا عن صوره من المجاز فنجد من حروف العطف ما يربط بين شيئين ربطًا مجازيًّا كـ (ثمَّ) لهذا نبَّه د . الخضري على ظاهرة عطف التوكيد بين النحاة والبلاغيين فيما عُرف بالتراخي المجازي نحو قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤، ٥] ، ورأى أنَّ هذا التكرار يأتي في مقامات تقتضي زيادة تقرير المعاني وتتطلَّب مزيدًا من الحسم وأكثرها يأتي في مواطن التهديد والوعيد ، وهي مواطن يكون التكرير فيها بمثابة تتابع قرع الأجراس وزيادة الضغط على مواطن الإحساس للتنبيه على ما يحدق بالمخاطبين من الأخطار [(٣)] ، فعطف التوكيد الذي تُنسخ وظيفته من مشاركة إلى توكيد قد يكون في توكيد التكرير كما تقدَّم بيانه ، وقد يأتي في هيئة تأكيد الشيء بنفي ضدِّه [(٤)] نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٠] ، وقد يُعطف الاسم على مرادفه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦] ، ونحو : ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧] ، ونحو : ﴿ عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾ [طه: ١٠٧] ، ومنه قول الشاعر :

. . . . وألفى قولها كَذِبًا وَمَينا [(٥)]

فالبثُّ هو الحزن ، وصلوات ربِّهم رحمتُه ، والعوج والأمت واحد وكذلك الكذب والمَين ، أمَّا قوله تعالى : ﴿ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ [البقرة: ٩٨] ، فعُطف ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ على رسله وهو من عطف الخاص على العام [(٦)] بما يثبت كون العطف تخصيصًا كما بيَّنا فيما تقدَّم .

من صور العدول في استخدام حرف العطف (ثمَّ) ما رآه د . الخضري في

---

(١) المصدر نفسه (٦٢٧/١) . (٢) معلقة امرئ القيس (٤٨) .

(٣) من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم (٢٣٦) .

(٤) التحرير والتنوير (٢٦٣/٧) . (٥) مغني اللبيب (٤٦٧/١) .

(٦) همع الهوامع (١٨٧/٣) .

الغرضين اللذين حدَّدهما الزمخشري للتراخي المجازي فالزمخشري رأى أنَّ مدار المجاز بـ « ثم » حول الاستبعاد والتراخي الرتبي ، أمَّا مفهوم الأول عنده – ما ذكره د . الخضري – هو التباعد بين أمرين يمتنع ترتب ثانيهما على أوَّلهما ومفهوم الثاني التفاوت بين المتعاطفين في المنزلة فيجعل المعطوف أرفع رتبة من المعطوف عليه وليس بينهما من التناقض ما في الاستبعاد (١) .

ب - العوارض التركيبية :

ومن العوارض التركيبية ذات الأثر الواضح في نسخ علاقة المشاركة كون حرف العطف في المواقع الآتية :

زيادة الواو بين النعت ومنعوته :

ويسمِّيها د . محمد الريحاني بواو المدح وهي الواو الداخلة بين النعت ومنعوته ولا يفرق بين وظيفة الواو في الموقع إلَّا السياق أو المقام وقد أفرد المزني لهذه الواو قسمًا خاصًّا حين خصَّها بالواو الداخلة على (أيٍّ) المضافة حين تقوم مقام الوصف للتعميم في قولك : « جاءني صاحبك وأيُّ رجل » وهي تسمية جامعة لمعنى الذم والمدح اللذين قد تفيدهما (أيٌّ) في هذا التركيب فقد يُحمل الكلام على المدح وعلى الذم أيضًا ، ويكون المقام هو الفاصل بين الحكمين ؛ لهذا ترى الباحثة ردَّ ما أسماه د . محمد الريحاني بواو المدح وهو من قال : « ولا يمكن اعتمادًا على معيار المعنى أن تكون هذه الواو نمطًا قائمًا بذاته ؛ إذ في مقام الذم يجوز أن تحمل الصفة على ذلك المعنى وتكون الواو للصوق الصفة ، ويُعدُّ ذلك من تعدُّد الوظيفة للمبنى الشكلي الواحد » (٢) ، لهذا نجد د . الريحاني في مقام آخر يختص النعت بهذه الواو فيقول : « واو النعت كما اختص الإخراج بذلك بقوله : واو الخروج في نحو قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء : ٢٠٨] ، وقوله : ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر : ٤] ، ويسمِّيها ابن هشام : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها ، وإفادتها أنَّ اتِّصافه بها أمر ثابت ، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلَّده كما رأى بذلك ابن هشام

---

(١) من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم (١٨٣) .

(٢) « واو الربط وظائفها ودلالتها » (١٦٣ – ١٦٩) د . محمد الريحاني : مجلة علوم اللغة (مج ١ ع ٤ – ١٩٩٨) .

وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلِّها ، واو الحال ؛ لأنَّ أبا علي لا يجيز التفريغ في الصفات فلا تقول : « ما مررت بأحد إلا قائم » من جهة ، ولوجود الواو من جهة ثانية [١] ، فإذا جاز حمل الواو هاهنا على الحال ؛ فإنَّه لا يجوز ذلك في نحو قولك : « جاءني صاحبك وأيُّ رجل » فالواو هنا لتأكيد لصوق الصفة ممثلة في الاستفهام المنسوخ لإفادة المبالغة في الوصف مدحًا أو ذمًّا بالصفة أي « جاءني صاحبك الكريم » مدحًا بالنصب وعلى القطع أو بالإتباع رفعًا ، ومثل ذلك في الذم .

الاستفهام والعطف :

وتقديم همزة الاستفهام على حرف العطف المفيد للتشريك في الحكم استعمال متَّبع في كلام العرب وظاهره غريب ؛ لأنَّه يقتضي أن يكون الاستفهام متسلِّطًا على العاطف والمعطوف وتسلط الاستفهام على حرف العطف غريب فلذلك صرفه علماء النحو عن ظاهره بما خُصَّت به هذه الظاهرة التركيبية من دراسة فقد نبَّه كلٌّ من سيبويه والمبرِّد على ذلك في باب « الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام » [٢] وأشار ابن هشام إلى ذلك أيضًا في حديثه عن الاستفهام بالهمزة ، وكيف أنَّ لها الأولوية في التصدير [٣] ، يقول سيبويه : « ... وذلك قولك : « هل وجدت فلانًا عند فلان ؟ » فيقول : « أو هو ممن يكون ثَمَّ ؟ » أدخلت ألف الاستفهام وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل عليها الألف » [٤] ، ونظير هذه الواو الفاء وسائر حروف العطف نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٧] ، و ﴿ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٨] ، يرى المبرِّد أنَّ « مجاز هذه الآيات – واللَّه أعلم – إيجاب الشيء والتقدير كما شرحت لك ، وهذه الواو و واو العطف مجازهما واحد في الإعراب وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف وللتعجب والإنكار فأمَّا الاستفهام المحض فنحو قولك : إذا قال الرجل : « رأيت زيدًا » فتقول : أو يوصل إليه ؟ فأنت مسترشد أو منكر ما قال ، فيقول : أو أدركته تستبعد ذلك ؟ ، فأمَّا التعجب والإنكار فقول المشركين : ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝ أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ [الواقعة : ٤٧ ، ٤٨] ،

---

(١) مغني اللبيب (٤٧٧/١ ، ٤٧٨) .
(٢) الكتاب (١٨٧/٣) ، والمقتضب (٣٠٧/٣) .
(٣) مغني اللبيب (٢٢/١) .
(٤) الكتاب (١٨٧/٣) .

والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله ﷻ : ﴿ أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ [الأعراف: ٩٨] (١) فالمبرِّد يكاد يصرِّح بكون هذا النمط من التركيب هو خاص بالاستفهام المجازي المنسوخ إلى تقرير أو إنكار فحتى حمله الكلام على الاستفهام المحض لم يخل من إرادته للمعنى المجازي فيه بقوله : « فأنت مسترشد أو منكر لما قال » وهذا ما أكّده الطاهر بن عاشور في مناقشته للعطف في قوله تعالى : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٧] بقوله : « وقد استقريت هذا الاستعمال فوجدت مواقعه خاصة بالاستفهام غير الحقيقي كما رأيت من الأمثلة ، ومعنى الفاء هنا تسبُّب الاستفهام التعجيبي الإنكاري » (٢) ، فسيبويه يرى أنَّ العطف قد أُخِّر عن الاستفهام لحق الاستفهام في الصدارة وعلى طريقة الزمخشري التي ذُكرت في جزئية التعليق النحوي التي أُشير إليها في المغني (٣) ، وهي أن تكون همزة الاستفهام مبدأ الجملة ، وأنَّ المستفهم عنه محذوف دلَّ عليه ما عطف عليه بحرف العطف والتقدير في مثله : « أتكذبونهم فكلما جاءكم رسول استكبرتم ؟ » وعلى هذه الطريقة تكون الجملة استفهامية مستأنفة محذوفًا بقيّتها ثم عُطف عليها ما عُطف ، أمَّا الطاهر بن عاشور فيرى أنَّ حرف العطف صار كالجزء من الجملة الداخل عليها فيكون بذلك الاستفهام عن العطف والمعنى : « أتزيدون على مخالفتكم استكباركم كلما جاءكم رسول » وهذا متأتٍّ في حروف التشريك الثلاثة كما تقدم من أمثلة الواو والفاء وكقوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [يونس: ٥١] (٤) ، وقول النابغة :

أَثُـمَّ تـعـذِّران إلـيَّ مـنـهـا   فإنِّي قد سَمِعتُ وقد رَأيتُ

يقول د . سمير ستيتية : « ... وعلى هذا فالفرق كبير بين أن تكون « ثم » حرفًا يربط بين وحدتين (كلمتين أو جملتين) وأن تبرز وكأنَّها جزء من الجملة ؛ يوضِّح ذلك أن تقابل بين البناء الدلالي والبنية السطحية لكل من التركيبين التاليين : « ثم أئذا وقع صدَّقتموه » و « أثم إذا وقع صدَّقتموه » ... ونظرًا لأنَّ ما تدلُّ عليه « ثم » في التركيب الثاني وهو « بعد ذلك » أصبح وكأنَّه جزء من الجملة فقد جاز إخراج ﴿ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ من التركيب دون أن يختل المعنى ؛ لأنَّ جملة « إذا وقع » أصبحت

---

(١) المقتضب (٣/٣٠٧ - ٣٠٨) .
(٢) التحرير والتنوير (٢/٥٩٢) .
(٣) مغني اللبيب (١/٦٢٨) .
(٤) التحرير والتنوير (٢/٥٩٧) .

في هذه الحال مجرد جملة معترضة فكأنَّ المعنى هكذا : « أبعد ذلك صدَّقتموه » [1] ، فـ « ثم » قد نُسخت دلالة الإشراك فيها إلى دلالة مشتقة من معناها الإفرادي وهو الترتيب المتراخي الذي يختص بالزمان أو المكان وفي هذا التركيب خلصت لمعنى الزمن فحسب كما خلصت الواو للجمع فقط على حدِّ تأويل الطاهر بن عاشور للآية الكريمة ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ .... ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [البقرة : ٨٧] أو ﴿ أَوَكُلَّمَا ... ﴾ أو لمعنى العاقبة كأنَّك تقول : « أيعقب ذلك أنَّكم كلما جاءكم رسول استكبرتم ؟ » والله أعلم .

* * *

(١) « الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية » (٥٨) د . سمير ستيتية مجلة المورد (العراق) (مج ١٨ ع ١ - ١٩٨٩) .

الخاتمة

قد تتراكبُ المعاني في لفظٍ واحدٍ وتتراكم معانيها وظِلالَها حتى يكاد المعنى الأصلي للَّفظ يتوارى خلف تلك الدّلالات الجديدة التي أحدثَتْهَا ظاهرة بيانيّة لطالما استرعت اهتمام البلاغيين قديمًا وحديثًا فدرسوا آثارها الفنّية واللُّغوية عامّة في اللُّغة بتحليلات متباينة ، واستنادًا على آراء مختلفة سمحت للباحثة بالنُّفوذ من خلال ثغراتها لإيجاد مسوِّغاتٍ لبعض التَّراكيب اللُّغويَّة في ثنايا بحثها المعنون بـ : « نسخ الوظائف النَّحويَّة في الجملة العربية » في البلاغة وفي النحو احتكامًا إلى أصل قد حدَّد البلاغيون مجاله في الحقيقة ، ووافقهم النحاة في ذلك من زاوية تقعيدية جعلت لكل وظيفة نحوية أصلًا يميِّزها عن غيرها من الوظائف النحويَّة بأن تَحدَّدَت وفقًا لذلك التقنين التراكيب المؤهلة بأن ترد فيها ، وبالخروج عن ذلك الأصل تغدو تلك الوظائف النحوية وظائف مجازية ؛ فالمجاز بوصفه ظاهرة دلالية مجسّدة للنسخ الوظيفي في الجملة العربية قد كان الطابع العام لشواهد هذا البحث ؛ لأنَّه وبهَدْرِ العلاقات المعجميَّة القائمة بين الكلم تنشأ تراكيب لغويَّة تُحَدَّدُ على إثرِها وظائف نحويَّة مجازيةٌ تُفهم من قرائن السِّياق الواردة فيه الوظائفُ النحويَّة الحقيقية المنوطة بها .

ورُبَّ سائلٍ يسأل : ما علاقة المجاز – بوصفه ظاهرة بلاغيَّة – بالنَّحو الوظيفي ؟ وما هي آثار تلك العوارض التركيبية على الوظائف النحوية في السِّياق ؟ والإجابة عن ذلك يمكن اختصارها في النِّقاط الآتي ذكرها والَّتي من شأنها أن تُلقي الضوء – وبنظرة شموليَّة – على البحث المعالج وعلى النَّتائج التي تمَّ الخلوص إليها بدءًا بـ :

أ – إنَّ المجاز بوصفه ظاهرة لغوية قد يدخل على أقسام الكلم (الاسم ، الفعل ، الحرف) بشكل أو بآخر – وإن عارض ذلك بعض اللغويين – لينزاح اللفظ إثره عن أصل دلالته لوجود قرائن مقاميَّة ومقاليَّة تدلُّ على ذلك .

ب – إذا كثُر المجاز وشاع بين النَّاس لحِق بالحقيقة بيد أنَّ قالبه يبقى على الدَّوام قالبًا مجازيًّا إذ إنَّ مؤهِّلات اللَّفظ (عناصرها التَّمييزيَّة) تُوحِي بمجازيَّة التَّركيب الَّتي صارت مألوفةً لكثرة تداولها بالعرف نحو قولنا : « مات فلانٌ » أو « نسي فلان .. » فالفاعل في الحالتين فاعلٌ مجازي غير مختارٍ لفعله فاللَّه وحده هو المُميت ، والشيطان هو المُنسي على نحو ما جاء في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ

أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ [الكهف : ٦٣] ، وعليه فالفاعل الدّلالي (وهو في المثالين السابقين : اللّه جلّت قدرته ، والشيطان الرّجيم) غيرُ الفاعل النحوي الشّكلي الذي قَبِلْنا بكونه فاعلًا لشيوعه وتداوله ؛ لأنّه هو مَن يقعُ عليه الفعل (أمات اللّه فلانًا وأنسى الشيطان فلانًا ...) فهو المفعول به في المعنى .

ج – يعدل اللفظ عن أصل دلالته وقد جمعت معناه الأصلي وما نُقِلَ إليه من معنًى علاقةٌ محدّدةٌ لنوع المجاز الّذي دلّتْ على وجوده القرائن في السّياق اللغوي وخارجه وعليه كان المجاز نوعين : « لغوي وعقلي » ؛ فالأوّل منهما : إمّا مُقيَّدٌ بعلاقة المشابهة فهو « استعارة » ، أو غير المشابهة فيكون مجازًا مُرسلًا لا تَحُدُّه علاقة خاصّة . أمّا الآخر فعلاقاته حُدِّدت بـ : « الزمانية والمكانية والسببيّة والفاعليّة والمفعولية والمصدريّة » وفيه لُوحظ أنّ « علم المعاني » لا ينفصل عن « علم البيان » لاهتمامه بأحوال التراكيب ، و « المجاز العقلي » أحدها قد انتُهِكت علاقاته وأُهدِرَتْ فتغيّرت على إثره جهة الإسناد من الحقيقة إلى المجاز على نحو ما بيّنت الباحثة من أمثلةٍ في مواضعها وما التغيير إلا نسخ دلالي .

د – التماسًا للتّحليل اللّغوي المحض وابتعادًا عن أيّ اعتبارٍ فنّيٍّ من شأنه عَرْقلة هذا المسعى ركّزَت الباحثة على « الاستعارة التّبعيّة » و « الأصليّة » من بين أنواع الاستعارات لاهتمامها وتصنيفها على وفق مقاييس مستمدَّةٍ من الكلم نفسه (اسم وفعل وحرف) وعليه عُولِجَت الاستعارة كَمَادة خام طُبِّقَ عليها المنهج الوصفي التشريحي ، وهو المنهج المُناسب للدّراسات العلميّة فكان هو المنهج الغالب المتّبع في دراستنا .

هـ – من البلاغيين مَن وسَّعَ مجال المجاز ليُدخل « التّشبيه » و « الكناية » تحته ؛ ذلك لأنّ التّشبيه يعني الجمع بين حقلين دلاليين مختلفين لوجود علاقة المشابهة وفريقٌ آخرَ ضمَّ « الكناية » إلى المجاز للسّبب نفسه وهو أنّ العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى الكنائي علاقة لزوم بين شيئين من حقلين دلاليين مختلفين كقولهم : « نؤوم الضُّحى » « كناية » عن صفة الدّلال مع أنّ النّوم غير جنس الدّلال بيد أنّ العلاقة بينهما علاقة لزوم ، والقرينة في الكناية ضعيفة لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي ؛ وهذا ما حمل البعض من اللُّغويين إلى إخراجها من أنواع المجاز ، وحمل البعض الآخر من مثل « القزويني » إلى جعلها وسيطًا بين الحقيقة والمجاز ؛ ذلك أنّ المعنى الحقيقي في « المجاز المُرسل » خاصّة ملحوظٌ بالانتقال منه إلى المعنى المجازي لكنّه غير مقصودٍ

بالإفادة والمعنى الحقيقي في « الكناية » مقصود بالإفادة لكن لا بذاته بل لتقدير المكنّى عنه ، وبهذا فإن الحمل على الحقيقة ينسخ الحمل على المجاز وعكس الحكم صحيح فيما أشرنا إليه من خلال هذه الدراسة بـ « التناسخ الوظيفي » .

و – من العلاقات الجدليّة النّاشئة عن المجاز علاقة الفعل بمُرادفه ومضاده أو بما يُسمّى بالتّضمين ؛ وهو إشراب الفعل معنى فعل آخر يسمح له ذلك بأن يحتلّ وظيفته ويقوم بأدواره ويتصرّف تصرّفه بيد أنّه (أي التضمين) قد وضع البلاغيين واللّغويين عامّة أمام تَساؤلٍ مُهم : أَضُمّن الفعل معنى فعلٍ آخر أم ضُمّن الحرف معنًى لحرف آخر دون الفعل ؟ والمُرجّح في ذلك – كما ترى الباحثة – تفاعل الفعل مع الحرف لإنشاء الدلالة الجديدة في الجملة فالفعل قد تضمّن دلالة فعل آخر بقرينة الحرف المضام له ، وكذلك ضُمّن الحرف معنى حرف آخر دلّ الفعل المتعلق به عليه .

ز – إنّ الاهتمام بالتّضمين يعني الاهتمام بالدّلالة ، هذا العنصر الّذي مَيّزَت به الباحثة دراستها للتّفريق بين : « نحو الإعراب » ، وهو النحو المُتعارف عليه والذي يهتم بأواخر الكلم ، وبين « نحو الدّلالة » ، أو ما يُعرف بالنّحو الوظيفي ؛ لقيامه على عنصر الدلالة في تحديد الوظائف النّحويّة أكثر من عنايته بأواخر الكلم (الحركة الإعرابية قرينة من القرائن المساعدة على تحديد الوظائف النحويّة بتضافرها مع غيرها من القرائن) .

ح – يتمّ تحديد الوظائف النّحويّة – وهي إمّا أبوابٌ نحويّة أو حروف معانٍ أو أساليب وما تضمّنته من أدوات دالة عليها – بالاستعانة بالقرائن المقالية (اللفظية منها : « الحركة الإعرابية والرتبة ... » والمعنوية : « الإسناد والتخصيص .. ») والمقاميّة ؛ ذلك أنّه لكلّ وظيفةٍ نحويّةٍ شرط دلالي يُمثّله معناها التّقسيمي الذي يسمح بإدراجها في تركيب دون آخر كأن يكون الخبر نكرةً لا ظرفًا ممّا ينفي كون : « في الدّار » من الجملة : « عمرو في الدّار » خبرًا بل بتقدير محذوفٍ هو : موجود أو مستقر أو كائن أو كأن يكون المبتدأ « هو هو » بعبارة « سيبويه » في « باب الابتداء » ممّا ينفي كون : « الهلال » من المثال : « الليلة الهلال » خبرًا ، والأمر ذاته يُلحظ عن الحال الّذي من شروطه أن يكون نكرةً مشتقّة غير أنّه في قولنا : « يُناسبني دِنيّا » أو « هو ابن عمّي دِنيّا » لا يكون إلّا بتأويل دِنيّا لِمعنى « دانيًا » وهذا ما أشار إليه « سيبويه » في باب : « هذا شيء ينتصب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو » ،

فكل ما تقدَّم ذكره من أمثلة قد مثَّل للنسخ الوظيفي في الأبواب النحوية ؛ لخروجها عن الأصل المقر به في التداول كما أجمع عليه النحاة .

ط - إنَّ معرفة المعنى المعجمي للكلمة يُساعد في الحكم بحقيقيَّة التَّركيب أو مجازيَّته ، وبه يتمُّ الفهم الصَّحيح للوظائف النَّحويَّة المنوطة بالكلمة بمعونة السِّياق وما يحتويه من قرائن ليُلحظ اختلاف الوظيفة المتعلِّقة باللفظة المجازية - إن صحَّ التعبير - بإعادة إدراجها بمعناها الحقيقي في الغالب وقلنا : « في الغالب » ؛ لأنَّه لا يمكن أن يسهم المجاز في فهم الوظائف النحويَّة بشكل جليٍّ في بعض الأمثلة وإن تحقَّق فيها دخول المجاز كقوله تعالى : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٣] ، فَمِنَ الرَّكاكة أن نقول : « فكُّ عبدٍ من الأسر بما في ذلك رقبته » ؛ لأنه « مجاز مرسل » جزئي العلاقة وعليه نبين - وبعد تكلُّفٍ في التحليل - أنَّ وظيفة « الرَّقبة » قد فُهمت وظيفتها النحوية الصَّحيحة وبه (أي الفهم الصحيح) انتقلت من المفعوليَّة (وظيفيًّا ؛ لأنَّه في نحو الإعراب مُضاف إليه) إلى مُسندٍ إليه وعليه تجنَّبت الباحثة ذلك في أكثر من مقام .

ك - على اعتبار « الكناية » من المجاز لوحظ أنَّها تُساعد في توجيه الوظائف النَّحويَّة وجهاتٍ خاصَّة بحسب المعنى المنوط باللَّفظ المكنَّى به الَّذي يأخذ دور وظيفة نحوية حقيقية إذا التزم بمعناه الحقيقي ، بيد أن اتجاه تلك الوظيفة قد يتغير لينتقل من المفعولية إلى الحالية ... وغيرها وهو ما عُرف بالنسخ في حال أخذ اللفظ لمعنى لفظ آخر ، أو بمعنى آخر لإمكان التبادل بين لفظين من حقلين دلاليين مختلفين ، بيد أنَّ هذا لا يمكن تَعميمه ، فمن الأمثلة الكنائية ما لا يظهر فيه التوجيه الوظيفي بشكل جليٍّ فالألفاظ الآتية من نحو : اللهو والرحمة والمودة كُنِّي بها على الترتيب عن : « المرأة والزوجة والولد » في الآيتين الكريمتين الآتيتين بقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء : ١٧] ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ﴾ [الروم : ٢١] ، بيد أنَّ وظائفها النَّحوية قد استقرَّت في موضع المفعول به ولم تبرحه ، وهذا ما شذَّ عن القاعدة العامَّة في التوجيه وهي اختلاف الوظيفة النَّحوية لاختلاف معناها المعجمي ؛ حالها حال كلِّ علم لم تستغرق قواعده كلَّ الأمثلة بل بعمليَّة شبه استقرائية تامَّة تمَّ على أساسها ذلك التَّقعيد .

ل - النسخ الوظيفي قد يعتري الوظائف النحوية العامة منها والخاصة ومن

مظاهره التناسخ الوظيفي بسبب القراءة القرآنية أو تعدد في الأوجه الإعرابية فيما عُرف بنظرية الاحتمالات الإعرابية ، ونعني بالتناسخ الاشتراك في النسخ بين وظيفتين ؛ فالأخذ بأكثر من قراءة وبأكثر من تحليل نحوي للجملة الواحدة يعني تناسخ تلك الوجوه فيما بينها لانعدام مرجِّح للأصل ؛ إذ إنَّ كلَّ وجه من أوجه القراءة أو التحليل النحوي بمنزلة جملة مستقلة دلاليًا عن غيرها ، وبذلك تتناسخ الوظائف المدرجة تحتها إذا ما قورنت بالأوجه الأخرى .

م - يظهر التناسخ الوظيفي أيضًا بسبب المجاز فدخول الاستفهام (فهم) على النفي (إثبات) تتناسخ فيه الأداتان - الهمزة والنفي - لتحقيق غرض بلاغي بتفاعلهما وهو التقرير أي نفي النفي إثبات ؛ لأنَّ الاستفهام قد نسخ النفي كما نسخ النفي الاستفهام .

ن - قد يعتري الجملة أكثر من نسخ فالخبر - وظيفة عامة - قد يُنسخ دعاءً ويُنسخ الدعاء فيه لإرادة التعجب كما في قولنا : « قاتله اللّه ما أشعره » فنسخ الخبر إلى إنشاء غير طلبي هو التعجب .

س - تتناسخ الأنماط الخبريَّة فيما بينها وكذلك الحال مع الأنماط الإنشائية وقد يُخبر بالإنشاء كما قد يُنفعل بالأخبار ؛ فمن الإخبار بالإنشاء قولك : « هذه البنت ما كان أجملها ! » أي « كانت جميلة » لتوافر قرينتان في السياق العنصر الزمني « كان » وموقعه بين المتلازمين إضافة إلى العامل التركيبي ممثلًا في حلول المركب الخالفي (التعجب) محل الخبر ، أمَّا من الأخبار المُنفعَل بها قولك : « نجحت نجحت » بقرينة حالية تمثَّلت في علم المُخاطب بالخبر مما يُحيل إلى لازم معناه وهو إظهار الفرح والسرور ، وقد تُنسخ الأنماط الخبرية إلى أنماط إنشائية كما قد تُنسخ الأنماط الإنشائية إلى أنماط خبرية في مواضع لا تُحصى مثَّلت الباحثة لبعض منها .

ع - قد تحوي الجملة أكثر من نسخ لوظائفها الصغرى في آن واحد فنسخ المفعول به في الجملة الآتية : « أدخلت القلنسوة في رأسي » هو نسخ في الوقت ذاته للمفعول فيه ؛ لأنَّ المعنى في أصله قبل أن يعتريه النسخ « أدخلت رأسي في القلنسوة » فما هو مفعول به في الأصل (رأسي) نُسخ إلى مفعول فيه وما هو مفعول فيه في الأصل (القلنسوة) نُسخ إلى مفعول به .

ف - الاشتراك في الشروط الصرفيَّة وفي الوظيفة العامة لبعض الوظائف النحوية

يخوّل لها التناسخ ؛ كاشتراك كل من الخبر والحال والنعت في كونها أوصافًا ، واشتراك التمييز والحال المبيِّنة والبدل في الوظيفة العامة وهي البيان وهو ما يسمح لها بالتناسخ فيما بينها بحسب نظرية تعدد الأوجه الإعرابية التي تجعل من كل تحليل نحوي جملة مستقلة دلاليًا .

ص – تنوُّعُ عوامل النسخ بين كونها عوامل صوتية أو صرفية أو معجمية أو نحوية لا يعني بالضرورة انفراد كل عامل بهذا الدور (النسخ الوظيفي) بل تتكامل هذه العوامل لتجلية الدلالة الأصلية للتركيب .

ومن اللّه التوفيق والسداد .

* * *

المصادر والمراجع

● القرآن الكريم .

● الإبهاج في شرح المنهاج : علي بن عبد الكافي السبكي ب . ط دار الكتب العلمية (بيروت) (١٤١٦هـ/١٩٩٥م) .

● الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم) ب . ط الهيئة المصرية للكتاب (١٩٧٤م) .

● إحياء النحو : د .مصطفى إبراهيم ب .ط مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٣٨م) .

● إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : محمد الشوكاني ب . ط دار الفكر للطباعة والنشر ب . ت .

● أساس البلاغة : جار اللّٰه أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري – الطبعة الثالثة – الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب (١٩٨٥م) .

● الأساليب الإنشائية في النحو العربي : د . عبد السلام هارون الطبعة الخامسة مكتبة الخانجي (القاهرة) (٢٠٠٠م) .

● أساليب النفي في القرآن : د . أحمد ماهر البقري ب .ط دار نشر الثقافة (١٩٧٠م) .

● الاستثناء في القرآن الكريم (نوعه حكمه إعرابه) : حسن طه الحسن – ب . ط – مطبعة الزهراء الحديثة / الموصل (العراق) – (١٩٩٠م) .

● الاستغناء في أحكام الاستثناء : شهاب الدين القرافي (تحقيق : د .طه محسن) ب . ط مطبعة الإرشاد (بغداد) (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) .

● أسرار البلاغة : الإمام عبد القاهر الجرجاني (تحقيق : محمود رشيد رضا) الطبعة الأولى دار الكتب العلمية (بيروت) ب . ت .

● أسرار العربية : أبو البركات الأنباري (تحقيق : فخر صالح قدارة) الطبعة الأولى دار الجيل (بيروت) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) .

● الأشباه والنظائر في النحو العربي : أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي الطبعة الأولى المكتبة العصرية (بيروت) (١٩٩٩م) .

● أصول السرخسي : أبو بكر السرخسي (تحقيق : أبو الوفا الأفغاني) الطبعة الأولى دار الكتب العلمية (بيروت) (١٤١٤هـ/١٩٩٣م) .

● الأصول - دراسة إبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي - : د . تمام حسان الطبعة الأولى دار الثقافة (الدار البيضاء) (١٤٠١هـ/١٩٨١م) .

● الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (تحقيق : عبد الحسين الفتلي) الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة (بيروت) (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) .

● أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : د . نايف خرما الطبعة الثانية عالم المعرفة (١٩٧٩م) .

● الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار : أبو بكر الحازمي الهمذاني (تحقيق : عبد المعطي أمين القلعجي) الطبعة الثانية منشورات جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان) (١٤١٠هـ/١٩٨٩م) .

● اعتراض الشرط على الشرط : ابن هشام الأنصاري (تحقيق : عبد الفتاح الحموز) الطبعة الأولى دار عمار (الأردن) (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) .

● إعراب القرآن للنحاس : أبو جعفر النحاس (تحقيق : زهير غازي زاهد) الطبعة الثالثة عالم الكتب (لبنان) (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م) .

● الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة - دراسة تفسيرية - : د . محمود عبد السلام شرف الدين الطبعة الأولى دار مرجان للطباعة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) .

● الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي (تحقيق : د . أحمد محمد قاسم) الطبعة الأولى مطبعة السعادة (القاهرة) (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م) .

● الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري (تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) ب . ط دار الفكر (دمشق) ب . ت .

● أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام (تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) الطبعة الرابعة مطبعة النصر (مصر) (١٩٥٦م) .

● الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني (تحقيق : عبد المنعم خفاجة) الطبعة الثالثة دار الجيل (بيروت) (١٩٩٣م) .

● البحث النحوي عند الأصوليين : د . مصطفى جمال الدين ب . ط ، ب . مطبعة (١٩٨٠م) .

● البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي الطبعة الثانية دار الكتاب الإسلامي (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م) .

● بحوث لغوية : د . أحمد مطلوب الطبعة الأولى دار الفكر للنشر والتوزيع (١٩٨٧م) .

• البرهان في علوم القرآن الإمام : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم) الطبعة الأولى دار إحياء الكتب العلمية (١٩٥٨م) .

• بناء الجملة العربية : د . محمد حماسة عبد اللطيف ب . ط دار غريب (القاهرة) (٢٠٠٣م) .

• تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة أبو محمد عبد الله تحقيق : السيد أحمد صقر الطبعة الثالثة دار إحياء الكتب العلمية (١٤٠١هـ/١٩٨١م) .

• التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين د . ط الناشر : مصفى البابي الحلبي القاهرة (١٩٦١) .

• التبيان في شرح الديوان : أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ب . ط مكتبة مصطفى البابي الحلبي (مصر) (١٩٧١م) .

• التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة - دراسة في دلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية - : د . محمود عكاشة الطبعة الأولى مطبعة المصطفى (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م) .

• التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر : د . عبد الفتاح لاشين ب . ط دار المريخ للنشر (السعودية) ب . ت .

• التطبيق النحوي : د . عبده الراجحي دار المعرفة الجامعيّة الطبعة الثانية (١٩٩٨م) .

• التطور النحوي : د . رمضان عبد التواب الطبعة الرابعة مكتبة الخانجي (القاهرة) (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م) .

• التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية : د . شفيع السيّد الطبعة الثانية دار الفكر العربي (١٩٨٢م) .

• التعدية والتضمين : د . عبد الجبار توامة الطبعة الأولى ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) (١٩٩٤م) .

• التعريفات : علي بن محمد الجرجاني الطبعة الثالثة دار الكتب العلمية (بيروت) (١٩٨٨م) .

• تفسير البيضاوي : أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ناصر الدين البيضاوي ب . ط دار صادر (بيروت) ب . ت .

• تفسير التحرير والتنوير : محمد الطاهر بن عاشور ب . ط الدار التونسية للنشر (تونس) (١٩٨٤م) .

• تفسير القرطبي : محمد القرطبي (تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني) الطبعة الثانية

دار الشعب (القاهرة) (١٣٧٢م) .

• التمهيد في تخريج الفروع على الأصول : الإمام جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم الإسنوي (تحقيق : د . محمد حسن هيتو) الطبعة الثالثة مؤسسة الرسالة (بيروت) (١٩٨٤م) .

• الجملة العربية (دراسة لغوية نحوية) : د . محمد إبراهيم ب . ط منشأة المعارف بالإسكندرية ب . ت .

• الجملة العربية والمعنى : د . فاضل صالح السامرائي الطبعة الأولى دار ابن حزم (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) .

• الجملة الفعلية استفهامية مؤكدة في شعر المتنبي : د . زين كامل الخويسكس ب . ط مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر (١٩٨٦م) .

• الجملة الوصفية في النحو العربي : د . شعبان صلاح ب . ط دار غريب (٢٠٠٤م) .

• الجمل في النحو : الخليل الفراهيدي تحقيق : د . فخر الدين قباوة الطبعة الخامسة (١٤١٦هـ/١٩٩٥م) .

• الجنى الداني في حروف المعاني : حسين بن قاسم المرادي (تحقيق : طه محسن) ب . ط مؤسسة الكتب للطباعة والنشر (جامعة بغداد) (١٩٧٦م) .

• جواهر البلاغة : أحمد الهاشمي (تحقيق : يوسف الصميلي) الطبعة الأولى المكتبة العصرية (بيروت) (١٩٩٩م) .

• الحدود : أبو الحسن الرماني (تحقيق : إبراهيم السامرائي) : ب . ط دار الفكر (عمان) ب . ت .

• حروف المعاني : أبو القاسم الزجاجي : تحقيق : علي توفيق الحمد الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة (بيروت) (١٩٨٤م) .

• الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (تحقيق : محمد علي النجار) ب . ط عالم الكتب (بيروت) ب . ت .

• الدراسات اللغوية والنحوية في مصر - منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري - : د . أحمد نصيف الجنابي ب . ط دار التراث (القاهرة) (١٩٧٧م) .

• دقائق العربية : الأمير أمين آل ناصر الدين الطبعة الثانية مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح بيروت (١٩٦٨م) .

• دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني (تحقيق : محمود رشيد رضا) الطبعة الثانية دار المعرفة للطباعة والنشر (١٩٩٨م) .

- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين : د . موسى بن مصطفى العبيدان الطبعة الأولى الأوائل للنشر والتوزيع (٢٠٠٢م) .
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : د . لطيفة إبراهيم النجار الطبعة الأولى دار البشير (١٤١٤/١٩٩٤) .
- ديوان أبي فراس الحمداني : رواية أبي عبد الله الحسين بن خالويه ب . ط دار صادر للطباعة والنشر بيروت (١٩٦١م) .
- ديوان أبي تمام : تحقيق : إيليا الحاوي دار الكتاب اللبناني (بيروت) الطبعة الأولى (١٩٨١م) .
- ديوان الأحوص الأنصاري : تحقيق : د .سعدي الضناوي الطبعة الأولى دار صادر (بيروت) (١٩٩٨م) .
- ديوان جرير : ب . ط دار صادر (بيروت) ب .ت .
- ديوان حسان بن ثابت : تحقيق : محمد عزت نصر الله ب . ط دار إحياء التراث العربي (بيروت) ب . ت .
- ديوان حماسة أبي تمام (تحقيق : التبريزي) ب . ط دار التعلم (بيروت) ب . ت .
- ديوان الخنساء : ب . ط دار صادر (بيروت) ب . ت .
- ديوان ذي الرمة : تحقيق : زهير فتح الله الطبعة الأولى دار صادر (بيروت) (١٩٩٥م) .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تحقيق : محمد يوسف نجم ب . ط دار صادر (بيروت) ب . ت .
- ديوان العجاج : تحقيق : سعدي الضناوي الطبعة الأولى دار صادر (بيروت) (١٩٩٧م) .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة : ب . ط دار صادر (بيروت) ب . ت .
- ديوان عمرو بن كلثوم : الطبعة الأولى دار صادر (بيروت) (١٩٩٦م) .
- ديوان الفرزدق : ب . ط دار صادر (بيروت) (١٣٨٦هـ/١٩٦٦م) .
- ديوان كثير عزة : تحقيق : د . إحسان عباس ب . ط دار الثقافة (بيروت) (١٣٩١هـ/١٩٧١م) .
- ديوان النابغة الجعدي : تحقيق : د . واضح الصمد الطبعة الأولى دار صادر (بيروت) (١٩٩٨م) .
- ديوان النابغة الذبياني : تحقيق : د . كرم البستاني ب . ط دار صادر (بيروت) (١٩٥٣م) .

• رصف المباني في شرح المعاني : أحمد المالقي تحقيق : أحمد محمد الخراط ب . ط مطبوعات مجمع اللغة العربية (دمشق) ب . ت .

• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيّد محمود الآلوسي تحقيق : محمد حسين العرب ب . ط دار الفكر (بيروت) (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) .

• زمن الفعل في اللغة العربية (قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي) : د . عبد الجبار توامة ب . ط ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) (١٩٩٤م) .

• الزمن في القرآن الكريم – دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه : د .بكري عبد الكريم الطبعة الثانية دار الفجر للنشر والتوزيع (١٩٩٩م) .

• الزمن واللغة : د . مالك المطلبي الهيئة المصرية العامة للكتاب ب . ط (١٩٨٦م) .

• زهير بن أبي سلمى : تحقيق : د . عبد الحميد سند الجندي ب . ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة ب . ت .

• سر صناعة الإعراب : عثمان بن جني (تحقيق : د . حسن هنداوي) الطبعة الأولى دار القلم (دمشق) (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) .

• شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل على ألفية الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (تحقيق : يوسف الشيخ محمد النقاعي) الطبعة الأولى مطبعة باقري (إيران) (١٩٩٤م) .

• شرح الأشموني لألفية ابن مالك تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ب . ط المكتبة الأزهرية للتراث ب . ت .

• شرح ديوان الأعشى : تحقيق : كامل سليمان الطبعة الأولى دار الكتاب اللبناني (بيروت) ب . ت .

• شرح ديوان الحماسة : أبو علي المرزوقي ت : أحمد أمين وعبد السلام هارون الطبعة الأولى دار الجيل (بيروت) (١٤١١هـ/١٩٩١م) .

• شرح شذور الذهب : جمال الدين بن هشام الأنصاري (تحقيق : محمد ياسر شرف) الطبعة الأولى دار إحسان للنشر (إيران) : (١٩٩٨م) .

• شرح قطر الندى : ابن هشام الأنصاري (تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) القاهرة الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣) .

• شرح كافية ابن الحاجب : بدر الدين بن جماعة (تحقيق : د . محمد محمد داود) ب . ط دار المنار للنشر والتوزيع (٢٠٠٠م) .

- شرح الكافية للرضي : الرضي الإستراباذي تحقيق : د .عبد العال سالم مكرم الطبعة الأولى عالم الكتب (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) .
- شرح المعلقات السبع : الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسن الزوزني (*تحقيق: محمد محيي* الدين عبد الحميد) ب . ط مكتبة ومطبعة محمد علي صبح وأولاده ب . ت .
- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش ب . ط مكتبة المتنبي (القاهرة) ب . ت .
- شعر ابن المعتز : دراسة وتحقيق : د . يونس السامرائي ب . ط منشورات وزارة الإعلام (١٩٧٧م) .
- شعر عبدة بن الطبيب : تحقيق يحيى الجبوري ب . ط دار التربي للنشر (بغداد) (١٣٩١هـ/١٩٧١م) .
- الصاحبي : أحمد بن فارس بن زكريا تحقيق : السيد أحمد صقر ب . ط دار إحياء الكتب العربية ب . ت .
- صحيح مسلم : الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الطبعة الأولى دار الفكر للطباعة والنشر (١٩٨٨م) .
- صفوة التفاسير : أبو علي الصابوني الطبعة الثالثة دار القرآن الكريم (بيروت) (١٩٨١م) .
- الصورة البيانية : حفني محمد شرف الطبعة الأولى دار النهضة (مصر) . (١٩٦٥م) .
- الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني : ب . ط مطبعة المقتطف (مصر) (١٩١٤م) .
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم : د . أحمد سليمان ياقوت الطبعة الأولى شركة الطباعة العربية السعودية (الرياض) (١٩٨١م) .
- ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن : د . فهمي حسن النمر ب . ط دار الثقافة (القاهرة) (١٩٨٥م) .
- العربية والوظائف النحوية – دراسة في اتساع النظام والأساليب – : د . ممدوح عبد الرحمن الرمالي ب . ط دار المعرفة الجامعية (١٩٩٦م) .
- العلاقات الدلالية في التراث البلاغي : عبد الواحد حسن الشيخ الطبعة الأولى مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية (١٩٨٩م) .

● علم اللغة بين التراث والمعاصرة : د . عاطف مدكور ب . ط دار الثقافة للنشر والتوزيع (١٩٨٧م) .

● علم وظائف الأصوات اللغوية : د .عصام نور الدين الطبعة الأولى دار الفكر (بيروت) (١٩٩٢م) .

● الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري (تحقيق : محمد إبراهيم سليم) ب . ط دار العلم والثقافة (القاهرة) ب .ت .

● قواعد تحويلية للغة العربية : د . محمد علي الخولي الطبعة الأولى دار المريخ (السعودية) (١٤٠٢هـ/١٩٨١م) .

● قواعد النحو في ضوء نظرية النظم : د . سناء حميد البياتي الطبعة الأولى دار وائل للنشر (٢٠٠٣م) .

● في بناء الجملة العربية : د . محمد حماسة عبد اللطيف الطبعة الأولى دار القلم الكويت (١٩٨٢م) .

● في البنية والدلالة – رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية – : د . سعد أبو رضا ب . ط منشأة المعارف (إسكندرية) ب . ت .

● في البلاغة العربية – علم المعاني – : د . عبد العزيز عتيق ب . ط دار النهضة العربية (بيروت) (١٩٧٤م) .

● في التحليل اللغوي – منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام – : د . أحمد خليل عمايرة الطبعة الأولى مكتبة المنار (الأردن) (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) .

● في النحو العربي نقد وتوجيه : د . مهدي المخزومي ب . ط منشورات المكتبة العصرية (بيروت) ب . ت .

● في نحو اللغة وتراكيبها – منهج وتطبيق – : د . أحمد خليل عمايرة الطبعة الأولى عالم المعرفة (جدة) (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) .

● في علم النحو : د . أمين علي السيد الطبعة السابعة دار المعارف (١٩٩٤م) .

● الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه) (تحقيق : د . إميل بديع يعقوب) الطبعة الأولى منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية (بيروت) : (١٩٩٩م) .

● كشاف اصطلاحات الفنون : محمد التهانوي تحقيق : أحمد حسن سبح الطبعة الأولى دار الكتب العلمية – بيروت) (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) .

● الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار اللّه

محمود بن عمر الزمخشري تحقيق : مصطفى حسن أحمد ب . ط دار الكتاب العربي (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) .

● كلام العرب – من قضايا اللغة – : د . حسن ظاظا ب .ط دار المعارف (مصر) (١٩٧١م) .

● الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) : أبو البقاء الكفوي (تحقيق : د . عدنان درويش ومحمد المصري) ب . ط دار الكتب الثقافية ب . ت .

● اللامات : أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي (تحقيق : مازن المبارك) الطبعة الثانية دار الفكر (دمشق) (١٤٠٥هـ/١٩٨٧م) .

● اللباب : أبو البقاء العكبري (ت : د . عبد الإله النبهان) الطبعة الأولى دار الفكر (دمشق) (١٤١٦هـ/١٩٩٥م) .

● لسان العرب : ابن منظور جمال الدين الطبعة الأولى دار صادر (بيروت) (١٩٩٢م) .

● اللغة العربية معناها ومبناها : د . تمام حسان ب . ط دار الثقافة (المغرب) (١٩٩٤م) .

● اللغة والنحو – دراية تاريخية وتحليلية مقارنة – : د . حسن عون الطبعة الأولى مكتبة رويال (إسكندرية) (١٩٥٢م) .

● اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني (تحقيق : فائز فارس) الطبعة الأولى دار الأمل للنشر والتوزيع (الأردن) (١٩٨٨م) .

● مباحث التخصيص عند الأصوليين : د . محمود سعد ب . ط منشأة المعارف (الإسكندرية) ب . ت .

● مباحث في اللسانيات : أحمد حساني ب . ط ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) : (١٩٩٩م) .

● المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الملقب بابن الأثير (تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد) ب . ط ، ب . مط . ب . ت .

● مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن مثنى التيمي (تحقيق : محمد فؤاد سزكين) الطبعة الأولى الناشر : محمد سامي أمين الخانجي مصر (١٩٦٢م) .

● مختصر العين : الزبيدي أبو بكر محمد الطبعة الأولى عالم الكتب للطباعة (١٩٩٦م) .

● المزهر في علوم اللغة وأنواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ب . ط دار إحياء الكتب العربية (بيروت) ب . ت .

● مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء العكبري تحقيق : محمد خير الحلواني الطبعة الأولى دار الشرق العربي (بيروت) ب .ت .

● المستصفى من علم الأصول : أبو حامد الغزالي الطبعة الثالثة دار إحياء التراث العربي (بيروت) (١٤١٤هـ/١٩٩٣م) .

● مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء : د . فخر الدين قباوة الطبعة الأولى دار الفكر (دمشق) (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) .

● معاني الحروف : أبو الحسن الرماني تحقيق : د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي الطبعة الثالثة دار الشروق (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) .

● معاني القرآن : الفراء (تحقيق : أحمد يوسف نجاتي - محمد علي النجار) ب . ط مطبعة دارالسرور ب .ت .

● معاني النحو : د . فاضل صالح السامرائي الطبعة الأولى دار الفكر (الأردن) (٢٠٠٠م) .

● المعاني الثانية في الأسلوب القرآني : د . فتحي أحمد عامر ب . ط منشأة المعارف (إسكندرية) (١٩٩١م) .

● معترك الأقران في إعجاز القرآن : أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي (تحقيق : أحمد شمس الدين) الطبعة الأولى دار الكتب العلمية (بيروت) (١٩٨٨م) .

●معجم القراءات القرآنية : د . عبد العال سالم مكرم ، د . أحمد مختار عمر الطبعة الأولى مطبوعات جامعة الكويت (١٩٨٢م) .

● المعجم المفصل في علوم البلاغة : د . إنعام فوّال عكّاوي الطبعة الثانية دار الكتب العلمية (بيروت) (١٩٩٦م) .

● المعجم المفصل في النحو العربي : د . عزيزة فوّال بابتي الطبعة الأولى دار الكتب العلمية (بيروت) (١٩٩٢م) .

● معلقة امرئ القيس : تحقيق : نصري عبد الرحمن الطبعة الأولى دار البشر (عمان) (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) .

● مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق : ابن هشام الأنصاري (تحقيق : أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي) الطبعة الأولى دار إحياء التراث العربي (بيروت) (٢٠٠١م) .

● مفتاح العلوم : أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الطبعة الأولى مصطفى البابي الحلبي وأولاده (١٩٣٧م) .
● المفصل : أبو القاسم الزمخشري تحقيق : د . علي أبو ملحم مكتبة الهلال (بيروت) الطبعة الأولى (١٩٩٣م) .
● المقابسات : أبو حيان التوحيدي الطبعة الأولى المطبعة الرحمانية (مصر) (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م) .
● المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (تحقيق : د . كاظم بحر المرجان) ب . ط منشورات وزارة الثقافة والإعلام (العراق) (١٩٨٢م) .
● المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة) ب . ط عالم الكتب بيروت ب .ت .
● من أسرار حروف العطف في الذكر الحكيم (الفاء وثم) : د . أحمد أمين الخضري الطبعة الأولى مكتبة وهبة (القاهرة) (١٤١٤هـ/١٩٩٣م) .
● من قضايا الرابط في اللغة العربية : د . أحمد المتوكل ب .ط مطبعة النجاح الجديدة (الدار البيضاء) ب .ت .
● من قضايا اللغة : د .مصطفى النحلس مطبوعات جامعة الكويت الطبعة الأولى (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) .
● الموافقات في أصول الشريعة : أبو إسحاق الشاطبي الطبعة الثانية دار الفكر العربي (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) .
● نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم السهيلي (تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض) الطبعة الأولى دار الكتب العلمية (بيروت) (١٤١٢هـ/١٩٩٢م) .
● نحو المعاني : د . أحمد عبد الستار جواري ب .ط مطبوعات المجمع العلمي العراقي (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) .
● نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية : مازن الوعر الطبعة الأولى دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر (١٩٨٧م) .
● النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) : د . محمد حماسة عبد اللطيف الطبعة الأولى عالم الكتب (بيروت) ب . ت .
● نصوص من كتب النحو : د . أحمد سليمان ياقوت ب .ط دار المعرفة الجامعية (١٩٩٦م) .
● نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : د .مصطفى حميدة الطبعة الأولى

الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان) (١٩٩٧م) .

• نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : د . حسن الملخ ب . ط دار الشروق (الأردن) (٢٠٠٠م) .

• النواسخ الفعلية – دراسة نحوية تطبيقية على الربع الثالث من القرآن الكريم – : سلوى إدريس بابكر الدار السودانية للكتب ب . ط (٢٠٠٢م) .

• همع الهوامع : جلال الدين السيوطي (تحقيق : عبد الحميد هنداوي) ب . ط المكتبة التوفيقية (مصر) ب . ت .

• وصف اللغة دلاليًا – في ضوء مفهوم الدلالة المركزية – دراسة حول المعنى وظلال المعنى – : محمد محمد يونس علي ب . ط منشورات جامعة الفاتح (ليبيا) (١٩٩٣م) .

• الوقف والابتداء : أبو عبد الله الغزنودي (تحقيق : د . محسن هاشم درويش) الطبعة الأولى دار المناهج (الأردن) (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) .

المخطوطات :

• الإفصاح ببعض ما جاء من أخطاء في الإيضاح : أبو الحسن سليمان بن الطراوة مكتبة الإسكندرية رقم المخطوطة : (١٨٣٠) .

الرسائل الجامعية :

• أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق : رسالة ماجستير : خديجة محمد الصافي (٢٠٠٢م) الجامعة المستنصرية (كلية الآداب) العراق .

• البدل في الجملة العربية مع دراسة تطبيقية على القرآن الكريم رسالة ماجستير : حسين محمد محمد حسن (١٩٨٣م) جامعة إسكندرية (كلية الآداب) مصر .

• الجملة الشرطية في شعر أبي تمام – دراسة نحوية دلالية – رسالة ماجستير : عطية فرج سرحان (٢٠٠٢م) جامعة إسكندرية (كلية الآداب) مصر .

• الفصل بين المتلازمين رسالة ماجستير : طه رضوان جامعة إسكندرية (كلية الآداب) مصر .

• القرائن المعنوية في النحو العربي رسالة دكتوراه : د . عبد الجبار توامة (١٩٩٦م) جامعة الجزائر (كلية الآداب) الجزائر .

المجلات :

• الاحتجاج للقراءات القرآنية والترجيح : د . خليل عبد العال خليل مجلة كلية دار العلوم ع = ٢٥/ ربيع الأول : (١٤٢٠ – يونيو ١٩٩٩م) .

● الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك : د . محمود نجيب مجلة التراث العربي (ع : ٨١ - ٨٢) رجب / ذو الحجة ١٤٢٢ (أكتوبر - مارس ٢٠٠١)

● أثر الجوار في المستويات اللغوية : د . فكري محمد سليمان مجلة علوم اللغة / مج : (٧ / ع . ٢/ ٢٠٠٤) .

● أثر القراء السبعة في إعمال الحروف العاملة وإهمالها : د . هادي عطية مطر الهلالي مجلة المورد (العراق) مج : (١٧ /. ع : ٤/ ١٩٨٨م) .

● الاستئناف النحوي ودوره في التركيب : د . مصطفى النحاس مجلة مجمع اللغة العربية المصري ج٦٥ (ربيع الثاني ١٤٠٩/ نوفمبر ١٩٨٩م)

● أسلوب العطف بين النحو والبلاغة : د . سامي عوض ورائف فرحان سماوة مجلة بحوث جامعة حلب (ع١١ - ١٩٨٧م) .

● الإلغاز النحوي وأمن اللبس : د . عبد العزيز علي سفر حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (الكويت) رسالة : (١٤١ الحولية : ٢٠/١٤٢٠ - ١٤٢١/١٩٩٩-٢٠٠٠) .

● الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية : د . سمير ستيتية (٥٨ - ٥٩) مجلة المورد (العراق) . مج ١٨/ع = ١ ربيع ١٩٨٩ .

● البيان بالإشارة بين النظرية والتطبيق د . سعيد أحمد جمعة مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية الأزهر (/ ع : ١٨ /٢٠٠٠م) .

● الجر على الجوار والمماثلة الصوتية : د . أحمد أبو الواحد أبو حطب مجلة كلية الآداب (الإسكندرية) (ع : ٩٤ / مج ٤٣ / ١٩٩٥) .

● الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد - رأي وتصنيف : د . محمد حماسة مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة) ج٧٧ (جمادى الأولى ١٤١٦هـ / نوفمبر ١٩٩٥م) .

● حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر : د . أحمد عبد الستار الجواري مجلة المجمع العلمي بالعراق . (تشرين الأول ١٩٨١م) ج٣ م٢٣ .

● صيغ الأمر في العربية في ضوء بحث القواعد التوليدية والتحويلية : د . طه الجندي مجلة كلية دار العلوم (ع : ٢٤/ : مارس ١٩٩٩/ ذو القعدة ١٤١٩) .

● ظواهر استفهامية في ديوان عمر بن أبي ربيعة : د . فخر الدين قباوة والطاهر قطبي مجلة بحوث جامعة حلب (ع : ١١ ١٩٧٨م) .

● اللغة والنحو في ضوء القراءات : د . جميل أحمد ظفر مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (مكة) سنة : (١٣٩٩ - ١٤٠٠) (مج ١٢٨) .

• ليس في اللغة العربية واو للاستئناف : د . محمد نائل أحمد مجلة مجمع اللغة العربية المصري ج ٦٤ - (ربيع الثاني ١٤٠٩/ نوفمبر ١٩٨٩) .

• معمولا « التركيب أرأيت بمعنى أخبرني » دراسة تطبيقية في القرآن : د . عاطف فكار مجلة كلية الآداب (قنا) (ع = ٩/١٩٩٩م) .

• مفهوم التأويل النحوي : د . مصطفي جطل ومحمود الجاسم مجلة بحوث جامعة دبي (/ ع : ٢٩ / ١٩٩٥م) .

• المنحى الوظيفي في التراث العربي : د . مسعود صحراوي « مجلة الدراسات اللغوية مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / مج : ٥ /ع : ١/محرم - ربيع الأول ١٤٢٤ / أبريل - يونيه ٢٠٠٣ .

• المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن : د . محمد كاظم البكاء مجلة المورد (العراق) مج١٧ ١٩٨٧

• موقف القراء من القراءات المتواترة في كتابه « معاني القرآن » : د . محسن هاشم درويش مجلة ع : ٢٧ ربيع الآخر ١٤٢٥ - يونيو ٢٠٠٤ .

• واو الربط وظائفها ودلالتها : د . محمد الريحاني مجلة علوم اللغة (مج١ ع ٤- ١٩٩٨م) .

• الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء : حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (الكويت) : (رسالة : ١٥٩ / حولية : ٢١/٢٠٠٠ - ٢٠٠١م) .

المواقع على الشبكة العالمية :

www .faculty .uaeu .ac .ae

www .majma .org .jo

أسباب التعدد في التحليل النحوي د . محمود حسن الجاسم

www .majma .org .jo /50

دلالة النحو ونحو الدلالة : صابر حباشة :

hltp // Ofouq .com / today / Modules . php ? Name & file : ortile & side = 1790

مقوّمات الدِّلالة النَّحويّة رشيد بلحبيب

Http : //Faculty .uaeu .ac .ae/rachid/research/makawimat

المحتويات

* * *

رقم الإيداع
٢٣٨٦٨ / ٢٠٠٧
I.S.B.N. **الترقيم الدولي**
977-342-593-2

السيرة الذاتية للمؤلفة

● د . خديجة محمد الصافي .

● وُلدت بالأغواط (الجزائر) في : ١٦/١/ ١٩٧٨م .

● وبالأغواط كانت دراستها الابتدائية والإعدادية والثانوية ، فحصلت الباحثة على شهادة البكالوريا في شعبة العلوم الدقيقة ، بعدها واصلت دراستها الجامعية بجامعة « عمار ثليجي » – بالأغواط – التي كانت بمثابة نقطة انعطاف غيَّرت مسار الباحثة الدراسي من التخصص العلمي إلى التخصص الأدبي ، وبحمد اللّه لم يكن ذلك عائقًا أمامها ، فقد كانت متفوقة كما كانت متفوقة في التخصص العلمي ، ولهذا توجَّهت السنوات الأربع من مرحلة الليسانس بمنحة دراسية إلى العراق عام (٢٠٠٠م) ، فتابعت الباحثة دراساتها العليا بالجامعة المستنصرية ببغداد ، وكانت متفوقة كذلك ؛ إذ حصلت على شهادة الماجستير بتقدير جيد جدًّا عالٍ بعد عامين عن دراسة موسومة بـ « أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق » ، وهي دراسة تحت التنقيح قصد الطبع بإذن اللّه .

● وفي عام (٢٠٠٣م) قبلت الباحثة في الجامعة نفسها للتحضير لشهادة الدكتوراه ، ولظروف العراق الأمنية اضطُرت للانتقال إلى مصر ممنوحة كذلك عام (٢٠٠٤م) ، وبجامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، وتحت إشراف الأستاذ الدكتور / عبده علي الراجحي ، حصلت على شهادة الدكتوراه بعد عامين كذلك بمرتبة الشرف الأولى عن رسالة موسومة بـ « نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية » ، وقد شرُفت الرسالة بلجنة حكم مميَّزة علميًّا : د . محمد حماسة عبد اللطيف ، أستاذ النحو والصرف والعروض ، ووكيل الدراسات العليا بدار العلوم ، د . محمود أحمد نحلة ، أستاذ اللغويات ووكيل الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، هذا عن الدراسات الأكاديمية .

أمَّا غير الأكاديمي منها ، فللباحثة مقال بعنوان « مقايسة في الإعراب : هل الإعراب فرع للمعنى الوظيفي » ، وقد نشر في مارس (٢٠٠٦م) بمجلة الدراسات العربية بجامعة المنيا بمناسبة انعقاد مؤتمر المستشرقين والدراسات العربية ، إضافة إلى مقال آخر لا يزال على الورق ينتظر التنقيح .

* * *

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًا إلى الأمام .

*** فهيَّا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :**

الاسم كاملًا : .... **الوظيفة :** ....

المؤهل الدراسي : .... **السن :** .... الدولة : ....

المدينة : .... حي : .... شارع : .... ص.ب : ....

هاتف : ☐☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐☐ e-mail :

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة : .... العنوان : ....

- ما رأيك في الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) .... العملة ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك :

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسة منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

(من أجل تواصل بنّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ طباعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،

الكتاب في سطور

إن الوصول إلى المعنى العام والمنطقي للكلام مسألة لا تتأتى لنا إلا باكتناه المعنى المعجمي للمفردة لمعرفة التراكيب المهيأة بأن تدرج فيها : فالكلمة لها من العناصر التمييزية ما يؤهلها للارتباط ببعض الكلمات دون البعض الآخر . وبسقوط أحد عناصرها التمييزية يتغير مجال دلالتها بأن تنزاح وتعدل عن أصل معناها - مع بقاء العلاقة قائمة بين دلالتها الأصلية والدلالة التابعة - إلى دلالة مجازية تحددها ملابسات السياق من قرائن لفظية ومعنوية وحالية .

فمعرفة المعنى الإفرادي للكلمة إذن شرط أساسي في علم النحو : إذ إن عامل التفريق أو التمييز بين وظيفة نحوية وأخرى . هو اختصاص كل وظيفة بمعنى تقسيمي مائز لها عن غيرها ينص عليه التعريف الخاص بها : كأن يكون الحال نكرة مشتقة . والتمييز اسمًا جامدًا .. وهلم جرًّا . وعلى هذا يتمُّ فهم الوظائف فهمًا صحيحًا استعانة بالسياق وقرائنه . وتوجُّه وفقًا لما يعزى لمفرداتها من دلالات وجهات خاصة بحسب أصل الكلام الذي تعد مخالفته بوجه من الأوجه الدلالية نسخًا وظيفيًا له .

Dar Alsalam Designs

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية

هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٢٦٤٢

فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٠٢٠٢+)

الإسكندرية - هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٠٢٠٣+)

email:info@dar-alsalam.com

www.dar-alsalam.com



المبحث الأوَّل

نسخ النمط الإنشائي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية

لعلَّ المتأمِّل لأسلوب الإنشاء في اللغة العربية يجد أنَّه على الرَّغم من اشتماله على أساليب طلبية وأخرى غير طلبية فإنَّ تمايزها عن بعض لا يُعدُّ حائلًا دون أن تتبادل الأدوار – وإن لم تتخل عنها نهائيًّا – في بعض السِّياقات وإن تباعدت معانيها ؛ ذلك أنَّ امتناع إجرائها على أصول أبوابها قد تتولَّد عنه معانٍ أخر بما يناسب المقام الذي أعانت على تحديد ملابساته القرائن في السِّياق ، وهي قرائن من شأنها تقوية الدلالة الثانويَّة على المعنى الذي فرضه السِّياق فهي عوامل مساعدة ترد في الكلام على وجوه فقد تكون لفظة أو جملة سابقة الجملة الخارجة عن دلالتها أو لاحقة بها ، أو يمكن أن ترد تلك القرينة ضمن الجملة المنسوخة نفسها وهذا ما يمكن تفصيله من خلال النِّقاط الآتي بسطها :

أولًا : نسخ النَّمط الطلبي الواحد إلى غيره من الأنماط الإنشائية : ومنه :

١ - نسخ الاستفهام إلى غيره من الأنماط الإنشائية :

أ - نسخ الاستفهام إلى غيره من الأنماط الطلبية الأخرى :

« والاستفهام طلب الفهم وهو بمعنى الاستخبار [(١)] ، أي طلب خبر ما ليس عند المستخبر » [(٢)] ، وقيل : الاستخبار ما سبق أوَّلًا ولم يفهم حق الفهم فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم [(٣)] . أمَّا أدوات الاستفهام فهي : الهمزة التي تأتي للتصديق كقولك : « أقام زيد ؟ » أو للتصور كقولك : « أقام زيد أم قعد ؟ » على أن يكون المسؤول عنه ما ولي الهمزة ، و« هل » لطلب التصديق فحسب كقولك : « هل قام زيد ؟ » ، أمَّا أدوات الاستفهام الباقية فلطلب التصور فقط ؛ حيث إنَّ « ما » يُطلب به إمَّا شرح الاسم كقولك : « ما العنقاء ؟ » وإمَّا ماهية المسمَّى كقولك : « ما الحركة ؟ » لذا قال عنها السكاكي : إنَّها يُسأل بها عن جنس الأشياء ، بخلاف « مَن » التي هي للسؤال عن الجنس في ذوي العلم ، أمَّا « أي » فللسؤال عمَّا يميز أحد المتشاركين في أمر يعمُّهما كقولك لمن عنده أولاد وقد قال لك : « أحبُّ ولدي » فتسأله : « أيَّ

---

(١) معترك الأقران (٤٣١/١) .

(٢) الصاحبي (٢٩٢) .

(٣) المصدر نفسه (٢٩٢) .